

التخطيط الاقتصادى

تأليف

دكتور حسين عمر

أستاذ الاقتصاد التحليلى

بكلية التجارة — جامعة الأزهر

١٩٦٧



دار المعارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة - ج.ع.م

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة » .

« إن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية » .

الميثاق الوطني

مقدمة

من الحقائق الثابتة أنه لن يتحقق التقدم الاقتصادى فى أى مجتمع متخلف ، مالم يتطلع إليه الأفراد عامة، ويرغبون فيه رغبة صادقة تحفزهم إلى العمل الإيجابى، وبذل أقصى الجهود والإمكانيات فى السيطرة على موارد الطبيعة وتسخيرها لمنافعهم ، ومالم تكن لديهم النظرة العلمية إلى وسائل المعرفة المادية . ولا جدال فى أن لهذه النظرة العلمية الصادقة المقام الأول فى تحقيق التنمية الاقتصادية لكل مجتمع متخلف .

ومع ذلك فقد يعزف الكثيرون من أفراد المجتمع عن السعى لاستغلال مايتيسر لهم من موارد ، لالشيء إلا لأن عقائدهم الراسخة توحى بأن الكسب المادى أمر يتنافى مع القيم الأخلاقية الرفيعة ، وأن الحياة الإنسانية الكريمة هى العبادة والتصوف والحرمان من المتعة المادية على أية صورة . وقد يعزف الأفراد عن استغلال الموارد المتاحة لهم، لأنهم يفضلون الخمول والتراخى على الجد والعمل والسعى للزيادة فى إنتاج الثروة. وفضلا عن ذلك فقد نجد فى المجتمعات الإقطاعية أن السلطة والنفوذ قد تورث ولا تكتسب ، وأن الطامحين والانتهازيين ،فى مثل هذه المجتمعات، لاينصرفون إلى زيادة الثروة ، بقدر ما ينصرفون إلى الحصول على السلطة والنفوذ بأى طريق لا يمت إلى الإنتاج بصلة .

وحتى لو سلمنا بأن عامة الناس ينظرون إلى الإنتاج والكسب المادى نظرة التقدير والاهتمام ، ويؤمنون بأن المادة قد تضفى عليهم القوة والجاه والنفوذ فى المجتمع الذى يعيشون فى كنفه ،فقد يكشفون عن انعدام روح المغامرة فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى . وقد يرجع ذلك إلى أنهم لايضمنون الحصول على ثمار جهودهم وأعمالهم ،إما نتيجة لعجز الدولة عن حماية الملكية، أو عدم الاستقرار

السياسى ، أو لقصور معيب فى القوانين الموضوعة التى تحكم العلاقة بين أفراد المجتمع

كما قد تنعدم روح المغامرة فى ميادين النشاط الاقتصادى ، لو كان النظام الاجتماعى السائد منطويا على حرمان البعض من فرص الحياة ، نتيجة لتركيز الثروة فى أيدى فئة قليلة من أفراد المجتمع . وليس من شك فى أنه لو كانت فرص الحياة متكافئة بين طبقات المجتمع ، لنال الكثيرون قسطا وافرا من العلم والمعرفة ، وأسهموا بطاقاتهم وإمكانياتهم وعملهم الإيجابى فى زيادة الإنتاج القومى ورفاهية المجتمع . إن المصلحة الذاتية تحفز هذه الفئه القليلة الثرية من أفراد المجتمع إلى الاحتفاظ بثروتها وامتيازاتها السياسية والاقتصادية وسيادتها الطبقية بكافة الوسائل . ومن ثم فإن قضية التنمية لا تجد حلا لها ، فى أى مجتمع متخلف ، إلا بثورة اجتماعية تزيح من طريقها هذه الفئة الرجعية ، وتهدف إلى توزيع الدخول والثروات توزيعا أقرب إلى العدالة .

وإجمال القول أن المجتمع لا يتطور اقتصاديا إلا إذا تهيأ بأسره لمثل هذا التطور الكبير ، فشاع العلم وتيسر التعليم على نطاق واسع ، وتقدمت وسائل المعرفة المادية ، وأقبل الأفراد عامة على الإنتاج المادى ، وشاعت فى نفوسهم روح المغامرة فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى ، وتكافأت أمامهم فرص الحياة بثورة تقضى على الظلم الاجتماعى وتعمل على إقامة العدالة الحقة فى توزيع الدخول والثروات . فإذا قامت إلى جانب ذلك زعامة رشيدة فى المجتمع المتخلف ، وتجاوبت مع رغبة أفراده فى تحقيق التطور الاقتصادى الكبير ، فلن تصبح بعد ذلك المشاكل العملية التى تنشأ فى طيات عملية البناء من المشاكل العسيرة ، مادام أفراد المجتمع على استعداد لبذل كل التضحيات فى سبيل تحقيق هذه الغاية .

وإذا كان علم الاقتصاد السياسى قد نشأ منذ أكثر من قرنين من الزمان ، فقد جاءت نشأته من خلال معالجة قضية التنمية وعلى أيدى بعض الكتاب الاقتصاديين

الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم « التجاريين » . إذ خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، كانت تسود فى دول غرب أوروبا بيئة فكرية معينة، عندما خرجت الدول الحديثة إلى حيز الوجود على أساس قومى ، تحت سلطة الملكيات المطلقة ودون تصفية كاملة للإقطاع . وكان الحكام الذين تربعوا على عروش هذه الدول تواقين الى بناء صرحها السياسى والاقتصادى على أسس قوية الدعائم ، كما كانت زيادة الثروة مظهرا من مظاهر القوة والسيادة القومية . لقد كان هذا عصر التجاريين ، ذلك أن الاتجار فى السلع بين الدول كان السبيل الوحيد الى زيادة الثروة فى شكل معادن نفيسة من الذهب والفضة . ولهذا كان بعض كتاب المدرسة التجارية يعالجون قضية تطوير الاقتصاد القومى ، تحت تأثير الرأسمالية التجارية التى كانت سائدة آنذاك ، فقد قرروا أن ثروة الأمة ، شأنها شأن ثروة الفرد ، لا يمكن زيادتها إلا بزيادة ماتمتلكه من المعدن النفيس . غير أن وليام بيتى خرج على فكر المدرسة التجارية،عندما أبرز الحقيقة المنطوية على أن المعادن النفيسة ليست لها الأهمية فى حد ذاتها ، وإنما هى من قبيل «التراكم» الضرورى لتطوير الاقتصاد القومى. وعلى ذلك فأى نظام يعوق سير هذا التراكم ، لا بد من القضاء عليه . وتبعا لهذا المنطق وجد بعض الكتاب الاقتصاديين أساسا للمناداة بالقضاء على الإقطاع ،لأن طبقة الإقطاعيين يبددون التراكم القومى بإنفاقهم البذخى .

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية التى تزعمها آدم سميث ، وكان من روادها الأوائل دافيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس وجون استيوارت ميل. وعندما نشر آدم سميث كتابه الشهير : « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » ، وضح تماما أنه أضفى على فكرة الحرية الاقتصادية أهمية بالغة ، إذ نادى بأن النظام الاقتصادى ،فى مجموعه سوف يدبر شئونه بنفسه، بلا حاجة إلى التدخل من جانب الدولة ، كما لو كانت هناك « يد سحرية » تسيره دائما فى يسر ودقة وانتظام .

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الثورة الفكرية ،التى أتى بها آدم سميث ، أن أصبح التدخل الحكومى أمرا لاضرورة له فى سبيل تطوير الاقتصاد القومى ؛ لا بل قد يكون هذا التدخل عائقا لهذا التطوير . غير أن سميث قدم فى كتابه بعض عناصر التنمية ، إذ كان ينادى بالقضاء على الإقطاع ، وهو ما نعبر عنه بالتغيرات الهيكلية ، وبالدعوة إلى الادخار والقضاء على الإسراف وهو مانعبر عنه بسياسة التراكم ، وبتقسيم العمل وهو مانعبر عنه بالتقدم التكنولوجى ، وبالحرية الاقتصادية التى تفسح المجال أمام المنظمين لتطوير الاقتصاد القومى دون فرض أية قيود عليهم من جانب الدولة .

ثم جاءت الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وما أن بزغ نجم القرن التاسع عشر حتى كانت الصناعة الآلية الحديثة قد انتشرت ، وتم تصفية الإقطاع ، وانتصرت الطبقة الرأسمالية ، وساد النظام الرأسمالى فى المجتمع الاوربى .وكانت فلسفة هذا النظام تقوم على الفردية والنفعية، بمعنى أن كل فرد أقدر الناس على معرفة مصلحته الذاتية ، وأن سعيه لتحقيق مصلحته الذاتية يؤدى تلقائيا إلى تحقيق مصلحة الجماعة ، أى أن هناك توافقاً وانسجاماً « طبيعياً » بين المصالح الذاتية للافراد ومصلحة الجماعة . وهنا تصبح مصلحة الجماعة محصلة للمصالح الذاتية للأفراد .

وإذا طبقنا هذا المنطق الذى تستند إليه الرأسمالية الغربية ، فى بناء نظامها الاقتصادى على قضية التنمية ، لأمكن القول بأن كل منظم يسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، وفى سعيه لتحقيق هذا الهدف ، يعمد دائما إلى التوسع فى المنشأة التى يشرف عليها ، فإذا ما نجح فى ممارسة نشاطه هذا ، أغرى غيره من المنظمين على ممارسة نفس النشاط . وهنا يتكاثر عدد المنظمين فى هذا النشاط . وينتهى المطاف باستنفاد إمكانيات تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادى ، عندما يتلاشى ربح المنظمين الحديين الذين يكونون فى مؤخرة من

يدخلون ميدان الإنتاج . ومن ثم يتطلع المنظمون إلى ولوج فروع أخرى من النشاط الاقتصادى . وتتكرر المحاولة ، وعلى هذا النهج تتحقق تنمية جميع فروع الإنتاج القومى ، ويتم استغلال كافة الموارد المتاحة فى المجتمع ، سواء كانت موارد مادية أو معنوية (بشرية) . وفى الوقت ذاته تسود المنافسة الكاملة بين المنتجين ، مما يدفعهم جميعا إلى السعى المتواصل لتحسين الأساليب الفنية فى الإنتاج، وخفض تكاليف الإنتاج كوسيلة لزيادة الأرباح المحققة . وهكذا يصبح التقدم التكنولوجى السمة المميزة للنظام ، ومن ثم تستمر الزيادة فى الإنتاج وتقل تكلفته ، مما يفضى فى النهاية إلى أن يحصل المجتمع على زيادة مطردة فى كميات السلع الاستهلاكية بأثمان تتدرج فى الانخفاض وتميل دائما إلى أن تتساوى مع نفقة الإنتاج (فى غيبة العناصر الاحتكارية) فيؤدى هذا بدوره إلى الارتفاع المطرد فى المستوى المعيشى للمواطنين . وعلى ذلك فقد كانت التنمية تتم تلقائيا بجهود المنظمين ، ودون تدخل الدولة .

ولقد كان المؤلف الذى أصدره بعد ذلك جون استيوارت ميل فى « مبادىء الاقتصاد السياسى » عام ١٨٤٨ آخر المؤلفات التى تناولت هذا الموضوع المترامى الأطراف بالدراسة الشاملة . ولم يحدث بعد جون ستيوارت ميل أن حاول الاقتصاديون التعرض لقضية التنمية بالبحث والدراسة الجدية ، بل قصروا جهودهم على دراسة اقتصاديات السوق من وجهة النظر التحليلية . ومن ثم فقد نشأت أجيال عديدة من طلبة علم الاقتصاد ممن توفروا على دراسة هذا العلم ، فى هذا الحيز الضيق التقليدى ، فى المائة السنة الأخيرة . وقد نعزو عزوف الاقتصاديين المحدثين عن دراسة أسباب التقدم الاقتصادى إلى أنهم كانوا يرهبون الزج بأنفسهم فى مثل هذا الخضم الواسع من الدراسة ، ووضعه فى مؤلف واحد ، لا بل أن البعض منهم تفادى معالجة بعض نواحى هذه الدراسة كلية ، على اعتبار أنها دراسة تعلو عن مستواهم وقدرتهم الفكرية .

وهكذا اتخذت قضية التنمية ، كدراسة « ماكرو اقتصادية » ذات طابع « ديناميكى » من الأدب الاقتصادى الحديث ، ونعنى بذلك دراسة الظواهر الإجمالية للاقتصاد القومى على مدار الوقت . آية ذلك أنه لما انتهى عصر المدرسة الكلاسيكية ، وحلت محلها المدرسة الكلاسيكية الحديثة أو المدرسة الحدية ، كانت الأبحاث الاقتصادية تدور حول سلوك الوحدات الاقتصادية فى المجتمع ، سواء كانت وحدات إنتاجية أو استهلاكية . وبعبارة أخرى فقد كانت النظريات الاقتصادية تدور حول سلوك الفرد كمنتج يسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح الكلية، وسلوكه كمستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته المتعددة . وكان يربط بين هذه النظريات « الميكرو اقتصادية » مبدأ الحد الأقصى فى الربح أو الإشباع ، وسيادة المنافسة الكاملة فيما بين المنتجين وفيما بين المستهلكين ، وحرية تنقل عناصر الإنتاج فيما بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى . وأخيرا بدأت فكرة « التوازن الاقتصادى » بمعانيه المختلفة ـ توازن السوق وتوازن المستهلك وتوازن المنتج ـ تستقر فى صورة جديدة ، أمكن التعبير عنها رياضيا أدق تعبير ، حتى غدت الدراسة الاقتصادية كما لو كانت تطبيقا عمليا للعلوم الرياضية ، فاحتل الاقتصاد الرياضى مكان الصدارة . غير أن التوازن بهذه المثابة كان « توازنا استاتيكياً » ، ومن ثم فإنه كان يتعارض تماما مع فكرة التطور ، لأنه ينم عن الثبات ، لا الحركة ، مع أن الحركة هى أساس التطور .

ثم جاء الكساد العظيم (١٩٢٩ — ١٩٣٤) الذى اتسم بفترة طويلة من الركود الاقتصادى ، تعطل فيها عدد كبير من الأيدى العاملة فى كثير من الدول الصناعية ، فاتخذت هذه البطالة صورة دائمة ، مما دعا الاقتصاديين إلى ان يطلقوا على هذه الظاهرة اسم « الركود المزمن » فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . وبدأ الكتاب يبحثون فيما أصاب النظام الرأسمالى فشل حركته ، وأدى به إلى ما وصل إليه من علل اقتصادية . كما تساءل الناس عن الأسباب

الحقيقية التى تكمن وراء ظاهرة الركود المزمن فى مثل هذه المجتمعات . كذلك فإن شعوب العالم الثالث ، فى آسيا وفى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية ، بدأت من جانبها تتساءل عما دعا إلى أن يكون التخلف الاقتصادي - وهو نوع آخر من الركود المزمن - سمة من السمات البارزة فى اقتصاديات دول هذا العالم المتخلف .

وفى ثنايا هذا الكساد العظيم ، وكرد فعل للأوضاع الاقتصادية التى سادت فى فترة ما بين الحربين ، ظهرت أفكار جون ماينارد كينز ، وذاع الحديث عنها على أنها « ثورة كينزية » ، لأنها تمثل مولد نظرية جديدة فى الركود المزمن، تستند إلى فكرة الإفراط فى الإدخار مع تضاؤل فرص الاستثمار، ولأنها تسلم بأن الحرية الاقتصادية ، كدعامة للنظام الرأسمالى ، لاتحقق تلقائيا التوظف الكامل للموارد الإنتاجية فى المجتمع، إذ قد يكون وضع التوازن للدخل القومى (الوضع الذى يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار) أقل فى مستواه من المستوى الذى يحقق التوظف الكامل . ولم تنصرف أهمية الفكر الكنيزى إلى الجانب النظرى وحده ، بل أنها تناولت السياسة الاقتصادية التى ينبغى على الاقتصاد الرأسمالى أن يتبعها لعلاج الكساد المزمن ، وكانت هذه السياسة تقوم كلية على تدخل الدولة فى الاقتصاد القومى ، لزيادة الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار .

غير أن النظرية الكينزية، كما يقول الأستاذ سينج، « لاتقدم حلا لمشكلة التنمية فى بلد متخلف ، لأن أنواع العلاج التى يقدمها كينز للنهوض بالاقتصاد القومى تفترض تحقق درجة مرتفعة من النمو الاقتصادى وتوافر ردود فعل معينة ، هى من الخصائص التى ينفرد بها الاقتصاد الرأسمالى المتطور » .

ولقد أخذ الأستاذ ألفا هانسن فكرة الإفراط فى الادخار من كينز، ثم توسع فيها ، وبنى عليها نظرية جديدة تنطبق إلى حد كبير على المجتمع الأمريكى . وأدى

تحليله النظرى ، فى هذا الصدد ، إلى وضع دعائم أربع لنظريته المعروفة فى الركود المزمن ، أو ماتسمى فى بعض الأحيان بنظرية « النضج الاقتصادى » .

أما الأستاذ جوزيف شومبيتر فقد أنكر فكرة الركود الاقتصادى فى مؤلفه « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » ، شأنه فى ذلك شأن ألفرد مارشال فى مستهل القرن الحالى . ومع ذلك فقد كان شومبيتر يعتقد بأن الرأسمالية — كنظام اقتصادى — لابد أن تصل إلى نهايتها الحتمية ، حيث أنها ستقوض دعائمها بنفسها ، نتيجة للأفكار والنظم الاجتماعية الجديدة التى كانت غريبة على هـذا النظام فى الأزمنة الماضية . وقد أفصح عن ذلك كل من تشمبرلين وجوان روبنسون وسيرافا فى أبحاثهم التى دلت تماما على أن الوضع السائد فى العالم الغربى هو الوضع الاحتكارى ، وإن كانت هناك منافسة فهى منافسة احتكارية ، أما المنافسة الكاملة فلا تمت إلى الواقع بصلة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية ، وبقيامها تغيرت صورة العالم . لقد بدأت ثورات التحرر الوطنى فى كثير من أرجاء العالم ، وهبت الشعوب ، التى ذاقت مرارة الاستعمار ردحا طويلا من الزمن ، تدافع عن حقها فى الحياة ، وفى الحرية ، وفى الاستقلال . وهكذا ظهرت دول جديدة حديثة الاستقلال على خريطة العالم ، لم تكن من قبل إلا مستعمرات أو أقاليم تابعة أو تحت الوصاية . وبدأت هذه الدول تناضل من أجل التنمية الاقتصادية ، بعد تحررها السياسى . وبدأ كثير من الدول يسلك طريق الاشتراكية ، ويتخذ من التخطيط أسلوبا علميا للتنمية . بل أن بعض الدول الرأسمالية قد اتخذ أسلوب التخطيط ، كوسيلة لتحول الاقتصاد القومى من ظروف السلم إلى ظروف الحرب ، بل فى ظروف السلم أيضا اتجه بعض الدول الرأسمالية إلى الأخذ بمبدأ التخطيط كوسيلة للتغلب على الأزمات على هدى تعاليم كينز . وبعبارة أخرى فقد أصبح هناك تخطيط ، فى الإطار الرأسمالى ، يجمع بين المشروع العام والمشروع الخاص فى صور متعددة ، وذلك إلى جانب التخطيط الاشتراكى .

وهكذا وضح الاتجاه المتزايد نحو التخطيط الذى يمكن أن نرده إلى أثر الكساد العظيم واندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، والدمار المادى فى دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية، وظهور مؤلفات عديدة فى قضايا التنمية وموضوع التخطيط الاقتصادى ، والنجاح الملحوظ الذى حققه التخطيط فى كثير من الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط ، وأبرزه فى صورة زيادات كبيرة فى الإنتاج وفى معدلات سريعة للنمو الاقتصادى .

ولقد كان وضع اقتصادنا القومى قبل الثورة وضع أى اقتصاد متخلف ، يقوم أساسا على خدمة الاستعمار والإقطاع . وكان الإنتاج الزراعى يكون النسبة الكبرى من الإنتاج القومى، والأرض الزراعية كانت خاضعة لنظام الإقطاع، وأهل الريف فريسة للفقر والمرض والجهل . أما البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فكانت تسيطر سيطرة كاملة على الاقتصاد القومى ، وتتقاسم الأرباح الكبيرة مع ذوى النفوذ من أعوان الاستعمار. وأما مؤسسات التجارة الخارجية والمؤسسات التأمينية فقد كانت فى معظمها مملوكة للأجانب ، فضلا عن أن صادرات البلاد ووارداتها كانت وقفا على الدول المسيطرة ، ومن ثم فقد كانت تبعية اقتصادنا القومى للخارج تبعية تكاد أن تكون كاملة .

وحتى المنافع الجزئية التى تحققت قبل الثورة ، وتمثلت فى الأرصدة الاسترلينية الضخمة التى كان من الممكن استغلالها لإرساء قاعدة قوية ينطلق منها الاقتصاد القومى فى طريق التنمية السريعة ، قد ضاعت هباء بالإدارة الفاسدة وسوء الاستغلال والإسراف والبذخ فى فترات الرواج من جانب السلطات الحاكمة وقتذاك .

وكان من الضرورى أن تغير الثورة هذا النظام الاقتصادى من أساسه ، قبل أن تبدأ فى عمليات الإنشاء والتعمير ، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعى لتحرير الفلاح، وتحطيم الإقطاع السياسى والاقتصادى. كما بدأت مرحلة التحول الاشتراكى

بالتخطيط الجزئى أولا عن طريق إنشاء أجهزة جديدة ، كالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة، والهيئات الأخرى التى أقامتها الثورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى والخروج بالبلاد من دائرة الركود الذى عانت منه أحقابا طويلة من الزمن .

ثم أجلى المستعمر المحتل ، وتم القضاء على الحزبية وتصفية الإقطاع ، وإقامة جيش وطنى قوى . وهكذا بدأت الأوضاع تستقر ، والوطن يخلص لأهله ، وأصبح من المتيسر الدخول فى برامج شاملة للتنمية والتعبئة القومية للموارد الطبيعية والبشرية . إذ بدأ تنفيذ البرنامج الأول للتصنيع بعد إنشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٦ ، ثم بدأ تنفيذ مشروع السد العالى الذى كان لتمويله آثار سياسية واقتصادية بعيدة المدى ، من أهمها تأميم الشركة العالمية لقناة السويس .

وجاء العدوان الثلاثى ليؤجل بدء مرحلة التخطيط الشامل للاقتصاد القومى. ثم أصدرت الدولة ، فى أعقاب العدوان ، قوانين التمصير ، وأقامت نواة للقطاع العام ، بقيام المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة النصر ومؤسسة مصر . كما استكمل جهاز التخطيط ، الذى كانت قد أقيمت نواته عام ١٩٥٥ ، كل مقوماته بإعادة تنظيمه بصورته الراهنة عام ١٩٥٧ ، وظل يعمل عملا دائبا على استكمال البيانات والإحصاءات والدراسات اللازمة لإعداد الخطة القومية المفصلة، ليكون على أهبة الاستعداد حين تصدر الدولة إشارة البدء بمرحلة التخطيط الشامل . ووضع الجهاز بالاشتراك مع الوزارات المشروعات المفصلة للتنمية فى مختلف القطاعات .

ولقد كانت إشارة البدء حين تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر، فأصدر أمره فى المؤتمر التعاونى الذى عقد فى جامعة القاهرة فى السابع والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٥٨ بإعداد الخطة القومية الخمسية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وهنا أخذت جميع أجهزة الدولة — بقطاعيها العام والخاص — تتحرك لتكون على أهبة الاستعداد لبدء تنفيذ أول خطة خمسية

رائدة . وبدأ تنفيذ هذه الخطـــة فى أول يوليو من عام ١٩٦٠ . ثم صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وماتلاها من قرارات ، جعلت من القطاع العام أداة فعالة للقيام بالدور القيادى فى عملية التنمية ، وضمانا لنجاح الخطة . وهكذا أصبح أسلوبنا الذى تخيرناه من أجل التنمية هو أسلوب التخطيط فى الإطار الاشتراكى . وعلى ذلك يمكن القول بأنه منذ عام ١٩٦٠ بدأت الفترة الثانية لمرحلة التحول الاشتراكى

أما الخطوات التى اتبعت فى إعداد الخطة فقد بدأت بتشكيل ست لجان رئيسية، تتبعها أكثر من ستين لجنة فرعية ، باسم اللجان المشتركة للتخطيط ،كانت تجمع أعضاء من موظفى الحكومة ومن رجال الأعمال وذوى الخبرة والاختصاص ، بالإضافة إلى خبراء جهاز التخطيط القومى . وقد ضمت هذه اللجان أكثر من خمسمائة عضو من صفوة المختصين فى الدولة ، واستمرت اجتماعاتها حوالى خمسة أشهر ابتداء من يناير حتى مايو ١٩٥٩ ،قامت فيها بدراسة تفصيلية للمشروعات التى تدخل فى الخطة، ومايلزمها من استثمارات وعائدها من الإنتاج والدخل والعمالة، وآثار تنفيذها على مختلف نواحى الاقتصاد القومى .

وعندما استكملت المرحلة الأولى من دراسات تلك اللجان ، عرضت على « المجلس الأعلى للتخطيط » الذى قرر أن الهدف الرئيسى للتنمية هو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات. ثم تولى الوزراء دراسة المشروعات فى القطاعات التى تدخل فى اختصاصهم ، على أن يتقدموا بعد ذلك إلى جهاز التخطيط المركزى ببرامجهم المقترحة للسنوات الخمس ٦٠ / ١٩٦٥ .

وكان جهاز التخطيط قد أعد مختلف الدراسات المتعلقة بوضع إطار الخطة ـــ إجمالا وتفصيلا ـــ بمجرد تحديد هدفها الرئيسى . إذ كون الجهاز صورة تاريخية لتطور المجتمع فى الماضى ، وصورة تفصيلية لوضعه الراهن ، واستخلص منهما

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . كما أتم حصر الإمكانيات القومية ، ومايمكن أن يتاح منها فى المستقبل ، فضلا عن قياس قدرة البلاد على استثمار مواردها الطبيعية والبشرية ، ووضع أولويات مشروعات التنمية .

وبدأ الجهاز برسم خطة إجمالية طويلة الأجل ، وفى نطاقها تم وضع خطة أكثر تفصيلا للسنوات الخمس ٦٠/١٩٦٥ ، لتعد منها خطة السنة الأولى بدرجة أكبر من التفصيل ، ولتعد من هذه الأخيرة ميزانية الدولة عن نفس السنة .

ثم ألفت اللجنة الوزارية للتخطيط ، لتتولى مراجعة مشروع إطار الخطة الذى أعده الجهاز المركزى للتخطيط ، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية ، استنادا إلى البرامج والمقترحات التى تقدمت بها الوزارات، وتمشيا مع السياسة العامة للدولة .

وهكذا كان تخطيطنا العربى قائما على اشتراك جميع الأجهزة الحكوميه والعامة فى إعداد الخطة ، كما كان التعاون وثيقا بين جهاز التخطيط المركزى وبين الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة ، بدافع الرغبة المشتركة فى وضع الخطة القومية على أسس سليمة . وبينما اختصت كل وزارة بالنواحى الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعاتها وبرامجها ، كانت وظيفة جهاز التخطيط التجميع والتحليل التخطيطى والتنسيق بين الخطط القطاعية المختلفة ، بغية إعداد خطة متماسكة ومتناسقة .

ومن ثم فإن الخطة القومية ، بهذه المثابة ، هى تعبير عن الاجراءات التى تتخذها الدولة لتحقيق التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى فى الإطار الاشتراكى والتعاونى الذى نسجنا خيوطه وحددنا معالمه . وهى تنظيم للجهود القومية، وتحديد لمعالم الطريق إلى زيادة الثروة والإنتاج . وهى رسم لصورة المستقبل الذى نصبو إليه ، لا بالألفاظ ، وإنما بالمشروعات والأرقام والأهداف المحددة . وهى إذن تمثل أسلوب البناء الداخلى ووسائل تطوير الاقتصاد القومى ،بما يضمن

زيادة الإنتاج، ومضاعفة الدخل، وتوافر السلع والخدمات، ورفع المستوى المعيشى للمواطنين . إن الخطة القومية الشاملة إذن يتصل أمرها بكل فرد وبكل قرية وبكل مدينة وبكل محافظة ، وبكل مصنع ، وبكل مشروع ، وبكل صناعة وبكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ولذلك فإن موضوع التنمية والتخطيط لا يهم الاقتصاديين والمخططين وحدهم، بل أنه يهم أولئك الذين يمارسون عمليا مشكلات التنمية والتخطيط ، سواء كانوا من المسئولين السياسيين أو المسئولين فى القطاع العام أو الخاص ، ويهم كل فرد فى مجتمعنا الجديد يتصل ، أو سيتصل ، بعمليات التنمية والتخطيط .

وقد دفعنى ذلك إلى أن أضع بين يدى القارىء العربى الكريم كتاب « التخطيط الاقتصادى » كفرع جديد من فروع المعرفة الاقتصادية لم تزخر به المكتبة العربية بعد ، وثمرة دراسات طويلة مضنية وتجربة عشتها وتمرست بها ، عند ما كنت مستشاراً فنيا لمكتب وزير التخطيط .

وقد تناولت ، فى الجزء الأول من الكتاب ، نظرية التخطيط الاقتصادى ، إذ بدأت بالتخلف الاقتصادى وعناصره الأساسية وبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بعملية التنمية ، ثم تحديات التنمية الاقتصادية ومشكلة تكوين رأس المال والتخلف التكنولوجى ، ثم أساليب التنمية الاقتصادية ، ثم تخطيط التنمية، من حيث تاريخ التخطيط ومفهوم أسلوب التخطيط وتعريفه ومعنى الخطة الاقتصادية وأساسيات منهاج وضع الخطة ، ثم أنواع التخطيط ، ثم دراسة مقارنة للتخطيط الرأسمالى والتخطيط الاشتراكى ، ثم مستلزمات التنمية والتخطيط، ثم تقدير أسلوب التخطيط، ثم مفاهيم عناصر الخطة الإقتصادية، ثم عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

أما الجزء الثانى من الكتاب فقد تناول تجربة التخطيط الاقتصادى العربى، إذ بدأت هذا الجزء بشرح سمات التخلف الاقتصادى فى مصر قبل الثورة ، ثم للملامح الأساسية للفترة الأولى للتحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ،

١٩٥٢ — ١٩٦٠ ، ثم الفترة الثانية للتحول ، ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، ثم تطور الإقتصاد القومى فى الفترة الأولى للتحول ، وتطوره فى الفترة الثانية للتحول ، أى فى ظل التخطيط الشامل ، وأنهيت هذا الجزء بتقييم الخطة الخمسية الأولى .

وقد ضمنت هذا الكتاب أيضا بعض المذكرات الملحقة فى نهايته ، عن التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٤ ، وعن التخطيط على ضوء الميثاق ، وعن القرارات الجمهورية المنظمة للتخطيط . . كما أضفت بعد ذلك بعض الملاحق الإحصائية عن تطور الإقتصاد القومى فى ظل التخطيط الشامل ، وعن تطوره فى سنة ٦٥ / ١٩٦٦ ، وعن بعض الإحصاءات للجمهورية العربية المتحدة بالمقارنة بالدول الأخرى .

والمؤلف ، إذ يضع بين أيدى القراء هذا المؤلف الجديد ، يأمل فى أن يكون قد وفق إلى إخراجه بالصورة الوافية بالغرض منه ، على أساس الجمع بين نظرية التخطيط بجوانبها المختلفة وبين تطبيقها العملى فى الجمهورية العربية المتحدة .

والله أسأل أن يسدد خطانا وهو ولى التوفيق ؟

٥ نوفمبر ١٩٦٧ — ح . ع

الجزء الأول

نظرية
التخطيط الاقتصادى

الفصل الأول

التخلف الاقتصادى

أن من السهولة بمكان أن نذكر أن دولة ما متخلفة اقتصاديا ، غير أنه من العسير أن نقيس مدى تخلفها ، أو أن نضع تعريفا إحصائيا دقيقا لما ينطوى عليه معنى التخلف ، وإن جاز لنا أن نحكم على معالم التخلف من الفقر الذى يشيع فى الدولة، وانتشار الأمية، والنقص فى المستوى الصحى ، وفى المرافق العامة، وفى سبل المواصلات ووسائل النقل ، والنقص فى كفاية الأداة الحكومية والخدمات الاجتماعية، وفى ضغط السكان على الموارد المتاحة، وفى البطالة المقنعة ، وفى ضآلة أهمية الصناعة ، وفى بدائية التنظيمات الاقتصادية والمالية والأجهزة المصرفية ، وفى تركيز الثروة فى أيدى قلة من المواطنين الذين يسيطرون على نظام الحكم . كما أن من أبرز مظاهر التخلف فى الدول التى تتصف به أن صادراتها تتكون، فى العادة ، من مواد أولية أو خامات معدنية أو زيوت بترولية أو مواد غذائية ، وغالبا ما يكون استغلال هذه المواد أو تصديرها فى أيدى المؤسسات الأجنبية ،

١ — العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى

وفى ضوء هذه الملامح البارزة للاقتصاد المتخلف ، يمكن أن نرد هذا التخلف، فى الجانب الاقتصادى ، إلى عناصر ثلاثة رئيسية .

أولاها — عدم استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية استغلالا كاملا. ومن أهم مظاهره وجود فائض كبير من السكان الزراعيين يتمثل فى البطالة المقنعة ، وضآلة النشاط الصناعى الذى يعجز عن امتصاص هذه البطالة ، والاستغلال الكف لهذه الثروات الطبيعية ، بسبب ندرة المنظمين، وضآلة المدخرات ، وسوء

توجيهها ،وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلى،والتخلف التكنولوجى الذى يربط المنتجين فى الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية فى الانتاج .

ثانيها — التخصص فى النشاط الزراعى والاستخراجي،ومايرتبه ذلك من تبعية اقتصادية للدول الصناعية المتقدمة .

ثالثها — الفقر ، وهو انعكاس لضآلة متوسط الدخل الحقيقى للفرد الذى يعد أهم المحددات الأساسية لمستواه المعيشى ، باعتباره محصلة عنصرى الدخل القومى والسكان ، وذلك بالمقارنة بمتوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول المتقدمة اقتصاديا ؛ إذ بينما نجد أن متوسط دخل الفرد فى الدول المتخلفة — حسب إحصاءات الأمم المتحدة — يتراوح بين ٦٠ دولاراً و ١٥٠ دولاراً ، فإن هذا المتوسط فى الدول المتقدمة يتراوح بين ٥٠٠ دولار ، ١٠٠٠ دولار ، بل أن بعض الدول قد تجاوز هذا المدى بكثير .

ومع أن هذه العناصر الاقتصادية الأساسية للتخلف تقترن،فى أغلب الأحيان، بعناصر أخرى غير اقتصادية ، كتخلف الوضع السياسى والاجتماعى ، وانخفاض المستوى الصحى والتعليمى ، فإن الاقتصاديين لا زالوا مختلفين حول تعريف ظاهرة التخلف؛ إذ أن كل فريق منهم يركز الأهمية على بعض المظاهر دون الأخرى . ونحن نستطيع أن نستخلص تعريفا يتضمن العناصر الاقتصادية للتخلف.غير أنه — قبل أن ندلى بهذا التعريف — يجدر بنا أن نبرز حقيقة هامة؛ هى أن العنصر الثانى للتخلف، وهو: التخصص فى النشاط الزراعى والاستخراجى ، والعنصر الأول،وهو : عدم استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية استغلالا كاملا ، يفضيان فى النهاية إلى ضآلة الدخل القومى ، ومن ثم إلى ضآلة متوسط دخل الفرد ، وهو العنصر الثالث من العناصر الاقتصادية للتخلف .

وعلى ذلك يمكن تعريف التخلف الاقتصادى بأنه : « الظاهرة التى تتسم بها

بعض المجتمعات المتخصصة فى النشاط الزراعى والاستخراجى ، بما يستتبعه ذلك من تبعية اقتصادية للخارج ،والتى لا تستغل فيها الموارد استغلالا كاملا ، بما يفضى إليه من ضآلة نسبية فى الإنتاج والدخل القومى ، ومن ضآلة نسبية فى متوسط دخل الفرد(١)» .

وإذا اتخذنا المتوسط السنوى لدخل الفرد كمقياس يمكن أن نحكم به على تخلف الدول أو تقدمها اقتصادياً ،فإننا سنجد أن عددا من الدول الأوربية والأمريكية قد بلغ درجة عالية من التقدم الاقتصادى ؛ إذ أن متوسط الدخل السنوى للفرد يتراوح بين مائة دولار وألف دولار ، ويزيد عن ذلك فى البعض منها (٢) .

وإذا اعتبرنا أن متوسط الدخل السنوى للفرد بمقدار ٣٠٠ دولار هو الحد الفاصل بين الدول المتخلفة والمتقدمة ، وأخذنا فى الحسبان تقديرات المكتب الإحصائى للأمم المتحدة عن المتوسط السنوى لدخل الفرد(٣) ، لتوصلنا إلى أن مجموعة العالم المتخلف تضم مائة دولة يبلغ عدد سكانها بليوناوربع بليون نسمة .

---

(١) وثمة تعريف آخر أورده الأستاذ سيث ، إذ عرف الدول المتخلفة بأنها : « تلك الدول التى تتسم بوجود قوى عاملة عاطلة أو فى حالة عمالة جزئية من ناحية ، وموارد طبيعية غير مستغلة من ناحية أخرى ، وذلك بسبب انخفاض معدل تكوين رأس المال » .

See M. L. Seth, "Theory and Practice of Economic Planning" Sched & Co , New Delhi.

(٢) ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة وكندا وسويسرا ونيوزيلندة والمملكة المتحدة واستراليا والسويد والدنمارك والنرويج وبلجيكا ولكسمبورج وفرنسا وأيسلندة وهولندة والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي — راجع التنمية الاقتصادية، تشارلز ب . كندلبرجر، نيويورك ١٩٥٨ ، ص ٨.

(٣) عن الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٧ .

٢ — توطن التخلف الاقتصادى ودرجاته

وتقدم تقارير الأمم المتحدة تعريفا للدول المتخلفة التى تضم هذا العدد من السكان — أو الدول الأقل تقدما — بأنها : « مجموعة الدول والمناطق الكائنة فى أفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا والاوقيانوسيا ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة واليابان واستراليا ونيوزيلندة » . وقد استبعدت تقارير الأمم المتحدة من هذا التعريف الصين الشعبية، وتعداد سكانها نحو ٦٩٠ مليون نسمة ، وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية وتعداد سكانهما ٢ر٣٠ مليون نسمة(٤). ومن ثم فإن أكثر من ثلثى سكان العالم يعيشون فى مجتمعات متخلفة فقيرة، وعلى هذا فإن مشكلة التخلف مشكلة عالمية ، تزداد حدتها كلما زاد الضغط السكانى على الموارد .

ويمكن تقسيم هذه المجموعة التى نص عليها التعريف السابق إلى أربعة أقسام: القسم الأول ويضم الدول التى يقل فيها متوسط الدخل السنوى للفرد عن ١٠٠ دولار ، وتمثل ٧٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان الذين يبلغ عددهم حوالى ٨٥٠ مليون نسمة(٥). أما القسم الثانى فيضم الدول التى يزيد فيها متوسط الدخل السنوى للفرد على ١٠٠ دولار ولكنه يقل عن ٢٠٠ دولار ، ويبلغ عدد سكان هذا القسم حوالى ٢٣٠ مليون نسمة (٦) . وأما القسم الثالث فيشتمل على ٩٥ مليون

---

(٤) راجع مذكرة وزارة التخطيط، اعداد الاستاذ سيد أحمد البواب خبير التخطيط، فبراير ١٩٦٧ ، الواردة بالجدول الملحق بآخر الكتاب .

(٥) ويضم أفغانستان ، بورما ، بوليفيا ، أثيوبيا ، هايتى ، فيتنام ، الهند ، أندونسيا ، كوريا ، باكستان ، تايلاند ، الصين (تايوان) — المصدر : المكتب الاحصائى للامم المتحدة ١٩٥٧ — والأرقام تعبر عن المتوسطات السنوية للدخل فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ .

(٦) ويضم : ايران ، البرازيل، سيلان ، دومنيكا ، اكوادور ، سالفادور ، غانا ، جواتيمالا ، هوندوراس ، نيكارجوا ، بارجواى ، بيرو ، الفليبين.

نسمة ، ويتراوح متوسط دخلهم السنوى من ٢٠٠ إلى ٢٩٩ دولارا(٧) . وأما القسم الرابع فيضم دولا يبلغ متوسط الدخل السنوى فيها ٣٠٠ دولار أومايزيد على ذلك ، وهى أقل تخلفا بكثير من الدول الأخرى ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٧٥ مليون نسمة(٨) .

ومن ثم، فالمشكلة تدور حول زيادة متوسط الدخل السنوى، لإمكان انتقال أية دولة ، فى هذه المجموعة ، من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم الاقتصادى . غير أنه إذا أرادت الدول المتخلفة أن ترفع مستوى متوسط الدخل السنوى للفرد فيها ، فلابد من التنمية الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف؛ لأن التنمية تتضمن القيام ببرامج وأعمال ومشروعات تستهدف الزيادة فى الدخل القومى عن طريق تنمية الإنتاج القومى . بيد أن الزيادة فى الإنتاج تتطلب زيادة الاستثمارات العينية، أى الطاقات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية ، وهذه الزيادة فى الاستثمار الرأسمالى تحتاج ، بدورها ، إلى تمويل عن طريق المدخرات، وهى لاتعدو أن تكون الأموال التى يستقطعها الأفراد من دخولهم ، ولا يوجهونها للإنفاق على الاستهلاك . وكلما كانت دخول الأفراد كبيرة ، زاد حجم المدخرات منها ، وكلما زاد حجم المدخرات ، زاد بالتالى مايمكن للاقتصاد القومى أن يوجهه للاستثمار .

ومن المشاهد فى المجتمعات المتقدمة أن عمليات الادخار والاستثمار ـ وإن كانت بالغة التعقيد ـ قد تصل إلى نسبة كبيرة من الدخل تتراوح من ١٠٪ إلى ٢٠٪ ، بينما نجد أن القدرة الادخارية فى الدول المتخلفة لاتجاوز ٥٪ من الدخل القومى. ولذلك فمن العسير أن تجد هذه الدول من مدخراتها القومية مايكفى احتياجات الاستثمار الرأسمالى، ولا غرو، فحيث يعيش الناس فى هذه الدول عيشة الكفاف، فإنهم لايجدون إلا النزر اليسير مما يفيض عن استهلاكهم لتوجيهه للادخار والاستثمار،

(٧) ويضم . كولومبيا ، كوستاريكا ، مالايو ، المكسيك ، بنما .

(٨) ويضم : شيلى ، الأرجنتين ، كوبا ، أورجواى ، فزويلا .

أو تكوين رأس المال . وتزدادالأحوال سوءا ، كلما زاد عدد السكان ،وانخفض متوسط الدخل السنوى للفرد ، وضعفت القدرة الادخارية .

ولهذه الأسباب ،إذا أرادت الدول المتخلفة أن تحقق النمو الاقتصادى فيها، وتسهم فى الاستثمار الرأسمالى ، فلن تجد مفرا من الحصول على مزيد من المدخرات ومن المعرفة الفنية من الدول الأخرى . وعندئذ يتاح لهذه الدول أن تستخدم هذه المدخرات المقترضة فى عمليات الاستثمار ، وتبدأ دخولها القومية فى الزيادة المطردة ، فيمكنها أن تدخر من دخولها المتزايدة ، وأن توجه هذه المدخرات للتوسع الاقتصادى . تلك هى الطريقة التقليدية التى يمكن ، بموجبها، لاقتصاد أية دولة أن ينمو ويزدهر ، ويدخل فى مصاف الاقتصاديات المتقدمة التى يتزايد فيها الإنتاج والدخل باطراد ، كما يتزايد فيها الادخار والاستثمار .

وفى غضون عشر سنوات (من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠) زادت الدخول القومية لمجموعة الدول المتخلفة ، حتى أنها بلغت فى جملتها ، قرب نهاية الخمسينيات ، نحو ١٢٠ بليون دولار ، أو حوالى ١٠٠ دولار للفرد فى المتوسط ، وإن كان هذا المتوسط فى بعض دول هذه المجموعة أعلى بكثير من هذا المتوسط العام ، وفى بعضها الآخر كان المتوسط أقل بكثير منه (٩) .

غير أن هذه الزيادة كانت عديمة الأثر تقريبا فى رفع مستوى المعيشة ، لأن سكان العالم المتخلف قد تزايدوا ، خلال الخمسينيات ، بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط حوالى ٢٪ ، وكانت الزيادة فى الدخول القومية ترجع، بعض الشىء ، إلى الزيادة فى تدفق الاستثمار الرأسمالى والمعونة الفنية من الدول المصنعة . ومع ذلك

---

(٩) فى الهند والباكستان مثلا كان متوسط دخل الفرد فى العام يتراوح من ٦٠ إلى ٧٠ دولارا .

فلن تعنى هذه الزيادة شيئا يذكر، فالمعدل المتوسط للزيادة بالنسبة للفرد لم يزد على ١٪ فى العام ، بمعنى أن الزيادة لم تتجاوز دولارا واحدا للفرد، فى المتوسط ، فى العام الواحد، أو عشرة دولارات خلال عشرة أعوام ،فى مجموعة الدول المتخلفة .

هذه الدولارات العشرة لايمكن أن تحقق ارتفاعا ملحوظا فى المستويات المعيشية لسكان العالم المتخلف ، ولايمكن أن تقدم المدخرات التى يتطلبها الاستثمار الرأسمالى المنشود فى هذا الجزء من العالم. وتبدو ضآلة هذه الزيادة ،فى متوسط دخل الفرد ، اذا عقدنا المقارنة بينه وبين متوسط دخل الفرد فى مجموعة الدول المتقدمة؛ إذ يبلغ هذا المتوسط — حسب إحصاءات الأمم المتحدة — مايزيد على ١٢٥٠ دولارا . وإذا قارنا بين الرقمين ، فاننا نخرج بالحقيقة الدالة على أن مستوى المعيشة فى مجموعة هذه الدول أكبر بكثير من عشرة أمثال مستوى المعيشة فى مجموعة الدول المتخلفة . أما ما حققه الفرد فى المتوسط من زيادة، فى داخل مجموعة الدول المتقدمة ، فقد بلغ ٢٠٠ دولار فى الفترة مابين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٧ .

والآن، قد نتساءل عن الأسباب التى دعت إلى وجود هذه الهوة السحيقة بين هاتين المجموعتين من الدول: مجموعة متخلفة زاد متوسط دخل الفرد فيها عشرة دولارات، فقط، فى مدى عشرة أعوام، ومجموعة متقدمة زاد متوسط دخل الفرد فيها بنحو مائتى دولار فى سبعة أعوام . ويمكن أن نرجع ذلك إلى ثلاث حقائق ... الحقيقة الأولى أن السكان يتزايدون فى الدول المتخلفة بمعدل أكبر بكثير من معدل تزايدهم فى الدول المتقدمة. والحقيقة الثانية أن الطاقة الادخارية للدول المتقدمة ذات الدخول المرتفعة أكبر بكثير من الطاقة الادخارية للدول المتخلفة ، مما يجعل مستويات الاستثمار فى الأولى أعلى بكثير منها فى الثانية . أما الحقيقة الثالثة فهى أن الخبرة والمعرفة الفنية تتراكمان فى الدولة التى تسرع الخطى فى تطورها الاقتصادى ، مما يكون له أثره المباشر على مستوى الإنتاج والدخل ، بينما نجد أن التقدم التكنولوجى يسير بخطى بطيئة فى المجتمعات المتخلفة .

٣ـ التفسير التاريخى لأوضاع التخلف

ولقد تركز النمو الاقتصادى فى الدول المتاخمة لشمال الأطلنطى ، إذ أن هذه الدول ، اصطبغت بلون معين من الثقافة المشتركة ، هى ثقافة أوروبا الغربية التى تشجع على الاهتمام بكل تقدم مادى . أما فى خارج هذه المنطقة فقد كانت الفلسفات والعقائدالقديمة تتعارض مع فكرة المكسب المادى، كما كانت الطبقات الحاكمة ذات مصلحة حيوية فى بقاء الأوضاع القائمة على ماهى عليه ، خشية من أن التغير فى وسائل الإنتاج المادى قد يهدد مراكزها الاقتصادية والاجتماعية .

ومن وجهة نظر التنمية ، يمكن تقسيم دول العالم خارج منطقة شمال الأطلنطى إلى مجموعتين رئيسيتين :

(ا) الدول التابعة

كانت التنمية الاقتصادية في الدول التابعة محصورة فى أضيق نطاق ، بحيث تخدم مصالح المستعمر ، على أساس أن الدول التابعة تكون مصدراً أساسيا للمادة الخام ، وسوقا كبيرة للمنتجات الصناعية التى تصدرها إليها الدول المتبوعة . وبعبارة أخرى فقد كانت التنمية فى الدول التابعة تنمية زراعية تخدم أغراض التقدم الاقتصادى فى دول أوروبا الغربية . ولقد وضح هذا التكامل الاقتصادى فى تاريخ الاستعمار الأوروبى فى كل من أفريقية وآسيا وأمريكا الشمالية .

وهذا لا يعنى أن رءوس الأموال الأجنبية كانت تتجه برمتها لدعم الإنتاج الزراعى والتوسع فيه فى الدول التابعة ؛ إذ أن جزءا من هـذه الأموال كان يستثمر فى بعض الأنشطة الأخرى التى تخدم المصالح الأجنبية ، كتجهيز المواد الأولية ، وإقامة الأجهزة المصرفية ،وأجهزة التجارة الخارجية ، لتسهيل وتمويل

عمليات الاستيراد والتصدير ، فضلا عن الاستثمار فى بعض المرافق العـــامة . أما الصناعة فى الاقتصاد التابع فهى تتركز فى صورة قطاع غير منظم صغير ، مكون من بعض الصناعات الاستهلاكية وصناعات تجهيز المواد الأولية ، جنبا إلى جنب مع بعض الصناعات الحرفية التى تستخدم الوسائل البدائية فى الإنتاج الصناعى .

ومن ثم ، فان التبعية السياسية ترتب تبعية اقتصادية ذات مظهرين : تبعيـة نقدية وتبعية تجارية ؛ إذ نجد ،عادة ، أن الجهاز المصرفى يتمثل فى فروع عديدة للبنوك الأجنبية فى الخارج ، وتختص، عادة ،بعمليات تمويل التجارة الخارجية ، أى تمويل عمليات تصدير المواد الأولية وعمليات استيراد المنتجات الصناعية . وكثيراً ما تستخدم هذه الأجهزة المصرفية الأجنبيـة كأداة للضغط الأجنبى ، وتهريب الأموال إلى الخارج ، وحرمان البلاد من أرباح الخدمات المصرفية وخدمات التجارة الخارجية ، لأن هذه الأرباح تصدر إلى الخارج ، مع أنها مصدر رئيسى من مصادر تمويل التنمية. أما التبعية التجارية فتتمثل، هى الأخرى، فى أن العناصر الأجنبية تسيطر كذلك على أجهزة التجارة الخارجية .

وهذا الاحتكار الأجنبى لعمليات الاستيراد والتصدير تنجم عنه نتائج خطيرة، منها حرمان الدولة التابعة من الأرباح والفوائد الناتجة عن هذه العمليات ، ومن اكتساب المواطنين للخبرات العملية فى ميدان التجارة الخارجية ، فضلا عن التأثير السيىء الذى تحدثه العناصر الأجنبية على أنماط الاستهلاك والعادات الادخارية ، إذ أن هذه العناصر تشجع على الإسراف فى الاستهلاك الكمالى على حساب النقص فى الادخار ، مع أن الادخار مصدر رئيسى من مصادر التمويل الداخلى لمشروعات التنمية .

(ب) دول العالم الأخرى

وهنا نجد أن المناطق التى استقر فيها الأوروبيون بأعداد كبيرة قد حققت التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة، وأصبحت — بفضل هؤلاء الأوروبيين — مناطق صناعية جديدة، وقد حدث هذا فى أمريكا الشمالية وفى استراليا وفى زيلندة الجديدة .

أما فى المناطق التى ساد فيها العنصر الوطنى فقد كانت الاستجابة للتقدم الاقتصادى ضعيفة، إذ كانت تعوزها الثقافة التى تشجع التقدم المادى ، والعناصر القيادية الرائدة من أفراد الطبقة الوسطى التى تسودها روح المغامرة فى ميادين النشاط الاقتصادى ، لتقضى على الأفكار والعقائد القديمة، وتدفع عجلة التنمية، وتبنى مجتمع الرفاهية .

٤ — نظرة جديدة الى مشكلة التخلف والفقر

أما فى الوقت الراهن فقد تحررت كثير من الدول التابعة ، ونالت استقلالها السياسى ، كما أن المناطق التى كانت الاستجابة للتقدم المادى فيها ضعيفة بدأت تمر بمرحلة ثورية جديدة تتطلع فيها إلى النمو الاقتصادى السريع ، على أن يتحقق ذلك فى أقصر فترة ممكنة . بل لقد غدت الآن مشكلة التنمية فى هذه الدول والمناطق مسألة سياسية على جانب كبير من الأهمية ، فالدول التى تحررت من نير الاستعمار، والدول التى فى طريق التحرر ، والدول التى لم تستعمر من قبل ولكنها متخلفة اقتصاديا ، تسعى جاهدة فى البحث عن أسباب النمو الاقتصادى ووضع برامج معينة للتوسع الصناعى ، لا لأنها ترغب فى رفع مستوى معيشة المواطنين فحسب، بل لأنها ترغب أيضاً فى الارتفاع بمركزها الدولى إلى مصاف الدول المتقدمة .
وها نحن نجد أن روسيا السوفييتية التى كانت، إلى عهد قريب، دولة زراعية خاملة تحت حكم قياصرة الروس قد كرست كل إمكانياتها، بعد ثورتها الكبرى، إلى النهوض

باقتصادها القومى ووضع برامج للتوسع الاقتصادى على أوسع نطاق ممكن وبأفدح التضحيات، حتى غدت، اليوم، من أكبر القوى الاقتصادية والعسكرية فى العالم .

ولكن دول العالم الغربى المتقدمة صناعياً لم تقدر هذه الرغبة القوية من جانب الدول المتخلفة ، بل تحاول منع تطورها الاقتصادى ، أو على الأقل إبطاء هذا التطور ، بل ذهب البعض فى نقد موقف الدول المتقدمة إلى القول بأنها وإن كانت تقوم حالياً بتقديم المعونات الاقتصادية إلى الدول المتخلفة ، إلا أن مثل هذه المعونات لا تعدو أن تكون « رشوة » للشعوب الفقيرة كى تمتنع عن دخول مجال النمو الاقتصادى السريع .

وهنا قد يثور تساؤل هام : هل من صالح الدول الصناعية المتقدمة أن تبقى الدول المتخلفة بعيدة عن حركة التصنيع حتى لا تنافسها هذه فى أسواق العالم ؟ وهل هذه المنافسة الاحتمالية هى سر كراهية الدول الأولى — الظاهرة أو المستترة — لمحاولات النمو الاقتصادى السريع فى الثانية ؟ .

يخيل للبعض أن من البدهى أن تعمد الدول الصناعية المتقدمة إلى اعاقة تقدم الدول النامية فى طريق التصنيع . غير أن التاريخ الاقتصادى للعالم الغربى يكشف بوضوح عن أنه كلما تزايدت حركة التصنيع ، توسعت التجارة الدولية .

إن التجارة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية محدودة القدر ، إذا قورنت بالتجارة فيما بين الدول الصناعية . بل لا نعدو الحقيقة إذا ذكرنا أن إحصاءات التجارة الدولية تفصح ، بجلاء ، عن أن تجارة الولايات المتحدة أكبر ما تكون مع الدول التى يفترض أنها منافسة لها إلى حد كبير ، كدول أوروبا الغربية . ولا عجب فى ذلك، لأن تقدم حركة التصنيع بين دول العالم يفضى ، بالضرورة ، إلى زيادة التخصص والتقسيم الدولى للعمل ، وهو المبدأ الذى تقوم عليه التجارة الدولية أساساً . ومن ثم ، فالمصلحة الذاتية

للدول الصناعية المتقدمة تقضي بضرورة تطور اقتصاديات الدول المتخلفة بمعدلات سريعة . ولكن قبل أن يتحقق ذلك ، فلا بد من قدر كاف من الاستثمار في هذه لدول . وهذا الاستثمار لا يقاس بقدر معين من العملات الأجنبية ، فالدول المتخلفة لا تحتاج إلى هذه العملات فى حد ذاتها ، وإنما تحتاج إلى قوة شرائية تستطيع بها أن تستورد السلع والمعدات الرأسمالية والخدمات والمعونة الفنية اللازمة لنموها الاقتصادى .

ولقد دعت هذه العوامل إلى إبراز فكرة جديدة للعيان ، وهى أن الدول الصناعية المتقدمة لابد من أن تسهم ، من جانبها ، فى تقدم العالم المتخلف ، لا بدافع الشفقة، وإنما بدافع المصلحة الذاتية ... إن هذه النظرة الجديدة إلى مشكلة التخلف والفقر فى العالم قد أفادت كثيراً ؛ فان السنوات الخمسينية قد شاهدت مولد كثير من المنظمات المالية الدولية ، فى داخل إطار هيئة الأمم المتحدة ، هدفها تقديم العون المالى والفنى للدول المتخلفة ، بل إن الدول الصناعية المتقدمة لا تسهم فى تقدم العالم المتخلف عن طريق هذه المنظمات المالية الدولية فحسب ، بل أصبحت ، أيضا ، تقدم المعونة المباشرة إلى حكومات الدول المتخلفة لتمويل برامج التنمية فيها .

ولقد تأكد هذا الاتجاه فى مؤتمر التنمية والتجارة الدولية الذى نظمته الأمم المتحدة فى جنيف ، فى الفترة من مارس إلى يونيه ١٩٦٤ ، والذى ضم إلى عضويته ١٢٠ دولة من الدول المتقدمة والنامية ، عندما أصدر توصية من أهم توصياته مؤداها أن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية تحتم ضرورة توسع المجموعة الأولى من الدول فى تقديم معوناتها الاقتصادية والفنية إلى الدول النامية ، بغية القضاء على تخلفها المزمن ، والارتفاع بالمستويات المعيشية فيها ، وذلك بأن تقدم المجموعة الأولى من الدول معونات اقتصادية وفنية ، بما يعادل ١ ٪ من دخولها القومية ، إلى المجموعة الثانية من الدول .

وعلى الرغم من أن الوضع الراهن لمشكلة التخلف الاقتصادى يجنح بالكثيرين للنظر إلى مستقبل العالم المتخلف نظرة أقرب ما تكون إلى التشاؤم ، إلا أن الحقيقه الثابتة هى أن مهمة القضاء على التخلف أضخم من أن تتولاها حكومات الدول المتخلفة وحدها ، ولا مناص من أن تتضافر المنظمات المالية الدولية ، مع كل من حكومات الدول المتقدمة وحكومات الدول المتخلفة، على القيام بهذه المهمة الجسيمة . ولا بد من أن تضاعف المنظمات المالية من نشاطها الاستثمارى، وبخاصة أنها لم تستطع ، حتى الآن ، رفع المستويات المعيشية لسكان العالم المتخلف بدرجة محسوسة ، وإن كانت قد ساعدت على الأقل فى الحيلولة دون هبوط كبير فى هذه المستويات. ولا بد من أن تضاعف الدول المتخلفة من جهودها فى سبيل تكوين رأس المال من مدخراتها القومية ، ولا بد كذلك من أن تضاعف الدول المتقدمة من معونتها المالية والفنية إلى الدول المتخلفة ، بدافع المصلحة الاقتصادية الذاتية ، ما دام تقدم الاقتصاد العالمى ، فى مجموعه ، لا يتحقق إلا بنمو اقتصاديات ذلك الجزء المتخلف من العالم .

٥ – النظريه الغربية للتنمية الاقتصادية

وإذا كانت الدول المتخلفة ترغب حقا فى الإسراع بخطى التنمية، فما النموذج الذى ينبغى عليها أن تحتذيه فى عملية النمو؟... وهنا يجب أن نؤكد حقيقة هامة ، وهى أنه ينبغى ألا تتخذ الدول المتخلفة من النموذج الغربى قدوة لها فى عملية نموها فى المستقبل . ويذكر سيمون كوزنتس ، الاقتصادى الأمريكى ، فى هذا الصدد ، أن الوضع الاقتصادى للدول الصناعية المتقدمة حاليا فى مرحلة ما قبل التصنيع يختلف اختلافا كليا عن الوضع الاقتصادى والتراث التاريخى للدول المتخلفة

اليوم(١٠) . ومن ثم،فليس من الحكمة أن نأخذ الجوانب السكانية أو الاقتصادية من السجلات السابقة للدول المتقدمة ونطبقها على المعدلات الحالية والمتوقعة فى الدول المتخلفة . وبعبارة أخرى فمن الخطأ أن تأخذ الدول المتخلفة اليوم تلك التجربة التى مرت بها الدول الرأسمالية الغربية،فى تاريخها الماضى ، كمثل تسترشد به فى تجربتها الحالية فى مجال التنمية .

وفضلا عن ذلك فإن النظرية الغربية للتنمية الاقتصادية تهتم،أساساً ، بالقضاء على الاختلالات والاضطرابات التى قد تطرأ على المجتمع الاقتصادى ، وذلك بدلا من العمل على تحقيق نمو اقتصادى دائم ، إذ كانت هناك نزعة فى الدول المتقدمة - كما يقرر الأستاذ نيركس - إلى أخذ مسألة التنمية الاقتصادية كقضية مسلم بها أو كشىء من الممكن أن يحدث من تلقاء نفسه ، ولهذا ركزت هذه الدول على الاختلالات قصيرة المدى فى المجال الاقتصادى » (١١).

ومع ذلك فلا يعتبر الاهتمام الذى أبداه الكتاب الاقتصاديون بموضوع النمو الاقتصادى فى الآونة الأخيرة تطورا مفاجئا ؛ لأن الموضوع استأثر ، فى الماضى، باهتمامات الكثيرين من رواد الفكر الاقتصادى،وكان النمو الاقتصادى هو الموضوع الرئيسى فى مؤلفاتهم. إذ يرى الكتاب التقليديون أن تكوين رأس المال هو جوهر مشكلة النمو ، وإن كانوا متشائمين بالنسبة إلى إمكانيات التكوين المستمر لرأس المال والارتفاع المطرد فى معدلات الدخل الفردى ، وذلك بسبب تأثير قانون تناقص الغلة ونظرية مالتس فى السكان . أما كارل ماركس فكان يعتقد أن

---

(١٠) « التخطيط الاقتصادى، دراسة نظرية وتطبيقية » رياسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية ، يوليو ١٩٦٤ ، ص ٦ .

(١١) نفس المرجع،ص٧ .

عملية التطور، فى ظل النظام الرأسمالى، لابد من أن تفضى إلى الأزمات الدورية العنيفة، والصراع الطبقى، وقيام جيش كبير من العمال المتعطلين، ولهذا كان يرى أن القضاء على النظام الرأسمالى ذاته شرط أساسى لتحقيق النمو الاقتصادى. وأما الكتاب التقليديون المحدثون، كمارشال وبيجو وغيرهم، فقد كانوا جميعاً متفائلين إزاء إمكانيات التقدم الاقتصادى المستمر. ثم جاء جوزيف ا. شومبيتر ليرد عملية النمو الاقتصادى، فى المجتمع الغربى، إلى القدرة الابتكارية والعمليات التجديدية التى تتم على أيدى المنظمين. ومع أنه كان ينكر فكرة الركود الاقتصادى التى جاء بها جون مانياردكينز، وطورها ألفا هانسن، فإنه كان يعتقد أيضاً أن الرأسمالية كنظام اقتصادى، لابد من أن تصل إلى نهايتها الحتمية، حيث أنها ستقوض دعائمها بنفسها، نتيجة للأفكار والنظم الاجتماعية الجديدة التى كانت غريبة على هذا النظام فى الأزمنة الماضية. ومع ذلك فإنه يؤكد أن أى نظام آخر سيكون، فى نظره، أسوأ من النظام الرأسمالى، وأنه من الأفضل للمجتمع أن يحاول معالجة مساوىء الرأسمالية بدلا من القضاء عليها. وأخيراً جاء الأستاذ كولين كلارك ليستخدم البيانات الإحصائية فى التعرف على اتجاهات النمو فى الدول المتقدمة، كمعدلات الادخار، ومنافذ الاستثمار، وآثار مضاعف الاستثمار على الدخل القومى فى المدى الطويل، وتطور الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وعلى ذلك تعد أبحاث كولين كلارك بمثابة دراسة واقعية إحصائية لاتجاهات النمو (١٢).

وإذا كنا نجد أن النظرية الغربية للتنمية الاقتصادية لاتلائم الأوضاع الراهنة فى الدول المتخلفة، فلا مناص من التقصى عن نظرية خاصة للنمو تتوافق مع ظروف هذه الدول، على ان يكون هدف هذه النظرية هو الكشف عن

---

(١٢) راجع بالتفصيل للمؤلف، «الدخل والتنمية الاقتصادية»، نوفمبر ١٩٥٦، الصفحات من ٦٢ إلى ٦٩.

الوسائل التى يمكن ، بموجبها ، الإسراع بخطى التنمية ، وإحداث التغيرات الحاسمة فى الاقتصاد القومى تحقيقاً النمو الاقتصادى فى أقصر وقت ممكن .

وفى هذا الصدد فقد بذلت بعض المحاولات على أيدى الكثيرين من الكتاب المحدثين . ومن أبرز هذه المحاولات تلك التى قام بهما سينجلر بغرض تجميع كل العوامل التى تحدد اتجاهات النمو الاقتصادى فى المجتمعات المتخلفة ومداه ، وانتهت بأن وضع قائمة تضم تسع عشرة عاملا محدداً للتنمية . أما روستو فإنه يرى أن النمو الاقتصادى يتحدد، أساساً بعاملين، هما حصيلة الجمع بين رأس المال والقوى العاملة ، وأن هذين العاملين، فى تضافرهما ، يكشفان عن ستة ميول وهى: الميل إلى تطوير العلوم الأساسية ، والميل إلى تطبيق العلم للأغراض الاقتصادية ، والميل إلى الابتكار الفني ، والميل إلى تحقيق تقدم مادي ، والميل إلى الاستهلاك ، والميل إلى إنجاب الأطفال . ويرى البعض انه على الرغم من ان روستو قد بذل ، فى هذا الشأن ،محاولة طيبة إلا انها لم تحظ بكل اسباب النمو الاقتصادى ، فلم تهتم اهتماما كافياً بالعوامل غير الاقتصادية للنمو . وقد تكون العوامل غير الاقتصادية اكثر أهمية من العوامل الاقتصادية البحتة ، مما يؤكد صعوبة وضع نظرية شاملة للنمو الاقتصادى لاتأخذ فى اعتبارها العوامل الاقتصادية وحدها، بل تركز، كذلك، على العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية، والمسائل التى تعتبر من مجالات علم النفس والاجتماع(١٣) . ومع أنه يجب الانتقال من أهمية الجهود المبذولة فى الآونة الأخيرة من جانب اقتصاديى التنمية فى صدد إبراز كثير من جوانب التنمية الاقتصادية ، إلا أنها لم تصل بعد إلى وضع نظرية موحدة وشاملة للنمو، وذلك لما تتسم به عملية التنمية من تعقيدات بالغة وعلاقات كثيرة متشابكة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية . وعلى ذلك فإننا

---

(١٣) نفس المرجع السابق

سنقتصر ،فى الفصل التالى ،على البحث فى بعض العناصر الهامة للتنمية التى تساعد على دفع عجلة النمو فى الاقتصاديات المتخلفة ، وذلك بافتراض حقيقة هامة ،لا يرقى إليها الشك ، وهى أن الطريق الوحيد للنضال ضد التخلف والفقر هو التنمية الاقتصادية .

٦ – تعريف التنمية الاقتصادية وبعض مفاهيمها الاساسية

غير أنه،قبل أن نناقش هذه العناصر ، ينبغى، أولا ، أن نحدد مفهوم التنمية الاقتصادية . وقد يكون من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية ، ومع ذلك فلم يحاول خبراء الأمم المتحدة تعريف التنمية أو النمو الاقتصادى بعبارات واضحة محددة(١٤).ويبدو أنهم يعتقدون أن إصطلاح «النمو الاقتصادى » قد أصبح مفهوما لدى الجميع إلى الحد الذى لا يحتاج معه إلى إيراد تعريف دقيق له .

إن مناقشة طبيعة عملية التنمية ، على أنها تنمية الإنتاج القومى وتنمية الدخل القومى ، تسوقنا إلى إلقاء بعض الضوء على طبيعة المشكلة الاقتصادية كما تثور دائما فى المجتمعات الانسانية منذ القدم . إن هذه المشكلة تتلخص فى أن أى مجتمع إقتصادى يستهدف بالضرورة،إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة — سواء ما كان منها متكرراً أو متجدداً — إلا أنه لا يمكن أن يتم إشباع هذه الرغبات إلا باستهلاك واستعمال مختلف السلع والخدمات،ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا سبق هذا الاستهلاك إنتاج السلع والخدمات ، والإنتاج — بدوره — لا يتيسر إلا بوجود وسائل معينة للإشباع،أو ما يسميها الاقتصاديون « بموارد المجتمع».

---

(١٤) وفى ذلك يقول نيركس : « إن التنمية الاقتصادية ترتبط ،إلى حد كبير ، بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية » . أما الأستاذ دافيد رايت ، الاقتصادى الأمريكى ، فيذكر فى هذا الصدد : « إن العوامل الرئيسية المؤدية إلى النمو الاقتصادى هى غير اقتصادية وغير مادية الطابع . إن الروح نفسها هى التى تقيم الجسد » : انظر المرجع الأسبق ، ص ٨ و ٩ .

هذه العلاقة الثلاثية بين الموارد والسلع والخدمات والرغبات الانسانية، قامت — وستظل قائمة — فى كل المجتمعات . وهى ترتبط بحقيقة بالغة الأهمية ، فحواها : أن موارد أى مجتمع اقتصادى إنما توجد فيه بكميات محدودة ، بمعنى أنها نادرة ندرة نسبية ، أى بالنسبة للطلب عليها . وبما أن هذه الموارد نادرة ، فإن السلع والخدمات التى يتم إنتاجها باستخدام هذه الموارد لابد أن تكون هى الأخرى نادرة ندرة نسبية . ولهذا يقال : إن الندرة طابع الحياة الاقتصادية ، ولولا هذه الندرة ، لما ثارت وتعقدت المشكلة الاقتصادية .

كما أن هذه العلاقة الثلاثية تكشف ، من ناحية أخرى ، عن أن الدراسة الاقتصادية تتناول تفسير أربع ظواهر اقتصادية : إذ لو أخذنا فى الاعتبار ما أبرزه الكتاب التقليديون فى أدبهم الاقتصادى، من أن الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى هو الاستهلاك ، وأنه لابد أن تسبق ذلك مرحلة إنتاج السلع والخدمات الموجهة لإشباع أغراض الاستهلاك ، ولا بد من توزيع قيمة الناتج القومى على الأفراد الذين يسهمون فى عمليات الإنتاج ، وأنه لابد من تداول السلع فى الأسواق لتنتقل من أيدى المنتجين والبائعين إلى أيدى المشترين والمستهلكين ، فإن ثمة ظواهر أربع لا مناص من أن تتضمنها النظرية الاقتصادية وهى : الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .

وتوحى هذه اللمحة السريعة لمجالات الدراسة الاقتصادية بأن هناك مراحل ثلاثا للدخل القومى :

مرحلة إنتاج الناتج .

مرحلة توزيع الدخل من قيمة الناتج .

مرحلة إنفاق الدخل على مكونات الناتج .

(١) مفهوم الانتاج الكلى

ولو ألقينا على المجتمع الاقتصادى نظرة شاملة ، فمن الممكن أن ننظر إليه على أنه مكون من قطاعات مختلفة ، كل قطاع منها يركز على ممارسة نوع رئيسى من

أنواع النشاط الاقتصادى ، كما أن كل قطاع ، بدوره يمكن أن يقسم إلى مجموعة من الأنشطة تمثل فروعا مختلفة لهذا القطاع ، وكل نشاط بدوره مقسم إلى مجموعة من الوحدات الإنتاجية . وعلى ذلك فإن المجتمع الاقتصادى ، فى التحليل النهائى ، مقسم إلى عدد كبير من هذه الوحدات الإنتاجية ، كل وحدة منها تمارس نشاطها فى إنتاج سلعة أو خدمة معينة .

ولو ركزنا التحليل على سلوك أية وحدة من هذه الوحدات الإنتاجية العديدة، لوجدنا أن هذه الوحدة تنتج كمية معينة من سلعة أو خدمة ما ، خلال فترة زمنية معينة ، هى ، عادة ، فترة العام ومن ثم يمكن تقدير قيمة الإنتاج فى الوحدة خلال هذه الفترة . ولو طبقنا هذا التحليل على جميع الوحدات الإنتاجية الأخرى ، وجمعنا قيم جميع المنتجات التى تم إنتاجها فى داخل هذه الوحدات ، خلال فترة معينة هى فترة العام عادة، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المنتجات سلعا وسيطة أو منتجات نهائية ، لتوصلنا إلى قيمة الإنتاج الكلى .

(ب) مفهوم الدخل القومى

كما أن هذه الوحدة الإنتاجية تستخدم الخدمات المشتقة من عناصر الإنتاج (الأرض أو الموارد — العمل — رأس المال — التنظيم) فى سبيل إنتاج ناتج معين أو خدمة معينة ، ثم تقوم بتوزيع قيمة هذا الناتج على الأفراد المنتجين فيها ، الذين يقدمون الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر الإنتاج التى يملكونها ، ويحصلون، لذلك، على عوائد أو دخول فى مقابل تقديم هذه الخدمات ، ثم ينفقون هذه العوائد أو الدخول على ناتج هذه الوحدة ومنتجات الوحدات الإنتاجية الأخرى .

إن الريع هو العائد أو الدخل الذى يؤول إلى من يملكون عنصر الأرض (الموارد الطبيعية) فى نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة من هذا العنصر . أما الأجور فهى عائد أو دخل العمال فى نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة

من عنصر العمل . وأما الفوائد فهى العائد أو الدخل الذى يؤول إلى أصحاب رءوس الأموال فى نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة من عنصر رأس المال. وأخيراً فإن الأرباح هى العائد أو الدخل الذى يؤول إلى المنظمين فى نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجيه المشتقة من عنصر التنظيم(١٥) .

ومن الواضح أن الريع أو الأجر أو الفائدة أو الربح هو عائد أو دخل ، وأن اطلاق تسميات مختلفة على هذه الأنواع الأربعة من العوائد أو الدخول يوحى بالتمييز بين المصادر الأربعة للدخول ، أى الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر أو أدوات الإنتاج الأربع .وإذا جمعنا الريع والأجور والفوائد والأرباح التى تولدت أثناء القيام بعمليات الإنتاج داخل الوحدة الإنتاجية التى نحن بصددها ، لتوصلنا إلى مجموع دخول كافة الأفراد المنتجين داخل هذه الوحدة .

فإذا طبقنا هذا التحليل على جميع الوحدات الإنتاجية فى المجتمع ، بمعنى أن نجمع كل الريع والأجور والفوائد والأرباح التى تولدت فى أثناء قيام هذه الوحدات جميعها بالعمليات الإنتاجية المختلفة، لتوصلنا، بذلك، إلى مجموع العوائد أو الدخول النقدية التى تحصل عليها الفئات الأربع من المنتجين فى المجتمع (ملاك الأرض والعمال والرأسماليين والمنظمين) خلال فترة العام ، فى نظير تقديمها للخدمات الإنتاجية المشتقة مما يملكونه من عناصر الإنتاج. ومن الواضح أن هذه العوائد أو الدخول النقدية هى، فى الوقت نفسه، تكاليف تتحملها المنشآت أو الوحدات الإنتاجية المختلفة ، فى سبيل إنتاج مختلف السلع والخدمات . ومجموع العوائد أو الدخول النقدية المتولدة فى جميع الوحدات خلال العام هو ما نطلق عليه إسم «الدخل القومى».

---

(١٥) المنظم هو الشخص الذى يتحمل عبء المخاطرة بأموال المشروع ، سواء أكانت هذه الأموال ملكاله ام مقترضة من الغير . وهو يؤدى هذه الوظيفة الاقتصادية لأن ثمة فاصلا زمنيا بين البدء فى الإنتاج وبين تسويق المنتجات ، بمعنى أن الإنتاج يسبق الطلب ، وأن فترة الإنتاج — طالت أم قصرت — ترتب تحقيق الطلب فى المستقبل . وبما أن المستقبل مجهول ، فإن عدم التيقن من المستقبل يرتب ضرورة تحمل عبء المخاطرة .

(هـ) قيمة الانتاج الكلى وقيمة الناتج القومى

ذكرنا أن قيمة الإنتاج الكلى هى مجموع قيم جميع المنتجات التى تقوم جميع الوحدات الإنتاجية بإنتاجها خلال فترة العام ، بما فى ذلك السلع الوسيطة والمنتجات النهائية (السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية أو صافى الاستثمار) .

ولهذا يفرق الاقتصاديون بين قيمة الإنتاج الكلى وقيمة الناتج القومى : إذ أن قيمة الناتج القومى تتكون من قيم المنتجات النهائية فقط ، على حين أن قيمة الإنتاج الكلى تتكون من قيم السلع الوسيطة وقيم المنتجات النهائية معا .

ومن ثم فلا بد من استبعاد قيم السلع الوسيطة من قيمة الإنتاج الكلى للوصول إلى قيمة الناتج القومى ، تفاديا لتكرار احتساب السلع ؛ إذ من الخطأ ، مثلا ، أن تحسب قيمة الخبز (منتج نهائى) وتحسب فى الوقت نفسه قيمة الدقيق (سلعة وسيطة) الذى صنع منه الخبز ، وتحسب أيضاً ، فى نفس الوقت ، قيمة القمح (سلعة وسيطة) الذى صنع منه الدقيق . إذ اننا لو لم نستبعد قيم السلع الوسيطة فإننا ، بذلك ، نحتسب قيمة القمح ثلاث مرات فى تقدير قيمة الناتج القومى .

ويؤدى بنا ذلك ، إذن ، إلى ضرورة التركيز على القيمة المضافة (الدخل المتولد) عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية المتعاقبة لصنع المنتج النهائى . وهذا يقتضى ، بالضرورة ، احتساب تكاليف أو دخول عوامل الإنتاج (أى القيمة المضافة) عند كل مرحلة ، كما يتضح من المثال التالى فى صناعة الخبز :

قيمة القمح = عوائد (دخول) أو تكاليف عوامل الانتاج التى
(٤٠ وحدة) أسهمت فى إنتاج القمح (٤٠ وحدة نقود) .
قيمة الدقيق = قيمه القمح + عوائد (دخول) أو تكاليف عوامل الإنتاج التى
(٦٠ وحدة) (٤٠ وحدة) أسهمت فى إنتاج الدقيق (٢٠ وحدة نقود) .
قيمة الخبز = قيمه الدقيق + عوائد (دخول) أو تكاليف عوامل الإنتاج التى
(٧٠ وحدة) (٦٠ وحدة) أسهمت فى إنتاج الخبز (١٠ وحدات نقود) .

قيمة السلع الوسيطة + قيمة الخبز = قيمة السلع الوسيطة + القيمة المضافة (الدخل)
(١٠٠ وحدة) (٧٠ وحدة) (١٠٠ وحدة) (٧٠ وحدة)

وتتضح من المثال السابق حقيقتان بالغتا الأهمية : الحقيقة الأولى أن قيمة الإنتاج الكلى فى صناعة الخبز تزيد على قيمة المنتج النهائى ، وهو الخبز ، بما يعادل قيمة السلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) وهى القمح والدقيق . أما الحقيقة الثانية فهى أن قيمه المنتج النهائى (الخبز) تعادل مجموع القيم المضافة فى المراحل الإنتاجية الثلاث التى تؤدى بنا من سلعة وسيطة (القمح) إلى سلعة وسيطة أخرى (الدقيق) إلى المنتج النهائى (الخبز) فى المرحلة الإنتاجية الأخيرة ، أو بعبارة أخرى فإن قيمة المنتج النهائى فى هذه الصناعة تعادل قيمة الدخل المتولد فى مراحلها الإنتاجية الثلاث (٤٠ وحدة نقود فى المرحلة الأولى بالمزارع + ٢٠ وحدة نقود فى المرحلة الثانية بالمطاحن + ١٠ وحدات نقود فى المرحلة الثالثة بالمخابز).

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، فلا يكفى هنا أن نستبعد السلع الوسيطة ، وأن نركز على المنتجات النهائية (السلع الاستهلاكية والخدمات)، التى انتجت خلال الفترة موضع البحث، بل يجب أيضا استبعاد « مقابل إستهلاك الأصول الرأسمالية » ، أى المعدات الرأسمالية والأصول الثابتة التى استهلكت خلال الفترة فى سبيل إنتاج المنتجات النهائية . ولذلك فإننا نبدأ برقم مجمل الاستثمار (القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية التى يتم إنتاجها خلال الفترة) ، ونستبعد منه « مقابل استهلاك الأصول الرأسمالية » خلال هذه الفترة ، لنصل إلى رقم صافى الاستثمار .

ومن ثم ،فلو استبعدنا قيم السلع الوسيطة من قيمة الإنتاج الكلى، واستبعدنا، كذلك، مقابل إستهلاك الأصول الرأسمالية القديمة ، لتوصلنا إلى قيمة صافى الناتج القومى بعناصره الثلاثة : السلع الاستهلاكية النهائية ، والخدمات المنتجة ، وصافى الاستثمار .

(د) تعادل صافى الناتج القومى مع الدخل القومى فى القيمة

رأينا من ثنايا التحليل السابق أن الوحدات الإنتاجية المختلفة تقوم بإنتاج

الناتج القومى بعناصره الثلاثة : السلع الاستهلاكية، والخدمات، وصافى الاستثمار. ويمكن التعبير عن هذه النظرة إلى الدخل ، فى مرحلة الإنتاج ، بالمعادلة الآتية :

صافى الناتج القومى = السلع الاستهلاكية + الخدمات + صافى الاستثمار (١٦)

كما رأينا أن قيمة هذا الناتج توزع جميعها على الفئات الأربع من المنتجين الذين يسهمون بتقديم الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر الإنتاج التى يملكونها ، فى العمليات الإنتاجية المختلفة ، داخل الوحدات الإنتاجية العديدة فى المجتمع ، بمعنى أن قيمة هذا الناتج القومى توزع عليهم فى صورة ريع وأجور وفوائد وأرباح .

ويمكن التعبير عن هذه النظرة إلى الدخل ، فى مرحلة التوزيع ، بالمعادلة الآتية :

صافى الناتج القومى = الريع + الأجور + الفوائد + الأرباح
= مجموع دخول الأفراد
= الدخل القومى . . . . (١)

غير أن ثمة نظرة أخرى إلى الدخل من ناحية إنفاق هذا الدخل القومى ثانية على الناتج القومى بمكوناته الثلاثة المعروفة . ولو تساءلنا عن السلوك الانفاقى للأفراد ، فإن الإجابة تنطوى على أن هؤلاء ينفقون جزءاً من دخولهم على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات ، وما يتبقى بعد ذلك فإنه يمثل الفائض بعد الاستهلاك أو ما يسمى « بالادخار » . لذلك فإن الادخار ، فى حقيقة الأمر ، هو امتناع عن الاستهلاك ، ولكنه ، مع ذلك نوع من الإنفاق ، مادام أن الادخار

---

(١٦) « صافى الاستثمار » هو القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية التى يتم إنتاجها خلال الفترة (عادة فترة العام) مخصوما منها مقابل استهلاك الأصول الرأسمالية القديمة ، أى الأصول التى استهلكت خلال الفترة فى سبيل إنتاج المنتجات النهائية .

يعقبـــه الاستثمار ، بمعنى أن الجزء المدخر من الدخل (الجزء غير المنفق على الاستهلاك) يوجه للإنفاق على شراء المعدات والأصول الرأسمالية المختلفـة . ولو افترضنا أن جميع المدخرات التى تتجمع فى المجتمع إنما تعبأ للإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة (أى بافتراض انعدام ظاهرة الاكتناز) ، فإننـا نخلص إلى النتائج التالية :

أولا — أن الدخل القومى، فى مجموعـه ،سيتمكن من شراء الناتـج القومى فى مجموعه .

ثانيا — أن الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك سيشترى ذلك الجزء من الناتج القومى المكون من السلع الاستهلاكية والخدمات .

ثالثا — وأن الجزء المتبقى من الدخل الموجه للادخار سيشترى الجزء المتبقى من الناتج القومى المكون من صافى الاستثمار .

وهنا أيضا يتأكد التعادل بين قيمة صافى الناتج القـومى وبين الدخل القومى . ويمكن التعبير عن النتائج السابقـة بالمعادلة الآتية :

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار

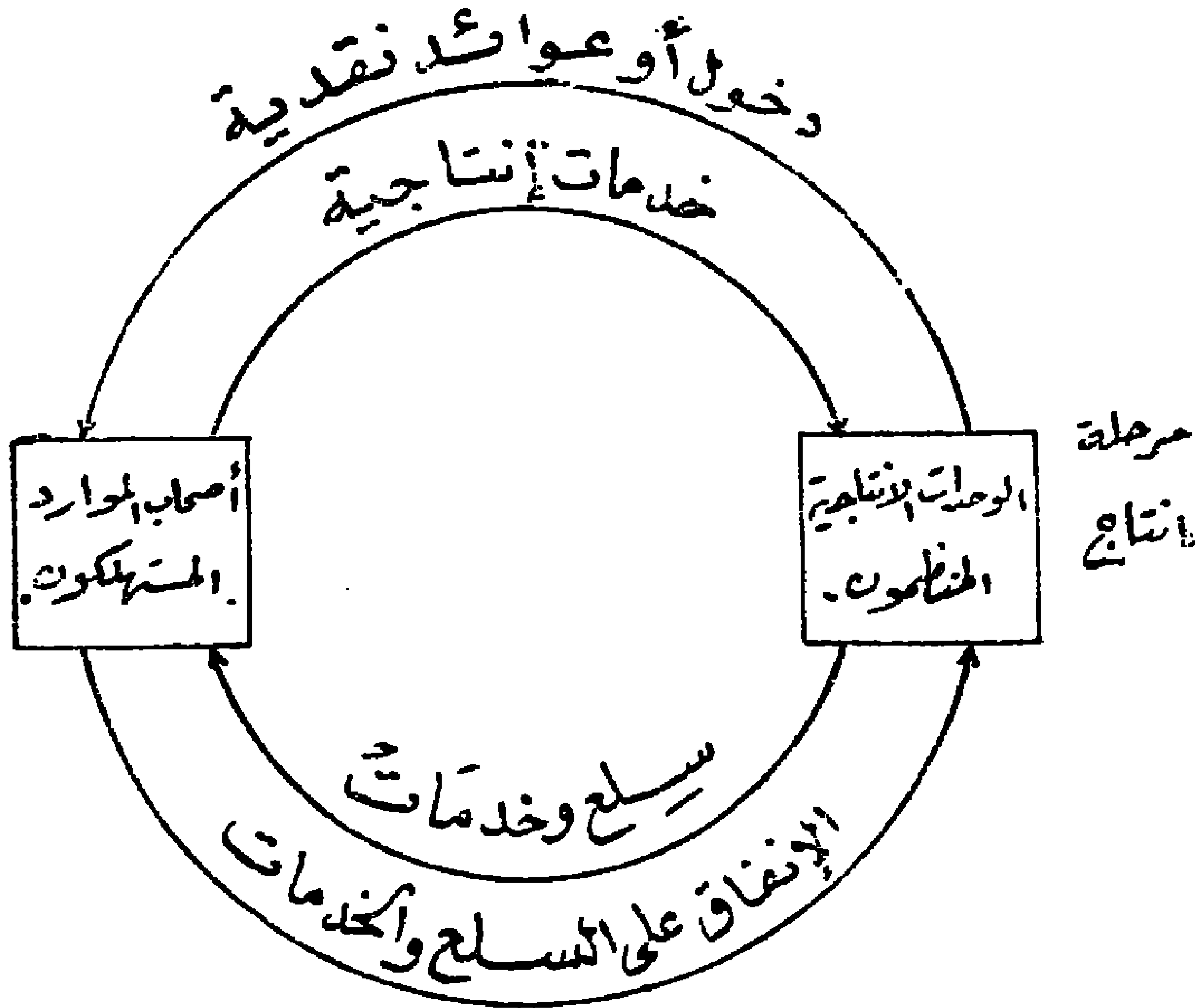
= الاستهلاك + صافى الاستثمار

= صافى الناتج القومى . . . . . (٢)

(هـ) دورة الدخل القومى (عجلة الثروة)

ويسوقنا هذا التحليل إلى التعرف على السير الديناميكى للاقتصاد القومى ، فى مجموعه ؛ إذ أننا نخلص منه إلى أن الدخل يمر بمراحل ثلاث متعاقبة ، وهى مرحلة الإنتاج ، ومرحلة التوزيع ، ومرحلة الإنفاق ، بمعنى أن الدخل القومى يستمد قيمته من قيمة الناتج القومى. كما أن هذا الدخل القومى ينفق ثانية على شراء الناتج القومى بمكوناته الثلاثة : السلع الاستهلاكية ، والخدمات ، وصافى الاستثمار . وهذا ما يوضحه الرسم البيانى التالى .

مرحلة توزيع



مرحلة إنفاق

ولإيضاح فكرة دورة الدخل القومى كما يدل عليها، بيانيا، الشكل السابق، يمكن أن ننظر إلى أفراد المجتمع الذين يشاركون فى عملياته الإنتاجية على أنهم ينتمون إلى فئتين متميزتين : فئة أصحاب الموارد الإنتاجية وفئة المنظمين ؛ إذ أن أصحاب الموارد من ملاك الأرض وأصحاب رءوس الأموال والعمال يبيعون خدمات مواردهم إلى المنظمين فى مقابل عوائد نقدية فى صورة ريع وفائدة وأجور، ثم ينفقون هذه الدخول النقدية ثانية، بوصفهم مستهلكين، على شراء منتجات المنظمين . فإذا افترضنا أن كل منشأة تمارس نشاطها فى كل مراحل إنتاج السلعة ، أى من مرحلة استخراج موادها الأولية إلى مرحلة توزيعها على المستهلكين ، وتغاضينا ، كذلك، عن نشاط الدولة الاقتصادى ، فإننا نصبح إزاء نوعين من الأسواق : أسواق السلع الاستهلاكية وأسواق الخدمات الإنتاجية .

وفى النوع الأول من الأسواق يبيع المنظمون السلع والخدمات إلى المستهلكين فى مقابل النقود ، أما فى النوع الثانى من الأسواق فإن المنظمين يشترون خدمات الموارد الإنتاجية — أى خدمات الأرض ورأس المال والعمل — بالنقود التى يحصلون عليها من بيع السلع للمستهلكين ؛ إذ أن هؤلاء المنظمين فى حاجة إلى مثل هذه الخدمات فى إنتاج مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات .

وإذا كانت عمليات إنتاج هذه السلع وبيعها تترى بلا انقطاع ، فمن الواضح أن المنظم لابد أن يتعامل فى كلا النوعين من الأسواق فى آن واحد وبصفة دائمة ، كبائع للسلع فى النوع الأول ، ومشتر لخدمات الموارد فى النوع الثانى من الأسواق

وإذا افترضنا أن بيع خدمات الموارد الإنتاجية إلى المنظمين هو المصدر الوحيد لدخول أصحاب هذه الموارد فى أى نظام اقتصادى (باستبعاد الهدايا والمنح) فمن الواضح أيضا أن أصحاب الموارد هم المستهلكون بعينهم ؛ إذ أنهم يحصلون على دخولهم فى صورة عوائد نقدية من المنظمين فى مقابل تقديم خدمات مواردهم إليهم ، ثم ينفقون هذه الموارد ثانية ، بوصفهم مستهلكين ، على منتجات هؤلاء المنظمين . ومن ثم ، فهناك دورة كاملة للدخل ؛ إذ أنه ينساب من المستهلكين إلى المنظمين فى أسواق السلع الاستهلاكية ، ثم ينساب من المنظمين إلى المستهلكين ثانية ، بوصفهم أصحاب الموارد ، فى أسواق الخدمات الانتاجية ، وتتكرر هذه الدورة إلى مالا نهاية ، مما يحدو إلى التعبير عنها بالشكل المعروف فى الادب الاقتصادى « بعجلة الثروة »

أما إذا كان الاقتصادناميا ، بمعنى أن رأسماله العينى ، من آلات ومعدات إنتاجية مختلفة ، يتزايد باطراد ، فلا مناص من إجراء التعديلات فى « عجلة الثروة » بما يتمشى مع هذا النمو الاقتصادى ؛ إذ يتكون إنفاق المستهلكين ، فى حالة النمو ، من تكاليف المعيشة (الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية) زائداً المدخرات

أى ذلك الجزء من دخول المستهلكين الذى لا ينفقونه على أغراض الاستهلاك . وهنا توضع هذه المدخرات تحت تصرف المنظمين مباشرة أ،و بطريق غير مباشر ، فيقومون باستثمارها فى البحوث العلمية والفنية واستكشاف الموارد الجديدة وإنتاج المعدات الرأسمالية الجديدة. أما عوائد هذه الاستثمارات، فإنها تكون مصدراً لدخل المدخرين فى صورة فوائد وأرباح نظير إستخدام مدخراتهم . وهنا نجد أن « عجلة الثورة » تتزايد فى حجمها فترة بعد أخرى فى الاقتصاد النامى . ومع ذلك فإن التيارات الاربعة للدخل فى « عجلة الثروة » تكون دائما متساوية ، وهى :

١ — قيمة الخدمات الإنتاجية ، أى النفقات التى تتحملها المنشآت نظير الحصول على خدمات الموارد .

٢ — قيمة الدخل القومى ، أى مجموع دخول أو عوائد أصحاب الموارد الإنتاجية .

٣ — قيمة الناتج القومى ، أى قيمة الناتج الكلى من سلع وخدمات فى فترة زمنية معينة .

٤ — قيمة الإنفاق الكلى ، أى قيمة ما ينفق على السلع والخدمات فى فترة زمنية معينة .

ولنضرب مثلا عددياً على دورة الدخل أو «عجلة الثروة» فى الاقتصاد النامى. لنفرض أن المجتمع، الذى نحن بصدده قد أنتج ناتجا قوميا تبلغ قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه، ويتكون من سلع استهلاكية وخدمات تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه ، وسلع استثمارية (صافى استثمار) تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه . ولنفرض، أيضاً ،أن هذا المجتمع فى صورته التوازنية ، من ناحية إنفاق أفراده للدخل المتولد من قيمة هذا الناتج على مكوناته الثلاثة و بمعنى أن هؤلاء الأفراد يوجهون ٧٠٠ مليون جنيه للإنفاق على الاستهلاك و ٣٠٠ مليون جنيه للادخار . ومن ثم ،فإن الجزء المخصص من الدخل للإنفاق على الاستهلاك سيشترى الجزء من الناتج القومى المكون

من السلع الاستهلاكية والخدمات ، وأن الجزء المخصص من الدخل للادخار سيشترى الجزء المتبقى من الناتج المكون من صافى الاستثمار ، كما يتضح من المعادلتين الآتيتين :

الناتج القومى = سلع استهلاكية وخدمات + صافى استثمار (١)
(١٠٠٠ مليون جنيه) (٧٠٠ مليون جنيه) (٣٠٠ مليون جنيه)

الدخل القومى = استهلاك + ادخار (٢)
(١٠٠٠ مليون جنيه) (٧٠٠ مليون جنيه) (٣٠٠ مليون جنيه)

ولهذا يقال إن الادخار يتعادل مع الاستثمار ، إذا بلغ المجتمع الاقتصادى وضعه التوازنى .

(و) مفهوم مستوى المعيشة

أدركنا، مماسبق ،أن التنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الإنتاج الكلى بمعدلات سريعة ، وأن هذه الزيادة ، بدورها ،تؤدى إلى زيادة الدخل القومى — باعتبار أن الدخل جزء من قيمة الإنتاج الكلى — بمعدلات سريعة . كما أدركنا أن النمو الاقتصادى ينعكس فى صورة الإنتاج والدخل ، بالمفاهيم التى وضحناها لكل من هذين المتغيرين الاقتصاديين ، وأن اشتراط تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ضرورة حتمية للارتفاع بالمستويات المعيشية للمواطنين فى البلاد المتخلفة . وبقى أن نناقش ،الآن، فكرة مستوى المعيشة ، مادام أن ارتفاع المستوى المعيشى فى المجتمع المتخلف هو الهدف النهائى للتنمية .

إن فكرة مستوى المعيشة لأى فرد ترتبط بحجم السلع والخدمات التى يستعملها أو يستهلكها هذا الفرد ، ومن ثم فإن الارتفاع فى مستواه المعيشى رهن بزيادة ما يستعمله أو يستهلكه من سلع وخدمات . وهـــذا لا يتحقق إلا بزيادة ما فى حوزته من قوة شرائية حقيقية تتمثل فى زيادة حقيقية فى دخله .

ولهذا فإن متوسط الدخل السنوى للفرد ، فى أى مجتمع اقتصـادى ، هو الذى

يحدد مستوى المعيشة فى المتوسط . غير أن هذا المتوسط هو محصلة عنصرى الدخل القومى وعدد السكان ، أى أنه لكى يمكن زيادة هذا المتوسط ، فلا بد من زيادة الدخل القومى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى السكان . وإذا كان الوضع الراهن ينم على أن معظم الدول النامية تكتظ بالسكان ، فإن هذه الصورة الاستاتيكية للمشكلة التى تكشف عن الضغط السكانى على الموارد القليلة المتاحة تقترن، عادة ، بصورة ديناميكية(١٧) لنفس المشكلة تتمثل فى تزايد السكان على مدار الوقت بمعدلات سريعة .

فإذا كان السكان ، فى معظم المجتمعات النامية ، يتزايدون بمعدلات سريعة، وكان المتوسط السنوى لدخل الفرد هو النسبة بين الدخل القومى وبين عدد السكان ، وكان هذا المتوسط هو المحدد الأساسى لمستوى المعيشة ، فلا مناص من أن يتزايد الدخل القومى بمعدلات أسرع بكثير من معدلات الزيادة فى السكان ، إذا كان مستوى المعيشة أن يرتفع فى هذه المجتمعات .

ولعل هذه التحليل يفسر الحكمة من وراء المبدأ الذى سرنا على هداه فى تحقيق أهداف التنمية فى مجتمعنا الثورى الجديد ، وهو ضرورة مضاعفة الدخل فى عشر سنوات على الأقل ؛ إذ أن زيادة السكان بالمعدل الحالى للنمو خلال عشر سنوات، أى بما يقرب من نحو ٢٧ ٪، تفوقها كثيراً زيادة الدخل القومى بنحو ١٠٠ ٪ خلال السنوات العشر .

أما لو استهدفنا تحقيق مضاعفة الدخل فى عشرين سنة ، بدلا من عشر سنوات، فإن معدل زيادة الدخل يكاد يقترب من معدل زيادة السكان خلال السنوات العشرين ، مما لا يؤدى إلى الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين إلا بدرجة طفيفة لا تكاد تذكر .

---

(١٧) الصورة الاستاتيكية لأية مشكلة اقتصادية هى تلك التى تنم على وضع اقتصادى معين فى لحظة معينة من الوقت . أما الصورة الديناميكية للمشكلة فهى تلك التى تأخذ عنصر الزمن فى الاعتبار ، حيث يرتبط الماضى بالحاضر ، كما يرتبط الحاضر بالمستقبل .

الفصل الثانى

تحديات التنمية الاقتصادية

أشرنا فى الفصل السابق ، إلى أنه إذا أرادت الدول المتخلفة أن ترفع مستوى متوسط الدخل السنوى للفرد فيها ، فلابد من التنمية الاقتصادية لتحقيق هـــذا الهدف ؛ لأن التنمية تتضمن القيام ببرامج وأعمال ومشروعات تستهدف الزيادة فى الدخل القومى عن طريق تنمية الإنتاج القومى ، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد . ومع ذلك فإن تحقيق هذا الهدف الكبير يواجه كثيراً من التحديات التى ينبغى على الدولة المتخلفة أن تتصدى لها .

١ ـ بعض عوائق التنمية

يمثل العامل الديموجرافى أحد العوائق الأساسية التى تقف فى طريق النمو الاقتصادى للدول المتخلفة ؛ إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة ، فى معظم هذه الدول ، يلغى أثر الزيادة فى الإنتاج والدخل ، فلا يجنى هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة فى مجال النمو الاقتصادى . ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة فى الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق، كثيراً ، معدل الزيادة فى السكان ؛ إذ أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أى تحسن حقيقى فى المستوى المعيشى للجماهير . وفى هذا الصدد يطالعنا الأستاذ « سنجر » بعبارته المأثورة : « إن على الدولة الآخذة فى النمو أن تسرع فى خطاها لكى تستطيع أن تبقى فى نفس المكان الذى تقف فيه »(١٨) أما الأستاذ كنجزلى ديفيز (١٩) فإنه يعزو هذا

---

(18) For detailed study see H. W. Singer, The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries, American Economic Review, Papers & Proceeedings, May, 1950.

(١٩) كنجزلى ديفيز ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة كالفورنيا ، بحث بعنوان « الانفجار السكانى فى العالم » ، ألقى فى المؤتمر الدولى للتنمية الصناعية ، سان فرانسيسكو ، ١٩٥٨

المعدل السريع لنمو السكان فى الدول المتخلفة إلى اختلال التوازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، ومرد هذا الاختلال إلى أن حكومات هذه الدول تفرض رقابة من جانب واحد ، بمعنى أنها تفرض رقابة على الوفيات عن طريق انتشار الخدمات الطبيـــة والارتفاع المطرد فى مستواها دون فرض الرقابة على المواليد . ومن هنا أصبح من الضرورى ، لتصحيح هذا الاختلال ، فرض الرقابة على المواليد ، جنباً إلى جنب،مع فرض الرقابة على الوفيات وهذا يقتضى،بطبيعة الحال،إيقاف التزايد السريع فى عدد السكان عن طريق تنظيم الأسرة بالوسائل الطبية الفعالة التى يجب أن تكون فى متناول جميع المواطنين .

كما أنه مما يؤخر عملية النمو الاقتصادى ما ترسف فيه الدول المتخلفة من أغلال المعتقدات البالية والتقاليد الاجتماعية والنظم التى تحول دون تحقيق أى تقدم مادى. إن نظام « الأسرة المتفرعة » مثلا،وهو الذى يقوم على إعالة رب الأسرة لأعداد كبيرة من الأقارب والأصهار ، لابد أن يقتل الإحساس بروح المبادرة ويشجع على العزوف عن ممارسة العمل والتحقير من شأنه(٢٠) . كما أن تقديس الماشية فى الهند ، وتحريم الانتفاع بها كجزء من الثروة القومية ، أو صعوبة التنقل فى السلم الاجتماعى ، أو وجود بعض التقاليد الاجتماعية أو الاتجاهات الثقافية للجماهير ، كموقف الجماهير إزاء تحديد النسل أو موقفها إزاء المرأة العاملة ، هى جميعها من العوامل التى تعوق عملية التنمية .

يضاف إلى ذلك أن سلوك الطبقة الحاكمة فى المجتمع المتخلف قد يقف حجر عثرة فى سبيل التقدم . ونعنى بها الأقلية التى تملك جل الثروة القومية ، من أرض ورأسمال ، والتى تتمتع بالحق المطلق فى إدارة دفة الحكم ... هذه الطبقة الحاكمة لابد أن تتعارض مصالحها مع أية تغييرات فى علاقات الإنتاج وأساليبه الفنية ،

---

(٢٠) For detailed study see the author, "Economics of Development" Renaissance Bookshop, Cairo, 1 55, Chap., pp.25-26

إذا كانت هذه التغيرات تتضمن ابتكارات جديدة تقضى على ثروة أفرادها لتخلق ثروات جديدة لأفراد الطبقة المحكومة. إن النهضة الصناعية التى سادت أوروبا، فى أواخر العصور الوسطى، جنباً إلى جنب مع توسع نطاق التجارة ونمو المدن، ما كانت لتتحقق لو نجحت مقاومة السادة من الإقطاعيين؛ إذ لم يكن من الميسور إقامة صرح الاقتصاد الرأسمالى الصناعى دون اجتذاب عنصر العمل من الاقطاعيين، فكان أمراً طبيعياً أن يقاوم سادة الإقطاع فى العصور الوسطى هذا التغير الذى هدد مراكزهم الاقتصادية(٢١). وإذا كان الإقطاع الأوروبى قد تداعى رغم هذه المقاومة، لأنه لا يتفق ومقتضيات النمو الاقتصادى، فلا بد من أن يقضى على الإقطاع، بصورته الراهنة المعروفة فى المجتمعات المتخلفة، بأن يقضى على الطبقات الحاكمة المستبدة التى تبذل كل جهد للإبقاء على الأوضاع كما هى عليه، وتقف حائلا دون تحقيق أى تغير اقتصادى واجتماعى يطيح بهم وينهى حكمهم الاستغلالى. ولن يتأتى ذلك إلا بقيام طبقة حاكمة جديدة مستنيرة تمثل «الأقلية الخلاقة» التى تساعدها بعض الهزات الاجتماعية على تقويض دعائم البنيان القديم وإقامة المجتمع الجديد (٢٢).

بيد أن التقدم الاقتصادى لا يعنى زيادة فى الإنتاج القومى فحسب، بل يعنى، كذلك، تحقيق العدالة فى توزيع الثروة والدخل. ويجمع كثير من الكتاب على أن عدالة التوزيع، أو ما يعبر عنه، فى بعض الأحيان، بالمساواة الاقتصادية، شرط أساسى من الشروط الواجب توافرها فى المجتمعات النامية؛ لأسباب ثلاثة: السبب الأول هو أن المساواة الاقتصادية شرط ضرورى لإثارة الحماسة بين الجماهير؛ لأنه إذا كانت ثمار التنمية تتركز، فى معظمها، فى أيدى قلة من أفراد

---

(٢١) Ibid., p.16.

(٢٢) For detailed study see Veblen T., "The Theory of The Leisure Class".

المجتمع ، فلن تؤمن الجماهير بجدوى التقدم إذا كانت لاتنعكس آثاره عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ فى مستوياتهم المعيشية ، أما إذا وجدت أنها تحصل على نصيب عادل من كل زيادة محققةفىالإنتاج والدخل ، فإن ذلك من أقوىالحوافز إلى العمل الجدى المثمر من جانب المواطنين كافة . وهنا لا يصبح عنصر العمل مجرد مصدر للدخل ، بما فيه من إزعاج ومشقة وأعباء ثقيلة ، بل يعتبر أسلوبا فى الحياة يحوطه سياج من التبجيل والترحيب . السبب الثانى أن وجود فوارق صارخة فى التوزيع يعوق ،بلا ريب، تكوين رأس المال ، مع أنه عامل أساسى فى تحقيق النمو الاقتصادى السريع .

لقد خرج عليناد وزنبرى،الاقتصادىالأمريكى ، بنظرية جديدةفى «أثرالتقليد»، مؤداها أنوجودتباين كبيرفىتوزيع الدخل يفضى ،بالضرورة،إلى زيادةالميل إلى الاستهلاك،أى نقص الميل إلى الادخار ، من جانب أصحاب الدخول المنخفضة، بتقليدهم النمط الاستهلاكى لأصحاب الدخول المرتفعة. وهذهالنظرة تضع تأكيداًعلى الحقيقةالمنطوية على أن دوال الاستهلاك الفرديةمتشابكة وليست مستقلة عن بعضها البعض.إنها متشابكة ، بادىءذى بدء ، عنطريق الرغبة فىالمحاكاة الاجتماعية،أى عن طريقما أسماه ثورستين فبلن « الاستهلاك المظهرى »، وهنا يكون الغرضمن اقتناء مختلف طيبات الحياة هو تأكيد المراكز الاجتماعية فى أعين الناس ، بمعنى أن التفاخر فى الاستهلاك ، أو الظهور بمظهر الترف ورغد العيش — وليس التمتع الشخصى — هو الدافعإلى الرغبة الملحةفى كثير من السلع الكمالية والترفية. وتشيع ظاهرة التفاخر فى الاستهلاك هذه ، بوجه خاص ، بين أولئك الأفراد الذين يرتفعون منطبقةدنيا إلى طبقةعليا فى المجتمع.. حيثيتطلعون إلىالثروة على أنها مظهر بارز لمركزهم الاجتماعى . وقد تكون لهذه الظاهرة أهميتها فىالعلاقات الاجتماعية ، وربما يمكن استخدامها ، إلى حد ما ،فى تفسير العادات الاستهلاكية والادخارية التى تسود فى المجتمعات المتخلفة اقتصاديا .

ومع ذلك فثمة طريقة أخرى تفسر تشابك العلاقات الاستهلاكية الفردية ، وهى التى أطلق عليها دوزنبرى إسم « أثر التقليد » كما قدمنا ،ومفاد هذه الطريقة أنه عندما يصبح الناس،فى مجتمع ما،على صلة بالسلع الأفضل ،أو النماذج الأفضل للاستهلاك ، وبالأشياء الجديدة ، أو الطرق الجديدة فى سد الاحتياجات القديمة، فإنهم يكونون عرضة،بعد وهلة وجيزة،لأن يستشعروا شيئاً من الضيق والسخط. إن معرفتهم تتسع ، وخيالهم يستثار ،ورغباتهم الجديدة تعتمل فى النفس ،وميلهم إلى الاستهلاك يتزايد(٢٣) .ومن الواضح أنه وإن كان دوزنبرى يشير فى تحليله إلى الأوضاع السائدة فى الدول المتقدمة ، إلا أن نظريته تنطبق، كذلك ، على الدول المتخلفة ، قياسا على ذلك ، مادام أصحاب الدخول الكبيرة فى هذه الدول — وهم ذوو القدرة الادخارية — يحاولون تقليد نماذج الاستهلاك فى الدول المتقدمة ، ويسرفون فى الاستهلاك الكمالى . ومن هنا يتضاءل حجم المدخرات ، ويخبو تكوين رأس المال ، فيشكل ذلك أحد العوائق الأساسية للتنمية . ولعل من الجدير بالذكر هنا أن روسيا السوفييتية واليابان قد تمكنتا من التغلب على « أثر التقليد»الذى أشار إليه دوزنبرى ،خلال المراحل الأولى من تنميتهما الاقتصادية، باتنهاج سياسة تقوم على العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة(٢٤) .

---

(23) James S. Duesenberry, "Income, Saving and the Theory of Consumer Behaviour." (Cambridge Mass, 1949).

(٢٤) وتجمل الإشارة،هنا ، إلى أن راجنار نوركسيه ، الاقتصادى الامريكى،ومؤلف كتاب «مشكلات تكوين رأس المال فى الدول المتخلفة اقتصاديا » يعد هذا الإجراء الانعزالى نوعا من الانهزامية . أما الأستاذ باور فيرى أن الاتصال بالدول المتقدمة يحفز إلى التنمية الاقتصادية فى الدول الأقل تقدما ، وذلك عن طريق تشجيع الإنتاج للسوق ، واقتراح الحاجات الجديدة والسلع الجديدة والطرق المتطورة فى الإنتاج بصفة عامة .

٢ — مشكلة تكوين رأس المال

ويسوقنا تحليل دوزنبرى إلى الإشارة إلى « تكوين رأس المال » باعتباره العامل الرئيسى المحدد للنمو الاقتصادى . ولا نعنى به مجرد القدرة على الادخار فحسب ، بل نعنى به ، كذلك ، تحقيق الاستثمار . ونحن نجد فى الاقتصاد المتخلف أن كلا من عنصرى تكوين رأس المال — وهما الادخار من جانب عرض رأس المال، والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال — يشوبه الضعف والقصور . إذ فى جانب عرض رأس المال فإن تدبير المدخرات أمر عسير فى الاقتصاد المتخلف، نظراً لضآلة الدخل القومى ، وبالتالى ضآلة القدرة الادخارية ، ولأن الميل للاستهلاك، فى وضع التخلف، مرتفع إلى حد بعيد. ومن ثم، فإن الميل للادخار يكون آية فى الانخفاض تبعا لذلك . وعلى ذلك فلا يمكن للاقتصاد المتخلف أن يتخلص من براثن التخلف والفقر ، مالم يحصل على قدر أكبر من المدخرات لأغراض الاستثمار . أما فى جانب الطلب على رأس المال ، فإن الاستثمارات قاصرة عن تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ، نظراً لصغر حجم السوق ، بسبب ضعف القوة الشرائية من ناحية ، وانعدام عنصر التنظيم الحقيقى فى الدول المتخلفة من ناحية أخرى ؛ إذ يفضل المنظمون القيام بضروب النشاط التجارى أو الائتمانى الذى يقوم على المضاربة بدلا من إقامة المشروعات ذات الطابع الاستثمارى طويل المدى ، الذى يدفع عجلة التصنيع وينهض بالعملية الإنتاجية بأسرها .

ونخلص من هذا إلى أنه لابد من أن تقع على عاتق الدولة مهمة تعبئة المدخرات المحلية وتعاظمها بشتى الوسائل ، الاختيارية والإلزامية ، ثم توجيه هذه المدخرات لوجوه الاستثمار النافعة بما يخدم أغراض التنمية ، بمعنى أنه ينبغى أن تضع الدولة برنامجا مرسوما للاستثمار يتم تنفيذه على مراحل ، على الرغم من انخفاض معدل الادخار فى الاقتصاد المتخلف. وهنا يكون التركيز ، فى المرحلة الأولى ، على الزراعة ، وعلى الصناعات الأساسية، كالقوى المحركة والنقل وغيرهما

من المرافق العامة ، وهى التى يطلق عليها بعض الاقتصاديين إسم « البنيان السفلى» للمجتمع ، ليكون الدعامة القوية التى يرسى عليها المجتمع صرح التصنيع فى المرحلة التالية . وفى هذه المرحلة يكون التركيز على الصناعات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة ، عندما تتوافر لها إمكانيات النجاح فنياً واقتصادياً . وأما فى المرحلة الثالثة فيكون التركيز على الصناعات الثقيلة عندما تتوافر الخبرات الفنية اللازمة لدعمها ، مع التوسع فى صناعات السلع الاستهلاكية . والجدير بالذكر هنا أن المجتمعات المتخلفة ، التى تنعدم فيها عدالة توزيع الثروات والدخول — إذ تتركز فى أيدى قلة من الأفراد ، هم أصحاب الدخول العليا — هى بعينها المجتمعات التى تستثمر فيها ثروة هؤلاء فى وجوه غير منتجة ، كشراء الأرض والعقارات والحلى والمجوهرات . وهنا يتعين على الدولة اتخاذ تدابير حاسمة لأخذ هذه الثروة غير المنتجة من أيدى هؤلاء واستخدامها فى تكوين رأس المال .

أما من ناحية تعبئة المدخرات وتعاظمها فإن مهمة الدولة تتمثل فى الحصول على قدر أكبر من الدخل المحلى ، فى صورة مدخرات اختيارية أو إجبارية ، لأغراض الاستثمار . وهنا يعتقد خبراء الأمم المتحدة أن معدل الادخار الفعلى فى الدول المتخلفة لا يتجاوز ٥ ٪ من الدخل القومى كما قدمنا ، على حين أن معدل ١٥ ٪ أو أكثر ، من الدخل القومى ، هو المعدل المطلوب لمجرد الإبقاء على الفجوة القائمة حالياً ، بين المستويات المعيشية للدول الشرقية والغربيــــة . . . أما لجنة التخطيط الهندية فترى أنه ، فى الدول المتخلفة ذات المستوى المعيشى المنخفض والسكان المتزايدين بمعدلات سريعة ، لا يمكن تحقيق معدل من النمو يساير الاحتياجات المطلوبة إلا إذا بلغ معدل تكوين رأس المال ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من الدخل القومى »(٣٥).

---

(٣٥) أنظر « التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية » ، رئاسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للابحاث الاقتصادية ، يوليو ١٩٦٤ ، ص ١٣ .

ولما كانت القدرة الادخارية فى الدول المتخلفة ضعيفة — نظراً لضآلة الدخل القومى — والميل إلى الادخار منخفضاً ، فليس من الممكن توفير مبالغ كافية من المدخرات الاختيارية . ولهذا يصبح من الضرورى أن تلجأ هذه الدول إلى جزء من الدخول العليا فى صورة ادخار إجبارى عن طريق الضرائب ، أى برفع معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب هذه الدخول. ومن الواضح أن هذا الفائض المدخر إجبارياً يوقف موجة الاستهلاك المظهرى الذى لا يدعم عملية التنمية فى شىء ، فضلا عن أنه ينهك ميزان المدفوعات ؛ لأن كثيراً من السلع الترفية التى يطلبها أصحاب الدخول العليا هى سلع تستورد ، فى غالبيتها ، من الخارج .

ومن الملاحظ أن فائض الدخل فى الميزانية العامة للدولة قد بدأ يلقى اهتماماً خاصاً كمصدر رئيسى من مصادر تكوين رأس المال فى المجتمعات المتخلفة. ومؤدى ذلك أن الميزانية العامة تقسم إلى قسمين متميزين : ميزانية عادية ، وميزانية رأسمالية. ومن هنا فإن العجز فى ميزانية رأس المال يغطى بالفائض المحقق فى الميزانية العادية ، أى ميزانية الدخل . وفضلا عن ذلك ينبغى إعادة استثمار أرباح المشروعات العامة والناجمة عن الاستثمار الحكومى . ومن المحقق أنه كلما اطردت الزيادة فى الدخل القومى ، إبان المراحل المتتابعة لعمليات التنمية ، زادت القدرة الادخارية ، وزاد ، بالتالى ، مقدار المدخرات المحلية التى يمكن توجيهها لضروب الاستثمار المختلفة ، وزادت ، تبعاً لذلك ، سرعة معدل التنمية . وفى الوضع الأمثل ، كما يقول نيركسى ، فإن الزيادة فى الدخل تذهب برمتها إلى الادخار .

أما التمويل عن طريق إحداث عجز فى الميزانية العامة للدولة ، وتغطية هذا العجز بإصدار السندات الحكومية ، فهو مصدر آخر من مصادر تكوين رأس المال فى الاقتصاد المتخلف ، وإن كان الالتجاء إليه يعنى نبذ الأفكار الكلاسيكية التى تنادى بالتوازن السنوى للميزانية العامة ، والأخذ بالمبدأ المنطوى على أن

يكون الإنفاق الحكومى كافياً لخلق الطلب الذى يؤدى إلى إنماء الاقتصاد القومى إلىأقصى حد، وتوظيف موارد المجتمع توظيفاً كاملاً . ومع ذلك ينبغى ألا تلجأ الدول المتخلفة إلى اتخاذ هذه الخطوة إلا بعد تعبئة إجمالى طاقة الفائض لأغراض الاستثمار ، وألا تستحدث عجز الميزانية إلا فى حدود ، خشية من أن الزيادة المطردة فى حجم الدين العام — كنتيجة مترتبة على القروض المتتالية التى تعقدها الدولة سداداً للعجز — قد تفضى إلى التضخم . وفضلا عن ذلك فلابد أن يقتصر استخدام طريقة « التمويل بالعجز » فى أغراض الاستثمار الإنتاجى ذى العائد السريع ، والذى يمكن لإنتاجه الزائد أن يستوعبالقوة الشرائية الزائدة المتدفقة إلى الأسواق .

وقد لا تكفى المدخرات الاختيارية ، بشتى صورها ، والادخار الإجبارى ، عن طريق الضرائب ، وفائضالدخل فى الميزانية العامة ، « والتمويل بالعجز » ، لسد احتياجات التنمية فى الاقتصاد المتخلف . وفى مثل هذه الظروف لامناص من الحصولعلى رأس المال الأجنبى لأغراض الاستثمار ؛ وهويتخذ صورتين : الاستثمار المباشر والقروض . وإذ يؤدى رأس المال الأجنبى المباشر إلى اختلال حتمى فى عملية التنمية الاقتصادية الموجهة ، يرى فريقمن الاقتصاديين ، ومنهم جاكوب فاينر ، انه من الأفضل للدول الفقيرة أن تقترض من الحكومات بدلا من الاقتراض من الأفراد الأجانب أو من المؤسسات المالية الأجنبية فى المجال الخاص فى صورة استثمار مباشر . كما أنه من الأفضل لها أن تقترض من المنظمات الدولية بدلا من الاقتراض من الحكومات مباشرة ، خشية من أن تقترن القروض الحكومية بشروط سياسية أو عسكرية .

بيد أن البعض يرى أنه ما دام من المتعذر زيادة المدخرات المحلية الاختيارية فى الدول المتخلفة ، وما دام النقص الإجبارى فى مستوى الاستهلاك ، عنطريق فرض الضرائب واستخلاص الحصيلة المتزايدة فى صورة ادخار إجبارى ، يرتطم

ببعض الصعوبات العملية ، فضلا عن أنه ليس من السهل أن ينال قبولا وتأييداً من جانب الأفراد الذين قد يتمسكون بالمحافظة على مستويات معيشتهم ، ومادام عقد القروض — وطنية كانت أو أجنبية — ذا آثار سيئة على الاقتصاد القومى ، فلامناص من اتباع طريق التضخم النقدى لتمويل المشروعات الإنتاجية. ونعنى بالتضخم هنا زيادة النقود والائتمان دون أن تصاحبها زيادة مماثلة فى الإنتاج . ومثل هذه الحالة ، الناشئة عن زيادة النقود والائتمان، قد توهم بأن مستوى المعيشة يطرد فى الارتفاع بسبب الزيادة المطردة فى الدخول النقدية . غير أنه ، قبل أن تفطن الجماهير إلى أن الأسعار ترتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخول ، يكون قد تم تكوين رأس المال الجديد فى المشروعات الإنتاجية .

وقد لايتأتى تقدم اقتصادى عاجل ، مالم يصاحبه بعض التضخم الطفيف . ولكن من الواضح أن الدول المتخلفة تفقد كثيرا ، لو أنها اتبعت طريق التضخم؛ إذ أن التضخم يقلب أربحية مختلف أنواع المشروعات رأسا على عقب ، فيقبل الناس على اكتناز الذهب والعملات الأجنبية ، كما يؤدى إلى إحجام الاستثمارات الأجنبية عن التدفق إلى داخل هذه الدول ، فضلا عن أنه لايشجع ذوى الدخول المتوسطة والصغيرة على الادخار ، عندما تنخفض القيمة الحقيقية لهذه الدخول النقدية ، وذلك تبعا لارتفاع المستوى العام للأسعار ، أى انخفاض القوة الشرائية للنقود . غير أنه يلاحظ أن خلق النقود الجديدة لايؤدى إلى التضخم إلا إذا كانت موظفة فى تشغيل الأيدى العاملة لإنتاج المعدات الرأسمالية . أما لو كانت النقود الجديدة موظفة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية ، فلاتنشأ هذه الصعوبة : ذلك أن كل زيادة فى كمية النقود والائتمان ستقابلها زيادة مناظرة فى إنتاج هذا النوع من السلع . ومع ذلك فإن العقبة فى توظيف الفائض من الأيدى العاملة فى الدول

المتخلفة ، وهو المعروف بإسم « البطـــالة المقنعة »(٢٦) ؛ هى ، عادة ، النقص فى المعدات الرأسمالية ، ولن يتسنى توظيف هذا الفائض — حتى فى إنتاج السلع الاستهلاكية — مالم يتم تمويل إنتاج السلع الرأسمالية، أولا، بطريقة أو بأخرى(٢٧).

وإذن فهناك سبيلان لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادى لمجموعة الدول المتخلفة : أحدهما يحقـــق التنمية دون بذل الكثير من التضحيات الإنسانية ، وينطوى على ادخار قومى اختيارى ، بالإضافة إلى القروض الأجنبية. وهذا ما سلكه كثير من الدول الصناعية المتقدمة ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة

---

(٢٦) ويمثل الفائض من الأيدى العاملة الزراعية الذى يتعطل بصورة مستترة ، والذى لو سحب من ميدان الزراعة ، لما تأثر الإنتاج الزراعى . وتنشأ هذه البطالة المقنعة بسبب النقص فى الموارد اللازمة لتوظيف جميع أفراد الأسرة الريفية فى المجتمعات المتخلفة توظيفا كاملا على مدار السنة . ويتمثل علاج هذه البطالة فى زيادة رقعة الأرض الزراعية (تنمية زراعية) أو خلق صناعات جديدة (تنمية صناعية) تستوعب هذا الفائض. ولهذا فإن التنمية الاقتصادية هى العلاج الحاسم لمشكلة البطالة فى صورتها المقنعة فى الريف المتخلف .

(٢٧) وهناك مصدر آخر من مصادر الادخار يتمثل فى « البطالة المقنعة » ، إذ يرى نيركسى أن ثمة نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ من السـكان فى الدول المتخلفـة فى حالة بطالة مقنعـة فى مجال الزراعـة ، ويمكن تعبئة هؤلاء للعمل فى المشروعات الرأسماليـة، كالرى والصرف والطرق والسكك الحديدية والمبانى والتشييدات . ولن ينقص ذلك من الإنتاج الزراعى . ومن ثم يصبح هؤلاء مصدرا لتكوين رأس المال وتجميعه . غير أنه يشترط لتحقيق هذه « الامكانيات الادخارية المقنعة » «Concealed Saving Potential» على حد تعبير نيركسى ، ألا يزيد الاستهلاك الغذائى للعمال الجدد فى فترة التعبئة ، ولا يسمح للفلاحين المتبقين فى الريف بزيادة استهلاكهم . ولقد أدركت الصين الشعبية أهمية هذا العامل، وكانت الفـكرة الرئيسية وراء النهضة الزراعية والصناعية بها تنطوى على التعبئة المباشرة للقوى العاملة ، سواء العاطلة أو جزئية العمالة . وذلك لأغراض الاستثمار ، دون السماح بأية زيادة فى الاستهلاك .

الأمريكية . وثانيهما يحقق التنمية بالادخار القومى الإجبارى ، دون الالتجاء إلى المعونة الأجنبية ، وهذا ما سلكته روسيا السوفييتية فى تحقيق نهضتها الصناعية . وهنا قد نتساءل : أى السبيلين ينبغى أن تسلك الدول المتخلفة فى تمويل التنمية ؟

إذا أرادت هذه الدول أن تتطور ، اقتصاديا ، دون بذل تضحيات جسيمة تتمثل فى هبوط المستوى المعيشى للمواطنين بدرجة كبيرة ، فلا مناص من أن تعتمد على القروض من الدول المتقدمة ، فضلا عن اعتمادها على مواردها الخاصة فى تكوين رأس المال ، سواء عن طريق المدخرات المحلية الاختيارية أو القروض العامة ، مع الزيادة فى حصيلة الصادرات ؛ لتستطيع أن ترد قيمة قروضها الأجنبية ، وأن تحصل على المزيد من السلع الرأسمالية المستوردة اللازمة لنموها الصناعى .

ومن ثم ، فإن مشكلة التخلف مشكلة وثيقة الصلة بالتجارة الدولية ؛ فالدول المتقدمة ترسل سلعها الرأسمالية — من آلات ومعدات وخبرات فنية — إلى الدول المتخلفة . وهذه ، بدورها ، تبيع للدول المتقدمة موادها الخام فى مبدأ الأمر ، ثم سلعها المصنوعة بعد ذلك . يضاف إلى ذلك أنه إذا كان معدل التبادل الدولى فى صالح الدول المتخلفة ، فإنه يعتبر ، هو الآخر ، بمثابة مصدر آخر لتكوين رأس المال ، حيث توضع تحت تصرفها ، فى مقابل نفس الكمية من الصادرات ، كمية أكبر من العملات الأجنبية التى يمكن تخصيصها لتمويل مشروعات التنمية . ومع ذلك فإن هذا يعتبر عاملا لا سيطرة للدول المتخلفة عليه ، ولن يتحقق مالم يكن ثمة تعاون وثيق بينها وبين الدول المتقدمة .

٣ — التخلف التكنولوجى

ومن الحقائق الثابتة أن التقدم التكنولوجى ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية ، بيد أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا فى الدول المتخلفة ، وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة لما

حققته من تقدم على كبير ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وهذا التقدم الفنى الكبير قد أدى إلى زيادة الإنتاجية فى دول أوربا وأمريكا .

وقد نتساءل: هل انتقلت الخبرة الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة؟ إن هذه الخبرة الفنية ، فى الواقع ، لم تمس إلا قطاعات قليلة معينة فى الدول المتخلفة، بمعنى أن ميادين الإنتاج الرئيسية فى تلك الدول لم تتأثر بالمستوى المرتفع للخبرة الفنيـة .

وإذا سار التقدم الفنى سيرا بطيئا فى الدول المتخلفة ، وتضاعفت سرعة التقدم الفنى فى الدول المتقدمة ، فان الهوة ستستمر فى الاتساع ، ولذلك يتعين على الدول المتخلفة أن تبذل جهودا صادقة للارتفاع بمستواها الفنى فى ميادين الإنتاج . ومن حسن الطالع أن هناك ذخيرة كبيرة فى الدول المتقدمة وضعت ، من قبل ، موضع التجربة والاختبار ، ويمكن تحويرها ، بسهولة ، بما يتلاءم مع الظروف المحلية للدول المتخلفة، وهذا يفتح مجالا للإفادة من الخبرة والتجارب، فى مجال المعرفة الفنية ، خلال أحقاب طويلة من الزمن .

وفى رأى الخبراء أنه من الممكن زيادة الإنتاجية فى الزراعة بإدخال التحسينات الفنية البسيطة ، قليلة الكلفة ، كاستخدام المخصبات ، والمواد المبيدة للآفات الزراعية ، واختيار أنسب البذور وأنسب السلالات وأنسب الدورات الزراعية وأنسب التكوين المحصولى . كما يرى الخبراء أن مثل هذه التحسينات الفنية فى أساليب الإنتاج الزراعى تؤدى إلى زيادة الناتج بنسبة تقرب من ٥٠ ٪ فى مدى عشر سنوات .

غير أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة فى الدول المتخلفة عملية شاقة كبيرة الكلفة ، وتعترضها صعوبات عديدة؛ فالصعوبة الأولى ، هى : عدم وجود الأداة الإدارية الصالحة فى الأجهزة الحكومية المختصة بشئون الزراعة؛ إذ ينبغى

أن تكون هذه الأداة من الكفاية بحيث تؤدى الخدمات الزراعية التى يلزم نقلها للزارعين وتعريفهم بها .

أما الصعوبة الثانية ، فهى : عدم تمتع المزارعين بمستوى مناسب من الثقافة العامة والتعليم الأولى ؛ إذ لايمكن أن يتفهم المزارعون الأساليب الحديثة فى الإنتاج الزراعى ، إذا لم يعرفوا الحقائق الأولية عن بيئتهم الزراعية . ومن ثم ، فالنقص فى الأداة التعليمية عقبة تحول دون التقدم الفنى فى ميدان الزراعة . ومن هنا تتضح أهمية إنشاء المعاهد التعليمية التى تناسب البيئة الزراعية فى الدول المتخلفة .

وأما الصعوبة الثالثة ، فهى : عدم ملاءمة الإطار الاجتماعى لاستيعاب الأساليب الفنية الجديدة ؛ إذ لايمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادى ، مالم يكن الإطار الاجتماعى والتنظيم الاقتصادى حافزين على النشاط والعمل والابتكار . فالمستأجر الزراعى ، مثلا ، لايهتم كثيرا بإدخال التحسينات الفنية الجديدة فى الأرض الزراعية ، مالم يضمن له الإطار القانونى الاستقرار فى الأرض ، ويحميه من تعسف المالك .

يضاف إلى ما تقدم أن ندرة رأس المال تعتبر عقبة كأداء فى سبيل استيعاب الوسائل الفنية الحديثة ؛ إذ أن إدخال التحسينات الفنية يتطلب استخدام السلع الرأسمالية. غير أن فقر المنتجين فى الدول المتخلفة يحول دون شرائهم لهذه السلع ، مادامت نفقاتها أكبر من أن تتحملها القوة الشرائية للمنتجين الزراعيين أو الصناعيين . وفوق هذا كله فإنه ، قبل إدخال أى تحسين فنى وجنى ثماره فى الميادين الرئيسية للإنتاج ، لابد من استثمار رءوس الأموال على نطاق واسع فى الصناعات الأساسية ، كالقوة الكهربية ، ووسائل الرى والصرف ، وتمهيد الطرق ، ودعم وسائل النقل ، ومد شبكة المواصلات .

ومن هنا ، فإن رأس المال وفن الإنتاج موردان وثيقا الارتباط فى أية عملية إنتاجية . واستخدام أحدهما يتضمن استخدام الآخر . كما أن التقدم الفنى يتضمن — كما أوضحنا — استثمار رأس المال فى خلق الأداة الإدارية الصالحة لنقل الوسائل الجديدة إلى المنتجين ، وتعريفهم بهـــا ، واستثمار رأس المال فى تدريب الناس وتبصيرهم بالوسائل الإنتاجية الجديدة ، والاستثمار فى السلع الرأسمالية المتضمنة للتحسينات الفنية ، والاستثمار فى الصناعات الأساسية .

بيد أنه حتى لو ذللت كل هذه الصعوبات ، فلا تزال هناك بعض المشكلات الخاصة بالتقدم الفنى فى الدول المختلفة ؛ إذ من الضرورى ملاءمة الوسائل الفنية الجديدة — المنقولة من البلاد المتقدمة — لاحتياجات البلاد المتخلفة، قبل أن تصبح مناسبة لها ومهيأة لاستخدامها . وهذا يعنى ضرورة إجراء التجارب لاكتشاف أنسب المخصبات الملائمة للبيئة المحلية ، وأنسب الدورات والسلالات والتكوين المحصولى ، وضرورة تكييف العمليات الصناعية والمعدات الإنتاجية بما يتفق مع الظروف المحلية .

إن التكنولوجيا الغربية تهدف ، فى الجوهر، إلى الوفر فى الأيدى العاملة لندرتها النسبية فى الدول الغربية . أما الهدف الاقتصادى من التكنولوجيا فى الدول الآخذة فى النمو ، فهو الوفر فى رأس المال، لندرته النسبية. ومن ثم ، فلا بد من إنفاق أموال طائلة على البحث العلمى فى الدول النامية، وإن جاز إجراء البحوث العلمية والفنية فى معاهد البحوث فى الدول المتقدمة، إلا أنه لاغنى عن وجود هذه المعاهد فى الدول النامية نفسها .

ومن جهة أخرى ، فإن الدول النامية تحتاج إلى استخدام كثير من الخبراء الفنيين ، فى المراحل الأولى للتنمية . غير أن المشكلة تتمثل فى الندرة العامة لهؤلاء الخبراء . وتحاول الأمم المتحدة (٢٨) حل المشكلة عن طريق إسداء المعونة الفنيـة

(٢٨) البرنامج الموسع للمعونة الفنية التابع للأمم المتحدة ، والصندوق الخاص للمعونة الفنية التابع للأمم المتحدة .

بالقدر المستطاع لديها ؛ بإيفاد الخبراء الفنيين فى مختلف المجالات إلى الدول النامية ، وتقديم المنح للمواطنين فى هذه الدول لاكتساب الخبرة الفنية فى الخارج . غير أنه من أولى واجبات الدول النامية أن تتوسع فى إنشاء المعاهد الفنية بها ؛ إذ لا يستمر التقدم الاقتصادى ، إذا كان يعتمد ،دائما ، على الخبرة الفنية المستوردة من الخارج .

ويجدر التنويه هنا إلى أنه لا يمكن الوصول إلى الجماهير لتعريفهم بالوسائل الفنية الجديدة على أوسع نطاق ، لو اعتمدت الدولة النامية على الرجال ذوى الثقافات الجامعية دون سواهم ؛ إذ ينبغى أن يكون هناك ، أيضا ، عدد كبير من ذوى الثقافات الفنية المتوسطة ، ممن لم يمضوا فى التدريب الفنى إلا عاما أو عامين ، ليشتغلوا فى الميادين التى تحتاج ، عادة ، إلى تدريب أربعة أو ستة أعوام فى البلاد المتقدمة . ومن الثابت أن ندرة أفراد الفئة الوسطى من الفنيين تمثل اختناقة كبرى فى كثير من الصناعات الناشئة فى البلاد النامية ، ولن يحقق البلد المتخلف أى تقدم اقتصادى ، لو أضطر إلى الاستعانة بالمستويات التعليمية العالية فى إعداد الفنيين من أبنائه أسوة بالدول المتقدمة ، ذلك أن التوسع فى التعليم الفنى والمهنى ، وخلق جيل من الصناع المهرة والفنيين من ذوى الثقافات المتوسطة ، ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

وأخيرا ،فهناك جانب آخر من جوانب الخبرة الفنية لم نتناوله بعد ... ذلك أن الطرق الفنية الجديدة تتضمن ، فى الواقع ، أمرين : الأول ، هو : التحسينات فى فن الإنتاج ، وقد عرضنا لها فى المبحث السابق . أما الثانى ، فهو التحسينات فى فن التنظيم ؛ إذ أن توافر الكفاية التنظيمية والقدرات الإدارية يؤديان إلى الحصول على نفس الناتج بنفس الكمية من المعدات الرأسمالية ، وبنفس الطريقة الفنية فى الإنتاج ، وإنما بعدد أقل من العمال . غير أن الكفايات التنظيمية والقدرات الإدارية لا تتوافر ، عادة ، بالقدر الكافى فى المجتمعات المتخلفة .

وندرة هذه الكفايات — بالإضافة إلى ندرة رأس المال — تضاعف من حدة المشكلات التى تواجهها هذه المجتمعات فى القضاء على تخلفها الاقتصادى .

ومن ثم ، فإن المشكلة ليست ، فقط ، مشكلة خلق الأداة الإدارية الصالحة فى الأجهزة الحكومية ، أو توافر الخبراء الفنيين فى مختلف التخصصات ، أو الأفراد الفنيين والعاملين من ذوى الثقافات المتوسطة والمدربين تدريباً فنياً ومهنياً يسد احتياجات التنمية . إنما هى ، أيضاً ، مشكلة خلق طبقة من مدبرى الأعمال ورجال الإدارة العليا على أعلى قدر ممكن من القدرة والكفاية .

إن خلق هؤلاء القادة الإداريين ، بوصفهم الدعامة البشرية التى تستند إليها عملية التنمية فى تحقيق أهدافها ، مهمة ليست بالهينة ؛ إذ لابد من تدريب هؤلاء فى معاهد التدريب الإدارى المتخصصة ، فضلا عن تدريبهم فى محيط العمل نفسه . وهنا تتعقد الأمور ؛ حيث تحول الامتيازات الخاصة ، فى بعض الأحيان ، دون تحقيق أى تقدم فى فن الإدارة والتنظيم أو زيادة عدد القادة الإداريين . إذ فى بعض الدول المتخلفة ، حيث يكون النشاط الاقتصادى فى أيدى طبقة معينة بالذات ، تصبح الوظائف الإدارية القيادية وقفا على أفراد هذه الطبقة . وكذلك الحال إذا كان النشاط الاقتصادى ، فى معظمه ، وقفا على العناصر الأجنبية فى الدولة المتخلفة . فمن المألوف ، عندئذ ، أن يمتنع على المواطنين تقلد المراكز القيادية فى السلم الإدارى . ولهذا لجأت بعض حكومات الدول النامية إلى إصدار التشريعات التى ترغم المنشآت الأجنبية فيها على توظيف نسبة معينة من المواطنين ، وتدريبهم فى محيط العمل نفسه . ومثل هذه التشريعات تفسح لهم المجال لتقلد الوظائف الإدارية واكتساب الخبرة والمران فى العمل الإدارى .

وأخيراً ، فقد لجأت بعض الدول إلى إيفاد مبعوثيها إلى الخارج ، لاكتساب المهارات الإدارية والكفاية التنظيمية فى المؤسسات الأجنبية هناك . وقد انتهج هذا السبيل بعض الدول التى أصبحت ، الآن ، فى مصاف الدول الصناعية المتقدمة ، كألمانيا واليابان ، عندما كانت كل منهما تجتاز المراحل الأولى لتنمية اقتصادها القومى .

غير أن اكتساب المعرفة بالوسائل الفنية الحديثة ، فى إدارة المشروعات وتنظيمها ، يحول دونه بعض الصعوبات فى الآونة الحاضرة . إذ أن المؤسسات الأجنبية ، فى الخارج ، لا تيسر لأبناء الدول النامية مجالات العمل الإدارى ؛ إما بدافع التمييز العنصرى ، وإما بدافع المحافظة على أسرار العمليات الصناعية .

والخلاصة : أن التدريب الإدارى هو أحد متطلبات التنمية الاقتصادية ؛ ففى كثير من الصناعات ، وفى كثير من الدول ، يزيد الإنتاج القومى زيادة محسوسة بنفس المعدات الإنتاجية ، وذات القدر من الأيدى العاملة ، لو تيسر العدد الكافى من الكفايات الإدارية والتنظيمية .

وإذا كنا قد أشرنا إلى بعض عوائق التنمية ، ســـواء كانت ديموغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو تمويلية أو فنية ، فإننا لابد أن نخلص من كل ذلك إلى حقيقة هامة : هى أن دور الحكومة فى المجتمع المتخلف دور بالغ الأهمية ؛ لأنه لا يمكن لغير الحكومة ، وحدها ، أن تواجه كل هذه التحديات من أجل التنمية كأسلوب للنضال ضد التخلف والفقر . ولهذا يحق القول أن قيام حكومة رشيدة قوية واعية وقادرة يعتبر الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية الموجهة فى الاقتصاد المتخلف . وهنا يكمن التحدى الكبير الذى تواجهه المجتمعات المتخلفة ، حيث لا توجد القيادة الرشيدة أو أداة الحكم السليمة أو الموظفون المدربون الكفاة فى أجهزة الإدارة الحكومية ، وحيث يتغلغل الفساد فى التنظم السياسى والكيان الاقتصادى .

الفصل الثالث

أساليب التنمية الاقتصادية

لو أن الدولة النامية قد استوفت كل متطلبات التنمية، وذللت كل الصعوبات، وتغلبت على كل المشكلات التي تواجهها فى سبيل ذلك ، والتى أشرنا إليها فى الفصل السابق ، لبقى هناك تساؤل هام لابد من أن يثور فى هذا الصدد ، وهو : كيف يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق ؟ أو بعبارة أخرى :أى نظام اقتصادى تختاره الدولة المتخلفة لتحقيق عملية التنمية ؟ وأى أسلوب فى التنمية يتوافق مع النظام الاقتصادى المختار .

١ – الاسلوب التلقائى فى التنمية فى ظل الرأسمالية الغربية

الواقع أن النمو السريع الذى حدث، أثناء تطور الرأسمالية الغربية ، قدتحقق، مباشرة ، بجهود المنظمين ورجال الأعمال ؛ وهم الذين كانوا ، فى سعيهم للحصول على أقصى الأرباح ، يحاولون ، دائما ، اتباع أحسن الأساليب الفنية فى الإنتاج، مما أدى إلى التطور الصناعى الكبير ؛ وهذا هو ما يعبر عنه بالأسلوب التلقائى فى التنمية .

إن نظرية شومبيتر ، فى هذا الصدد ، تنسب دوراً رئيسيا للنظم المبتكر ، أو بالأحرى لسلوك عدد كبير من المنظمين الذين يتمتعون بموهبة الابتكار ، ويستخدمون الاختراعات الحديثة فى إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الصناعية. وحتى لو كان الابتكار الجديد قد نشأ ، أصلا ، فى صناعة واحدة ، فإن الآثار الاحتمالية لهذا الاستثمار الأولى تنعكس فى شكل « موجة » استثمار جديد لرأس المال فى عدد من الصناعات . وكما يقول « شومبيتر » فإن ما يترتب على هذه

الموجات من الاستثمار ، فى كل مرة ، هو زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية . وهذه الزيادة تعمل ، بصفة مستمرة ، على اتساع وعمق مجرى تيار الدخل الحقيقى مع ما يصحب هذه الموجات ، فى مبدأ الأمر ، من بطالة واضطراب فى الهيكل الاقتصادى (٢٩) .

ويجمل بنا أن تنوه ، هنا ، إلى أن المقصود ، أساساً ، من هذه النظرية ، هو أنها تنطبق على نمو المجتمعات الرأسمالية فى البلاد الغربية . وعلى ذلك فليس من الضرورى أن تنطبق هذه النظرية ، وبمثل الطريقة ، على أشكال أخرى من المجتمعات ، قد يتحتم عليها أن تحقق النمو الاقتصادى بأساليب أخرى .

٢ ـ تلقائية التنمية عديمة الجدوى فى المجتمعات المتخلفة

وليس من شك أن التقدم الاقتصادى فى المجتمعات المتخلفة يتوقف ، إلى حد كبير ، على الدور الذى تلعبه الحكومات فى فرض التنظيمات الإدارية والقانونية الملائمة لهذا التقدم ، سواء فى مجال القطاع العام أو القطاع الخاص من الاقتصاد القومى . وقد يلعب القطاع العام دوراً بالغ الأهمية فى النشاط الاقتصادى ، وقد تكون أهميته ثانوية ، إلا أننا نود ، هنا ، أن نقيم الدليل ـ أولا ـ على أن التدخل الحكومى ، فى علاج مشكلة التخلف الاقتصادى ، أمر لا مندوحة عنه ، إذا أريد للدولة المتخلفة أن تحرز أى تقدم اقتصادى ، وأن الدور الذى تلعبه الحكومة ـ سواء فى القطاع العام أو فى محيط القطاع الخاص ـ دور كبير الأهمية.

لقد رأينا أن النمو الاقتصادى المتوازن قد يتحقق ، فعلا وتلقائياً ، عن طريق جهود المنظمين المبتكرين فى مجال النشاط الخاص فى الرأسماليات الغربية ، وهم أولئك الذين أشار إليهم الأستاذ «شومبيتر» فى نظريته عن التقدم الاقتصادى، فوصفهم بأنهم يشيعون موجات متعاقبة من الاستثمار فى صناعات متعددة وفى

---

(29) See Joseph A. Schumpeter, "The Theory of Economic Development".

وقت واحد . غير أن فكرة النمو المتوازن قد تتحقق ، أيضاً ، عن طريق التدخل الحكومى ، والمفاضلة بين هاتين السياستين - أى التدخل الحكومى أو النشاط الخاص - مسألة أثارت ولاتزال تثير ، كثيراً من الجدل ، ومع ذلك فالهدف واحد وهو النمو الاقتصادى السريع ، سواء أتبعت الوسيلة الأولى أو الثانية ، وبعبارة أخرى فهذه المفاضلة لاتمس سوى الناحية الإدارية لطبيعة حل مشكلات التنمية . أما جوهر الحل فهو النمو الاقتصادى ، ولكن الوسيلة إلى تحقيقه لايمكن أن تتقرر إلا إذا أخذنا فى الاعتبار الصفات الإنسانية والقوى الدافعة نحو التقدم فى أى مجتمع معين .

لقد كانت الطبقة المتوسطة فى مجتمعات أوربا الغربية مصدراً رئيسياً لهذه الصفات العالية التى تتمثل فى روح الابتكار والمغامرة والميل إلى ولوج ميادين الأعمال المختلفة . وكان التقدم الصناعى فى هذه المجتمعات الأوربية متوقفا على نشاط هذه الطبقة المتوسطة . ومن ثم ، كان الأسلوب المتبع فى التنمية هو الأسلوب التلقائى . ولكن إذا لم توجد الطبقة المتوسطة فى مجتمع ما ، أو بعبارة أخرى ، إذا انعدم التوازن الاجتماعى بين الطبقات ، بحيث تختفى الطبقة المتوسطة أو تكاد ، فلا شك أن هذا المجتمع ستعوزه الصفات الإنسانية المنطوية على روح المغامرة والتنظيم والابتكار فى ميادين الأعمال ، ما دامت الطبقة المتوسطة هى المصدر الرئيسى لهذه الصفات . وفى مثل هذا المجتمع لابد من أن تضطلع الحكومة بمهمة تنمية الاقتصاد القومى ، أو أن تسهم فيه - على الأقل - بأدنى نصيب . ويعتقد كثير من الخبراء ، فى هذا الصدد ، أن المجتمعات المتخلفة تتميز بانعدام التوازن الاجتماعى بين الطبقات ، وبأن الأهمية النسبية للطبقة المتوسطة فيها تكاد أن تكون معدومة .

ولما كان من الجائز وجود درجات مختلفة للنشاط الخاص والعام ، فإن المجموعات المفضلة من هذه الدرجات تعكس قيم ومعتقدات المجتمع . ولا يعنينا الآن تفسير تفضيل المجتمع لأى من هذه الدرجات المتفاوتة من النشاط الخاص

والعام ، ومدى تأثير هذا التفضيل على الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وإنما الذى يعنينا ، هنا ، تلك الضروريات التنظيمية ، فى المحيط الاقتصادى ، التى تبدو أنها على جانب من الأهمية فى سبيل زيادة معدل التقدم الاقتصادى ، سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص .

٣ ـ دور الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية

يختلف دور الدولة ، فى مجال التنمية الاقتصادية ، بالنسبة للقطاع العام ، عنه بالنسبة للقطاع الخاص ، ونوضح ذلك فيما يلى :

أولا ـ القطاع العام

أول ما يطلب من الحكومات هو أن تكون متسمة بالكفاية فى إدارة شئون الحكم ، وقد يكون من العسير تحقيق ذلك فى بعض الدول المتخلفة ، حيث يندر وجود الفنيين والإداريين الكفاة ، وحيث تعوزها تقاليد الإدارة الرشيدة . كما ينبغى على الحكومات أن تؤدى وظائفها العامة أداء ملائماً ، وأن تخصص لها نسباً كافية من ميزانياتها ، كأن تتحقق ، مثلا ، من أن نسبة كافية من الدخل القومى قد خصصت للطرق العامة والمواصلات والتعليم والصحة العامة والخدمات الاجتماعية الأخرى .

وفضلا عن أداء الوظائف الحكومية التقليدية ، فهناك عدد كبير من الوظائف التى يجب على الدولة — وحدها — أن تؤديها ؛ إما لأنها ذات أهمية خاصة ، وإما لأن القطاع الخاص لا يؤديها على النحو الأمثل . وهذا المبدأ مطبق فى كل الدول . غير أنه أوسع نطاقا فى الدول المتخلفة منه فى الدول المتقدمة اقتصادياً. وتشمل هذه الوظائف : بحوث السوق، والبحوث الجيولوجية ، والكشف عن منابع الثروات الطبيعية ، والتجارب والخدمات الزراعية ، ودراسة الحكومة لمستقبل الصناعات الجديدة .

وذلك هو الحد الأول الذى يفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص .

أما الحد الثانى ، فهو : دور الحكومة فى إنشاء وإدارة الصناعات الجديدة التى يهملها القطاع الخاص ، إما عن نقص فى المعرفة وإما بسبب الخوف من المخاطرة .

أما الحد الثالث ، فيتمثل فى : وظيفة الحكومة فى خلق المؤسسات المالية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها توجيهــــا رشيداً . وليس بخاف أن تزويد المزارع الصغيرة بالمعدات اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية ، وتزويد المصانع الصغيرة بالمعدات اللازمة لزيادة الانتاجية الصناعية،هو من أهم المشكلات العاجلة، إذ أن المؤسسات المالية تسير على قاعدة إهمال تمويل هذه المشروعات الانتاجية . ومن جهة أخرى فإنه يصعب فى البلاد ، قليلة الخبرة فى ميدان الصناعة ، تعبئة رأس المال لتمويل الصناعات الجديدة ، دون مساعدة « بنوك التنميــة » ، أى البنوك الصناعية وبنوك الائتمان الزراعى ، التى تشرف عليها الحكومة وتقوم على تمويلها .

والحد الرابع ، يتمثل فى : الوظائف التى يتطلع القطاع الخاص إلى أدائها ، ولكن الجمهور يدفع الثمن باهظا فى هذه الحالة ، وهذه الوظائف تشمل الصناعات التى تكون فيها مساوىء المنافسة أفدح من مساوىء الاحتكار ، وعندئذ يكون من الأفضل إدارتها على أساس إحتكارى، كبعض أنواع المرافق العامة ، وبعض مؤسسات تسويق المنتجات . وقد يبدو فى بعض الأحيان أن العلاج الأمثل هو تنظيم الانتاج ، أو تسويق المنتجات على أساس تعاونى ، وفى أحيان أخرى قد يكون العلاج الناجع هو إحاطة الاحتكار الخاص بالرقابة الحكومية . وأخيراً فقد تكون هناك بعض الحالات التى يصبح من الأوفق ، كعلاج لها ، أن تقوم الحكومة نفسها بإدارة تلك الصناعات .

أما الحد الخامس والأخير الذى يفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، فإنه

يتجلى فى الوظائف التى يؤديها كل من القطاع العام والخاص بنفس الكفاية ، إذا ماكانت الكفاية تقاس بالنسبة بين الموارد الإنتاجية الداخلة والمنتجات الخارجة من العملية الإنتاجية . وفى بعض الدول فإن هذا الجزء من الاقتصاد القومى يقع فى دائرة نشاط القطاع الخاص . ومع ذلك ، فقد يحتفظ به القطاع العام لنفسه ، إما لأسباب متعلقة بالسياسة العامة ، كالصناعات المتصلة بالدفاع القومى ، مثل صناعة الأسلحة وغيرها ، وإما لأنه يخشى — فيما لو عهد بها إلى القطاع الخاص — أن يفضى ذلك إلى تكوين الثروات الخاصة الكبيرة .

ومتى كان الأمر كذلك ، فليس هناك من حل وسط بين التقدم الاقتصادى عن طريق إثراء رجال الأعمال فى القطاع الخاص ، وبين الاحتفاظ بالصناعات الجديدة للمؤسسات العامة ، وفى هذه الحالة تكون مهمة المفاضلة ، من جانب الدول المتخلفة ، بين هذين الأسلوبين البديلين فى التنمية مهمة شاقة . فلو كان التقدم الاقتصادى مقصورا على المؤسسات العامة ، فإن سرعة هذا التقدم تتحدد بالمعدل الذى يتسنى معه للحكومة أن تعبىء رأس المال والمعرفة الفنية والتنظيم ، كما أن الكفاية فى الإنتاج تتحدد بما تستطيع الحكومة بلوغه فى هذه الناحيـة .

ولسنا هنا فى معرض المفاضلة بين هذين الأسلوبين البديلين ، فمن أولى مهام كل دولة أن تقرر ، بنفسها ، أين تضع الحدود الفاصلة بين القطاع العـــام والقطاع الخاص .

ثانيا : القطاع الخاص

ومع ذلك ، فلو حدث أن تميزت الحدود الفاصلة بين القطاعين العـام والخاص ، فقد تحتفظ الحكومة ببعض الوظائف الهامة فى القطاع الخاص ، وعلى الأخص فى قطاع الزراعة . وتتلخص وظائف الحكومة بالنسبة لهذا القطاع فيما يلى :

١ — أن تضمن للزارعين — بالتشريعات المناسبة — استمرار البقاء بالمزارع المستأجرة لمدة كافية ، وأن تضمن لهم ، أيضاً ، نصيباً كافياً من الزيادة فى إنتاجية عملهم ، حتى يحفزهم ذلك إلى استثمار كل رأس المال اللازم لتنمية الإنتاج الزراعى ، وأن تحث المزارعين على اتباع أفضل الوسائل الفنية فى الإنتاج، على أن تكون هذه الوسائل ملائمة لظروفهم ، حتى يبذل المزارعون قصارى جهودهم فى زيادة الإنتاج .

٢ — أن تمكن المزارعين من البدء فى العمليات الزراعية بمعدات رأسمالية كافية ، وأن تزودهم بالتسهيلات الملائمة لاقتراض الأموال اللازمة للزراعة .

٣ — أن تعمل الحكومة على تنظيم الوحدة الإنتاجية الزراعية بحيث تحقق أكبر كفاية فى الإنتاج ... إن الوحدة الإنتاجية النموذجية فى الزراعة ، فى معظم الدول المتخلفة، هى مزرعه الأسرة ، و يمكن زيادة كفايتها الحالية بتجميع القطع الصغيرة من الأرض التى تملكها الأسرة فى قطعة واحدة تحقيقا لوفور الإنتاج الكبير .

٤ — أن تخلق بعض أنواع من التنظيمات التعاونية لبعض ضروب النشاط الثانوى الضرورى التى يمكن القيام بها على أساس اقتصادى ، عن طريق تعاون عدة مزارع للأسر فى العمل معا . ومثال ذلك التمويل والتسويق وبعض العمليات الإنتاجية فى مجال الزراعة .

لقد أوضحنا ، إذن ، من ثنايا التحليل السابق ، أن ثمة حقيقتين بالغتى الاهمية :

الحقيقة الأولى ، هى : أن التدخل الحكومى ضرورة حتمية لدفع عجلة التنمية ، إن لم يكن لاية مبررات أخرى ، فلأن الطبقة الوسطى فى المجتمع المتخلف ، وهى الطبقة التى تتمتع بالصفات الإنسانية والخبرات الفنية والادارية اللازم توافرها فى تحقيق التنمية بصورة تلقائية ، هى طبقة تكاد أن تكون منعدمة .

الحقيقة الثانية ، هي : أن مجالات التدخل الحكومى متعددة ، ونطاق القطاع العام قد يتسع إلى الحد الذى يتسنى معه للحكومة أن تقوم بوظائف جديدة ، إلى جانب وظائفها التقليدية المعروفة ، كأن تقوم بالبحوث التسويقية والجيولوجية، والبحث عن منابع الثروات الطبيعية ، ودراسة مستقبل الصناعات الجديدة ، أو أن تقوم بإنشاء وإدارة الصناعات الجديدة التى يعزف عنها القطاع الخاص لأسباب عديدة ، أو أن تقوم بخلق المؤسسات المالية الجديدة ، لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها توجيها رشيداً ، أو أن تقوم بإدارة الصناعات التى تكون فيها مساوىء المنافسة أفدح من مساوىء الاحتكار ، كبعض أنواع المرافق العامة ، أو أن تقوم بإنشاء وإدارة الصناعات التى يتطلع إليها القطاع الخاص ، لأسباب متعلقة بالسياسة العامة والأمن القومى ، أو للحيلولة دون تكوين الثروات الخاصة الكبيرة .

غير أنه لاتوجد مبادىء عامة أو معايير موضوعية للمفاضلة بين النشاط العام والنشاط الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وكما أشرنا فمن أولى مهام كل دولة متخلفة أن تقرر بنفسها أين تضع الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، على هدى القيم والمعتقدات السائدة فى كل مجتمع ، بمعنى أنه يتعين عليها أن تختار النظام الاقتصادى الذى يلائمها ، ومايستتبعه ذلك من اتباع أسلوب معين فى التنمية .وعلى ذلك ، فهناك صورتان بديلتان للتدخل الحكومى من أجل التنمية الاقتصادية فى المجتمعات المتخلفة : التدخل المؤقت ، وينم عن أسلوب التوجيه الاقتصادى فى إطار النظام الرأسمالى، والتدخل الدائم ، وينم عن أسلوب التخطيط الاقتصادى فى إطار النظام الاشتراكى .

٣ـ أسلوب التخطيط الرأسمالى

ويتسم هذا الأسلوب بأن حكومة الدولة المتخلفة تتولى إنشاء وإدارة الصناعات الجديدة ، التى يهملها القطاع الخاص ، إما عن نقص فى المعرفة الفنية ، وإما بسبب الخوف من المخاطرة . ومن ثم تخطط الحكومة مناطق جديدة ، وتقيم عليها الصناعات الجديدة ، ثم تديرها لفترة من الوقت ، حتى إذا مارسخت أقدام هذه الصناعات ، وكتب لها النجاح والازدهار ، تبيع الحكومة مصانعها إلى المنشآت الخاصة ، أو تؤجرها بشروط هينة ملائمة . ولقد عمد بعض الدول الصناعية الحديثة إلى هذا النوع من التنظيم الصناعى تحت الإشراف الحكومى المباشر ، ومن بينها اليابان .

وهذا الأسلوب يعنى أن الحكومة تتولى مهمة الدفعة الأولى إلى التنمية ، وأن القطاع العام الذى يظهر إبان هذه الفترة قطاع مؤقت ، سيتلاشى بعدانقضاء فترة الحضانة الأولى للصناعات الناشئة ، واجتذاب رأس المال الخاص لإحلاله محل رأس المال العام ، مما يعنى ، بدوره ، أن القطاع الخاص سيلعب ، فى النهاية ، الدور الرئيسى فى المضى ، قدما ، بعجلة التنمية بعد هذه الدفعة الأولى ، أو بعبارة أخرى أن الأسلوب التلقائى هو الذى سيسود ، فى النهاية ، فى ظل النظام الاقتصادى المرسل .

وينعى الكثيرون على هذا الأسلوب أنه ينتهى بالدولة النامية إلى نظام إقتصادى ، أثبت التطبيق العملى أنه يرتب كل المساوىء التى تعانى منها الرأسمالية الغربية ، وهذا مما يدعو ، بالضرورة ، إلى أن نعرض فى لمحة خاطفة إلى النظام الرأسمالى الحر من حيث فلسفته ودعائمه وتطوره ومساوئه فى التطبيق العملى .

(أ) فلسفة النظام الرأسمالى

يقوم النظام الرأسمالى الحر على فلسفة معينة ، قوامها الحرية والفردية ، ومبدأ

التوافق التلقائى بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية . أما عن الحرية فهى أن يترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الذاتيـة ، فتكون لهم حرية التعاقد ، وحرية اختيار العمل ، وحرية التملك ، وحرية الباعث الشخصى ، وحق الفرد فى الميراث . ولايحد من هذه الحرية إلا شرط واحد ، وهو عدم تعارض سلوك أفراد الجماعة مع تحقيق الأفراد الآخرين لمصالحهم الذاتية .

أما عن الفردية فإنها تنم عن التركيز على الفرد وتحقيق مصلحته الذاتية ، وإضفاء قدر كبير من الحرية للفرد فى سبيل تحقيق هـذه المصلحة الذاتيـة ، إذ أن الفرد أقدر الناس على التعرف عليها ، وبالتالى على تحقيقها ،فى ضوء ما يعتمل فى نفسه من نزعات طبيعية . ولهذا فإن الفردية تقترن ، دائما ، بالحرية.والإيمان بالفردية إيمان بضرورة تحقيق أقصى سعادة للفرد ، وإن كان علم الاقتصاد لايتيح مقياسا موضوعيا للسعادة أو الألم .

وأما عن مبدأ التوافق التلقائى فإنه يفصح عن أن التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لايمكن أن يتحقق فى ظل النظام الرأسمالى ،إذ أنه ماذامت الجماعة الإنسانية تتكون من عدد من الأفراد ، فان مصلحة الجماعة بطبيعتها ،هى محصلة المصالح الذاتية للأفراد ، كما أن القوانين التى تحكم النظام الرأسمالى إنما تشتق من « النظام الطبيعى » ، الذى يحيل أنانية الحوافز الإنسانية إلى الخير العام. وبعبارة أخرى فإن سلوك الإنسان تحفز إليه نزعات طبيعية، كالأثرة وحب النفس ، كما تحفز إليه نزعات طبيعية أخرى كالرغبة فى العمل والشعور بالفضيلة والعطف على الغير. وعلى ذلك ، فإن مجموعة هذه النزعات تجعل الفرد يحقق صالح الغير وهو بسبيل تحقيق مصلحته الذاتية . هذا هو النظام الطبيعى الذى يصدر عن الميول الطبيعية للإنسان. وإذا كان هذا النظام لاينتج آثاره الطيبة فى بعض الأحيان، فرد ذلك إلى تداخل الأنظمة الوضعية فى سيره التلقائى الرتيب . ومن ثم ، فإن النظام الطبيعى، كما يقرر دعاة المذهب الحر وأنصار المدرسة الكلاسيكية ، يفوق أى نظام آخر

من صنع الإنسان . ولقد عبر آدم سميث عن ذلك بقوله أن الإنسان تحركه يد خفية إلى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك قائلا بأن الفرد يحقق مصالح الجماعة بدرجة أكبر - لو أنه توافر على رعاية شئونه الخاصة - عما لو كرس جهوده ووقته لخدمة الجماعة ، أى أنه لامكان فى أى مجتمع لأدعياء تجارة الصالح العام .

(ب) دعائم النظام الرأسمالى

وفى ضوء الفلسفة التى يستقى منها النظام الاقتصادى صورته العملية ، يعرف الاقتصاديون النظام الرأسمالى بأنه تنظيم اقتصادى يتميز بالإيمان بالفردية والحرية الاقتصادية ، وبالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، وبالربح كحافز على الإنتاج وهدف النشاط الاقتصادى ، وبجهاز للأثمان يوجه الإنتاج والاستهلاك ويحقق الموازنة بينهما . ومن ثم يقوم النظام الرأسمالى على الدعائم الآتية :

١ – الحرية الاقتصادية

إن الحرية الاقتصادية إنما تعنى أن المنظمين وأصحاب رءوس الأموال يستطيعون أن يمارسوا نشاطهم الإنتاجى فى حرية كاملة وهم بعيدون عن تدخل الدولة . فهم أحرار فى طرق استثمارهم للأموال ، وفى إنتاجهم للسلع والخدمات، وفى تحديد الشروط التى يشترون ، على أساسها ، مايحتاجون إليه من آلات أو موارد أو عمل . كما تعنى الحرية الاقتصادية ، بالنسبة للأفراد ، أنهم أحرار فى التصرف فى دخولهم كما يشاءون ، وفى اختيار نوع السلع الاستهلاكية التى تنفق عليها هذه الدخول . وعلى ذلك ، فإن « مبدأ سيادة المستهلك » فى السوق إنما ينبع من هذه الحقيقة .

وإذا تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية ، فإنهم يتنافسون فيما بينهم، سعياوراء المكسب المادى ، فالمنتجون يتنافسون فى زيادة الإنتاج وتحسينه والسعى إلى ابتكار أفضل أساليب الإنتاج ، وإلى كسب الأسواق وتحقيق أقصى الارباح . كما

تقوم للمنافسة بين أدوات الانتاج ، حيث يمكن الاستغناء ببعضها عن البعض الآخر، فالآلات قد تنافس العمال ، وقد يحدث العكس فينافس العمال الآلات . كذلك ، فإن المستهلكين يتنافسون ، فيما بينهم ، ليفوزوا بالسلع التى يحتاجون إليها، وقد يحد من هذا التنافس ، فى بعض الأحيان ، جهل المستهلكين بتوافر السلعة أو تكاسلهم عن السعى إليها .

وعلى ذلك ، لاترى الرأسمالية خيراً فى تدخل الدولة فى ميادين الأعمال ، فالنظام الطبيعى يحد من تدخلها ، ويقصره على أمور معينة هى الأمن والدفاع وتنظيم العدالة والقيام بالمشروعات العامة وغيرها مما لا يرغب الأفراد فى القيام به لعدم توافر حافز الربح . كما أن الرأسمالية لاترى خيراً فى المنافسة المقيدة التى تشوبها المظاهر المختلفه للاحتكار وتنادى بالقضاء عليها ؛ إذ أن المنافسة الحرة هى ، وحدها ، القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية ، وتحقيق هذه المنافسة شرط أساسى لتحقيق التقدم الاقتصادى .

٢ ــ الملكية الخاصة

أما الملكية الخاصة فهى ، فى الواقع ، صورة من صور الحرية الاقتصادية ؛ فإلى جانب تمتع الأفراد بحريتهم فى مجالى الإنتاج والاستهلاك ، فى ظل النظام الرأسمالى ، فإنهم يتمتعون ، أيضا ، بحرية تملك أدوات الإنتاج وأدوات الاستهلاك والانتفاع بهذا التملك. بيد أن هذا لا يعنى أنه يمتنع على الدولة أو السلطات المحلية تملك وإدارة بعض المشروعات العامة التى تتمثل فيها «الاحتكارات الطبيعية» أو نزع ملكية بعض العقارات لتحقيق منفعة عامة فى حدود النظام العام. ولكن قيام نظام الملكية الخاصة ، جنبا إلى جنب ، مع نظام الإرث ، باعتباره أحد التنظيمات الاجتماعية السائدة فى المجتمعات الرأسمالية ، إنما يؤدى إلى تركيز الثروة القومية فى أيدى قلة من أفراد المجتمع ، مما يكشف عن سوء توزيع الثروة الذى يفضى، بدوره ، إلى سوء توزيع الدخل ، وهنا ينقسم المجتمع إلى طبقتين : طبقة

مالكة تحظى بأكبر نصيب من الدخل ، وطبقة معدمة تنال أدنى نصيب منه . وهذا التركز فى الملكية ، أو مايسميه البعض « التراكم الرأسمالى » هو من أهم الانتقادات التى وجهت الى الرأسمالية الغربية .

٣ – حافز الربح

أما حافز الربح فقد يعد ، فى حقيقة الأمر ، إنعكاساً للفلسفة التى قام عليها النظام الرأسمالى ، وهو التركيز على الفرد ، باعتبار أن تحقيق المصالح الذاتية للأفراد يؤدى تلقائياً إلى تحقيق مصلحة الجماعة . فكما أن هذا النظام قد أتاح الفرد حريته الاقتصادية فى إنتاج السلع وفى استهلاكها وفى تملكها ، فقد هيأ له ، أيضاً ، الدافع القوى إلى قيامه بنشاطه الإنتاجى ، واستمراره فى القيام بهذا النشاط ، وهو دافع الربح . إذ أن المصلحة الذاتية للمنتج هى الحصول على أكبر كسب مادى يتمثل فى الربح ، فهو ، فى الواقع ، الهدف الذى يتطلع إليه من نشاطه الإنتاجى . ولهذا فلا يعنيه إلا إنتاج السلع التى تحقق له ربحاً وفيراً ، بغض النظر عن طبيعة هذه السلع أو طبيعة الرغبات التى تشبعها . بل أن التحليل الاقتصادى ، فى إطاره التقليدى ، يورد تعريفاً للمنشأة على أساس الهدف من نشاطها ؛ إذ يعرفها بأنها « كل وحدة إنتاجية — أو مجموعة من الوحدات الإنتاجية — تسعى إلى تحقيق أقصى الربح الكلى » . هذا فضلا عن أن تحقيق أقصى الربح الكلى هو شرط توازن المنشأة ، باعتباره الوضع الأمثل لها الذى ينبغى أن تتطلع إليه ، وأن أى وضع آخر هو أسوأ من هذا الوضع .

٤ – جهاز الأثمان

وأخيراً فإن النظام الرأسمالى قد أوجد جهازاً للأثمان يعاونه فى أداء وظائفه الاساسية ، من حيث تقرير أهداف الإنتاج ، وتخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية ، وتوزيع قيمة الناتج على الأفراد المسهمين فى إنتاجه . وبعبارة أخرى فإن جهاز الأثمان هو الموجه للفرد كمنتج أو مستهلك .

أما أن جهاز الأثمان موجّه للإنتاج فهو أن المنظم أو المنتج يقبل على إنتاج السلعة التي يتوقع أن تحقق له أكبر ربح ممكن ، ولهذا يتجه إلى إنتاج السلع مرتفعة الثمن وقليلة النفقة نسبياً . أما الرأسمالي فهو يستثمر أمواله في فروع الإنتاج التي تدر عليه أكبر فائدة ، وأما العامل الأجير فإنه يوجّه عمله إلى فرع الإنتاج الذي يعود عليه بأكبر أجر ممكن ،أو بعبارة أخرى يوجّه عمله إلى ذلك الفرع من الإنتاج الذي يشتري منه خدمة عمله بأعلى ثمن (أجر) . وعلى ذلك فهذا النظام يؤدي إلى تخصيص موارد الإنتاج بين فروع النشاط الاقتصادي التي تحقق أكبر العوائد لأصحابها ، وبذلك يؤثر جهاز الأثمان في تحديد أنواع السلع المنتجة وكمياتها ، وفي تنقل موارد الإنتاج بين المناشط الاقتصادية المختلفة .

وأما أن جهاز الأثمان موجه للاستهلاك فلأنه يؤثر ، أيضا ، على أنواع السلع التي يطلبها المستهلكون وكمياتها ، لأن الأفراد لا يقبلون إلا على استهلاك السلع التي يكون في مقدورهم دفع ثمنها ، بل ويستهلكون من كل سلعة الكمية التي تتناسب مع القدرة على دفع ثمنها والرغبة في استهلاكها . ومن ثم ، فإن ارتفاع ثمن أية سلعة يؤدي إلى أن يحجم عن شرائها بعض الأفراد ممن تكون لديهم الرغبة في شرائها لو كان الثمن منخفضا ، وعلى العكس فإن انخفاض ثمن أية سلعة يؤدي إلى أن يقبل على شرائها بعض الأفراد ممن لم يكن في مقدورهم شراؤها ،عندما كان ثمنها مرتفعا .

ولكن، فضلا عن أن جهاز الأثمان موجّه للإنتاج وموجّه للاستهلاك ، فإن له دورا ثالثا منطويا على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، أي بين عرض السلع والطلب عليها . إذا أن حركات الأثمان تمكن المنتج من معرفة حاجة السوق إلى سلعته ، بمعنى أنه إذا ارتفع ثمنها ، فهذا يعني أن الإنتاج أقل من حاجة الاستهلاك ،ولذلك فإنه يفيد من ارتفاع الثمن بزيادة الإنتاج تحقيقا للمزيد

حن الربح ، وبذلك يزيد عرض السلعة ويكفى المعروض منها حاجة السوق . والعكس صحيح ، عندما ينخفض ثمن السلعة .

والخلاصة أن الرأسمالية بهذه المثابة ، ترى فى جهاز الأثمان القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادى بصورة تلقائية ، دون حاجة لتدخل الدولة ، والمرآة التى تنقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين ، والأداة التى تحقق التوازن بين العرض والطلب . هذه هى الصورة النظرية للنظام الرأسمالى كما نسج خيوطها الكتاب الاقتصاديون الأوائل . . . دعاة المذهب الحر . ومع ذلك يختلف البعض مع هؤلاء فى تلقائية عمل هذا الجهاز ؛ إذ ينعون عليه أن الواقع العملى ينبىء عن وجود عوائق تحول دون تحقيق مثل هذا التوازن الجزئى التلقائى ، ومنها ،مثلا ، عدم مرونة تنقل عوامل الإنتاج كشرط أساسى لتحقيقه .

ومن الواضح أن النظرية التقليدية لا تعدو أن تكون دراسة للتوازن الجزئى الذى يتحقق بصورته التلقائية ، عن طريق جهاز الأثمان ، على مستوى كل صناعة على حدة ، وقد يكشف هذا التوازن عن إمكان حدوث البطالة فى صناعة معينة بالذات تبعا لنقص الطلب على منتجها وتضاؤل حجم الإنتاج فيها ، وبما يستتبعه ذلك من نقص الطلب على مواردالإنتاج . غير أن هذه النظرية لا تمتد إلى دراسه التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومى ، وما إذا كان هذا التوازن يكشف عن توظيف كامل للموارد أو تعطل بعضهـــا . والواقع أن الاقتصاد النظرى ، فى إطاره الرأسمالى ، كان يستبعد البطالة العامة ، كما كان يستبعد الاحتكار ؛ إذ كان الكتاب الكلاسيك يؤمنون بأن الحالة السائدة ، فى المجتمع الاقتصادى ، هى حالة التوظف الكامل للموارد ، وأن أية بطالة تنشأ هى بطالة عارضة مؤقته سرعان ما تزول بفضل خفض مستوى الأجور. ولهذا، فقد أهملوا معالجة العوامل المحددة لمستوى التوظف الكامل ، وسايرهم فى ذلك الكتاب التقليديون الجدد حتى السنوات الثلاثينية ، عندما بدأت الثورة الكينزية،واتجهت

بالفكر الاقتصادى إلى أن البطالة قد تكون عامة مزمنة ومتأصلة فى المجتمع الرأسمالى .

ولعل السبب فى تفاؤل الاقتصاديين الكلاسيك هو اعتقادهم بصحة قانون ساى للأسواق ، فالمنبع الأصلى للطلب هو تدفق تيار الدخل المتولد عن الإنتاج نتيجة لاستخدام الموارد ، بمعنى أن استخدام الموارد غير المستغلة ، يضيف إلى تيار الإنتاج والدخل ، وأن المراحل الجديدة من الإنتاج تولد دخولا جديدة لعوامل الإنتاج التى توظف لتحقيق هذا الإنتاج . وعلى ذلك فإن كل إنتاج جديد يولد طلبا فى نفس الوقت الذى يضيف فيه إلى العرض . وهذا يعنى أن « العرض يخلق الطلب عليه » . ومن هنا كان الكلاسيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة فى العرض عن الطلب ، لأن كل عرض يقابله طلب بنفس القدر ، أى أن كل سلعة تعرض فى السوق تخلق الطلب الخاص بها ، وكل طلب يتراءى فى السوق ينتج العرض اللازم له . وما دام الأمر كذلك ، فلا يمكن أن يحدث إفراط عام فى الإنتاج ، أى زيادة عامة فى العرض على الطلب ، ولا يمكن أن تحدث ، من ثم ، بطالة عامة .

(جـ) تطور النظام الرأسمالى

ويرى بعض الكتاب الاقتصاديين ، ومن بينهم سومبارت ، أن المجتمعات الرأسمالية قد مرت فى الواقع ، بمراحل ثلاث : مرحلة الرأسمالية البدائية، ومرحلة الرأسمالية المزدهرة ، ومرحلة الرأسمالية المتدهورة . وتتحدد للمرحلة البدائية فى أوروبا الفترة التى تبدأ من القرن الخامس عشر وتنتهى بمنتصف القرن الثامن عشر؛ إذ كانت الرأسماليات الغربية ، آنذاك، لا تزال مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة ، حيث كانت الزراعة لا تزال تحتل مكان الصدارة، والمشروعات لا تزال يغلب عليها طابع الحجم الصغير . وبينما كان يغلب على صاحب المشروع الطابع الحرفى ، كان يغلب على الأيدى العاملة الطابع الريفى . كما كانت «الصناعة المنزلية»

تلعب دورا هاما، بمعنى أن صاحب المشروع يسلم لعماله المواد الأولية ، فيقومون بصنعها فى منازلهم . وعلى ذلك ، فلم تكن ثمة تجمعات عمالية فى داخل المشروع الواحد . أما عن الفن الإنتاجى فى هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية فقد كان بدائيا يعتمد ، أساسا ، على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة . ومن سمات هذه المرحلة ارتباط العامل ورب العمل بروابط شخصية ، كتلك التى كانت سائدة فى ظل النظام الحرفى . ومن سماتها ، كذلك ، أنه لم يكن ثمة وجود البنوك أو أسواق النقـــود أو أسواق رأس المـال بمعناها الحديث . كما كانت الدولة تتـدخل كثـــيراً لتشجيع الصناعات الناشئة ، بل وكانت تقيم فى بعض الأحيان المشروعات الصنـاعية وتديرها بنفسها ولحسابها الخـاص .

أما مرحلة الرأسمالية المزدهرة فتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر ، أى منذ بداية الثورة الصناعية ، وتنتهى بالحرب العالمية الأولى . وفى غضون هذه الفترة يصل النظام إلى ذروته من حيث التطور السريع وزيادة القوى الإنتاجية ، وتتسع الأسواق ، ويتقدم الفن الإنتاجى ، وتتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة ، وتتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأرباب الأعمال ، كما تصبح العلاقات بين المتعاملين فى السلع علاقات لاشخصية يحكمها الأساس المادى البحت . كما ينتشر الشكل المساهم للشركات ، وتصبح عقود العمل جماعية ، ويقوم الائتمان على أسس موضوعية موحدة لا على اتصالات شخصية ، وتتداول القيم المنقولة — من أسهم وسندات وأوراق تجارية — فى نطاق أسواق منظمة ، ويكتمل الجهاز المصرفى ، وتخرج البنوك المركزية إلى حيز الوجود ، وتظهر المؤسسات المـالية والتأمينية لتلعب دورها فى سير النظـام الرأسمالى إبان تلك الفترة .

وتبدأ مرحلة الرأسمالية المتدهورة من حيث تنتهى مرحلة الرأسمالية المزدهرة،

وتتميز هذه المرحلة بانتشار المشروعات الحكومية وتدخل السلطات العامة لتخفيف حدة الكساد والبطالة والأزمات المتكررة . كما تتميز بانتشار ألوان عديدة من التنظيمات الاحتكارية ، وتزايد نفوذ النقابات العمالية ، واستخدام أسلحة الإضراب وغيرها لتحسين أحوال الطبقات العاملة ، فضلا عن تزايد نفوذ العمال فى داخل المشروعات وفى الحياة العامة . وعلى الجملة فإن هذه المرحلة يشوبها القلق الاجتماعى وفقدان النظام الاقتصادى لقوة الدفع الذاتية المميزة للمرحلة السابقة(٣٠)

ولكن النظام الرأسمالى قد حقق إرتفاعاً كبيراً جداً فى الإنتاج الصناعى ، إبان فترة الثورة الصناعية التى حفلت بالكثير من الاكتشافات والاختراعات ، كما حقق قدراً من الرخاء والتقدم الاقتصادى الذى كانت تدعمه مستعمرات الدول الرأسمالية فى ربوع آسيا وأفريقيا والعالم الجديد بمنتجاتها الأولية وبأسواقها المفتوحة لمنتجات الصناعة الغربية ، فقد كان نجاح هذا النظام وليد ظروف تاريخية كانت مواتية له . ورغم هذا النجاح الذى تجلى فى المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية ، ورغم أن الرأسمالية ، كنظام إقتصادى ، كانت أفضل بكثير من النظام الذى سبقه ، وهو النظام الاقطاعى ، فقد انطوى ، فى تطبيقه العملى ، على مساوىء كثيرة تجعله يخفق فى تحقيق مطالب الإنسانية ، إن بقى على الوضع الذى هو عليه الآن .

(ء) مساوىء النظام الرأسمالى

وإذا كان الحكم على أى نظام إقتصادى يستند إلى مدى نجاحه فى التطبيق العملى ، وكان النظام الرأسمالى هو التطبيق العملى للمذهب الحر الذى تقوم فلسفته على الفردية والحرية ، فإن واقع هذا النظام يختلف كثيراً عن الصورة النظرية التى رسمها له الكتاب الاقتصاديون الأوائل . . . إن الاطار النظرى يستبعد

(٣٠) راجع بالتفصيل للدكتور زكريا أحمد نصر ، « النظام الاقتصادى : مقدمة لدراسة الاقتصادى » ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧ ، ص ١٣٩ وما بعدها .

الاحتكار لأنه يؤكد المنافسة الحرة كركيزة للنظام ، ويستبعد البطالة العامة وأزمات الإفراط فى الإنتاج لأن العرض يخلق الطلب عليه ، ويستبعد تبديد الطاقات الإنتاجية ، لأن جهاز الأثمان ، مع وجود المنافسة الحرة ومرونة تنقل عوامل الإنتاج، يحقق أفضل توزيع للموارد . كما أن الإطار النظرى للنظام لم يفصح — صراحة أو ضمنا — عن أن تقرير حق الملكية الخاصه يرتب ، على المدى الطويل ، سوء توزيع الثروة والدخل بصورة لا تتفق مع العدالة الاجتماعية . وفوق كل ذلك ، فقد كان مبدأ الفردية يقوم على منطق واضح وهو أنه يوجد، دائما ، توافق وإنسجام تلقائى بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . ومع ذلك فكل المساوىء التى استبعدها الإطار النظرى للنظام قد أوضحت ، تماما ، فى التطبيق العملى :

(١) التعارض بين مبدأ الفردية ومصلحة الجماعة .

إن النظام الرأسمالى إنما يخدم مصالح طبقة معينة بالذات هى الطبقة الرأسمالية التى احتكرت أدوات الإنتاج ، وحققت مصالحها الخاصة على حساب مصلحة الجماعة . ومعنى ذلك أن الفردية قد تتحول إلى الانتهازية والاستغلال ، وقد لا يتحقق الصالح العام بطريقة تلقائية ، مادامت هناك سيطرة من جانب الطبقة الرأسمالية على القوى الإنتاجية فى المجتمع . إن التدخل الحكومى يصبح ، فى مثل هذه الحالة ضرورة لا معدى عنها . إذا أريد التوفيق بين المصالح الخاصة ومصلحة الجماعة ، ويتضمن ذلك أن تتدخل الحكومة فى ميدان الإنتاج والتوزيع ، على ألا يصل هذا التدخل إلى حد إلغاء الجهود الفردية الخلاقة .

(٢) التنظيمات الاحتكارية

لم تعد حالة المنافسة الحرة هى الهيكل السائد من هياكل السوق فى المجتمعات الرأسمالية ؛ بل هى حالة نادرة جدا قلما تحدث فى الحياة العملية ، أما الوضع الغالب فهو أن منشآت الصناعة الرأسمالية تعمل فى ظل هياكل سوقية أخرى

كالمنافسة الاحتكارية التى تقوم على أساس كثرة عدد المنتجين ، وتنوع ، المنتج ، واحتكار القلة بأشكاله المختلفة (التنظيمات البسيطة وتنظيمات الكارتل والزعامة فى السعر والتنظيمات الاحتكارية الدائمة كالترست أو الشركة القابضة أو المشروعات المندمجة أو الادارة المتداخلة أو المساهمة المالية المتداخلة) ويقوم على عدد قليل من المنتجين وتجانس المنتج أو تنوعه ، والاحتكار الثنائى الذى يقوم على احتكار منتجين لصناعة ما ، والاحتكار البحت الذى يقوم على احتكار منتج واحد لصناعة ما . وهكذا نجد أن هيكل السوق يختلف من صناعة إلى أخرى ، فهناك أسواق لمنتجات بعض الصناعات تسود فيها المنافسة إلى حد كبير ، كما أن هناك أسواقا لمنتجات بعض الصناعات التى تشوبها درجة كبيرة من العنصر الاحتكارى .

ويكشف التحليل الاقتصادى لهذه التنظيمات الاحتكارية أن البعض منها يستهدف الحيلولة دون شن حرب الأسعار فى ظل المنافسة ، القاتلة ، كالتنظيمات البسيطة المؤقتة ، وتنظيمات الزعامة فى السعر ، وهنا يؤدى السلوك الجماعى للمشروعات التى تضمها هذه التنظيمات إلى ، جمود الأسعار ، ، وتختلف الوسائل التى تتذرع بها هذه المشروعات لتلافى حرب الأسعار ، باختلاف نوع التنظيمات التى تنضوى تحت لوائها . إذ فى نموذج التنظيمات البسيطة المؤقتة فإن المنظمين الذين تضمهم صناعة واحدة يعقدون اتفاقا ضمنيا أو صريحا على تحديد الأسعار أو توزيع الأسواق فيما بينهم أو تحديد الكميات التى ينتجها كل مشروع ، أو تحديد هامش الربح للصناعة المعينة أو تحديد أجور العمال المشتغلين ، وما إلى ذلك من الاتفاقات التى يقصد من ورائها خلق تنظيم احتكارى لمشروعات الصناعة الواحدة ، يستهدف اتباع سياسة اقتصادية موحدة تخدم المصلحة المشتركة لهذه المشروعات جميعا. أما نموذج الزعامة فى السعر (التنظيمات الاحتكارية غير المنظمة) فهو ينشأ على أساس زعامة مشروع كبير (أو قلة من المشروعات الكبرى)

فى تحديد السلوك الجماعى لجميع مشروعات الصناعة عند تقرير سياسة الأسعار تفاديا لنشوب حرب الأسعار بينها .

وثمة تنظيمات احتكارية دائمة تستهدف فى قيامها سيطرة هيئة أو شركة على عدد من الشركات أو المشروعات ، ومثال ذلك الترست والشركة القابضة . إذ أن الترست فى معناه الواسع هو قيام مشروع ضخم يضم عددا من المشروعات . أما فى معناه الضيق فهو قيام هيئة من الأمناء بإدارة عدد من الشركات أو المشروعات وتنظيم سياستها ، من حيث مستوى الأسعار ، وحجم الإنتاج ، ومقدار الاستثمارات . وعندما تنشأ هذه الهيئة ، تتسلم من مساهمى الشركات المنضمة إليها أسهمهم فى شكل وديعة ، ويحصل هؤلاء ، فى مقابل ذلك ، على شهادات مثبتة لحقوقهم فى رأسمال هذه الشركات ، وفى أرباحها المحققة . أما الشركة القابضة فهى تنظيم احتكارى ينشأ عن طريق حصوله على نسبة معينة من أسهم عدد معين من الشركات الأخرى بغية فرض سيطرته عليها . وقد تكون الشركة القابضة مجرد شركة مالية بحتة لا تمارس نشاطا إنتاجيا معينا ، وتفرض سيطرتها على الشركات الخاضعة لها بامتلاك نسبة معينة من أسهم هذه الشركات ، وهذه الأسهم تمثل أصول هذه الشركة القابضة ، وإما أنها تمارس نشاطا إنتاجيا معينا — فى ميدان الصناعة او التجارة — ولكنها تملك ، فى نفس الوقت ، أسهما فى شركات أخرى تمارس نفس النشاط أو أنواعا أخرى من النشاط .

أما التنظيمات الاحتكارية المنظمة فهى تلك التنظيمات التى تقوم على أساس فكرة الكارتل والتى تستهدف زيادة الأرباح ، ويمكن تعريف الكارتل بأنه « تنظيم يضم مجموعة من المنتجين فى داخل صناعة معينة أو صناعات متقاربة ، بغرض تحسين ظروف الإنتاج والبيع ، ويهدف إلى نقل بعض الوظائف الإدارية والتنظيمية إلى اتحاد مركزى على أساس توقع زيادة الأرباح التى قد يحققها هؤلاء المنتجون نتيجة لقيام هذا الاتحاد » . ويتخذ الكارتل صورا متعددة ،

حسب طبيعة ومدى ما ينتقل إلى الاتحاد من وظائف إدارية وتنظيمية ، فمنها كارتل تحديد الأسعار ، أو كارتل توزيع الأسواق ، أو كارتل تحديد كمية الإنتاج ، أو كارتل تجميع الأرباح بقصد توزيعها بين أعضاء الكارتل بنسب متفق عليها ، أو وكالة البيع . وهذه تتولى بيع جميع منتجات أعضاء الكارتل بقصد ضمان عدم خروج أي عضو من أعضاء الكارتل على شروطه .

وتدل تجارب الرأسماليات الغربية على أن مختلف التنظيمات الاحتكارية التي أشرنا إليها تتخذ من التدابير ما يبقى على أوضاعها الاحتكارية القائمة ، ويحول دون دخول مشروعات منافسة جديدة . ومن ذلك ، مثلا ، سيطرة المشروع الاحتكاري على أجهزة البيع والتسويق وإقامة محطات الخدمة ، أو سيطرته على الموارد المالية بسيطرته على أجهزة النظام المصرفي التي تقدم هذه الموارد ، وذلك بحبسها عن المشروعات المنافسة الخارجة عن الاحتكار . أو سيطرته على المواد الأولية اللازمة لإنتاج سلعته بالسيطرة على مصادر هذه المواد . أو قد يعمد المشروع الاحتكاري لحرب الأسعار ، فيحدد سعر سلعته بأقل من تكاليفها ويتحمل الخسارة ، تبعا لذلك ، من أجل القضاء على المشروعات المنافسة التي تضطر إلى خفض أسعارها هي الأخرى ، ولكنها قد لا تقوى على الخسارة لفترة طويلة مما يدفعها إلى الخروج من الصناعة . وقد يستخدم المشروع الاحتكاري قوته الاقتصادية ونفوذه المالي للتأثير على أجهزة الحكم في الدولة ، فتصدر من القوانين ما يحمي الوضع الاحتكاري للمشروع ويبقى عليه ، بالحيلوله دون دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة ، كأن تمنح الدولة للمشروع امتياز استغلال مرفق ، أو احتكار إنتاج سلعة أو خدمة ، أو تحرم الدوله استيراد السلع المنافسه لسلعة المشروع . بل وقد يتبع المشروع الاحتكاري بعض الأساليب العدوانية التي تستخلص من واقع التجربة العملية ، كأن يعمد المشروع إلى سرقة أسرار العمليات الإنتاجية للمشروعات المنافسة ، أو رشوة عمالها أو القائمين بتوزيع

منتجاتها أو إغراء كبار رجالها الممتازين ، فنيين أو اداريين ، لترك خدمتها ، أو رفع الدعاوى الكيدية عليها . وقد يصل الأمر ، بهذه النزعات العدوانية ، إلى حد إغراء محترفى الإجرام على القيام بعمليات التخريب(٣١) .

اما عن العلاقة بين الاحتكار والرفاهية الاجتماعية ، فقد أوضح ليرنر أن الاحتكار يؤدى إلى خسارة اجتماعية صافية . وقد بدأ ليرنر تحليله بتعريف الاحتكار بأنه « السلطة المطلقة لشخص ما ، أو منشأة ما أو دولة ما ، فى بيع منتج معين » . أما النواحى الاقتصادية لهذه السلطة ، فهى تدور حول معانيها الضمنية بالنسبة للمحتكر — فى تمييزها عن سلطة البائع فى سوق المنافسة — وهذا المحتكر يقرر ، بطريقة تحكمية ، ثمن المنتج تاركا للمشترين أن يقرروا مايبتاعونه عند هذا المستوى من الثمن ، أو يقرر الكمية التى يرغب فى بيعها تاركا تحديد الثمن الذى يحفز المشترين إلى شرائها ، فإذا نحا المحتكر إلى تحديد ثمن المنتج ، فإنه يميل إلى تحديده عند ذلك المستوى الذى يحقق له أقصى الربح ، أو ما يسميه ليرنر « الايراد الاحتكارى » ، وهذا يمثل ضريبة على المستهلكين ، يستحلها المحتكر لنفسه ، بفضل مايتمتع به من سلطات احتكارية ، تقيد دخول المنتجين الآخرين(٣٢).

ويعتقد البعض أن الاحتكار ضرورة من ضرورات التقدم الاقتصادى ، غير أن الأستاذ هنيمان ، الاقتصادى السويدى ، يرى أن النظرية الاقتصادية لايمكن أن تقطع برأى حاسم فى الموضوع ، وكل مايمكن أن تقدمه فهو التدليل على مختلف الاتجاهات الاحتكارية وأهميتها الاحتمالية فى مختلف الأوضاع . ومع ذلك يسلم هنيمان بأن الاحتكار قد يقدم ، فى بعض الأحيان ، حافزا قويا على

(٣١) راجع بالتفصيل للدكتور زكريا أحمد نصر « النظام الاقتصادى : مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسى » ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٧ — ١٤٨ .

(32) C, F, Abba A. Lerner, Essays in Economic Analysis, pp, 8 - 9.

الأخذ بالابتكارات الجديدة التي ينطوي عليها كل استثمار جديد ، بما يستتبعه ذلك من قبول ، أو احتمال ، درجة معينة من الاحتكار، كضرورة ملازمةللتقدم الاقتصادي(٣٣) . أما الأستاذ فريتز ماخلب فيعتقد أنه لايوجد أي دليل حاسم على أن الاحتكار يشجع على القدرة الابتكارية ، وأنه لامناص من الاعتماد على الآراء الشخصية في الموضوع ، غير أنه يرى أن هذا الحكم الشخصي لا يدخل في تقديره البحث في آثار قيام نظام احتكار براءات الاختراع على التقدم الفني ؛ إذ يرى أن الادعاء بأن القيود الاحتكارية ضرورية لخلق الثقة في نفوس المستثمرين الذين يمولون استخدام وتطوير المعرفة الفنية الجديدة — قريب الشبه ، إلى أبعد الحدود ، بالادعاء بأن هذه القيود الاحتكارية ضرورية لخلق الثقة في نفوس المستثمرين الذين يمولون نمو الصناعة. أما رأي ماخلب الشخصي فيتلخص في أن السياسة المثلى لاتنطوي على قيام عوائق المنافسة ، بما يتضمنه ذلك من تزايد أرباح الرواد الأول في الابتكار والاستثمار ، بل على السماح لهؤلاء الرواد بالاحتفاظ بأكبر قدرمن ثمار هذا الابتكاروالاستثمارعن طريق خفض الضرائب على دخل المشروعات الجديدة ، دون الحاجة إلى قيام أي نوع من هذه القيود الاحتكارية . وهذا يعني أن السياسة الضريبية أفضل ، في رأيه ، من السياسة الاحتكارية في صدد تقوية الحوافز الاستثمارية.(٣٤)

ويعتقد البعض ، أيضا ، أن قيام الاحتكارات يفضي إلى تحقيق وفورحقيقية في الإنتاج ، وهذا دفاع قوي شائع عن الاحتكار في أغلب الأحيان ، فإلى أي

---

(33) C, F, Dr, P, Hennipman, University of Amesterdam, an article entitled, "Monopoly : Impedimentor stimulus to Economic Progress" in a book entitled "Monopoly and Competition," Edited by E, H , Chamberlain for the International Economic Association pp, 421 – 456.

(34) Fritz Machlup, "The Problem of Economic Stalibity, Ibid, pp 385 - 397.

مدى يمكن اعتبار هذا الدفاع سليما ؟ يجيب اريك شنيدر عن هذا التساؤل قائلا بأن التقدم الفنى قد يجعل من المربح للمنشأة ، فى ظروف معينـة ، أن تتوسع فى طاقتها الإنتاجية على نحو يتيح لها فرصة تطبيق أنواع احتكاريةمن السلوك . ومع ذلك فمن الخطأ الادعاء بأن التقدم الفنى لابد أن يتجه ، بالضرورة ، إلى إقامة الوحدات الإنتاجية على أوسع نطاق ، ولا أدل على خطأ هذا الادعاء من توافق قيام المنشآت الصغيرة ، جنبا إلى جنب ، مع المنشآت الكبيرة فى نفس الصناعة . ويؤكد شنيدر أن التطورات الفنية الحديثة تدل على الاتجاه نحو الطـــاقة الإنتاجية ذات الحجم الصغير ، وأن التقدم الفنى يمكن أن يؤتى ثمـاره فى كلا الاتجاهين . فإذا اتجه هذا التقدم الفنى نحو الطاقة الإنتاجية ذات الحجم الصغير ، فإن المنشآت الجديدة الصغرى تخرج إلى حيز الوجود ، وتنـافس المنشآت القديمة الكبرى وترغمهـا على تخفيض حجم طاقتها ، وهنا يزيد عـدد المنشآت ويتضاءل خطر قيام الأوضاع الاحتكارية . ولن يوجد هذا الخطر إلا إذا ظهر أن التقدم الفنى يجعل الطاقة الإنتاجية الكبرى مربحة ، حيث قـد يمكن تحقيق الوفور الحقيقية فى الإنتاج . غير أن المنشآت الكبرى تصبح قادرة على تطبيق أنواع من السلوك الاحتكارى قد تلغى أثر هذه الوفور الحقيقية . ومن ثم ، فلا يمكن النظر إلى الحجم الأمثل للمنشأة الكبرى على أنه نتيجة التوسع فى الطاقة تحقيقا للوفور فى الإنتاج ، بل أنه نتيجة لحسبة اقتصادية تنبنى ، فى الواقع ، على هدف الحصول على الأرباح الاحتكارية أو زيادتها إلى الحد الأقصى.(٣٥)

ورب معترض يقول إن الدولة ، فى المجتمع الرأسمالى ، تستطيـع أن تقضى على الاحتكار بالتشريع ، ومع ذلك فقد أوضحت التجربة العملية أن القضاء على الاحتكار عن هذا الطريق تشوبه صعوبات جمة ؛ إذ يتقضى الأمر وجود

---

(35) C, F, Dr, Erich Shneider, " Real Economics Versus Domination,, Ibid, pp., 203-214.

جهاز رقابى وقضائى ضخم ، يفسر القانون ، ويطبق حكم المنطق على كل حالة من حالات الاحتكار ، ويجرى التحقيقات ، ويقيم الدعاوى ، ويجرى المحاكمات التى قد يطول أمدها . يضـــاف إلى ذلك ما قد تتلمسه الشركات الاحتكارية من ثغرات فى القانون ، أو من تعقيد إجراءات التحقيق والمحاكمة ، أو ابتكار صور جديدة من التنظيمات الاحتكارية . وفوق كل ذلك ، فإذا كان معظم الأسواق فى الاقتصاديات الرأسمالية الغربية ، تحت سيطرة التنظيمات الاحتكارية على اختلاف أنواعها ، فإن القضاء عليها ، بمقتضى التشريع ، للتغلب على الميل الرأسمـالى نحو الاحتكار — على فرض التغلب على صعوبات تفسير وتطبيق هذا التشريع — إنمـا يعنى القضاء على عدد كبير من المشروعات ، مع أنهـا ركيزة الإنتاج فى الاقتصاد الرأسمالى . وهذا يعنى ، بدوره ، تقويض دعائمه وإثارة الاضطراب العنيف فى أجهزته الإنتاجية .

(٣) سوء توزيع الثروة والدخل

إن دخل الفرد قد يـكون ثمرة جهده أو ملـكيته أو مزيجا منهما ، ويتفاوت هذا الدخل بين الأفراد وتبعا لاختلاف الأعمال التى يقومون بها ، ودرجة نفع هذه الأعمال للمجتمع ، وتبعا لنوع وطبيعة الملـكية ومايطرأ على قيمتها من تغير. وهذا التفاوت فى الدخول قد تعظم حدته أو تقل تبعا لنوع النظام الاقتصادى الذى تسير عليه الدولة ،وفى النظام الرأسمالى فإننا نجد أن حدة التفاوت فى الدخول تتعاظم كثيراً ، وأن التفاوت فى ملـكية رأس المال ، فى ظل هذا النظام ، هو أبرز العوامل التى يتوقف عليها التفاوت فى الدخول ، بمعنى أنه لو وزع رأس المال توزيعا أقرب إلى المساواة ، لزالت مشكلة التفاوت فى جوهرها .

ومن الواضح أن الحصول على رأس المال يتأتى عن طريقين : إما بالادخار الشخصى أو بالميراث ، إذ أن الفرد الناجح فى الحياة العملية يحصل على دخله من عمله ، وقد ينفق جزءا منه ويدخر الجزء الآخر ، وهـذا الجزء المدخر يستطيـع أن

أن يستثمره بعائد من الربح . وتظل هذه المدخرات وأرباحها تتراكم حتى تصبح، فى نهاية الأمر ، رأسمال كبير . غير أن تكوين رءوس الأموال الضخمة ، بهذه الطريقة ، يستغرق وقتا طويلا . كما أنه الصعب جداً أن يجمع الفرد ثروة طائلة إذا بدأ من لاشيء ، أما اذا بدأ ، ولو بجزء يسير من الثروة ، فإن الأمر يصبح سهلا إلى حد ما . ولهذا فإن العامل الرئيسى الذى يلعب دوراً بالغ الأهمية فى تفاوت الدخول هو عامل الوراثة ، ولو أن مبررات الحصول على رؤوس الأموال الضخمة عن طريق الوراثة قد أصبحت أضعف من مبررات الحصول عليه عن طريق الادخار الشخصى . ومن ثم فإن الدولة فى المجتمع الرأسمالى تنتهز ضعف هذه المبررات ، وتثقل كاهل المواريث الضخمة بضرائب التركات .

ويميل بعض الكتاب إلى تحبيذ فكرة إعادة توزيع الدخل ، لا على أساس مبدأ تساوى المنافع الحدية للدخول ، تحقيقا لأقصى قدر من الرفاهة العامة(٣٦)، بل على أساس مبدأ تفاوت الميل الحدى إلى الاستهلاك بين مختلف الطبقات الاجتماعية . ويقرر هؤلاء الكتاب أن البحث فى اقتصاديات الأسر ، من الناحية الإحصائية ، يدل على أن الميل الحدى إلى الاستهلاك يكون كبيراً ، نسبيا ، عند المستويات المنخفضة من الدخل ، وصغيرا ، نسبيا ، عند المستويات المرتفعة من الدخل . وبعبارة أخرى كلما زاد دخل الأسرة ، قل الميل الحدى إلى الاستهلاك ، وزاد الميل الحدى إلى الادخار . ولما كانت المجتمعات الاقتصادية المتقدمة تعانى كثيرا ، ولفترات طويلة ، من البطالة المزمنة ، كانعكاس « لنضجها الاقتصادى » ونتيجة للاعتدال فى الاستهلاك والمغالاة فى الادخار بالنسبة إلى فرص الاستثمار، فإن نقل الدخل من طبقة الأغنياء (وهى الطبقة التى تتميز بانخفاض ميلها الحدى إلى الاستهلاك) إلى طبقة الفقراء (وهى الطبقة التى تتميز بارتفاع ميلها الحدى

---

(36) Far detailed study see A· P· Lerner, "Economics of Control,, Chap, 3 pp·, 23-40 ·

إلى الاستهلاك) يحتمل معه أن يؤدى إلى زيادة الميل الحدى إلى الاستهلاك ، ونقص الميل الحدى إلى الادخار بالنسبة للمجتمع بأسره . وطبقاً «لمبدأ المعجل»(٣٧) فإن الزيادة فى الإنفاق على الاستهلاك ستؤدى إلى التوسع فى صناعات السلع الرأسمالية ، أى إلى زيادة فرص الاستثمار ، وإلى زيادة الإنتاج القومى تبعا لذلك. ومن ثم ، فإن إعادة توزيع الدخل ، بما ينطوى عليه من تحقيق قدر من المساواة ، قد يحقق هدفا إقتصاديا فى مثل هذه المجتمعات الرأسمالية فضلا عن أهدافه الاجتماعية .

وإذ يمتنع على الاقتصاديين ، بوصفهم إقتصاديين ، أن يبدو رأيهم الشخصى فى المدى الذى يصل إليه إعادة توزيع الدخل ، فلا تصبح مهمة الاقتصادى ، إزاء ذلك ، مناقشة « وسائل توزيع الدخل توزيعا يحقق تعادل المنافع الحدية لدخول الأفراد جميعاً » ، بل تنحصر مهمته فى مناقشة « وسائل توزيع الدخل توزيعا أقرب إلى المساواة » . وبعبارة أخرى فليس من شأن الاقتصادى أن يقرر أى توزيع للدخل هو ، فى رأيه ، التوزيع الأمثل ، بل من شأنه فقط أن يرشد إلى وسائل إعادة التوزيع من الناحية التحليلية . وعلى المجتمع ، وحده ، أن يعبر عن آرائه التحكمية فى هذا الشأن(٣٨) . وعلى ذلك ، فإن الخطوة التالية هى مناقشة الأنواع المختلفة من الضرائب التى يمكن ، بموجبها ، إعادة توزيع الدخول ومناقشة الآثار الاقتصادية لكل نوع منها. ومن الجلى أن الضرائب العامة فى المجتمعات الرأسمالية تنقسم إلى أنواع ثلاثة : الضرائب المفروضة على السلع ، والضرائب المفروضة على الدخول ، والضرائب المفروضة على التركات والنوعان الأخيران هما ضرائب إعادة التوزيع .

---

(٣٧) أنظر للمؤلف « اقتصاديات الدخل القومى » ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠ — ٥٥ .

(38) C. F. J. E. Meade, "An Introduction to Economic Analysis and Policy", p. 211 .

ومن ثم يمكن للمجتمع الرأسمالى ، عن طريق ضرائب إعادة التوزيع ، الحد من تفاوت الدخول « بعد أداء الضرائب » ، ولكن للضرائب التصاعدية على الدخول حدود لايمكن تجاوزها ، وإلا كانت لها آثارها السيئة على الرغبة فى الاستثمار والإقبال على العمل وروح المغامرة والابتكار . وفضلا عن كل ذلك فستبقى مشكلة التوزيع قائمة ، مادام التشريع القائم لا يمس الثروات المتجمعة ، أو يستقطع منها عند وفاة أصحابها ونقل ملكيتها إلى الأجيال القادمة . ونحن نعلم أن الثروات الكبيرة هى العامل الأكبر فى نشأة التفاوت الكبير فى الدخول. ولذلك فلكى يمكن إعادة توزيع الثروة توزيعا أقرب إلى المساواة ، وبالتالى تقليل التفاوت فى الدخول « قبل أداء الضرائب » ، فإن الأمر يتطلب فرض ضرائب التركات على أساس تصاعدى واسع المدى ، وهذا ما لا ترتضيه الطبقات الحاكمة فى المجتمعات الرأسمالية : لأن هذه الطبقات هى بعينها الطبقات المالكة للثروات الضخمة(٣٩) .

(٤) تبديد جانب من الطاقة الإنتاجية

ويعتقد بعض النقاد أن المنافسة فى النظام الرأسمالى تحفز المنتجين إلى الارتقاء بأساليب الإنتاج من ناحية ، ولكنها تجعلهم ينفقون بسخاء على ترويج منتجاتهم والدعاية لها ، ولهذا فإن جانبا كبيراً من المصروفات الموجهة للدعاية وترويج السلع والحملات الإعلانية يعد بمثابة ضياع للموارد لامبرر له(٤٠) . يضاف إلى

---

(٣٩) ويثور هنا تساؤل عن أيهما له الاسبقية فى رفع مستوى المعيشة فى معناه الحقيقى : إعادة توزيع الدخل القومى أو زيادة الانتاج القومى ؟ ... يعلق البعض أهمية بالغة على إعادة توزيع الدخل كوسيلة لرفع مستوى المعيشة ، كما ينادى البعض الآخر بالاعتماد على زيادة الإنتاج القومى ، أولا وقبل كل شىء ، فى رفع هذا المستوى . ولقد أثبت الأستاذ هيكس ، باستخدام البيانات الاحصائية ، أن رفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة عن طريق الزيادة فى الإنتاج أكثر احتمالا وفاعلية من رفع هذا المستوى عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى،
See J.R. Hicks, " The Social Framework, 1st. Edition, pp. 189 – 190.

(40) C.F. Bishop, "Economics of Advertising".

ذلك أن المنافسة التى تقوم بين المشروعات ، فى ظل النظام الرأسمالى ، كثيراً ماتؤدى إلى القضاء على بعض المشروعات ، ومن ثم فإن هذا يعنى بالتبعية القضاء على ثمرة جهود وأموال أنفقت فى سبيل إنشائها ، أو بعبارة أخرى تبديد جانب من القوى الإنتاجية فى المجتمع .

(٥) الأزمات المتكررة

كما يتسم النظام الرأسمالى بتعرضه لأزمات دورية، تتميز بكساد الأموال ونقص الطلب الكلى على السلع ونقص الإنتاج وانتشار البطالة بين العمال وتدهور الأسعار وإفلاس بعض المشروعات . ولقد حدثت ، فى الفترة من عام ١٨٢٥ إلى عام ١٩٢٩ ، ثلاث عشرة أزمة اقتصادية ، أى بمعدل أزمة كل ثمانى أو عشر سنوات .

وخلاصة ما تقدم أن فشل النظام الرأسمالى ، فى تطبيقه العملى ، قد أدى إلى تدخل الدولة . ومن أهم صور هذا التدخل : مراقبة المنافسة ، والقضاء على الاحتكارات المصطنعة، وفرض رقابة الدولة على الاحتكارات الطبيعية ، وتخفيف قسوة الأزمات الاقتصادية بإصدار التشريعات الاجتماعية الكفيلة بالحد من مخاطر البطالة ، ووضع حد لاستغلال أصحاب الأعمال للعمال ، والتخفيف من التفاوت الكبير بين الثروات والدخول بالاعتماد على ضرائب إعادة التوزيع .

وكان من أثر فشل النظام الرأسمالى أن انتشرت المبادىء الاشتراكية باعتبارها أمل الجماهير فى تحقيق خير ورفاهة الشعوب . ولا تكاد تخلو دولة اليوم من وجود اتجاهات اشتراكية فى نظمها الاقتصادية تنأى بها — بدرجات متفاوتة — عن الصورة الأصلية للنظام الرأسمالى الحر الذى كان معروفا وسائدا فى مجتمعات القرن التاسع عشر .

٤ — أسلوب التخطيط الاشتراكى

لقد كنا نناقش ، حتى الآن ، أسلوبا فى التخطيط ، يمكن أن تتبعه المجتمعات

المتخلفة ، من أجل التنمية ، داخل الإطار الرأسمالى ، الذى أتينا على وصفه وتفصيل مساوئه بوجه عام . غير أنه يضاف إلى ماتقدم من عيوب يمكن أن تظهر، بصورة واضحة ، فى المجتمعات المتخلفة ، الآخذة فى النمو ، كما وضحت ، وستظل واضحة ، فى المجتمعات المتقدمة ، أنه يوجد تعارض واضح بين النمو الاقتصادى السريع وبين النظام الرأسمالى بأوضاعه المعروفة ، ولا يمكن ، بأية حال ، المواءمة بينهما . أما تفسير هذا التعارض فهو من شقين :

الشق الأول : أن الدول المتخلفة التى تتطلع إلى تحقيق معدل سريع من النمو الاقتصادى لابد من أن تتخلى عن الترف والكماليات التى تعد عائقا للتنمية كما أوضحنا فى الفصل السابق ، وأن تركز على الإنتاج . بيد أن اعتماد هذه الدول على المشروع الخاص فى تحقيق هذا الهدف أمر لا تبرره أوضاعها الاقتصادية ، ذلك أن هذا المشروع الخاص لا يجوز التعويل عليه بأية حال ، مادام الإنتاج يقوم ، لا بغرض زيادة الإنتاج بالمعدلات السريعة المتطلبة ، وإنما بغرض زيادة الأرباح . ولهذا فلا يمكن أن يجد له مكانا ملائما فى إقتصاد متخلف تمثل فيه الزيادة الكبيرة فى الإنتاج والدخل ضرورة حتمية ، ورغبة أساسية ، وأملا عريضا يراود جماهير الشعب . ولاريب أن الجهاز الإنتاجى ، فى الإطار الرأسمالى، يتسم بالخطأ فى مجال العمل ، كما يتجلى فيه إنعدام التنسيق والتنظيم . هذا فضلا عن إنعدام المساواة الاقتصادية وقيام ألوان عديدة من الاحتكارات ، وتكرار الازمات الحادة والبطالة واسعة النطاق ، وضروب الاسراف فى استخدام الموارد بسبب المنافسة الحادة بين المنتجين ، والقلق الاجتماعى وانعدام الضمان وضخامة التكاليف الاجتماعية . وعلى ذلك ، فإذا رغبت الدول المتخلفة فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فيها بخطى سريعة ، فلا بد من أن تعتمد ، أساسا، على قطاعها العام . يؤكد هذه الحقيقة بعض الكتاب الاقتصاديين على ضوء التجربة العملية ؛ إذ يفسرون الاندفاع الصينى فى مجال الاستثمار والإنتاج عام

١٩٥٨ على أساس القضاء تدريجيا على العنصر الرأسمالى فى الاقتصاد الصينى ، ويفسرون فشل التجربة الهندية الأولى فى التنمية والتخطيط على أساس أن المشروع الخاص فى الاقتصاد الهندى لم يحقق أيا من الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادى(٤١) . وفوق كل ذلك فإن الدول المتخلفة تفتقر ، فى الجوهر ، إلى المقدرة التنظيمية التى تمثل عاملا رئيسيا فى دفع عجلة النمو الاقتصادى . ولهذا فإن الدولة ، وحدها ، هى التى تستطيع أن تكفل التنظيم اللازم ، وذلك بأن تقوم هى بمهمة التنميةالاقتصادية ، وهذا يعنى ، بوضوح ، أن القطاعالعام لابد منأن يلعب دوره القيادى فى النمو الاقتصادى ، على أن قيامه على هذا النهج يضع ، كذلك ، حداً لضروب الاحتكار وألوان الاستغلال ، كما توقف عملية التراكم الرأسمالى ، بالحيلولة دون تدفق الأرباح المتزايدة إلىالمنظمين لدىإحلالالمشروع العام مكان المشروع الخاص فى العملية الإنمائية .

أما الشق الثانى من التعارض بين النمو الاقتصادى السريع فى الدولة المتخلفة وبين النظام الرأسمالى ، فيتمثل فى جهاز الأثمان . إذ أن هذا الجهاز لم يؤد دوره فى حرية ، وبتلقائية رتيبة فىالآونة الأخيرة ، حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة، بسبب التعقيدات الاقتصادية ، والعديد من التنظيمات الدخيلة على النظام والتى لم تكن من سماته فى صورته التقليدية المبتدئة ، التى تصورها ، دائما ، مراجع علم الاقتصاد . فإذا كان جهاز الأثمان يخفق فى توجيه الإنتاج والاستهلاك توجيها سليما فى الاقتصاديات الغربية ، فمنالحكمة ألا يكون لهذا الجهاز دوره التوجيهى الكبير فى تقرير أهداف الإنتاج أو تخصيص الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى فى الدول المتخلفة التى تحاول ، جاهدة ، أن تحقق معدلات سريعة من النمو الاقتصادى . وبعبارة أخرى لاتستطيع الدولة المتخلفة أن تعهد إلىجهاز

---

(٤١) على حد تعبير الأستاذ موراتجان ، عن « التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية »، رئاسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية ، يوليو ١٩٦٤ ، ص ١٠

الأثمان فى تحديد نوع الإنتاج وحجمه ، بعد ما أصبح نظاما خاطئا متقلبا فقد كثيراً من فاعليته ، وأخذت « يده السحرية » تضرب على غير هدى ؛ لأن الاعتماد عليه يؤخر عملية التنمية الاقتصادية . غير أنه قد يكون من الجائز السماح لجهاز السوق أن يعمل عمله فى حدود معينة ، وذلك من أجل تمكين الأفراد من شراء السلع الاستهلاكية .

ومع ذلك ، حتى فى مثل هذا المجال المحدود لنظام الأثمان، وفى حالات النقص الكبير فى السلع ، قد يقتضى الأمر إستبدال هذا النظام ، بالرقابة على الأثمان والبطاقات ، ضمانا للتوزيع العادل للسلع على المستهلكين . ويعتقد بعض الكتاب الغربيين أنه يمكن الجمع بين التخطيط ونظام الأثمان كحل وسط يمكن أن تنتهجه الدول المتخلفة ، أو مايسمى بالتخطيط الرأسمالى ، إلا أن فريقا آخر من الكتاب يؤمن بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط ، « وأن أى استسلام لمؤثرات السوق سيؤدى بصورة مطردة إلى أن تخف قبضة التخطيط الموجهة ، وبذلك تعود السوق إلى الظهور مرة أخرى ، وما يصحبها من حركات مجمعة وما يفتقد فيها من تنسيق سابق »(٤٢) .

ومع ضرورة إحلال المشروع العام محل المشروع الخاص ، وإلغاء نظام الأثمان فى مفهومه الغربى ، تتداعى أهم دعائم النظام الرأسمالى فى المجتمع المتخلف ، ويصبح التخطيط الاشتراكى أمرا محتما فى سبيل الإسراع بخطى التنمية . وقد تكون هناك اختلافات فى الرأى حول مدى أفضلية لجوء دولة رائدة إلى نظام التخطيط الاقتصادى ، استنادا إلى الجهل بما يمكن أن يصبح عليه نموذج الاقتصاد فى المستقبل . بيد أن الوضع يختلف ، تماما ، بالنسبة للاقتصاد المتخلف ، الذى لم يفعل أكثر من أنه حذا حذو الرواد. وفى مثل هذه الدول لا يمكن أن يخطىء رجال التخطيط ، لأن أمامهم نماذج من الاقتصاد "[illegible]"، فى مقدورهم أن يسيروا سيرها ويحققوا تقدما . والاقتصاد الموجه يتفوق ، دواما ، على الاقتصاد غير الموجه فى

---

(٤٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٠ .

بجال تحقيق هدف محدد ، ويتمثل فى التنمية والتطوير السريع بالنسبة للدول المتخلفة . وتستطيع الدولة أن تضع أهدافا واضحة للاقتصاد القومى ولمختلف قطاعاته ، وتتخذ الخطوات لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة . وبدلا من إعداد ميزانية كل عام ، سيكون من الأفضل أن تمتد الخطة الاقتصادية لفترة أطول ولتكن خمس أو سبع سنوات مثلا . ونعتبر كلتا الفترتين كافية لهذا الغرض . ويمكن زيادة الأهداف بصورة تدريجية بتمام تنفيذ الخطط المتتالية بغرض تحقيق نتائج أكبر وأعظم بمرور الوقت . وجملة القول ، فإن التخطيط يعد أمرا لازما وضروريا للدولة المتخلفة ، على شريطة أن يكون تخطيطا بالمعنى الصحيح، وليس تخطيطا جزئيا أو واهنا مثل ذلك الذى ينادى به دعاة الرأسمالية » (٤٣).

٥ ـ خصائص الاقتصاد الاشتراكى

ومادام هدف التنمية فى الدولة المتخلفة يتطلب تخطيطا اقتصاديا باعتباره أسلوبا اشتراكيا ينبغى انتهاجه لتحقيق عملية التنمية ، فإن هذا يتضمن ، بطبيعة الحال ، تحول الاقتصاد الرأسمالى المتخلف إلى اقتصاد اشتراكى متطور ، مما يحدو بنا إلى أن نتعرف على الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى .

(١) تحقيق الإنتاج وفقا لخطة مرسومة

تتملك الدولة ، فى النظام الاشتراكى ، جميع أدوات الإنتاج فى الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى ، أو معظم هذه الأدوات ، وذلك عن طريق التأميم ، أى بنقل ملكية المشروعات الخاصة من الأفراد إلى الدولة بتعويض أو بغير تعويض. وهنا تختفى المشروعات الخاصة ، وتحل محلها المشروعات العامة ، التى تتولى القيام بعملية الإنتاج تحت إشراف وتوجيه السلطات المركزية فى الدولة .

كما يتم الإنتاج طبقا لخطة عامة ، دورية ، توضع لفترة زمنية معينة ، كسنة

---

(٤٣) أنظر م . ل . سيث ، « التخطيط الاقتصادى بين النظريه والتطبيق » ، نيودلهى ، عن المرجع السابق ، ص ١١ .

أو بضع سنين ، وتستهدف الخطة الملاءمة بين الإنتاج ، كما ونوعا ، وبين حاجات الأفراد ، وتوزيع عناصر الإنتاج بما يتمشى مع حاجات الإنتاج، إذ تقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التى يحتاج إليها الأفراد خلال الفترة الزمنية المحددة للخطة ، والكمية اللازمة من كل نوع منها ، ثم تنظم عملية الإنتاج بما يسد هذه الاحتياجات فى حدود الموارد المتاحة للدولة . أما إذا فاقت حاجات الأفراد هذه الحدود ، فإن الدولة تحدد أكثر الحاجات إلحاحاً فى المجتمع ، وتركز على إنتاج السلع والخدمات التى تشبع هذه الحاجات . وفضلا عن ذلك فإذا تبين للدولة فى ضوء دراسة حاجات الأفراد ، ضرورة الإقلال من إنتاج سلعة أو خدمة معينة، فلا يجوز أن تعطل عناصر الإنتاج المستغلة فيها ، بل ينبغى تحويل هذه العناصر الزائدة إلى فروع الإنتاج الأخرى التى يدعو الأمر فيها إلى زيادة الكميات المنتجة .

وعلى ذلك فلن تحدث الأزمات الاقتصادية فى المجتمع المخطط ، نتيجة الإفراط فى الإنتاج أو النقص فى الاستهلاك ؛ ذلك لأن الإنتاج لا يتم عشوائيا بل طبقا لخطة عامة مرسومة على أساس حاجات الأفراد ، بمعنى أن الخطط الموضوعة للانتاج ، فى ظل النظام الاشتراكى ، هى التى تقوم بمهمة الموازنة التى يقوم بها جهاز الأثمان بالأسواق فى النظام الرأسمالى . ومن ثم ، فهذه الخطط كفيلة بتجنب الأزمات الاقتصادية التى عركتها وذاقت مرارتها الرأسماليات الغربية(٤٤) . كما أن خطط الإنتاج الموضوعة على أساس الإفادة من القوى العاملة الموجودة فى الدولة تكفل إيجاد عمل لكل مواطن .ومن ثم ، فلا تثور فى المجتمع الاشتراكى مشكلة البطالة على النحو المألوف فى الدول الرأسمالية .

---

(٤٤) ومن الحقائق التاريخية المعروفة أن روسيا السوفيتية هى الدولة الوحيدة التى نجت من عدوى «الكساد العظيم» الذى استشرى فى أرجاء العالم فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ ، بفضل نظامها الاقتصادى المخطط .

ولايعنى قيام الخطط الموضوعة للإنتاج بمهمةالموازنةبين الإنتاج والاستهلاك أنه لاتوجد ثمة أثمان فى المجتمع الاشتراكى ، إذ مادامت النقود موجودة فعلا فى مثل هذا المجتمع ، ومعترفا بها فيه ، ويتم توزيع قيمة الناتج القومى فى صورة عوائد أو دخول نقدية (ريع أو أجور أو فوائد أو أرباح) ، فلابد من وجود نظام الأثمان باعتباره أداة التحاسب أى النسبة التى تتم على مقتضاها مبادلة السلع بالنقود أو النقود بالسلع فى الأسواق . ومن ثم ، فإن نظام الأثمان فى المجتمع الاشتراكى يختلف عنه فى المجتمع الرأسمالى من ناحيتين : من حيث تكوين الأثمان ، ومن حيث دور الأثمان . إذ بالنسبة للناحية الأولى فإن الأثمان فى النظام الرأسمالى تتكون تبعا لتفاعل قوى العرض وقوى الطلب فى السوق . أما فى النظام الاشتراكى فإن الدولة تقوم ، بنفسها ، بتحديد الأثمان . وقد ترفع الدولة أثمان بعض السلع أو تخفضها لاعتبارات اجتماعية أو صحية ، ولكنها لاتستطيع أن تهمل الاعتبارات الاقتصادية كلية ، فإذا كان إنتاج سلعة معينة يحتاج إلى نفقة كبيرة ، فإن الدولة تعمد إلى أن تبيع هذه السلع بثمن مرتفع، لأنه ليس فى وسعها ، إن هى خفضت الثمن ، أن تنتج من هذه السلع كمية وفيرة تسد حاجة الطلب . أما بالنسبة للناحية الثانية ، فإن الأثمان ، فى النظام الرأسمالى ، توجه الإنتاج وتوجه الاستهلاك ، كما تقوم بدور الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك. أما فى النظام الاشتراكى ، فإن الدولة هى التى تقوم بهذا الدور عن طريق الخطط الموضوعة .

(٢) توزيع قيمة الناتج طبقا لقرارات السلطة العامة .

وإذ نجد فى النظام الرأسمالى أن توزيع قيمة الناتج القومى يتم فى صورة عوائد أو دخول نقدية لأصحاب الموارد الإنتاجية طبقا لحركات الأثمان فى السوق (ونعنى بذلك أثمان الخدمات الإنتاجية المشتقة من الموارد، كثمن خدمة الأرض أى الريع ، وثمن خدمة العمل أى الأجر ، وثمن خدمة رأس المال أى الفائدة

وثمن خدمة التنظيم أى الربح) ، وهذا مما قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى البعد عن عدالة التوزيع مادامت دخول الأفراد تخضع لمصادفات السوق — فإن المجتمع الاشتراكى يحرص على أن يتم توزيع قيمة الناتج القومى بصورة أكثر مسايرة للعدالة الاجتماعية دون المساس بمصلحة الإنتاج. ولهذا يتم التوزيع بمعرفة الدولة، وتقوم السلطة العامة باصدار القرارات المحددة لقيمة هذه العوائد أو الدخول النقدية . ولاتعنى عدالة التوزيع هنا المساواة التامة بين دخول الأفراد ، فإن هذه الدخول تتفاوت حسب عمل الأفراد وإنتاجيتهم ، وان كانت درجة التفاوت بين الدخول فى المجتمع الاشتراكى أقل بكثير منها فى المجتمع الرأسمالى .

(٣) اشباع الحاجات العامة

وبينما نجد أن هدف النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى يتمثل فى تحقيق أقصى الأرباح ، فإن الهدف فى النظام الاشتراكى ينطوى على اشباع حاجات الأفراد، ولا يتم هذا الإشباع ، تبعا لدرجة اليسار وحسب القدرة الشرائية للأفراد وإنما بحسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها . إذ من الواضح أن المنتجين فى النظام الرأسمالى يوجهون الإنتاج وفق مصالحهم الذاتية ، دون توجيه من السلطة العامة ، وتتمثل هذه المصالح فى حصولهم على أكبر ربح ممكن . ولذلك ، فإنهم يتجهون إلى إنتاج السلع التى يحتاج إليها الأفراد القادرون على دفع الأثمان المرتفعة ، ويعزفون عن إنتاج السلع الأخرى . وبعبارة أخرى فإن حاجات الأفراد ، فى حد ذاتها ، لاتعنيهم مهما كانت ضرورية، وإنما تعنيهم حاجات الأفراد القادرين على الدفع مهما كانت كمالية . ولذلك فقد يحدث أن تتوافر السلع الكمالية فى المجتمعات الرأسمالية، بينما تندر السلع الأساسية والضرورية . أما فى ظل النظام الاشتراكى فالدولة تقوم بإنتاج السلع مرتبة حسب أولويتها وضرورتها ، وهى تحدد ثمن هذه السلع بحيث يكون فى مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته فى الحدود المعقولة .

غير أن تحديد الدولة لأنواع وكميات السلع المنتجة لايعنى تقييد حرية الأفراد فى الاستهلاك ، إذ أن كل فرد حر فى أن يتمتع بدخلة النقدى بالصورة التى تلائم ذوقه وميوله ، ويوجه هذا الدخل لشراء مايرغب شراءه من سلع الاستهلاك والخدمات . وإنما فى حدود مايتاح منها فى الأسواق . وقد تلجأ الدولة إلى اتباع نظام البطاقات بالنسبة للسلع الأساسية والضرورية لتضمن حصول كل فرد على نصيبه منها . أما بالنسبة للكماليات فإن المجتمع الاشتراكى لايحرم الأفراد من التمتع بها ، وإنما تأتى هذه السلع فى المرتبة الثانية بعد اشباع الحاجات الأساسية لجميع السكان .

أما من حيث الفن الإنتاجى فانه لايختلف فى النظام الاشتراكى عنه فى النظام الرأسمالى ، إذ أن النظامين يشتركان فى التقسيم الفنى لعمليات الإنتاج واستخدام الآلات فى السير بهذه العمليات . ومع ذلك ، فهناك اختلاف واضح بين النظامين من ناحية تطوير الفن الإنتاجى والارتقاء به ؛ إذ بينما يتم هذا التطوير فى النظام الرأسمالى تحت تأثير المنافسة والرغبة فى اجتذاب المستهلكين ، فإن الدولة ، إذ تحتكر الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى ، تضطلع ، وحدها ، بمهمة الارتقاء بفن الإنتاج.

الفصل الرابع

تخطيط التنمية الاقتصادية

قدمنا أن التنمية الاقتصادية هي عمليات يتم بمقتضاها النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ، بغية الارتفاع بمستوى المعيشة . ومن ثم ، فإن التنمية تؤدى إلى زيادة الدخل القومى ، عن طريق الزيادة فى الإنتاج الكلى ، فى المجتمع المتخلف ،الذى يتطلع إلى الأخذ بأسباب النمو السريع .

وقدمنا ،كذلك ، أن ثمة أسلوبين بديلين لتحقيق التنمية الاقتصادية : الأسلوب التلقائى الرأسمالى وأسلوب التخطيط الاشتراكى . أما الأسلوب التلقائى فهو يتبع فى مجتمع الاقتصاد المرسل ، وهو تلقائى ؛ لأن تحقيق التنمية لايقتضى تدخل الدولة ، بل يتوقف على جهود رجال الأعمال والمنظمين ، فى سعيهم للحصول على أقصى الأرباح ، على اعتبار أن حافز الربح هو الدافع القوى على ممارستهم للنشاط الاقتصادى ، وعلى دأبهم على التوسع المطرد لوحداتهم الإنتاجية ، وبالتالى على نمو قاعدة الاقتصاد القومى .

غير أن كثيراً من الدول الآخذة فى النمو قد اقتنع بأن أسلوب الاقتصاد المرسل إنما يفضى ، لامحالة ، إلى سوء استخدام الموارد ، وعدم استغلال الطاقات المعطلة ، وبقاء الاحتكارات وتحكم رأس المال ، مما يفضى ، بدوره ، إلى زيادة التفاوت الكبير بين الثروات والدخول ، فضلا عن أن هذا الأسلوب لايجعل استخدام الموارد يتجه نحو إشباع حاجات المواطنين على خير وجه .

لقد كان هذا هو صدى الاتجاه العالمى ، واتجاه الفكر الاقتصادى فى كثير

من الدول ؛ إذ لم يعد هناك من يؤيد الاقتصاد الحر ، بشكله الكلاسيكى ، الذى كان يعتمد على جهاز السوق ، وعلى التوازن التلقائى للحياة الاقتصادية ، فمن الثابت أن التوازن الذى يحققه جهاز الاقتصاد المرسل كثيرا مايحتاج إلى بعض الوقت ، وحتى إذا ماتحقق هذا التوازن ، فإنما يكون ذلك على حساب المصلحة القومية ، بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى ترك موارد كثيرة معطلة ، وإلى قيام ألوان عديدة من الاحتكارات .

١ — تاريخ التخطيط

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادى العالم النرويجى كريستيان شونهيدر فى بحث نشره عام ١٩١٠ ، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، فى المانيا ، واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفة الحرب . واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطى فى إدارة دفة الحرب ، وعلى الأخص بريطانيا ، وذلك لأغراض المواءمة بين الاقتصاد القومى وبين مقتضيات المجهود الحربى . وبانتهاء هذه الحرب عادت الأوضاع إلى ماكانت عليه فى أوقات السلم . وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادى ، فى الدول الرأسمالية ، وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول الاقتصاد القومى من ظروف السلم إلى ظروف الحرب .

أما فى روسيا السوفييتية فقد لجأت إلى أسلوب التخطيط عام ١٩٢٨ ، بعدما أخذت فكرته شكلا جديدا فى الخطة الخمسية الأولى ، التى كان من أهدافها العامة التحويل السريع لروسيا من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة ، والارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين . غير أن هذه التجربة الرائدة قوبلت بالنقد والسخرية من جانب الدول الرأسمالية ، رغم أن هذه الدول قد تعرضت ، فى ذات الوقت ، إلى أعنف كساد مرت به ، إلى حد أنه أطلق عليه إسم «الكساد العظيم» . وقد أوضح هذا الكساد مافى داخل النظام الرأسمالى من متناقضات .

ومن ثم ، بدأت تراود أذهان الكثيرين فكرة التخطيط الاقتصادى كعلاج حاسم لهذه المتناقضات . وقد زاد من التأكيد على هذه الفكرة أن برزت أفكار جون ماينارد كينز ، فى غضون الثلاثينيات ، فيما يتصل بفكرة البطالة المزمنة كنتيجة مترتبة على الإفراط فى الادخار ، وتضاؤل فرص الاستثمار ، بما يستتبعه ذلك من بلوغ الدخل القومى مستويات توازنية ، هى ، فى أغلب الأحيان ، دون مستوى التوظف الكامل للموارد ، ومن ضرورة تدخل الدولة لتصحيح هذه الأوضاع بالقيام بالمشروعات العامة . وكان لهذا التيار الفكرى الجديد أثره فى انتهاج بعض الدول سبيل التخطيط ، خلال السنوات الثلاثينية ، كألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، وإن كان هدف هذا التخطيط بناء الطاقة الحربية ، بعكس الحال فى الاتحاد السوفيتى الذى كان تخطيطه ، منذ البداية ، يستهدف التركيز على التصنيع ، وبخاصة التصنيع الثقيل ، وارتفاع المستوى المعيشى للمواطنين .

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ، ثانية ، ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السلم للموارد الاقتصادية ، لإمكان تعبئتها ، فى يسر ودقة ، للسير بالمجهود الحربى سيرا حثيثاً . وأخذت الدول المتحاربة ، فعلا ، رغم اختلاف أيديولوجياتها ، بمنهج التخطيط فى إدارة دفة الحرب . أما فى أعقاب الحرب فقد وضحت أيضا أهمية التخطيط الاقتصادى ، بالنسبة للدول التى خربتها الحرب فى أوروبا ، كأسلوب يستهدف تعميرها ، من جديد ، وإنعاش اقتصادياتها ، إلى حد أن الولايات المتحدة قد اشترطت ، فى منح معوناتها الاقتصادية ، وفقا لمشروع الإنعاش الأوروبى (مشروع مارشال) ، أن تجرى الدول الأوربية ، المتلقية لهذه المعونات ، تخطيطا شاملا للإنعاش ، يغطى جميع قطاعات اقتصادياتها القومية . كما بدأت بعض الدول ، حديثة الاستقلال ، فى جنوب شرق آسيا ، كالفلبين وبورما وأندونسيا ، فى الأخذ بفكرة التخطيط القومى ، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة وفى فترات وجيزة ، تغلبا على ماتعانيه من تخلف وفقر وانخفاض المستويات

المعيشية فيها ، وأسوة بما حققته الصين الشعبية من زيادات ضخمة فى الإنتاج بعد تطبيقها لفكرة التخطيط كوسيلة للتنمية الاقتصادية(٤٥)

كما ظهر هذا الاتجاه نحو التخطيط فى دول أمريكا اللاتينية : إذ وضح فيها ، ميل متزايد ، نحو ربط المشروع الخاص بالتخطيط المركزى بوسائل عديدة ، أى كان منهج التخطيط هناك فى الإطار الرأسمالى(٤٦). أما فى المملكة المتحدة ، وقد كانت معقل الرأسمالية غير المخططة ، فقد كان ثمة اتجاه محـــدد نحو التخطيط الاقتصادى المركزى فى عام ١٩٤٥ ، عندما تولى حزب العمال الحكم ، غير أن هذه التجربة لم تدم طويلا ، بعدما تولى حزب المحافظين الحكم فى عام ١٩٥١ ، إذ أن سياسته الاقتصادية تقوم على فكرة الاقتصاد الحر فى ظل الرأسمالية . ومع ذلك فقد أظهرت بعض دول الكومنولث البريطانى — الهند والباكستان واستراليا وجنوب أفريقيا — تحولا واضحا نحو انتهاج أسلوب التخطيط الذى يجمع بين المشروع العام والمشروع الخاص بصور متعددة . أما كندا فقد سارت ، هى الأخرى ، شوطا محدوداً نحو التخطيط المركزى ، الذى اقتصر على المرافق العامة والنقل الجوى وتجارة الجملة والتجزئة . أما دول المعسكر الشرقى كبولندة ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها ، فقد حققت تقدما كبيراً فى مجال التخطيط .

وفى ضوء ما تقدم ، يرد بعض الكتاب هذا الاتجاه المتزايد نحو التخطيط إلى بعض العوامل التى يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — أثر الكساد العظيم (١٩٢٩ — ١٩٣٢) فى زعزعة ثقة الناس فى قدرة الرأسمالية ، بأسلوبها التلقائى ، على تحقيق النمو الاقتصادى المستمر، والتغلب

---

(٤٥) انظر «التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية» نفس المرجع ، ص ١٩، ٢٠

(٤٦) نفس المرجع ، ص ٣٠ و ٣١ .

على الأزمات الحادة المتكررة ، والإفراط فى الإنتاج ، والبطالة المزمنة ، التى كانت طابع الحيـــاة الاقتصـادية ، آنذاك ، فى المجتمعات الغربيـة ، ذات الاقتصاد الحر .

٢ — اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بفاصل زمنى بينهما لا يزيد عن ربع قرن ، مما كان سببا مباشراً لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادى فى كثير من الدول الرأسمالية ، التى طبقته بدرجات متفاوته لتتمكن من متابعة الحرب .

٣ — الدمار المادى فى دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية ، وما استتبعه ذلك من تطبيق فكرة التخطيط الاقتصادى كضرورة حتمية اقتضتهـا الظروف الملحة ؛ لإعادة تعمير ماخربته الحرب ؛ إذ أن التخطيط — على حد تعبير بعض الكتاب الاقتصاديين — يكون ، فى أغلب الأحيان ، نتيجة للنكبات . ومن هنا ، فإن التخطيط قد طبق فى دول أوروبا باستثناء اليونان .

٤ — وضوح الرؤية فيما يتعلق بأسـاليب التنميـة الاقتصادية فى المجتمعات المتخلفة الآخذة بأسباب النمو الاقتصادى السريع ، والإيمان العميق بأن الاسلوب التلقائى ، فى التنمية ، الذى سارت عليه دول أوروبا الغربية ، فى أعقاب الثورة الصناعية ، التى اتسع نطاقها بعد عام ١٧٦٠ ، كانت تؤيد نجاحه الكبير ظروف تاريخية معينة ليس من المتصور أن تتاح للدول النامية ، وأن التخطيط هو الأسلوب البديل الذى يؤكد نجاح عملية التنمية الاقتصادية السريعة دون الاعتماد على هذه الظروف التاريخية . أما وضوح هذه الرؤية فقد كان مرده ، فى الحقيقة ، إلى ظهور بعض المؤلفات فى موضوع التخطيط الاقتصادى ، ومن أبرزها مؤلفات أوسكار لانج ، وبول سويزى ، وموريس دوب ، وجوزيف ا. شومبيتر ، وأبا ليرنر .

٥ — الزيادات الكبيرة فى الإنتاج فى الصين الشعبية باقتصادها المخطط ، فضلا عن النتائج الباهرة التى حققها التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ،

وما كشفت عنه خططه الخمسية ، ثم السبعية ، من نجاح كبير فى مجال الإنتاج ومعدل التصنيع ، مما كان له أثره العميق فى تعميم فكرة التطبيق المطرد للتخطيط من أجل التنمية فى دول آسيا وإفريقيا .

٢ — مفهوم أسلوب التخطيط

ومن ثم ، فإذا كان للدول المتطلعة إلى النمو أن تواجه موقف التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، بطريقة حاسمة ، فلقد كان الحسم والعلاج السريع يقتضيان عدم ترك الاقتصاد القوى إلى العوامل التلقائية والمصالح الفردية ، تحركه فى مجاهل تبعد به عن المصلحة القومية الكبرى ، وتؤخر عملية الإنقاذ ، أولا ، ثم عملية الانطلاق وتضييق مسافة الخلف بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصادياً ثانياً . إن الحسم والعلاج السريع يقتضيان . إذن ، الأخذ بالأسلوب البديل فى تحقيق التنمية ، وهو أسلوب التخطيط ، الذى أخذ به كثير من الدول النامية . وهنا قد نتساءل عن المعانى الضمنية لهذا الأسلوب البديل .

(ا) التخطيط وسيلة لا غاية

التخطيط وسيلة لا غاية ، ويتميز بأنه وسيلة علمية منظمة ومستمرة ، يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة فى المجتمع — المادية والبشرية والمالية — وتقدير احتياجات المجتمع ، ثم تحديد طريقة تعبئة واستغلال هذه الموارد ، أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها ، على النحو الذى يساعد على تحقيق الغايات المرجوة ، فى أقصر فترة ممكنة ، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبأدنى قدر من الضياع .

ولما كان التخطيط يتضمن وضع خطة ذات أهداف مرسومة ، لو تحققت فإنها تشبع احتياجات المجتمع إلى أبعد حد ممكن ، فى حدود ما يتاح من موارد نادرة ، فإن الخطة هى ، فى واقع الأمر ، الإطار المادى لمجموعة المثل والآمال

التي تسيطر على أفكار الجماهير ، وتتبلور فيها السبل التي يمكن للدولة بها أن تجعل رغباتها ، بالنسبة للمجتمع الجديد ، الذي تصبو إليه ، حقيقة واقعة .

(ب) التخطيط أسلوب علمى واشتراكى

إن التخطيط ، إذن ، أسلوب علمى واشتراكى ، أما أنه « علمى » فلأنه يتضمن اتباع القواعد والمبادىء العلمية التي يمكن الاهتداء بها فى تنظيم عملية التنمية وتوجيهها وجهات معينة بالذات ، لاارتجال فيها ولاعشوائية ، وبأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة من قبل ، نضمن بموجبها استخدام الموارد المتاحة أكفأ استخدام ممكن ، وإشباع الحاجات العامة إلى أبعد حد ممكن . وبعبارة أخرى فإن هذا الأسلوب يستهدف حصر الموارد المتاحة واستخدامها بطريقة علمية وعملية ، كما يستهدف تقدير احتياجات المجتمع وكيفية إشباعها بنفس الطريقة .

وأما أن أسلوب التخطيط هو أسلوب « اشتراكى » ، فلأن التخطيط القومى، فى صورته الشاملة والكاملة ، يتضمن ، بالضرورة ، تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بصورة واضحة ، على نطاق واسع . والمجتمع الاشتراكى يؤمن بهذا التدخل ؛ لأنه السبيل إلى تحقيق الأهداف والمبادىء العامة التي يدين بها ، من إشباع الحاجات العامة والتوفيق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، والكفاية فى الإنتاج مع العدالة فى التوزيع ، بما يضمن ، فى النهاية ، الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين ، وتحقيق الرخاء والرفاهية ، وتوطيد دعائم الحريات الأساسية .

وإذا كان الهدف النهائى من العملية الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فى المجتمعات الاشتراكية النامية ، التي كانت من قبل مجتمعات رأسمالية متخلفة ، هو القضاء على التخلف والفقر والارتفاع بمستوى المعيشة ، فإن الأخذ بأسلوب التخطيط فى التنمية ضرورة حتمية ؛ لأنه الأسلوب الوحيد الذى يضمن تحقيق

التزايد المطرد فى الدخل القومى بنسب تفوق، نسب تزايد السكان ، حتى يمكن بذلك ، أن نواجه — بهذا الدخل المتزايد — احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان ، ونحقق ، فوق ذلك ، رفعا حقيقياً للمستوى المعيشى للسكان جميعاً .

(حـ) التخطيط أسلوب اقتصادى عام

ولابد هنا من التركيز على حقيقة هامة ، وهى أن التخطيط أسلوب اقتصادى عام ، وليس أسلوباً يطبق فى البلاد الشيوعية وحدها . ذلك أن الأخذ بهذا الأسلوب لا يستوجب ، بالضرورة ، ملكية الدولة لجميع أدوات الإنتاج . ومع ذلك فلا بد أن تكون للدولة سلطة توجيه النشاط الاقتصادى فى القطاع ، أو مجموعة القطاعات ، التى تأخذ فيها بأسلوب التخطيط . وتتمثل هذه السلطة فى قدرة الدولة على تحديد نوع النشاط الاقتصادى وحجمه فى القطاع المخطط أو مجموعة القطاعات المخططة . ويخلص شارل تبلهيم ، الاقتصادى الفرنسى ، من ضرورة استيفاء هذا الشرط ، إلى حقيقة هامة ، وهى « أن مدى الأخذ بالتخطيط القومى يختلف باختلاف مدى سلطة الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى . وعلى ذلك يكون منطقيا أن نخلص إلى أن التخطيط القومى لا يمكن أن يكون شاملا لجميع القطاعات ، وكاملا بمعنى أن يعم جميع الكميات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج والاستهلاك والادخار ، إلا فى النظم التى تقوم على ملكية الدولة لجميع أدوات الإنتاج ؛ ذلك أن التخطيط القومى الكامل يستلزم أن تكون للدولة سلطة كاملة فى توجيه النشاط الاقتصادى ، أى أن يكون فى قدرتها أن تعامل مدير كل مشروع كما لو كان موظفاً عاماً يتلقى منها الأوامر ، وهو ما يتنافى مع الملكية الخاصة(٤٧). ومن هنا فإن التخطيط الرأسمالى لا يمكن ، من

---

(٤٧) دكتور رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول ، ١٩٦٤ ، ص ٣٧٤ — ٣٧٥ .

See also Bettelheim Ch., « L'Economie Sovietique, » Paris, Sirey, 1950, pp. 19-20.

الناحية العملية ، أن يكون كاملا أو شاملا لكل القطاعات .

٣ – تعريف التخطيط

لقد رأينا أن التخطيط وسيلة لا غاية ، وأنه أسلوب علمي واشتراكي ، وأنه أسلوب اقتصادي عام يمكن أن يطبق في البلاد الشيوعية وفي غيرها . وعلى ذلك ، فإنه يقصد بالتخطيط القومي تسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع وفقاً لخطة ، أو لخطط متتابعة ، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرسومة خلال فترة معينة من الوقت . ومن هنا ، فإن التخطيط ، كما رأينا ، يتضمن وضع خطة لاستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن ، بغية تحقيق أهداف قومية معينة . وعلى هذا فإن التخطيط الاقتصادي يعد ، في الواقع نوعا من الحساب الاقتصادي ، على مستوى الاقتصاد القومي ؛ لأنه يفاضل بين الاستخدامات البديلة للموارد ، ويوازن بينها ، ثم يتخير تلك الاستخدامات التي تؤتي أطيب النتائج .

ويسوقنا هذا التحليل لماهية أسلوب التخطيط إلى أن نحاول إيراد تعريف ملائم له . وسنبدأ ، أولا ، ببعض التعاريف التي يمكن أن يوجه إليها بعض النقد ... لقد عرف ليونيل روبنز التخطيط بقوله : « إن التخطيط ، حسب المفهوم الحديث ، ينطوي على الرقابة الحكومية على الإنتاج بصورة أو بأخرى » . غير أن هذا التعريف لا يؤكد سوى رقابة الحكومة على الإنتاج ، وهي نوع من التخطيط غير المباشر ، أو ما يسمى « بالتخطيط عن طريق تفاعل قوى السوق » .

ويعرف الأستاذ دورين التخطيط بأنه : « وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الإنتاج والأسعار ، وتصبح إدارة المشروع مسئولة أمام هذه السلطة بدلا من أقلية صغيرة من حملة الأسهم » . وهذا التعريف إنما يعني بقاء المشروع

الخاص ، كما يعنى أن التخطيط غير مباشر ، ولا ينطوى على أى تغيير جذرى فى التركيب الاقتصادى للمجتمع .

وثمة تعريف ثالث تقدمه باربارا واتن للتخطيط على أساس أنه : « الاختيار الواعى ، المقصود من جانب سلطة عامة ، للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية » . ويعنى هذا التعريف أن الدولة تقرر الأمور ذات الأولوية ، إلا أنه لا يوضح الهيئة التى يمكن أن يسند إليها تنفيذ هذه الأمور . ولعل باربارا واتن تتصور إمكان إسناد هذه المهمة إلى المشروع الخاص تحت إشراف الدولة ، وإن لم يرد ذلك ، صراحة ، فى نص التعريف .

أما الأستاذ م . ل . سيث ، الاقتصادى الهندى ، فقد أشار فى مؤلفه عن التخطيط الاقتصادى إلى أن التخطيط السليم لا يعنى تقديراً للأولويات الاقتصادية فحسب ، بل يعنى ، كذلك ، تنفيذها عن طريق أجهزة الدولة ، كما يرمى إلى إحلال المشروع العام محل المشروع الخاص . ومن ثم ، فإن دور الدولة يجب ألا يقتصر على التخطيط ، ولكنه يمتد كذلك ، إلى التنفيذ . وتبعا لذلك يعرف سيث التخطيط الاقتصادى بأنه : « المبادأة والرقابة وتنظيم النشاط الاقتصادى بمعرفة الدولة ؛ تحقيقا لهدف محدد فى فترة زمنية محددة »(٤٨) .

ومع ذلك فيمكن أن نضع تعريفا للتخطيط أكثر دقة ووضوحا ، ويكشف عن طبيعته وسماته ؛ إذ يمكن القول : إن « التخطيط هو الأسلوب العلمى الذى الذى تتبعه المجتمعات الاشتراكية ، من أجل تنظيم عملية التنمية الاقتصادية ، بغية رفع المستوى المعيشى للمواطنين . وهو يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية والمالية واستخدامها أكفأ استخدام ممكن ، بطريقة علمية وعملية وإنسانية ، لسد احتياجات المجتمع . ومن ثم ، يتضمن هذا التخطيط رسم خطة اقتصادية

---

(٤٨) راجع هذه التعاريف الأربعة فى بحث « التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية » ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٣ .

واجتماعية شاملة تضع أهدافا معينة مرسومة من قبل ، لسد هذه الاحتياجات ، فى حدود الموارد المتاحة ، وتحقيق هذه الأهداف فى فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة ، وذلك عن طريق تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة » .

ولعلنا نرى فى هذا التعريف شمولا ودقة فى إيضاح مفهوم التخطيط ، إذ أنه يكشف عن طبيعته ، ومجال تطبيقه ، والهدف من إتباعه ، ومضمونه ، ووسيلة تحقيق الهدف . أما عن طبيعة التخطيط فهى أنه أسلوب علمى ، وأما عن مجال تطبيق هذا الأسلوب فهو المجتمعات الاشتراكية . وأما عن الهدف من إتباعه فهو تنظيم عملية التنمية من أجل رفع مستوى المعيشة . وأما المضمون فهو وضع خطة شاملة ذات أهداف مرسومة ومحددة من قبل . وأما عن وسيلة تحقيق أهداف الخطة فهى تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة .

وأسلوب التخطيط ، بهذا المعنى ، لم يكن شيئا غريبا عن فلسفة ثورتنا الوطنية ، بل كان ، فى الواقع ، ترجمة صحيحة لهذه الفلسفة فى نطاق التنظيم الاقتصادى والاجتماعى . إن فلسفة الثورة ، منذ البداية ، ترمى إلى ضرورة تنظيم العمل الوطنى ، فى شتى صوره ، حتى نستطيع تحقيق أهدافنا الوطنية فى فى التقدم والحرية . ولا ريب أن تنظيم العمل الوطنى فى النطاق الاقتصادى يكون بالتخطيط الشامل للحياة الاقتصادية ، بطريقة تحدد أهدافا وطنية ، وترسم الوسائل للوصول إليها فى زمن معلوم محدد ، بحيث يتحقق أكبر إنتاج وأكبر دخل ممكن بأدنى وقت وبأدنى النفقات

٤ ـ معنى الخطة الاقتصادية

وما دمنا قد حددنا معنى التخطيط ، فلابد أن نحدد ، بداهة ، معنى الخطة . إن الخطة الاقتصادية ، فى معناها الواسع ، هى مجموعة من القرارات التى تتخذ بغرض تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنيه معينة . ومع ذلك ، فقد يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من الخطة الاقتصادية ، بهذا المعنى ، وفقا لحجم الوحدة

الاجتماعية التى تقوم بإعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أى تبعا للنطاق الذى تتخذ فى حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية موضوع البحث. ومن ثم، يمكن أن نميز أربعة أنواع من الخطة الاقتصادية : الخطة الاقتصادية الفردية ، والخطة الاقتصادية للمشروع ، والخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات ، والخطة القومية الشاملة .

(ا) الخطة الاقتصادية الفردية

ويقصد بالخطة الاقتصادية الفردية تلك الخطة التى يضعها الفرد (أو الأسرة) فى محاولة تنظيم حياته الاقتصادية ، فى حدود الموارد المتاحة لديه ، بقصد تحقيق هدف منشود هو تحقيق أكبر إشباع ممكن من إستخدام هذه الموارد .

(ب) الخطة الاقتصادية للمشروع

ويقوم المشروع الفردى ، فى ظل الإنتاج الرأسمالى ، بوضع خطة اقتصادية فى معناها الواسع. ومثل هذا التخطيط لازم وضرورى لبقاء المشروع فى الصناعة، وتعبير واضح عن تطبيق مبدأ الرشد الاقتصادى : إذ أن المنظم صاحب المشروع يحاول مقدما ، وفى ظروف السوق وتوقعاته لها ، أن يستخدم الموارد المتاحة لديه على الوجه الذى يحقق له هدفه المنشود ، وهو تحقيق أقصى الربح ، أو أدنى الخسارة توقعا لربح آجل . وفى محاولته لتحقيق أقصى الربح يقوم بعمليات الإنتاج ، طبقا لخطة موضوعة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بالنسبة لامكانيات التسويق . ويعرف هذا النوع من التخطيط الاقتصادى ، فى معناه الواسع ، باسم « الإدارة العلمية للمشروع » .

وهنا يتميز الوضع بأنه بينما يكون تنظيم الانتاج ، فى داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع ، تنظيما مقدما، وفقا لتخطيط يمتد إلى فترة مستقبلة ، فإن تنظيم عملية الإنتاج يكون تنظيما لاحقا ، بمعنى أن تخصيص الموارد بين الاستعمالات المختلفة يتم بصورة تلقائية ، وفقا لقوى السوق وجهاز الأثمان . ولا تظهر نتائج هذا

التخصيص ، سواء كانت مواتية أو غير مواتية ، من وجه النظر الاجتماعية ، إلا فى نهاية الفترة الانتاجية ، أى بعد ما تكون قد تقررت الأهداف الانتاجية للمجتمع بأسره تبعا لآلاف القرارات الفردية التى يصدرها المنظمون . ولكن مع تطور هيكل السوق — من المنافسة الكاملة ، فى مرحلة الرأسمالية البدائية ، إلى الألوان المختلفة من منافسة القلة ، أو الاحتكار الثنائى أو الاحتكار البحت — تحاول المشروعات الكبرى أن تسيطر على السوق ، وتخطط للإنتاج فى الصناعة أو مجموعة الصناعات التى تسيطر عليها

(ج) الخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات

أما الخطة الاقتصادية لصناعة ما ، أو مجموعة من الصناعات ، فهى تتضمن إصدار قرارات معينة ، تحدد أهدافا معينة للصناعة ؛ ومن أمثلة ذلك تثبيت أثمان المنتجات ، أو التخلص من الطاقة الفائضة فى الصناعة ، أو تحقيق وضع تنظيمى معين مثل الترست أو الكارتل أو الشركة القابضة ، أو الأخذ بمبدأ النمطية فى الصناعة . وهذا هو الوضع الذى يطلق عليه الاقتصاديون إسم « ترشيد الصناعة » . وتميل الصناعات ، فى محاولاتها لتحقيق أهداف الترشيد ، إلى التطور نحو الشكل الاحتكارى ، سعيا وراء الإفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، فضلا عن مزايا السيطرة على السوق . وفى مثل هذا الوضع الاحتكارى يمكن للمشروعات الكبرى فى صناعة ما ، أن تستغل وحدات أخرى قد تكون فى مركز اقتصادى أضعف ، أو أن تستغل جموع المستهلكين إذا كانت تقوم بإنتاج سلع الاستهلاك. ومن هنا ، فإن الاحتكار يقترن ، دائما ، بشبهة الاستغلال ، ولا يمكن القضاء عليه إلا إذا امتدت الفكرة الأساسية للخطة الاقتصادية فى معناها الواسع ، بحيث تشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه . وبذلك ينفسح المجال لوضع خطة اقتصادية بالمعنى الضيق ، أو ما يسمى بالخطة القومية . ومع ذلك فلابد من أن نشير إلى أنه ليس كل تدخل من جانب الدولة فى العمل الحر لقوى السوق هو من قبيل

التخطيط الاقتصادى بالمعنى الضيق الذى أصبح مرتبطا بطريقة سير النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الاشتراكية . ومن ثم ، فلابد من أن نستبعد بعض صور تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى عند تحديد مفهوم الخطة الاقتصادية القومية (٤٩) .

(٤) الخطة الاقتصادية القومية

يعرف تدخل الدولة بأنه « كل تدخل من جانب الدولة يتضمن التأثير على العمل الحر لقوى السوق ، بصورة أو بأخرى ، تحقيقا لهدف اقتصادى معين تبتغيه الجماعة ». غير أن هذا التدخل قد يتخذ صورا ثلاثا : التدخل غير المنتظم ، والتدخل المنتظم ، والتدخل العضوى . ويلاحظ أن الصورة الأخيرة من صور التدخل هى ، وحدها ، التى تنم ، فى الواقع ، عن تخطيط الاقتصاد القومى بالمعنى الضيق المرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

إن « التدخل غير المنتظم » مثلا ، ينطوى على حقيقة معينة ، هى أن هذا التدخل يعدل من الشروط التى يعمل فى ظلها نظام السوق فى سبيل تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع بين الاستعمالات المختلفة . ومع ذلك ، فإن النتيجة النهائية لهذا التغيير الاقتصادى لا تزال غير محددة ، ولا تزال تتوقف على قرارات المنظمين الأفراد . ويعتبر هذا النوع من التدخل الشكل البدائى لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وهو تدخل قد تكون له صفة التكرار ؛ ولكن ليست له سمة الانتظام . ومن أمثلة ذلك : تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة من منافسة الصناعات المماثلة فى العالم الخارجى عن طريق فرض الرسوم الجمركية الحامية ،

---

(٤٩) راجع بالتفصيل دكتور محمد حامد دويدار ، محاضرات فى « اقتصاديات التخطيط الاشتراكى » ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥ — ٢٦ .

أو تدخل الدوله لإقامة وضع احتكارى معين أو دعمه لمصلحة مجموعة معينة من المنتجين على حساب النقص من كفاية الاقتصاد القومى .

أما « التدخل المنتظم » فهو الصورة التى تعرف عادة باسم « التوجيه الاقتصادى»، أى توجيه الدولة للاقتصاد القومى . ويستهدف هذا التدخل المنتظم، من جانب الدولة ، توجيه المشروعات الخاصة نحو تحقيق أهداف قومية معينة ، دون أن تحدد الدولة الوسائل التى يمكن أن تتذرع بها المشروعات فى سبيل تحقيق هذه الأهداف . وحتى فى الحالات التى تقوم فيها الدولة بتحديد بعض وسائل تحقيق الأهداف ؛ فإن النتيجة النهائية لا تزال تتوقف على العمل الحر لقوى السوق ؛ وهو مالا يتمشى مع ضرورة التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة باعتباره جوهر التخطيط الاقتصادى . ولهذا فإن هذه الصورة الأخرى ، من صور التدخل ، لاتعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الضيق (٥٠) .

« وأما التدخل العضوى » للدولة فلا يهدف إلى ضمان سير معين للاقتصاد القومى فحسب ؛ بل إلى تحقيق تغيير تركيبى مستمر فى هيكل الاقتصاد القومى . ويتم ذلك عن طريق إصدار الدولة لمجموعة من القرارات التى ترمى إلى توزيع الموارد المتاحة فى المجتمع بين الاستعمالات المختلفة على النحو الذى يتسنى معه للاقتصاد القومى أن يحقق أهدافا معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التى يمر بها .

وعلى ذلك تكون الخطة قومية بالمعنى الضيق، إذا كانت القرارات الاقتصادية المكونة لها قرارات عامة ، وكانت الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها أهدافا قومية. ومن ثم ، فإن الخطة ، فى معناها القومى ، هى مجموعة من القرارات الواعية الملزمة التى تصدرها السلطات العامة على أساس دراسة شاملة للإمكانيات الاقتصادية للمجتمع ولكى تتمكن الدولة من اتخاذ مثل هذه القرارات ، فلا مناص من أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما يتاح للجماعة من موارد وقوى

(٥٠) نفس المرجع السابق ، ص ٢٦ — ٢٧ .

إنتاجية ؛ إذ لاريب أن القدرة على التصرف لازمة وضرورية للخطة القومية وهذا ما يستوجب قيام الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، أو على الأقل الأجزاء الهامة منها .

ومن هنا ، فإن الخطة الاقتصادية القومية ، بهذا المعنى الضيق ، ليست «خطة تنبؤ » كما هو مفهومها فى تقرير السياسة الاقتصادية فى الاقتصـــاد الرأسمالى ، ولكنها « خطة ملزمة » لجميع أجهزة الدولة والقطاع الخاص (فى حالة وجوده) لا تحدد الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى فى مجموعه خلال فترة محــــددة فى المستقبل فحسب ، بل تحدد ، كذلك ، الأعمال الاقتصادية على النحو الذى يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا .. هذا هو مفهوم الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يمكن معه القول بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ، وأن الانتاج فيه لا تحكمه قوى السوق ، وبأن الخطة على هذا النحو وسيلة لتحقيق مبدأ الرشد الاقتصادى، لا على مستوى المشروع ، فقط ، ولا على مستوى الصناعة ، فحسب، وإنما على مستوى الاقتصاد القومى .

وعلى ذلك فإن جوهر الخطة القومية يتمثل فى اعتبارات ثلاثة ؛ الأول : أن الخطة تأخذ فى الحسبان الحياة المستقبلة للجماعة؛ إذ تحدد الجماعة ، عن طريقها، أهدافا تسعى إلى تحقيقها . الثانى : أن الخطة تتضمن إستخدام موارد الجماعة بأكفأ طريقة تمكنها من تحقيق هذه الأهداف . الثالث : أن قدرة الجماعة على التصرف هى من أولى متطلبات الخطة ، الأمر الذى يستوجب سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، موضوع الخطة ، وإحلال هذه السيطرة مكان القرارات الفردية الخاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد . ولا يتأتى ذلك إلا بقيام قطاع عام يشغل من الاقتصاد القومى حيزا كبيرا يمكنه من أن يغدو ركيزة عملية الإنتاج الاجتماعى(٥١).

---

(٥١) نفس المرجع السابق ، ص ٣٨ .

وفى ضوء ما تقدم، فإن الخطة القومية تعتبر وثيقة لتقدير الإمكانيات والموارد المتاحة والأهداف القومية خلال فترة مستقبلة، بل أنها تعتبر، كذلك، أمراً بالتنفيذ؛ إذ أنها، كما رأينا، خطة ملزمة. ومن ثم، فإن الخطة، بهذا المعنى، لايمكن أن تعتبر بمثابة حساب ختامى؛ إذ أنها لاتتضمن نتائج قد تحققت خلال فترة ماضية، بل تتضمن توقعات لما سيتم تحقيقه خلال فترة مستقبلة. كما أن الخطة ليست مجرد بيان للأهداف القومية، وإنما هى أيضاً بيان للوسائل التى يتقرر إستخدامها فى سبيل تحقيق هذه الأهداف.

كما أن الخطة تختلف، فى مفهومها، عن الميزانية العامة للدولة؛ إذ أن الميزانية هى مجرد تقدير وإجازة؛ لأنها تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة فى السنة المالية المستقبلة، ولأنها إجازة للإنفاق فى حدود الاعتمادات المقررة، فى الباب الأول والباب الثانى والباب الثالث، دون إلزام أجهزة الدولة باستنفاد جميع هذه الاعتمادات. أما الخطة، فهى: تقدير والزام؛ لأنها تقدير لما سيتم تحقيقه فى فترة مستقبلة، ولأنها تعنى إلزام القائمين على المشروعات، فى القطاعين العام والخاص، بتنفيذ الأهداف المقررة فى الخطة، مع إتباع الوسائل المحددة فيها لتنفيذ هذه الأهداف. إذ من الواضح أن كل هدف يمكن أن يتحقق بأكثر من وسيلة، وأن الخطة، لذلك، تستوجب اختيار تلك الوسائل التى ينبغى على الجماعة أن تعتمد عليها، دون غيرها من الوسائل، فى سبيل تحقيق أهدافها المرسومة(٥٢).

وأخيراً، فإذا كانت الخطة ترمز إلى تحقيق أهداف قومية معينة، فلابد من أن ينعكس أثرها فى تحديد نوع الخطة وفى تحديد نطاقها؛ إذ قد تكون الخطة اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو فنية، تبعا لما إذا كانت أهدافها اقتصادية أو

---

(٥٢) دكتور رفعت المحجوب، نفس المرجع السابق، ص ٣٢٦.

إجتماعية أو علمية أو فنيـة . غير أنه جرت العادة أن ينصرف معنى الخطة الاقتصادية القومية إلى الخطة الشاملة التى تضم كل هذه الأنواع المختلفة من الأهداف ، وإن كان بعض الخطط يطلق علية تعبير « خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية » كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة .

٥ ــ اساسيات منهاج وضع الخطة

ويمكن أن نخلص من تحليلنا السابق لمعنى الخطة الاقتصادية القوميـة إلى أن هناك أساسيات أربع لمنهاج وضع الخطة : تقدير الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية ، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف القومية ، وتحديد فترة زمنية معينة لتحقيق تلك الأهداف . وسنناقش كل منها فيما يلى ، بإيجاز :

(ا) تقدير الإمكانيات القومية

لابد ، لوضع الخطة الاقتصادية ، من تقدير دقيق للإمكانيات القومية ، التى تتمثل فى كل ما يتاح من موارد فى المجتمع . ويستعان ،فى هذا التقدير ، بتكنيك تخطيطى يسمى« بالحسابات القومية » . أما المقصود بالإمكانيات فهو مايتاح من موارد مادية وبشرية ومالية ، سواء من داخل المجتمع أو من الخارج . ومن ثم، يدخل فى تقدير الإمكانيات القوميـــة كل القوى العاملة ، والارض ، والمواد الأولية ،والأبنية والتشييدات،والآلات ، والمعدات، والمدخرات المحلية بأنواعها المختلفة ، ورءوس الأموال الأجنبية ، سواء كانت فى شكل منح أو قروض أو تسهيلات ائتمانية.غير أنه يلاحظ أنه لايكفى أنتحدد الموجود من هذهالإمكانيات وقت وضع الخطة ، بل ، كذلك، نحدد مايمكن أن يتاح منها خلال فترة الخطة .

(ب) تحديد الأهداف فى ضوء الإمكانيات القومية

وعند تحديد الأهداف القومية يقتضى الأمر دراسة المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد القومى ؛ اذ من البديهى أن أهداف الخطة تنم عن وسائل علاج هـذه

المشكلات . وعلى ذلك فإن المشكلات التى تثور فى أى اقتصاد قومى تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادى ، وطبيعة البنيان الاقتصادى ، وطبيعة التغيرات الاقتصادية ، التى يمر بها المجتمع؛ إذ أن المشكلات التى تثور فى الاقتصاد الرأسمالى تختلف عنها فى الاقتصاد الاشتراكى. ومشكلات الاقتصاد المتقدم تختلف عنها فى الاقتصاد المتخلف . ومشكلات التضخم تختلف ، فى طبيعتها ووسائل علاجها ، عن مشكلات الانكماش .

غير أنه ينبغى أن يراعى فى تحديد الأهداف التى تسعى الخطة إلى تحقيقها أن تتوافق مع مايتاح من موارد ، أى لابد من أن تكون فى حدود الإمكانيات القومية ، فلا يوضع من الأهداف مايحتاج إلى إمكانيات أكبر من الإمكانيات المتاحة ؛ لأنه لايمكن ، بداهة ، تحقيق مثل هذه الأهداف. كما أنه من غير المعقول أن يوضع من الأهداف ما يمكن تحقيقه بإمكانيات أقل مما هو متاح فعلا ، وإلا فإن حل المشكلات التى تشكل هذه الأهداف لن يكون إلا حلا جزئيا لها . ومن هنا يقال ، دائما ، إن واقعية الأهداف ضرورة من ضروريات التخطيط السليم.

ولا يكفى أن تكون الأهداف واقعية ، بمعنى أنها تكون فى حدود الإمكانيات القومية المتاحة ، بل يجب أيضا أن توضع بطريقة واضحة ودقيقة ، وأن تكون قليلة بقدر الإمكان . لقد كان هناك فى الدول الغربية ما يعرف «بالتخطيط ذى الهدف الواحد» ؛ إذ كان هدفه ، فى الولايات المتحدة ، هو زيادة الدخل القومى ، وفى المملكة المتحدة ، فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ ، هو تحقيق التوظف الكامل ، وفى فرنسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا واليونان زيادة إنتاجية العمال فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى أمريكا اللاتينية هو التصنيع السريع .

غير أنه وإن جاز للتخطيط أن يكون ذا هدف وحيد فى الدول الغربية المتقدمة ، فإنه يجب أن يكون «متعدد الأهداف» فى الدول المتخلفة ، مع عدم المغالاة فى عدد الأهداف ؛ لأن زيادتها قد تؤدى إلى إحتمال حدوث تعارض بينها .

وإذا ما حدث التعارض بين الأهداف ، فإنه سيكون من المتعين إتباع نظام الأولوية فى الاختيار بين هذه الأهداف ، والتركيز على بعضها دون الأخرى . ولهذا يرى بعض الاقتصاديين أن الخطة السليمة يجب أن تتضمن « استراتيجية للتقدم الاقتصادى » ، والمقصود بها الفصل الدقيق بين الأهداف الاستراتيجية وتمييزها عن الأهداف الأقل أهمية . اذ أننا نجد فى الهند ، مثلا ، أن الزراعة كانت لها الأولوية فى الخطة الخمسية الاولى ، أما فى الخطة الخمسية الثانية فقد كانت أهدافها هى الزيادة السريعة فى الدخل القومى لرفع المستوى المعيشى للمواطنين ، والتصنيع السريع ، مع التركيز على الصناعات الثقيلة والرئيسية ، وإتاحة فرص واسعة للعمالة ، وتقليل الفوارق بين الثروات والدخول . وأما الخطة الثالثة ، فى الهند ، فقد أضافت هدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الحبوب ، وزيادة الإنتاج الزراعى لمواجهة إحتياجات الصناعة والصادرات . ومن الواضح أن ثمة ارتباطا بين الأهداف المتعددة فى الخطة الثانية ، بمعنى أنه لا يوجد تعارض بينها ، فالهدف الأول ، وهو زيادة الدخل القومى ، لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصنيع السريع ، كما يقع على كاهل الصناعات الثقيلة دور هام فى دفع عجلة التصنيع ، لأنه ركيزته الأساسية . أما الهدف الثالث ، وهو إتاحة فرص واسعة للعمالة ، فلابد أن يتحقق بتحقيق الهدف الثانى ، لأن حركة التصنيع السريع إنما تعنى ضرورة إقامة مشروعات صناعية جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة . وفى كلا الحالين يمكن امتصاص أعداد كبيرة متزايدة من العمال المتعطلين جزئيا أو كليا . وأخيراً ، فإن للهدف الرابع الذى ينطوى على عدالة التوزيع أهميته البالغة ، إذ أن إهماله قد يؤدى إلى فشل التصنيع ، مادام النمو الاقتصادى يتأثر ، إلى حد بعيد ، بالتركيب الاجتماعى للاقتصاد القومى . وبعبارة أخرى فإن حماسة المواطنين فى الاضطلاع بعملية التصنيع ستخبو كثيراً . إذا لم يحصلوا على ثمارها بصورة أقرب ما تكون إلى العدالة(٥٢) .

(٥٢) راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية » ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٩ و ٦٠ .

(جـ) تحديد وسائل تحقيق الأهداف

وإذا ماقدر المخططون الإمكانيات القومية خلال فترة الخطة ، وحددوا الأهداف القوميةفىضوء هذه الامكانيات ، فلا بدمنأنتأتىبعد ذلكعمليةاختيار كيفية استخدام هذه الإمكانيات لتحقيق الأهداف ، أى عملية اختيار المشروعات التى هى ، فى الحقيقة ، وسائل تحقيق الاهداف . اذ أن أى هدف ، كما قدمنا ، يمكن تحقيقه بوسائل متعددة بديلة ، ولا مناص من اختيار أنسب هذه الوسائل وأفضلها من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، وهى ما يطلق عليها عادة إسم « الاختيار الاقتصادى » .

وتتمثل عملية الاختيار الاقتصادى فى مرحلتين متلازمتين : تحديد أنواع السلع التى يجب إنتاجها ، وتحديد الكميات المنتجة منها . وهذا يعنى اختيار أنواع المشروعات وتحديد أحجامها ، ثم تحديد الأسلوب الفنى فى الإنتاج . ومنالواضح أن تحديد أنواعالمنتجات وأحجامها لا بد منأن يتوافق معحاجات الجماعة ، سواء فى مجال الاستهلاك أو الانتاج . ومن ثم ، فإن عملية الاختيار الاقتصادى تتطلب تحديد حاجات الاستهلاك ، أى كمية السلع اللازمة لإشباع هذه الحاجات ، وتحديد حاجات الإنتاج ، أى كمية المواردالبشرية (قوة العمل) والموارد المادية (المبانى والآلات والمعدات والمواد الأولية الخ) اللازمة لكل من فروع الإنتاج المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك وفروع الإنتاج المخصصة لإنتاج سلع الإنتاج . ومن الواضح ، أيضا ، قوة ارتباط هذين النوعين من الاختيار ؛ إذ أن الحل الذى يقدم لأى منهما يؤثر فى الحل الذى يقدم للآخر . وبعبارة أخرى فإن تحديد حاجات الاستهلاك ينطوى ، ضمنا ، على تحديد بنيان الإنتاج ، كما أن تحديد هذا البنيان يعنى تحديد حاجات الاستهلاك نوعيا وكميا (٥٤) .

---

(٥٤) راجع دكتور رفعت المحجوب ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٢ و ٣٨٣ — راجع أيضا شارل بتلهيم « الاقتصاد السوفييتى » ، ص ١٨٧ .

وتبدأ عملية الاختيار بوضع قائمة بالمشروعات المختلفة التى يقتضى الأمر القيام بها لتحقيق الأهداف القومية ، على أن يراعى فى اختيارها وتخصيصها بين المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وبين المشروعات المنتجة للسلع الإنتاجية بعض الاعتبارات ، كتطلبات التنمية ، وحاجة السوق المحلية ، وحاجة الأسواق العالمية ، والقدرة التصديرية على أساس من المنافسة السعرية والمنافسة على نوعية السلع والكفاية التسويقية .

وغنى عن البيان أن مشكلة الاختيار هذه وثيقة الارتباط بجوهر المشكلة الاقتصادية بوجه عام ، وهو مشكلة الندرة . إذ مادامت الحاجات متعددة ، ووسائل إشباع هذه الحاجات نادرة ، فلابد من تخصيص هذه الوسائل ، أى موارد الانتاج ، لأكثر الحاجات إلحاحا من وجهة نظر الجماعة ، بمعنى أنه لابد من إختيار الحاجات التى يتم إشباعها ، ولابد ، تبعا لذلك ، من اختيار تلك المشروعات التى تشبع هذه الحاجات بعينها دون غيرها من الحاجات الأقل إلحاحا . وهذا يتضمن ، بداهة ، ضرورة اختيار المشروعات على أساس علمى. ومن هنا يتعين تحديد بعض المعايير العلمية التى تتخذ أساسا لعملية الاختيار ، والتى يطلق عليها فى بعض الأحيان اسم « معايير الاستثمار » أو « اعتبارات الأولوية » . ومن أهم هذه المعايير ، بالنسبة لكل مشروع ، مدى الزيادة المتوقعة التى يضيفها المشروع إلى الدخل القومى ، ومدى ما يتطلبه المشروع من استثمارات ، ومعدل الربح المتوقع للمشروع كمعيار لكفايته الانتاجية، ومدى الزيادة المتوقعة التى يحققها المشروع فى فرص العمالة ، ومدى ما يستخدمه المشروع من عوامل الإنتاج المحلية ، ومدى ما يحتاج إليه المشروع من تمويل محلى وتمويل خارجى ، ومدى مايوفره المشروع من نقد أجنبى عن طريق تصدير المنتجات المحلية أو عن طريق الحد من استيراد المنتجات المماثلة من الخارج .
بيد أنه يلاحظ أن تحديد هذه المعايير يتوقف على طبيعة المشكلات التى يتعرض

لها الاقتصاد القومى . ومن ثم فإنها تختلف من اقتصاد قومى إلى آخر تبعا لاختلاف المشكلات(٥٥) .

إنما يلاحظ أنه إلى جانب المعايير التى توضع لاختيار كل مشروع على حدة، فقد توضع ، كذلك ، بعض المعايير العامة للاستثمار فى المشروعات المختلفة . وتختلف هذه المعايير أيضا من اقتصاد قومى إلى آخر حسب طبيعة مرحلة النمو موضوع الخطة ، وحسب طبيعة المشكلات التى تصاحب كل مرحلة ، كأن تعطى الدولة الأولوية الأولى للاستثمار فى المشروعات التى بدأ تنفيذها فى خطط سابقة ولم تستكمل بعد ، وأولوية تالية للمشروعات التى يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المماثلة المستوردة من الخارج ، ثم المشروعات التى تزيد من القدرة التصديرية ، لأن الطلب العالمى على منتجاتها متزايد ، ثم المشروعات التى تعطى عائدا سريعا ، ثم المشروعات التى تعطى عائدا بطيئا ، ولكنها حيوية بالنسبة لتطوير الاقتصاد القومى(٥٦) ، ثم المشروعات التى تحقق بعض الأهداف الاجتماعية الهامة كمشروعات الخدمات التعليمية أو الخدمات الصحية .

(د) تحديد فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف القومية (فترة الخطة)

قدمنا أن الخطة إنما توضع لفترة مستقبلة . ولهذا فلابد من تحديد هذه الفترة باعتبارها إحدى عناصر الخطة ؛ فقد تكون الخطة عشرية، أو سبعية، أو خمسية، أو ثلاثية ، حسب الأحوال . وقد تكون الخطة خمسية ثم تنقلب إلى سبعية ،

---

(٥٥) نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٤ — راجع أيضا ، مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة ، وزارة الصناعة ، ١٩٥٧ ، ص ٩٩ ، وكذلك خطة التنمية الصناعية وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة ، وزارة الصناعة ، ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٥٦) المقصود هنا بسرعة تحقيق العائد هو أن « فترة تفريخ الاستثمار » تكون قصيرة ، بمعنى أن تكوين الطاقات الإنتاجية (الاستثمارات) اللازمة للمشروع لا يحتاج إلا إلى فترة قصيرة قبل البدء بعملية إنتاج السلعة .

كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتى الذى بدأ خطة السنوات السبع (٥٩ / ١٩٦٥) بعد انتهاء الخطة الخمسية السادسة . أو قد تكون الخطة خمسية ثم تنقلب إلى ثلاثية كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، إذ تبدأ خطة الإنجاز الثلاثية (٦٧ / ١٩٦٨ إلى ٦٩ / ١٩٧٠) بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦٥) . ولا ريب أن اختلاف المدة من خطة إلى أخرى يؤثر فى كيفية تحديد أهدافها ، بمعنى أنه كلما كانت فترة الخطة طويلة ، أمكن مواجهة الأهداف البعيدة ، واقتضى الأمر الاقتصار على تحديد الأهداف الرئيسية وحدها دون التعمق فى تفصيلها أو بيان الوسائل المتطلبة لتنفيذها (اختيار مشروعات الخطة) . وعلى العكس ، فكلما قصرت فترة الخطة ، اقتضى الأمر مواجهة الأهداف القريبة وحدها دون الأهداف البعيدة ، وأمكن تفصيل هذه الأهداف وتحديدالوسائل اللازمة لتنفيذها . وهذا يعنى، إذن، أن طول مدة الخطة يمكننا من « بعد التوقع » ورسم الاطار العام للسياسة الاقتصادية ، فى حين أن قصر مدة الخطة يضمن « دقة التنفيذ » ، لانه يمكن من تفصيل الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها . ونظرا لأن الجمع بين « بعد التوقع » « ودقة التنفيذ » أمر مرغوب من وجهة نظر التخطيط السليم ، فإن الغالبية العظمى من الدول الآخذة بأسلوب التخطيط تلجأ الى وضع عدة خطط تختلف فى مددها ، وان كانت متداخلة فى بعضها البعض(٥٧).

وهناك، فى الواقع ، ثلاثة أنواع من الخطط تبعا لمدتها : الخطة طويلة المدى والخطة متوسطة المدى والخطة السنوية . أما الخطة طويلة المدى فهى توضع ، فى العادة ، لمدد تتراوح بين عشر سنين وعشرين سنة ، ويقتصر هذا النوع من الخطط على تحديد الأهداف القوميةفى إطار إجمالى عام دون التعمق فى تفصيلاتها أو تبيان الوسائل اللازمة لتحقيقها ، كأن ينص فى اطار الخطة على تحديد

---

(٥٧) نفس المرجع ، ص ٣٧٨ .

أهداف إجمالية تتمثل فى تقدير الزيادة المتوقعة فى الإنتاج الكلى ، وفى القيمة المضافة (الدخل) ، وفى الاستثمار ، وفى الاستهلاك ، وفى الادخار ، وفى العمالة، فضلا عن تقدير مدى إسهام كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى (قطاع الصناعة، قطاع الزراعة ، قطاع النقل والمواصلات ، قطاع الإسكان ، قطاع المرافق ، قطاع المال والتجارة ، قطاعات الخدمات) فى تحقيق هذه الأهداف. ومن الجلى أن تحديد هذه الأهداف البعيدة يرسم الصورة العامة للسياسة الاقتصادية فى المستقبل، ويضمن لها التسلسل السليم دون تخبط أو ارتجال ، على أن هذه الميزة التى تتوافر للتخطيط طويل المدى تقابلها صعوبة تفصيل الأهداف نظراً لعدم توافر المعلومات الكافية لمثل هذا التفصيل .

وعلى ذلك فإن الخطة طويلة المدى تقسم مدتها إلى مرحلتين أو أكثر ، على أن توضع لكل مرحلة خطة متوسطة المدى ، وهى تتراوح بين ثلاث سنوات وسبع سنوات . وفى مثل هذه الحالة ، فإن الخطة متوسطة المدى هى جزء من الخطة طويلة المدى ، وهى تعد النموذج العادى للخطة ، وأكثر أنواع الخطط إنتشاراً. كما أن الخطة متوسطة المدى هى خطة تفصيلية ، بمعنى أنها تشتمل على تقدير للأهداف القومية بصورة تفصلية ، فضلا عن بيان الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف

وأخيرا فإن الخطط متوسطة المدى تقسم هى الأخرى إلى مراحل متتابعة بقدر عدد سنوات الخطة . ولكل مرحلة خطة سنوية خاصة بها . وهذا يعنى ، بطبيعة الحال ، أن كل خطة متوسطة المدى تقسم إلى عدد من الخطط السنوية التفصيلية. وينبغى أن ننوه هنا إلى أن مثل هذا التخطيط السنوى يحقق فائدتين : الأولى أن سنوية الخطة تتوافق مع سنوية الميزانية العامة للدولة . وهذا التوافق الزمنى بين الخطة والميزانية أمر لازم وضرورى لسلامة تنفيذ الأهداف ، بما أن الميزانية هى الترجمة المالية للخطة ، بمعنى أنها تتضمن الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ

مشروعات الخطة (فيما يتعلق بمشروعات القطاع العام فقط) سواء فى مرحلة تكوين الاستثمارات أو فى مرحلة التشغيل الفعلى لها أما الفائدة الثانية فهى أن الخطة متوسطة المدى لا تتضمن توزيع المشروعات المقررة فيها على مدار السنوات المكونة لها . وعلى ذلك فإن الخطط السنوية ، باعتبارها خططا أكثر تفصيلا ، من حيث تحديد وسائل تحقيق الأهداف ، تنصرف إلى توزيع هذه المشروعات على سنوات الخطة متوسطة المدى . ولا ريب أن تقسيم الخطة متوسطة المدى إلى خطط سنوية تفصيلية يتيح قدراً كبيراً من المرونة فى التنفيذ ؛ إذ يمكن معه مواجهة التغيرات غير المتوقعة . فإذا حدث تخلف فى تنفيذ بعض المشروعات فى إحدى سنوات الخطة متوسطة المدى لأسباب غير متوقعة ، يمكن ، بسهولة ، الارتفاع بمعدلات تنفيذها فى السنة أو السنوات التالية للخطة تعويضا لهذا التخلف بعد زوال هذه الأسباب أو القضاء عليها .

ومن ثم ، فإن واقعية الأهداف ، من ناحية ، ومرونة الخطة ، فى المعنى المتقدم ، شرطان أساسيان لسلامة تنفيذ أية خطة اقتصادية . كما أن تعدد الخطط ذات المدد المختلفة وترابطها على النحو المتقدم يتيح الجمع بين « بعد التوقع » و « دقة التنفيذ » وهما شرطان أساسيان لسلامة السياسة الاقتصادية(٥٨) .

---

(٥٨) ومن المتصور ، أيضا ، على الأقل من الناحية النظرية ، أن تلجأ الدولة إلى وضع خطط لمدد أقل من سنة ، كأن تكون ستة أشهر أو ثلاثة أشهر ، مثلا ، وذلك فى الأحوال التى تتميز بسرعة التغير . أما على مستوى المشروع ، فمن المتصور أن يجزىء المشروع نصيبه من الأهداف الإجمالية السنوية إلى أهداف جزئية ، شهرية أو نصف شهرية أو أسبوعية أو يومية ، لمتابعة التنفيذ على مدار السنة ، واكتشاف أية مشكلات أو صعوبات فى التنفيذ أولا بأول ـ وقد شاهد المؤلف فى زيارة قريبة إلى يوغوسلافيا أن كثيرا من المشروعات الصناعية يلجأ إلى تجزئة أهدافها فى الإنتاج إلى أهداف يومية ، ثم تسجل على لوحة خاصة فى واجهة المصنع ما يتم تنفيذه من هذه الأهداف ساعة بعد أخرى خلال اليوم .

الفصل الخامس

أنواع التخطيط

أشرنا فى الفصل السابق إلى تاريخ التخطيط الذى بدأت أولى محاولاته بالمعنى الشامل فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٢٨ ، أى بعد قيام الثورة الروسية بأحدعشر عام . وكما قدمنا فقد كان نجاح هذه التجربة الرائدة مثار شك من جانب كثير من الاقتصاديين ، لاعتقادهم بصعوبة تقدير الحاجات الجماعية عن طريق أى جهاز مركزى ، وبالتالى استحالة المواءمة الواعية بين خطط الإنتاج المركزية وبين حاجات المجتمع الفعلية ، ولاعتقادهم ، أيضا ، بأن أية خطة مركزية لتنظيم الإنتاج لابد أن تحد من حرية المستهلكين فى الحصول على ما يرغبون الحصول عليه من سلع وخدمات .

كما أشرنا إلى أن انتشار التخطيط كوسيلة من وسائل التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى ، كان مرده إلى عدة عوامل ، منها : نجاح التجربة السوفييتية فى التخطيط ، بعد نجاح الخطط الخمسية المتتالية ، التى قام بها الاتحاد السوفييتى فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، ومنها ، أيضا ، الكساد العظيم الذى انتاب العالم الرأسمالى فى الفترة ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢ ، بما تضمنه ذلك من تعطل حوالى ٢٥ مليون عامل فى أنحاء العالم ، وانخفاض الدخل القومى فى كثير من الدول الرأسمالية إبان تلك الفترة بنسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٥٠ ٪ من دخلها قبل بداية الفترة ، ومنها ، نشوب الحرب العالمية الثانية ، وضرورة تنظيم عمليات الإنتاج والاستهلاك خلالها عن طريق التخطيط المركزى . هذا ، فضلا عن أن هذه الحرب قد أدت إلى تحطيم القوى الإنتاجية فى عدد من الدول المتحاربة فى أوروبا

مما دعا إلى ضرورة تعبئة الموارد والجهود وتوجيهها إلى التعمير وإعادة بناء الهيكل الاقتصادى لهذه الدول من جديد ، وذلك عن طريق التخطيط العلمى المنظم باعتباره وسيلة لتحقيق هذا الهدف دون إسراف فى الموارد . غير أن التخطيط لم يعد مجرد وسيلة للمواءمة الواعية بين الإنتاج والاستهلاك فى المجتمع ، أو وسيلة لتعبئة الموارد والجهود البشرية بصورة منظمة فى أوقات الحروب ، أو وسيلة لتنظيم أعمال التعمير وإعادة البناء للقضاء على الآثار التى تخلفها الحروب ، بل أصبح أيضا وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا ، وحديثة الاستقلال ، بغرض الارتفاع بمستويات المعيشة فيها وتدعيم استقلالها السياسى ، بعدما تكشف لها أنه لا يمكن ، بما لديها من موارد اقتصادية محدودة ، أن تعتمد على التنظيم التلقائى لنشاطها الاقتصادى لتحقيق أهدافها التى تتضمن ضرورة تحقيق التنمية بأقصى المعدلات الممكنة . وفوق كل ذلك فإن عددا من الدول قد انضم إلى المعسكر الاشتراكى ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد سارت هذه الدول ، بطبيعة الحال ، على نهج التخطيط فى تنظيم نشاطها الاقتصادى .

كما أشرنا أيضا ، فى شرح مفهوم أسلوب التخطيط ، إلى أنه وسيلة لا غاية ، وإلى أنه أسلوب علمى واشتراكى ، وإلى أنه أسلوب اقتصادى عام . وأخيرا فقد أوضحنا المعانى المختلفة للخطة الاقتصادية ، سواء كانت خطة فردية أو خطة اقتصادية للمشروع ، أو خطة اقتصادية لصناعة ما أو مجموعة من الصناعات ، أو خطة اقتصادية قومية . وفى ضوء ذلك خلصنا إلى أن منهاج وضع الخطة ينطوى على تقدير الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية ، وتحديد وسائل تحقيق الأهداف ، وتحديد فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف .

وسنحاول هنا استعراض الأنواع المختلفة للتخطيط على أساس من الثنائية بالنسبة لكل نوعين متقابلين ؛ لننهى تحليلنا هذا للمعانى المتعددة للتخطيط بالتمييز بين التخطيط الرأسمالى والتخطيط الاشتراكى .

وفى مناقشة هذه الأنواع المختلفة من التخطيط ، فإننا سنعرض من إلى كل من: التخطيط الجزئى والتخطيط الشامل ... التخطيط الوظيفى والتخطيط التركيبى ، ... التخطيط الموجه والتخطيط الآمر ، ... التخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى ، . . التخطيط القطاعى والتخطيط العام ... التخطيط الرئيسى والتخطيط التكميلى ، .... التخطيط الاقتصادى والتخطيط الاجتماعى... التخطيط الإقليمى والتخطيط القومى ، ... التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى .

١ — التخطيط الجزئى والتخطيط الشامل

قد يتخذ التخطيط الاقتصادى شكلين بديلين ، ذلك أن الدولة قد تأخذ بأسلوب التخطيط ، فى معناه الجزئى ، بمعنى أنها تخطط لبعض القطاعات الهامة من الاقتصاد القومى وحدها دون بقية القطاعات . كأن تخطط ، مثلا ، لقطاعى الصناعة والزراعة ، أو أنها تضع الخطة الاقتصادية بحيث تكون قاصرة على قطاع اقتصادى معين كخطة الصناعة أو خطة الزراعة ، أو أنها تهتم بالتخطيط الفرعى داخل القطاعات ، فتضع ، مثلا ، خطة لأحد المحاصيل أو بعضها ، بحيث لا يشمل القطاع الزراعى بأسره ، كخطة القطن أو خطة القمح أو خطة الأرز أو خطة الذرة أو خطة الحبوب والغلال . وفى كل هذه الأحوال فإن الخطة تسمى بالخطة الجزئية .

ويعرف الأستاذ أرثرلويس التخطيط الجزئى بأنه . « ذلك التخطيط الذى يحقق نموا قطاعيا تدعو إليه الحاجة فى القطاعات الاقتصادية التى ينشأ بها اختلال فى قوى العرض والطلب » . أما الأستاذ ليونيل روبنز فإنه لا يعتبر التخطيط الجزئى تخطيطا بالمعنى الصحيح ، وليست له أدنى فاعلية ، اللهم إلا إذا كان مجرد تجربة على نطاق محدود للوصول منها إلى التجربة الكبرى فى صوره تخطيط شامل. وعلى ذلك ، فإنه يقرر بأنه « حينما يكون التخطيط جزئيا ، يزداد الموقف سوءاً عما كان عليه ، لو لم يكن هناك تخطيط على الإطلاق » .

ومن ثم، فليست هناك فى التخطيط الجزئى أية محاولة لوضع خطة شاملة. وعلى النقيض من ذلك فإن التخطيط الشامل يتضمن وضع خطة تمس كل القطاعات الاقتصادية ، وتغطى كل جوانب الاقتصاد القومى . والواقع أن التخطيط الجزئى لا يمكن أن يستديم لفترة طويلة ، إذ أنه يعنى التركيز على قطاع واحد أو بضعة قطاعات ترسم لها خطة جزئية تستهدف نموها بمعدلات قد تفوق ، كثيرا ، معدل نمو القطاعات الأخرى التى أهملها التخطيط الجزئى . بل قد تتخلف هذه القطاعات فى نموها ، فيؤدى ذلك إلى تخلف القطاعات التى خططت لها الدولة ، بمعنى أن الاقتصاد القومى يفقد صورته التوازنية إبان عملية التنميـة المخططة . ولهذا يؤكد المخططون أن التخطيط الشامل ، بحكم إنسحابه إلى جميع القطاعات الاقتصادية ، أمر ضرورى لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومى ، وهذا يدعو، بدوره ، إلى أن تكون مرحلة التخطيط الجزئى مرحلة تجريبية قصيرة الأجل ، ممهدة للتخطيط الشامل .

وفضلا عن ذلك ، فإن التخطيط الشامل ييسر ، كثيراً ، للمخططين مهمـة إختيار أفضل الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة فى المجتمع ، على العكس من التخطيط الجزئى . ذلك أن شمول الخطة لكل القطاعات الاقتصادية يسمح بمواجهة كل الإمكانيات القومية ، وكل الأهداف القومية معا ، على حين أن جزئية الخطة لا تسمح إلا بمواجهه جزء من هذه الإمكانيات وجزء من الأهداف ، وقد توجه جزءا من الإمكانيات إلى استعمال معين قد يفضله كثيرا استعمال آخر فى قطاعات أخرى أو فروع من هذه القطاعات التى تخرج عن نطاق الخطة الجزئية(٥٩) .

---

(٥٩) راجع فى ذلك بالتفصيل ، دكتور رفعت المحجوب ، « الاقتصاد السياسى » ، الجزء الأول ١٩٦٥ ص ٢٧٦ و ٢٧٧ وكذلك « التخطيط الاقتصادى ـ دراسة نظرية وتطبيقية » ، رياسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية ، يوليو ١٩٦٤ ، ص ٢٠ و ٢١ .

٢ — التخطيط الوظيفى والتخطيط التركيبى

إن المفاضلة بين التخطيط الوظيفى والتخطيط التركيبى لابد ، بالضرورة ، من أن تتضمن المفاضلة بين تحقيق التنمية فى الإطار الرأسمالى أو فى الإطار الاشتراكى، إذ أن التخطيط الوظيفى ينطوى ، فى الواقع ، على تخطيط الاقتصاد القومى داخل إطار النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد أى الإطار الرأسمالى . والإبقاء على هذا الإطار، مع الأخذ بأسلوب التخطيط ، إنما يعنى ، فى حقيقة الأمر، قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذى يتولى الدور القيادى فى عملية التنمية ، وتشجيع هذا القطاع ، بكل وسائل الترغيب ، على تحقيق أهداف هذا التخطيط . وهنا يؤدى التخطيط وظيفته التوجيهية فى دفع الوحدات الاقتصادية التى تعمل فى ميدان النشاط الخاص إلى اتباع السياسة الاقتصادية التى تأخذ بها الدولة ، وتضمنها فى الخطة .

أما التخطيط التركيبى فهو يتضمن، للأخذ به. إحداث تغييرات عميقة بعيدة المدى فى تركيب الاقتصاد القومى ، ووضع نظام اقتصادى جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الأساسى فى تحقيق عملية التنمية على هدى الأهداف التى يرنو إليها هذا التخطيط. وقد ثار خلاف شديد ، فى الرأى ، بين الاقتصاديين حول مدى التوافق بين التخطيط والرأسمالية ؛ إذ يقول فون ميزس : « إن ثمة تعارضا صريحا بين التخطيط والرأسمالية ، إذ أن التخطيط على النقيض من النشاط الحر والمبادأة الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واقتصاديات السوق ونظام الأثمان». أما الأستاذ زوبج فهو يؤكد هو الآخر هذا الاتجاه ، إذ يقول: «إن التخطيط الوظيفى قد يؤدى مهمة الإصلاح ، وإنما لا يتولى عملية البناء من جديد ، وفى وسعه أن يحسن من النظام الاقتصادى السائد ، لا أن يحل نظاماً آخر مكانه » . وأما الأستاذ لاندرو فإنه يختلف ، فى الرأى ، مع فون ميزس وزوبج ، إذ يعتقد بأنه من الممكن التوفيق بين الرأسمالية والتخطيط .

٣ - التخطيط التوجيهى والتخطيط الآمر

إن هذا النوع من ثنائية المفاضلة بين التخطيط التوجيهى والتخطيط الآمر يحمل فى طياته، لا محالة ، ثنائية المفاضلة بين المشروع الخاص والمشروع العام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ أن التخطيط التوجيهى يستند إلى استمالة المشروع الخاص واقناعه بانتهاج نوع معين من السلوك فى الميدان الاقتصادى يتمشى مع الأهداف التى ترسمها الدولة فى محاولتها تخطيط النشاط الاقتصادى بصورة غير مباشرة . وبعبارة أخرى فإن التخطيط التوجيهى لا ينطوى على إلزام المشروعات الخاصة ، فى الاقتصاد القومى ، بتحقيق أهداف معينة ، أى أنها لا تتلقى أوامر صادرة إليها من الدولة بضرورة تنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة . والتخطيط ، بهذا المعنى ، هو ، بعينه ، ذلك النوع من التخطيط الذى يمكن أن يأخذ به الاقتصاد الحر فى الإطار الرأسمالى .

أما التخطيط الآمر فلا يستبق المشروع الخاص ، ولا يتسنى السير على هديه إلا فى وجود نظام إشتراكى يلعب فيه المشروع العام الدور القيادى الحاسم فى الميدان الاقتصادى ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، حيث تنفذ فيه الخطط عن طريق الأوامر والتوجيهات المباشرة . وهنا ، أيضا ، يحتدم الخلاف بين الكتاب فى ترجيح كفة أى من التخطيطين — التوجيهى والآمر — على الآخر ، إذ يذكر بيكوف ، فى هذا الصدد: «أنه لا يكون ثمة تخطيط بمعناه السليم إلا عندما تنفذ الخطة عن طريق الأوامر المباشرة ، فإذا تحققت الأهداف المرسومة عن طريق تطبيق الخطوات غير المباشرة ، فهذا يعتبر لونا من الرقابة وليس تخطيطاً ». أما ستالين فإنه يسلم بأنه « يوجد شيء شبيه بالخطط فى النظام الرأسمالى ، ولكنها بمثابة تكهنات وتخمينات لا تلزم أحدا . . . والأمر مختلف بالنسبة لنا (أى للسوفييت) ، فخططنا ليست تكهنات ولكنها تعليمات ملزمة لكل الإدارات » . ويخرج الأستاذ ميد على هذا الرأى ، ويعارض التخطيط الآمر قائلا : « إنه ينتاب

المرء نوع من الفزع عندما يناقش التخطيط الكمى ، بما ينطوى عليه ذلك من ألوان التهديد للحرية الفردية والأخلاق العامة الناجمة عن البيروقراطية المتضخمة والقصور الشنيع » . ويرد على ذلك الأستاذ سيث ، الاقتصادى الهندى، بأن ما يسمى بالتهديدات التى تتعرض لها الحرية الفردية فى الاقتصاد الذى يأخذ بالتخطيط الشامل هى تهديدات ظاهرية وليست حقيقية ، لأن التخطيط الكامل يضمن العدالة الاقتصادية لكل فرد ، والعدالة الاقتصادية هى أساس الحرية . وهو، فى ذلك، يحقق حرية أكبر مما يحققه التخطيط الجزئى أو الحرية الاقتصادية. أما عن أخطار البيروقراطية المتضخمة والقصور الشنيع فإنها خيالية أكثر منها حقيقية : وقد قضت التجربة السوفيتية على كل هذه الأوهام(٦٠). وعلى أية حال فانه يبدو أن أغلبية الآراء تميل إلى الاخذ بالتخطيط الآمر المباشر ، لا بالتخطيط التوجيهى غير المباشر ، لأن النوع الأول من التخطيط أكثر دقة وإحكاما وفاعلية .

وفى ضوء التحليل السابق للمعانى الثنائية للتخطيط وأنواعه المختلفة ، يمكن القول : أن التخطيط فى الاتحاد السوفيتى شامل وتركيبى وآمر . وأما فى ألمانيا النازية فقد كان شاملا وتوجيهيا ووظيفيا . وأما التخطيط فى المملكة المتحدة ، فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ ، فقد كان جزئيا ووظيفيا وتوجيهيا . وبينما يتم التخطيط فى الصين الشيوعية عن أنه شامل وتركيبى وتوجيهى ، فإن التخطيط فى الهند شامل ، إلا أنه يجمع بين التخطيط التوجيهى والآمر ، كما أنه ينطوى على شىء من التغير التركيبى تبعا للتوسع المطرد فى القطاع العام .

٤ — تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى

ويتضمن التخطيط القومى الشامل ثلاثة أنواع من الخطط : خطة عامة طويلة المدى ، وخطط عامة متوسطة المدى، وخطط سنوية تفصيلية. وكما قدمنا فإن الخطة العامة طويلة المدى تواجه الأهداف البعيدة دون التعمق فى تفصيلاتها أو تحديد وسائل تحقيقها غير أن

(٦٠) التخطيط الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص ٢١ و ٢٢ .

هذه الخطة تنفذ، بعد ذلك ، على مراحل ، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة، وتوضع لكل مرحلة خطة متوسطة المدى تذهب فى تقرير أهدافها إلى قدر معين من التفصيلات ، مع تحديد وسائل تحقيق هـــذه الأهداف ، فى صورة برامج ومشروعات يتعين تنفيذها خلال سنوات الخطة . وتقسم الخطة متوسطة المدى ، بدورها ، إلى خطط سنوية ، توضح كل خطة حجم الموارد المتاحة ، والأهداف المقررة فى ضوء هذه الموارد والإمكانيات وما يتطلبه ذلك من تحديد المشروعات والبرامج اللازمة لتوجيه النشاط الأقتصادى نحو تحقيق الأهداف المقررة فى الزمن المحدد . وكما قدمنا ، أيضاً ، فإن تداخل هـذه الأنواع الثلاثة من الخطط ، فى بعضها البعض ، يضفى عليها قدرا كبيرا من المرونة اللازمة لمواجهة التغيرات غير المتوقعة ، وسهولة تعديل ما ينبغى تعديله من أهداف تبعا لذلك. وبعبارة أخرى فإن وضع خطط ثلاث لمدد ثلاث مختلفة إنما يعنى ، فى الواقع ، الجمع بين طول المدى فى توقع الأهداف وقصر المدى فى تنفيذ الأهداف ، أى الجمع بين « بعد التوقع » وبين « دقة التنفيذ »(٦١) .

ومع ذلك يفرق البعض بين الخطـة طويلة المدى وبين خطة المستقبل ؛ إذ تختص الأولى بقطاع واحـــد معين ، بينما تحاول الثانية أن تغطى كل قطاعات الاقتصاد القومى . فإذا وضع الجهاز المركزى للتخطيط مثلا برنامجا لتطوير قطاع الصناعة يمتد إلى عشر سنوات فيمكن أن يسمى خطة طويلة المدى للصناعة . أما الخطة الخاصة بالمستقبل فهى خطة طويلة المدى تغطى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ، بما فيها قطاع الصناعة .

كما يؤكد خبراء التخطيط أنه وان كان التخطيط السنوى يتم داخل إطار الخطة متوسطة المدى ـــ الخطة الخمسية أو السبعية مثلا ـــ إلا أن الخطة السنوية هى ، فى الواقع ، الميزانية الاقتصادية القومية عن عام واحد ، وهى المقابل الاقتصادى

---

(٦١) الاقتصادى السياسى ، نفس المرجع السابق ، ص٢٩٢.

الميزانية المالية ويمكن ، إذن ، عن طريق التخطيط السنوى ، أن يتأكد جهاز التخطيط المركزى من أن الخطة يتم تنفيذها وفقا لما هو مقرر بها ، وأن يتخذ من الإجراءات ما يصحح أية أخطاء أو انحرافات فى تنفيذ الأهداف المرسومة . ولهذا يكفل التخطيط السنوى المرونة اللازمة فى تنفيذ الخطة متوسطة المدى (الخمسية أو السبعية) . إن فكرة الفترة الزمنية تكمن وراء كل تخطيط ، كما أن الفترة السنوية للتخطيط ، أو ما يسمى بالتخطيط السنوى ، هى السمة البارزة للتخطيط السوفيتى ، حيث تعرف الخطة السنوية باسم « الخطة الجارية » أو « الخطة الجارى تنفيذها » ، وهى تشتق من خطة المستقبل .

وأخيرا يقترح الأستاذ ميردال فكرة « التخطيط الديناميكى » ، وتتضمن وضع ثلاث خطط فى كل عام ، أولها خاصة بالعام التالى وتحدد النشاط الاقتصادى أثناء السنة التالية ، وثانيها عن الفترة القصيرة التالية والتى تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعوام ، ويتم تعديلها ومواءمتها سنويا عن طريق ترك السنة التى انتهت وإضافة سنة ثالثة أو خامسة أو سابعة جديدة ، وثالثها خطة للمستقبل عن ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عاما أو أكثر فى بعض القطاعات .

٥ — تخطيط قطاعى وتخطيط عام

قدمنا أن مهمة التخطيط القومى ، فى معناه الصحيح ، هى تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تحديد الوسائل التى يتعين الأخذ بها لبلوغ تلك الأهداف . وتتمثل هذه فى زيادات مستهدفة فى العناصر التى تتكون منها الخطة ، كالإنتاج والدخل والعمالة والاستثمارات الخ . ولذلك فإن التخطيط ، بحكم طبيعته ، هو من إختصاص السلطة العامة ، لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف القطاعات التى يشملها التخطيط .

ومن ثم ، يفرق البعض بين التخطيط العام الذى يتضمن وضع أهداف إجمالية للاقتصاد القومى بكل قطاعاته المختلفة وبين التخطيط القطاعى الذى يتضمن وضع

أهداف فرعية لقطاع معين. وسواء كان التخطيط من القاعدة إلى القمة أو من القمة إلى القاعدة ، فإن الخطة العامة هى ، فى الواقع ، مجموعة متناسقة ومتماسكة من الخطط القطاعية ، كما أن الأهداف الإجمالية للخطة العامة على مستوى الاقتصاد القومى هى محصلة الأهداف الفرعية لخطط القطاعات .

ولو تتبعنا مراحل اعداد أية خطة قومية شاملة ، فإننا نجدها ، فى العادة ، تبدأ بخطط للقطاعات المختلفة ، يتولى جهاز التخطيط المركزى دراسة كل منها دراسة فنية واقتصادية ، على المستوى القطاعى ، ثم يقوم ، بعد ذلك ، بالتنسيق بينها وإدماجها داخل إطار موحد لخطة عامة شاملة . وإجمال القول إن الخطة العامة ذات الأهداف العامة تتضمن خططا فرعية للقطاعات . وتتضمن خطة كل قطاع أهدافا فرعية خاصة به . فالتخطيط العام الشامل فى الجمهورية العربية المتحدة، مثلا ، يضع أهدافا إجمالية للإنتاج والدخل والعمالة والاستثمارات وغير ذلك من عناصر الخطة، على مستوى الاقتصاد القومى ، إلا أن هذه الأهداف الإجمالية تتجزأ ، بدورها ، إلى أهداف فرعية على المستوى القطاعى ، بحيث يصبح لقطاع الصناعة أو الزراعة أو النقل والمواصلات أو غيرها من القطاعات خطة قائمة بذاتها تتضمن أهدافا للإنتاج والدخل والاستثمارات الخ . يجب تحقيقها بالنسبة لكل قطاع ، وإن كانت خطة كل قطاع تدخل ، بصورة متناسقة ، ضمن إطار الخطة العامة .

٦ — تخطيط أصيل وتخطيط مساعد

وإذا كانت الخطة العامة تضم مجموعة متناسقة متكاملة من الخطط القطاعية ، بمعنى أن لكل قطاع خطة خاصة به ولأنشطته المختلفة داخل إطار الخطة العامة ، فإن هناك نوعا آخر من التخطيط لا يتصل بقطاع معين ، أو بمجموعة معينة من القطاعات ، ومع ذلك فإنه يخدم التخطيط العام ويعاونه فى تحقيق الأهداف القومية .

ولهذا يمكن التمييز بين «التخطيط الأصيل» الذى يمتد إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة — سواء كانت قطاعات سلعية ، كقطاع الزراعة أو الصناعة أو الكهرباء أو التشييد والبناء ، أو قطاعات خدمات كقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع الاسكان وقطاع المرافق وقطاع المال والتجارة وقطاعات الخدمات الأخرى — وبين « التخطيط المساعد » كتخطيط القوى العاملة وتخطيط الأسعار والأجور.

وغنى عن البيان أن العلاقة بين التخطيط الأصيل والتخطيط المساعد علاقة وثيقة ، فإذا اهتزت أو وهنت فلا يمكن ضمان سلامة تنفيذ الخطة وحسبنا أن نذكر أن ضرورة قيام هذه العلاقة تتضح، إذا أدركنا طبيعة النشاط الاقتصادى لكل قطاع داخل الاقتصاد القومى ، إذ أن كل قطاع ينتج سلعة أو خدمة ، وفى سبيل إنتاج هذه السلعة أو تلك الخدمة لابد من الاستعانة بقدر معين من الموارد الإنتاجية ، ومن بينها الموارد البشرية. ومن هنا تتضح أهمية تخطيط القوى العاملة لضمان نجاح الخطة القومية العامة فى تحقيق أهدافها ، إذ أن نجاح التنفيذ يتوقف، أساسا ، على توفير الأعداد المطلوبة للخطة من الأفراد الفنيين والعاملين، بحيث لايوجد عجز فى بعض التخصصات وفائض فى تخصصات أخرى بما ينطوى عليه ذلك من سوء توزيع الموارد البشرية بين فروع النشاط المختلفة . ولتوفير الأعداد المطلوبة لابد من تقدير إحتياجات الخطة من القوى العاملة، لكى يعتمد على نتائج هذا التقدير فى وضع خطة تكوين تخصصات القوى العاملة ، واقتراح السياسة التدريبية التى تكفل تحقيق التوازن بين الطلب على القوى العاملة من مختلف المهن والتخصصات وبين المعروض منها .

وتتضح أهمية النوع الثانى من التخطيط المساعد ، وهو تخطيط الأسعار ، إذا أدركنا أن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية فى المجتمع إنما ينتج سلعة أو خدمة ما، لبيعها فى الأسواق بأسعار محددة. ومن هنا تبدو فى جميع الاقتصاديات النامية المخططة أهمية إنتهاج سياسة سعرية سليمة من جانب الدولة ، ضمانا لنجاح خطة

التنمية وترشيد استخدام الموارد وتوجيهها إلى أفضل استخداماتها الاقتصادية . ولابد أن يرمى تخطيط الأسعار إلى توفير الحافز لدى المنتجين إلى التوسع فى الإنتاج ، والربط بين السياسة السعرية وسياسة عدالة التوزيع ، والربط بين السياسة السعرية وسياسة توليد الفائض الاقتصادى فى القطاع العام كدعامة أساسية لتمويل استثمارات الخطة . كما يرمى تخطيط الأسعار إلى عدم خلق ضغوط تضخمية عن طريق إنفراد قطاع معين برفع أسعار سلع تعتبر مستلزمات إنتاج لسلع أخرى ، مما قد ينعكس أثره فى صورة ارتفاع الأسعار بصفة عامة .

٧ — التخطيط الرئيسى والتخطيط التكميلى

ويرى بعض الكتاب أنه إذا كانت الدولة ذات موارد مالية غير كافية ، وكان قطاعها الخاص كبيرا ، فإنها يمكن أن تضع الخطة فى جزأين ،أحدهما الجزء الرئيسى من الخطة ، والآخر الجزء التكميلى منها . أما الجزء الرئيسى فيجب أن تتولى أجهزة الدولة تنفيذه مهما كانت الأحوال ، ويجب ضمان الموارد اللازمة لتنفيذه مقدما.وأما الجزء التكميلى فإنه ينفذ إذا كانت الموارد اللازمة له متوافرة ، فإذا لم تكن متوافرة فإنه يمكن عدم تنفيذ الجزء التكميلى دون أن يؤثر ذلك ، تأثيرا سيئاً ، على التركيب الأساسى للجزء الرئيسى .

ويعتقد هذا البعض من الكتاب أن هذا التخطيط ، فى صورتيه الرئيسية والتكميلية ، أفضل كثيرا من وضع خطة فى صورة واحدة ، إذ لو ثبت ، بعد البدء فى تنفيذها ، أن الموارد المالية غير كافية ، فإن الأمر قد يدعو إلى اعادة صياغة وتعديل الخطة بأكملها، الأمر الذى يعد خطرا على تركيبها، وما بها من قائمة للأولويات .

ومثل هذا النوع من التخطيط لاضرورة له فى بلد كالاتحاد السوفيتى ، لأنه لا يوجد هناك قطاع خاص ، كما أنه ليست هناك عقبات فى طريق تمويل مشروعات الخطة ، فى حين أن هذا التخطيط ، ثنائى الصورة ، يلائم ، كثيرا ، الاقتصاديات

المتخلفة التى تتطلع الى النمو الاقتصادى فى الإطار الاشتراكى ، وعلى أساس التخطيط الشامل .

٨ — التخطيط الاقتصادى والتخطيط الاجتماعى

وقد يكون التخطيط مستهدفا تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل فى زيادات معينة فى عناصر الخطة ؛ وتنصرف إلى زيادة الإنتـاج السلعى فى قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد والبناء ، أو زيادة إنتاج الخدمات وثيقة الصلة بالإنتاج السلعى كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات قطاع المال والتجارة، دون غيرها من الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية . وهنا يكون التخطيط اقتصاديا . أما التخطيط الاجتماعى فهو يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل فى زيادات معينة فى عناصر الخطة الاجتماعية التى تغطى بعض قطاعات الخدمات التى تكون لها ، فى العادة ، الصفة الجماعية فى الاستهلاك ، والتى تقدمها الدولة عادة بلا مقابل أو بمقابل رمزى ، كخدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترويحية والسياحية والتنظيمية .

إنما يلاحظ أن التخطيط قد يكون اقتصاديا واجتماعيا فى وقت واحد، بمعنى أن الخطة القومية الشاملة تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معا ، كما هو الحال فى تخطيط الجمهورية العربية المتحدة . وقد لاتدل تسمية الخطة وحدها على طبيعة الأهداف ، إذ قد يطلق على الخطة اسم « خطة التنمية الاقتصادية » ، ومع ذلك فقد تتضمن أهدافا اقتصادية واجتماعية معا .

غير أن بعض الدول الاشتراكية تضع خططا للإنتاج السلعى وحده دون إنتاج الخدمات ، سواء كانت ذات طابع اقتصادى أو اجتماعى ، تفاديا الصعوبات التى يلاقيها المخططون فى وضع أهداف قطاعات الخدمات ، والرقابة على تنفيذها ، ومتابعة نتائج تنفيذها ، إذ أن ذلك ينطوى على قدر كبير من الاجتهاد والتحكم . ومرد ذلك إلى سببين رئيسيين ، الأول : أن إنتاج الخدمات

غير قابل للقياس الكمى ، بطبيعة الحال . ولذلك فإن وضع الأهداف الخاصة بقطاعات الخدمات لابد أن يقوم على أساس التقدير القيمى وما يصاحبه من صعوبات إحصائية جمة . فإذا انتقلنا من تقدير قيمة الخدمة، أو الزيادة فى قيمتها كهدف ينبغى تحقيقه ، إلى تقدير نوعية الخدمة ، يصادف المخططون كثيرا من الصعوبات فى وضع معايير موضوعية لقياس تطور هذه النوعية . أما السبب الثانى فى الاجتهاد والتحكم فى التخطيط لقطاعات الخدمات ، فهو : أنه لايزال القطاع الخاص يلعب دوره الهام فى بعض المجتمعات الاشتراكية ، وذلك فيما يتصل بإنتاج الخدمات ، وعلى الأخص الخدمات التعليمية والصحية والشخصية. ولهذا فإن البيانات والمعلومات المتاحة عن قطاع الخدمات الخاص قد لا تكون من الشمول والدقة بحيث يمكن أن تكون أساساً للتخطيط أو لمتابعة نتائج التنفيذ على الوجه المنشود .

٩ — التخطيط الاقليمى والتخطيط القومى

وإذا كان التخطيط على المستوى القومى يعنى التأكد من تحقق التوازن بين الكميات الكلية — مثل الإنتاج الكلى من السلع والخدمات ، وما يقابله من تيارات نقدية ومالية ، ومثل توزيع الدخل القومى بين استعمالاته المختلفة بغير ضغوط تضخمية أو انكماشية — فإنه لابد ، لكى يكون التخطيط ناجحا ، أن تسبقه دراسات جزئية على مستوى المناطق المختلفة ، والأنشطة النوعية المتعددة ، بحيث تدرس كل منطقة المشروعات التى يمكن أن تقوم بها ، والموارد التى يمكن أن تعتمد عليها فى تحقيق هذه المشروعات، وبحيث تدرس كل جهة مشرفة على قطاع من القطاعات إمكانيات النمو فى القطاع دراسة مستفيضة .

وعندما تتم هذه الدراسات على المستوى الإقليمى ، وعلى المستوى القطاعى ، تقدم لجهاز التخطيط المركزى لكى يضع خطة شاملة متوازنة على أسس مدروسة صادرة عن المناطق المختلفة والقطاعات المتعددة .

كذلك ، فلكى ينجح التخطيط على المستوى القومى ، بعد وضع الخطة الشاملة، يجب أن توزع أهداف الخطة توزيعاً جزئياً بين المناطق المختلفة ، بما يضمن الترابط والتكامل فى كل منطقة ، ويضمن الترتيب الزمنى لتنفيذ المشروعات بحيث يخدم كل مشروع المشروعات المتوقفة عليه والمرتبطة به ، فى الوقت الذى يحقق التوازن بين هذه المشروعات جميعا . إن تحقق كل ذلك لا يتأتى إلا بجهد مستمر فى سبيل توسعة دور التخطيط الإقليمى والتخطيط النوعى(٦٢).

١٠ التخطيط المركزى التخطيط اللامركزى

ويفرق خبراء التخطيط بين التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى على أساس ما تتمتع به السلطة المركزية من سلطات فى إعداد الخطة الاقتصادية القومية . غير أن هذه التفرقة بين هذين النوعين من التخطيط تعكس ، فى واقع الأمر ، تفرقة أخرى بين نوعين من النظم الاقتصادية ، إذ يسود التخطيط المركزى فى المجتمع الاشتراكى بينما يسود التخطيط اللامركزى فى المجتمع الرأسمالى .

أولا : التخطيط المركزى فى الاطار الاشتراكى

ويقصد بالتخطيط المركزى أن تتولى السلطة المركزية، ممثلة فى جهاز التخطيط المركزى ، إصدار القرارات الأساسية وحدها . وهذا التعريف ينأى بهذا النوع من التخطيط عن المعنى الذى يلتبس فى أذهان الكثيرين من أن المركزية تنطوى على قيام السلطة المركزية بإصدار كل القرارات الخاصة بالخطة دون مشاركة أى من أجهزة التخطيط الأخرى فى إصدارها . إنما يلاحظ أن قيام السلطة المركزية باتخاذ القرارات الأساسية لا يعنى أنها لا تستطلع رأى الوحدات الإنتاجية المختلفة،

---

(٦٢) دكتور محمد لبيب شقير وزير التخطيط ، خطاب القى فى مؤتمر تنمية أسوان الذى نظمه مشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان ، مارس ١٩٦٤ ، ص٤ و ٥.

داخل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ، فيما يتعلق بها من هذه القرارات . وهذا فى الواقع ، هو المعنى الصحيح لمركزية التخطيط .

وهنا قد يثور تساؤل هام : أى القرارات يعتبر أساسيا وأيها لا يعتبر كذلك؟ الواقع أنه لا توجد هناك حدود فاصلة واضحة بين ما يعتبر فى عداد القرارات الأساسية التى تتولى إصدارها السلطة المركزية وبين ما يعتبر فى عداد القرارات ذات الصفة الجارية التى تتعلق بمواجهة مشاكل خاصة وتظل خارج السلطة المركزية. إذ من الثابت أن ما يمكن أن يعتبر أساسيا من القرارات الخاصة بالخطة ، يختلف، من فترة زمنية إلى أخرى، فى البلد الواحدة ، ومن بلد إلى آخر ، فى نفس الفترة ، تبعا لمقتضيات الظروف . بيد أنه من الثابت ، أيضاً، أن ثمة من القرارات ما يوصف ، بلا ريب ، بالصفة الأساسية ، مثل القرارات الخاصة بتحديد حجم ونوع الإنتاج ، وحجم الاستثمارات العينية ، وحجم الأجور وعوائد الملكية ومستويات الأثمان(٦٣) .

غير أن التخطيط المركزى يتطلب الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، كلها أو معظمها ، كما أنه يعد النوع الملائم من التخطيط للاقتصاديات التى تستند إلى هذه الملكية العامة ؛ إذ أنه ، وحده ، الذى يكفل المواءمة بين الإمكانيات القومية وبين حاجات الجماعة التى لا يمكن إشباعها إلا باستخدام هذه الإمكانيات. وغنى عن البيان إن إشباع حاجات الجماعة هو هدف النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى .

وهنا تجدر التفرقة بين التخطيط المركزى والتسيير الذاتى فى الإطار الاشتراكى. إن التخطيط ، كما قدمنا ، هو تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الوسائل التى ينبغى اتباعها لتحقيق تلك الأهداف. ولهذا فإن التخطيط ، بحكم طبيعته ذاتها ، هو ، بالضرورة ، من اختصاص السلطة المركزية فى المجتمع الاشتراكى ، لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف القطاعات والأنشطة التى

---

(٦٣) راجع « الاقتصاد السياسى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٦ إلى ٣٨٧ .

يشملها التخطيط المركزى . أما « التسيير الذاتى » فيتعلق بالتنفيذ الجارى للخطة ، أى بالقرارات اليومية التى لا حصر لها ، والتى يتعين اتخاذها لتحقيق الخطة . وفى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج ، وخلال فترة طويلة ولا شك ، تتولى هذا التسيير أجهزة لها قدر من الاستقلال ، رغم تبعيتها للدولة . وفى إطار هذا الاستقلال الذاتى ، يتخذ مديرو وحدات الإنتاج على مسئولياتهم القرارات الجارية اللازمة لتحقيق الخطة . وهذا يعنى أن أغلبية هذه القرارات ليست ثمرة أوامر إدارية ، وإنما تصدر عن مبادرات فى المستوى المحلى ترمى لتحقيق الخطة(٦٤) .

والواقع أن الجمع بين التخطيط المركزى وبين التسيير الذاتى ، فى المعنيين المتقدمين ، هو ، فى الواقع ، الجمع بين مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ولقد أخذ الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٨ بمبدأ المركزية فى التخطيط ، غير أن التجربة السوفيتية قد انتهت إلى منح الوحدات الإنتاجية استقلالها الذاتى وشخصيتها المعنوية والقانونية، تمكينا لروح المبادرة فى ميدان النشاط الاقتصادى من جانب مديرى هذه الوحدات ، واستكمالا لأحد المقتضيات الجوهرية لنجاح تنفيذ الخطة .

ثانيا : التخطيط اللامركزى

نادى بعض الكتاب الاقتصاديين ، ومن بينهم أوسكار لانج و م . تايلور ، بالتخطيط اللامركزى، وإمكانية تطبيقه فى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا . ويفترض هذا النوع من التخطيط تغيراً جذرياً فى علاقات الملكية ، بما أنه يتطلب أن يقوم النظام الاقتصادى على أساس ملكية عامة تشمل الجزء

(٦٤) راجع بالتفصيل شارل بتلهيم « التخطيط والنمو السريع » ، باريس ، ١٩٦٤ ، ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله بعنوان « التخطيط والتنمية » ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٢٠ .

الأكبر من أدوات الإنتاج ، ولكنه يمكن ، فى الوقت نفسه ، من الإبقاء على بعض عناصر الاقتصاد الرأسمالى ، إذ أنه يترك المشروعات حرية اتخاذ كثير من القرارات الهامة(٦٥) .

وفى صدد التخطيط اللامركزى يقوم الجهاز المركزى للتخطيط باتخاذ بعض القرارات ، تاركا للمشروعات العامة والمشروعات الخاصة اتخاذ البعض الآخر. وقد حدد دعاة هذا النوع من التخطيط تلك القرارات التى تكون من اختصاص جهاز التخطيط المركزى فى جوانب ثلاثة : تحديد الحجم الكلى للاستثمار ، وتحديد الأثمان التى تتم على أساسها المعاملات بين المشروعات العامة ، وتحديد سعر الفائدة . هذا على أن يتم تحديد الحجم الكلى للاستثمار على أساس تحقيق العمالة الكاملة ، وأن يتم تحديد سعر الفائدة عند المستوى الذى يضمن للمشروعات الحصول على التمويل اللازم لذلك الحجم الذى تحدد للاستثمار ، وأن يتم تحديد أثمان المنتجات ، من السلع الاستثمارية والمواد الأولية وغيرها من مستلزمات الإنتاج ، عند ذلك المستوى الذى يحقق التعادل بين عرض كل سلعة وبين الطلب عليها .

وهنا لايبقى للمشروعات العامة والخاصة إلا أن تتخذ بعض القرارات فى جوانب ثلاثة أخرى وهى : تحديد حجم ونوع الإنتاج الجارى ، والقيام بالاستثمارات الجديدة أو بالتوسع فى الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة ، وتحديد أثمان بيع السلع الاستهلاكية للمستهلكين النهائيين . ومن الجلى هنا أن كل مشروع يقوم بتحديد إنتاجه الجارى عند ذلك المستوى الذى يحقق التعادل بين

---

(٦٥) الا أنه يجب ألا نخلط بين التخطيط اللامركزى ، فى هذا المعنى ، وبين التخطيط الرأسمالى الذى يرمى إلى تحقيق العمالة الكاملة ، وإنما على أساس الإبقاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — راجع فى ذلك دكتور رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، نفس المرجع السابق ، ص٣٨٧ و ٣٨٨ ، راجع أيضا شارل بتلهيم ، « الاقتصاد السوفيتى » ، ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ .

ثمن الناتج والنفقة المتغيرة للإنتاج الاضافى ، وأن كل مشروع يمضى قدما فى الطلب على الاستثمار ، مادامت الكفاية الحدية لرأس المـــال تزيد عن سعر الفائدة ولا يتوقف عن الاستثمار إلا عندما تتعادل الكفاية الحدية مع سعر الفـائدة .

ومن هنا يتضح أن السلطة المركزية لاتؤثر فى الإنتـاج بصورة مباشرة ، لو اتبع أسلوب التخطيط اللامركزى ، إذ أنها لاتمارس هذا التأثير إلا عن طريق بعض المتغيرات الاقتصادية كسعر الفائدة والأثمـان .

١١ — التخطيط المادى والتخطيط المالى

إن التخطيط المادى يعنى التخطيط على أساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الإنتاج ، كالموارد والآلات والمعدات والقوى العاملة ، ويتطلب كل مشروع من مشروعات التنمية قدراً معينا من الموارد الحقيقية . وهذا التخطيط للموارد الحقيقية ينبغى أن يتم على مستوى الاقتصاد القومى ، فى مجموعه ، وبالنسبة لكل مشروع على حدة . وهنا ينبغى على جهاز التخطيط المركزى أن يتأكد ، لدى وضع الخطة ، من توافر الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ أهدافها ، ومعنى ذلك أنه إذا لم تكن هناك معرفة سابقة ، لدى جهاز التخطيط ، بالموارد الحقيقية المتاحة للمجتمع ، فإن هـذا يفضى ، بالضرورة ، إلى قيام العقبـات فى سبيل التنفيذ .

أما التخطيط المالى فهو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية . ولا يختلف موقف المشروع العام عن موقف المشروع الخاص بالنسبة لهذا النوع من التخطيط ، فالموارد المادية المختلفة ، فى الاقتصاد الحر القائم على المشروع الخاص ، لاتعتبر حرة ، بل يتعين دفع ثمن لها قبل استخدامها حيث تقع كل أدوات الإنتاج فى نطاق الملكية الخاصة للافراد . وهنا يصبح التخطيط المالى أمرا ضروريا لإمكان استخدام هـذه الأدوات فى أغراض

التنمية . أما الاقتصاد الاشتراكى فلا ينطبق عليه هذا الوضع ؛ إذ تملك الدولة أدوات الإنتاج ، ولكن ، لأنه من المتعين فى هذا الاقتصاد دفع أجور نقدية للأفراد العاملين ، فإن الأمر يقتضى إعداد خطة مالية . وهنا قد نتساءل : أى النوعين من التخطيط له الأسبقية على الآخر ؟

من الحقائق المسلم بها أن كلا النوعين من التخطيط ، المادى والمالى ، ضرورى للتخطيط السليم ، ولكن الآراء تختلف حول أيهما يسبق الآخر ، إذ يرى فريق من الكتاب أنه «لايمكن للاستثمار أن يمتد إلا إلى الموارد الحقيقية التى لم تنفق ، ومدخرات المجتمع هى المقابل المالى للمواردالحقيقية التى لم تستهلك. ومن ثم ، لايمكن للاستثمار أن يتعدى المدخرات . وعلى ذلك يجب أن يتقيد الاستثمار الجديد فى أى مجتمع بمدخراته . ولايمكن أن تخلق النقود الجديدة موارد حقيقية ، ولن تستحث عملية التنمية ولاتنتهى إلا بالتضخم »(٦٦) .

ومثل هذه النظرية فى التخطيط لابد أن تقيد الإنفاق الاستثمارى ،فى المجتمع النامى ، بحجم مايتاح فيه من مدخرات . وإذا كنا نعتبر ، حاليا ، أن مدخرات المجتمعات النامية محدودة إلى حد بعيد ، وكان من المحتم أن تتوافق الانفاقات الاستثمارية على مشروعات التنمية مع المدخرات الراهنة للمجتمع ، فإن التنمية الكاملة لن تتحقق فى مثل هذه المجتمعات النامية قبل انقضاء فترة طويلة من الوقت . ومن ثم فقد وضح ، فى الآونة الأخيرة ، اتجاه متزايد ، بين صفوف الاقتصاديين ، « نحو اعتبار المدخرات التى يفترض وجودها سلفا مجرد خرافة ، فلم يعد أحد يعتقد بأن طاقة الدولة فى الاستثمار تتقيد بأموال الادخار .ويؤيد الأستاذ موريس دوب هذا الاتجاه قائلا : « إن مشكلة التصنيع ، فى الدول المتخلفة ، ليست مالية أساسا ، وإنما هى مسألة تنظيم اقتصادى ، فالاستثمار فى أية دولة لايتقيد بالمدخرات ، ولكنه يتقيد بمواردها المادية . وإذا تم توفير

---

(٦٦) التخطيط الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص ٧٠ .

الموارد المادية اللازمة ، فإنه لن تظهر أية مشكلات فى صدد التمويل، فالتمويل فى الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة ، وليس ثمة ضرر فى خلق التمويل ، مادامت الموارد الحقيقة متاحة ، ومن الممكن تعبئتها »(٦٧) .

وينزع الأستاذ سيث ، الاقتصادى الهندى ، إلى نفس الاتجاه ، ويؤكده من واقع الأحداث التاريخية ؛ إذ يقول : إن هناك فى الدول المتخلفة موارد ضخمة من القوى العاملة غير المستغلة ، أو المستغلة استغلالا ناقصا ، ويمكن تعبئتها عن طريق « خلق النقود » دون أن يؤدى ذلك إلى التضخم . ومن أمثلة ذلك الهند التى نجد فيها أن الموارد المالية محدودة على عكس الموارد المادية التى توجد بوفرة كبيرة . ومن ثم ، إذا تقررت مسألة التنمية الاقتصادية فى الهند على الأساس المالى البحت ، فسيكون النمو الاقتصادى آيةفى الانخفاض . ويستطرد سيث ، فى تأكيده لأهمية الموارد الحقيقية ، قائلا : إن الاتحاد السوفيتى يقدم نموذجا للنمو الاقتصادى ينبغى الاقتداء به ، إذ كان دولة تفتقر إلى المدخرات كثيراً كما هو الحال فى الهند اليوم ، ومع ذلك فلم تشكل الموارد المالية المحدودة عقبة فى طريق التطور الاقتصادى الكبير للاتحاد السوفيتى ، حيث كان لديه القدر اللازم من الموارد الحقيقية . وهنا يخلص سيث من هذا الدليل التاريخى إلى « أن المعالجة المادية لمسألة التخطيط هى السر الرئيسى وراء التقدم الرائع الذى حققه الاتحادالسوفيتى فى الآونة الاخيرة . وعلى ذلك فإن الأساس المادى للتخطيط أكثر أهمية فى الدول المتخلفة »(٦٨) .

ورب معترض يقول : إن إضفاء الأسبقية على التخطيط المادى فى الدول المتخلفة قد يكون مدعاة لحدوث موجات تضخمية كنتيجة مترتبة على التوسع فى خلق النقود . غير أنه يمكن الرد على هذ الاعتراض بأنه مادامت هناك قوى

---

(٦٧) التخطيط الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٦٨) التخطيط الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص ٧٢ .

عاملة متعطلة وموارد إنتاجيــة أخرى معطلة فى الاقتصــاد القومى ، فلا يحتمل حدوث التضخم ، إذ ستوجه النقود الإضافية إلى تعبئة هذه الموارد . وفضلا عن ذلك فطالما أن البندين الرئيسيين فى إنفــاقات الجماهير على وجوه الاستهلاك فى البلاد المتخلفة إنمــا يتمثلان فى الغذاء والكساء ، فمن المتيسر تثبيت أسعار السلع التى تندرج ضمن هذين البندين ، عن طريق الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية فى الصناعات المنتجة لهذه السلع ، وهنا لو حدث التضخم فانه لن يصيب الجماهير بالأذى ، وسيمكن ، فى نفس الوقت ، تعبئة الموارد المادية غير المستغلة عن طريق خلق النقود . يضاف إلى ذلك أن نسبة كمية وسائل الدفع إلى الدخل القومى منخفضة بوجه عام فى الدول المتخلفة ، وهناك ، إذن ، مجال للتوسع الكبير فى إصدار النقود .

والخلاصة أن النموذج السليم للتخطيط لا يلغى التخطيط المالى كلية ، بل يدعه يأتى بصورة تالية للتخطيط المــادى ؛ إذ لا يمكن لأى منهما أن يرتب وحده سير الأمور أو يحقق نجاح التخطيط . وعلى ذلك فلا مندوحة من تحقيق توازن سليم بين التخطيط المادى والتخطيط المالى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطة الأولى فى الهند قامت على أساس التخطيط المالى . إذ حددت وجوها معينة من الانفاقات الاستثمارية على مشروعات التنمية ، يتم تمويلها من الموارد المالية المتاحة. وبذلك فرض التمويل نفسه على الخطة ، ووضع حداً أقصى لا يتعداه الاستثمار ، مع إمكان ترك بعض البنود أو تعديلها فى حالة عدم كفاية الموارد المالية المتوفرة . أما فى الخطة الثانية فلم يعتبر التمويل عاملا مقيداً ، إذ وضعت أهداف مادية معينة ، وكان لابد من إيجــاد الموارد المالية اللازمة لتنفيذها .

١٢ — التخطيط من القمة الى القاعدة والتخطيط من القــاعدة الى القمة

وقد يتم التخطيط مبتدئا من القمة ومنتهيــا بالقاعدة ،أو مبتدئا من القاعدة

ومنتهيا بالقمة ، وقد يتم على هـذين النحوين فى وقت واحـد . ويرى البعض أن التخطيط من القاعدة أكثر واقعية ، ويتوافق مع الاحتياجات المحلية . غير أنه يتعذر معه وضع الإطار الاقتصـادى العـام ، فى شموله وسعـة نطاقـه ، موضع الاعتبار . ويرى البعض الآخر أن التخطيط من القمة يتسم بالدقة والإمعان فى التنسيق ، وإن كان ينأى عن الدقة فى تقدير الاحتياجات المحلية . أما الغالبية العظمى من الكتاب الاقتصاديين فإنهم لا يميلون إلى تفضيـل هـذا النوع من التخطيط على ذاك ، ولا يعتقدون بأن ثمة تعارضا بين النوعين، مادام فى الإمكان الجمع بينهما، فى نفس الوقت، لوضع خطة دقيقة واقعية ، وذلك على هدى التجربة السوفييتية التى جمعت بين التخطيط من القمة والتخطيط من القاعدة .

وتفصيل ذلك أن العملية كلها تبدأ من الجوسبلان (٦٩) الذى يضع مشروع الخطة بالتشاور مع الوزارات المختلفة فى الاتحـاد السوفييتى. وهنـاك نوعان من التخطيط : تخطيط متوسط المدى يتمثل فى خطة اقتصادية للسنوات الخمس التالية، وتخطيط قصير المدى يتمثل فى خطط سنوية تفصيلية . أما فيما يتعلق بالأقسـام

---

(٦٩) أنشىء « الجوسبلان » U·S·S·R· Gosplan فى ١٩٢١ فى الاتحاد السوفيتى ، وهو يمثل لجنة التخطيط القومى ، أى الهيئة التخطيطية الوحيدة التى تضطلع بمسئولية تخطيط التنمية الاقتصادية فى الدولة فى مجموعها ، أما تنفيذ الخطط الاقتصادية القومية فيضطلع به « المجلس الاقتصادى القومى » فى الاتحاد السوفيتى National Economic Council of the U.S.S.R. وكذلك لجنة الانشاءات القومية State Construction Committee (U·S·S·R· Gosstroi . وهـذه الأجهزة الثلاثة هى أجهزة على مستوى الاتحاد السوفيتى ، وهذا يعنى أن التنظيمات المقابلة لها فى الجمهوريات الاتحادية (أى فروع الجوسبلان بالجمهوريات ، والمجالس الاقتصادية بالجمهوريات أو السوفنار كهوزى ، ولجان الانشاءات بالجمهوريات) مسئولة أمامها . أما أعلى هيئة قومية فى البلاد مسئولة عن ادارة وتوجيه الصناعة والانشاءات فهى المجلس الأعلى الاقتصادى U.S.S.R. Suprime Economic Council
For detailed study of the Organization of planning in the Soviet Union see United Nations « Basic Principles and Experience of Industrial Development planning in the Soviet Union, Nem York, 1965, p.12 .

الفرعية للجوسبلان وأقسام التخطيط التابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة فإنها تعمل بصورة مستقلة ، وتضع بعض الأهداف المؤقتة للاقتصاد القومى ، ثم تعرض على الأقسام الوظيفية للجوسبلان ، حيث تجرى عليها الدراسات والبحوث ، وتعرضها الأقسام الوظيفية ، بعد ذلك ، على قسم التنسيق الذى يوائم الأهداف المختلفة فى جميع القطاعات فى شكل خطة واحدة شاملة . وبعد ذلك يتم بحث مشروع الخطة الشاملة على يد الجوسبلان ، ثم يقدمها ، بعد ذلك ، إلى مجلس الوزراء الذى قد يعتمد المقترح المبدئى للخطة أو يعدل فيه . وتوزع الخطة ، بعد ذلك ، بين الوزارات المختلفة ، وتعتبر الوزارات مشروع الخطة بمثابة وثيقة سرية فلا ترسلها إلى الهيئات التابعة .

وإلى جانب هذا التخطيط من القمة ، تبدأ كذلك عملية التخطيط من القاعدة ، إذ يعد كل مصنع وتعد كل مزرعة تابعة للدولة خطتها الخاصة بها ، على أساس الإمكانيات الفنية فى المستقبل والتجارب السابقة . وتأتى خطط المشروعات المنفردة إلى المركز عن طريقين : الأول يتمثل فى سلطات التخطيط فى الإقليم أو المنطقة أو الجمهورية التى تقدم الخطط ، بدورها ، إلى الجوسبلان ، والثانى يتمثل فى الجمهوريات التى تقدم الخطط ، بدورها ، إلى الوزارات فى الاتحاد السوفيتى . وبعبارة أخرى فإن كلا من الهيئات الوظيفية للتخطيط والهيئات الجغرافية تستخدم كوسيلة لإرسال الخطط إلى المركز .

وعند الجوسبلان ، إذن ، تلتقى مشروعات الخطط الآتية من القمة ومشروعات الخطط الآتية من القاعدة ، وهنا تأتى مهمته فى الموازنة بين هذه المشروعات وتلك ؛ وقد تجرى بعض التغييرات الضرورية فى هذه المرحلة ، غير أن الجوسبلان يسير على مبدأ التدخل بأدنى قدر ممكن فى الخطط التى تصل من القاعدة . وبعدئذ يعد الجوسبلان الخطة النهائية التى تصبح بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء ومجلس السوفييت الأعلى ، الخطة الاقتصادية القومية لسنوات خمس تالية (٧٠) .

---

(٧٠) « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٤ و ٤٥ .

الفصل السادس

التخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي

ذكرنا فى الفصل السابق الأنواع المختلفة للتخطيط ، وأوضحنا المعانى الضمنية للثنائيات المختلفة للتخطيط الاقتصادى ، إذ أشرنا إلى التخطيط الجزئى والتخطيط الشامل ، وإلى التخطيط الوظيفى والتخطيط التركيبى ، وإلى التخطيط التوجيهى والتخطيط الآمر ، وإلى التخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى ، وإلى التخطيط القطاعى والتخطيط العام ، وإلى التخطيط الأصيل والتخطيط المساعد ، والى التخطيط الرئيسى والتخطيط التكميلى،والى التخطيط الاقتصادى والتخطيط الاجتماعى ، والى التخطيط الاقليمى والتخطيط القومى ، وإلى التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى ، وإلى التخطيط المادى والتخطيط المالى ، وإلى التخطيط من القمة والتخطيط من القاعدة . وبقى الآن أن نفرق ، فى شىء من الإفاضة والتفصيل ، بين التخطيط الرأسمالى والتخطيط الاشتراكى .

١ — التخطيط الرأسمالى

يختلف معنى التخطيط فى النظام الاشتراكى ، فالتخطيط الرأسمالى يبقى على كل السمات الأساسية للرأسمالية ، كالملكية الخاصة والمشروع الخاص،ويتم من خلال جهاز الأثمان . وكما يقرر الأستاذ أرثر لويس ، وهو من دعاة التخطيط فى الاقتصاد الرأسمالى ، فإن الدولة تستطيع أن تخطط كيفما تشاء ،بيد أنه ينبغى عليها أن تخطط عن طريق السوق ، لاعن طريق التوجيه المركزى بعيدا عن جهاز الثمن.

والتخطيط الرأسمالى يستهدف أمرين ، الأول : ويعنى محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات التى تسىء إلى سير الاقتصاد القومى على الوجه المرغوب ، مثلما

تفعله الرأسماليات الغربية ، من أجل تصحيح الاختلال الناشىء عن الموجات الانكماشية أو التضخمية . ويطلق البعض على هذا النوع من التخطيط الرأسمالى اسم : التخطيط التصحيحى أو التقويمى الذى تستهدف الحكومة من وراء الأخذ به المحافظة على طريق وسط بين الكساد والتضخم . فإذا لاحت فى الأفق بوادر الكساد ، تتدخل الدولة ، فورا ، ببرنامج ضخم للمشروعات العامة ، وباتباع « سياسة النقد الرخيص » . أما إذا مال الموقف نحو التضخم فإن الدولة تتخذ من التدابير الوقائية ما يحد من خطر هذا التضخم . وإن كانت الدولة لاتخشى من الرخاء قدر ما تخشى من الكساد . وقد كان للثورة الكينزية فى الفكر الاقتصادى الحديث أثر واضح فى اتباع مثل هذه السياسة التقويمية(٧١) .

اولا : التخطيط التقويمى

وإذا كان الاقتصاد الرأسمالى يعانى من الكساد ، فإن الدولة تأخذ بأسلوب التخطيط التقويمى للتغلب على الكساد ، وذلك ، باتباع طرق ثلاث : زيادة الاستهلاك النهائى أى استهلاك الأفراد والاستهلاك الجماعى ، وزيادة الاستثمار الخاص ، والتوسع فى الاستثمار العام .

ويمكن العمل على زيادة الاستهلاك بزيادة الميل الى الاستهلاك عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول الدنيا ، إذ أن ميل هؤلاء إلى الاستهلاك أكبر من ميل أصحاب الدخول العليا . ومن الممكن إعادة توزيع الدخل القومى على مثل هذا النهج بتحويل القوة الشرائية من أصحاب الدخول العليا إلى أصحاب الدخول الدنيا بفرض الضرائب التصاعدية على الدخول ، وتوجيه حصيلة هذه الضرائب لصالح الطبقات محدودة الدخل فى شكل إعانات ، أو تخفيض

---

(٧١) وضح هذا تماماً فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تصحح الحكومة الاتجاهات الانكماشية فى الاقتصاد القومى طبقا لقانون العمل الصادر فى عام ١٩٤٦ ، وذلك بالاحتفاظ بجهاز مضاد للكساد يراقب ، بدقة ، الموقف الاقتصادى ، وعلى أهبة الاستعداد للعمل على الفور .

تـكاليف المعيشه بخفض الأسعار ، أو فى شكل إنفاق على الخدمات التعليميـة والصحية وغيرها من انفاقات الرفاهة الاجتماعية . ومن الممـكن ، أيضاً ، إعادة توزيع الدخل باتباع سياسة من شأنها أن يزيد نصيب الأجور فى الدخل القومى، أى تحويل الدخل من المجموعات التى تعتمد على عوائد الملكية الى المجموعات العاملة التى تعتمد على الأجر . هذا ، ويمكن ، أيضا، دعم الطلب الاستهلاكى عن طريق تشجيع منح التسهيلات الائتمانية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة ، وتطوير وسائل الإعلان عن السلع ، ورفع المستوى الحضـارى للقرى ، إذ أن ميل الحضريين للاستهلاك أكبر من ميل القرويين .

هذا بالنسبة لدعم الاستهلاك النهائى ووسائله وفقا لأسلوب التخطيط التقويمى، إن سمى هذا الأسلوب تخطيطا . أما بالنسبة لزيادة الاستثمار الخاص فى أوقات الكساد ،فيمكن للدولة أن تعمد الى تخفيض الضرائب بتشجيع استثمارات رءوس الأموال الخاصة ، وتخفيض سعر الفائدة لتشجيع القطـاع الخاص على زيادة استثماراته وفقا للنظرية الكينزية التى تبرز أثر تغيرات سعر الفائدة على السلوك الاستثمارى لرجال الأعمال مع أخذ الكفاية الحدية لرأس المال فى الاعتبار ، فضلا عن تخفيض معدلات الأجور، بغية تشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمار.

ومع ذلك فقد دلت البحوث الميدانية فى الولايات المتحدة على ضعف حساسية رجال الأعمال لانخفاض سعر الفائدة ، لأن عنصر المخاطرة ، فى كثير من المشروعات ، هو من الضخامة بحيث لا يعوضه انخفاض سعر الفائدة(٧٢) . وقد أعرب كينز نفسه فى كتابه (النظرية العامة) عن الشكوك التى تخامره فى صدد تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار . وأما بالنسبه لتخفيض معدل الأجور فى أوقات الكساد فقد عارضه كينز على أساس أن هذا التخفيض يفضى إلى النقص فى حجم الطلب الفعال ، وهذا يفضى ، بدوره ، الى النقص فى حجم الإنتاج

---

(72) For detailed study see L. Klein, «Keynesian Revolution».

ومستوى التوظف ولهذا فقد بات من الضرورى اتباع سياسة دعم الأسعار والتوسع فيها بحيث تشمل عددا كبيراً من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، بما يؤدى إلى تأمين احتمالات المستقبل بالنسبة للمستثمرين .

ومع ذلك فقد لايستجيب الاستثمار الخاص لكل هذه التدابير التى تتخذها الدولة من أجل الارتفاع بمستواه ، لأنه يتسم بالتقلب والتردد إلى حد كبير . ولهذا يصبح التوسع فى الاستثمار العام بمثابة « تغيير معوض » لامندوحة عنه لتصحيح الاختلال الناشيء عن الكساد . ولا نعنى بذلك إحلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص ، وإنما نعنى به تعويض الاستثمار العام للنقص فى الاستثمار الخاص .

هذه هى التدابير التى يتطلب التخطيط التقويمى اتخاذها من أجل القضاء على الكساد والبطالة . أما فى حالة التضخم فيتطلب هذا التخطيط من الحكومة ، فى المجتمع الرأسمالى ، أن تتخذ خطوات معينة لكبح جماح القوى المؤدية إلى التضخم ، والالتجاء إلى الحلول التى قدمها الفكر الكينزى لمقاومة التضخم . وهى ، بطبيعة الحال ، حلول مضادة للانكماش والبطالة . وتتلخص فى تخفيض الميل إلى الاستهلاك ، وتخفيض الميل إلى الاستثمار ، وتخفيض الانفاق الحكومى إلى الحد الأدنى .

ويمكن تخفيض الميل إلى الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب على الاستهلاك وزيادة المدخرات المحلية. بيد أن الضرائب المرتفعة على الانفاق الاستهلاكى ، وإن كانت وسيلة فعالة للنقص فى الاستهلاك ، إلا أنها لاتلقى تأييداً كبيراً ، ولا تلجأ إليها الحكومات إلا فى أحوال الضرورة القصوى . وأما زيادة الادخار بصورة إختيارية فقد لا تكفى لإنقاص الاستهلاك إلى الحد المتطلب . وهنا قد تلجأ الحكومة ، كما يقرر كينز ، إلى الادخار الاجبارى لمكافحة التضخم .

وأما بالنسبة لتخفيض الميل إلى الاستثمار الخاص فهو إجراء ضرورى ،

لأنه فى حالة ما إذا كانت الموارد الإنتاجية فى المجتمع موظفة جميعها توظفا كاملا، فان أية استثمارات إضافية من شأنها أن تزيد من ندرة الموارد ، فيدفع ذلك إلى زيادة ارتفاع الأسعار وتفاقم مشكلة التضخم . وهنا يتعين على الدولة أن تفرض رقابتها المحكمة على الاستثمار ، بحيث لا يجوز إقامة أى استثمار جديد فى القطاع الخاص إلا بترخيص من الدولة .

ومادام السبب الرئيسى فى التضخم هو زيادة الحجم الكلى للإنفاق عن المتاح من السلع ، فإن العلاج الوحيد هو الحد من هذا الإنفاق الزائد عن الحد . وهنا تتضح أهمية تخفيض الإنفاق الحكومى ، بالحد من المصروفات غير الضرورية ، وإن كان هذا لا يعنى تحقيق فائض فى الميزانية فى جميع الأحوال ؛ فقد ينطوى تخفيض الإنفاق الحكومى على تضييق نطاق العجز فى الميزانية إلى أبعد الحدود .

ثانيا : التخطيط الانمائى

وقد لا يكون التخطيط فى المجتمع الرأسمالى مستهدفا تصحيح اختلالات فى الاقتصاد القومى ، كما أوضحنا فيما سبق ، بل يستهدف النهوض ببعض الصناعات الكبرى ، أو بعض القطاعات الاقتصادية الهامة ، كالزراعة أو التجارة الخارجية أو النقل والمواصلات . وهذا التخطيط الإنمائى الجزئى لا يعتبر أسلوبا له فاعليته فى تطوير الاقتصاد القومى ، لأنه يركز على قطاعات هامة قليلة ، ويترك القطاعات الأخرى دون تخطيط ، مع أن الاقتصاد القومى ، فى أى مجتمع ، يقوم ، فى الواقع ، على قدر كبير من الترابط والتشابك بين مختلف القطاعات (٧٣) .

أما التخطيط الإنمائى الشامل فإنه يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية ،

---

(٧٣) ومن أمثلة هذا التخطيط الانمائى الجزئى ، فى الاطار الرأسمالى ، تخطيط الصناعة الفرنسية فى الحرب العالمية الثانية (خطة مونيه). وكان يستهدف ، أساسا ، استخدام المعدات الحديثة فى المجال الصناعى ، أو ما يسمى عادة « بالترشيد الصناعى » .

ويضمن قدرا كبيرا من التناسق والتماسك فى إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها . ولكن إذا كان التخطيط الرأسمالى ، كما قدمنا ، لا يتضمن أى تغيير جذرى فى التركيب الاقتصادى للمجتمع ، بمعنى أنه لا يتطلب قيام قطاع عام كبير يقود عملية التنمية ، بإحلال المشروع العام محل المشروع الخاص ، فما طبيعة هذا الأسلوب الشامل فى التخطيط الرأسمالى ؟

إن هذا التخطيط يتم داخل الإطار الرأسمالى ، إذ تضع الحكومة خطة للاقتصاد القومى فى مجموعه ، ثم تقدم هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة لتنفيذها ، كل قطاع فيما يخصه ، غير أنها لا تلزم القطاعات بهذا التنفيذ ، ولا تستخدم لضمانه وسائل قهرية . ومع ذلك فقد تستخدم بعض الوسائل المباشرة ، كمنح المساعدات المالية ، وتقديم التسهيلات المختلفة فى مجال الصناعات التى توليها أهمية خاصة ، وقد تلجأ إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرادعة إذا تكشفت لها بعض الانحرافات عن الخطة . وعلى أية حال فإن الحكومة لا تلجأ إلى إصدار توجيهات مباشرة إلى المنتجين إلا فى أحوال الضرورة القصوى . وهنا يبدو أن التخطيط الرأسمالى لا يعدو أن يكون تخطيطا غير مباشر ، ضعيف الفاعلية ، لا إلزام فيه ولا قهر ، ويتم عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجية الآمر .

ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع من التخطيط الرأسمالى ما اتبعته الهند فى تخطيطها الشامل ، إذ تم تنفيذ الخطة الأولى من خلال جهاز الأسعار . أما الخطتان الثانية والثالثة فقد نفذتا ، أيضا ، داخل الإطار الرأسمالى ، على الرغم من أن الهدف كان خلق نموذج اشتراكى للمجتمع . لقد اقتصر دور الحكومة على وضع خطة القطاع العام وتنفيذها . أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد وضعت لجنة التخطيط الأهداف الخاصة به ، وتركت تنفيذها للمشروعات الخاصة .

والجدير بالذكر هنا أنه فى الاطار الرأسمالى تطبق ثلاث سياسات رئيسية فى مجال التخطيط : السياسة الاستثمارية ، والسياسية الضريبية ، وسياسة تحقيق

المرونة فى الجهاز الإنتاجى . إذ ما دام الهدف الرئيسى للتخطيط الرأسمالى هو تحقيق معدل من الاستثمار أعلى بكثير من معدله فى الاقتصاد الرأسمالى غير المخطط ، أى بمعدل يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من الدخل القومى ، فإن الأمر يتطلب اتباع بعض الوسائل غير المباشرة لتقييد الاستهلاك لزيادة حجم الادخار ، بل قد يكون فى وسع الدولة أن تحقق قدرا من الادخار الراهن بأن يكون هناك فائض فى الميزانية العامة . ومع ذلك فقد لا تكفى المدخرات المحلية، سواء كانت مدخرات القطاع العائلى أو مدخرات قطاع الأعمال الخاص أو المدخرات الحكومية ، وسواء كانت تتخذ صورتها الاختيارية أو الإجبارية، لسد احتياجات الطلب الاستثمارى ، وهنا قد تدعو الحاجة إلى سد النقص فى المدخرات المحلية بالحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الخارج . بيد أن الأستاذ آرثر لويس يضع مبادىء ثلاثة لتخطيط الاستثمار فى الاقتصاد الرأسمالى وهى أنه يجب تمويل الاستثمار بقدر الإمكان من الادخار وإلا نشأ التضخم ، وألا يتجاوز الاستثمار الموارد المادية المتاحة ، وألا تبعثر الأموال المحدودة المتاحة للاستثمار فى إنتاج السلع الكمالية. وللحد من الاستثمارات الموجهة للإنتاج الكمالى يمكن للدولة أن تتبع وسيلتين بديلتين : إما عدم الترخيص بإقامة مشروعات استثمارية جديدة لأغراض الإنتاج الكمالى ، وإما أن ترفع تكاليف الاستثمارات الجديدة منها بحيث لا يتاح التنفيذ إلا للمشروعات الضرورية فقط . وارتفاع التكاليف قد يتأتى ، بدوره ، عن طريق زيادة سعر الفائدة أو فرض الضريبة على الاستثمارات الجديدة بمعدلات مرتفعة .

هذا عن تخطيط الاستثمار . أما عن التخطيط الضريبى فإن الأمر يدعو إلى وضع سياسة للضرائب الجمركية من شأنها أن تستبعد المنافسة الأجنبية ، أى فرض الحماية للصناعات المحلية عن طريق المعدلات المرتفعة للضرائب على الواردات واتباع نظام حصص الاستيراد ونظام التراخيص وما إلى ذلك . وفضلا عن

ذلك فلابد من منع تصدير بعض المواد الخام والسلع الضرورية اللازمة للنهوض بالصناعة المحلية . ومع ذلك فإن الدول النامية ذات الاقتصاد المخطط تواجه ضغطا كبيرا على ميزان مدفوعاتها بسبب زيادة استيراد السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأغراض التنمية . ولهذا فإن وضع القيود الضريبية والكمية على الواردات له حدوده . ورغم وضع هذه القيود فلابد من الزيادة الكبيرة فى الواردات ، وعلى الأخص فى أولى مراحل التنمية . ولهذا يقتضى الأمر اتخاذ كل التدابير والوسائل التى من شأنها أن تتحقق زيادة مناظرة فى الصادرات ، تقوم على أساس رفع الكفاية الإنتاجية من ناحية ورفع الكفاية التسويقية من ناحية أخرى ، بما يفضى ، فى النهاية ، إلى خفض تكاليف إنتاج المنتجات المصدرة إلى الخارج ، وبالتالى خفض أسعارها مع الارتفاع بمستوى جودتها . وهذه الزيادة فى حصيلة الصادرات يمكن ، بدورها ، أن توفر العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون والالتزامات الخارجية الناشئة عن التوسع فى الاستيراد .

وأما سياسة توفير المرونة فى الجهاز الإنتاجى فيركز عليها بعض الاقتصاديين ، وفى مقدمتهم أرثرلويس ، كثيرا من الأهمية فى نجاح أسلوب التخطيط فى الاقتصاد الرأسمالى ، حيث يؤكد لويس أن مشكلة المرونة لا وجود لها فى الاقتصاد الاشتراكى الذى يقوم على التخطيط المركزى الآمر ، إذ فى وسع الدولة أن تستخدم جهازها الإنتاجى الذى يأتمر بأمرها فى إحداث المرونة فى تنقل الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى . أما فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط فإن إحداث هذه المرونة هو من الصعوبة بمكان . ولو أمكن تحقيق هذه المرونة بالقدر الكافى ، لمادعت الحاجة إلى اتباع نظام التراخيص أو نظام البطاقات ، ولما كان ثمة عجز فى بعض المواد أو السلع أو فائض فى البعض الآخر . ويقترح لويس لتحقيق المرونة فى تنقل الموارد الإنتاجية ، أى مرونة الجهاز الإنتاجى ،

تخطيط توطن الصناعة وتخطيط الأجور وتخطيط وتدريب القوى العاملة للحصول على القدر المطلوب من المهارات المختلفة(٧٤)

٢ – التخطيط الاشتراكى

إن ثمة نوعين من التنظيمات فى المجتمعات التى تأخذ بمبدأ التخطيط الاشتراكى، وهما التنظيم المركزى والتنظيم اللامركزى لعملية اتخاذ القرارات التى تتضمنها الخطة القومية . فالتنظيم المركزى ينطوى على تركيز سلطة اتخاذ القرارات فى جهاز واحد يفوضه المجتمع فى اتخاذ تلك القرارات التى يتطلبها توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة . أما التنظيم اللامركزى فهو ينطوى على تشتيت سلطة اتخاذ القرارات . وقد لا يكفل ، بوصفه هذا ، الاستخدام الأمثل للموارد إلا فى ظروف خاصة . وبين هذين التنظيمين المتطرفين توجد تنظيمات متعددة لعملية اتخاذ القرارات . وكل منها يجمع بين قرارات تخضع للتنظيم المركزى وقرارات تخضع للتنظيم اللامركزى . وإذا كان التخطيط القومى أحد هذه التنظيمات ، فإن هذا لا يعنى ، بأية حال ، أن الخطة القومية تتضمن جميع القرارات التى تنظم استخدام الموارد التى توجد تحت تصرف الوحدات الإنتاجية ، سواء كانت هذه الوحدات داخل القطاع العام أو داخل القطاع الخاص ، بما أن التخطيط الاشتراكى يسمح بخضوع بعض القرارات للتنظيم اللامركزى بحيث تتضمن الخطة القومية القرارات

(٧٤) راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المصدر السابق ، ٣٤ إلى ٤٠ — وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ينبغى عدم الخلط بين « التوجيه » وبين « التخطيط » . إذ فى الاقتصاد المخطط يكون هناك توجيه شامل وتخطيط شامل فى الوقت نفسه ، أما فى الاقتصاد الرأسمالى غير المخطط تخطيطا شاملا فقد تكون هناك أنواع من التوجيه ، ولكنه لا يرتبط بتخطيط مسبق للبرامج والمشروعات وبتخصيص مسبق للموارد . ومن ثم ، فإن الاقتصاد الرأسمالى قد يكون اقتصاداً موجها فحسب ، ولكن الاقتصاد الاشتراكى يكون موجها ومخططاً فى نفس الوقت .

التى يجب إخضاعها للتنظيم المركزى مع ضمان نظام للادارة الاقتصادية يحرك الموارد الموجودة تحت تصرف الوحدات الإنتاجية فى الاتجاهات التى تحددها القرارات التى تتضمنها الخطة القومية .

(ا) التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى فى المجتمع الاشتراكى

والمشكلة الأساسية التى تواجه عمليـــة التخطيط القومى هى اختيار « المزيج الأمثل » من القرارات التى تخضع للتنظيم المركزى والقرارات التى تخضع للتنظيم اللامركزى . هذا إذا اعتبرنا أن التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى هو ذلك التنظيم الذى يحقق الشروط التى تكفل للمجتمع أقصى قدر من الرفاهة الاقتصادية بمـا يتاح له من موارد مادية ومعنوية ومالية .

ويعترف خبراء التخطيط أنه لم يكتشف بعد ذلك التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى . وقد قامت دول مختلفـة بمحاولات لتصميم تنظيمات مختلفة لعملية التخطيط القومى، تحقق بعض شروط الرفاهية، إلا أنها لم تحقق بعض الشروط الأخرى .. كما أن بعض هذه التنظيمات يغالى فى تركيز القرارات بحيث تتداخل عملية التخطيط القومى فى عملية الإدارة الاقتصادية ، وبعضها الآخر يغالى فى تشتيت القرارات ، بحيث تفقد عملية التخطيط فاعليتها المنشودة . ونخلص من ذلك إلى أن هذه التنظيمات كلها ، كما يقرر أحد الخبراء(٧٥) ، تعطى حلولا جزئية لمشكلة التنظيم الأمثل .

(ب) أنواع القرارات المتضمنة فى الخطة

ومع أن التعرف على التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى لم يتحقق بعد ، فإن النظرية الاقتصادية تقدم بعض القواعد العامة التى يمكن على هديها الوصول إلى هذا التنظيم . وتميز هذه القواعد بين القرارات غير المحايدة والقرارات المحايدة،

---

(٧٥) دكتور أحمد حسنى ، « نماذج التخطيط اقتصادى (تحديد القرارات التى تتضمنها الخطة القومية) » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٢٩ ، أبريل ١٩٦٤ ، ص ١ و ٢ .

كما تميز بين مجموعات أربع من القرارات ، تبعا للنشاط الذى تتحكم فيه ، وهى : القرارات المالية ، والقرارات الاستثمارية ، والقرارات الانتاجية ، والقرارات الاستهلاكية . فالقرارات المالية تشمل مجموعة القرارات التى تنظم التدفقات النقدية التى تنشأ عن المعاملات الداخلية والمدفوعات التحويلية وتداول الأصول المالية . وهى القرارات التى تتضمنها السياسة المالية ، والسياسة النقدية ، وسياسة النقد الأجنبى ، وسياسة الأجور ، وسياسة الأسعار . أما القرارات الاستثمارية فتشمل مجموعة القرارات التى توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تمارس النشاط الاقتصادى ، وتوزع الموارد التى تخصص لكل قطاع بين المشروعات المختلفة داخل القطاع . وأما القرارات الإنتاجية فإنها تشمل مجموعة القرارات التى تنظم العمليات الانتاجية التى تقوم بها الوحدات التى تمارس النشاط الانتاجى . وبعض هذه القرارات الانتاجية يخضع لقانون تزايد الغلة ويحقق وفور الإنتاج الكبير كالصناعات الثقيلة والنقل وإنتاج الطاقة الكهربية ، وبعضها يخضع لقانون تناقص الغلة كما هو الحال فى الزراعة والصناعة الخفيفة (المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة) وتجارة التجزئة ، نظرا لصغر حجم الوحدات الانتاجية فى هذه الأنشطة . وأخيرا فإن القرارات الاستهلاكية تشمل مجموعة القرارات التى تحدد كميات وأنواع السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد . وهى لاتقتصر على القرارات الاستهلاكية « الشخصية » التى تتخذها الوحدات الاستهلاكية المنتمية إلى القطاع العائلى ، وإنما تشمل ،أيضا،القرارات الاستهلاكية « الجماعية » التى تتخذها الدولة لتوفير السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع دون مقابل أو بمقابل رمزى .

وعلى ذلك يرى خبراء التخطيط أن التنظيم الأمثل لعملية اتخاذ القرارات التى تنظم استخدام الموارد ينبغى أن يخضع القرارات المتساندة والقرارات المتعارضة والقرارات المختلطة للتنظيم المركزى، باعتبارها قرارات غير محايدة . والنتيجة التى

تخلص إليها من تطبيق هذه القاعدة هى أن القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية التى تخضع لقانون تزايد الغلة والقرارات الاستهلاكية الجماعية هى تلك القرارات غير المحايدة التى يجب أن تخضع للتنظيم المركزى . أما القرارات الإنتاجية التى تخضع لقانون تناقص الغلة أو ثبات الغلة ، والقرارات الاستهلاكية الشخصية التى تنتمى إلى مجموعة القرارات المحايدة ، فلا يدعو الأمر إلى إخضاعها للتنظيم المركزى ، بل من الأفضل أن تترك للتنظم اللامركزى(٧٦) .

(ﺣ) مستوى شمول الخطة القومية

ويلاحظ أن التباعد بين الوضع الاقتصادى المستهدف والوضع الاقتصادى الذى يتجه إليه الاقتصاد القومى ، تلقائيا ، فى حالة التخلف ، إنما يرجع إلى قصور القرارات الاستثمارية عن تحقيق النمو التلقائى . ولهذا فإن القرارات المالية وحدها لا تكفى لإحداث عملية التنمية ، وإنما يجب أن تتضمن الخطة القومية التى تستهدف التنمية القرارات الاستثمارية التى تحدد الحجم الأمثل للاستثمار والاتجاهات الاستثمارية المثلى . ومع ذلك فإن تماسك الخطة يتطلب إدماج القرارات الاستثمارية مع القرارات المالية (وعلى وجه الخصوص القرارات الادخارية وقرارات النقد الأجنبى) . وغنى عن البيان أن قيام القطاع العام بمسئولية تنفيذ القرارات الاستثمارية التى تتضمنها خطة التنمية لا يستدعى ، بالضرورة، إحداث تغيير فى نظام الملكية ، بما أن هذا التغيير يتوقف على موقف المجتمع من القواعد التى يستند إليها النظام الاقتصادى . ونجد ، فى الواقع ، أن عددا من الدول الآخذة فى النمو يختار القرارات الاستثمارية التى يقوم القطاع العام بتنفيذها ، وفى اختياره لها إنما ، يستهدف دعم القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص ، بمعنى أن القرارات الاستثمارية للقطاع العام تتركز فى القرارات التى تحقق وفورا خارجية تثير حوافز القطاع الخاص للتوسع التلقائى(٧٧) .

---

(٧٦) نفس المرجع السابق ، ص ٥ إلى ٧ .

(٧٧) نفس المرجع السابق ، ص ١١ .

ومن ثم ، فعندما يقوم المجتمع على حماية الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، فإن المشروعات الخاصة تحتفظ بسلطة اتخاذ القرارات الانتاجية التى تنظم استخدام الموارد المتاحة فى المجتمع ، وفى هذه الحالة لا تتضمن الخطة القومية القرارات الإنتاجية التى تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة . ومع ذلك فإن الاتجاه السائد هو أن « وضع التخلف » يهز القيم الاجتماعية هزا عنيفا ، ويحدث تغييراً جذريا فى تقدير المجتمع للقواعد التى يستند إليها النظام الاقتصادى . وهنا تقترن عملية التنمية بالتحول من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى حيث تنتقل ملكية أدوات الإنتاج إلى القطاع العام .

وعلى ذلك فإننا نجد فى المجتمع الاشتراكى أن القرارات التى تتخذها الدولة متعددة واسعة المجال ، تشتمل على القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الإنتاجية ، ومع هذا التعدد فلابد لضمان إختبار التماسك بين القرارات أن تتضمن الخطة القومية كل هذه المجموعات الثلاث من القرارات . وهنا لا يتغير مستوى شمول الخطة بارتفاع مستوى التقدم الاقتصادى ، بما أن شمول الخطة للقرارات الإنتاجية ضرورة يقتضيها تماسك القرارات التى تصدر عن السلطات المركزية .

وتأسيسا على ذلك يعتقد الخبراء أن طبيعة القرارات التى تتضمنها الخطة القومية تتوقف على عاملين : طبيعة المشكلة التى يواجهها الاقتصاد القومى ، والتنظيم الاقتصادى العام . وبناء على هذا التحليل ، يمكن التمييز بين حالات ثلاث متفاوتة فى مستوى شمول الخطة (٧٨) .

(١) « تخطيط تثبيت النشاط الاقتصادى » وهو يقتصر على إعداد القرارات المالية التى تتحكم فى التدفقات النقدية .

---

(٧٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) « تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ويتضمن إعداد القرارات المالية فضلا عن إعداد القرارات الاستثمارية التى تتحكم فى الحجم الكلى للموارد المتاحة للاستثمار ، وتوزيع هذه الموارد بين الاتجاهات الاستثمارية المختلفة .

(٣) « التخطيط الاشتراكى » ويتضمن إعداد القرارات المالية والقرارات الاستثمارية فضلا عن إلى إعداد القرارات الإنتاجية التى تنظم توزيع الموارد المتاحة بين الوحدات الانتاجية .

(د) النموذج السيادى والنموذج التنافسى فى التخطيط القومى

ولما كانت كفاية نظام التخطيط القومى تتوقف على إحكام ضبط النشاط الاقتصادى — لتحريكه نحو الوضع الاقتصادى المستهدف ، ودقة الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها الخطة — فإن التنظيم الأمثل لعملية اتخاذ القرارات ، فى ظل التخطيط الشامل ، لابد من أن يوفر لجهاز التخطيط كل البيانات والمعلومات التى تسمح بإجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها الخطة ، دون أن تفقد السلطة المركزية قدرتها على ضبط النشاط الاقتصادى .

وفى البحوث الأكاديمية عن التخطيط برز نموذجان للتخطيط القومى الشامل ، أحدهما ، هو النموذج السيادى ، الذى نادى به موريس دوب وبول سويزى . وثانيهما هو النموذج التنافسى ، الذى دافع عنه أوسكار لانج . أما السمة البارزة للنموذج السيادى فهى أن الدولة تعتمد على سلطتها السيادية فى تحريك الاقتصاد القومى نحو الوضع الاقتصادى المستهدف . ومثل هذه السمة تتطلب ، بالضرورة ، مركزية القرارات التى تنظم الموارد بين الاستخدامات المختلفة ، على النحو الذى يجعل الخطة القومية شاملة للقرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية التى تلتزم الوحدات الانتاجية بوضعها موضع التنفيذ . ومع ذلك فإن دعاة هذا النموذج لاينادون بالمركزية الكاملة للقرارات الاقتصادية ، وإنما

يكتفون بمركزية القرارات الرئيسية ، وإن لم يقدموا ، من جانبهم ، المعايير التى تحدد مثل هذه القرارات وتمييزها عن القرارات التى تستبعد من الخطة .

ويتسم النموذج السيادى للتخطيط بأنه « تخطيط كمى » ، أى أن القرارات الانتاجية تنصرف إلى تحديد مقادير الموارد التى ينتجها ويستخدمها كل نشاط إنتاجى ، أما اختبار صلاحية القرارات الانتاجية فإنه يتم عن طريق استخدام « الموازين السلعية » التى تحدد موارد واستخدامات السلع الرئيسية التى تخضع استخداماتها للقرارات المركزية . بيد أن التركيز على التخطيط المادى (السلعى) لايعنى إغفال التخطيط المالى ، بما أن الخطة القومية تدمج الخطة المالية فى الخطة السلعية . وهنـــا تصبح فى يد الدولة أدوات للتحكم فى توزيع الموارد السلعية وأدوات أخرى للتحكم فى توزيع الموارد المالية . أما الأسعار التى يستنبطها جهاز التخطيط المركزى فى ضوء مايتوافر لديه من بيانات فهى « أسعار محاسبية » تستخدم ، بمعرفته ، فى إجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية القرارات ، وهى أسعار لا تتحدد بقوى السوق ولاتقيس إلا التكلفة الاجتماعية ، وهذا على خلاف « الأسعار السوقية » التى تقيس التكلفة الشخصية التى تتحملها الوحدات الانتاجية . غير أن تقدير « الأسعار المحاسبية » يتطلب وقوف جهاز التخطيط على جميع البيانات التى تتوافر لجهاز الثمن التلقائى — وهو أمر يتعذر تحققه عمليا — ولهذا فقد تنازل دعاة النموذج السيادى عن اختبار صلاحية القرارت الاستثمارية الإنتاجية ، اكتفاء بادماج هذه القرارات فى الموازين السلعية للتوفيق بين الموارد والاستخدامات ، قبل البدء فى عمليات الانتاج ، وتحديد الأسعار بما يحقق التوازن بين موارد السلع (عرض السلع) واستخداماتها (أنواع الطلب على السلع) .

أما النموذج التنافسى فهو ، فى الأساس ، إدارة النظام الاقتصادى طبقا لخطة قومية ، مع الاحتفاظ للوحدات الانتاجية المنتمية، إلى القطاع العام، بسلطة اتخاذ القرارات الانتاجية والقرارات الاستثمارية ، على أن تقوم كل وحدة من جانبها

بإجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية قراراتها ، بالاستعانة بمجموعة من الأسعار يحددها جهاز التخطيط المركزى . وعلى ذلك تقتصر وظيفة هذا الجهاز، وفقـــا للنموذج التنافسى ، على تحديد الأسعار . وهى أسعار محاسبية تقدر باستخدام « أسلوب التقريب المتتابع » ؛ إذ يبدأ الجهاز بمجموعة من الأسعار تحددها السوق ، تلقائيا ، ثم يجرى عليها تصحيحات متتابعة حتى يصل إلى مجموعة الأسعار التوازنية ، ولا تتغير هذه الأسعار إلا إذا تحقق أحد أمرين : تغير تفضيلات المستهلكين ، أو تغير الظروف الفنية للانتاج .

ومنطق هذا النموذج التنافسى هو أن النظام الاشتراكى لايمنع إجراء الحساب الاقتصادى ، ولايمنع التحديد المركزى للأسعار . كما أن مركزية القرارات ليست الأسلوب الوحيد لإدارة النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى ، حيث يمكن للسلطة المركزية أن تدير هذا النشاط عن طريق خلق أوضاع مماثلة لأوضاع المنافسة الكاملة ، بحيث تعطى للوحدات الانتاجية البيانات التى تستند إليها فى إجراء الحساب الاقتصادى ، وتلتزم هذه الوحدات بإجراء إختبارات الصلاحية الاقتصادية لقراراتها وفقا لتوجيهات محددة تتضمن شروط الكفاية فى نظام المنافسة الكاملة . أما معيار الكفاية الاقتصادية للشروع فهو الربح ،وعلى ذلك فإن النموذج التنافسى ينقل وظيفة تحديد الأسعار من جهاز الثمن إلى جهاز التخطيط المركزى ، مع الاحتفاظ بالربح كمقياس للكفاية الاقتصادية للشروعات المنتمية للقطاع العام(٧٩) .

غير أنه يلاحظ أن جهاز التخطيط المركزى لاتقتصر مهمته على تحديد أسعار

---

(٧٩) راجع بالتفصيل « نماذج التخطيط الاقتصادى » للدكتور أحمد حسنى ، نفس المرجع السابق ، ص ١٤ إلى ٢١ .

السلع والخدمات التى تنم عن مخرجات الجهاز الإنتاجى ، بل تمتد إلى تحديد أسعار الخدمات الإنتاجية (الخدمات المشتقة من عناصر الإنتاج) كتحديد معدلات الأجور وتحديد سعر الفائدة . ومن ثم فإن القرارات التى تترك للوحدات الإنتاجية سلطة اتخاذها ـ وفقا للنموذج التنافسى ـ هى تحديد حجم الإنتاج الذى يفى باحتياجات المجتمع عند السعر الذى يقرره جهاز التخطيط المركزى، وتحديد المعاملات الفنية للانتاج . وهنا تلتزم الوحدات الإنتاجية بتحديد تلك المعاملات الفنية التى تصل بالنفقة المتوسطة للإنتاج إلى أدنى حد ممكن .

والخلاصة ، أن الأداة التى يستخدمها جهاز التخطيط المركزى للتحكم فى القرارات الاستثمارية ، طبقا للنموذج التنافسى ، هى سعر الفائدة . أما القاعدة التى يستند إليها الجهاز فى تحديد سعر الفائدة فهى تعادل الاستثمار والادخار . وهى نفس القاعدة التى تضمنتها النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة . أما التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للاستثمار فهو ذلك التوزيع الذى يحقق تساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال فى استخداماته المختلفة .

وفى ضوء هذا التحليل يمكن أن نتعرف على جوهر الاختلاف بين النموذجين المقارنين ، إذ أن النموذج السيادى يستند إلى سلطة الدولة فى تحريك الاقتصاد القومى نحو الوضع الاقتصادى المستهدف ، بما يستتبعه ذلك من مركزية القرارات الرئيسية التى تتضمنها الخطة القومية والتزام الوحدات الإنتاجية بتنفيذها ـــ سواء كانت قرارات مالية أو استثمارية أو إنتاجية ـــ واستخدام جهاز التخطيط المركزى « للأسعار المحاسبية » فى إجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية القرارات . أما النموذج التنافسى فإنه يسمح للمشروعات الإنتاجية نفسها بإجراء الحساب الاقتصادى ، ويفترض أن التنافس بين هذه المشروعات سيد فعها إلى اتخاذ القرارات الصحيحة ، فى ضوء الأسعار التى يحددها ويستخدمها جهاز التخطيط فى

ضبط النشاط الاقتصادى .(٨٠)

(هـ) نموذج التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى

يعتبر الاتحاد السوفييتى الدولة الرائدة فى مجال التخطيط الاقتصادى . ولذلك تمثل التجربة السوفيتية نمط التخطيط فى الإطار الاشتراكى ، ونموذجا فريدا فى تحويل دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية كبرى على أعلى مستوى من الفن الإنتاجى . ويعتقد فريق من الكتاب أن التخطيط السوفييتى هو النوع التقليدى الذى يجدر بالدول المتخلفة ، حديثة الاستقلال ، أن تنهج على منواله .

أولا : نشأة التخطيط السوفييتى

بدأت أول خطوة فى سبيل التخطيط الاقتصادى عام ١٩١٧ ، عندما أنشأت الحكومة المجلس الاقتصادى الأعلى للقيام بمهمة التخطيط وتنظيم النشاط الاقتصادى فى الدولة . غير أن المجلس فشل فى أداء مهمته هذه ، نظرا لحالة الفوضى والاضطراب التى كان يمر بها الاتحاد السوفييتى آنذاك

ثم أنشئت ، فى عام ١٩٢٠ ، لجنة حكومية للكهرباء بقصد التوسع فى إنتاج وإستخدام الكهرباء ، وكقاعدة تستند إليها عملية التصنيع فى البلاد . ثم تحولت هذه اللجنة ، فى عام ١٩٢١ ، إلى لجنة حكومية للتخطيط . غير أن هذه اللجنة لم تمنح أية سلطات تنفيذية ؛ ولكنها كانت بمثابة هيئة استشارية ،ألحقت بمجلس العمل والدفاع ، الذى كان يعتبر الهيئة العليا فى الشئون الاقتصادية .

وكانت مهمة هذه اللجنة — وهى التى أطلق عليها إسم « الجوسبلان » ، أى

---

(٨٠) ويلاحظ أنه قد وجه إلى هذا النموذج التنافسى انتقادان، الاول: أنه لايتفادى الضياع الاقتصادى ، إذ أن التوفيق بين الموارد والاستخدامات يتم بعد إتمام العمليات الانتاجية . والثانى : هو أن الاسعار المحددة مركزيا هى أسعار تحكمية لاتمثل النفقة الاجتماعية.وعلى ذلك فان الحساب الاقتصادى الذى تجريه الوحدات الانتاجية — اعتمادا على هذه الاسعار التحكمية — لايحقق الكفاية الاقتصادية — راجع نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

لجنة الدولة للتخطيط — وضع خطة موحدة للاقتصاد القومى والاشراف على تنفيذها. غير أن الجوسبلان تخلى عن فكرة الخطة الموحدة بسبب كثير من صعوبات التخطيط التى اعترضت سبيله وقتذاك، وركزت جهوده على وضع خطط جزئية لبعض القطاعات التى تدهورت كثيرا بسبب ظروف الحرب الأهلية ، كقطاعات الزراعة والتجارة والتعدين والنقل والمواصلات .

أما أول محاولة للخطة الموحدة فقد بدأت عام ١٩٢٥ ، إذ أعد الجوسبلان قوائم للإنتاج فى كل القطاعات لسنة مقبلة ، وسميت هذه « بالأرقام » الموجهة . وتمخضت هذه المحاولة عن أول خطة اقتصادية سوفيتية تنسحب إلى سنة واحدة هى سنة ١٩٢٦/٢٥ . ولكن الحكومة السوفيتية رفضت هذه الخطة ،ووصفتها بأنها صورة من الماضى امتدت إلى المستقبل، إذ لم تكن لدى المخططين نية إحداث تغييرات جذرية فى البنيان الاقتصادى للدولة . ومع ذلك أصبحت الأرقام الموجهة التى وضعها الجوسبلان بمثابة الأساس الفعلى لخطة العمل فيما بعد ، وأصبحت تغطى مجالات من الاقتصاد القومى أوسع من تلك التى بدأت بها عام ١٩٢٥ . كما اتضح ، فيما بعد ، أن فترة العام أقصر من أن تؤدى إلى احداث تغييرات جوهرية فى الهيكل الاقتصادى للدولة . ومن ثم ، بدأ العمل التخطيطى يأخذ بفكرة السنوات الخمس ، وأعدت ، فعلا ، أول خطة خمسية أولى للاتحاد السوفيتى .

ثانيا : اجهزة التخطيط فى الاتحاد السوفيتى

ولكى نتعرف على أجهزة التخطيط المختلفة فى الاتحاد السوفيتى ، لابد من أن نعرف ، أولا ، طبيعة تنظيمه السياسى والادارى ... إن الاتحاد السوفيتى دولة فيدرالية . وهناك ١٦ جمهورية يضمها هذا الاتحاد. وكل جمهورية تنقسم إلى عدد من المناطق . وكل منطقة تنقسم ، بدورها ، إلى عدد من الأقاليم . وكل إقليم يضم عددا من المدن والقرى .

ومن ثم ، فإن الجوسبلان يرتبط بحكومة الاتحاد فى المركز ، ولكل جمهورية من الجمهوريات الست عشرة لجنة للتخطيط خاصة بها ، وتعد فرعا من فروع الجوسبلان . وفضلا عن ذلك ففى كل منطقة توجد لجنة تخطيط خاصة بها . كما تلحق بمجلس السوفيت فى المدينة أو القرية (الوحدة الادارية الدنيا) هيئة التخطيط . غير أن الوحدة التخطيطية الدنيا فى الاتحاد السوفيتى تتمثل فى المصنع أو المزرعة الجماعية أو مزرعة الدولة . وعلى ذلك يقوم التخطيط الاقتصادى الروس على أساسين ، أحدهما جغرافى ، والآخر وظيفى . غير أنه ، إلى جانب هذه الأجهزة التخطيطية المقامة على أساس جغرافى ، فإنه توجد بكل وزارة وحدة للتخطيط تقوم ، بدورها ، بالإشراف على أقسام التخطيط المتصلة بالمشروعات المتعددة التى تدخل فى اختصاصها . ومع أن ثمة مجموعتين من الأجهزة التخطيطية ، سواء على الأساس الجغرافى أو الوظيفى ، فإنه لا توجد هناك خطتان للتخطيط ، وإنما توجد مجموعتان من الأجهزة تمثلان وجهين متميزين لمعالجة مشكلة واحدة فى مجال التخطيط .

أما الجوسبلان فهو يتكون من عشرين عضوا ، ورئيس هذه الهيئة عضو فى مجلس الوزراء . وينقسم الجوسبلان إلى نوعين من المجموعات : مجموعات موضوعية أو فرعية ، ومجموعات وظيفية فالنوع الأول من مجموعات الجوسبلان يعالج موضوعات مختلفة فى مجال التخطيط القطاعى كالزراعة والصناعة والنقل والصحة ، أما النوع الثانى فإنه يضطلع بمهمة التنسيق بين مقترحات المجموعات الفرعية المتعددة . وفضلا عن ذلك فإن هناك مجلسا دائما للخبراء الاقتصاديين والفنيين يوثق الصلة بين الجوسبلان وبين العلماء المتخصصين .

وتقدم هيئة الإحصاء المركزية كل البيانات الإحصائيـــة ، على أساس من الشمول والدقة ، لمعاونة الجوسبلان فى إعداد الخطة الاقتصادية . ويتم التخطيط ، كما قدمنا ، من القاعدة إلى القمة ، ومن القمة إلى القاعدة فى نفس الوقت . وتبدأ

العملية كلها من الجوسبلان الذى يضع مشروع الخطة بالتشاور مع الوزارات المختلفة فى الاتحاد . وهناك نوعان من التخطيط السوفيتى ، تخطيط طويل المدى ، وتخطيط سنوى . غير أن أجهزة التخطيط تركز ، بصورة أكبر ، على التخطيط من القاعدة إلى القمة ، لدى إعداد الخطة السنوية . وعندما تتم موافقة الحكومة على المقترح المبدئى للخطة تصبح لها قوة الإلزام بالنسبة لجميع الوزارات .

وعلى ذلك فإن التخطيط السوفيتى تخطيط تركيبى شامل آمر ، على عكس التخطيط الرأسمالى،فهو لايقر حرية جهاز السوق ، ولايعنى بالتخطيط الاقتصادى فقط ، بل وبالتخطيط الاجتماعى أيضا ، إذ أن الخطط السوفيتية تضع أهدافا اقتصادية وأهدافا اجتماعية ينطوى تحقيقها على تنفيذ برامج خاصة فى مجال التربية والثقافة والصحة العامة .

ثالثا : خطة الانتاج

وتعد خطة الانتاج دعامة التخطيط السوفيتى . وتوضع على أساس عينى ، بمعنى أن الخطة ، كما يقول الأستاذ موريس دوب ، تمثل مجموعة برامج الإنتاج للمنتجات الرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وتتضمن الإنفاق الحقيقى والإنتاج الفعلى والمدخلات والمخرجات فى كل حالة . وبعبارة أخرى فإن الخطة تنظم أهداف الإنتاج من السلع والخدمات المختلفة فى إفاضة وتفصيل كبير ، وعلى الأخص فى الخطة السنوية ، وذلك على ضوء الموارد المادية المتوافرة دون ثمة إشارة إلى الموارد المالية .

بيد أن وضع أهداف عينية (كمية) لإنتاج مختلف السلع والخدمات لابد من أن يحكمه نوع من التناسق والتكامل. ولذلك استخدم المخططون السوفيت، فى مبدأ الأمر، وسائل معينة لضمان هذا التناسق ، ومنها : المعاملات المتحركة والساكنة، وتقديرات الخبراء ، والدراسة المقارنة لبيانات ماقبل الحرب. غير أن الجوسبلان تخلى عن كل هذه الوسائل، وأقر نظام الموازين كأساس لخطة الإنتاج، ويعتبره

الخبراء أفضل وسيلة لإقرار التناسق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وتنقسم هذه الموازين ، فى التخطيط السوفيتى ، إلى ثلاثة أنواع : موازين خاصة بالمواد، تتعلق بالترابط بين مواردها واستخداماتها ،أى بين ما يقدر أن يتاح منها وبين الطلب الكلى عليها أثناء فترة الخطة ، وموازين القوى العاملة ، وتتعلق بمدى وفرة وتوزيع واستخدام الفئات المختلفة من العمال المهرة وغير المهرة والفنيين والإخصائيين، والموازين المالية وتتعلق بتوزيع الدخل القومى بين البنود المختلفة للاستهلاك وبين بنود التكوين الرأسمالى المخصص للاستثمار ،وتوزيعه بين أموال الأجور وبين بنود التكاليف الإنتاجية الأخرى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى. هذا فضلا عن حجم الموارد النقدية التى تصدرها الدولة وكيفية توزيع هذه الموارد. وغنى عن البيان أن وضع هذه الموازين مهمة بالغة التعقيد ، يتولاها قسم التنسيق وبالجوسبلان ، ودقة وضع هذه الموازين أمر ضرورى لحسن سير تنفيذ الخطة .

وقد تغيرت طريقة وضع الخطة . . . فبعد أن كان إطار خطة الإنتاج يوضع أولا ، ثم تطبق موازين المواد بعد ذلك لتنسيق المهام المرسومة للإنتاج، أصبحت الخطوة الأولى فى وضع إطار الخطة ، منذ عام ١٩٤٠ ، تتمثل فى تقدير المواد المتاحة والموارد المالية والقوى العاملة، وتسمى هذه التقديرات «الموازين الأولية» ، وتعتبر هذه الموازين الأساس لوضع الهيكل العام لخطة الإنتاج. ولذلك لا تمثل خطة الإنتاج ، فى التخطيط السوفييتى ، تجميعا أفقيا لقوائم الإنتاج ، بل تمثل نظاما متكاملا متناسقا لإنتاج السلع والخدمات المختلفة عن طريق نظام موازنات المواد(٨١) .

---

(٨١) « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٢ ومابعدها .

رابعا : الخطة المالية

وقد يتبادر إلى الذهن أنه لا ضرورة لوضع خطة مالية للاقتصاد الاشتراكى، حيث تمتلك الدولة أدوات الإنتاج ، إلا أن الفكر الاشتراكى ، عامة، يؤكد ، كما قدمنا ، أهمية وضع خطة مالية ، وإن كانت أهميتها ثانوية . إذ أنه حتى مع قيام الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، فإن الدولة تلتزم بدفع أجور العاملين فى صورة نقدية ، مادام دفع الأجور عينا فى صورة سلع استهلاكية يفقد هؤلاء عنصر المبادرة ويضعف الحافز المادى الذى يتمثل فى التفاوت فى مستويات الأجور ، فضلا عن أن الصورة العينية للأجور لا تعالج مشكلة اختلافات الأذواق والميول والأنماط الاستهلاكية ، وتقضى على حرية المستهلكين فى اختيار أوجه الانفاق الاستهلاكى .

والخطة المالية هى ، فى الواقع ، من شقين فى التخطيط السوفيتى : الخطة النقدية والخطة الائتمانية . وتنطوى الخطة النقدية على تنظيم كمية العملة التى يخول لبنك الدولة اصدارها ، وتتم جميع المعاملات بين المشروعات التابعة للدولة عن طريق دفاتر تقيد بها الحسابات الدائنة والمدينة ، وتحفظ فى بنك الدولة . ولكل مشروع حسابه الخاص فى بنك الدولة . ومن ثم ، فلا حاجة إلى النقود إلا لدفع الأجور والمرتبات ، أو للمعاملات بين الأفراد ، أو لدفع أثمان المشتريات من مخازن الدولة ، أو لدفع الضرائب للدولة . وعلى ذلك ، فبالنسبة للصناعة فإن أساس الخطة النقدية هى قائمة الأجور والمرتبات عن فترة معينة . أما بالنسبة للزراعة فإن أساس الخطة هى قائمة الأجور التى تدفع لموظفى الدولة فى المزارع وكمية النقود التى يتعين على الدولة أن تدفعها فى نظير مشترياتها من الحبوب من المزارع الجماعية .

أما بالنسبة للخطة الائتمانية فعندما يتم وضع خطة الإنتاج ، وتوزيع أهداف الإنتاج على المشروعات والمزارع الجماعية ، فإن كل مشروع أو مزرعة يلجأ — للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ أهدافه — إلى مصدرين : أحدهما داخلى ، والآخر

خارجى . فبالنسبة للمصدر الداخلى يقدر لكل مشروع أن يسهم بقدر من أمواله التى يكون قد تم تركيمها فى صدد تنفيذ الخطط السابقة من أجل تمويل عمليات التوسع فى المستقبل . وهذا هو ما يطلق عليه اسم « التمويل الذاتى » للتوسعات الاستثمارية داخل المشروع . وينطبق نفس الوضع بالنسبة للزرعة الجماعية التى يقدر لها ، هى الأخرى ، أن تمول عمليات التوسع فى إنتاجها من مواردها الخاصة .

أما بالنسبة للمصدر الخارجى للخطة الائتمانية ، فإن بنك الدولة يقوم بتقدير الأموال المتطلبة للاستثمار الرأسمالى فى المشروعات بغرض التنمية ، وبتقدير الأموال الخاصة برأس المال العامل ، أو بعبارة أخرى الأموال اللازمة لرأس المال الثابت ولرأس المال المتداول فى المشروعات فى الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة الائتمانية. ويسمى المخططون السوفيت هذا الجزء من الخطة الائتمانية الذى يقدره بنك الدولة « بالائتمان المخطط ». غير أنه يلاحظ أنه ، وإن كان بنك الدولة يقدر حجم الائتمان المخطط بنوعيه ، أى الائتمان طويل المدى الموجه لتمويل الاستثمار الرأسمالى ، والائتمان قصير المدى . الموجه لتمويل رأس المال المتداول ، فإن بنك الدولة لا يقدم للمشروعات سوى الائتمان قصير المدى . أما الائتمان طويل المدى فتقدمه البنوك المتخصصة الأخرى داخل النظام المصرفى ، كالبنك الصناعى ، وبنك التعاونيات الزراعية ، والبنك المركزى للإسكان . إذ أن البنك الصناعى يقدم للمشروعات الصناعية الائتمان طويل المدى لأغراض التوسع الصناعى ، أما بنك التعاونيات الزراعية فيقدم الائتمان طويل المدى لسد احتياجات الجمعيات التعاونية تحقيقا لأغراض التوسع الزراعى ، وأما البنك المركزى للإسكان فإنه يقدم الائتمان طويل المدى لأعمال التشييد والبناء فى الأقاليم .

والجدير بالذكر أن هذه الائتمانات المخططة لا تخصص إلا لتحقيق أهداف

معينة بالذات ، بمعنى أنه يتعين على الوحدات الإنتاجية فى مختلف القطاعات أن تستخدم الائتمانات الممنوحة لها ، خارجيا ، فى هذه الأغراض فقط . وضمانا لتنفيذ هذا المبدأ التخصصى للائتمان المخطط ترسل البنوك المتخصصة مندوبيها إلى مراكز الوحدات الإنتاجية لمراقبة استخدام الأموال الائتمانية . وفضلا عن ذلك فإنه حالما تنتهى فترة تنفيذ الخطة، وتظهر نتائج تنفيذ المشروعات لأهدافها الإنتاجية ، وتسلم السلع المنتجة إلى مخازن التوزيع ، فإن جانبا من مديونية هذه المشروعات يلغى بالقيود الدفترية لدى البنوك المانحة للائتمان. ومن ثم، تصبح لدى هذه البنوك صورة واضحة عن مدى تنفيذ خطة الإنتاج عن طريق مراقبة المعدلات التى تتم على مقتضاها عمليات تصفية المديونية . ومن سلطات أجهزة القطاع المصرفى أن تبلغ الجوسبلان عن أية انحرافات عن الخطة المرسومة للإنتاج أو أية معوقات تحول دون سلامة التنفيذ ، وبذلك يمارس الجهاز المصرفى رقابته المالية على تنفيذ الخطة . (٨٢)

خامسا : تخطيط التكاليف والاسعار والتجارة الداخلية .

وفضلا عما يقوم به الجوسبلان ، باعتباره الهيئة العليا للتخطيط فى الاتحاد السوفيتى ، من إعداد إطار خطة الإنتاج وإطار الخطة المالية ، فإنه يحدد تكاليف وأسعار السلع المختلفة وكيفية توزيعها .

---

(٨٢) ولقد جرت العادة ألا يسمح النظام المصرفى ، فى الاتحاد السوفيتى، للمؤسسات العامة بتجاوز الاعتمادات المخصصة لها فى الخطة الائتمانية . ومع ذلك يجوز للنظام المصرفى أن يقدم لهذه المؤسسات أموالا من الائتمانات غير المخططة فى أحوال الطوارىء أو فى بعض الظروف الخاصة الملحة . كذلك فمن سلطة النظام المصرفى أن يقدم ائتمانات مساعدة فى حالة ما إذا أقدم مشروع ما على تطوير خطة الإنتاج فيه ، واقتضى ذلك زيادة نصيبه من الائتمان المصرفى — راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٨ و ٤٩ .

ويبدأ هذا التخطيط من القاعدة وينتهى فى القمة ، إذ يقدر كل مشروع مدخلات الموارد المختلفة (العمل ، والمواد الخام ، والطاقة والوقود ، ومقابل استهلاك الأصول الرأسمالية الثابتة الخ) ، ثم تحول هذه التكاليف الحقيقية إلى قيم نقدية ، وتسمى هذه التكاليف « بالتكاليف النقدية المخططة ». وهنا يقرر الجوسبلان التكاليف المخططة لحوالى ٢٠ بندا من بنود السلع الانتاجية والاستهلاكية (الفحم والكهرباء والخشب والمطاط والسكر الخ) ، ويترك للوزارات المختصة تقدير التكاليف المخططة لباقى بنود السلع .

ثم يضاف إلى التكاليف المخططة ربح يتراوح معدله بين ٣ ./. و ٥ ./. من هذه التكاليف ، وإن كان يصل فى بعض الصناعات إلى حوالى ٨ ./. . وهنا تمثل جملة التكاليف المخططة والأرباح المخططة أسعار الجملة للمواد والسلع المختلفة ، أى الأسعار التى تبيع بها المشروعات منتجاتها إلى مخازن التوزيع. إنما يلاحظ أنه عندما يسلم المشروع سلعته إلى مخزن (أو مخازن) التوزيع ، فإن قيمة الإنتاج المسلم إلى المخزن من هذه السلعة يقيد فى الجانب الدائن من حساب المشروع فى البنك المختص ، بينما تقيد قيمة هذا الإنتاج نفسه فى الجانب المدين من حساب مخزن التوزيع فى هذا البنك . وبهذا تلغى مديونية المشروع ، كلها أو بعضها ، للبنك .

وقد يحدث أن يختلف الربح الفعلى للمشروع عن الربح المخطط له بمعرفة الجوسبلان ، كأن يرتفع المشروع بكفايته الإنتاجية ويقلل من استخدام المواد الخام أو يقلل من العادم أو يرفع من كفاية العاملين وإنتاجيتهم ، فتقل تكاليف الإنتاج تبعا لذلك . وهنا يحصل المشروع على الفرق بين الربحين الفعلى والمخطط ، ويعتبر هذا الربح حافزا ماديا قويا للعاملين فيه ، إذ يصبح من نصيبهم عند توزيع الربح . أما عن كيفية توزيع الربح المحقق فى المشروع ، فإن جزءا منه يذهب إلى الميزانية فى صورة ضرائب ، ويودع جزء منه فى البنك الصناعى كاحتياطى للمشروع

لأغراض النمو والتوسع فى المستقبل، ويودع مايتبقى بعدذلك فى صندوق خاص بالمشروع يستخدم فى تقديم الخدمات الاجتماعية العاملين .

ولدى الانتقال من مهمة تسعير السلع على مستوى تجارة الجملة إلى مستوى تجارة التجزئة ، فإن مخازن التوزيع تحدد أسعارالتجزئة للمستهلكين بأخذ أسعار الجملة السلع كأساس التقدير . ثم تضيف اليها تكاليف التوزيع بالتجزئة ، وكذلك ضريبة رقم الأعمال التى تمثل المصدر الأساسى لدخل الدولة (ويقرب من ٧٠ ٪ من دخلها) .

غير أن ما تقدم من تخطيط التكاليف والأسعار ينسحب ، فقط ، الى السلع الصناعية . أما بالنسبة للسلع الزراعية فإن الوضع يختلف ؛ اذ يتولى الجوسبلان تحديد أسعار بعض منتجات المزارع الجماعية بصورة الزامية . ويتم تحديد هذه الأسعار عند مستوى أقل من تكاليف الإنتاج ، نظرا لأن الدولة أتاحت للجماعات التعاونية استغلال هذه الأرض دون أن تدفع عنها أى ريع . وأما عن توزيع السلع الزراعية بين المستهلكين فتتولاه وزارة التجارة. فإذا كان البيع بالتجزئةعن طريق قطاع الدولةأو قطاع التعاونيات. فإن أسعار السلع الزراعية تخضع لتخطيط الدولة عن طريق وزارة التجارة . أما إذا كان البيع بالتجزئة عن طريق أسواق المزارع ، فإن السوق تصبح حرة ، ولا تخضع لتخطيط الأسعار ، وإن كانت تتأثر بالأسعار المخططة فى قطاع الدولة وقطاع التعاونيات. وأما تخطيط التجارة الداخلية فيقوم على أساس تحقيق الموازنة بين حجم الطلب الكلى على السلع ، ممثلا فى القوة الشرائية المقدر تدفقها إلى الأسواق، وبين المتاح من السلع الاستهلاكية ؛ وفقا للمعادلة الآتية:

الدخول الشخصية الاجمالية — الاستقطاعات المختلفة قبل الانفاق

(بما فى ذلك المدخرات)

= قيمة المتاح من السلع الاستهلاكية والخدمات

وهذا فى الواقع أحد الموازين التركيبية المتقابلة التى لابد أن تتحقق فى الاقتصاد الاشتراكى ، إذ أنها لو لم تتحقق ،فلابدأن ينشأ اختلال تركيبي يتمثل فى حدوث عجز فى المتاح فى الأسواق من بعض السلع . وهو ماحدث ، فعلا ، فى الاتحاد السوفيتى ، أثناء تنفيذ الخطةالخمسية الأولى . ولذلك يهتم الجوسبلان بتفادى هذا الاختلال ، وذلك بالعمل على تحقيق الموازنة المنشودة بين جانبي معادلة تخطيط التجارة الداخلية .

أما أسلوب العمل فى تحقيق هذه الموازنة فيتلخص فى أن الجوسبلان يقوم بتقدير الدخل القومى عن فترة الخطة موضع الإعداد ، ثم يقدر ، بعد ذلك ، ما يستخلص من هذا الدخل فى صورة مدخرات الأفراد ، وضرائب ، ومبالغ مخصصة للضمان الجماعى . ثم يخلص من ذلك إلى تقدير القوة الشرائية المتاحة للانفاق الاستهلاكى ، وهى لاتعدو أن تكون الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة الخطة. وهذا الإنفاق الاستهلاكى ينقسم، بدوره، إلى بندين رئيسيين :إنفاق على الخدمات المختلفة ، كالخدمات الثقافية أو الترويحية أو خدمات النقل ، وإنفاق على السلع الاستهلاكية . ولهذا أهميته البالغة فى تخطيط التجارة الداخلية .

غيرأنه لايكفى مجردتقديرحجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية خلال فترةالخطة، بل يجب ، أيضا ، تقدير توزيع هذا الجزء من الانفاق الاستهلاكى على السلع المختلفة ويتطلب ذلك إجراء دراسات وبحوث تفصيلية لتقديرات الاستهلاك بالنسبة لكل سلعة ،على هدى الاستهلاك الفعلي وما يقدر له من زيادة نتيجة الزيادة المتوقعة فى عدد السكان من جانب ، ولأثر المرونة الدخلية للطلب على السلع(زيادة الطلب على السلع نتيجة للزيادة المتوقعة فى دخول المستهلكين) من جانب آخر . ومن إجراء بحوث الاستهلاك على النحو المتقدم ، والوصول إلى تقديرات سليمة لحجم الإنفاق المتوقع على كل سلعة ، خلال فترة الخطة ، يحاول الجوسبلان ،بعد ذلك، تزويد

السوق بذلك القدر من كل سلعة بحيث يتوافق مع حجم الانفاق المقدر عليها . فإذا لم يتحقق ذلك ، فعلا ، فإنه يعنى وجود ما يسمى « بالعجز السلعى » الذى يمكن إرجاعه إلى أحد أمرين : إما عدم سلامة تقدير الإنفاق الاستهلاكى على السلع فى فترة الخطة ، وإما إخفاق المشروعات أو المزارع فى تحقيق أهداف الإنتاج السلعى ، وتزويد الأسواق بالكميات المقدرة لمواجهة هذا الإنفاق الاستهلاكى .

وإذا حدث ، فعلا ، أى اختلال بين المتوفر من السلع الاستهلاكية وبين القوة الشرائية المتدفقة إلى الأسواق للإنفاق على هذه السلع ، فإن الجوسبلان يبذل جهدا كبيراً لتصحيح هذا الاختلال . وإذا استدام دون تصحيح ، فيمكن اتخاذ بعض الإجراءات التقويمية ، كرفع أسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية بغرض تخفيض الاستهلاك ، أو استئصال جزء من القوة الشرائية المتدفقة عن طريق الضرائب ، أو بيع السندات الحكومية ، أو تشجيع مدخرات الأفراد .

سادسا : تنفيذ الخطة وصعوبات التنفيذ

ويعد تنفيذ الخطة جزءاً هاما من التخطيط السوفيتى . وتلتزم كل وحدة إنتاجية بتنفيذ مارسمته لها الخطة من أهداف مقررة (٨٣) . وهنا يدعو الأمر إلى أن يراجع الجوسبلان — عن طريق إداراته وأقسامه — تنفيذ الخطط الفرعية فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى . ويتعين على كل مؤسسة عامة أن تبعث بتقارير متابعة لرئاستها ، على فترات دورية ، يوضح فيها مدى تقدم الوحدات التابعة لها فى تنفيذ الخطة . إنما يلاحظ هنا أن سلطة الجوسبلان ، فى التخطيط

---

(٨٣) وفى ذلك يقول ستالين : « أن البيروقراطيين ، وحدهم ، هم الذين يعتقدون بأن عمل الخطة ينتهى بإعدادها ، والإعداد ، فى حد ذاته ، ما هو إلا البداية » . أما مولوتوف فقد ذكر فى تعليقه عن الخطة الخمسية الثالثة أنه : « لا يمكن اعتبار الخطة سليمة ، ما لم تأخذ فى الاعتبار إمكانية التنفيذ ، وإذا لم ترتبط الخطة بإمكانية التنفيذ ، فلا تعدو أن تكون مجرد قصاصة من الورق » — راجع « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٠ .

السوفيتى ، لاتنسحب ، فقط ، إلى وضع إطار الخطة ومتابعة تنفيذها ، وإنما تنسحب ، كذلك ، إلى الاشراف والرقابة على سير التنفيذ ، إذ يخول لها أن ترسل مندوبيها إلى مواقع الوحدات الانتاجية للإشراف على الكيفية التى يتم بها تنفيذ الخطة أفقيا ورأسيا ، أى على مستوى القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى المناطق المحلية المختلفة . وهذه هى الرقابة النوعية على تنفيذ الأهداف ، وهى تدعم الرقابة المالية على التنفيذ من جانب الجهاز المصرفى .

وتستخدم الجوسبلان « المؤشرات الكلية » للكشف عن أى اختلال يحدث فى الموازين السلعية ، فإذا ثبت لها هذا الاختلال ، بادرت إلى إدخال التعديلات الملائمة فى الخطط السنوية التفصيلية . وفى حالة ما إذا كان المتاح من الموارد لايتناسب مع الاستخدامات المقررة لها ، فإن الجوسبلان تعمل على تحقيق أحد أمرين : إما زيادة المتاح من الموارد ، وإما إنقاص حجم الطلب على الموارد (الاستخدامات) سواء كان طلبا إستهلاكيا أو وسيطا أو استثماريا أو طلبا خارجيا (صادرات) . وعلى ذلك فإن مهمة الجوسبلان ، فى الاشراف على سير تنفيذ الخطة ، هى اكتشاف الاختلالات ، أولا بأول ، وتصحيحها فور حدوثها ، سواء كان ذلك يرجع إلى التخلف فى التنفيذ ، أو تجاوز المحقق لما هو مستهدف تنفيذه . وبهذه المثابة يتسم التخطيط السوفيتى بقدر من المرونة .

ولم يخل جانب التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى من أخطاء فى وضع الأهداف أو صعوبات فى تنفيذها . ومرد ذلك إلى بعض الأسباب التى نجملها فى افتقار المخططين إلى المهارة فى وضع الخطط على أساس سليم من الدقة فى تقدير الأهداف فى ضوء الامكانيات القومية المتاحة ، والى نشوب الكوارث الطبيعية كالجفاف أو الفيضان بما يستتبعه ذلك من تعديل خطة القطاع أو القطاعات التى منيت بهذه الكوارث ، والى ظهور المخترعات العلمية والابتكارات الجديدة التى لم تؤخذ فى الاعتبار لدى وضع إطار الخطة ، والى نشوب الحرب وما يقتضيه ذلك

من تعديل جوهرى فى التخطيط القومى وتحوله من خدمة أغراض السلم إلى إنتاج سلع الحرب ومعداته . ولكل هذه الأسباب يمكن القول ان التخطيط السوفيتى ، رغم كونه النموذج الرائد فى تخطيط الاقتصاد الاشتراكى ، لايزال بعيـدا كل البعد عن الكمال ، ولا تزال تبذل المحاولات من أجل تحسينه على مر الوقت رغم انقضاء زهاء الاربعين عاما على بدء أول تجربة سوفيتية رائدة فى التخطيط الشامل. هذا فضلا عن أن المشكلة الأساسية فى هذا التخطيط السوفيتى لاتزال منطوية على كيفية ضمان الانتفاع بكل ما يتحقق من تقدم تكنولوجى فى مختلف المجالات. وقد حاول الاتحاد السوفيتى التغلب على هذه المشكلة بإنشاء هيئة لتخطيط البحث العلمى ، فى عام ١٩٤٦ . وكان الهدف من وراء انشائها هو جعل العلم فى خدمة المجتمع، وذلك عن طريق الربط الوثيق بين التقدم العلمى وبين التخطيط الاقتصادى.

وتسوقنا هذه النتيجة العملية للتخطيط السوفيتى ، وما يصاحبه من أخطاء وصعوبات ، الى التساؤل عما إذا كان أسلوب التخطيط الاشتراكى هو ، حقا ، الأسلوب الأمثل الذى يجدر بالاقتصاديات المتخلفة أن تتبعه إبان مرحلة انتقالها من أوضاع التخلف الى ذروة التقدم ، ومن الزراعة التقليدية الى الصناعة المتطورة. والاجابة عن هذا التساؤل تنطوى ، ضمنا ، على الإجابة عن تساؤل آخر فيما يتصل بنوع النظام الاقتصادى الذى تأخذ به المجتمعات المتخلفة إبان هذه المرحلة الانتقالية. وهذا هو ماسنتناوله فى الفصل القادم .

الفصل السابع

مستلزمات التنمية والتخطيط

قبل أن نناقش تقدير أسلوب التخطيط ، من حيث مبررات الأخذ به أو عدم الأخذ به، يبدو من الأوفق أن تكون نقطة البدء ، فى هذه الناحية من الدراسة، هى تصور قيام وضع من أوضاع التخلف فى بلد ما ، وصورة المرحلة الانتقالية التى يمر بها هذا البلد فى نضاله الجاد ضد التخلف . ويقتضينا ذلك أن نناقش أهداف النضال ، ثم وسائل تحقيق هذه الأهداف فى صورة مقتضيات أساسية للتنمية . ولما كانت مقتضيات التنمية تختلط بمقتضيات التخطيط الاشتراكى ، فسنناقش ، بعد ذلك . المقتضيات الأساسية للتخطيط . وتسوقنا هذه المناقشة إلى ضرورة التعرف على السمات الأساسية لأسلوب التخطيط . فإذا أصبح لدينا وضوح فكرى عن طبيعة هذا الأسلوب والإطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى ينبغى أن يمارس فى داخله، يمكننا أن نعرض ، بعد ذلك ، إلى الآراء المؤيدة لهذا الأسلوب ، لنخلص من ذلك ، إلى نتائج حاسمة حول تقدير أسلوب التخطيط. وهذا ماسنتناوله فى هذا الفصل والفصل التالى .

١ — أهداف النضال

ينقسم بتلهم أهداف النضال ضد التخلف إلى نوعين من الأهداف : أهداف نهائية ، وأهداف وسيطة . أما عن الأهداف النهائية ، فهى تتضمن « التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعا ، وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن ، وإقامة هيكل إقتصادى يوفر لكل مواطن

ازدهار شخصيته وتفتح قدراته . وهذا مالا يمكن بلوغه الا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك الى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم ، والقضاء النهائى على الأمراض المتوطنة » (٨٤).

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف النهائية للنضال ضد التخلف لابد من تحقيق أهداف وسيطة ، لأنها فى الحقيقة شرط تحقيق الأهداف النهائية . وأول هذه الأهداف الوسيطة هو التصنيع؛ إذ يتعذر إحداث تجديد شامل جذرى فى تكنيك الإنتاج ، إذا كان الشطر الأكبر من أدوات الإنتاج يستورد من الخارج .

ومن ثم فإن التصنيع سيظل ، دائما ، شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية . وسيبقى ، دائما، أول الأهداف الوسيطة ، على أن يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة ، وتنويع الإنتاج ، والتجديد فى أساليب الإنتاج وإحلالها محل أساليب الإنتاج البدائية التى لايتاح غيرها للعاملين فى البلد المتخلف. هذا فضلا عن الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى. بيد أن تحقيق هذه الأهداف النهائية ، وما يلحق بها من وسائل تتمثل فى أهداف وسيطة ، لا يتيسر ، فى الواقع، إلا باستيفاء بعض المقتضيات الأساسية للتنمية .

٢ — المقتضيات الاساسية للتنمية

إن أول شرط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الاستقلال السياسى للبلد المتخلف ، وهو ما يعنى إنهاء الوضع الاستعمارى الذى يكون مفروضا من قبل وإقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار والمتعاونة معه .

وإلى جانب الاستقلال السياسى لابد أن يتحقق شرط الاستقلال الاقتصادى الذى يضع حدا لحالة التبعية الاقتصادية التى تتسم بها ، حاليا ، المجتمعات المتخلفة . ولإنهاء حالة التبعية لابد أن تتولى الدولة الدور الرئيسى فى توجيه الاقتصاد القومى،

---

(٨٤) شارل بتلهيم «التخطيط والنمو السريع» ، باريس ، ١٩٦٤ ، ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله بعنوان « التخطيط والتنمية » ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٤٥ .

لأن الدولة هى ، وحدها ، التى تستطيع وضع حد للتعبئة الاقتصادية ، وتعبئة قوى الإنتاج ، لتحقيق التنمية السريعة. ولقد وضح، فى ضوء تجربة البلاد المتخلفة، أن رأس المال الأجنبي يستأثر ، بالقمم المسيطرة ، فى الاقتصاد القومى ، ويلعب الدور الرئيسى فى التجارة أو البنوك أو المزارع أو الصناعات الاستخراجية أو التحويلية، حسب ظروف كل بلد متخلف ، ولكنه يعمل ، فى جميع الاحوال ، على إبقاء البلد المتخلف فى حالة التخلف والتبعية .

وإذا كانت سياسة الحرية الاقتصادية سراباً خادعاً لايمكن أن يصفى حالة التخلف، إعتمادا على الدور الأساسى الذى تلعبه الاستثمارات الخاصة ، وكانت سياسة تدخل الدولة أمرا حيويا لإنهاء حالة التخلف هذه، فإن دور الدولة لايمكن أن يكون إيجابيا حاسما ، إلا إذا صفيت مواقع السيطرة التى يحتلها رأس المال الأجنبي . ولا تعنى هذه التصفية إلا تأميم البنوك والمزارع والمناجم والشركات الصناعية وشركات المرافق العامة ، وغيرها من المشروعات المملوكة لرأس المال الأجنبي . غير أن هذا الاستقلال الاقتصادى لايدعم بتأميم المصالح الاقتصادية الأجنبية وحدها ، بل بإحداث تعديل جوهرى عميق فى العلاقات الاقتصادية التى تربط البلد المتخلف التابع بدولة أو بمجموعة من الدول المتخلفة . وكما يذكر بتلهيم فإن « الاستقلال الاقتصادى لايتنافى ، بطبيعة الحال ، مع إقامة علاقات تجارية مع مختلف البلاد الأمبريالية ، ولا حتى مع قبول قروض منها ، ولكنه يقتضى أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة . وهذا لايتيسر لبلد ضعيف اقتصاديا، إلا إذا بدأ بطرد الأمبريالية من المواقع التى تحتلها فى اقتصاده ، ثم أخذ ينمى علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الأجنبية ، ولاسيما مع البلاد الاشتراكية حتى لايعود خاضعا للضغوط التى تسمح بها التجارة مع بلد واحد »(٨٥) .

أما الشرط الثالث للتنمية فهو التحول الاجتماعى الذى يؤدى إلى قيام طبقة

---

(٨٥) « التخطيط والتنمية » نفس المرجع السابق ، ص ٤٣ .

حاكمة جديدة مستنيرة واختفاء الطبقات الرجعيـــة والاستغلالية أو المرتبطة بالاستعمار ، وهذا الشرط ، كما يقرر بتلهيم ، يعنى نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية التى بدونها لايمكن الوصول بالنضال ، من أجل الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى ، إلى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعيـة . كذلك فإن الوصول بالثورة الوطنية الديموقراطية إلى نهايتها يعنى ، بالضرورة ، تحولهـا إلى ثورة اشتراكية ، وهذه الثورة الاشتراكية هى ، وحدها ، القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس من التكنيك الحديث والتعاون الدولى ، وبخاصة أن معظم البلاد المتخلفة يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى إنتاجية كبيرة لم تستخدم بعد من أجل تحقيق التنمية . وغنى عن البيان أن الطبقة الحاكمة الجديدة التى تقود الثورة الاشتراكية ، والتى ترعى المصلحة القومية وتقدمها على المصلحة الشخصية ، هى ، وحدها ، التى تستطيع أن تتم ، بنجاح ، أصعب وأعقـــد مهمة تتولاها ، وهى مهمة النضال ضد التخلف . ويؤكد بتلهيم أهمية استيفاء هذا الشرط بقوله أن « الركود الاقتصادى الذى يعانيه عدد كبير من بلاد أمريكا اللاتينية الغنية بالموارد الطبيعية يبين إلى أى حد يحول وجود جهاز سياسى لا يرعى مصلحة التنمية القومية — لأنه أداة بيد المصالح الخاصة الأجنبية أو القومية المرتبطة بالأجانب — دون النمو الاقتصادى السريع ، على الرغم من تحقيق الاستقلال السياسى »(٨٦) .

ويأتى ، بعد ذلك ، الشرط الرابع وهو تحرر التجارة الخارجية ، ونعنى بذلك خضوعها للحاجات القومية للبلد المتخلف بدلا من خضوعها للمصالح الأجنبية . ويمكننا أن ندرك مدى أهمية هذا الشرط الرابع ، لو علمنا أن التجارة الخارجية ، فى عدد كبير من البلاد المتخلفة ، لاتزال تحت سيطرة الرأسماليين الأجانب ، وحتى لو انتقلت إلى الرأسماليين الوطنيين ، فإن هذا لا يضمن تطورها وفقا للاحتياجات

---

(٨٦) « التخطيط والتنمية » ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٢ .

القومية ؛ إذ أن أرباح هؤلاء تتحقق ، جزئيا ، من حالة التبعية التى تقسم بها البلاد المتخلفة . فالتبعية هى التى تجعل من الضرورى استيراد كميات كبيرة من المنتجات المصنوعة ، ويحقق المستوردون من التجار أرباحا وفيرة من وراء هذا الاستيراد . ومن ثم ، تتمثل مصلحتهم الذاتية فى التمادى فى زيادة حجم الواردات ، لا فى تخفيضه ، وهم بسلوكهم هذا يقاومون خلق الأوضاع الاقتصادية التى تغنى تدريجا عن الواردات ، وسد احتياجات البلاد من منتجات الصناعة المحليـة . وفضلا عن ذلك فإن الأرباح التجارية الطائلة ، التى يحققها التجار من الاستيراد ، لاتسهم فى الاستثمارات اللازمة للتنمية . ومن ثم ، فلو آلت هذه الأرباح إلى الدوله بدلا من الأفراد ، لغدت مصدراً هاما من مصادر تمويل التنمية . ولهذا يعتقد بتلهيم أنه من الضرورى ، منذ بداية عملية التنمية ، أن يمتـــد الدور الاقتصادى للدولة الى التجارة الخارجية(٨٧) .

أما الشرط الخامس وهو أسبقية « التركيم القومى » فهو لا يقل عن الشروط السابقة فى الأهمية لبلوغ الأهداف النهائية للتنمية : إذ لا ريب أن بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة تجعل من المتعذر تنفيذ سياسة التنمية . ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة ، وعلاقات الملكيـة ، والعلاقات البشرية القديمة التى تحط من قدر العاملين وإنتاجيتهم ، مع أنهم ، على حد تعبير بتلهيم ، « أكثر العناصر ديناميكية » بين السكان . لقد بقيت تلك الهياكل القديمة بفضل مساندة النفوذ الأجنبى، لأنها بذاتها عقبات على الطريق إلى النمو الاقتصادى . وللقضاء عليها لابد من اتخاذ تدابير إيجابية فعالة لدعم الاقتصاد القومى ، قوامها القضاء على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، وذلك عن طريق « تنمية قوى الإنتاج وتقدم إنتاجية العمل واستخدام كل إمكانيات التكنيك الحديث » .

وهنا تتضح الأهمية البالغة لما تقتضيه العملية الكبرى للتنمية من استثمارات

---

(٨٧) نفس المرجع السابق ص ٢٨ .

واسعة ، سواء ماكان منها ماديا ، أى فى الآلات والمعدات والمبانى والتجهيزات الخ ، أو ماكان منها بشريا ، يتمثل فى التعليم والمعرفة والبحث العلمى ، إذ عن طريق هذين النوعين من الاستثمار ترتفع أقدار العاملين، وتزداد إنتاجيتهم وفاعليتهم فى دفع عجلة التنمية ، كما يمكن استخدام وسائل إنتاج حديثة وأكثر إنتاجية من قوى الإنتاج القديمة .

ولكن ما السياسة التى تنتهجها البلد المتخلف فى تمويل الاستثمارات اللازمة لأغراض التنمية ؟ . . . يجيب بتلهيم عن هذا التساؤل بضرورة الربط بين سياسة الاستثمار والتركيم القومى ، على أساس أن السياسة التى تستهدف تحقيق المزيد من الاستقلال الوطنى لابد أن ترتكز ، أساسا، على التركيم القومى، لا على المساعدات المالية الخارجية التى يمكن أن تؤدى إلى الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية ، ولو كانت فى صورة مقنعة . ومن ثم ، يخلص بتلهيم إلى أن النمو السريع للتركيم القومى هو الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية القادرة على الاعتماد على نفسها بصورة متزايدة . وفى هذا الصدد يبرز بتلهيم حقيقة أخرى ، وهى أنه « مهما يكن حجم المساعدات الخارجية التى يتلقاها البلد المتخلف ، فإن هذه المساعدات لا تعفى من التركيم القومى ، بل على العكس فكلما زاد حجم المساعدات الخارجية ، تعين زيادة حجم التركيم القومى ، حتى تظل تلك المساعدات ثانوية بالنسبة له . فالتركيم القومى هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية » .

ويستطرد بتلهيم ، فى تأكيده على التركيم القومى ، قائلا : « إن التنمية الاقتصادية الراهنة التى تعتمد أساسا على المساعدات الخارجية هى بناء يقام على الرمال ، وما تولده من نشاط اقتصادى يمكن أن يتوقف، إذا توقفت المساعدات . ومثل تلك التنمية الواهنة لا يمكن أن تخفى حقيقتها ، ألا وهى أنها تبعية اقتصادية فى شكل آخر . ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن عدداً من الاقتصاديين يؤكد

أن البلاد المتخلفة غير قادرة على أن تؤمن تنميتها بالاعتماد على التركيم القومى، وأنها، بالتالى، محكوم عليها بالالتجاء، خلال فترة طويلة بعض الشيء، إلى المعونة الخارجية ورءوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يجعلها تقبل التبعية الاقتصادية، كما لو كانت قدراً محتوماً »(٨٨).

وقد أثبت بتلهيم، فى ضوء البحوث الميدانية التى أجراها فى عدد من البلاد المتخلفة، أن تلك اللعنة، التى يقال أنها معلقة على هذه البلاد، ليست إلا وهما يرتكز إما على التشاؤم الذى ينقصه السند العلمى، وإما على الرغبة فى الإبقاء على علاقات التبعية القديمة فى شكل جديد، إذ كشفت هذه البحوث أن ثمة قوى منتجة هامة غير مستخدمة فى كثير من البلاد المتخلفة، وأنه يمكن استخدامها على أسس سليمة تحقق زيادة كبيرة مطردة فى الدخل القومى وفى التركيم القومى.

أما الشرط السادس من الشروط الأساسية للتنمية فهو المشاركة الإيجابية، من جانب جماهير الشعب، فى عملية التنمية، لأن نجاح سياسة التنمية يتوقف على حماسة الجماهير لتحقيق التقدم المادى. وفى صدد المقتضيات البشرية للتنمية يذكر بتلهيم أيضا أن « التجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى، حتى ولو كان مزودا بمفاهيم تكنيكية سليمة عن مقتضيات التنمية، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة.. إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها، والبشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط أهم قوى الإنتاج ». كما يقرر أنه ليس أخطر، فى هذا المجال، بالنسبة لأى بلد متخلف، من أن يتصور زعماؤه أنه يكفى أن يلجأوا إلى مجموعة من الفنيين تعد لهم خطة التنمية، ثم يتوجهوا إلى بعض الدول الأجنبية بطلب تمويل تنفيذها، إذ أن الاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق فى بعض القطاعات نتائج محدودة، ولكنه لن يقدم شيئا فى ميدان النضال الحقيقى ضد التخلف، لأن هذا النضال يقتضى مجهودا ضخما لزيادة التركيم القومى يفترض

---

(٨٨) نفس المرجع السابق، ص ٤٩ و ٥٠.

تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير(٨٩) .

وما دامت المشاركة الحماسية للجماهير ضرورة من ضروريات التنمية ، فلا بد من الارتفاع بمستوى وعى الجماهير إلى أبعد الحدود الممكنة . ومن ثم،فلا بد من توجيه العناية الخاصة بالكفاح ضد الأمية ، والنضال من أجل التعليم الأساسى، فمن الخطورة الشروع فى البناء الاقتصادى والاجتماعى لأى بلد متخلف ، دون الشروع ،فى الوقت نفسه، فى العمل على تصفية الأمية والجهل . وفى هذا الصدد تبرز الأهمية الخاصة للمستويات الدنيا من التعليم ، لأن التركيز على المستويات العليا من التعليم يؤدى إلى تكوين فئة بيروقراطية معزولة عن الجماهير ، غريبة عن مصالحها وأفكارها ، وهو مايتنافى مع مقتضيات النضال من أجل التنمية الحقيقية السريعة .

غير أنه من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن مقتضيات النضال ضد التخلف تتوامم مع مقتضيات المزيد من العدالة الاجتماعية والتطلع نحو المساواة الاقتصادية. وكذلك الحال بالنسبة للأولوية التى ينبغى أن تعطى لإشباع الحاجات الجماعية ، وعلى الأخص فى مجالى التعليم والصحة، على إشباع الحاجات الفردية ، وإن اقتضى ذلك تأجيل إشباع البعض من الحاجات الفردية التى تعتبر ثانوية فى المرحلة الحالية من نمو قوى الإنتاج فى كثير من البلاد المتخلفة . وهذا يقتضى ، بدوره ، إعداد ترتيب معين لأولويات التنمية والالتزام بهذا الترتيب ، مادام تحديد هذه الأولويات والتمسك بها أمرا ضروريا بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التى تندر فيها الموارد . ويستحيل مع هذه الندرة القيام بعمل كل شيء فى وقت واحد ضد

---

(٨٩) ويضرب بتلهيم مثلا على ذلك بالهند ، إذ أن بها بورجوازية وطنية نامية وقوية، ولها امكانيات التراكم ، وهى ، وحدها ، التى يمكن أن تقطع شوطا فى طريق التنمية دون مشاركة الجماهير . ومع ذلك فإن التقدم المحقق، فى مثل هذه الحالة، سيظل محدودا وبطيئا ، ويبقى على عناصر قوية من التبعية الاقتصادية ، كما يبقى على بؤس الغالبية العظمى من السكان — نفس المرجع السابق ، ص ٥٢ و ٥٣ .

« شبح التخلف » . وهذا يعنى، بعبارة أخرى، ضرورة إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع إلزامى وفى الإطار الاشتراكى . ويسوقنا ذلك ، إذن ، الى مناقشة مستلزمات التخطيط الاشتراكى التى يجب أن تسير ، جنبا إلى جنب ، مع المقتضيات الأساسية للتنمية .

٣ — مستلزمات التخطيط الاشتراكى

إذا توافرت المقتضيات الأساسية للتنمية لابد أن تتوافر إلى جانبها مستلزمات التخطيط الاشتراكى الفعال ، وتتلخص هذه فى توافر البيانات الإحصائية ، والتنظيم الاقتصادى الذى يستجيب لاحتياجات التخطيط ، والتنظيم السياسى الملائم ، وتغلغل الوعى التخطيطى بين أفراد الشعب(٩٠) .

(ا) البيانات الإحصائية

ويتطلب التخطيط السليم التعرف على الأوضاع الاقتصادية القائمة بصورة تتسم بالشمول والدقة ، بمعنى أنه لابد من توافر كل البيانات الإحصائية التى تصور الوضع الراهن ، كما يجب أن تكون هذه البيانات دقيقة إلى أبعد الحدود . وأهمية ذلك واضحة تماما إذا أدركنا أن التخطيط للمستقبل ، وأنه لا يبدأ من فراغ ، وإنما يبدأ من الحاضر ليمتد إلى المستقبل القريب والبعيد . ومن ثم ، تعتبر البيانات الإحصائية الدقيقة عن الوضع الراهن أحد المستلزمات الرئيسية للتخطيط الناجح ونقطة البدء فيه ، ولهذا فإن أى خطأ يسير فيما يتاح لدى أجهزة التخطيط ، من بيانات أو احصائيات ، قد يرتب نتائج خطيرة بعيدة الأثر فى الاقتصاد المخطط . ومن الملاحظ ، بوجه عام ، أن البلاد المتخلفة التى تأخذ بالأسلوب الاشتراكى فى التنمية تواجه عقبة كئودا فى تخطيط اقتصادها القومى ، وتتمثل فى ضعف الأجهزة الإحصائية ، ولهذا فإن أول خطوة ينبغى على أية دولة متخلفة ، فى مثل هذا الوضع ، أن تتخذها ، هى دعم الأجهزة الإحصائية والارتفاع بمستوى كفايتها إلى الحد الذى يتلاءم مع مقتضيات التخطيط السليم .

(٩٠) راجع بالتفصيل . « التخطيط الاقتصادى » ، ص ٥٥ وما بعدها .

ولا يمكن لأية دولة متخلفة أن تأخذ بأسلوب التخطيط ، ما لم تستند ، أولا ، وقبل كل شيء ، إلى قدرة الأجهزة الإحصائية بها فى إمدادها بكل البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد خطط المستقبل . كما أننا نلاحظ أن الاقتصاديات الاشتراكية الضالعة فى التخطيط تعتمد ، بدرجة كبيرة ، على كفاية وقدرة أجهزتها الإحصائية المركزية .

(ب) التنظيم الاقتصادى

إن وجود قطاع خاص كبير فى أى تنظيم اقتصادى لا يتمشى مع متطلبات التخطيط الفعال . وقد أكد هذا المعنى الأستاذ بتلهيم بقوله : « إن الاشتراكية فى أدوات الإنتاج ضرورية للتخطيط السليم » (٩١) . وقد عدد بتلهيم الأسباب التى يستحيل معها الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل الفعال مع وجود قطاع خاص كبير ؛ إذ يذكر أن وجود القطاع الخاص الكبير يجعل من المتعذر على السلطات العامة أن تقوم بتعبئة الموارد القومية واستخدامها على الوجه الأمثل الذى يحقق التنمية الحقيقية السريعة ، أو أن تقوم بتخصيص الاستثمارات ، واختيار النظم التى تتوافق مع احتياجات النمو الاقتصادى الموجه . هذا فضلا عن أن وجود القطاع الخاص الكبير يؤدى إلى قصور البيانات الاحصائية وقلتها ، أو على الأقل عدم توافر عنصر الدقة والشمول فيها ، مع ما لها من أهمية بالغة فى إعداد الخطط الاقتصادية . يضاف إلى ذلك أن التخطيط الاقتصادى السليم يقتضى من الدولة أن تفرض سيطرتها الكاملة على تحديد أسعار السلع الرئيسية الهامة ، وعلى تحديد مستوى الدخل وكيفية توزيعه . وهنا فإن وجود قطاع خاص كبير فى التنظيم الاقتصادى — بما فيه من جهاز للأسعار لا يختلف فى شيء عن طبيعة جهاز الأسعار فى الاقتصاد الرأسمالى — قد يؤدى إلى سوء تخصيص الموارد

---

(٩١) نفس المرجع السابق ، ص ٥٥ و ٥٦ .

المستثمرة وسوء توزيع الدخل على النحو الذى يفضى ، فى النهاية ، إلى فشل الخطة القومية .

ويؤكد بتلهيم أن تجربة التخطيط فى الدول الرأسمالية قد أثبتت أن المشروع الخاص لا يقبل التخطيط عن طيب خاطر ، بل يبغى القضاء عليه . ولهذا ينصح بأنه قد لا يكون من المناسب القضاء على المشروع الخاص فوريا ، بل يسمح له بالبقاء فى المرحلة الأولى من التخطيط ، كتنظيم انتقالى ،إلى أن يحتل القطاع العام مكان الصدارة فى الاقتصاد القومى

وعلى ذلك فمن المتعين على الاقتصاديات المتخلفة التى تعقد العزم على تحقيق النمو الاقتصادى السريع أن تأخذ بأسباب التنظيم الرشيد للاقتصاد القومى ، والذى يتمثل فى ظهور قطاع عام كبير بصورة تدريجية كأداة طيعة للتخطيط الاقتصادى السليم . وفى مجال التطبيق العملى لمثل هذا التنظيم الرشيد للاقتصاد القومى،فقد يكون من الأوفق — للقضاء على جمود الزراعة وتخلفها التكنولوجى فى الاقتصاد المتخلف — أن يعاد توزيع الأراضى على المزارعين المعدمين لإثارة حماسة الجماهير لتغيير وجه الاقتصاد الزراعى ، على أن يصحب ذلك وضع نظام تعاونى تقدمى للزراعة ، ييسر إدخال الأساليب الحديثة فى الإنتاج ، ويسهل مهمة التخطيط الزراعى فى الوقت ذاته ؛ لأنه من الأيسر تعامل أجهزة التخطيط مع بضعة آلاف من الجمعيات التعاونية عن أن تتعامل مع ملايين المزارعين .

أما فى مجال الصناعة فلابد أن يستأثر القطاع العام بالجزء الأكبر من المناشط التى تعمل فى هذا الميدان ، وبخاصة أن القدرة التنظيمية آية فى الندرة ، وأن إدارة المنشآت الصناعية لابد أن تعتمد ، أساساً ، على الكفايات و القدرات الفذة المتوافرة فى الإدارات الحكومية . ولهذا يجب أن يضم القطاع العام كل الصناعات الهامة ، وعلى الأخص المرافق العامة والصناعات الثقيلة والمتوسطة ،

فضلا عن الصناعات الخفيفة الهامة . كما يجب تأميم قطاع المال ، بما يضمه من بنوك وشركات تأمين ، لتيسير تعبئة الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية. أما قطاع النقل فيجب تأميمه هو الآخر باعتباره الشريان الحيوى الذى يمد الاقتصاد القومى بخدمات النقل البرى والجوى والمائى والنقل بالسكك الحديدية . وهى ، بطبيعة الحال ، خدمات أساسية لمواجهة احتياجات التنمية . وأما عن التنظيم التجارى فينبغى تأميم التجارة الخارجية ، كلها أو معظمها ، لمصلحة التنمية المخططة . وحتى فى مجال التجارة الداخلية فهناك مجال واسع لمشاركة الدولة فى تجارة الجملة والتجزئة بالنسبة للعديد من السلع الضرورية والأساسية. هذا هو فى الواقع التنظيم الاقتصادى الذى يمكن أن يستجيب ، فى يسر وملاءمة ، لمتطلبات التخطيط الفعال الذى يدفع عجلة التنمية قدما ، إلى الأمام ، وبسرعة فائقة .

(حـ) التنظيم السياسى

وإلى جانب التنظيم الاقتصادى الملائم لاحتياجات التخطيط الفعال ، فلابد أن يكون التنظيم السياسى هو الآخر بالصورة التى تكفل نجاح التخطيط . وهذا يعنى « أنه يقع على عاتق الدولة المتخلفة التى يوجد بها نظام برلمانى عبء اقناع جميع الأحزاب السياسية بضرورة وجدوى التخطيط الاقتصادى كوسيلة لتحقيق النمو . ولن يكتب للتخطيط النجاح ، ما لم توافق جميع الأحزاب ، تماماً ، على مبدأ التخطيط . وفى حالة عدم اتفاق الأحزاب السياسية حول مسألة التخطيط، فإنه من الأفضل عدم اللجوء إليه والاكتفاء بالنمو العفوى البطىء . فالتخطيط عملية مستمرة لها بداية وليست لها نهاية ، ولا يمكن تركها لتقلبات النتائج الانتخابية . ففى الهند ، مثلا ، على الرغم من أن جميع الأحزاب قد وافقت على مبدأ الأخذ بالتخطيط ، قد يشك المرء فى إخلاص نوايا بعضهم فى ذلك ، وإذا سنحت الفرصة لهؤلاء ، فسوف يلقون بالتخطيط بعيداً ، ويقضون

على ما حققه من نجاح . وأوضح مثل على ذلك هو بريطانيا ، فقد بذل حزب العمال بعض الجهود فى اتجاه التخطيط ، عندما كان فى مركز الحكم ، فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ ، وعندما جاء حزب المحافظين عام ١٩٥١ ، غير كل ما تم تحقيقه فى ظل النظام السابق . ومن هنا يكمن ضعف الحكومة البرلمانية التى تقوم على تعدد الأحزاب كأداة للتنمية المخططة » (٩٢) .

وأخيراً فإن من مستلزمات التخطيط الاشتراكى الفعال ضرورة تغلغل الوعى التخطيطى إلى كل المستويات ، ليس فقط على مستوى الوحدات الإنتاجية ، ولكن ، كذلك ، على مستوى الأفراد أنفسهم ، سواء فى نشاطهم الإنتاجى أو الاستهلاكى . وهذه حقيقة لا يرقى إليها الشك ؛ إذ يعتبر التعاون بين أفراد الشعب جميعا السند الأساسى للتخطيط . وقد وصف أرثر لويس مدى أهمية ذلك بقوله : « إن حماسة الشعب هى فى نفس الوقت زيت التشحيم للتخطيط ووقود التنمية الاقتصادية ، فهى قوة ديناميكية تجعل كل الأمور ممكنة التنفيذ » .

وقد عدد جهازنا المركزى للتخطيط أساليب الارتفاع بالوعى التخطيطى ، وتغلغله إلى كل المستويات ، فيما يلى :

أولا : اهتمام جميع جهات التنفيذ بالبيانات التى تصور النشاط الذى تقوم به ، على أن تتسم هذه البيانات بالشمول والدقة ووصولها فى الأوقات التى تمكن من الإفادة منها ، إذ أن أهمية البيانات الصحيحة ترجع إلى أنها هى الأساس الذى ينبنى عليه التخطيط السليم . ولذلك فإنه يتعين على جميع الجهات المنفذة للخطة أن تقوم بعملية جرد كامل لبياناتها لاستكمالها والوصول بها إلى أعلى مستويات الدقة الممكنة ... إن جهاز التخطيط يبنى تقديراته عن الأهداف العامة للخطة على دراسة البيانات المتوفرة لديه ، غير أن أجهزة التنفيذ لابد أن تقوم ، من جانبها ، بدراسة لبياناتها ، حتى تخرج من هذه الدراسة بتصحيح لما يكون

---

(٩٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥٨ .

التخطيط قد وقع فيه من خطأ ،أو لما قد يكون متاحا من البيانات غير الدقيقة التى بنى عليها التخطيط دراسته .

ثانيا : ضرورة انسياب البيانات بين المستويات المختلفة ، بحيث يبدأ تجميع البيانات من أقل المستويات القائمة بالنشاط الاقتصادى (سواء كانت وحدة إنتاجية فى المصنع أو وحدة خدمات) وبحيث تنساب للمستويات الأعلى منها فى الرقابة والإشراف (مستوى الشركة ثم المؤسسة ثم الوزارة) ، ثم تجمع مركزيا فى كل وزارة وتدرس لكى تعطى صورة شاملة للقطاع ، وبحيث تنساب بعد ذلك إلى جهاز التخطيط المركزى . إذ أن اتباع هذه الطريقة فى انسياب البيانات يضمن دقة التقديرات ؛ لأنه كلما نبع البيان ، على درجة كبيرة من التفصيل ، فى أصغر الوحدات القائمة بالتنفيذ ، كان ذلك ضمانا لدقته .

ثالثاً : ضرورة استكمال مكاتب التخطيط والمتابعة على كافة المستويات ، أى على مستوى الوزارة والمؤسسة والشركة ، وقيام كل مكتب على كل مستوى فى المستقبل ، ليس ، فقط ، باقتراح الخطة للوحدة الإنتاجية التى يعمل بها فيها ، ولكن ، كذلك ، باقتراح إمكانيات التطوير فى كافة النواحى فى نطاق هذه الوحدة . وهذا يحتاج إلى دفعة قوية تضمن استكمال هذه المكاتب . يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بإنشاء مكاتب للتخطيط على المستوى الإقليمى فى المحافظات ، تكون مهمتها دراسة موارد المحافظة واقتراح المشروعات التى يمكن أن تستغل بها هذه الموارد أحسن استغلال ممكن ، على أن تدرس جهات التنفيذ فى الوزارات ، وغيرها من الجهات ، مدى إمكانية تطبيق هذه المقترحات .

رابعاً : ضرورة الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ فى معنييهما الصحيحين ، إذ لا يعنى هذا المبدأ أن ينفرد جهاز التخطيط المركزى بوضع الخطة بكافة تفصيلاتها الشاملة لنشاط كل وحدة إنتاجية ؛ لأن مثل

هذا الوضع لا يمكن تحقيقه عملا ، وحتى لو كان من المتصور تحقيقه، فسيجعل الخطة بعيدة عن الواقع .

إن الاقتصاد القومى يقسم إلى قطاعات ، وكل قطاع ، بدوره ، مقسم إلى مناشط مختلفة ، وتشرف على كل نشاط مؤسسة نوعية (وذلك فيما يتعلق بقطاع الأعمال) ويندرج تحت المؤسسة عدد من الشركات المختلفة . وتبعا لهذا التسلسل فإنه بالنسبة لكل مستوى يعتبر المستوى الأعلى منه مستوى مركزيا بالنسبة له ، فالمؤسسة فى وضع مركزى بالنسبة لشركاتها ، والوزارة فى وضع مركزى بالنسبة لمؤسساتها ، وجهاز التخطيط المركزى فى وضع مركزى بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه .

ومن ثم ، يقتضى تطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، وفقاً لهذا التسلسل ، أن يقوم كل مستوى مركزى باقتراح الخطة للأجهزة التى يعمل بها ، ثم يرفع ، بدوره ، مشروع الخطة الشاملة للسلطات الأعلى لإقرارها أو تعديلها ، فمركزية التخطيط ، إذن، لا تستبعد صدور مقترحات الخطة من المستويات المركزية المتدرجة . أو بعبارة أخرى لا تستبعد أن يكون التخطيط من القاعدة إلى القمة .

وعندما يتم إقرار الخطة وتوضع موضع التنفيذ ، فإنها تتضمن أهدافاً للقطاعات والمناشط على المستوى القومى كله . ثم عند تنفيذها يتعين على الوزارات ، ثم المؤسسات ، ثم الشركات ، أن تقسم كل منها أهداف القطاع والنشاط بين الوحدات الإنتاجية المتعددة التى تدخل فى نطاق كل قطاع أو نشاط .

وعلى هذا النحو يتحقق نوع من المشاركة الإيجابية الفعالة بين جهاز التخطيط المركزى وبين أجهزة التخطيط فى الوزارات والمستويات التالية لها

فى مرحلتى إعداد الخطة وتنفيذها . وهذا ، وحده ، كما يؤكد جهازنا المركزى للتخطيط ، هو السبيل لأن يكون التخطيط علمياً ، وأن تصل الخطة إلى جميع المستويات (٩٢) .

---

(٩٢) راجع بالتفصيل « مقترح بالاتجاهات العامة لخطة الثانية »، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٤ ، ص ٦٠ إلى ٦٣ .

الفصل الثامن

تقدير أسلوب التخطيط

لقد ناقشنا ، فى الفصل السابق ، الأهداف النهائية والوسيطة للنضال ضد التخلف ، والمقتضيات الأساسية للتنمية فى أى مجتمع متخلف. وأتبعنا ذلك بمناقشة مستلزمات التخطيط الفعال . وبقى الآن أن نناقش النقد الموجه لأسلوب التخطيط وتقدير هذا الأسلوب فى ضوء هذا النقد . غير أنه يجدر بنا ، أولا ، أن نبحث فى ماهية هذا الأسلوب وسماته العامة التى تميزه عن أى أسلوب آخر فى التنمية .

١ — ماهية أسلوب التخطيط

إذا أردنا أن ندرك كنه هذا الأسلوب ، ونتعمق فى هذا الإدراك ، فإننا سنخلص ، فى النهاية ، إلى أن التخطيط ضرورة إنسانية، وعملية مستمرة ، ونظرة إلى المستقبل ، وأسلوب المشاركة الجماعية ، وأداة للموازنة الاقتصادية .

(١) التخطيط ضرورة إنسانية

وإذا كانت المقتضيات الأساسية لعمليات التنمية تتمثل فى تدبير رءوس الأموال والخبرات الفنية والأيدى العاملة والأسواق القادرة على استيعاب منتجات التنمية وكل ما يدفع عجلة التطور الاقتصادى إلى الأمام، فليس من شك أن الإنسان هو الذى يتحمل هذا العبء ، الإنتاجى ، وهو الذى يحرك عمليات التنمية، ويبذل الجهود فى تنفيذ المشروعات التى تلقى بين يديه ليحيلها إلى واقع ملموس ، ويترجمها إلى مزارع ومصانع ووحدات إنتاجية متعددة . فلا غرو أن قرر خبراء التخطيط أن نجاح أية خطة التنمية تتوقف ، فى المحل الأول ، على مدى استجابة أفراد

المجتمع لها ، وإيمانهم بما يحققونه من تقدم مادى، واستعدادهم للاحتمال والتضحية فى سبيل تحقيق أهداف الخطة .

ولهذا فإن التخطيط ، أولا وقبل كل شيء ، عملية إنسانية لأنه أسلوب فى التنظيم والتنسيق والعمل ، وهو فى الوقت نفسه أسلوب فى التفكير والتدبير والتوقيت السليم ، لأن الفرد يحتاج إليه فى تنظيم تصرفاته ، والتوفيق بين أهدافه وموارده ، ولأن الجماعة الإنسانية تحتاج إليه ، هى الأخرى ، لأنه وسيلة طيعة للمواءمة بين أهداف الجماعة وبين مايتاح لها من موارد نادرة . . . فالتخطيط ، اذن،عملية إنسانية ترتبط بأهداف الجماعة ومطالبها،وترتبط ، كذلك ، بإمكانيات الجماعة ورغبات أفرادها فى التقدم ، واستعدادهم للعمل المنتج،وقدرتهم على القيام بالمهام التى يفرضها النضال فى سبيل التنمية .

(ب) التخطيط نظرة إلى المستقبل

كما يؤكد الخبراء أن التخطيط نظرة من الماضى والحاضر لرسم صورة المستقبل، على أساس ما يمكن إحداثه من التطوير فى البنيان الاقتصادى للمجتمع وفى حجم الموارد ووسائل تعبئتها واستخدامها .

وبعبارة أخرى فإن التخطيط لا يمثل إتجاها « استاتيكيا » يرتضى الأوضاع الراهنة، ويحاول إصلاحها ، بل هو إتجاه « ديناميكى » يهدف إلى تغيير الصورة التى يتسم بها المجتمع وتتشكل بها ملامحه . فإذا كان التخطيط يعالج مجتمعا زراعيا متخلفا فى اقتصاده القائم على بدائية الفن الإنتاجى ،وفى مستواه الثقافى والصحى، وفى قيمه الاجتماعية وأساليبه فى الحياة ، وفى استكانته وخضوعه للطبيعة بدلا من تسخيرها لمنافعه ، فإن التخطيط ينقل المجتمع من هذا الوضع المتخلف الراهن إلى طريق التصنيع ، ويتجه به إلى التقدم التكنولوجى وارتفاع المستوى الحضارى وتطوير معتقداته وقيمه الاجتماعية . وهكذا ينم التخطيط عن النظرة الثورية للأمور ، فهو حينما يحاول التغيير،فإنه ينفذ إلى الأعماق، ويغير وجه المجتمع تغييرا

بنيانيا ، يقتلع جذور الماضى ورواسبه ويبنى المستقبل بآماله الواسعة .

(جـ) التخطيط عملية مستمرة

وكما أن التخطيط ضرورة إنسانية ، ونظرة ديناميكية إلى المستقبل ، فهو عملية مستمرة ، إذ أنه ، فى الأساس ، عملية تمتد آفاقها إلى المدى الطويل ، فيرسم التخطيط اتجاهات العمل لتطوير البنيان الاقتصادى والاجتماعى لسنوات طويلة ، ويرسم السياسة بعيدة المدى التى يمكن أن تحقق هذا التطوير البنيانى ، ثم يجرى تفصيلات اتجاهات العمل وبرامجه ووسائل تحقيق الأهداف المرسومة فى الخطة ، فى صورة مشروعات وأعمال وتنظيمات وقرارات تنفيذية على فترات أقصر ، ثم توضع مراحل التنفيذ السنوية لهذا التخطيط على مستوى النشاط ومستوى القطاع ومستوى الاقتصاد القومى .

وهكذا فإن تداخل الخطط فى بعضها البعض يعنى أن الخطط متوسطة المدى تشتق من الخطط طويلة المدى ، كما أن الخطط السنوية التفصيلية تشتق من الخطط متوسطة الأجل . وتبعا لهذا التخطيط فلا بد من الإعداد لخطة خمسية مقبلة قبل إنتهاء الخطة الخمسية الحالية ، ولا بد من إعداد إطار خطة السنة الثانية قبل الانتهاء من تنفيذ الأهداف المرسومة فى خطة السنة الأولى . ولهذا يقال ، دائما « إن التخطيط عملية مستمرة ، لها بداية ، وليست لها نهاية » .

(د) التخطيط عملية توازنية

وبما أن التخطيط ينطوى على تقرير مجموعة من الأهداف يتعين على الاقتصاد المخطط أن يبلغها فى فترة سنوية أو ثلاثية أو خمسية أو عشرية ، وتخصيص الموارد المتاحة ، وإستخدامها للوصول إلى ذلك فى تلك الفترة الزمنية — فلا بد أن تؤخذ عناصر التوازن فى الاعتبار . . . لابد ، مثلا ، أن يتوازن الإنتاج المستهدف مع الطلب عليه لتحقيق أهداف الاستهلاك المحلى ، وأهداف التصدير ، وأهداف الاستعاضة بالإنتاج عن الواردات ، وأهداف الاستثمار . ولابد أن يتوازن

الدخل المتولد من مصادره المختلفة مع طرق التصرف فى هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار. ولا بد أن تتوازن فرص العمالة الموجودة فعلا ، وما يضاف إليها ، مع عدد الأفراد الفنيين والعاملين الذين يحتاج إليهم الأمر لسد احتياجات الخطة من مختلف التخصصات .

ولابد أن تتوازن الموارد من الإنتاج المحلى ، مضافا إليه الواردات ، مع الاستخدامات المقررة لتلك الموارد ، بتوزيعها بين الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) وبين الاستهلاك العائلى والاستهلاك الحكومى، وبين التصدير، وبين ما يحتجز منها للاستثمار . ولا بد أن يكون هناك توازن بين الإنتاج من السلع والإنتاج من الخدمات ، بما أن الإنتاج من الخدمات ومتطلباته (عمالة ومستلزمات إنتاج واستثمار) لابد له من توافر إنتاج سلعى مقابل جزء من أجور العمال ، ومن إنتاج سلعى لمستلزمات إنتاج الخدمات ، وإنتاج سلعى لتشييد المدارس والمستشفيات والمرافق البلدية وتجهيزها لأداء تلك الخدمات .

(هـ) التخطيط عملية مشاركة إيجابية

وفى ظل التخطيط الشامل تتقرر الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وتترجم الأهداف والسياسات إلى برامج عمل تنفيذية فى صورة خطة عامة لتخصيص الموارد العينية واستخداماتها ، وما يقابل ذلك من خطة مالية وتمويلية بجوانبها النقدية والائتمانية .

وفى التخطيط العلمى الكفء لا يمكن إغفال الأهمية الكبرى لزيادة الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية، باعتبارهما المصدر الرئيسى لزيادة الدخل القومى، وتحسين مستوى دخول الأفراد واطراد النمو الاقتصادى ، والتحسين الاجتماعى . وهنا لا ينفرد جهاز التخطيط المركزى بعملية إعداد الخطة القومية ، بل تشارك ، فى إعدادها ، مختلف المستويات المركزية المتدرجة (الوحدة الإنتاجية ، النشاط ،

القطاع ، الاقتصاد القومى).وقبل تنفيذ الخطة لابد أن تعتمد من المجالس الشعبية والتنظيمات السياسية العليا والهيئة التشريعية . وهكذا فإن جموع الشعب تشارك فى إعداد الخطة وفى تنفيذها .

أما سلطة اتخاذ القرارات بشأن الاهداف ، وبشأن تخصيص الموارد،وبشأن أسعار الموارد المستخدمةفىالإنتاج،ورفع الكفاية الإنتاجيةلتعظيم الإنتاج والدخل منها ، فلا بد أن تكون سلطة مركزية . كما أن قرارات التوزيع وعدالته وكفايته وإجراءاته من مسئوليات السلطة المركزية أيضا . أما قرارات برامج العمل التفصيلى فتكون من مسئوليات الجهات التنفيذية على مستوياتها فى حدود السياسة العامة والتوجيهات والاتجاهات العامة المرسومة مسبقا،أى يكون التخطيط مركزيا بينما يكون التنفيذ لامركزيا ، تحقيقا للمرونة وحسن الادارة وتوفير القدرة على مواجهة الظروف المحلية فى الوحدات الإنتاجية فى سبيل تحقيق الأهداف المرسومة(٩٤) .

٢ -- السمات العامة لاسلوب التخطيط الاشتراكى

وفى مناقشة السمات العامة لأسلوب التخطيط الاشتراكى ، يبدأ شارل بتلهيم تحليله لهذه السمات بفكرة رئيسية ، وهى أن التخطيط ليس مجرد فن ،وإنما هو أسلوب سير نوع معين من المجتمعات ، وأنه لا يمكن أن يوجد تخطيط إلا فى مجتمع تحققت فيه شروط الاشتراكية ، أو هى بسبيلها الى التحقيق .

ويقدم بتلهيم تعريفا للتخطيط الاشتراكى يمكن أن يلقى الضوء على شروط تحققه وطبيعة أسلوبه ، وهو أنه «نشاط اجتماعى يحدد بواسطته العاملون فى بلد اشتراكى ، من ناحية، الأهداف التى يتطلعون اليها فى مجالى الإنتاج والاستهلاك ،

---

(٩٤) راجع بالتفصيل « أسس ومبادىء التخطيط القومى »، دكتور محمود أحمد الشافعى، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٣٩ — راجع أيضا « فلسفة التخطيط » للسيد أمين شلبى ، كتب قومية ، العدد رقم ١٠٤ .

بطريقة منسقة ، مع عمل حساب القوانين الاقتصادية الموضوعية وكذلك خواص التنمية الاجتماعية ، ويؤمنون، من ناحية أخرى، بتحقيق تلك الأهداف فيما يرون أنه أفضل الظروف ، (٩٥)

وتبعا لهذا التعريف يقتضى التخطيط الاشتراكى، إذن ، أن ترتكز القرارات الأساسية ، فى النهاية ، على العاملين أنفسهم . ولهذا الاقتضاء ثلاث دلالات . الدلالة الأولى أن التخطيط الاشتراكى غير ممكن إلا فى بنيان اجتماعى لا يضم غير العاملين ، ويستبعد كل المستغلين والطفيليين الذين لا يتمتعون بمراكز السيطرة فى المجتمع إلا بما تضفيه عليهم النقود من قوة . أما الدلالة الثانية فهى أن التخطيط الاشتراكى غير ممكن إلا حين تصبح أدوات الإنتاج الرئيسية مملوكة للدولة ، وهذا يستتبع تأميم أدوات الإنتاج فيما يسمى « بالقمم المسيطرة » فى الاقتصاد القومى، كالصناعات الهامة والمناجم ووسائل النقل والتجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين كما قدمنا . وأما الدلالة الثالثة ، فهى وجود هيكل تنظيمى يسمح للعاملين بالمشاركة الايجابية فى إعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها . والمقصود هنا هو إقامة ديموقراطية حقيقية ، وحرية تبادل الأفكار والمقترحات والانتقادات البناءة ، إذ لو لم يتوافر هذا الشرط ، فلا يمكن أن يكون التخطيط عملا جماعيا ، ولا يمكن أن يتوافر له التأييد الفعال من قبل العاملين ، ويصبح ، بذلك ، عاجزاً عن أن يفيد من كل طاقات الاقتصاد القومى (٩٦) .

---

(٩٥) « التخطيط والتنمية » ، نفس المرجع السابق ، ص ١٠ و ١١ .

(٩٦) ويشير بتلهيم فى معرض مناقشة الدلالة الثانية من دلالات التخطيط الاشتراكى إلى ما قامت به كوبا من اجراءات فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ للبدء فى التخطيط الاشتراكى ، اذ أصدرت قانون الاصلاح الزراعى فى مايو ١٩٥٩ ، وحدد القانون حدا أقصى للملكية الزراعية ، كما ألغى الايجار بالمزارعة ، وأعطى الأرض للمستأجرين ، فى حدود مساحة معينة . ونظم القانون ، كذلك ، التوزيع المجانى لبعض الأراضى ، ونظم ، من ناحية أخرى ، قطاعا =

بيد أنه وإن كان التعريف السابق الذى أتى به بتلهيم يفصح عن بعض الشروط الأساسية للتخطيط الاقتصادى ، إلا أنه يشير ، فى نفس الوقت ، إلى بعض الأفكار الجوهرية التى تبرز السمات العامة لهذا التخطيط الاشتراكى، وهى تتضمن: الأهداف والأولويات ، والتنسيق بين الأهداف .

(١) الأهداف والأولويات

إن كل تخطيط يحدد أهدافا عامة للنشاط الاقتصادي، وهذه الأهداف تتفاوت من حيث الأهمية ، بمعنى أن لبعضها أولوية على البعض الآخر . ومع ذلك فإن هذه الأولويات ليست ثابتة ، بل إنها تتغير بتغير الظروف التاريخية والأوضاع الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الاشتراكى المخطط .

= زراعيا مؤمما يسيطر على الجزء الأكبر من الأراضى المزروعة . كما صدر ، بعد ذلك، قانون عام ١٩٦٠ الذى قضى بتأميم الممتلكات الأمريكية . وفى أكتوبر ، من نفس العام ، أممت كل المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة ، كما أممت البنوك ، وألغيت ملكية العقارات المبنية المعدة للتأجير فى المدن، بحيث أصبحت المساكن ملكا لسكانها . وقبل أكتوبر ١٩٦٠ كان قد تم الحد من السلطات الاقتصادية للرأسماليين الكوبيين والأجانب عن طريق إجراءات الاستيلاء والحراسة التى فرضت على كل المشروعات التى رفضت الخضوع لتوجيهات الحكومة. وفى فبراير ١٩٦١ أنشئت الأجهزة المكلفة بإدارة القطاع المؤمم ، وتم دعم الجهاز المركزى للتخطيط الذى كان يتبع ، مباشرة ، رئيس الوزراء .

وأخيرا تم إعلان الصفة الاشتراكية للثورة الكوبية فى أبريل ١٩٦٠ ، ثم بدأت عملية إدماج التنظيمات الثورية لتشكيل الحزب الموحد للثورة الكوبية ، وأصبح ، بذلك، عام ١٩٦٢ العام الأول للتخطيط الاشتراكى فى كوبا . لقد كان معدل التحول الاشتراكى فى كوبا سريعا بشكل غير عادى اقتضته الظروف المحيطة بها. ومع ذلك يقرر بتلهيم أن هذه السرعة فى التحول ليست تعبيرا عن ضرورة عامة ، إذ مرت عشر سنوات على الاتحاد السوفيتى بين انتصار الثورة وبين بدء الخطة الخمسية الأولى . وفى تلك الفترة كان هناك مجال واسع لاقتصاد السوق ، وهذه هى « فترة النيب » (السياسة الاقتصادية الجديدة) ، لأن الظروف التنظيمية لم تمكن من النضج بحيث تسمح بتطوير تخطيط يشمل الاقتصاد القومى كله — « التخطيط والتنمية » . نفس المرجع ، ص ١١ و ١٢ .

أما الهدف ذو الأولوية الأولى للتخطيط الاشتراكى فهو الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين والإشباع المتزايد للحاجات الجماعية . وهذا ، بعينه ، الهدف النهائى للتنمية كما قدمنا . ولا غرابة فى ذلك ، فإن التخطيط وسيلة للتنمية . غير أن هذا الهدف لايمكن بلوغه إلا من خلال تحقيق أهداف وسيطة . بل قد يكون لبعض الأهداف الوسيطة — خلال فترات معينة — أولوية على غيرها ، إذ قد يكون دعم الاستقلال الاقتصادى ، مثلا ، هدفا ذا أولوية لفترة من الوقت ، يدفع تحسين المستوى المعيشى إلى المرتبة الثانية من الأهمية . كما أن الأهداف الوسيطة قد تلعب دورا رئيسيا فى مرحلة معنية ، وتجعل من المحتم تحقيق أهداف وسيطة أخرى كالتصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الإنتاج الزراعى وتعديل هيكل التجارة الخارجية وتغير الظروف التكنيكية للإنتاج .

وعلى ذلك ، فإن كل خطة اقتصادية لابد أن يتم إعدادها على ضوء الإمكانيات القومية والحاجات الجماعية والأولويات الموضوعة للأهداف العامة ، النهائية والوسيطة ، والخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية . وإذا وضعت كل هذه العناصر جميعا موضع الاعتبار ، يمكن وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحدد أهدافا معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستثمار والدخل والاستهلاك والادخار والتجارة الخارجية ، على مستوى الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة ، سواء كانت قطاعات سلعية أو قطاعات خدمات .

(ب) التنسيق بين الأهداف

وفى صدد إعداد الخطة ، فمن المهام التخطيطية الأساسية ضرورة التنسيق بين أهدافها ، إذ بدون هذا التنسيق ، كما يؤكد بتلهيم ، لن تكون ثمة خطة ، بل مجرد تجميع لبرامج جزئية لايوجد بينها ترابط أو اتساق ، ولايمكن تحقيقها فى وقت واحد تبعا لذلك .

وثمة أدوات تخطيطية يمكن الاعتماد عليها فى التنسيق بين الأهداف والبحث

عن اتساق الخطة ، وتجمعها فكرة « الموازين » التقديرية . وبعض هذه الموازين يعد على أساس تقديرات عينية (كمية) كميزان القوى العاملة وميزان الطاقة وموازين المواد الأولية الأساسية ، والموازين السلعية التى تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية. أما البعض الآخر فهو موازين تعد على أساس تقديرات نقدية كجداول المحاسبة القومية التقديرية التى تحدد الإمكانيات القومية ، وكجداول المدخلات والمخرجات التى تحدد العلاقات المتشابكة بين القطاعات والمناشط الاقتصادية المختلفة. وفضلا عن هذه الموازين والجداول فهناك بعض المعاملات الفنية ، كمعامل رأس المال إلى الناتج ، وهو يربط العلاقة بين الزيادة فى حجم الدخل وبين الزيادة فى حجم الاستثمار فى الخطة .

وفضلا عن ذلك فإن السعى وراء التنسيق بين الأهداف ، عند إعداد الخطة ، يفترض مراعاة القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وعلى الأخص النسب الاقتصادية السليمة ، وبعض هذه النسب ذو طبيعة ملزمة ، على حين أن البعض الآخر يخضع لمقتضيات التنمية فى فترة معينة ، فتتوقف ، مثلا ، نسبة الدخل القومى المخصص للاستثمار على معدل النمو المنشود للدخل القومى ، ويتوقف هذا المعدل ، بدوره ، على طبيعة المناشط الاقتصادية التى يجب تنميتها وعلى معدلات نموها .

وهكذا نجد أن كل هذه الأدوات التخطيطية هى أدوات طيعة فى يد المخططين ينفذون بها إلى احكام التنسيق بين الأهداف المرسومة فى الخطة ، فجداول المحاسبة القومية تحدد الإمكانيات القومية المتاحة فى المجتمع التى على ضوئها يمكن وضع الأهداف . وجداول المدخلات والمخرجات تكشف عن العلاقات المتشابكة المتصلة بين القطاعات والمناشط الاقتصادية المختلفة ، بحيث أن نمو أى قطاع أو نشاط بمعدل معين لابد أن تحكمه معدلات النمو فى القطاعات الأخرى . وبعبارة أخرى فإن وضع أهداف أى قطاع معين يرتبط بوضع أهداف مناظرة للقطاعات الاخرى . وأما الموازين المتقابلة الأخرى ، كموازين القوى العاملة والطاقة والمواد والسلع الاستهلاكية ، فهى تكشف عن موارد واستخدامات كل بند من بنود

هذه المجموعات الاربع . أو بعبارة أخرى فإن هذه الموازين المتقابلة تكشف عن التنسيق بين العرض المقدر لكل بند وبين الطلب المقدر عليه ومن هنا، يمكن وضع أهداف الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير ، على مستوى كل مادة أولية أو سلعة أو مصدر من مصادر الطاقة ، على أسس سليمة، كما يمكن تقدير المتاح من القوى العاملة فى مختلف التخصصات لمواجهة احتياجات خطة التنمية (٩٧) .

غير أنه لما كان التخطيط يقتضى ، فى الواقع ، عملا تكنيكيا دقيقا معقدا ، كان من المتعين إنشاء هيئات التخطيط مزودة بالخبرات التخطيطية على أعلى مستوى ، وبالإمكانيات، وبأكبر قدر من البيانات والمعلومات الدقيقة . غير أن العمل التخطيطى الذى يجب أن يجرى داخل أجهزة التخطيط ، لافى أى مكان آخر ، هو جزء من عمل التخطيط الاجتماعى الذى ينبغى أن يشارك فيه كل العاملين .

٣ – نقد أسلوب التخطيط الاشتراكى

وما دمنا قد أدركنا طبيعة أسلوب التخطيط الاشتراكى ، وما يتضمنه من وضع أهداف وأولويات معينة ، والتنسيق بين هذه الأهداف لدى إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فينبغى علينا الآن أن نستعرض الحجج المعارضة والمؤيدة لهذا الأسلوب ، ثم نعقب على ذلك بتقدير نهائى له .

(١) غيبة الجهاز التلقائى للأسعار

يثور اعتراض أساسى ، فى وجه التخطيط الاشتراكى ، وهو أنه يتعذر قيام نشاط اقتصادى فى غيبة جهاز للأسعار تتوافر فيه الحرية والتنافس . أو بعبارة أخرى فإنه يصعب الحكم على ما إذا كان النشاط الاقتصادى رشيدا أو غير رشيد ،فى مجتمع اشتراكى مخطط ، لافتقاره إلى الحسابات الاقتصادية .هذا فضلا عن أن النشاط الإنتاجى لايوجه على ضوء الاعتبارات الاقتصادية .

---

(٩٧) « التخطيط والتنمية » نفس المرجع السابق ، ص ١٤ الى ١٦ .

ولايعنى ذلك أنه لايوجد جهاز أسعار فى الاقتصاد المخطط ، ولكنه نظام لايتمتع بالحرية ولايتوافر فيه عنصر المنافسة ، بل يقوم على التعسف . وهنا لاتتحدد الأسعار عن طريق حرية التقاء العرض والطلب فى السوق، اذ لاتوجد سوق حرة فى الاقتصاد المخطط .وانما تتحدد الأسعار بمعرفةسلطة تخطيط مركزية، سواء كانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار عوامل إنتاج ، إذ أن الدولة — وهى المحتكر الوحيد — تملك وتوجه كل أدوات الإنتاج . ومن الطبيعى أنه ، فى ظل التخطيط ، لايعتبر ترشيد النشاط الاقتصادى أمرا سهلا(٩٨) .

كما أبرزت أوجه النقد الموجه إلى الاقتصاد المخطط أنه قد يترتب علىالأسعار التى تحددها سلطات التخطيط المركزية ، بصورة مصطنعة ، إسراف فى تخصيص الموارد الإنتاجية ، إذ سيصبح من المتعذر التوصل بالحساب إلى العوائد المثلى . . ويرد بعض الاشتراكيين على هذا النقد بأنه حتى لوسلمنا بوجود هذا الاسراف فى الاقتصاد المخطط ، فالإسراف فى الرأسمالية قد يكون على نطاق أوسع . ومهما يكن من أمر فإن جهاز الأسعار فى الاقتصاد الرأسمالى كثيرا ماينهار فى الأوقات غير العادية ، إذ لايصلح فى أحوال الطوارىء والتعبئة العامة تأهبا للحرب ، أو أثناء قيام الحرب . وهنا تستبدل أسعار السوق بالأسعار الجبرية وبالتوزيع بالبطاقات .وفضلا عن ذلك فإن ترك جهاز الأسعار التلقائى يعمل عمله ، فى حرية، فى تحديد عوائد عوامل الانتاج ، إنما يفضى ، لامحالة ، إلى توزيع للدخل لايتسم بأى قدر من العدالة الاجتماعية . بل إنه لا يمكن الاعتماد على جهاز السوق فى حل مشكلة البطالة المقنعة أو فى تحقيق نمو اقتصادى سريع فى الدول المتخلفة . بل حتى

---

(٩٨) « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٢ — ويلاحظ فى هذا الصدد أن الماركسية لم تحاول أن تجد حلا لهذه المشكلة ، لأن ماركس لم يحاول أن يضع نظرية لما سيكون عليه المجتمع الاشتراكى فى المستقبل — كما أقر بعض الكتاب الاشتراكيين بعدم إمكانية قيام نشاط اقتصادى رشيد فى غيبة الأسعار ، واعتبروه ثمنا معقولا للاشتراكية.

فى الدول المتقدمة لايمكن الاعتماد عليه فى حل البطالة الدورية ، إذ لو كان حلها ميسورا عن طريق جهاز السوق وحده ، ما انبرى جون ماينارد كينز منـــاديا بضرورة تدخل الدولة بالمشروعات العامة وبغيرها من وسـائل إعادة توزيع الدخل للقضاء على هذه البطالة. وعلى أية حال فإن جهاز السوق الذى كان يتصوره الكتاب الرأسماليون التقليديون ، على أنه يقوم على الحرية والتنافس ، وبالتالى يمكن أن يحقق الموازنة المنشودة بين عرض وطلب المنتجات أو الخـــدمات الإنتاجية ، ليس هو الجهاز الذى يعمل ، الآن،فى ظل الأشكال المختلفة للتنظيمات الاحتكارية . ولهذا فلم يعد يصلح فى مجتمعات يكون فيها الاحتكار الهيكل الشائع من هياكل السوق(٩٩) .

وعلى أية حال فإذا انتقلنا من جهاز الأسعار التلقائى فى الاقتصاد غيرالمخطط إلى نظام الأسعار المخططة فى الاقتصاد الاشتراكى ، فقد نستشف من طبيعة هذا النظام الأخير بعض المزايا ، اذ لا تخضع الأسعار فى الاقتصاد الاشتراكى إلى التقلبات العنيفة التى يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالى ، كما أن هذه الأسعار تتسم بقدر من المرونة يسمح بتغييرها وتعديلها وفقا للاحتياجات،بل ويمكن تصريف أية سلع متراكمة عن طريق خفض الأسعار. هذا فضلا عن أن النظام الاشتراكى للأسعار يشجع على إستخدام الأساليب الجديدة فى الإنتاج،وذلك بخفض أسعار السلع التى تتضمنها هذه الأساليب الجديدة.

وخلاصة ماتقدم أن عدم وجود جهاز للأثمان ، فى ظل الحرية والتنافس ، لايقف عائقا دون تقدم وازدهار الاقتصاد الاشتراكى ، بل قد يكون النشاط الاقتصادى ، فى ظل التخطيط ، أكثر حكمة وترشيدا منه فى ظل الاقتصاد الحر .

(ب) البيروقراطية والتعقيدات المكتبية

يؤدى الاقتصاد المخطط إلى البيروقراطية والتعقيدات المكتبية التى تضيع

---

(٩٩) راجع بالتفصيل نفس المرجع السابق ، ص ٣٢ .

جزءا كبيرا من كفاية الادارة ، ذلك أن الأنظمة الروتينية متأصلة فى الأجهزة الحكومية ، وإذا تحولت المنشآت الخاصة إلى مشروعات عامة ، فكثيراً ما تدار وفقا لهذه الأنظمة الروتينية التى تقف حجر عثرة فى سبيل الارتفاع بكفايةهذه المشروعات . ومع ذلك فإنالسماح باللامركزيةفىالتنفيذ — وبقدر كبير منحرية التصرف فى تسيير الوحـــدات الإنتاجية ، بعيدا عن قيود اللوائح والأنظمة الروتينية ، ومحاربةالبيروقراطية — قد يرفع من كفاية المشروعاتالعامة، ويخلصها من القيود التى تعوق سير نشاطها وفقا للأساليب التجارية . ويؤكد البعض هذه الحقيقة ، إذ يذكر أن أحدا لاينكر ، الآن ، أن الادارة السوفيتية ، فى مجال الصناعة ، لاتقل ، فى كفايتها ، عنها فىالولايات المتحدة أو المملكةالمتحدة(١٠٠).

(حـ) ضعف الحوافز

كما يؤدى الاقتصاد المخطط إلى ضعف الحوافز لدى العاملين ، بعد ما يتحولون إلى موظفينفىالدولة، يتقاضون أجورهم بصورة ثابتة منتظمة . ولقد ظهرت هذه المشكلة ، أول ماظهرت ، فى الاتحاد السوفيتى. غير أنه تم القضاء عليها باستخدام الحوافز المادية والمعنوية والسلبية بغرض زيادة كفاية العمال . وجوهر فكرة الحوافز هو الربط بين إنتاجية العامل وبين دخله ، بمعنى أنه لايزيد عن الدخل إلا بزيادة الإنتاجية ، وإذا نقصت إنتاجية العامل عن الإنتاجية المتوسطة يتعرض للحوافز السلبية التى تتمثل فى الحرمان من جزء من الدخل أو من الخدمات العينية .

(ى) ضخامة أعداد القوى العاملة فى أجهزة التخطيط

وثمة نقد آخر يوجه إلى أسلوب التخطيط الاشتراكى . ويتمثل فى أن الاقتصاد المخطط يتطلب عددا ضخما من الخبراء والأفراد الفنيين والعاملين ، فى

---

(١٠٠) راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادى » ، الصفحات ٧ وما بعدها ، والصفحات ٢٤ إلى ٢٦ .

أجهزة التخطيط بالدولة ، لوضع الخطة ومتابعة تنفيذها . وفى هذا المقام يذكر الأستاذ أرثر لويس : « يجب أن تكون لدينا إحصائيات دقيقة وعدد كبير من المنظمات ، بالاضافة إلى عدد كبير من الموظفين ، وأننا لا نستطيع أن نصدر آلافا من التصريحات دون وجود آلاف من الكتبة ، وكلما تطورت وسائلنا فى التخطيط ، احتجنا إلى المزيد من الموظفين » . وقد يعنى لويس بقوله هذا أن الاقتصاد غير المخطط ، الذى يعمل بحرية من خلال جهاز الأثمان ، لايتطلب موظفين إضافيين بهذا القدر . والرد على ذلك هو أن الاقتصاد غير المخطط يتطلب عددا كبيرا من الوسطاء وشركات الإعلان والموزعين والبائعين الذين يعرقلون عملية تكوين الثروة .

(هـ) قيام الأسواق السوداء وخيانة الأمانة

يذكر الأستاذ ميد : « أن نظام الرقابة الكمية المباشرة يخلق الفساد والاستغلال ، فهو يخلق الأسواق السوداء ، ويحمل معها تهديدا خطيرا للاخلاق العامة » . والرد على ذلك أنه حتى لو سلمنا بأن الاقتصاد المخطط يولد الخيانة والرشوة بين موظفى الحكومة ، فإن الدافع الرئيسى للخيانة وانعدام الأمانة والاستغلال من جانب موظفى الحكومة سيختفى ، عندما تخضع الملكية الخاصة وحق الارث لرقابة الدولة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الواقع العملى يشهد بأن الاستغلال والفساد فى المشروعات الخاصة قد ذهب إلى ماهو أبعد بكثير مما هو عليه بين موظفى الحكومة .

(و) انعدام سيادة المستهلك النهائى

ويثور نقد آخر يوجه للاقتصاد المخطط ، مفاده أن المستهلك يفقد سيادته التى كان ينعم بها فى الاقتصاد الحر ، فلا هو يملى رغباته على المنتجين ، ولا هو يستهلك ماتهفو إليه نفسه من السلع ، بل يستهلك ما تشاء الدولة أن توفره له فى الأسواق . والرد على هذا النقد يتلخص فى أن المستهلك ، فى الاقتصاد الرأسمالى ،

قد يكون أكثر حرية فى اختيار السلع ، ولكنه إذا كان متعطلا خالى الوفاض ، وكثيرا ما يتعطل ، فما قيمة حرية الاختيار لديه ، إذا لم تكن لديه القدرة على شراء أى شيء ؟ كما أن تقييد حرية المستهلك فى الاقتصاد المخطط أمر ينطوى على شيء من المبالغة ، إذ كما أوضحنا آنفا فإن من سمات أسلوب التخطيط أن توضع أهداف الخطة وفقـــا للإمكانيات وحاجات المستهلكين والأولويات المقررة للأهداف العامة ، نهائية كانت أو وسيطة . وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد المخطط يضع مسألة إختلاف أذواق وميول المستهلكين فى الاعتبار عند وضع قوائم الإنتاج . وإذا كان الاقتصاد الاشتراكى يعزف عن إتاحة بعض السلع الكمالية أو الترفية فى الأسواق ، وبخاصة فى أولى مراحل التنمية ، فلأن موارد المجتمع هى من الندرة بحيث لا يمكن أن تشبع كل حاجات الجماعة ، ولأن هناك حاجات أكثر أهمية من حاجات الاستهلاك الكمالى أو الترفى .

(ز) إنعدام حرية العمل

ويعترض البعض على الاقتصاد المخطط أنه لايتيح للعاملين حرية إختيـار المهن والأعمال وفقا لميولهم ورغباتهم ، بمعنى أنهم قد يمارسون مهنا مغايرة لتلك التى يرغبون فيها أو يميلون إليها ، وما ذلك إلا لأن الدولة،فى المجتمع الاشتراكى، لايعنيها تشغيل العاملين وفقا لرغباتهم بقدر مايعنيها سد احتياجات الخطة إلى القوى العاملة فى مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات . والرد على ذلك أن القيود التى يضعها المجتمع الرأسمالى فى وجه العاملين ، ونعنى بها اعتبـارات الثروة والوضع الاجتماعى والجنس والطائفة والأسرة والدين واللون ، تحد من حرية اختيار الأفراد للمهن والأعمال إلى حد بعيد . وهذا وضع لا وجود له فى الاقتصاد الاشتراكى ، حيث تتحدد الأعمال حسب القدرات والميول والكفايات على أساس من تكافؤ الفرصة ، دون أى اعتبار آخر . وفى ذلك تقول

بربارا واتن : « إن حق الاختيار الفعال للعمل هو الحرية الوحيدة الرئيسية التي لم يتمتع بها قط أى رجل انجليزى أو أمريكى أو اوروبى خارج روسيا قبل الحرب ، وهذا ما يكفله له التخطيط » .

(ح) احتمال قيام الدكتاتورية

وينطوى التخطيط المركزى على احتمال تطوره إلى دكتاتورية ، شديدة الوطأة ، تشكل تهديدا خطيرا للحقوق الديموقراطية ، تكون الحرية هى أولى ضحاياها ، إذ يصبح كل المواطنين عمالا ، ولا يترك ثمة مجال للحافز الفردى والمبادرة . يؤكد ذلك ما يردده الأستاذ هايك من أن « التخطيط هو الطريق إلى العبودية » ، وما يذكره الأستاذ كيرن كروس من أن « السلطة العامة التى تدفع الأجر العام قد تصبح مستبدة على أوسع نطاق » . ولا نجد ردا أبلغ من رد هارولد لاسكى عندما قال : إنه « ليس هناك من علاج لعللنا سوى الإنتاج المخطط للموارد الاقتصادية فى المجتمع ، مهما كان له من تعقيدات . وأن مجتمعنا عاجز عن كفالة الأمان الذى يعتبر الشرط الأساسى للحرية » . أما بربارا واتن فقد علقت على هذا النقد قائلة : « إنه من الممكن تنظيم الترابط الوثيق بين الحرية والتخطيط ، فالتخطيط يكفل العدالة الاجتماعية ، والعدالة هى أصل الحرية » .

(ط) الفوضى والارتباك فى الفترة الانتقالية

كما يقال ، أيضا ، فى نقد أسلوب التخطيط ، إنه كثيرا ما يحدث قدرا كبيرا من الفوضى والارتباك فى فترة الانتقال من الاقتصاد الحر إلى الاقتصاد المخطط، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى اضطرابات اقتصادية وانخفاض فى المستوى المعيشى لجماهير الشعب . والرد على هذا النقد هو أن الانتقال من نظام إلى نظام سيؤدى، بلا ريب، إلى إثارة بعض الفوضى والارتباك . وهذا أمر طبيعى لا فكاك منه ، وبخاصة إذا حدث التغيير الجذرى فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة سريعة . ومع التسليم بذلك يؤكد الاقتصاديون الاشتراكيون أن مثل هذا الارتباك أمر يمكن احتماله ، نظرا لما سينتهى إليه الحال من رخاء وازدهار فى المستقبل ، فمن الحصافة وبعد النظر ألا نهتم بالأوضاع الراهنة قدر اهتمامنا بالأوضاع المستقبلة .

(ى) عدم ملاءمة بعض الأوضاع السياسية لمقتضيات التخطيط الفعـال

وقد تـكون العوامل السياسية أثرها فى عدم استقرار الاقتصاد المخطط ، إذا كان نظام الحـكم برلمانياً متعدد الأحزاب ؛ إذ قد تناصر حكومة ما سياسة التخطيط وتسير دفة الاقتصاد القومى على نهجها ، فإذا ما ولت هذه الحـكومة وأعقبتها حـكومة أخرى ذات سياسة معارضة للتخطيط ، فإن هذا سيؤدى إلى إجراء تغييرات مضادة كما قدمنا . ومع التسليم بهذه الأوضاع ، فإن إجماع الأحزاب السياسية جميعهـا على التخطيط هو شرط أساسى لنجاح أسلوب التخطيط ، بل أن هذا الإجماع لابد أن يسبق أية محاولة للإقدام على اتباع هذا الأسلوب . وحسبنا أن نذكر ، فى معرض الحديث عن هذا الإجماع وأهميته البالغة ، أن التخطيط لا يمـكن أن يـكتب له النجاح فى بلد كالمملـكة المتحدة ؛ لأنه بينما ينال التخطيط تأييداً من جانب حزب العمال ، فإن حزب المحافظين يعارضه صراحة .

(ك) سرية التخطيط وضعف التعاون الاجتماعى

ويقال ، أيضا ، إن الاقتصاد المخطط يعمل فى جو من السرية لا تؤدى إلى ضمان التخطيط الاجتماعى الذى يشارك فيه كل العاملين فى الدولة . وقد يصح ذلك لو أن أسلوب العمل فى وضع الخطة يتم من القمة إلى القاعدة ، لـكن لو أن التخطيط يتم ، مع ذلك ، من القاعدة إلى القمة ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فى الوقت الراهن ، وفى الهند أيضا ، فلن يـكون ثمة مجال للسرية . إذ يشارك العاملون فى المصانع والمزارع والوحدات الإنتاجية فى مناقشة الخطة ومراجعتها وتعديلها إذا لزم الأمر . أما بالنسبة لنتائج متابعة التنفيذ فقد كان الاتجـاه فى مبـدأ الأمر — وعنـدما كانت تجارب التخطيط رائدة ونتائجه غير متيقنة أى لا يزال أسلوباً موضع الاختبار العملى — نحو المحافظة على سرية تقارير المتابعة ، والاكتفاء بإعلان النتائج المجردة دون الخوض فى تفصيلات أخرى قد تفصح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بصعوبات أو أخطاء

التنفيذ . والحكمة من وراء هذه السرية واضحة ، وهى أن العناصر المعارضة للتخطيط والتغيير الاشتراكى فى الداخل ، والعناصر الخارجية الأجنبية التى تنتمى لنظم اقتصادية مغايرة ، وتقف بالمرصاد لتصيد كل خطأ أو هنة أو صعوبة من صعوبات التنفيذ ، قد تنتهز الفرصة وتستغل المعلومات والبيانات السرية المتعلقة بمشاكل التخطيط أو التنفيذ لبلبلة الأفكار والتشكيك فى جدوى التخطيط وفاعليته فى تحقيق مجتمع الرفاهية . وعلى أية حال فإن الاتجاه الآن ، فى كثير من المجتمعات الاشتراكية ، هو نحو إعلان هذه المعلومات والبيانات بعد انقضاء فترة من الوقت على نهاية تنفيذ الخطة ، لتكون بمثابة حقائق تاريخية يستقى منها المخططون دروساً وعبراً ، لها نفعها فى تجارب التخطيط التالية .

(ل) بعد التوقع وتغير الظروف

كما يعتبر التخطيط طويل المدى الذى يمتد لسنوات عديدة تخطيطاً له خطورته ، إذ كيف يمكن التخطيط للمستقبل مع أن هذا المستقبل غير متيقن ، لا تحكمه إرادة المخططين ، وإنما تحكمه الظروف المتغيرة للمجتمع الديناميكى الذى يدأب على الحركة والتبدل ؟ وهل من الحكمة ، بعد ذلك ، أن يمتد بنا بعد التوقع إلى خمس أو سبع سنوات قادمة ؟ وهل يتمشى بعد التوقع هذا مع الدقة فى التخطيط والتنفيذ ؟ ويمكن الرد على هذا النقد بأنه من الميسور تلافى أى تغير فى الظروف لم يتوقعه المخططون عند إعداد الخطة ولم يأخذوه فى اعتبارهم ، بإضفاء قدر من المرونة على الخطة ، بحيث يمكن جعلها خاضعة للمراجعة والتعديل عند حدوث أى تغير فى الظروف .

(م) ضعف التعاون الدولى من جانب الاقتصاديات المخططة

وأخيراً يذكر الأستاذ روبنز فى معرض الحديث عن أثر التخطيط القومى على الاقتصاد الدولى : « أن الأثر العاجل على الاقتصاد الدولى، من جراء التخطيط القومى ، سيكون مثيراً للقلق إلى حد ينذر بالخطر ؛ إذ من شأن هذا التخطيط

القومى الذى تأخذ به دول عديدة أنه ينتقص من حجم التجارة الدولية ، ويقيد حرية العمال فى التنقل ، ويحد من حرية انتقال رءوس الأموال فيما بين مختلف الدول ، فضلا عن أنه يؤدى إلى إدخال الاعتبارات السياسية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإيجاد نوع من الصراع الدولى المكشوف » . غير أن مخاوف الأستاذ روبنز قد بددها الواقع العملى والمشاهدات الفعلية ؛ إذ أن الاقتصاديات المخططة قد حققت تعاوناً اقتصاديا دوليا ، لا فيما بينها ، بل ، أيضاً ، فيما بينها وبين الاقتصاديات غير المخططة .

٤ — تقدير اسلوب التخطيط الاشتراكى

أما وقد استعرضنا ، فى إيجاز ، الانتقادات الموجهة لأسلوب التخطيط الاشتراكى ، والردود على هذه الانتقادات ، فقد نخلص من ذلك إلى تقدير نهائى لهذا الأسلوب ، يفضى بنا إلى نتيجة هامة ، وهى أن أسلوب التخطيط ، فى الاقتصاد الاشتراكى ، يفضل كثيراً أسلوب السوق فى الاقتصاد الرأسمالى ، وذلك لاعتبارات كثيرة نجملها فيما يلى :

(ا) التخطيط أسلوب علمى فى التنمية

ليس من شك أن التخطيط أسلوب علمى ، لأسباب عديدة تتلخص فيما يلى :

١ — أن التخطيط عملية خلق منظم يجيب على التحديات التى تواجه مجتمعنا، وأن هذه التحديات تتطلب إيجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكرياً وربطها بعملية الإنتاج .

٢ — وأن التخطيط العلمى ، لذلك ، يتطلب أن يضع جهاز التخطيط المركزى ، مركزيا ، الأهداف الإجمالية للاقتصاد القومى فى مجموعه ، ولكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى على حدة ، سواء من ناحية الإنتاج أو الدخل أو الاستثمار أو التعامل الخارجى أو العمالة ، تاركا لجهات التنفيذ المختلفة ، فى داخل كل قطاع ، أى تتولى تنفيذ هذه الأهداف لامركزيا .

٣ — وأن التخطيط العلمى يتطلب ، مع ذلك ، أن مسئولية وضع الخطة العامة والخطط التفصيلية لابد أن تكون مسئولية مشتركة بين جهاز التخطيط المركزى ، والأجهزة المشرفة على القطاعات والمناشط والمشروعات ، والأجهزة المشرفة على التطور فى المحافظات ، بحيث تسهم فيها هذه الأجهزة ، بما تقدمه من بيانات ومقترحات ، وبحيث يسهم جهاز التخطيط المركزى فيها بتطبيق المبادىء التخطيطية العلمية على هذه البيانات والمقترحات ، معدلا لها فى كثير من الأحايين ، لكى يولد من كل ذلك خطة متكاملة متوازنة ، تطور المجتمع فى ظل المبادىء الأساسية التى ارتضاها الشعب .

٤ — وأن التخطيط العلمى يقتضى أن يكون العمل الوطنى على أساس الخطة محدداً أمام أجهزة الإنتاج على جميع مستوياتها ، بل إن مسئولية كل فرد ، فى هذا العمل ، يجب أن تكون واضحة أمامه ، مما يقتضى ، بالضرورة ، أن تتحول الخطة الشاملة إلى برامج تفصيلية فى متناول يد أجهزة الإنتاج ، ومما يقتضى ، أيضا ، أن تربط عملية الإنتاج ، كما ونوعا ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة .

٥ — وأن التخطيط العلمى يقتضى ، من جهاز التنفيذ ، لا مجرد تولى عمليات تنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة ، بل ومتابعة نتائج تنفيذ الأهداف أيضا ، حتى إذا ما تكشف أى قصور ، فى أية ناحية من نواحى التنفيذ ، تبادر جهات التنفيذ إلى دراسة الأسباب المؤدية إلى هذا القصور وتلافيها . ولهذا فإن المتابعة هى مراجعة دورية لما تم تنفيذه من أهداف ومعالجة أى قصور أو تخلف فى تحقيقها .

وعلى ذلك فان التخطيط العلمى السليم يتطلب فى الحقيقة ثلاث مراحل متعاقبة : وضع الخطة على أساس من المسئولية المشتركة بين جهاز التخطيط المركزى وبين جهات التنفيذ ، من وزارات ومؤسسات وهيئات ، ثم تنفيذ

الأهداف المرسومة فى الخطة الموضوعة ، عن طريق مختلف جهات التنفيذ ، كل جهة فيما يخصها من نشاط معين أو مجموعة من المناشط ، ثم متابعة تنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة للتغلب على الصعوبات التى تعترض سير التنفيذ .

(ب) التخطيط طريق التقدم

التخطيط ، فى الاقتصاد الاشتراكى ، وبالأسلوب العلمى الذى أشرنا إليه ، هو طريقنا الوحيد للتقدم فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى للاعتبارات التالية :

(١) أن التنمية المخططة ضرورية للاندفاع نحو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وكفاية ، وزيادة الدخل القومى بمعدلات سريعة متزايدة ، حتى يمكن التغلب على أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى إنطلاقه الثورى ، وهى مشكلة تزايد السكان ، إذ أن مضاعفة الدخل كل عشر سنوات على الأقل ، تسمح بنسبة نمو إقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة .

(٢) وان التنمية غير المخططة لا تقوم على دراسات إقتصادية وفنية سليمة ، فهى ، بطبيعتها ، عشوائية إلى حد كبير ، وهى ، بطبيعتها ، لا تستهدف إلا الربح دون نظر الى المصلحة القومية . واذ نسلم ، أيضا ، بأن الصناعات تختلف اختلافا بينا فيما تستلزمه من قوى محركة ومهارة ورأسمال ومواد خام وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج ، فإن كل دولة تتطلع إلى النمو ، تجد لزاما عليها أن تختار — بكل حذر وعناية — من بين مختلف الصناعات ، تلك التى ترى أنها تحقق فيها نجاحا موفقا ، وتكون لها فيها ميزة نسبية فى إنتاجها . فلاغرو إذا كان التخطيط يعتبر اجراء وقائيا يضمن حسن اختيار النموذج الصحيح للتنمية ، وذلك بتقرير أولويات المشروعات التى تتضمنها الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة ، على ضوء

الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات ، مع أخذ الموارد والإمكانيات والاحتياجات القومية والمحلية فى الاعتبار(١٠١). وتبدو أهمية تقرير الأولويات، إذا أدركنا أن الندرة هي جوهر المشكلة الاقتصادية، وأن ندرة الموارد المتاحة هي طابع الحياة الاقتصادية فى أى مجتمع. ولهذا فإذا تم تخصيص بعض هذه الموارد محدودة القدر لبعض مشروعات التنمية ،فلا بد أن يكون ذلك على حساب التخلى عن مشروعات أخرى . فلو وجهنا بعض الموارد للزيادة فى الاستثمار المادى ، فقد يكون ذلك مدعاة للانتقاص من الاستثمار « الانسانى » ، ولو وجهنا بعض الموارد للزيادة فى الاستثمار الصناعى ، فقد يكون ذلك مفضيا الى الانتقاص من الاستثمار الزراعى وهلم جرا .

---

(١٠١) ويسترشد المخططون « فى تقرير الأولويات » بعاملى الطلب والنفقة ، اذ أن هناك مجموعة كبيرة من الصناعات التى ينطبق عليها عامل الطلب كدليل مؤقت ، كتعبيد الطرق والبناء وتوليد الكهرباء وصناعات التصدير . غير أن عامل الطلب لا يكفى وحده للأخذ به ، كدليل حاسم ، فى توجيه التنمية. ولهذا يأخذ المخططون فى اعتبارهم ، أيضا ، عامل النفقة . وقد تكون نظرتهم إلى النفقة نظرة طويلة المدى ، بمعنى أن يكون وضع الخطة ، لا على هدى النفقات الفعلية فى الوقت الحاضر ، وإنما على هدى النفقات المتوقعة فى المستقبل ، إذ أنه كلما اطرد نمو الصناعة على مدار الزمن ، تحسنت جودة المنتجات الصناعية ، وتناقصت نفقات الإنتاج بفضل تحسين أساليب الفن الإنتاجى وارتفاع مستوى إنتاجية الأيدى العاملة بالتدريب الفنى والمهنى. وهذا هو المنطق الذى استند إليه كتاب القرن التاسع عشر لفرض الحماية « للصناعات الناشئة » .

وعلى أية حال فإن المخططين يسترشدون ببعض المبادىء العامة التى تحكم الاتجاهات الاحتمالية للتنمية فى الدول النامية المكتظة بالسكان ، لأن الوفرة النسبية للأيدى العاملة غير الماهرة تجعلها أرخص عوامل الإنتاج نسبيا ، ومن ثم ، فإن التنمية لابد أن تبدأ بالصناعات الخفيفة التى تمتص جزءا كبيرا من الأيدى العاملة. كما تبدأ أيضا بالصناعات التى قد يستعاض فيها بالآلات عن مقتضيات المهارة فى عمليات الصنع . أما صناعات السلع الرأسمالية وبعض صناعات السلع الاستهلاكية التى تدخل ضمن الصناعات الثقيلة، فإنها تتوسع، عادة، فى الخطط التالية للتنمية. هذا باستثناء بعض الصناعات الثقيلة التى قد تبدأ بها خطة التنمية لاعتبارات شتى .

ومن الحقائق المشاهدة أيضا أن هناك من المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية ما تمتد فترة إنشائه إلى سنوات طويلة قبل أن يؤتى ثماره ويفيد منه المجتمع ، وقد يقترن طول فترة الإنشاء أو التنفيذ بحاجة مثل هذه المشروعات إلى رءوس أموال ضخمة قد يعجز المنظمون عن تدبيرها ، أفرادا أو جماعات . ولو ترك أمر هذه المشروعات للمنظمين الأفراد ، لما أقدموا عليها ، إذ كيف نتصور أن يقدم هؤلاء على تنفيذ مشروع ، كالسد العالى، يتطلب مئات الملايين من الجنيهات، أو على تنفيذ مشروعات استصلاح مساحات واسعة من الأرض يستغرق تنفيذها أعواما طويلة ، قبل أن تجتاز الأرض مرحلة الاستصلاح والاستزراع إلى مرحلة الزراعة الحدية وما فوق الحدية ؟ بل أن هناك من المشروعات مالا يقدم عليه المنظمون الأفراد ، لأن عنصر المخاطرة فيه جسيم ، أو لأنه لايدر عائدا سريعا ، أو لأن العائد غير مجز لهم ، مع ما لهذه المشروعات من أهمية بالغة للاقتصاد القومى . إن صناعة ثقيلة ، كصناعة الحديد والصلب ، قد لايقدم عليها المنظمون الأفراد لمثل هذه الاعتبارات ، مع أنها دعامة كثير من الصناعات الأخرى .

إن التخطيط ، إذن ، هو الأسلوب الوحيد الذى يضمن الأنماط الصحيحة للنمو الاقتصادى ، وهو الذى يصنع وينفذ السياسة الاقتصادية طويلة المدى ، وهى السياسة التى تقرن بين سد الاحتياجات الحاضرة وبين اطراد النمو فى المستقبل

(حـ) التخطيط هو السبيل الوحيد إلى الانطلاق الاقتصادى بلا احتكار أو استغلال

ولم يكن من الممكن ترك عملية النمو الاقتصادى للجهود التلقائية والعفوية لرأس المال الخاص ؛ إذ أن التطور التلقائى يرتبط عادة بالتنظيمات الاحتكارية . وهذا ما أشار إليه ميثاقنا الوطنى عندما قرر: « أن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على

استغلال موارد الثروة فى المستعمرات ، إن نمو الاحتكارات العالمية لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم .

أولهما : أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما : أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة » .

ومن ناحية أخرى فإن اتساع مسافة الخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية التى لايحركها غير دافع الربح الأنانى . إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على التحدى ، وأن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بشروط ثلاثة : تجميع المدخرات الوطنية ، ووضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات ، ووضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

(د) التخطيط خير ضمان لأفضل النتائج

لو نظرنا إلى الاقتصاديات غير المخططة بوجه عام ، لوجدنا أنه لاتتوافر لديها الأجهزة الحساسة التى يمكن أن تكفل تلقائية زيادة الإنتاج ورفع معدلات الاستثمار إلى المستويات التى تحقق الهدف الرئيسى من التنمية ، وهو رفع المستوى المعيشى للمواطنين . ولهذا كان من الضرورى وجود جهاز تخطيطى يكفل حصر الإمكانيات والموارد ، والتعرف على الاحتياجات القومية والمحلية ، والتنسيق والتوفيق بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، ودفع عجلة التنمية نحو أهدافها المنشودة بأفضل الشروط للوصول إلى أفضل النتائج .

ومن الحقائق المسلم بها أن التخطيط لاغنى عنه ، حتى فى الاقتصاديات الحرة ، إذ قد تجر فى أذيالها ترجيح كفة المصالح الخاصة على المصلحة العامة ، إذا

ما تدفقت رؤوس الأموال إلى المشروعات المستهدفة للإنتاج الكمالى الموجه لاشباع رغبات فئة قليلة من ذوى الثراء فى المجتمع — لأن هامش ربحه كبير — وذلك على حساب انتاج السلع الضرورية أو الأساسية ، أو اذا أفضت المنافسة الحرة الى ضياع رؤوس الأموال فى المشروعات الفاشلة التى لاتصمد لقوى المنافسة فى السوق .

أن الدروس المستفادة من تجارب الرأسمالية الغربية تكشف عن مثل هذا الضياع . وحتى لو فرضنا أن جهاز الثمن سيعمل عمله — فى ظل المنافسة — دون أن تنقلب هذه إلى احتكار أو استغلال ، ودون ضياع للموارد ، ودون تغليب الإنتاج الكمالى على الإنتاج الضرورى ، فإن التنمية التلقائية على أيدى المنظمين الأفراد — حتى لو تحققت بالمعدلات المطلوبة — تؤدى ، فى أغلب الأحيان ، الى استمرار تضخم أرباح هؤلاء المنظمين ، وهذا مما يعمل دائما على زيادة سوء توزيع الدخل القومى وسيطرة رأس المال على الحكم ، وهو مالا يتفق مع المبادىء والقيم الاشتراكية .

(هـ) التخطيط ضرورة لأنه مطالب بالإجابة عن جميع التحديات

واذا كان الاسلوب الاشتراكى الذى يقدم على التخطيط الشامل للاقتصاد القومى ، باعتباره الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المتاحة — المادية والطبيعية والبشرية — استخداما أمثل يحقق الخير لجموع الشعب ويوفر لهم حياة الرفاهية ، فالتخطيط من ناحية أخرى ضرورة ، لأنه مطالب بالاجابة عن جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، وهو مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية التى يمكن فى حلها نجاح العمل الوطنى ، ماديا وانسانيا . فقد كان شعبنا شعباً متخلفاً طال حرمانه ، ولاينبغى أن نغفل مطالبه الاستهلاكية بما يتنافى مع حقه الثابت فى تعويض حرمانه الطويل ، أو نضحى بالأجيال الحاضرة فى سبيل الأجيال المستقبلة . لابد ، اذن ، من زيادة

فى الاستهلاك ، ولإمكان تحقيق هذه الزيادة ، لابد ، أيضاً ، من زيادة الإنتاج فى الوقت نفسه ، ولإمكان تحقيق هذه الزيادة فى الإنتاج، لابد ، أيضاً ، وفى الوقت نفسه ، من زيادة المدخرات، هذه هى المعادلة الصعبة التى يشير اليها ميثاقنا الوطنى، والتى يكمن حلها فى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الاستهلاك ، وتوجيه فائض الإنتاج على الاستهلاك الى الادخار والاستثمار ، أى تكوين رأس المال الذى تتطلبه عمليات التنمية . . . هذه المعادلة الصعبة تتطلب ، لا محالة ، ايجاد جهاز تخطيطى كفء ، يستطيع تعبئة الموارد واستخدامها على الوجه الذى يحقق هذه الاهداف ، كما أن هذا الجهاز لابد أن يعتمد على مركزية فى التخطيط ولا مركزية فى التنفيذ ، بحيث يكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب .

(و) التخطيط ضمان لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومى

وكما يضمن التخطيط أفضل النتائج باعتباره الأسلوب الاشتراكى الكفء الذى يضمن حسن استغلال جميع الموارد الوطنية ، ويضمن حسن اختيار مشروعات التنمية باعتباره عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه المجتمع ويكفل الأنماط الصحيحة للنمو ، فان التخطيط ، كذلك ، يضمن تحقيق التنمية بصورة متوازنة من جانب ؛ وبالمعدلات المتطلبة لرفع مستوى المعيشة من جانب آخر .

ولا يضاح أهمية أسلوب التخطيط من هاتين الناحيتين . ينبغى ، أولا ، أن ننظر الى الاقتصاد القومى ، كما ينظر إليه المخططون ، فيقسمونه الى مجموعتين رئيسيتين من القطاعات : قطاعات سلعية تنتج سلعا مادية ، وتضم قطاعات الزراعة والصناعة والرى والصرف والسد العالى والتشييد والبناء والكهرباء ، وقطاعات خدمات تنتج سلعا « لامادية » أى خدمات ، وتضم قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والإسكان والمرافق والمال والتجارة والخدمات الأخرى .

وهذه القطاعات الأخرى تضم قطاعات الخدمات التعليمية والصحية والدينية والاجتماعية والتنظيمية والثقافية والترويحية والسياحية وقطاع الأمن (الداخلى والخارجى) والعدالة . وفى ضوء هذا التحليل فإن التنمية المتوازنة تحمل معنيين متلازمين .

المعنى الأول : هو أن القطاعات السلعية ، فى مجموعها ، لابد أن تنمو نموا متوازنا متسقا مع نمو قطاعات الخدمات فى مجموعها، بمعنى أننا لانسرف فى إنتاج الخدمات على حساب الإنتاج السلعى ، كما لا نسرف فى الإنتاج السلعى على حساب إنتاج الخدمات .

أما المعنى الثانى للتنمية المتوازنة فهو التوافق بين معدلات النمو فى جميع القطاعات ، بحيث لايتخلف قطاع عن الآخر ، فيعوق هذا التخلف نمو القطاعات الأخرى .

كيف يمكن ، مثلا ، أن نحقق التنمية فى قطاع الزراعة ، وندخل إليه آخر مستحدثات العلم فى الفن الإنتاجى الآلى ، مالم نتخلص ، أولا ، من الفائض الزراعى الذى يمثل البطالة المقنعة ، عن طريق التوسع المطرد فى التصنيع ؟ وكيف يمكن أن نحقق التنمية فى قطاع الصناعة ، مالم نضمن تزايد الإنتاج الزراعى ، بما يكفل إعالة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة فى هذا القطاع ؟ وكيف يمكن أن نتقدم على جبهة عريضة فى عملية التنمية الزراعية والصناعية ، مالم تتوافر خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات وغيرها من الصناعات الأساسية ؟ .

لابد ، إذن ، من التنمية المتوازنة ، لأن قطاعات الاقتصاد القومى ومناشطه على اختلافها ، مترابطة متكاملة ، يشد بعضها أزر بعض .

ولا سبيل إلى ضمان هذا التوافق المنشود بين معدلات نمو القطاعات المختلفة إلا باتباع أسلوب التخطيط ، إذ تتضمن الخطة أهدافا مرسومة لنمو القطاعات ، لو أنها تحققت فإنها تفضى إلى تحقيق التوافق المرغوب فى معدلات النمو .

ويتطرق بنا الحديث عن المعنى الأول للتنمية المتوازنة إلى إبراز حقيقة هامة وهى أن هناك حلقات متتابعة من الإنتاج « اللامادى » ، أو إنتاج الخدمات ، تلازم وتكمل الإنتاج المادى لسلعة ما، إذ لا يكفى أن يتم إنتاج السلع فى الوحدات الإنتاجية المختلفة ، داخل مختلف القطاعات السلعية . بل أن هذا الإنتاج لابد أن يصاحبه إنتاج خدمات نقل السلع مكانيا ، وهى الخدمات التى ينتجها قطاع النقل، كما يصاحبه ، فى كثير من الأحيان ، إنتاج خدمات نقل السلع زمنيا ، وهى الخدمات التى ينتجها قطاع التخزين ، فضلا عن إنتاج خدمات توزيع السلع لإيصالها إلى المستهلكين النهائيين (خدمات الوسطاء التجاريين فى قطاع التجارة) وإنتاج الخدمات المصرفية داخل الجهاز المصرفى لتمويل مختلف العمليات التجارية وغيرها ، وإنتاج الخدمات التأمينية التى تستهدف التأمين على السلع ضد الأخطار القابلة للتأمين (قطاع المال) .

بل أن الإنتاج اللامادى الذى يتمثل فى الخدمات المباشرة ، والذى لا يدخل ضمن الحلقات المتتابعة التى تلى إنتاجا سلعيا معيناً ، يحتاج ، هو الآخر ، إلى استخدام سلع عديدة .. ولنضرب مثلا بالخدمات الصحية، فهذه الخدمات المباشرة لا يمكن أن تتحقق إلا باستخدام سلع رأسمالية معينة كأبنية المستشفيات وآلات الجراحة والأدوات الطبية الأخرى وغيرها من مستلزمات إنتاج هذه الخدمة .

ويسوقنا ذلك إلى إيضاح العلاقة بين الإنتاج والمنفعة ، إذ يمكن تعريف الانتاج بأنه « خلق المنفعة فى شكل سلعة إقتصادية أو زيادة هذه المنفعة » . ويوحى هذا التعريف بأن الانسان لا يخلق المادة من العدم ، ولا يمكن له انتاج السلع من لا شىء ، وإنما كل ما يستطيع أن يفعله هو أن يتناول الموارد الطبيعية بالتحوير والتعديل ليجعلها أكثر صلاحية لاشباع الرغبات الإنسانية . ومن هنا يتضح أن الانتاج يؤدى إلى خلق أو زيادة خمسة أنواع من المنافع :

(١) المنفعة الشكلية ، وهى المنفعة المستمدة من تحوير المواد الأولية ، أى

إدماجها مع بعضها البعض لتتشكل من هذا الاندماج سلعة معينة فى صورة ملائمة لأغراض الاستهلاك النهائى .

(٢) المنفعة المكانية ، وهى التى تخلقها الصناعات المختصة بنقل السلع من مكان إنتاجها إلى مكان تسويقها أو إلى مكان آخر .

(٣) المنفعة الزمنية ، وهى المنفعة المستمدة من وجود السلعة فى الوقت الذى يرغب فيه المشترون أو المستهلكون فى الحصول عليها .

(٤) منفعة الامتلاك ، وهى المنفعة المستمدة من خدمات الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين فى صدد توزيع السلع ، أى الخدمات التى تساعد على نقل ملكية السلع إلى المستهلكين النهائيين بحسن عرض السلع بالشكل الملائم أو فى المكان أو الوقت الملائم .

(٥) منفعة الخدمات المباشرة ، وهى المنفعة المستمدة من الإنتاج اللامادى الذى يشبع حاجات الإنسان عن طريق الخدمات المباشرة ، كخدمات أصحاب المهن الحرة ، والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات الأمن والدفاع، والخدمات الاجتماعية والترويحية والتنظيمية وغيرها من الخدمات .

وهذا الايضاح الارتباطى بين الانتاج والمنفعة يبرز حقيقتين بالغتى الأهمية.

الحقيقة الأولى : هى أنه لاخلاف — من وجهة نظر التحليل الاقتصادى — بين الإنتاج السلعى وإنتاج الخدمات ، لأن السلع ، مادية كانت أو لامادية ، هى سلع اقتصادية ، إذا توافر لها شرطان . الشرط الأول ، هو أنها ذات منفعة أى أن لها القدرة على اشباع الحاجات الانسانية المتعددة . والشرط الثانى ، هو أنها نادرة ندرة نسبية ، لأن الموارد المستخدمة فى إنتاجها هى الأخرى نادرة ندرة نسبية .

الحقيقة الثانية : أنه لاخلاف بين السلع والخدمات من حيث طبيعة عمليات إنتاجها ، اذ لابد لإنتاج أية سلعة أو خدمة من تكوين رأسمالى معين، أى طاقات

إنتاجية معينة (استثمارات) فى مرحلة انشاء المشروع ، ومن مستلزمات إنتاج معينة وأيد عاملة فى تخصصات معينة فى مرحلة تشغيل المشروع . . . إن إنتاج خدمة التعليم ، مثلا ، يحتاج الى أرض ومبان (مدارس أو معاهد أو كليات) ومعدات وتجهيزات ووسائل نقل ألخ فى مرحلة الإنشاء، ثم الى بعض مستلزمات الإنتاج ، كالكتب والأوراق والأقلام والأحبار ، والى أيد عاملة من نظار ومدرسين وفنيين بالمعامل واداريين وكتبة الخ .

(ز) التخطيط ضمان لتحقيق العدالة الاجتماعية

ولا ريب أنه لو ترك أمر التنمية الاقتصادية دون تخطيط ، فلا مناص من أن تحصل قلة من الأفراد على معظم الدخول ، وتحظى بمعظم الثروة القومية على حساب الكثرة ، ويتزايد التفاوت فى الدخول والثروات على مر الزمن ، لأن التنمية دون تخطيط لابد أن تفضى إلى تراكم الثروات الكبيرة الخاصة . هذا هو الحادث فى الاقتصاديات المتطورة تلقائيا . أما فى الاقتصاد الاشتراكى القائم على التخطيط الشامل فإن مفهوم العدالة الاجتماعية أوسع بكثير من مجرد الوقوف عند حد تضييق الفوارق بين الدخول والثروات ، بل إن هذا المفهوم ينصرف ، أيضا ، إلى توفير العمل المثمر لكل مواطن . وهذا يتطلب توفير إمكانيات التوظف للكثرة المتزايدة من الأيدى العاملة،سواء بالمضى فى التصنيع أو بتوسيع رقعة الأرض الزراعية بالاستصلاح ووسائل الرى والصرف .

أما مشروعات التوسع الصناعى فإنها ترمى إلى زيادة الإنتاج باستغلال الطاقات المعطلة وخلق الطاقات الجديدة فى مختلف القطاعات والمناشط . وأما مشروعات استصلاح الأراضى داخل الوادى وخارجه فهى تهدف ، فضلا عن زيادة الإنتاج الزراعى ، إلى تشغيل أعداد متزايدة من الأيدى العاملةفىالأراضى المستصلحة القابلة للاستزراع ، وإلى حسن توزيع الملكية الزراعية بزيادة عدد ملاك الأرض عند تمليك الأراضى المستصلحة إلى المنتفعين لاستزراعها وجنى

ثمراتها . ولابد أن تنتظم هـذه المشروعات جميعهـا فى خطة اقتصـاديةواجتماعية شاملة .

وعلى ذلك فإذا كان الهدف الأساسى من تطورنا الاقتصادى هو الكفاية ، بزيادة قاعدة الثروة الوطنية ، والعدل بحسن توزيع هذه الثروة ، فلا يمكن أن يترك أمر تحقيق هذا الهدف إلى عفوية رأس المال الخاص ونزعاته ، بل لابدمن سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطـة مرسومة . هذا فى الحقيقة هو أسلوبنا الاشتراكى فى التنمية . وهو ، فى الوقت نفسه ، طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . غير أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج تستلزم خلق قطاع عام ، قادر على قيادة التقدم فى جميع المجالات وتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ، ووجود قطاع خاص يشارك فى عملية التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

الفصل التاسع

مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية

لقد أوضحنا ، من قبل ، أن ثمة أسلوبين بديلين للتنمية : أسلوب التنمية التلقائية فى مجتمعات الاقتصاد المرسل ، وأسلوب التنمية المخططة فى المجتمعات الاشتراكية ، ومن ثم ، نجد فى مثل هذه المجتمعات أن هناك علاقة أكيدة وثيقة بين التنمية وبين التخطيط ، على اعتبار أن التنمية غاية والتخطيط وسيلة علمية عملية إنسانية لتحقيق هذه الغاية .

ثم ألمحنا ، بعد ذلك ، إلى أن الأسلوب التلقائى الذى يعتمد على عفوية رأس المال الخاص ، وعلى جهود المنظمين ورجال الأعمال فى دأبهم على تحقيق أقصى الأرباح ، لا يمكن أن يتبع فى كثير من المجتمعات المتخلفة من الناحية العملية ، نظرا للندرة الكبيرة فى الكفايات التنظيمية. يضاف إلى ذلك أن أسلوب التخطيط يفضل الأسلوب التلقائى فى التنمية، لاعتبارات شتى، منها : أن التخطيط يضمن أفضل النتائج من وراء استخدام الموارد، كما يكفل حسن اختيار مشروعات التنمية ، ويحقق التنمية المتوازنة للاقتصاد القومى بالمعدلات المتطلبة لرفع المستوى المعيشى للمواطنين . وأخيرا فإن التخطيط يضمن العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفا من الأهداف والقيم الأساسية للمجتمع الاشتراكى .

وبما أن أسلوب التخطيط يتضمن وضع خطة محكمة منسقة ومرسومة ، من قبل ، ذات أهداف معينة ينبغى تحقيقها خلال مدة زمنية معينة ، فى حدود ما يتاح من موارد ، وفى حدود قدرة أجهزة التنفيذ على تنفيذ أهداف الخطة ،

فلا مناص من أن تناقش الآن العنـاصر التي تتكون منها الخطة ، والأهداف المرتبطة بهذه العناصر . ولنبدأ أولا بعناصر الخطة .

وتتكون الخطة ، أساسا ، من العناصر الآتية : قيمة الإنتـــاج الكلى ومستلزمات الإنتاج ، والقيمة المضافة (الدخل) ، والأجور ، وعوائد حقوق الملكية ، والعمالة ، والاستثمارات ، والمدخرات ، والاستهلاك القومى ، والتجارة الخارجية . وسنناقش كل عنصر على حدة، لنتعرف على مفهومه التخطيطى الصحيح. وقبل أن نمضى فى هذه المناقشة لابد أن نبرز حقيقة هامة ، وهى أن ثمة علاقة قوية بين العنـاصر المختلفة ، بمعنى أن بعضها مشتق من الآخر ، أى أن بعضها وثيق الارتباط بالبعض الآخر ، كما سيتضح من ثنايا التحليل التالى .

١ – قيمة الانتاج

يمكن النظر إلى الإنتاج فى أحد معنيين : الإنتاج كعملية اقتصادية، والإنتاج كتدفق اقتصادى . فالإنتـاج كعملية اقتصادية هو ذلك الجانب من النشاط الاقتصادى الذى يمارسه المجتمع لإعداد الموارد لتكون صالحة لإشباع حاجات الجماعة . أما الإنتاج كتدفق اقتصادى فهو مجموعة السلع والخدمات التى تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محدودة.

(ا) الإنتاج كعملية اقتصادية

ويتمثل النشاط الإنتاجى ، كأحد جوانب النشاط الاقتصادى ، فى تدفق خدمات العمل ورأس المال من أصحاب العناصر إلى الوحدات الإنتاجية ، حيث تتضافر هذه العناصر فى إجراء مجموعة من العمليات لتحويل الموارد من حالة غير صالحة لإشباع حاجات الجماعة إلى حالة صالحة لإشباع هذه الحاجات :

وتكتسب الموارد قدرتها على إشباع حاجات المجتمع بأحد الطرق التالية :

١ — استخراج الموارد من خصوبة التربة كالمنتجات الزراعية ، أو فصل الموارد عن قشرة الأرض كما هو الحال بالنسبة للمعادن والأحجار .

٢ — تغيير الخصائص المادية للموارد وتحويل مادتها من شكل إلى آخر ، كما هو الحال بالنسبة لمنتجات الصناعة التحويلية .

٣ — نقل الموارد من مكان الإنتاج إلى مكان الاستخدام ، وهذا النشاط يكسب الموارد منفعة تختلف عن المنفعة التي تكتسبها عن طريق استخلاصها من الطبيعة أو تغيير خصائصها المادية .

٤ — تخزين الموارد نتيجة لوجود فاصل زمني بين الإنتاج والاستخدام . وهذا التخزين يعد هو الآخر ، نشاطا إنتاجيا ، بما أنه بمثابة إعداد الموارد السلعية للاستخدام .

٥ — توزيع الموارد باعتبارها عملية نقل ملكية الموارد من المنتج إلى المستخدم : وهذه العملية تكسب الموارد صلاحية مختلفة تماما عن الصلاحية التي تكتسبها الموارد من أي نشاط آخر . وعلى ذلك فكل إسهام في إعداد الموارد للاستخدام يخلق إضافة جديدة إلى قيمة الموارد.

٦ — الخدمات الاستهلاكية المباشرة وهي التي تتمثل في الطاقات الذهنية والبدنية التي يبذلها فريق من أفراد المجتمع لأداء خدمات ترتبط ارتباطا مباشرا بإعداد الموارد السلعية للاستخدام. وإنما تؤدي مباشرة إلى المستهلكين . ويتمثل هذا النشاط في خدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترويحية والشخصية .

٧ — الخدمات التنظيمية ، وتتمثل في الخدمات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية المختلفة ، الفنية والإدارية والكتابية ، بهدف تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وتشمل خدمات رئاسة الجمهورية وخدمات الأمن والدفاع والعدالة ؛ وخدمات تحصيل الإيرادات العامة وخدمات الإشراف على تنفيذ القوانين وخدمات الرقابة على الأجهزة الحكومية .

ويلاحظ أن الإنتاج لا يخلق موارد جديدة كما قدمنا، وإنما يخلق منافع لها بجعلها

صالحة لإشباع الحاجات ، أى أن الإنتاج يخلق إضافة إلى قيمة الموارد وتتمثل هذه الإضافة فى الفرق بين قيمة الموارد قبل أن تجرى عليها العملية الإنتاجية وقيمتها بعد أن يتم إعدادها للاستخدام . ومن ثم يمكن تعريف الإنتاج بأنه « الإضافة إلى قيم الموارد لتزيد من منفعتها للاستعمال »(١٠٢) .

(ب) الإنتاج كتدفق اقتصادى

قدمنا أن الانتاج ، باعتباره تدفقاً اقتصاديا ، يمكن أن يعرف بأنه « مجموعة السلع والخدمات التى تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة ، على أساس أن العملية الإنتاجية هى عملية إضافة إلى قيمة الموارد » .

ونستخلص من هذا التعريف حقيقتين ؛ الحقيقة الأولى : أنه يجب أن تستبعد من قيمة الإنتاج جميع الموارد التى تضعها الطبيعة تحت تصرف المجتمع ، لأن المجتمع لم يقم بإحداث أى إضافة إلى قيم هذه الموارد . أما الحقيقة الثانية فهى أنه مادام الإنتاج منطوياً على الإضافة إلى قيم الموارد ، فإن هذا الإنتاج قابل للقياس الكمى . وقد تكون وحدة القياس وحدة عينية ، إلا أن أنسب وحدة للقياس هى الوحدة النقدية ، نظراً لعدم تجانس المنتجات وصعوبة مقارنتها على أساس عينى ، ولأن المقياس النقدى هو مقياس عام للقيم النسبية للسلع والخدمات .

وإذا أخذنا بالمقياس النقدى لتقدير قيمة الإنتاج ، فهل يمكن اختيار الثمن الذى تباع به المنتجات كأساس للتقدير ؟ وبعبارة أخرى هل يقتصر مفهوم الإنتاج على مجموعة السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق المبادلة فى الأسواق ؟ لو أننا أخذنا بهذا الاتجاه فلابد من استبعاد بنود كثيرة من بنود الإنتاج : الخدمات الشخصية التى تؤدى فى نطاق الأسرة ، والإنتاج الزراعى الذى يستخدم

---

(١٠٢) راجع بالتفصيل دكتور أحمد حسنى ، « المفاهيم الأساسية فى التخطيط » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٤٢ ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٣ إلى ٦ .

مباشرة للاستهلاك الشخصى للزارعين والماشية ، والخدمات الحكومية العديدة التى ليست موضع المبادلة فى الأسواق . وتصحيحاً لمفهوم الإنتاج فلابد أن يشمل جميع السلع والخدمات التى تتحدد لها أسعار فى السوق ، سواء أكانت موضع المبادلة فعلا أو أنها تستخدم مباشرة للاستهلاك الشخصى(١٠٣).

ويوجد مقياسان للتقييم النقدى للإنتاج : القيمة السوقية للموارد ، وتكلفة ما ينفق لتوفير الموارد.

(ا) القيمة السوقية للموارد

قيمة الإنتاج الكلى أو ما يسمى فى بعض الأحيان « إجمالى قيمة الإنتاج » هو قيمة ما تنتجه المنشآت أو الوحدات الإنتاجية من السلع والخدمات مقومة بالسعر الذى تبيع به هذه المنشآت ، ويعبر عن هذا السعر « بسعر السوق » فى أول مراحله ، إذاكان الإنتاج يمر بمراحل تسويقية متعددة . وقد يكون سعر السوق هذا هو السعر الذى يشترى به المستهلك النهائى السلعة أو الخدمة ، إذا كانت تنتقل مباشرة من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الاستهلاك النهائى . مثال ذلك استهلاك الخدمات ، فالثمن الذى تبيع به وسائل النقل خدماتها للجمهور ، وهو سعر الإنتاج ، هو السعر النهائى الذى يدفعه المستهلك النهائى لهذه الخدمة .

(ب) تكلفة ما ينفق لتوفير الموارد

ويمكن تقييم الإنتاج بسعر التكلفة ، وذلك بخصم مقدار الضرائب السلعية المفروضة على السلع والخدمات وإضافة قيمة الإعانات الحكومية (لتثبيت أسعار السلع) إلى قيمة الإنتاج (مقوما بسعر السوق) . وفى هذه الحالة يعبر عنه بقيمة الإنتاج مقوما بالعائد على عوامل الإنتاج أو بسعر تكلفة هذه العوامل .

هذا ، وتقدر قيمة الانتاج فى المشروعات الصناعية بقيمة ما تنتجه هذه

---

(١٠٣) راجع بالتفصيل نفس المرجع السابق ، ص ٨ إلى ١٠ .

المشروعات بسعر السوق ، كما تكشف عنها ميزانياتها العمومية وبالمعنى المحاسبي المعروف ، أى الايرادات الذاتية التى تعد تقديراً للبيعات ، مخصوماً منها التغير فى المخزون بالنقص ، أو مضافاً إليها التغير فى المخزون بالزيادة .

أما قيمة الإنتاج فى المشروعات التجارية (المشروعات التى تشترى سلعاً بقصد بيعها) فهى قيمة المبيعات بسعر السوق مطروحاً منها قيمة المشتريات (بقصد البيع) المقابلة لهذه المبيعات .

وأما قيمة الإنتاج بالنسبة للخدمات الحكومية فإنها تحتسب على أساس ما تتكلفه الحكومة فعلا فى سبيل إنتاج هذه الخدمات ، بمعنى أنها تؤخذ على أنها مجموعة الاعتمادات المنفقة فعلا من البابين الأول والثانى فى ميزانية الخدمات (الباب الأول وهو يضم الاعتمادات المدرجة للمرتبات والأجور والباب الثانى وهو يضم الاعتمادات المدرجة للمصروفات العامة) ، وأما بالنسبة للخدمات الأخرى فتعتبر قيمة إنتاجها مساوية للتحصل من ثمن بيع الخدمة للجمهور(١٠٤) .

وتقدير إجمالى قيمة الإنتاج على هذا النحو ينطوى ، بطبيعة الحال ، على التكرار فى حساب هذه القيمة ، ويتضح ذلك فى حالة إنتاج مادة أولية كالقمح، تستخدم فى إنتاج الدقيق ، ثم يستخدم الدقيق فى إنتاج الخبز . فلو جمعنا قيمة القمح وقيمة الدقيق الذى استخدم القمح فى إنتاجه ، وقيمة الخبز الذى استخدم الدقيق فى إنتاجه ، لكان معنى ذلك أننا كررنا حساب قيمة القمح

---

(١٠٤) يلاحظ هنا أن الفرق بين تقييم السلع على أساس ما يحدده السوق للموارد التى ينتجها قطاع الأعمال ، بناء على تفاعل قوى العرض والطلب ، وبين تقييم الخدمات الحكومية على أساس إجمالى التكلفة أى مجموع ما ينفق لتوفير هذه الخدمات ، هو أن حصيلة بيع الموارد التى ينتجها قطاع الأعمال تتضمن الأرباح التى يحصل عليها هذا القطاع ، على حين أن إجمالى تكلفة الخدمات الحكومية لا تتضمن عنصر الربح ، حيث تقوم الادارة الحكومية بتقديم خدماتها إلى المجتمع دون مقابل .

ثلاث مرات فى المراحل الثلاث لعملية إنتاج الخبز من القمح . ولذلك يتعين استبعاد قيمة القمح وقيمة الدقيق من قيمة الخبز كمنتج نهائى تفادياً لتكرار الحساب . ولو استبعدنا هذه السلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) ، لتوصلنا إلى القيمة المضافة .

ومن هنا ندرك تماماً أن قيمة الإنتاج الكلى هى القاعدة الرئيسية للاقتصاد القوى ، وأن أية زيادة فى قيمة الإنتاج لابد أن ترتب زيادة مناظرة فى القيمة المضافة (الدخل) ، باعتبار أن الدخل جزء من قيمة الإنتاج ، وأن الدخل لا يتولد إلا أثناء القيام بعمليات الإنتاج .

٢ — مستلزمات الانتاج

يتعين لإنتاج سلعة ، أو خدمة ما ، استخدام سلعة أو سلع وسيطة أخرى ، فضلا عن استخدام الآلات والمبانى والمعدات الثابتة والطاقة المحركة والأيدى العاملة . ويعبر اصطلاح « مستلزمات الإنتاج » ، فى المعنى التخطيطى ، عن جميع السلع الوسيطة التى تستخدم فى إنتاج أى منتج نهائى (سلعة أو خدمة) فى أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى ، بالإضافة إلى الطاقة والوقود المستخدم فى العملية الإنتاجية .

غير أنه لا تدخل فى مفهوم مستلزمات الإنتاج المعدات الرأسمالية أو التشييدات ، بما أن هذه الأصول الرأسمالية لاتستخدم فى عملية إنتاجية واحدة ، وإنما تستخدم فى عدد من العمليات الإنتاجية ، وفى كل عملية تعطى هذه الأصول الرأسمالية « خدمة » معينة ، ولا تحتسب قيمة هذه الخدمة فى تقدير قيمة مستلزمات الإنتاج ، وإنما تحتسب فى تقدير عوائد عوامل الانتاج .

وعلى ذلك تتكون مستلزمات الإنتاج فى الصناعة من البنود الآتية : الخامات والمواد الأولية ، والمواد نصف المصنوعة ، والطاقة ، والوقود ، ومصاريف الصيانة ، والاصلاح ، ومصاريف التخزين ، والتأمين على

أصول المنشأة ، ومصاريف الدعاية ، ومصاريف اللف والحزم ، ومصاريف النور والمياه ، . الخ .

أما فى الزراعة فتتكون مستلزمات الإنتاج من البنود الآتية : البذور والتقاوى والأسمدة . وأما فى الخدمات الحكومية فتقدر المستلزمات بقيمة الباب الثانى من ميزانية الخدمات ، وهى عبارة عن المصروفات العامة أو مصروفات التشغيل اللازمة لإنتاج الخدمة الحكومية .

ومن الواضح أن متابعة قيمة هذا العنصر ، من سنة تخطيطية إلى أخرى ، تكشف عن أحد معايير الكفاية الإنتاجية ، لأن مستوى هذه الكفاية يرتفع ، إذا كان كل جنيه فى قيمة الإنتاج يتضمن قدرا متناقصا من قيمة مستلزمات الإنتاج ، بمعنى أنه لو كان كل جنيه من قيمة الإنتاج فى صناعة ما تتضمن ماقيمته ٦٠ قرشا من مستلزمات الإنتاج فى سنة تخطيطية معينة . ثم انخفضت هذه القيمة الأخيرة إلى ٥٠ قرشا ، لنهض ذلك دليلا على ارتفاع مستوى الكفاية الانتاجية بالتقليل من استهلاك السلع الوسيطة ، أو التقليل من الفاقد أو العادم ، فى صدد إنتاج حجم معين من منتج هذه الصناعة .

٣ — القيمة المضافة (الدخل)

وعلى ضوء التحليل المتقدم ، فيمكن أن نخلص إلى حقيقة هامة ، هى أنه لا يمكن للمجتمع أن يمضى فى عمليات الإنتاج المختلفة — سواء كان الإنتاج سلعيا أو إنتاج خدمات — إلا باستخدام سلع وسيطة تدخل عليها بعض التعديلات والتغييرات التى تجعلها فى النهاية صالحة لإشباع احتياجات الاستهلاك النهائى ، وعندها يطلق عليها اسم « المنتجات النهائية » .

ولإجراء هذه التعديلات على السلع الوسيطة التى تتحول ، فى النهاية ، إلى منتجات نهائية ، لابد من استخدام الآلية فى عمليات الصنع ، والطاقات البشرية ذات المهارات الفنية ، والقدرات الادارية فى شتى التخصصات . وعلى مختلف

المستويات ، بحيث ينتج — من تفاعل هذه القوى الآلية والبشرية — إنتاج جديد تزيد قيمته عن قيمة السلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) التى ضحى بها المجتمع فى سبيل إنتاج هذا الناتج الجديد .

وعلى ذلك فإن الفرق بين قيمة المورد بعد أن تجرى عليه العملية الإنتاجية (قيمة الإنتاج) وقيمة الموارد التى تستخدم فى إنتاج هذا المورد (مستلزمات الإنتاج) هى الإضافة إلى قيمة المورد التى تنتج عن توظيف عناصر الإنتاج فى العملية الإنتاجية . ومن هنا يتضح أن قيمة الإنتاج الكلى توزع إلى قيمتين؛ قيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة ، كما يتضح من المعادلة التالية :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج — قيمة مستلزمات الإنتاج .

وتعبر القيمة المضافة هنا ، فى هذه المعادلة ، عن القيمة المضافة « الاجمالية » لأنها تشتمل ، أيضا ، على قيمة اهتلاك الأصول الثابته . فاذا استبعدنا قيمة اهتلاك الأصول من القيمة المضافة « الاجمالية » ، لتوصلنا إلى القيمة المضافة « الصافية » .

ويقصد « باهتلاك الأصول » قيمة ما استهلك من أصول ثابتة أو رأسمال ثابت (آلات ومعدات رأسمالية ومبان) فى سبيل الحصول على الإنتاج . وتعبر القيمة المضافة إجمالا عن الدخل القومى أو الناتج القومى . وعلى ذلك فإن القيمة المضافة تشمل .

(ا) الأجور (عائد العمل أو سعر العمل) .

(ب) الفوائد (عائد رأس المال) .

(جـ) الريع أو الايجارات (عائد الأرض : ريع الأرض أو أجر السكن) .

(ى) الأرباح (عائد منظم المشروع) .

ومن ثم فإن القيمة المضافة تمثل عوائد عناصر الإنتاج فى مجموع التكاليف

التى تترتب على توظيف عناصر الإنتاج فى نظير إسهامها فى العملية الإنتاجية . ومن ثم ، فإن مجموع عوائد عناصر الإنتاج — أى الأجور وعوائد حقوق الملكية وتشمل الأرباح والايجارات والفوائد — يمثل عنصرا من عناصر التكاليف ، ويطلق عليها اسم « تكاليف عناصر الإنتاج » .

إنما يلاحظ أنه بالنسبة للموارد التى ينتجها قطاع الأعمال فإن تكلفة عناصر الإنتاج تتضمن «الأرباح» باعتبارها العائد الذى يستحق لأصحاب الأعمال مقابل ممارستهم سلطة اتخاذ القرارات المنظمة للإنتاج . وهذا المفهوم الاقتصادى يختلف عن المفهوم المحاسبي للربح ، إذ من الناحية المحاسبية ، لاتدخل الأرباح ضمن تكاليف الإنتاج، وإنما تعتبر بمثابة فائض قيمة الإنتاج على التكاليف النقدية للإنتاج . أما من الناحية الاقتصادية فإن الربح يدخل ضمن تكاليف الإنتاج، باعتبار أنه عائد إحدى خدمات عناصر الإنتاج . أما بالنسبة للخدمات التى ينتجها قطاع الخدمات الحكومية فإن عوائد عناصر الإنتاج لاتتضمن عوائد حقوق الملكية ، وتقتصر فقط على الأجور(١٠٥) .

ويلاحظ ، أيضا ، أنه إذا كانت عوائد عناصر الإنتاج تمثل القيمة المضافة ، أى القيمة التى تضاف نتيجة للعملية الإنتاجية ، فلماذا يقتضى الأمر تحليل مكونات قيمة الإنتاج إلى « مستلزمات إنتاج » وإلى « قيمة مضافة » كما قدمنا ؟ وتنطوى الإجابة عن هذا التساؤل على أن القيمة المضافة، فى أية عملية إنتاجية، هى «الناتج» الذى يتولد عن نشاط عناصر الإنتاج التى توظف لإجراء هذه العملية . وعلى ذلك فإن تقدير هذا الناتج يقتضى استبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج ، أما الحكمة من ذلك فهى أن الموارد السلعية التى يستخدمها أى نشاط معين لاتتولد عن هذا النشاط بالذات ، وإنما تتولد عن مناشط أخرى .

(١٠٥) راجع « المفاهيم الأساسية للتخطيط » ، نفس المرجع السابق ، ص ١٢ — ويلاحظ هنا أن الربح يحتسب ضمن قيمة عوائد عناصر الإنتاج، سواء تم التصرف فى المنتجات عن طريق البيع أو لم يتم التصرف .

« إن طبيعة النشاط الإنتاجى ، إذن، تقتضى مرور الموارد بعدد من المراحل الإنتاجية المتتابعة حتى تصل إلى الحالة التى تكون فيها صالحة للاستخدام النهائى . وفى كل مرحلة من هذه المراحل تكتسب الموارد إضافة إلى قيمتها كنتيجة للنشاط الذى يجرى فى هذه المرحلة، ثم ينتقل إلى المرحلة التالية حيث يستخدم فى عملية إنتاجية جديدة . وهذا يعنى ، فى الواقع ، أن مستلزمات الإنتاج ، فى أية مرحلة إنتاجية ، تمثل الناتج الذى يتولد فى مجموع المراحل الإنتاجية السابقة . فإذا احتسب ناتج أى نشاط إنتاجى بالقيمة الإجمالية للإنتاج الذى يخرجه هذا النشاط،فإن هذا التقدير ينطوى على ازدواج فى تقدير الناتج ، حيث يحتسب الناتج مرة فى النشاط الذى يخرج الموارد،ومرة أخرى فى النشاط الذى يستخدم الموارد. وهذا الازدواج له أثر تراكمى ؛ إذ يتكرر احتساب الناتج عددا من المرات يعادل عدد العمليات التى تمر بها الموارد حتى تصبح صالحة للاستخدام النهائى » (١٠٦) . وهذا هو السبب الذى من أجله لابد أن تستبعد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج فى كل مرحلة إنتاجية للوصول إلى القيمة المضافة التى تولدت باستخدام عناصر الإنتاج ، تفاديا لهذا الازدواج . ولو جمعت القيم المضافة المتولدة فى كل مرحلة من المراحل الإنتاجية فى نشاط إنتاجى معين، لتعادل مجموع هذه القيم مع قيمة المنتج النهائى لهذا النشاط . ولو جمعنا قيم المنتجات النهائية جميعا على مستوى الاقتصاد القومى ، خلال فترة زمنية معينة ، لخلصنا إلى قيمة الناتج القومى . وعلى ذلك « فإن المقياس الصحيح لقيمة الناتج القومى هو مجموع القيم المضافة المتولدة من مجموع المناشط الإنتاجية التى تتم داخل حدود الدولة » . وهذا المقياس يخلو، بطبيعة الحال ، من الازدواج الذى يعيب قيمة الإنتاج الكلى .

ويدل هذا التحليل على اختلاف واضح فى مفهوم كل من قيمة الإنتاج الكلى وقيمة الناتج القومى ؛ إذا أن قيمة الإنتاج الكلى تنطوى على ازدواج يتمثل فى

---

(١٠٦) نفس المرجع السابق ص ، ١٣ و ١٤ .

مستلزمات الانتاج المتكررة فى مختلف المراحل الإنتاجية للنشاط المعين ، أما قيمة الناتج القومى — وهى مجموع القيم المضافة المتولدة من جميع المناشط الاقتصادية بالدولة — فإنها تستبعد مستلزمات الانتاج ، وتستبعد ، بالتالى ، الازدواج العالق بقيمة الإنتاج الكلى .

وتختلف قيمة الناتج القومى باختلاف المقياس الذى يستخدم لتقييمه. وهناك، فى الواقع ، مقياسان لهذا التقييم : إما على أساس سعر السوق ، أى السعر الذى يدفعه المستخدم (المستهلك) النهائى ، وإما على أساس سعر التكلفة ، أى تكلفة عناصر الإنتاج ، وهى مجموع عوائد عناصر الإنتاج . بيد أن الناتج القومى ، مقوماً بسعر السوق ، يزيد عن الناتج القومى بسعر التكلفة بمقدار صافى الضرائب غير المباشرة (صافى الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة — الاعانات التى تقدمها الحكومة لقطاع الأعمال) .

٤ — عائد العمل (الأجور)

قدمنا أن القيمة المضافة فى أية عملية إنتاجية تمثل مجموع عوائد عناصر الإنتاج التى توظف فى هذه العملية . ومن البدهى أن كل عائد يدفع لأحد عناصر الإنتاج يمثل تكلفة تتحملها المنشأة التى تقوم باستخدام هذا العنصر ، ويمثل فى نفس الوقت دخلا يؤدى إلى صاحب العنصر فى مقابل مساهمته فى العملية الإنتاجية . ومن ثم تتكون القيمة المضافة من عنصرين رئيسيين : عائد العمل أى الأجور وعوائد الملكية أى الايجارات والفوائد والأرباح .

ويعمد المخططون إلى أخذ بند الأجور ، وهو عائد العمل ، كعنصر مستقل عن العناصر الأخرى المكونة للدخل القومى (أى الفوائد والريع والأرباح) ، والحكمة فى ذلك واضحة ، وهى أن الأجور ، أو ما فى حكمها ، هى عائد العمل ، سواء كان ذهنيا أو يدويا ، وأن الطبقات العاملة تمثل الغالبية العظمى من الأفراد فى المجتمع الاشتراكى . ومن ثم ، فإن متابعة تطور قيمة هذا العنصر — بمعزل

عن الدخول الأخرى — تدلل على مدى تطور الأهمية النسبية للأجور (نسبة الأجور إلى الدخل) ، وكلما زادت الأهمية النسبية للأجور ، كان ذلك دليلا قويا على سير المجتمع فى الاتجاهات الاشتراكية السليمة .

والأجور والمرتبات — فى مفهوم التخطيط — هى « مجموع ما يستحق للمشتغلين فى العملية الإنتاجية من الموظفين والعمال نظير عملهم، خلال السنة ، سواء كان المشتغل يتقاضى أجراً فعلياً ، نقدياً أو عينياً ، أو كان صاحب عمل يحتسب لنفسه أجراً أو يحتسب له أجر المثل ضمنيا ». والأجور والمرتبات لا تشمل ما يدفع نقدا أو عينا منها فحسب ، بل تشمل ، أيضاً ، ما يحتجز من الاستحقاقات عن العمل لاستخدامها فى أغراض التأمينات الاجتماعية والادخار ، وما يتقاضاه المشتغلون من بدلات أو مكافآت أو أجور إضافية ألخ .

ويمثل عائد العمل التعويض الذى يستحق للأفراد العاملين ، فعلا ، فى مقابل ما يبذلونه من نشاط ذهنى وبدنى فى العمليات الإنتاجية المختلفة خلال فترة زمنية معينة . ووفقا لهذا المفهوم فإن عائد العمل يشتمل على المكونات الآتية :

(١) الأجور النقدية ، التى تدفع للعاملين نقدا .

(٢) الأجور التكميلية ، التى تدفع للعاملين نقدا ، وتشمل إعانات غلاء المعيشة ، والمكافآت التشجيعية ، ومكافآت الأبحاث ، وعلاوة الإنتاج ، ومكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات ، وبدل التخصص ، والبدلات الأخرى.

(٣) الأجور العينية وتتمثل فى السلع والخدمات التى تقدمها الأجهزة الحكومية للعاملين فيها ، كالملابس السعاة والخدمات الاجتماعية والطبية .

(٤) أقساط التأمينات الاجتماعية التى تدفعها الأجهزة الحكومية إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصناديق التأمين والمعاشات(١٠٧) .

---

(١٠٧) ولا يشمل هذا العنصر الحصة التى يدفعها العاملون كأقساط معاشات أو تأمينات اجتماعية ، إذ أنها تدخل ضمن الأجور النقدية — أما حصة العمال فى الأرباح فقد اختلف بشأنها الخبراء ، فالبعض يرى أنها يجب أن تكون جزءا متمما للأجور . والبعض الآخر يرى أن حصول العمال على هذه الحصة لا يفقدها صفتها كجزء من الأرباح . وهذا هو الرأى الذى أخذ به فى تقدير الأجور — نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

وقد أورد الخبراء ثلاثة معان مختلفة لعائد العمل ، يتضمن كل معنى منها تعريفا معينا للأجور يضفى عليه طبيعة متميزة .

المعنى الأول : تعريف الاجور على أساس الاستحقاق للمشتغلين

وتعرف الأجور (وما فى حكمها) فى المعنى الأول « بأنها العوائد التى تستحق للعاملين المشتغلين » ، وتختلف هذه العوائد « المستحقة » عن العوائد « المدفوعة» فعلا . أما الفرق بينهما فيتمثل فى المبالغ التى تستقطع من الأجور ، قبل دفعها إلى العاملين ، كضريبة كسب العمل وضريبة الدمغة وحصـــة العاملين فى أقساط المعاشات والتأمينات الاجتماعية . ويؤيد بعض الخبراء هـذا التعريف استنـادا إلى أن الضرائب المباشرة على الأجور هى التزام قانونى من المفترض أن يدفعـه العاملون من دخولهم ، وتحصيل هذه الضرائب المباشرة « عند المنبع » ، أى قبل إقتضاء الأجور، هو إجراء تنظيمى لتسهيل عملية الجباية .

المعنى الثانى: تعريف الاجور على أساس الاستحقاق للمشتغلين فى نفس فترة العمل

أما فى المعنى الثانى فإن الأجور تعرّف بأنها « العوائد التى يحصل عليهـــا المشتغلون ، فعلا ، مقابل النشاط الإنتاجى الذى يبـــذلونه فى نفس الفترة التى يستحقون عنها هذه الأجور » . ووفقا لهذا التعريف فإن الأجور لاتتضمن المدفوعات التى يحصل عليها الأفراد الذين لايمارسون نشاطا إنتاجيا بعد تركهم الخدمة ، أو التى يحصل عليها أفراد القوة العاملة غير المشتغلين . وهذه المدفوعات هى بطبيعتها «تحويلية»، وتشمل : المعاشات ومكافآت ترك الخدمة، والتعويضات الإجتماعية وإعانات البطالة . أما السبب فى استبعاد هـذه المدفوعات من عائد العمل فهو أنها مدفوعات تحويلية يحصل عليها بعض الأفراد دون أن يبـذلوا ، فى فترة الحصول عليها ، أى جهد ذهنى أو بدنى فى النشاط الإنتاجى .

المعنى الثالث : تعريف الاجور على أساس الاستحقاق للمشتغلين فعلا

وأما فى المعنى الثالث فإن الأجور تعرف بأنها « العوائد التى تستحق للمشتغلين فعلا ، من أفراد القوة العاملة » . وطبقا لهذا المفهوم يتكون المشتغلون من فئات أربع :

(ا) المشتغلون لحساب الغير لقاء الأجر .

(ب) أصحاب الأعمال الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم بالاستعانة بالغير أو بدون الاستعانة بالغير (المزارع الذى يزرع الأرض التى يملكها) .

(حـ) المشتغلون لحساب الأسرة (زوجة المزارع)

(د) المشتغلون بدون أجر (المتطوعون)

ولا يثور أى خلاف بالنسبة للعائد الذى تحصل عليه الفئة الأولى ، إذ أنه يدخل ، بطبيعة الحال ، ضمن الأجور (النقدية أو العينية) . أما الخلاف فإنه يثور بالنسبة لعائد الفئة الثانية . إذ يرى فريق من خبراء التخطيط ضرورة فصل عائد العمل الذى يحصل عليه (أو يفترض أن يحصل عليه) أصحاب الأعمال ، فى مقابل ما يبذلونه من جهد ذهنى وبدنى فى إدارة أعمالهم ، عن عائد ملكية المنشآت التى يعملون فيها ويديرونها فى الوقت ذاته ، على أن يحتسب لهم أجر يعادل « أجر المثل » ، يضاف إلى الأجور باعتباره عائد العمل. أما باقى الدخل فيضاف إلى الأرباح باعتباره عائد الملكية(١٠٨) .

٥ — عوائد الملكية

يمكن أن تعرف عوائد الملكية « بأنها العوائد التى تستحق لأصحاب الأصول الرأسمالية مقابل مساهمة خدمات هذه الأصول فى العمليات الإنتاجية » .

وكما هو الحال بالنسبة لعائد العمل ، فهناك معان مختلفة لعوائد الملكية ، فى ضوء هذا المفهوم ، يمكن أن نجملها فيما يلى :

---

(١٠٨) راجع بالتفصيل نفس المرجع السابق ، ص ٢٣ وما بعدها .

المعنى الاول : تعريف العوائد على أساس استخدام حقوق التملك

وفى المعنى الأول تعرف عوائد الملكية « بأنها جميع الدخول التى تتولد عن استخدام حقوق التملك » . وتشتمل هذه الدخول على مايلى :

(ا) الفوائد التى يحصل عليها الدائنون مقابل تنازلهم للمدينين عن حق التصرف فى الأرصدة النقدية التى يملكونها لأجل محدود .

(ب) الايجارات التى يحصل عليها أصحاب العقارات (بما فيها الأراضى) مقابل ممارستهم لحق استغلال العقارات التى يملكونها عن طريق تأجيرها للغير أو استغلالها بمعرفتهم .

(حـ)الأرباح التى تؤول إلى أصحاب المشروعات الإنتاجية فى مقابل ممارستهم عبء المخاطرة بالأموال المستثمرة فى هذه المشروعات ، وممارسة سلطة اتخاذ القرارات التى تنظم شئون الإنتاج(١٠٩) .

المعنى الثانى : تعريف العوائد على أساس « الاستحقاق »

وفى هذا المعنى تعرف عوائد الملكية « بأنها العوائدالتى « تستحق» لأصحاب حقوق التملك » ، ومن الطبيعى أن هذه العوائد تختلف عن تلك التى « تدفع » فعلا لأصحاب حقوق التملك . أما العوائد المستحقة لأصحاب هذه الحقوق فإنها تشمل مايلى :

(ا) الأرباح الموزعة ، وتشمل الأرباح الموزعة على المساهمين فى قطاع الاعمال المنظم (الكوبونات المدفوعة إلى المساهمين فى الشركات المساهمة) ، والأرباح المرحلة من قطاع الأعمال الحكومى إلى قطاع الادارة الحكومية باعتبارها مالكة ، والأرباح المرحلة من قطاع الأعمال غير المنظم (شركات الأشخاص والمنشآت الفردية) إلى القطاع العائلى ، باعتباره مالكا .

---

(١٠٩) ويميل بعض الخبراء إلى جمع هذه البنود الثلاثة فى بند واحد بعنوان « الأرباح وما فى حكمها » للدلالة على العوائد التى تتولد عن استخدام حقوق الملكية ، وذلك على غرار « الأجور ومافى حكمها » للدلالة على الأنواع المختلفة لعائد العمل .

(ب) الأرباح المحتجزة فى قطاع الأعمال لتكوين الاحتياطيات فى الشركات من أجل دعم مركزها المالى أو لأغراض التوسع الاستثمارى . وهذه الأرباح المحتجزة هى عوائد مستحقة لأصحاب حقوق التملك فى هذا القطاع ، وإن كانت لاتوزع عليهم ولاتدخل بالتالى ، ضمن العوائد المدفوعة .

(حـ) الضرائب المباشرة المفروضة على قطاع الأعمال (ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحرة مثلا) ، باعتبارها التزاما ماليا تقتضيه الخزانة مباشرة من المشروعات قبل توزيع الأرباح على أصحاب حقوق التملك.

(د) صافى المدفوعات التحويلية التى يدفعها قطاع الأعمال إلى القطاعات الأخرى ، كالتبرعات والتعويضات ، باعتبارها ، فى الأصل ، جزءا من العوائد المستحقة لأصحاب حقوق التملك، وإن كانوا يتنازلون عنها إلى القطاعات الأخرى.

المعنى الثالث : تعريف العوائد على أساس المساهمة المباشرة لحقوق الملكية

وفى المعنى الثالث تعرف عوائد الملكية « بأنها الناتج المتولد عن المساهمة المباشرة لحقوق الملكية فى العمليات الإنتاجية التى تجرى خلال الفترة التى تستحق عنها هذه العوائد » . وتبعا لهذا المعنى فإنه تستبعد من عوائد الملكية :

(ا) فوائد السندات الحكومية ، لأن ملكية السندات الحكومية لايقابلها ناتج مباشر ، إذ أن استخدام الحكومة لحصيلة السندات فى تمويل عجز الميزانية العادية يعتبر استخداما إستهلاكيا ، والفوائد التى تدفعها الحكومة لا تمثل عائدا متولدا من نشاط إنتاجى ، وإنما هى فى عداد المدفوعات التحويلية .

(ب) الأرباح والفوائد الناشئة عن ملكية الأوراق المالية ؛ إذ أن هذه العوائد التى تحصل عليها المنشآت المالكة للأوراق لاتتولد عن نشاط إنتاجى تقوم به هذه المنشآت، وإنما تتولد عن نشاط إنتاجى لمنشآت أخرى ، ومادامت تحتسب ضمن الدخل المتولد فى هذه المنشآت ، فإنها لابد أن تستبعد من أرباح المنشآت المالكة للأوراق المالية .

(حـ) الأرباح الناشئة عن بيع الأصول الرأسمالية ؛ إذ أنها ، فى حقيقتها ، « مكاسب رأسمالية » ليست ناشئة عن نشاط إنتاجى تقوم به المنشأة البائعة للأصول ، وإنما عن ظروف اقتصادية قائمة وقت البيع .

(د) الأرباح الناشئة عن إعادة تقييم المخزون السلعى ؛ إذ أنها ، هى الأخرى ، بمثابة « مكاسب رأسمالية » لا تدخل فى تقدير الأرباح التى تتولد عن النشاط الإنتاجى للمنشآت التى تجرى إعادة التقييم ، ولا تحتسب ضمن الدخل القومى المتولد خلال الفترة موضع البحث : لأنها ناشئة عن التغير فى الظروف الاقتصادية (تقلبات الأسعار) . هذا فضلا عن أن جزءاً من المخزون السلعى يتمثل فى « بضاعة أول المدة » ، وهذا الجزء ليس وليد النشاط الإنتاجى الجارى للمنشأة ، وإنما هو وليد النشاط الإنتاجى الذى تم فى فترات سابقة .

المعنى الرابع : تعريف العوائد على أساس ممارسة حقوق التملك بمختلف صورها

أما فى المعنى الرابع فتعرف عوائد الملكية « بأنها تلك العوائد التى تستحق لأصحاب حقوق التملك مقابل ممارستهم هذه الحقوق، عن طريق استغلال الأصول الرأسمالية التى يملكونها ، سواء قاموا بأنفسهم باستغلال هذه الأصول أو تنازلوا عن حق استعمالها للغير » .

وتتضح أهمية هذا التعريف فى حالة ملكية العقارات ، إذ أن عدداً كبيراً من أصحاب المبانى السكنية يقوم باستغلال المساكن التى يملكونها بأنفسهم ، ولا يدفعون عنها إيجاراً . ولكن على الرغم من أن خدمة السكن التى تقدمها هذه المساكن لا تدخل فى نطاق المبادلة فى السوق ، فإن إيجارات هذه المساكن تحتسب ضمن عوائد حقوق التملك ، ومن ثم تدخل ضمن تقديرات الدخل القومى.

وخلاصة ما تقدم أن الدخل القومى يتكون من مجموع العوائد التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، فى نظير الخدمات التى تؤديها هذه العناصر فى العمليات الانتاجية . ويحصل أصحاب عنصر العمل على عائد العمل فى شكل

« أجور وما فى حكمها » ، كما يحصل أصحاب العناصر الأخرى (الأصول الرأسمالية المختلفة) على عوائد الملكية فى شكل إيجارات وفوائد وأرباح أو ما يطلق عليها ، فى بعض الأحيان ، « الأرباح وما فى حكمها » . ومن ثم فإن كل إيراد يحصل عليه أى مشتغل أو أية منشأة دون مقابل مباشر فى إنتاج الفترة موضع البحث ، لايدخل ضمن تقديرات الدخل القومى . وليس من المحتم أن يكون العائد نقداً أو أن يكون تعاقديا . فقد يكون العائد عينا ، كما قد يكون ضمنيا يستحق لأصحاب عناصر الإنتاج الذين يديرون أعمالهم أو يستغلون أملاكهم بأنفسهم . أما الناتج القومى فهو مجموع قيم المنتجات النهائية التى تم إنتاجها ، داخل حدود الدولة ، خلال الفترة موضع البحث ، سواء كانت سلعاً استهلاكية نهائية ، أو سلعاً استثمارية تامة الصنع ، أو خدمات منتجة وموجهة لأغراض الاستهلاك النهائى .

وأما عوائد الملكية فهى تمثل مجموع الفائض من القيمة المضافة بعد استبعاد الأجور والمرتبات منها ، وتشمل ما يعود لأصحاب الأموال من فوائد ، وما يعود لأصحاب العقارات (أصحاب الأرض والمبانى) من إيجارات ، وما يترتب على نشاط أصحاب الأعمال والوحدات الإنتاجية من أرباح إجمالية ، سواء منها ما يوزع أو يحتجز لمختلف الأغراض .

٦ — الانفاق القومى

يمكن أن يعرف الإنفاق القومى بأنه « قيمة الطلب الكلى النهائى على الناتج القومى ، عن طريق إنفاق الوحدات الاقتصادية (الوحدات الإنتاجية والوحدات الاستهلاكية) على المنتجات النهائية ، خلال فترة زمنية معينة » .

ونخلص من هذا التعريف إلى أن كل عملية إنفاق تترتب عليها عملية استخدام للموارد المتاحة ، كما يترتب عليها أيضاً توليد الدخول التى تستحق للعناصر التى تسهم فى إنتاج هذه الموارد . ومن ثم ، فإن الإنفاق القومى يتعادل ، فى قيمته ،

مع قيمة الناتج القومى (أى مجموع قيم المنتجات النهائية) من جانب ومع الدخل القومى أو القيمة المضافة (مجموع دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج أو مجموع القيم التى تضاف إلى قيم المواد فى مختلف المراحل الإنتاجية لكل المناشط الاقتصادية) .

وفى ضوء تحديد هذا المفهوم للإنفاق القومى يبرز الخبراء أربع حقائق هامة فيما يتصل بهذا العنصر(١١٠) . الحقيقة الأولى : أن الإنفاق القومى يقتصر على الطلب النهائى فقط ، ومن ثم لا يدخل فى تقديره إنفاق قطاع الأعمال على شراء مستلزمات الإنتاج . أما الحقيقة الثانية فهى أن الإنفاق القومى لا يقتصر على السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق عمليات المبادلة فى الأسواق ، وإنما يشمل السلع والخدمات التى تستخدم استخداماً مباشراً ، كما يشمل ، أيضاً ، الخدمات التى يؤديها قطاع الخدمات الحكومية (قطاع الإدارة الحكومية فى معناه التقليدى) بلا مقابل أو بمقابل رمزى . وأما الحقيقة الثالثة فهى أن الإنفاق القومى يمثل الاستخدام النهائى للسلع التى يتم إنتاجها داخل حدود الدولة ، ولكن ليس من الضرورى أن يتم هذا الاستخدام داخل حدود الدولة . وتبعاً لذلك فإن الإنفاق القومى يشمل إنفاق العالم الخارجى على الموارد المنتجة محلياً (الصادرات) ، ولكنه لا يشمل الإنفاق المحلى على الموارد التى تنتج فى العالم الخارجى (الواردات) . وأما الحقيقة الرابعة فتنطوى على أن معادلة الإنفاق القومى بالناتج القومى تعنى ، فى الواقع ، أن الإنفاق القومى ، مقوماً بسعر السوق ، يعادل الناتج القومى مقوما بسعر السوق ، كما أن الإنفاق القومى ، بتكلفة عناصر الإنتاج (سعر السوق ناقصاً الضرائب غير المباشرة) ، يعادل الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج . وفضلاً عن ذلك فإن هذا التعادل بين الإنفاق القومى

---

(١١٠) نفس المرجع السابق ، ص ٣٦ إلى ٣٨ — ويلاحظ أن هذا المرجع لم يشر فى صفحة ٣٨ إلى فائض الصادرات على أنه المجموعة الثالثة المكونة للإنفاق القومى .

والناتج القومى فى القيمة يعنى ، فى الحقيقة ، التعادل بين الموارد النهائية المتاحة عن طريق النشاط الإنتاجى (المتضمنة فى الناتج القومى) وبين استخدامات هذه الموارد (ويمثلها الإنفاق القومى على الناتج القومى لاستخدامه فى اتجاهات معينة) .

ويسوقنا هذا التحليل ، إذن ، إلى التعرف على استخدامات الناتج القومى ، إذا ما نظرنا إلى الجانب النقدى ، أى إذا نظرنا إلى الإنفاق القومى على أنه إنفاق على الناتج القومى النهائى فى اتجاهات معينة تعبر عن استخداماته المختلفة . وثمة مجموعات ثلاث رئيسية تنم عن استخدامات الموارد المتضمنة فى الناتج القومى ، وهذه المجموعات هى العناصر التى يتكون منها الإنفاق القومى :

(ا) الاستهلاك النهائى بشقيه (الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعى).

(ب) الاستثمار بشقيه (تكوين رأس المال الثابت والإضافة إلى المخزون السلعى) .

(حـ) فائض الصادرات .

ولما كنا سنناقش عنصرى الاستثمار والاستهلاك النهائى فى الفصل التالى ، فإننا نكتفى هنا بمناقشة مجموعة فائض الصادرات . . . لقد أشرنا إلى أن الإنفاق القومى يمثل الاستخدام النهائى للسلع التى يتم إنتاجها داخل حدود الدولة ، سواء كان استخدامها فى داخل حدود الدولة أو فى خارجها . وبعبارة أخرى فإن الإنفاق القومى يتضمن أيضاً إنفاق العالم الخارجى على السلع والخدمات المنتجة محلياً ، وهو ما يعبر عنه بقيمة الصادرات من السلع والخدمات . ولكن الإنفاق القومى لا يشمل الإنفاق على الموارد التى يتم إنتاجها فى العالم الخارجى وهو ما يعبر عنه بالواردات . فإذا ما جمعنا بين هذين النوعين من الإنفاق (إنفاق العالم الخارجى على الصادرات والإنفاق المحلى على الواردات) ، لخلصنا إلى أن جزءاً من إنفاق العالم الخارجى تستخدمه الدولة ، بدورها ، فى الإنفاق على الواردات،

وإذا استبعدنا هذا الجزء من جملة إنفاق العالم الخارجى ، لتوصلنا إلى ما يطلق عليه الاقتصاديون إسم « فائض الصادرات » أى صافى إنفاق العـالم الخارجى على الموارد المنتجة محلياً بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات .

وعلى ذلك فلو أخذنا بهذا التحليل للموارد المنتجة محليا والمتضمنة فى الناتج القومى النهائى وأضفنا إليها الواردات ، لخلصنا إلى رقم يمثل جملة الموارد المتاحة للمجتمع سواء من الداخل أو من العالم الخارجى . وإذا حللنا استخدامات هذه الموارد المتاحة بنوعيها (موارد منتجة وواردات من العالم الخارجى) ، لوجدنا أنها تتمثل فى الاستهلاك والاستثمار (بما فى ذلك الاضافة إلى المخزون السلعى) والصادرات طبقا للمعادلة الآتية :

الناتج المحلى + الواردات = الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات

∴ الناتج المحلى = الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات — الواردات

= الاستهلاك النهائى + الاستثمار + فائض الصادرات

وتجدر الاشارة إلى أن « فائض الصادرات » هذا يعبر فى الواقع على الرصيد الدائن للدولة فى ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وهو يمثل ، كما قدمنا ، صافى إنفاق العالم الخارجى بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات . وإذا نظرنا هذه النظرة إلى هذا الفائض ، فإننا نخلص إلى أن الدولة التى تحقق هذا الفائض إنمـا تصدر موارد سلعية إلى الخارج هى بمثابة استثمار محقق فى العالم الخارجى . وفى التحليل النهائى فإننا نجد أن مثل هذا النوع من الاستثمار ، الذى ينشأ بقيام العلاقات الاقتصادية بين الدولة المعنية والعالم الخارجى ، له أثره المضاعف على الدخل ، شأنه شأن الاستثمار فى معناه العادى والمحقق فى داخل الدولة . ولهذا تشير اقتصاديات الدخل القومى إلى ما يطلق عليه اسم « مضاعف

التجارة الخارجية ، أى النسبة بين الزيادة فى الدخل المترتبة على زيادة أولية فى فائض الصادرات وبين هذه الزيادة فى فائض الصادرات . ولو رمزنا :

بالرمز ل إلى الدخل وبالرمز △ ل إلى الزيادة فى الدخل

وبالرمز ص إلى فائض الصادرات وبالرمز △ ص إلى الزيادة فى فائض الصادرات

$$\text{فإن مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{\triangle \text{ل}}{\triangle \text{ص}}$$

وأن الزيادة فى الدخـل تساوى الزيادة فى فائض الصادرات مضروبا فى المضاعف .

الفصل العاشر

مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية

(تابع)

يمكن أن نلقى أضواء التحليل على عنصر آخر من أهم عناصر الخطة الاقتصادية، لو أننا تصورنا أن ثمة مشروعا جديداً من مشروعات الخطة ، وأن جهة التنفيذ المعنية قد بدأت تضع هذا المشروع موضع التنفيذ العملى . ولا ريب أن تنفيذ هذا المشروع يتطلب اجتيازه لمرحلتين متعاقبتين ، الأولى تمهد ، بالضرورة ، الثانية . . . إن المرحلة الأولى قد نطلق عليها اسم « فترة الإنشاء » ، أما المرحلة الثانية فقد نسميها « فترة التشغيل » . فما المقصود بكل فترة منهما ؟

٧ — الاستثمار

أن فترة الإنشاء هى الفترة التى يتم فيها التكوين الرأسمالى المطلوب لتشغيل الوحدة الإنتاجية الجديدة ، أو التى ينبغى أن يتم فيها تكوين الطاقات الإنتاجية المختلفة (أو الاستثمارات) اللازمة لعملية إنتاج السلعة (أو الخدمة)فى مرحلة التشغيل . هذه الطاقات الإنتاجية ، أو « الاستثمارات » ، كما يسميها المخططون ، إن هى إلا « سلع إنتاجية » أى سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك ، بل إنها تسهم فى إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات . وتسمى هذه السلع ، أيضا ، « السلع الرأسمالية » أى السلع التى تتمثل فى رأس المال العينى الثابت،أو رأس المال الحقيقى الذى لاغنى عنه فى الواقع لأية عملية إنتاجية .

ولاشك أن تكوين الاستثمارات الجديدة عامل مهم فى تحديد معدل التقدم

الإقتصادى ، إذ أن كل زيادة فى الاستثمار تمثل طاقة إنتاجية جديدة يمكن استخدامها فى تشغيل المصانع والوحدات الإنتاجيـة الأخرى فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى .

هذا عن الاستثمار الذى يتضمن تكوين طاقات إنتاجية جــديدة لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة بغرض زيادة حجم طاقتها الإنتاجية . أما عن المشروعات القائمة من قبل فإن تكوين الاستثمار فيها ينسحب إلى معنى المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة فى هذه المشروعات أو تجديدهذه الطاقات . إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجيةلها عمر إنتاجى معين ، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية — على مدار عمرها الإنتاجى — يحتاج إلى ما يسميه الفنيون « العمرة الكبيرة » ، وهى لاتعدو أن تكون عمليات صيانة كبرى وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة(١١١) .

ومن ثم ، يمكن تعريف الاستثمار بأنه « استخدام المدخرات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها».

(ا) المعانى المختلفة للاستثمار

وهذا التعريف الذى أوردناه للاستثمار يحمل أربعة معان معينة للاستثمار لابد من التعرف عليها ، تأكيدا لمفهوم الاستثمار فى معناه الاقتصادى الصحيح .

(١) الاستثمار كإضافة إلى الموارد السلعية

ويتضمن هذا المعنى أن الاستثمار هو استخدام الموارد السلعية لتكوين رأس المال الحقيق ، أى أنه إضافة إلى الأصول السلعية . وهذا هو المفهوم الاقتصادى للاستثمار . أما المفهوم الدارج للاستثمار فإنه يضم الإضافة إلى الأصول الماليـة الايرادية (كالأسهم والسندات) فى حين أن المفهوم الاقتصادى يستبعد الإضافة

---

(١١١) أما المصروفات العادية للإصلاح والصيانة فهى تدخل ضمن مستلزمات الإنتاج كما قدمنا .

إلى هذه الأصول ، لأنها لا تمثل سوى مجرد حقوق على الأصول السلعية . أما عمليات شراء الأصول المالية فلا تعدو أن تكون عملية نقل حقوق التصرف فى الموارد السلعية من الطرف البائع إلى الطرف المشترى . وعلى ذلك فإن هذه العمليات لا تمثل إستخداما للموارد التى تخرجها العمليات الإنتاجية، مع أن مفهوم الاستثمار، فى المعنى الاقتصادى ، يقتصر على استخدام الموارد التى تتولد عن النشاط الإنتاجى لتكوين رأس المال الثابت .

(٢) الاستثمار كإضافة إلى رأسمال المجتمع

وإذا أخذنا مفهوم الاستثمار على أنه إضافة إلى الموارد السلعية ، فضلا عن أنه إضافة إلى رأسمال المجتمع ، فانه لابد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل ، لأن عمليات التداول هذه لاترتب أية إضافة إلى رأسمال المجتمع ، وإنما هى بمثابة نقل ملكية الأصول الرأسمالية الحقيقية من الطرف البائع إلى الطرف المشترى. فإذا قام أحد الأفراد بتشييد مبنى سكنياً جديداً، فإن هذا يعتبر استثمارا من وجهة نظر هذا الفرد واستثمارا جديدا فى الوقت نفسه من وجهة نظر المجتمع ، لأن الموارد السلعية التى يملكها المجتمع تزيد بقيمة هذا المبنى السكنى الجديد ، كما أن تشييد هذا المبنى يضيف زيادة إلى رأسمال صاحب المبنى دون أن يؤدى إلى تخفيض فى رأسمال أى فرد آخر . أما لو قام أحد الأفراد بشراء مبنى سكنى قائم فعلا ، فإن هذا التصرف يعتبر استثمارا من وجهة نظر الطرف المشترى فقط ، ولكنه لا يعد استثمارا من وجهة نظر المجتمع، إذ أن إنتقال ملكية هذا المبنى يضيف قيمة هذا المبنى إلى رأسمال الطرف المشترى ويخصم قيمته من رأسمال الطرف البائع ، ومن ثم فلا يترتب على هذا التصرف أى تغير فى رأسمال المجتمع.

(٣) الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت

وإذا أخذنا الاستثمار على أنه بمثابة تكوين رأس المال الثابت ، فضلا عن أنه إضافة إلى الموارد السلعية وإضافة إلى رأسمال المجتمع ، فإننا نقصد بهذا المعنى

الثالث كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها . أما السمة التى تميز هذه الطاقات الإنتاجية فهى أنها أصول « معمرة » بمعنى أنها دائمة الاستعمال ، فلا تفنى باستخدامها فى عملية إنتاجية واحدة أو بضعة عمليات . وانما تبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية . وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال ، بصفة متكررة ، فى توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات . أما فى نهاية هذه الفترة فإن هذه الأصول « تهلك » بمعنى أنها تفقد صلاحيتها للاستخدام . وتجرى المنشآت على استقطاع جزء من الارباح الاجمالية ليوضع فى إحتياطى خاص لمقابلة « اهتلاك الأصول » حتى إذا ما انتهت الفترة المقررة لاستخدامها ، أى إذا انتهى « عمرها الانتاجى » ، يكون قد تكون من الأصول السائلة ما يمكن المنشأة من شراء أصول جديدة تحل مكان الأصول القديمة الهالكة .

ويتكون الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت من عناصر ثلاثة :

(ا) تكوين رأسمال ثابت يولد زيادة فى الطاقة الإنتاجية، كإنشاء المبانى السكنية، أو المصانع ، أو استصلاح الأراضى .

(ب) تكوين رأسمال ثابت يولد زيادة غير مباشرة فى الطاقة الإنتاجية ، بمعنى أن تكوين هذا النوع من رأس المال يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية فى المناشط الاقتصادية المختلفة التى تفيد من إنشاء هذه الأصول ، كالطرق والسدود والخزانات .

(حـ) تكوين رأسمال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة فى الطاقة الإنتاجية ، كالتماثيل والمتاحف . ويلاحظ أن هذا النوع الأخير من رأس المال الثابت يمثل طاقة غير قابلة للقياس الكمى . وهذه الطاقة فى عداد الاستثمارات غير المنتجة ومع ذلك فإن عدم قابلية هذه الطاقة للقياس الكمى وعدم إسهامها فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لا يحول دون اعتبارها أحد عناصر الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت .

(٤) الاستثمار فى تكوين رأس المال السلعى

فإذا أخذنا الاستثمار فى معنى تكوين رأس المال السلعى ، فإن هذا المعنى أوسع نطاقا من المعنى السابق . لأنه يضم الإضافة إلى المخزون السلعى ، إلى جانب تكوين رأس المال الثابت . والواقع أن الإضافة إلى المخزون السلعى ، كأحد بنود الاستثمار ، ينفرد بوضع خاص ، إذ لايؤدى إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة . وإنما الغرض الرئيسى منه هو تكوين مخزون سلعى فى المنشآت الصناعية يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل ، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظارا لورودها ، أو تكوين مخزون سلعى فى المنشآت التجارية لتسهيل عمليات المتاجرة بحيث يتيسر للوسطاء التجاريين ، على مستوى تجارة الجملة أو نصف الجملة أو التجزئة ، تسليم السلع إلى العملاء وقت تلقى طلباتهم دون إنتظار لورودها من المستوى الأعلى فى نشاط قطاع التجارة ، أو من المنشآت الصناعية المنتجة للسلع .

ويفرق خبراء التخطيط بين نوعين من المخزون ، مخزون اختيارى ، وإضافة إجبارية إلى المخزون . فالمخزون الاختيارى هو «ذلك المخزون السلعى الذى تحتفظ به المنشآت الصناعية أو المنشآت التجارية لأغراض التشغيل الصناعى أو التجارى على أن تقوم المنشآت بالإضافة إليه أو السحب منه حسب الأحوال» . أما الإضافة الإجبارية إلى المخزون فهى « ذلك التغير فى المخزون الذى تكره عليه المنشآت الصناعية أو التجارية ، إما لخطأ فى تحديد حجم الإنتاج أو خطأ فى تقدير حجم الطلب على المنتجات ، وتجد نفسها إزاءه عاجزة عن تصريف ماتنتجه من سلع ، وتضطر ، تبعا لذلك ، إلى إيداع الفائض فى المخازن » . وهذه الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعى تعتبر استثمارا(١١٢) .

(١١٢) قارن هذا التحليل للمعانى المختلفة للاستثمار بما تضمنته المذكرة رقم ٤٤٢ ، معهد التخطيط القومى ، بعنوان «المفاهيم الاساسية للتخطيط» ، للدكتور أحمد حسنى ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٣٨ إلى ٤٣ .

وهنا يثور تساؤل هام : لماذا تعتبر هذه الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعى بمثابة استثمار ؟ وما طبيعة هذا الاستثمار ؟ . . . إن هذا المخزون الإضافى الإجبارى يتكون ، فى الحقيقة ، من السلع تامة الصنع ، والسلع نصف المصنوعة والمواد الأولية التى يتضح ، فى لحظة معينة من الوقت ، أنها تمثل رصيدا سلعيا لدى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . ولما كانت كل إضافة إلى الرصيد الكمى للمخزون السلعى لاتعدو أن تكون إنتاجا لم ينزل بعد إلى السوق ، وأن هذه الإضافات لاتقتصر على السلع الاستهلاكية وحدها ، بل تشمل ، أيضا ، المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية، فإن التغير فى المخزون السلعى (الإضافة إلى الرصيد الكمى المخزون) يعتبر جزءاً من الاستثمار .

وهنا تبرز حقيقة هامة ، وهى أن التغير فى هذا الرصيد السلعى من المخزون لايمثل ، فى الحقيقة ، استثماراً فى معناه العادى المألوف إلا بقدر مايحتويه هذا التغير فى الرصيد من سلع استثمارية لم تنزل بعد إلى السوق . ومن ثم فإن فريقا من الاقتصاديين ينظر إلى هذا الجزء من الاستثمار فى رأس المال السلعى على أنه « استثمار غير مقصود » فى السلع ، على اختلاف أنواعها ، إستهلاكية كانت أو وسيطة أو استثمارية . ولهذا ينزع المخططون، فى وضع إطار الخطة الاقتصادية، إلى التمييز بين رقم الاستثمارات العينية ، بما فيها التغيير فى المخزون ، وبين رقم الاستثمارات العينية بدون التغير فى المخزون . هذا على اعتبار أن التغير فى المخزون السلعى يحمل معنى خاصا للاستثمار يختلف ، فى الأساس ، عن معناه العادى(١١٣).

وبما أن الإضافة إلى المخزون السلعى تعتبر استثمارا ، فلا مناص من تعديل تعريف الاستثمار بحيث يشمل هذا البند الاستثمارى . إذ يعرف الاستثمار بأنه « استخدام المدخرات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات

---

(١١٣) راجع فى ذلك ، بالتفصيل ، دكتور أحمد حافظ الجعوينى، « تقييم التغير فى المخزون السلعى لأغراض الحسابات القومية » ، الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٢٧٥ ، فبراير ١٩٦٧ .

الانتاجية القائمة وتجديدها ، مع أخذ الاضافة إلى المخزون السلعى فى الاعتبار » .

(ب) مكونات الاستثمار

قدمنا أن ثمة معانى مختلفة للاستثمار . وأن أحدها هو الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت . وهنا قد نتساءل عن العناصر المختلفة التى يتكون منها رأس المال الثابت ، أو مايسميها المخططون « بمكونات الاستثمار » . وللإجابة عن هذا التساؤل ، لابد من التفرقة بين الاستثمار على مستوى المشروع الفردى وبين الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومى .

(١) مكونات الاستثمار فى المشروع الفردى

فمن وجهة نظر المشروع الفردى يتكون الاستثمار فى تكوين رأس المال من الأرض والمبانى والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل(١١٤). ويلاحظ أن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار فى أنها هبة الطبيعة، بمعنى أنها ليست من صنع الإنسان ، ولا يستطيع أن يزيد أو ينقص المساحة الكلية منها ، وكل مافى وسعه أن يحدثه من أثر فى هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يزيد أو ينقص مساحة الأرض المخصصة لاستخدام معين . فإذا استصلح بعض الأراضى ، فإن هذا لايعنى زيادة المساحة الكلية للأرض، بل زيادة الأرض الزراعية ، ويقابل هذه الزيادة النقص فى الأرض البور .

أما الأصول الثابتة الأخرى ، وهى المبانى والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل ، فمن الممكن للإنسان أن يتحكم فى الكميات المتوافرة منها فى المجتمع ، لأن هذه الأصول لاتتوافر إلا عن طريق الإنتاج ، فأية زيادة فى إنتاج هذه الأصول الرأسمالية الثابتة تؤدى إلى زيادة الكمية المتاحة منها ، والعكس صحيح .

---

(١١٤) يدخل ، أيضا ، فى مكونات هذا الاستثمار : الحيوان ، والدراسات ، والبحوث الفنية المتعلقة بمكونات الاستثمار : وهنا مايتبعه التخطيط العربى — راجع إطار الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ .

(٢) مكونات الاستثمار القومى

ولما كانت الأرض ، كأصل رأسمالى ثابت ، محدودة المساحة . وليست من صنع الإنسان ، فإن هذه الخاصية لها أهميتها فى تحديد مكونات الاستثمارالقومى، إذ أن قيام أى مشروع بشراء قطعة من الأرض لبناء مصنع يعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع فحسب ، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع ، لأن قطعة الأرض هذه تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للشروع ، أما بالنسبة للمجتمع فى مجموعه فلا يعتبر إنفاق المشروع على شراء الأرض أحد مكونات الاستثمار القومى ، وإنما عملية انتقال ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشتر . ولهذا يميز المخططون بين رقم الاستثمارات العينية ، شاملة ثمن الأرض ، وبين رقم الاستثمارات العينية بدون ثمن الأرض .

انما يلاحظ أن استبعاد الأرض من مكونات الاستثمار القومى لايعنى استبعاد العمليات التى تجرى على الأرض لجعلها صالحة للاستعمال ، فمثلا : اذا أخذنا عمليات استصلاح الاراضى ، أو ردم البرك والمستنقعات ، أو حفر الترع ، أو حفر الآبار ، أو مد الطرق ، فإننا نجد أنها جميعا عمليات إنتاجية يترتب عليها إضافة الى رأسمال المجتمع وعلى ذلك فإنها تدخل ضمن الاستثمار القومى على أنها « تشييدات » . وتبعا لذلك فإن الاستثمار القومى يتكون من المبانى والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل .

ويلاحظ ، أيضا ، فى هذا الصدد ، أن مجموع انفاق المشروعات على هذه العناصر لايعادل ، بالضرورة ، مجموع الاستثمار القومى،اذ أن بعض المشروعات قد يلجأ الى زيادة رأسمالها الثابت عن طريق شراء أصول مستعملة . وهنا لاتخرج عمليات شراء الأصول المستعملة عن انتقال ملكيتها من الطرف البائع لها الى الطرف المشترى ، وهى وإن كانت استثمارا من وجهة نظر المشروع القائم بالشراء فإنها ، فى الوقت ذاته ، تصفية لجزء من استثمارات المشروع القائم بالبيع وعلى

ذلك فإن شراء هذه الأصول المستعملة لايرتب إضافة إلى رأس المال القومى من وجهة نظر المجتمع .

(حـ) الاستثمار العينى والانفاق الاستثمارى

ويجدر بنا هنا أن نميز أيضا بين الاستثمار العينى وبين الإنفاق الاستثمارى .

إن الاستثمار العينى هو « عملية إستخدام السلع والخدمات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا فى المجتمع » . كما يعتبر استثمارا عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى ، وهو ما يعبر عنه « بالتغير فى المخزون » . على ذلك فإن الاستثمار العينى — وفقا لهذا التعريف — مكون من المبانى والتشييدات والتجهيزات والآلات ووسائل النقل والحيوان . كما يشمل قيمة الأرض على مستوى القطاع أو على مستوى المشروع فقط . أما « الاستثمار النقدى » فهو يمثل المقابل النقدى للاستثمار العينى ، أى لكل من الأصول الثابتة والتغير فى المخزون ، معبرا عنه بالعملة المحلية والعملة الأجنبية. أما « الانفاق الاستثمارى » أو « المصروفات الاستثمارية » فهى عبارة عما ينفق على الحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة ، ولكنه لا يمثل ما يحقق فعلا من الاستثمار العينى . فلو دفعت إحدى الوحدات الإنتاجية دفعة نقدية ، فى نظير الحصول على أصل رأسمالى أو مجموعة من الأصول الرأسمالية الثابتة ، فإن هذه الدفعة المقدمة تعتبر إنفاقا استثماريا ، وعند ماترد الأصول الرأسمالية الثابتة ، بعد ذلك ، فإنها تمثل الاستثمار العينى الذى وجه إليه هذا الإنفاق ، والذى يصبح له مقابل نقدى (استثمار نقدى) بالعملة المحلية والعملة الأجنبية .

هذا عن المرحلة الاولى التى أطلق عليها اسم « فترة الإنشاء » أى الفترة التى يتم فيها التكوين الرأسمالى المستهدف ، بمعنى الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات العينية اللازمة لهذه المرحلة . وعندما يتم تكوين هذه الطاقات ، تمر الوحدة الإنتاجية فى مرحلة التشغيل ، أى مرحلة إنتاج السلعة أو الخدمة ، وفى هذه المرحلة تحتاج

الوحدة الإنتاجية — بالإضافة إلى هذه الطاقات — إلى مستلزمات الإنتاج والأيدى العاملة فى مختلف التخصصات ، وعلى مختلف المستويات . ومن ثم يمكن بالطاقات الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج وبالقوى العاملة أن يتم إنتاج السلعة أو الخدمة . وهنا ، فى هذه المرحلة ، يتولد الدخل « القيمة المضافة » ، أثناء عملية الإنتاج ، كما أن هذه القيمة المضافة جزء من قيمة الإنتاج .

(د) العلاقة الثلاثية بين الإنتاج والقيمة المضافة والاستثمارات

وهكذا ، تتكشف علاقة ثلاثية ، آية فى الأهمية ، وهى العلاقة بين قيمة الإنتاج وبين القيمة المضافة (الدخل) وبين قيمة الاستثمارات العينية ، إذ أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف ، أساسا ، زيادة الدخل بمعدلات سريعة تفوق معدلات الزيادة فى عـــدد السكان لإمكان رفع المستوى المعيشى للمواطنين. غير أن هذا المعدل السريع لزيادة الدخل لايمكن أن يتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلى بمعدلات سريعة مناظرة ، بما أن الدخل أو القيمة المضافة جزء من قيمة الإنتاج . بيد أن قيمة الإنتاج الكلى لايمكن أن تزيد بمعدلات سريعة مناظرة للمعدلات السريعة المستهدفة لزيادة الدخل ، أو القيمـة المضافة ، إلا بزيادة قيمة الاستثمار العينى أو الطاقات الإنتاجيـة اللازمة لتحقيق التوسع الكبير فى كمية الإنتاج وقيمته .

ومن هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العينى باعتباره مفتاح الموقف فى تحقيق أى معدل سريع للتقدم الاقتصادى على ضوء العلاقة الثلاثية المتقدمة . بيد أن هذه الصورة المرتقبة للتقدم ، على أساس الزيادة الكبيرة فى الاستثمار العينى التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج الكلى والقيمة المضافة، بمعدلات سريعة مناظرة لها، قد تبدو أكثر فاعليـــة ، لو اقترنت الزيادة الكبيرة بالاستثمار العينى بالنقص التدريجى فى معدل نمو السكان عن طريق التوعية السكانية وتنظيم الأسرة .

(هـ) مفهوم معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى .

ويبين معامل رأس المال / الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه من دخل ، أى ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة فى الدخل. فإذا كان معامل رأس المال / الدخل يساوى ٣ : ١ فإن هذا يعنى أنه لتوليد دخل قدره جنيه واحد لابد من إنفاق ثلاثة جنيهات على الاستثمار لتوليد هذا الدخل .

ولما كان معامل رأس المال / الدخل يمثل جزءا من نموذج النمو الاقتصادى المعروف بنموذج هارود دومار ، فإن هذا المعامل يعتبر أداة هامة فى يد خبراء التخطيط تمكنهم من تحديد معدل النمو الذى يمكن لاقتصاد معين أن يحققه بمعدل معين من الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل بافتراض أن الادخار = الاستثمار) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمكنهم من تحديد معدل الاستثمار الذى يلزم لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى .

أما نموذج هارود دومار فيمكن التعبير عنه بافتراض ما يلى :

إذا كان ن = معدل النمو .

ى = الادخار فى فترة الخطة .

ل = الدخل القومى فى فترة الخطة .

ر = معامل رأس المال / الدخل

$$\text{فإن ن} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} \times \frac{1}{\text{ر}}$$

ووفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار $\left(\frac{\text{د}}{\text{ل}}\right)$ ومقلوب معامل رأس المال / الدخل $\left(\frac{1}{\text{ر}}\right)$ هما العاملان اللذان يتحكمان فى تحديد معدل النمو بافتراض تحديد معدل الاستثمار (أى معدل الادخار) ، أو فى تحديد معدل

الاستثمار بافتراض تحديد معدل النمو . فلو افترضنا ، مثلا ، أن رجال التخطيط يرغبون فى تحقيق معدل سنوى للنمو يصل إلى ٣ ٪ ، وكان معامل رأس المال / الدخل محددا ، بمعرفتهم ، على أساس النسبة ٥ : ١ ، فإن معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) ، طبقا لنموذج هارود دومار ، يتحدد على النحو التالى .

$$\text{ن} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} \times \frac{١}{\text{ر}}$$

$$\therefore \frac{٣}{١٠٠} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} \times \frac{١}{٥}$$

وبفرض أن $\frac{\text{د}}{\text{ل}} = \text{ى}$

$$\therefore \frac{٣}{١٠٠} = \frac{\text{ى}}{٥}$$

$$\therefore \text{ى} = \frac{١٥}{١٠٠}$$

وهذا يعنى أن ى ، أى $\frac{\text{د}}{\text{ل}}$ ، أى نسبة الادخار السنوى إلى الدخل ، تساوى ١٥ ٪ ، ويتضمن ذلك أنه يتعين على الاقتصاد القومى أن يستثمر ١٥ ٪ من الدخل المحقق ، إذا كان يرغب فى تحقيق معدل النمو السنوى المطلوب والبالغ ٣ ٪ . وعلى سلطات التخطيط أن تكفل استثمار مالا يقل عن ١٥ ٪ من الدخل القومى . ومن هنا تتضح أهمية نموذج هارود دومار فى أنه يمكن رجال التخطيط من تحديد معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) اللازم لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادى (أى النمو فى الدخل) ،

ويبين نموذج هارود دومار ، بوضوح ، أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين : إما بتخفيض معامل رأس المال / الدخل ، وإما بزيادة معدل الاستثمار (نسبةالادخار إلى الدخل) ، أما عن العامل الأول فيميل معظم الخبراء إلى أن معامل رأس المال / الدخل مرتفع فى البلاد المتخلفة ، وعلى الأخص فى المراحل الأولى من التنمية ، لأسباب متعددة ، منها النقص فى الخبرة الفنية ، واستنزاف قدر كبير نسبيا من موارد رأس المال ، نظرا لاستخدام الوسائل البدائية فى الإنتاج . ومنها، أيضا، قصور « رأس المال الاجتماعى » الذى يتمثل فى النقل والطاقة والإسكان الخ ، ويتخذ صورة رأس المال الكثيف . ومنها : أن الركود الاقتصادى لا يمكن من استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادى استغلالا سريعا . وقد اختلف الخبراء فى تقدير معامل رأس المال فى الدول المتخلفة ، فخبراء الأمم المتحدة يقدرونه فيما بين ٢ : ١ و ٥ : ١ وكينيث كوريهارا يقدره بنسبة ٥ : ١ ويقدره هـ . و سنجر بمعدل يتراوح بين ٤ : ١ فى القطاع الزراعى و ٦ : ١ فى القطاع غير الزراعى ، أما رونشتين رودان فيقدره بمعدل يتراوح بين ٣ : ١ و ٤ : ١ .

أما عن العامل الثانى فإنه لا يمكن أن ترتفع نسبة الادخار إلى الدخل فى الاقتصاديات المتخلفة إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضآلة القدرة الادخارية فيها (١١٥) .

---

(١١٥) يعكس معامل رأس المال / الدخل فكرة المعجل المعروفة فى تحليل الدخل القومى ، والتى تنطوى على أن الزيادة الأولية فى الدخل تؤدى إلى زيادة مناظرة فى الاستثمار ، وهى عكس فكرة مضاعف الاستثمار التى تنطوى على أن كل زيادة فى الاستثمار تؤدى إلى زيادة مضاعفة فى الدخل . هذا وقد أخذت لجنة التخطيط الهندية بنموذج هارود دومر فى إعداد خططها طويلة الأجل . فمثلا : قررت لجنة التخطيط الهندية أن تحقق معدلا للنمو فى الدخل بنسبة ١١ ٪ فى الخطة الخمسية الأولى ، وعلى أساس ما تبينته اللجنة من أن معامل رأس المال / الدخل يساوى ٣ : ١ ، فإن معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) قد تحددت بنسبة ٣٣ ٪ فى هذه الخطة . ومن ثم فإن تحقيق زيادة فى الدخل بمقدار ١٠ بليون روبية تتطلب استثمارات قدرها ٣٠ بليون روبية ، ومدخرات تستقطع من الدخل المتولد بنفس القيمة ـ انظر « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٦١ إلى ٦٥ .

ويمكن تعديل نموذج هارود دومار ، بحيث يأخذ معدل نمو السكان فى الاعتبار ، ويمكن ، بذلك ، استخلاص ما قد نسميه « بالمعدل الصافى للنمو الاقتصادى » . لنفترض نفس الرموز السابقة، ونضيف إليها الرمز س لمعدل نمو السكان ، وعلى ذلك يصبح المعدل الصافى للنمو الاقتصادى :

$$ن َ = \left(\frac{د}{ل} \times \frac{١}{ر} \right) - س$$

$$\text{أو} = \frac{ى}{ر} - س$$

وهنا قد يثور تساؤل هام : ما المعدل الأمثل للاستثمار فى الاقتصاد المتخلف الذى يدخل طور التخطيط الاقتصادى ؟ لقد كان معدل الاستثمار فى الدول الغربية يتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من الدخل القومى فى بداية مرحلة التصنيع. أما اليابان، وهى دولة صناعية حديثة، فإن المعدل كان يتراوح ما بين ١٦ ٪ و ٢٠ ٪ فى فترة ما بين الحربين . وأما الاتحاد السوفيتى فقد احتفظ ، دائما ، بمعدلات استثمارية مرتفعة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ . أما بالنسبة للدول المتخلفة فيعتقد الخبراء أن معدل الاستثمار الذى يحقق نموا اقتصاديا سريعا يجب ألا يقل عن ١٥ ٪ من دخلها القومى ، إن لم يزد عن ذلك .

وأخيراً فإنه على الرغم مما لمفهوم معامل رأس المال / الدخل من أهمية ، فن المناسب هنا أن نذكر بعض الاعتبارات التى تقلل من أهمية هذا المعامل :

١ — قد يحدث فى الاقتصاد المخطط أن يتحدد نموذج الاستثمار باعتبارات سياسية وإجتماعية معينة، بغض النظر عن معامل رأس المال/الدخل . مثل ذلك : أنه فى الخطة الخمسية الثانية للهند كانت الصناعات الثقيلة والأساسية أولوية كبيرة ، على الرغم من أن معامل رأس المال / الدخل لا يعطى لهذه الصناعات كل هذه

الأهمية . وهذا مما يوحى بأن هذا المعامل ليس إلا أحد المعايير المحددة لنموذج الاستثمار .

٢ — وحتى بالنسبة لأهمية معامل رأس المال / الدخل فى تحديد معدل النمو الاقتصادى ، وفقاً لنموذج هارود دومار ، فإن دوره محدود . إذ أن هذا المعامل لا يفعل شيئاً سوى وضع الأسس العامة للخطة فى صورة إجمالية . كما يخفى هذا المعامل حقيقة هامة ، وهى أن معدل النمو لا يتقرر برأس المال فحسب ، بل بعوامل أخرى عديدة كالكفاية الإنتاجية والخبرة الفنية والهيكل الإدارى والتنظيمى .

٣ — وفضلا عن ذلك فإن الحقائق المشاهدة توحى بأن النتائج المحققة فعلا فى مجال الإنتاج ، فى فترات تنفيذ بعض الخطط الاقتصادية ، لا تتفق تماما مع معامل رأس المال / الدخل ، الذى حدده رجال التخطيط ، عند إعداد هذه الخطط ، وذلك بسبب تداخل بعض العناصر غير المتوقعة .

وكل هذه الاعتبارات توحى بأن معامل رأس المال / الدخل ، وإن كانت له أهميته النظرية فى تحديد معدل النمو الاقتصادى ، أو معدل الاستثمار ، إلا أن أهميته العملية ، فى بعض الأحيان ، تتضاءل كثيراً لاعتبارات سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية أو فنية ، أو لظروف غير متوقعة ، ويصبح عندها المعامل مجرد تعبير رقمى عما كان يرجى أو يتوقع حدوثه .

٨ — الاستهلاك

يمكن تعريف الاستهلاك بأنه « ما يستهلكه المجتمع من دخله ، وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ، ونمطه الذى يسهم فى تحقيق الهدف » . ومن الواضح أن الاستهلاك هو الصورة المكملة للادخار ، ما دام الدخل يوجه للاستهلاك والادخار .

غير أن « الاستهلاك » يحمل أكثر من معنى ، إذ أنه لما كانت قيمة الإنتاج

الكلى فى المجتمع ، هى قيمة ما ينتجه هذا المجتمع من سلع وخدمات مختلفة ، فى كل فترة زمنية معينة ، فإن هذا الإنتاج يستخدم بإحدى طريقتين هما :

(ا) الاستهلاك الوسيط

والمقصود به أن يستهلك الإنتاج استهلاكا وسيطاً ، أى أنه يستخدم ، فى شكله الذى أنتج عليه ، فى إنتاج سلعة أخرى . وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه « بمستلزمات الإنتاج » أو « السلع الوسيطة » .

(ب) الاستهلاك النهائى

والمقصود بذلك أن يستهلك الإنتاج استهلاكا نهائياً ، بما ينطوى عليه ذلك من استخدام المنتجات ، من سلع وخدمات ، أو التمتع بها ، لإشباع أغراض الاستهلاك ، وبحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما . وعلى ذلك يمكن تعريف الاستهلاك النهائى ، فى مفهومه الاقتصادى ، بأنه « استخدام السلع والخدمات فى إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلى » .

ويتكون الاستهلاك النهائى من عنصرين :

(ا) الاستهلاك الخاص ، وهو استخدام أفراد القطاع العائلى للسلع والخدمات التى ينتجها قطاع الأعمال . ويطلق عليه فى بعض الأحيان : « استهلاك الأفراد » أو « استهلاك القطاع العائلى » .

(ب) الاستهلاك العام ، وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التى يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزى . ويطلق عليه ، أيضا ، اسم : « الاستهلاك الجماعى » .

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة هامة ، وهى أن استهلاك قطاع الأعمال هو ، دائما ، استهلاك وسيط . كما أن الاستهلاك الوسيط الحكومى هو ، دائما ، فى

قطاع الأعمال العام . كما ينبغى ، هنا ، أن نوضح ، تماما ، المعنى الاقتصادى لكل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام .

أولا : معنى الاستهلاك الخاص

إن الاستهلاك الخاص إنما يعنى حيازة الأفراد للسلع ، واستخدام الخدمات التى ينتجها قطاع الأعمال . وعلى ذلك ، فإن مجرد انتقال السلعة من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى ، هو عملية استهلاكية ، بغض النظر عما إذا قام أفراد القطاع العائلى بإشباع رغباتهم فى هذه السلعة أو احتفظوا بها لإشباع رغباتهم فى فترة لاحقة . وتطبيقا لهذا المفهوم ، فإن الإضافة إلى المخزون السلعى لدى المستهلكين يعتبر استهلاكا خاصاً .

ويرتبط بهذا المعنى المشكلة التى أثارها الاقتصاديون حول طبيعة السلع المعمرة التى يستخدمها المستهلكون ، كالثلاجات والسيارات والأدوات الكهربية المنزلية . فهل تعتبر هذه السلع سلعا إنتاجية ، باعتبارها تعطى تدفقاً مستمراً من الخدمات ، شأنها شأن المعدات الرأسمالية ، أو تعتبر سلعاً استهلاكية ما دام الأفراد يستخدمونها بوصفهم مستهلكين لها ؟

والإجابة عن هذا التساؤل من الصعوبة بمكان ، إلا إذا أخذنا فى الاعتبار أن الاستهلاك لا يرتبط بطبيعة السلع ذاتها ، وإنما يرتبط بطبيعة القطاع الذى يستخدم هذه السلع . ومن ثم ، فلابد أن يستبعد مفهوم الاستهلاك وجود مجموعة من السلع يطلق عليها اسم « السلع الاستهلاكية »(١١٦) ، وإنما يسمح بوجود مجموعة من « السلع القابلة للاستهلاك » ، إذ أن كل سلعة — باستثناء المعدات الرأسمالية والخامات — تصلح لأكثر من استخدام . فإذا قام القطاع العائلى باستخدامها فإن هذا يعتبر تصرفاً استهلاكياً . أما إذا استخدمها قطاع

---

(١١٦) المقصود بالسلع الاستهلاكية ، تلك المجموعة من السلع التى لا تصلح إلا لإشباع الرغبات المباشرة .

الأعمال فإن هذا يعتبر تصرفاً إنتاجياً ، إذا استخدمها فى العمليات الإنتاجية . وهنا يعتبر هذا الاستخدام استهلاكا وسيطاً (مستلزمات إنتاج) لا استهلاكا نهائياً .

وتبعاً لهذا المفهوم فإن الاستهلاك الخاص لا يعنى اقتناء السلع فى إشباع الاحتياجات المباشرة لأفراد القطاع العائلى ، بما أن « السلع القابلة للاستهلاك » لا تقتصر على السلع غير المعمرة (السلع التى تفنى باستخدامها مرة واحدة فى إشباع الحاجات) وإنما تشمل ، أيضاً ، السلع الاستهلاكية المعمرة ؛ إذ أن هذه السلع ، وإن كانت تعطى تدفقاً مستمراً من الخدمات ، شأنها شأن المعدات الرأسمالية ، إلا أن استخدام القطاع العائلى لها لا يعتبر استثماراً ، وإنما يعتبر استهلاكا نهائياً(١١٧) .

ثانياً : معنى الاستهلاك العام

قدمنا أن الاستهلاك العام هو استخدام المجتمع للخدمات التى يقدمها قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزى . ووفقاً لهذا المفهوم ، فهناك فارق واضح بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام ، وهو أن القرارات التى تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية ، ولا يرتبط انتفاع أفراد القطاع العائلى بالخدمات العامة بالمقابل الذى يدفعونه عن كل خدمة ، وإنما يحصل عليها الفرد بصفته مواطناً .

كما أن ثمة اختلافاً بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام فيما يتعلق بكيفية تقييم السلع والخدمات . إذ أن السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق الاستهلاك الخاص تقوم بسعر السوق (سعر المستخدم) ، أى بسعر التكلفة ، أى تكلفة عناصر الإنتاج (وتشمل الربح) ، مضافاً إليها صافى الضرائب غير

---

(١١٧) نفس المرجع السابق ، ص ٤٥ .

المباشرة (الضرائب غير المباشرة ناقصا الإعانات) مضافاً إليها الهامش التجارى (تكاليف النقل والتسويق) ، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية :

سعر المستخدم (سعر السوق) = سعر المنتج (سعر التكلفة)
\+ صافى الضرائب غير المباشرة
\+ الهامش التجارى

أما بالنسبة للخدمات التى تدخل فى نطاق الاستهلاك العام ، فإنها لا تقوم على أساس سعر السوق ، بما أن كل خدمة عامة ليس لها سعر سوقى . ولهذا فإن قيمة الخدمة تقدر على أساس تكلفتها على قطاع الخدمات الحكومية . ومن ثم ، تشتمل قيمة أية خدمة عامة على الأجور والمرتبات التى دفعتها الحكومة من اعتمادات الباب الأول من الميزانية العامة للخدمات فى سبيل إنتاج هذه الخدمة ، زائداً قيمة السلع المختلفة التى تشتريها الحكومة كمستلزمات إنتاج لازمة لأداء الخدمة ، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية :

قيمة الخدمة العامة = قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة لإنتاج الخدمة (باب أول)
\+ قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة (باب ثان)

وأخيراً فإن الخدمات العامة تضم ثلاث مجموعات من الخدمات :

(ا) خدمات تنظيمية

وهى الخدمات التى تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى والمحافظة على كيان المجتمع (خدمات رئاسية ــ خدمات الدفاع والأمن والعدالة ــ خدمات الرقابة الحكومية ــ خدمات تنظيم النشاط الصناعى والمالى والتجارى) .

(ب) خدمات مباشرة

وهى الخدمات التى يفيد منها أفراد القطاع العائلى مباشرة (خدمات تعليمية

وصحية وثقافية وترويحية وسياحية واجتماعية ودينية وتموينية وخدمات المرافق العامة) .

(حـ) خدمات غير مباشرة

وهى الخدمات التى يفيد منها أفراد القطاع العائلى بطريق غير مباشر ، بمعنى أنه يستفيد بها مباشرة قطاع الأعمال ، ثم يعود أثرها على القطاع العائلى (الأبحاث العلمية — خدمات الرى — الخدمات الزراعية — خدمات الطرق)(١١٨) .

٩ — المدخرات

والمدخرات هى ما يفيض من الدخل بعد ما ينفق على الاستهلاك . فالادخار ، إذن ، هو امتناع عن الإنفاق على الاستهلاك .

وأهمية المدخرات فى الخطة تبدو واضحة فى أن الاستثمارات التى تقرر فى الخطة لابد لها من تمويل ، وتمويلها يأتى من المدخرات المحلية . فإذا لم تكف هذه لتمويل الاستثمارات ، فإنها تستكمل من المدخرات الخارجية فى صورة قروض وتسهيلات ائتمانية .

ويمكن النظر إلى الادخار من زاويتين : شخصية المدخر ، وطبيعة الادخار . فالادخار قد يكون فردياً ، أو ادخار شركات ، أو ادخاراً حكومياً . كما أن الادخار قد يكون اختيارياً أو إجبارياً .

(ا) أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر

إن الادخار الفردى هو الذى يقوم به الأفراد ، عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك . ويوجه الفائض للادخار بأن يودع فى صناديق التوفير ، أو فى بوليصة تأمين ، أو فى وديعة آجلة بالبنوك ، أو فى شراء أوراق مالية ألخ .

(١١٨) راجع بالتفصيل نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ .

أما ادخار الشركات فهو الذى تستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار عندما تسنح فرصه المختلفة . وتسمى هذه الظاهرة ، أيضاً ، « إعادة استثمار الأرباح » . وإذا كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجى فى القطاع العام ، فإن ماتحققه من الأرباح هو فائض مخطط .

وأما الادخار الحكومى فهو عبارة عن فائض الدخل الحكومى (الايرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها) عن الإنفاق الحكومى على الاستهلاك . وهذا الفائض إما أن يوجه للاستثمار ، أى تكوين رأسمال حقيق جديد ، وإما أن تودعه الحكومة كاحتياطى لمواجهة مايطرأ من عجز فى الميزانية العامة للدولة فى السنوات المقبلة .

(ب) أنواع الادخار من حيث طبيعة المدخرات

هذا من ناحية أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر . أما من ناحية طبيعة المدخرات فهناك نوعان من الإدخار : الادخار الاختيارى والادخار الإجبارى . أما الادخار الاختيارى ، فهو ذلك النوع من الادخار الذى يقوم به الأفراد فى القطاع العائلى بمحض مشيئتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم ، وذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام فى تكوين هذه المدخرات . أما الادخار الاجبارى فهو يتخذ صورة تدخل الدولة لاستقطاع جزء من دخول الأفراد بطريقة إلزامية بموجب تشريعات أو قرارات صادرة من السلطات العامة .

أولا : المدخرات الاختيارية

وتتكون من مدخرات القطاع العائلى ، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص ، والودائع الآجلة بالبنوك .

(١) مدخرات القطاع العائلى

ويعرف هذا النوع من المدخرات الاختيارية بمدخرات الأفراد ، إذ أنه ذلك النوع من الادخار الذى يقدم به الأفراد ، عندما تفيض دخولهم عما ينفقونه

على الاستهلاك . وتقسم مدخرات القطاع العائلى ، فى العادة ، إلى أنواع ثلاثة : المدخرات المودعة بصناديق توفير البريد ، والمدخرات المودعة بصناديق توفير البنوك ، والمدخرات التعاقدية (بوالص التأمين على الحياة) التى تعد صورة من صور الادخار الاختيارى المتميز بالثبات والاستقرار ، لأن المتعاقدين يستمرون ، فى أغلب الأحيان ، فى أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة . وهناك المدخرات بزيادة الرصيد السائل وذلك عن طريق شراء الأفراد والهيئات للأوراق المالية الحكومية كالسندات وشهادات الاستثمار . وتنقسم شهادات الاستثمار إلى نوعين : شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة ، وشهادات استثمار ذات عائد جار .

(٢) مدخرات قطاع الأعمال الخاص

وتتمثل هذه المدخرات فيما تحققه منشآت قطاع الأعمال الخاص من مدخرات تستقطع من الأرباح المحققة فيها ، وتحتجز بهذه المنشآت فى صورة احتياطيات مختلفة ترمى إلى دعم المركز المالى لها ، وتمويل عمليات التوسع فى المستقبل تمويلا ذاتيا . وهنا فإن المنشآت القائمة بالادخار هى بعينها التى تتولى استخدام هذه المدخرات فى أغراض الاستثمار .

(٣) الودائع الآجلة بالبنوك

وتعتبر الودائع الآجلة نوعا من أنواع الادخار الاختيارى ، سواء قام به الأفراد أو الهيئات الخاصة أو شركات القطاع الخاص ، لأن طبيعة هذه الودائع طبيعة ادخارية ، لاتسحب من البنوك إلا بإجراءات معينة . وتستحق عنها فائدة معينة . وعلى العكس من ذلك الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية التى ليست لها ، فى الغالب ، هذه الطبيعة الادخارية ، إذ لايستطيع الجهاز المصرفى أن يوجه هذه الودائع إلى وجوه الاستثمار ، لأنها قابلة للسحب فوراً ودون إخطار سابق . كما أن المودعين لاينظرون إليها ، فى معظم الأحوال ، على أنها أموال مدخرة ،

بل على أنها أموال سائلة يواجهون بها مطالبهم من آن لآخر(١١٩) .

ثانيا : المدخرات الاجبارية

وتنقسم المدخرات الإجبارية إلى أنواع أربعة: فائض الميزانية العامة ، وفائض قطاع الأعمال العام ، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات ، والتضخم النقدى .

(١) فائض الميزانية العامة

ويستتبع ذلك ، عادة ، زيادة حصيلة الضرائب . وتتحقق هذه الزيادة إما برفع معدلات الضرائب الحالية ، وإما بفرض ضرائب جديدة ، وإما باتباع الطريقتين معا . وهذه الحصيلة الإضافية من الضرائب هى فى الحقيقة مدخرات إجبارية تعمد الحكومة إلى جمعها من الأفراد والهيئات بمقتضى التشريع الضريبى، ثم تعبئها وتوجهها إلى وجوه الاستثمار النافعة ، طبقا للبرنامج الذى ترسمه لتنمية الاقتصاد القومى .

(٢) فائض قطاع الأعمال العام (الفائض الاقتصادى المخطط)

يختلف مفهوم الأرباح فى المجتمع الرأسمالى عنه فى المجتمع الاشتراكى ، إذ أن الأرباح فى المعنى الرأسمالى لا تعدو أن تكون العائد الذى يفيض بعد تغطية تكاليف

---

(١١٩) ومع ذلك فلا يزال هناك خلاف فى الرأى بين الاقتصاديين حول طبيعة الودائع تحت الطلب ، وما إذا كان من الجائز اعتبارها أموالا مدخرة أو أموالا سائلة قابلة للسحب الفورى دون أن تكون لها الطبيعة الادخارية ، ويؤيد فريق من الاقتصاديين الفكرة القائلة بأن الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية للمودعين هى بمثابة حسابات مدخرة ، لأن الواقع يثبت أنها مدخرة فعلا ، وأنه لا تجرى عليها عمليات السحب لفترات طويلة ، شأنها شأن الودائع الآجلة ، وإن كانت لا تستحق عنها فائدة . أو بعبارة أخرى فإنه أن كانت ، من الناحية النظرية ، أموالا سائلة لا تنم عن الادخار الاختيارى ، إلا أنها من الناحية العملية أموال مدخرة . ومع ذلك فقد اتجه التخطيط الاقتصادى العربى إلى اعتبار الودائع الآجلة هى ، وحدها ، التى يمكن النظر إليها على أنها مدخرات اختيارية . ودليل ذلك أن تقرير الخزانة عن الميزانية العامة للسنة المالية ٦٦ / ١٩٦٧ قد نحا إلى هذا الاتجاه .

الإنتاج (بما فى ذلك الأرباح العادية) . ويؤول إلى المنظمين الأفراد فى مقابل أنهم يتحملون عنصر المخاطرة بالأموال المستثمرة فى المشروعات التى يديرونها ويشرفون عليها . أما الأرباح التى تحققها المشروعات العامة فى قطاع الأعمال العام فى المجتمع الاشتراكى فهى تسمى ، تجاوزا ، « بالأرباح » ، لأن مفهومها الصحيح ينسحب إلى أنها فائض إقتصادى مخطط كما قدمنا .

أما أنه فائض فلأنه يمثل مايفيض من قيمة مبيعات منتج المشروع العام عن تكاليف إنتاج هذا المنتج . وأما أنه اقتصادى فلأنه يوجه لتمويل مشروعات الخطة ، بل أنه يعد من أهم مصادر التمويل الداخلى لاستثمارات الخطة . وأما أنه مخطط فلأن الدولة هى التى تتحكم فى حجم هذا الفائض عن طريق تحكمها فى تحديد أسعار منتجات القطاع العام ، باعتبار أن الأسعار مخططة مركزيا بالنسبة لمنتجات هذا القطاع . وبعبارة أخرى فلو افترضنا ثبات الكفاية الإنتاجية للمشروعات العامة ، فإن أى خفض فى أسعار منتجات هذه المشروعات سيفضى ، بطبيعة الحال ، إلى الانتقاص من حجم الفائض الاقتصادى . وعلى العكس فإن أى ارتفاع فى أسعار هذه المنتجات سيترتب عليه زيادة فى حجم الفائض . أما إذا مالت تكاليف الإنتـــاج ، فى المشروعات العامة ، إلى الارتفاع ، تبعا لنقص الكفاية الإنتاجية ، ومع بقاء أسعار منتجات هذه المشروعات على حالها دون تغيير ، فإن ذلك يكون مدعاة إلى نقص حجم الفائض الاقتصادى . وعلى العكس إذا ارتفع مستوى الكفاية الإنتاجية فقد يؤدى ذلك إلى زيادة حجم الفائض الاقتصادى ، رغم ثبات أسعار منتجات المشروعات العامة .

ونخلص من هذا التحليل إلى حقيقة هامة ، وهى أن حجم الفائض الاقتصادى لايتحدد بمستوى الأسعار فحسب ، بل يتحدد ، كذلك ، بمستوى الكفاية الإنتاجية ، ولهذا فإن هذا العنصر الأخير يمس موضوع التنمية

الاقتصادية فى الصميم(١٢٠) .

---

(١٢٠) ويقترح بتلهيم بعض المفاهيم الخاصة بالفائض الاقتصادى ، وهى تختلف عن المفهوم الذى أوردناه ، هنا ، إذا أنه يميز بين ثلاثة مفاهيم للفائض الاقتصادى : الفائض الاقتصادى الجارى ، والفائض الاقتصادى الجارى المتاح للتنمية ، والفائض المستخدم فى التنمية :

(ا) الفائض الاقتصادى الجارى

ويعرفه بتلهيم « بأنه الزيادة فى الناتج الاجتماعى المتـاح من مجموع استهلاك المنتجين وأسرهم » . والمقصود هنا بالناتج الاجتماعى المتاح الفرق بين « الناتج الاجتماعى الاجمالى » وبين « التجديدات الضرورية للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج » . أما الناتج الاجتماعى الإجمالى فهو يمثل مجموع ناتج الفروع التى تشتغل بالإنتاج المادى أو تقدم خدمات مرتبطة ، بشكل مباشر ، بالإنتاج مثل النقل والتجارة . وبذلك استبعدت من الناتج الاجتماعى الإجمالى خدمات الجيش والبوليس والقضاء والأجهزة الادارية الحـكومية والتعليم وخدمات الصحة . ويلاحظ أن لهذه الخدمات تـكلفة، فى العادة ، ولـكن ليس لها ثمن،لأنها لاتـكون محلا للبيع . وتكلفة تلك الخدمات هى ، فى الواقع ، دخول أولئك الذين يقومون بها .

(ب) الفائض الجارى المتاح للتنمية

ويشمل كل ماهو متاح للاستخدام فى التنمية ، وليس كل مايستخدم ، فعلا ، فى التنمية. ويمكن أن يحسب هذا الفائض المتاح بأن يطرح من الفائض الاقتصادى الجارى مايسميه بتلهيم « المصاريف العمومية الاجتماعية »، أى النفقات اللازمة والضرورية لسير المجتمع فى نفس الظروف السابقة وعلى نفس المستوى . وهى تمثل الاستهلاك الضرورى لتـكرار الإنتاج ، وهو الذى يشمل « كل أنواع الاستهلاك التى تضمن المحافظة على الوضع الراهن للاقتصاد القومى والمجتمع ، وليس لتحقيق تنمية اقتصادية » .

(جـ) الفائض الاقتصادى المستخدم فى التنمية

ويعرف « بأنه الفائض الذى يخصص لتغطية النفقات التى تؤدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع » . وعندما لايكون العاملون مسيطرين على أدوات الإنتاج ، فلا بد من التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، فالتنمية الاجتماعية تعرف بأنها الارتفـاع فى مستوى معيشة العاملين ، وهذا الارتفاع لاينشأ عن كل تنمية اقتصادية أيا كان نوعها . ويمكن أن يدخل فى دائرة الفائض المستخدم للتنمية :

=

(٣) التأمينات الاجتماعية والمعاشات

وعندما تقوم الدولة باستقطاع نسبة معينة من مرتبات وأجور العاملين بالأجهزة الإدارية الحكومية والقطاع العام ، فإن أموال هذه التأمينات تعتبر نوعا آخر من أنواع الادخار الإجبارى ، وفى نفس الوقت تعد مصدرا هاما من مصادر تمويل خطة التنمية . وكلما اتسع نطاق التأمينات ليشمل كل أنواع التأمينات وجميع العاملين ، فى القطاعين العام والخاص ، زاد مقدار مايتاح من هذا النوع من المدخرات الإجبارية ، فضلا عن أن تعميم نظم التأمينات والمعاشات يكفل الضمان الاجتماعى للعاملين وأسرهم فى المجتمع الاشتراكى . وبعبارة أخرى

= (أ) الاستثمارات الإنتاجية الجديدة، ويسمى هذا الجزء من الفائض « بأموال الاستثمارات الإنتاجية الجديدة »

(ب) الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التى تخدم التنمية بشكل غير مباشر ، ويسمى الفائض المستخدم فيها « أموال الاستثمارات غير الانتاجية الجديدة التى تخدم التنمية . ويدخل فى البند (ب) استثمارات المدارس والجامعات والمعامل وبعض استثمارات الإسكان والمستشفيات الخ التى تسهم فى زيادة القدرات المتاحة فى مستوى خدمات التعليم والبحث العلمى والإسكان والصحة العامة الخ فى الحدود التى تؤدى معها تلك الاستثمارات إلى زيادة مستقبلة فى الإنتاج وإلا كانت الاستثمارات غير منتجة ، وفى نفس الوقت غير متصلة بالتنمية . أما الاستثمارات غير الإنتاجية وغير المتصلة بالتنمية ، فهى تلك التى تسهم فى التنمية الاجتماعية (تحسين مستوى معيشة العاملين) ، دون أن يترتب على ذلك — ولو بشكل غير مباشر — زيادة مستقبلة فى الإنتاج ، ومثال ذلك الاستثمار فى منشآت ثقافية أو رياضية أو تحسين ظروف الإسكان فى أحوال معينة . وعلى ذلك فالتمييز بين الاستثمارات الانتاجية وبين الاستثمارات غير الإنتاجية — وفقا لمفاهيم بتلهيم — يستند إلى أن الأولى تستخدم ، مباشرة ، فى زيادة الإنتاج أو انتاجية العمل أو خفض تكاليف الإنتاج فى فروع الاقتصاد التى تقوم بالإنتاج المادى. أما الاستثمارات غير الإنتاجية فتشمل كل الاستثمارات الأخرى — راجع ، بالتفصيل ، « التخطيط والتنمية » للأستاذ شارل بتلهيم ، ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٨ وما بعدها .

فإن قيام هذه النظم وتطويرها يتيح منفذا جديدا للادخار من أجل أغراض التنمية ، ويؤمن مستقبل العاملين وأسرهم كصورة اشتراكية من صور العدالة الاجتماعية(١٢١) .

(٤) التضخم النقدى

كما يعتبر التضخم النقدى صورة أخرى من صور الادخار الإجبارى من أجل تمويل التنمية ، إذ أن الدولة إذا لم تسعفها كل المصادر الأخرى للتمويل فإنها تلجأ إلى زيادة إصدار النقود دون أن تقابلها أية زيادة فى إنتاج سلع الاستهلاك. وتخصص هذه الزيادة فى الإصدار لتمويل بعض مشروعات التنمية، فتزيد دخول العاملين فيها ، إلا أن زيادة الدخول تكون بمعدل أبطأ بكثير من الارتفاع العام فى الأسعار . وهنا فإن بعض أفراد المجتمع ، ممن يتقاضون دخولا ثابتة نسبياً فى شكل معاشات أو فوائد عن السندات أو دفعات تأمينية ، لا يحصل على أية زيادة مناظرة لهذه الزيادة فى الأسعار ، ولذلك فإنهم يرغمون على انقاص استهلاكهم من السلع والخدمات ، كلما ارتفعت الأسعار .

ويطلق على مثل هذا النقص الجبرى فى الاستهلاك اسم: «الادخار الاجبارى» . ويمكن التعرف على حكمة هذه التسمية ، من واقع التحليل الاقتصادى لظاهرتى الاستهلاك والادخار ، إذ أن مالا ينفق من الدخول على الاستهلاك يعتبر ادخارا. فإذا نقص استهلاك بعض أفراد الجماعة ، قسرا عنهم، بسبب ارتفاع عام فى أسعار السلع والخدمات ، مع ثبات دخولهم النقدية المكتسبة ، اعتبر هذا النقص الإلزامى فى الاستهلاك بمثابة ادخار إجبارى .

---

(١٢١) يلاحظ فى هذا الصدد أن إدخار نصف اليوم الذى طبق فى الجمهورية العربية المتحدة ، والذى أصبح ادخار ثلاثة ارباع اليوم منذ أول أغسطس ١٩٦٧ ، يعتبر نوعا من الادخار الاجبارى ، ينفرد به تخطيطنا العربى فى صدد تمويل عملية التنمية .

والجدير بالذكر أن الخطة المالية المتضمنة فى الخطة الاقتصادية العــامة تتضمن نوعين من التمـويل : التمويل المحلى ، ويشمل المدخرات المحليـة بنوعيها ، الاختيارية والاجبارية ، والتمويل الخارجى ، ويشمل التسهيلات الائتمانية من الخارج أو القروض الدولية ، سواء كانت تأتى من الحكومات مباشرة ، أو من المنظمات المـالية الدوليـة . إنمـا يلاحظ ، فى هـذا المقـام ، أن التمويل المحلى هو دعامة تمويل خطة التنمية ، حتى فى أولى مراحل التنمية ، وأن التمويل الخارجى لا يتعدى ثلث التمويل الـكلى فى العادة ، وإن كان من المفترض أن نسبة التمويل المحلى إلى التمويل الخارجى تتناقص تدريجياً ، كلما توالت خطط التنمية ، وارتفعت القدرة الادخارية فى المجتمع بارتفاع مستوى الدخل القومى .

١٠ — العمـالة

ويمثل رقم العمالة عدد المشتغلين ، أى جميع الأفراد المشتغلين بالعمليات الإنتاجية ، خلال فترة زمنية معينة ، سواء كان اشتغالهم بها يتمثل فى تقديم خدمة العمل ، أو خدمة رأس المال ، أو خدمة الأرض ، أو خدمة التنظيم .

وتبعاً لمفهوم هذا العنصر فى التخطيط ، فإنه ينقسم إلى قسمين رئيسيين : أصحاب أعمال ومستخدمين . أما أصحاب الأعمال فهم أولئك الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ويؤجرون خدمة الغير لقاء أجر يدفع إليهم . أما المستخدمون فهم الأفراد الذين يشتغلون لحساب الغير ، ويقدمون خدمة عملهم للغير لقـاء أجر معين .

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الدخول النقدية والعينية التى يتقاضاها جميع المشتغلين ، كعائد عمل أو عوائد ملـكية ، وبين الأفراد المشتغلين ، بنوعيهم ، الذين يضمهم رقم العمالة . وتـكشف هذه العلاقة عن أن أصحاب الأعمال يتقاضون دخولهم عادة فى صورة عوائد الملـكية . أما المستخدمون فهم يتقاضون دخولهم فى صورة عائد العمل ، أى الأجور وما فى حكمها .

١١ — التجارة الخارجية

وتدخل أرقام الصادرات والواردات فى الصورة التوازنية الخطة ؛ لأن عملية توزيع الموارد السلعية المتاحة بين أجهزة الإنتاج وأجهزة الاستهلاك وتدفقها بين تلك الأجهزة فى المجتمع المحلى ، أو فى المجتمعات الخارجية فى صورة صادرات ، تدخل الواردات فى الصورة بطبيعة الحال ، بما أن حصيلة الصادرات تمول الواردات .

ولذلك تتدفق الموارد المتاحة من الإنتاج المحلى ومن الواردات بين الاستخدامات التالية :

١ — الصادرات .

٢ — الاستهلاك النهائى (الخاص والعام) .

٣ — مستلزمات الإنتاج السلعى الذى تدخل فيه السلع فى صورة وسيطة .

٤ — الاستثمار الذى تستخدم فيه السلع فى تكوين طاقات إنتاجية إضافية، أو تجديد وصيانة طاقات إنتاجية قائمة .

٥ — توزيع تلك السلع فى مرحلة لاحقة بين الاستخدامات المختلفة ، أى فى صورة الزيادة فى المخزون .

ومن ثم تعبر المعادلة الآتية عن الموارد واستخداماتها :

الإنتاج المحلى + الواردات = الصادرات + الاستهلاك النهائى + مستلزمات الإنتاج + استثمار + تغير فى المخزون

١٢ — الكفاية الانتاجية

الكفاية الإنتاجية تعتبر فى بعض الخطط الاقتصادية عنصرا هاماً من عناصر الخطة . ويقصد بالكفاية الإنتاجية الوصول إلى أفضل النتائج فى عمليات الإنتاج ، أى الوصول إلى أكبر إنتاج ممكن من سلعة أو خدمة معينة ، بالنسبة للمنشأة أو الصناعة المعينة ، بأقل نفقة من الموارد .

ومن ثم فإن ارتفاع مستوى الكفاية ، فى صناعة معينة ، يتضمن أحد أمرين : إما زيادة الإنتاج بنفس الكمية من الموارد ، وإما الوصول إلى نفس الحجم من الإنتاج بكمية أقل من الموارد . أما الآثار المترتبة على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية فهى :

(ا) زيادة الناتج الكلى للمنشأة أو الصناعة المعينة .

(ب) إنخفاض نفقة إنتاج كل وحدة من وحدات الناتج ، وميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض (أثر مباشر) .

(حـ) إنخفاض نفقة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى ، إذا كان المنتج الأولى لهذه الصناعات هو المنتج النهائى للصناعات المعينة (أثر غير مباشر) .

غير أنه قد يتحقق نفس الحجم من الإنتاج بنفس الكمية من الموارد ، ومع ذلك يرتفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، وينعكس هذا الارتفاع فى صورة ارتفاع فى مستوى نوعية السلعة .

ويوضع ، عادة ، نوعان من الأهداف الخاصة بعنصر الكفاية الإنتاجية كأحد عناصر الخطة :

(ا) أهداف معينة للزيادة فى إنتاجية العمل ، وتحتسب ، فى العادة ، على أساس فردى ، كما هو الحال فى التخطيط السوفييتى ، وتغطى العمال اليدويين وغير اليدويين والأفراد الفنيين والمهندسين .

(ب) أهداف معينة لتناقص نفقات الإنتاج معبراً عنه بالإنفاق لكل وحدة من النقود على الناتج الصناعى للسلعة . ولقد درج التخطيط السوفييتى على أن يدمج فى الخطة الاقتصادية السوفييتية قسما بعنوان : « الإنتاج وتوزيع النفقات » ، ويشمل هدفا لتناقص نفقات الإنتاج معبرا عنها بالإنفاق الكلى لكل روبل على الناتج الصناعى للسلعة ، وأرقام النفقة تغطى الناتج الكلى

السلعة . ويوضع الهدف على أساس احتساب الإنفاق المقدر للإنتاج ، بجزأ على مستوى جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح المركزية(١٢٢) .

وغنى عن البيان أن تخطيطنا العربى لابد أن يوجه اهتماما كبيرا بتطور عنصر الكفاية على مدار الخطط المتتابعة ؛ لأن الارتفاع بمستوى الإنتاجية ، فى فروع النشاط الاقتصادى ، يؤدى إلى الانخفاض فى تكاليف الإنتاج ، مما ييسر ، بدوره ، التوسع فى الصادرات طبقا لأهداف الخطة ، ومما يخفف من مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات . وفضلا عن ذلك فإن الارتفاع بإنتاجية العمال يفضى إلى التوفير فى استخدام السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج كل وحدة من وحدات السلع ، والتحسن فى استخدام الآلات بما يطيل عمرها . وهما عاملان يؤديان ، بدورهما ، أيضا ، إلى تخفيف مشكلة ميزان المدفوعات .

وتحقيقاً للارتفاع بالإنتاجية وتأكيدا لتحققها ، يجب أن تستهدف خططنا المقبلة ، إلى جانب الزيادة فى الإنتاج ، كلا من زيادة الإنتاجية بواقع الوحدة من الموارد المستخدمة وزيادة الكفاية بخفض تكاليف الوحدة من الإنتاج ، على أن ينعكس ذلك فى شكل خطة محددة لكل قطاع، تحدد فيها أهداف الارتفاع بالإنتاجية فى كل نشاط من مناشط هذا القطاع .

---

(122) C. F. Basic Principles and Experience of Industrial Development planning in the Soviet Union, United Nations, New York, 1965, P. 26 .

الفصل الحادى عشر

التخطيط والتنفيذ والمتابعة

تتم عمليات التخطيط فى مراحل ثلاث متعاقبة : مرحلة إعداد الخطة ، ثم مرحلة تنفيذ أهداف الخطة ، ثم متابعة التنفيذ . وسنتناول ، فيما يلى ، كل مرحلة من هذه المراحل .

١ ـ اعداد اطار الخطة العامة للدولة

لابد لأية خطة شاملة من إطار فلسفى يترجم مضمونها العام ، ويراعى اتجاهاتها والأسس الفكرية التى يسترشد بها المخططون فى وضع الخطة. مثال ذلك ما أوضحه الميثاق الوطنى من أن الإطار الفلسفى للتخطيط العربى يستوجب أن يكون تخطيطا اشتراكيا ، بمعنى أن يقوم ، فى أهدافه ، وفيما يقترحه من سياسات وصور التنظيم ، على تحقيق فلسفة الاشتراكية العربية ، وتحقيق التطور الذى تفرضه هذه الفلسفة .

وفى داخل هذا الإطار الفلسفى يتم إعداد الخطة الشاملة للدولة على مراحل معينة ، كل مرحلة منها تعد خطوة من خطوات الإعداد لها توقيتها الزمنى ، وتمهد للخطوة التالية لها ، وبعدما تتخذ كل هذه الخطوات ، تصل الخطة إلى صورتها النهائية(١٢٣) . ونجمل هذه الخطوات فيما يلى :

(ا) اقتراح الأهداف العامة النهائية للخطة

لابد أن تحدد الهيئات الشعبية والسياسية فى الدولة الأهداف الأساسية التى يجب أن يسعى التخطيط لتحقيقها ، ومن أمثلة هذه الأهداف التى يتطلع لتحقيقها كثير من المجتمعات النامية الآخذة بأسلوب التخطيط الشامل : إيجاد

(١٢٣) يلاحظ أن ثمة فرقاً واضحاً بين الخطة وإطار الخطة ، إذ أن الخطة هي مجموعة من القرارات التى تنظم استخدامات الموارد ، أما إطار الخطة فهو الذى يقرر النتائج التى تترتب على تنفيذه هذه القرارات .

الحلول الملائمة التى تضمن مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات ، وإيجاد التوازن الملائم بين التوسع فى إنتاج السلع والتوسع فى إنتاج الخدمات، وتحقيق الاتساع الكبير فى الصناعة ، وتنويع الإنتاج القومى ، وفتح الفرص المتزايدة للعمالة والقضاء على البطالة ، وتوسيع عدالة التوزيع وتعميق إمكانياتها عن طريق زيادة الإنتاج ، والتقريب الحضارى بين المدينة والقرية بحصول الريف على نسبة هامة من مشروعات الخدمات ، وتوزيع قدر كبير من المشروعات الإنتاجية على أقاليم الدولة التى ما زالت متخلفة نسبيا فى الحدود التى لا تتنافى مع سلامة التطور الاقتصادى ، وإيجاد الحلول الكفيلة بمواجهة العجز فى ميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجى إبان المراحل الأولى من التنمية .

(ب) تحديد نموذج التخطيط القومى الشامل

ولابد ، بعدئذ ، من أن تختار الدولة النموذج الاقتصادى للتخطيط القومى الشامل . وقد أسفرت المناقشات العلمية ، فى هذا المجال ، عن إمكان تصميم نموذجين للتخطيط ، هما النموذج السيادى والنموذج التنافسى كما قدمنا (١٢٤) ، إذ تبعا للنموذج السيادى تستند الدولة إلى سلطتها السيادية فى تحريك الاقتصاد القومى نحو الوضع المستهدف . ويقتضى ذلك مركزية القرارات التى تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة ، بحيث تتضمن الخطة القومية الشاملة القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الاستهلاكية الجماعية والقرارات الإنتاجية التى تلتزم الوحدات الإنتاجية بتنفيذها ، على اعتبار أنها ، بطبيعتها ، قرارات متساندة أو متعارضة أو مختلطة ، وتشابكها يستوجب إدماجها إدماجا كاملا للحصول على أقصى مساهمة فى تحقيق الأهداف التى ترمى إليها هذه القرارات. أما القرارات الإنتاجية الأخرى والقرارات الاستهلاكية الشخصية التى تنتمى إلى مجموعة القرارات المحايدة ، فلا يدعو الأمر إلى خضوعها للتنظيم المركزى ، بل يمكن أن تترك

---

(١٢٤) راجع بالتفصيل الفصل السادس من هذا الكتاب ، ص ١٢٦ إلى ١٦٦ .

التنظيم اللامركزى . ولا ينادى دعاة هذا النموذج ـ وفى مقدمتهم موريس دوب وبول سويزى ـ بالمركزية الكاملة للقرارات الاقتصادية التى يجب إدماجها فى الخطة ، ولكنهم يكتفون بمركزية القرارات الرئيسية ، وإن كانوا لا يقدمون معايير موضوعية لتحديد القرارات الرئيسية التى تتضمنها الخطة وتمييزها عن القرارات التى تستبعد من الخطة .

أما النموذج التنافسى الذى ينادى به أوسكار لانج فهو إدارة النظام الاقتصادى طبقا لخطة قومية شاملة ، مع الاحتفاظ للوحدات الإنتاجية التى تنتمى إلى القطاع العام بسلطة اتخاذ القرارات الإنتاجية والقرارات الاستثمارية . وهنا تقوم كل وحدة من هذه الوحدات بإجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية قراراتها بالاستعانة بمجموعة من الأسعار يحددها جهاز التخطيط المركزى . إنما يلاحظ أن الأسعار التى يحددها جهاز التخطيط هى « أسعار محاسبية » تقدر باستخدام « أسلوب التقريب المتتابع » ، حيث يبدأ جهاز التخطيط بمجموعة من الأسعار يحددها السوق ، تلقائيا ، ثم يجرى عليها تصحيحات متتابعة حتى يصل إلى مجموعة الأسعار التوازنية ، ولا تتعرض هذه الأسعار ، للتغير إلا إذا تغيرت تفضيلات المستهلكين أو تغيرت الظروف الفنية للإنتاج . أما المنطق الذى يكمن وراء النموذج التنافسى فهو ، كما قدمنا ، أن النظام الاشتراكى لا يمنع إجراء الحساب الاقتصادى ، ولا يمنع التحديد المركزى للأسعار والخطأ الذى ينطوى عليه النموذج السيادى هو افتراض أن إدارة النشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى تتطلب ، بالضرورة ، مركزية القرارات للمشروعات المنتمية إلى القطاع العام ، مع أن مركزية القرارات ليست الأسلوب الوحيد للادارة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى ، بل أن الأسلوب البديل هو خلق أوضاع مماثلة للمنافسة الكاملة مع الاحتفاظ « بالربح » كمقياس للكفاية الاقتصادية لمشروعات القطاع العام .

وغنى عن البيان أن مستوى شمول الخطة القوميـة يتوقف على نوع النموذج الذى تأخذ به الدولة فى المجتمع الاشتراكى ، إذ أن النموذج السيـادى للتخطيط أكثر شمولا للقرارات المنظمة للاقتصاد القومى من النموذج التنافسى .

(حـ) جمع البيانات والمعلومات اللازمة لوضع إطار الخطة

ولا بد أن تتوافر البيانات والمعلومات لدى جهاز التخطيط ، لكى يمكن وضع إطار الخطة ، ويتعلق بعضها بالعلاقة بين عناصر الخطـــة كالإنتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار والادخار ، ويتعلق بعضها الآخر بالعلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الكهرباء وقطاعات الخدمات . كما أن بعضها يتعلق بالتكوين القائم للناتج القومى والتوزيع الحالى للدخل وأثر خدمات الاستهلاك الجماعى فى إعادة توزيع الدخول .

والجدير بالذكر أنه ينبغى أن تتوافر مثل هذه البيانات والمعلومات عند بدء عملية التخطيط ، كما يقتضى الأمر توافر معلومات جديدة عند كل مرحلة من مراحل إعداد الخطة ليتسنى ، على أساسها ، اختيار الأهداف التفصيلية التى يمكن أن تحقق الأهداف العامة على وجه صحيح . ومن ثم يمكن النظر إلى هذه الخطوة على أنها إحدى العمليات المستمرة ، ما استمرت عملية التخطيط .

(د) وضع الإطار العام الذى يشمل أهداف عناصر الخطة على مستوى الاقتصاد القومى

وفى الوقت الذى يتم فيه جمع البيانات والمعلومات المختلفة ، يقوم جهاز التخطيط بتحديد الأهداف الإجمالية لعناصر الخطة . وهى لا تعدو أن تكون الأهداف الوسيطة ، ، الأكثر تفصيلا ، التى يمكن أن تحقق الأهداف النهائية العـامة . أو بعبارة أخرى فإن المخطط ، فى هذه المرحلة ، يترجم الأهداف العامة إلى أهداف إجمالية لعناصر الخطة دون التعمق إلى المستوى القطاعى ، أى يضـع الأهداف

التفصيلية للإنتاج والدخل وللاستثمار والعمالة وللأجور على مستوى الاقتصاد القومى فحسب .

فإذا فرضنا أن مضاعفة الدخل القومى ، كل عشر سنوات على الأقل ، هى أحد الأهداف العامة للخطة، فإن هذه المرحلة الخاصة بوضع الإطار العام لابدأن تشمل تحديد الوسائل المختلفة التى سيتم عن طريقها تحقيق ذلك . إذ تتحدد ،أولا، الزيادة المرغوبة فى الدخل خلال فترة الخطة ، بناء على ما يتاح لجهاز التخطيط المركزى من معلومات عن الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ومعدل الزيادة السنوية الفعلية للدخل فى السنوات السابقة على الخطة ، ومعدل الزيادة المحققة فى الدخل فى بعض البلاد الأخرى ، فضلا عن المعلومات الأخرى عن موارد الثروة القومية والطاقات العاطلة وغيرها من المعلومات .

وإلى هنا فقد انتقلنا من الهدف العام للدخل إلى هدف أكثر تفصيلا ، يتمثل فى زيادة ، يهدف إلى تحقيقها ، فى الدخل، خلال فترة الخطة . غير أن هذا الهدف الاكثر تفصيلا هو نقطة البدء ، مرة أخرى ، فى تحديد الوسائل التى يتحقق ، بموجبها ، هذا الهدف التفصيلى ، وهو الزيادة المعينة فى الدخل . إذ يحدد المخطط الزيادة الضرورية للإنتاج القومى ، التى يجب أن تتحقق لتحقيق هذه الزيادة المعينة فى الدخل. ليس هذا فحسب ، بل يجب أن يحدد وسائل تحقيق هذه الزيادة المستهدفة فى الإنتاج ، وهل هى تتحقق عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج باستخدام الطاقات العاطلة ،أو عن طريق رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين فى المنشآت المختلفة، أو عن طريق استثمارات جديدة لزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالى زيادة الإنتاج؟ وعلى ذلك فإذا كانت هناك وسائل بديلة لتحقيق هدف تفصيلى معين على النحو الموضح ، فلا بد أن يختار المخطط « الوسيلة المثلى » لتحقيق هذا الهدف . وهذا الاختيار يتوقف على مدى دقة المخطط فى تحديد الوسائل البديلة الممكنة ، ومدى دراسته للآثار المباشرة التى يمكن أن تنجم عن استخدام كل وسيلة منها . ولهذا

فإن التأكد من سلامة إعداد الخطة يتطلب التأكد من صحة الوسائل المختلفة ، التى تم اختيارها ، لتحقيق الأهداف التفصيلية لعناصر الخطة . ويقتضى ذلك إعادة الدراسة ومحاولة جمع معلومات جديدة عن الآثار التى يمكن أن تترتب على الوسيلة المختارة . ومع ذلك فمن الجائز أن يختار المخطط أكثر من وسيلة لتستخدم جميعها فى تحقيق هدف ما .

وإذا ما تحددت الزيادة الكلية الضرورية للإنتاج، لابد أن تتحدد الاستثمارات الكلية التى يلزم تنفيذها لتحقيق هذه الزيادة ، كما تتحدد الزيادة الاحتمالية للعمالة المترتبة على تنفيذ الاستثمارات المحددة ، وما يترتب على هذه العمالة الإضافية من زيادة فى الأجور . وأخيراً فلا بد أن تتحدد ، أيضا ، الآثار التى يمكن أن ترتبها الزيادة فى كل من الدخل والعمالة والسكان على الاستهلاك القومى . ويتم فى هذه المرحلة ، أيضا ، تقدير الواردات الضرورية لتحقيق أهداف الإنتاج والاستهلاك فى الخطة . وتحديد وسائل تمويل هذه الواردات ، إما عن طريق الصادرات من السلع أو الخدمات المحلية ، وإما عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى . ومع ذلك فإن هذه التقديرات جميعها تعتبر تقديرات أولية لابد من مراجعتها وإعادة النظر فيها لدى الانتقال إلى المراحل التالية لإعداد الخطة .

وحتى الآن فإننا قد تحدثنا عن الأهداف الأكثر تفصيلا على أنها ترجمة للأهداف العامة ، وعلى أنها لاتعدو أن تكون أهداف العناصر التى تتكون منها الخطة ، كأهداف الإنتاج ، وأهداف الدخل ، وأهداف الاستثمار . فما معنى أهداف العناصر ؟

أن الهدف هو كل زيادة مستهدفة فى قيمة العنصر خلال فترة زمنية معينة هى عادة فترة التخطيط المقبلة . فإذا ضربنا، مثلا، بقيمة الإنتاج الكلى ، باعتباره عنصرا من عناصر الخطة ، وكانت قيمة هذا العنصر، قبل فترة التخطيط ، ٣٠٠٠ مليون جنيه مثلا ، فإن الزيادة المستهدف تحقيقها ، خلال هذه الفترة ، ولتكن ،

مثلا ، ٣٠٠ مليون جنيه ، هى التى يطلق عليها اسم «الهدف» . وتبعا لذلك تصبح القيمة المستهدفة للعنصر . خلال فترة التخطيط ، ٣٣٠٠ مليون جنيه .

غير أن الهدف لا يتخذ شكل رقم مطلق فحسب — ٣٠٠ مليون جنيه فى مثالنا هذا — بل يتخذ ، أيضا ، شكل نسبة مئوية للزيادة فى قيمة العنصر عما كانت عليه قبل فترة التخطيط (١٠ ٪ فى المثال الموضح) .وهذه النسب المئوية تعتبر ، عادة ، معدلات النمو . وميزة هذه المعدلات هى فى أنه يسهل على أساسها مقارنة معدل نمو العنصر على مدار فترات تخطيطية متتابعة ، ومقارنة معدل نمو عنصر ما بمعدلات نمو العناصر الأخرى ، ومقارنة معدلات النمو فى دولة معينة بمعدلات النمو فى دولة أخرى .

غير أن التخطيط الاقتصادى هو ، فى الأساس ، تخطيط مادى . أما التخطيط المالى فدورة ثانوى كما أوضحنا من قبل . ولذلك فلكى يمكن وضع الأهداف التفصيلية للخطة ، لابد من تحديد الأهداف النوعية فيها (كم طنا من الحديد ؟ وكم مترا من الأقمشة القطنية ؟ وكم أردبا من القمح ؟ وكم رأساً من الماشية ؟ وكم سيارة ؟). وبعد أن يتم تحديد هذه الأهداف النوعية فى القطاعات السلعية، يتجه المخطط إلى تحديد الأهداف النوعية فى قطاعات الخدمات(كم مستشفى ؟ وكم سريراً؟ وكم تلميذا يتخرج فى كل مرحلة من مراحل التعليم العام أو الفنى ؟ وكم طالبا يتخرج من الجامعات فى كل عام ؟) . وهكذا تحدد الخطة عدداً من الأهداف النوعية فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوضع هذه الأهداف على النحو الذى يتسنى معه استخدام كل الطاقات العاطلة ، فضلا عن استخدام الطاقات الإنتاجية الجديدة فى الفترة المستقبلة التى توضع لها الخطة .

ومع ذلك فلكى يمكن تحقيق هذه الأهداف ، لابد من تعبئة كل الموارد الحقيقية المتاحة فى الاقتصاد القومى . وهى على نوعين : موارد مادية كالموارد الطبيعية وأدوات الإنتاج، وموارد معنوية كقوة العمل . وهذه الموارد تعمل كلها

معا على دفع الاقتصاد القومى لتحقيق أهدافه . وهـذا هو مايعرف فى التخطيط « بتخصيص الموارد الحقيقية » ،وإن كانت عمليات التخصيص هذه تتخذ صورة قيم نقدية حتى يمكن مقارنة بعضها ببعض . بيد أن العمليات الاقتصادية تثير حركة فى الموارد المالية ، إذ أن الإنتاج يولد دخولا نقدية ، فى شكل أجور ومرتبات ، وهذه الدخول تستخدم ، بدورها ، فى شراء السلع الاستهلاكية . وعلى ذلك فهنـاك فى التخطيط تخصيص حقيقى (مادى ومعنوى) ، وتخصيص مالى . وعلى المخطط أن ينسق بينهما بأكبر قدر ممكن من الدقة والإحـكام . أما الأموال، فى تخصيصها لتحقيق أهداف الخطة، فهى أداة حساب اقتصادى ، فضلا عن أنها أداة تنفيذ تخصيصات حقيقية معينة .

(هـ) تحديد الاتجاهات العامة للخطة التى تشمل الأهداف القطاعية

ومع ذلك فإن المخططين لا يقفون عند حد وضع هدف إجمالى لـكل عنصر من عناصر الخطة على مستوى الاقتصاد القومى ، بل إنهم يعيدون توزيع هـذا الهدف الإجمالى على المستوى القطاعى ، بحيث يعرف كل قطاع نصيبه من الهدف الإجمالى(١٢٥). وهذا ينقلنا إلى مرحلة جديدة من مراحل إعداد الخطة ، تتضمن تحديد الأهداف القطاعية لـكل من القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويتم هـذا التحديد فى ضوء التقديرات السابقة للإطار العام للخطة ، إذ أنه إلى جوار وضع الخطوط العريضة للخطة العامة على مستوى الاقتصـاد القومى ، لابد أن تـكون هناك خطط أكثر تفصيلا للقطاعات الاقتصادية المختلفة فى ضوء الإطار العـام

---

(١٢٥) كما ينبغى ، عند تنفيذ الخطة ، أن يقوم كل قطاع بإعادة توزيع هدفه المنوط به على الأنشطة المختلفة التى يضمها ، وأن يقوم كل نشاط ، بدوره ، بإعادة توزيع هدفه المنوط به على الوحدات الإنتاجية المختلفة التى تتبعه . وهكذا يتحقق شرط « وضوح الأهداف» على مختلف المستويات المركزية المتدرجة، وهى: مستوى الوحدة الإنتاجية ، ومستوى النشاط ، ومستوى القطاع ، ومستوى الاقتصاد القومى .

الخطة . وفى ضوء هذه الخطط القطاعية تحدد خطط المناشط المختلفة داخل كل قطاع ، ثم خطة كل مشروع داخل النشاط . غير أنه لابد من التنسيق بين هذه الخطط القطاعية جميعاً ، والتيقن من أن تنفيذها يفضى إلى تنفيذ أهداف الخطة العامة .

فنى وضع خطة قطاع الزراعة ، مثلا ، يمكن التعرف على الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعى ، وما ينتجه الفدان ، فى المتوسط ، من المحاصيل الزراعية المختلفة ، فضلا عن التعرف على إمكانيات الزيادة فى الإنتاج الزراعى ، فى المستقبل ، على ضوء الزيادة المقدرة فى استهلاك السلع الزراعية أو الزيادة المقدرة فى استخدام بعض هذه السلع كمواد أولية لبعض الصناعات . وفى ضوء تحديد الزيادة المستهدفة فى الإنتاج الزراعى ، يمكن التعرف على الزيادة المتوقعة فى الدخل المتولد فى قطاع الزراعة ، كما يمكن ، أيضا ، تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة فى الإنتاج ، فضلا عن تحديد الاتجاه العام الذى يمكن أن تتخذه هذه الاستثمارات ، أى ما إذا كانت تتجه لتكوين الطاقات الإنتاجية لمشروعات التوسع الأفقى أو مشروعات التوسع الرأسى .

وفى قطاع الصناعة يمكن ، كذلك ، معرفة الوضع القائم فعلا ، من حيث معرفة الطاقة الإنتاجية فى هذا القطاع وحجم الإنتاج الفعلى وحجم الطاقة العاطلة ، كما يمكن تقدير الطلب المتوقع على المنتجات الصناعية ، وتحديد ما تتطلبه زيادة الإنتاج الصناعى بمعدلات معينة — وفقا للإمكانيات المتاحة وحجم الطلب المتوقع — من استثمارات عينية مختلفة كالمبانى والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل الخ ، وما تتطلبه هذه الزيادة من مواد خام ومستلزمات إنتاج وأيد عاملة ، وما هو متوافر ، فعلا ، من هذه المواد الحقيقية ، وما يجب أن يتوافر منها لسد احتياجات خطة الصناعة من الموارد المادية والمعنوية ، فضلا عن التمويل اللازم — المحلى والخارجى — لتنفيذ مشروعات هذه الخطة .

وهكذا ، بإدماج الخطط القطاعية فى الإطار العام للخطة ، مع التنسيق بينها، تظهر الاتجاهات العامة للخطة فى شكل تقديرات رقمية لأهداف الإنتاج والدخل والاستثمارات والعمالة والأجور على مستوى الاقتصاد القومى ، ثم على المستوى القطاعى . وتقع على عاتق جهاز التخطيط المركزى مسئولية التقدم بالمقترحات التى تمثل هذه الاتجاهات . وهذه هى المرحلة التى تتبلور نتائجها فى صورة مقترح مبدئى للاتجاهات العامة للخطة . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصورة المبدئية للخطة يجب أن تنم عن تطور الاقتصاد القومى تطورا لا يضمن التناسق أو الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فحسب ، بل يضمن ، أيضا التنسيق بين الأبعاد الاقتصادية المختلفة ، من استهلاك واستخدام سلع وسيطة واستثمار وتصدير واستيراد الخ. كذلك فإن هذه الصورة المبدئية للخطة تقتصر على تجميع القطاعات على مستويات كلية دون تفصيل كامل لكل قطاع .

ويتبع التخطيط فى تحضير المقترح المبدئى أسلوبا يقوم، فى العادة، على البدء باقتراض مستويات معينة للطلب النهائى من الاستهلاك والإنفاق الحكومى والتصدير ، على أن يستنتج من هذه المستويات — بطرق الحساب الرياضى وبناء على معاملات فنية معينة — ما يلزم لتحقيق ذلك من استثمارات ، ومن استهلاك وسيط ، وواردات ، وما يترتب على كل ذلك من انتاج ودخل وعمالة فى كل قطاع . وبناء على مستوى الصادرات والواردات يتعين مركز الدولة فى معاملاتها مع العالم الخارجى .

غير أنه فى إتباع هذا الأسلوب لا يمكن الوصول إلى حد إعطاء الصورة النهائية التى يجب أن تظهر بها الخطة ، لأن إعطاء الصورة النهائية ينبغى أن يتم على أساس دراسة أولوية المشروعات فى كل قطاع، بحيث يتم اختيار هذه المشروعات على أساس من هذه الاولويات ، حتى يتسنى الحصول ، من مواردنا ، على أكبر إنتاج كلى وأكبر دخل، فى ضوء الأهداف العامة التى يكون المجتمع قد حددها من قبل وارتضاها لنفسه .

(و) دراسة الوزارات وجهات التنفيذ لإمكانيات تحقيق الاتجاهات العامة للمقترح المبدئي للخطة (اختيار المشروعات كوسائل لتحقيق الأهداف) .

وعندما تناقش السلطات العليا الاتجاهات العامة للمقترح المبدئي للخطة ، وتحدد ماترى الأخذ به من أهداف، يقوم بينها التكامل التام، تتولى الوزارات وجهات التنفيذ ، بعد ذلك، دراسة إمكانيات تحقق هذه الاتجاهات العامة ، على ضوء ماهو متوافر من إمكانيات بشرية ومادية فعلية ، وعلى ضوء الطاقات الإنتاجية الموجودة لديها ، وعلى ضوء ما يمكن تكوينه من طاقات جديدة ، مع تقدير ما يلزم لتحقيق كل ذلك ، فى المستقبل ، من حيث الاستثمارات ، والعمالة بأنواعها ، والتمويل ، وتحديد أرقام الإنتاج والدخل التى ستترتب على كل ذلك ، مسترشدة فى ذلك بالمعاملات الفنية المختلفة التى تستخلصها من دراساتها فى التطور الذى حدث فى السنوات الماضية ، ولما يمكن أن يحدث من تطور فى المستقبل .

ومن الواضح أن كل ذلك لابد أن يترجم فى شكل مشروعات محددة ، يكون كل منها مدروسا دراسة فنية واقتصادية كاملة . وعلى ذلك فإنه يتم ، فى هذه المرحلة ، الاختيار الاقتصادى للمشروعات داخل كل قطاع ، وهذه هى التى تمكن من تحقيق الأهداف المقررة لكل قطاع بأدنى تكلفة . وتشمل هذه المرحلة اختيار المشروعات الجديدة مع تقرير استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها فى خطط سابقة ، وتقدير الاستثمارات المطلوبة لها ، والحد الأدنى من الإنتاج الذى لابد أن يتحقق نتيجة لهذه الاستثمارات الجديدة ، ومدى استخدام هذا الإنتاج فى سد احتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية . كما تشمل هذه المرحلة تقدير ما يتولد عن هذا الإنتاج من دخل ، وتوزيع هذا الدخل بين الأجور وعوائد الملكية، وما يترتب على تنفيذ المشروعات المقترحة من عمالة بأنواعها المختلفة .

وبطبيعة الحال فإن هذه المرحله تتسم ، كذلك ، بأن البيانات أكثر تفصيلا،

وبأنه من الممكن إعادة النظر فى الأهداف القطاعية التى تقررت ، مبدئيا ، فى المرحلة السابقة . ومن الممكن ، أيضا ، على أساس هذه البيانات المتاحة عن المشروعات وعن الأهداف القطاعية — بعد تعديل ما قد يقتضى الأمر تعديله منها — إعادة النظر فى الأهداف العامة للخطة . وهكذا يتحقق التنسيق بين المستويات المختلفة لعملية التخطيط (الأهداف العامة ، الأهداف القطاعية دون تفصيل ، الأهداف التفصيلية للقطاعات فى ضوء المشروعات المقترحة) .

(ز) دراسة جهاز التخطيط المركزى لمقترحات الوزارات وجهات التنفيذ

وترسل مقترحات الوزارات وجهات التنفيذ المختلفة إلى جهاز التخطيط المركزى الذى يكون عليه ، عندئذ ، أن يدرس خطة كل قطاع لتقدير جوانبها الاقتصادية ، حتى لا يتم إقرار مشروع قد لا يكون مقبولا بتطبيق المعايير الاقتصادية السليمة ، ولتحقيق التناسق بين خطط القطاعات المختلفة ، ولتحقيق التناسق والتكامل مع الاتجاهات العامة المتعلقة بالاستهلاك والتصدير والاستيراد والعمالة .

ويكون من المتعين ، فى مرحلة هذه الدراسة ، أن تشكل لجان فنية للقطاعات المختلفة ، على أن يراعى فى تشكيلها تمثيل مختلف الكفاءات والتخصصات فى كل قطاع وفى كل نشاط من أنشطته المختلفة . وتناقش هذه اللجان — بالاشتراك مع ممثلى التخطيط ومع أجهزة القطاعات — مقترحات خطط هذه القطاعات .

وليس من شك أن التعدد فى أعضاء هذه اللجان وأختلاف اتجاهاتهم . وتنوع تخصصاتهم ، ومدى جدية المناقشة التى يقومون بها تعد ، جميعها ، من العوامل الرئيسية التى تضمن سلامة وواقعية الخطة .

وعلى سبيل المثال فقد تطلب الأمر — عند اعداد الخطة الخمسية الأولى — استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى . وقد شكلت هذه اللجان من ممثلى الوزارات

والهيئات والمؤسسات العامة والتخطيط ، لتقوم لتقديم جميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى ، عن الأعمال والمشروعات التى تمت ، والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة فى السنوات القادمة ؟ وكانت هناك ست لجان رئيسية هى : اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوى ، واللجنة الرئيسية للزراعة والاصلاح الزراعى ، واللجنة الرئيسية للرى والصرف والمياه الجوفية ، واللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين ، واللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة ، واللجنة الرئيسية للمسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين ، وكانت تتفرع من كل لجنة رئيسية لجان فرعية .

أما الوضع الأمثل لدراسة المشروعات فى اللجان المشتركة ، ووضع الصورة الترابطية لها، فإنه يتم على أربع مراحل متتالية :

أولا : عرض مقترحات كل وزارة أو كل جهة من جهات التنفيذ على الشعبة المختصة فى جهاز التخطيط المركزى ، لتقوم بدراستها دراسة أولية ـ من الناحيتين الفنية والاقتصادية ــ على أن يراعى فى تقييم المشروعات الارتباط بين احتياجات القطاعات المختلفة .

ثانيا : تتولى لجنة فنية بجهاز التخطيط المركزى دراسة هذه المشروعات ، فى ضوء ما تسفر عنه تقارير الشعب المختصة من نتائج فى التقارير التى تكون قد أعدتها ، وتضع هذه اللجنة الفنية الصورة الترابطية الأولية لهذه المشروعات، كما وردت من الوزارات وجهات التنفيذ ، لتبين مدى التناسق والترابط بينها ، مع أخذ إمكانيات الاقتصاد القومى فى الاعتبار .

ثالثا : عرض تقارير الشعب ، مع هذه الصورة الترابطية الأولية ، على اللجان المشتركة ، على أن تكون دراسة هذه اللجان على مستويين :

(ا) دراسة المشروعات من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

(ب) دراسة الموارد المحددة وتحديد أولويات هذه المشروعات تبعا لذلك .

رابعا : عرض تقارير اللجان المشتركة على اللجنة الفنية بجهاز التخطيط المركزى ، بعد ذلك ، لتضع ، بعد دراسة هذه التقارير ، الصورة الترابطية النهائية .

(ح) وضع المقترح النهائى للخطة العامة

وعند وضع الصورة الترابطية النهائية ، على ضوء تقارير اللجان المشتركة ، بعد دراسة مشروعات كل قطاع ، وتحديد أولوياتها ، فى ضوء الموارد المتاحة، يقوم جهاز التخطيط المركزى بوضع مقترح نهائى للخطة الخمسية بسنواتها البينية، لكى يرسل إلى السلطات العليا لمناقشة ، واقتراح ، ما يمكن أن يدخل عليه من تعديلات .

غير أنه يجب أن تراعى الاعتبارات الآتية فى وضع المقترح النهائى للخطة :

أولا : الموازنة بين موارد المجتمع واستخداماته المتوقعة ، للتأكد من تماسك الخطة وترابطها ، ومراعاة التناسب بين أهدافها . . . وهنا يجب التمييز بين جانبين لمشكلة النسب بين الأهداف : الجانب الأول ، هو : وضع نسب تكفل نمو مختلف قطاعات الاقتصاد القومى نموا متوازنا سليما . والثانى ، هو : توافق هذه النسب مع الاتجاهات العامة لأهداف الخطة .

وفى تحليلنا للموارد واستخداماتها فإن الأمر يقتضى وضع موازين إنتاج واستخدام مختلف السلع الأساسية ومجموعات السلع الأخرى . وهذه الموازين السلعية تحقق أغراض الرقابة على تماسك وتوازن الخطة العامة . غير أن ثمة صعوبات فى إيجاد العلاقات بين فئات السلع . وللتغلب على هذه الصعوبة لابد أن نبدأ بالوضع القائم للعلاقات الحقيقية بين مختلف السلع ، ونرى ما يجب

تغييره منه . أو بعبارة أخرى فلكى نضع خطة السنة التالية ، مثلا ، نعتبر أساسيا ما تحقق من الخطة فى هذا العام ، أى أننا نبدأ ، دائما ، بأساس تاريخى للعلاقات القائمة ، ثم نغير ما يتطلبه التغير تبعا للأهداف المقترحة . فالمشكلة ، إذن ، ليست مشكلة إعداد خطة من لا شىء ، بل مشكلة إجراء التغير اللازم وفقا لهذه الأهداف .

ثانيا : دراسة احتياجات الخطة من القوى العاملة ، ومدى توفر التخصصات اللازمة بالقدر والنوع المطلوب ، وفى الوقت المناسب . ويتفرع من ذلك دراسة القدرة على إعداد التخصصات المطلوبة التى يمكن أن تفى باحتياجات الخطة كاملة .

(ط) عرض المقترح النهائى للخطة على السلطات العليا (١٢٦)

وعند هذه المرحلة ، يعرض المقترح النهائى للخطة على السلطات العليا ، ثم يعرض ، بعد ذلك ، على المجالس الشعبية (الاتحاد الاشتراكى ، ثم مجلس الأمة) لإقراره فى شكله النهائى .

(ى) وضع الميزانية العامة للدولة على أساس أهداف الخطة

وتكون أهداف الخطة ، أساسا ، لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة ؛ إذ تعد هذه على ضوء التقديرات الواردة فى مشروع الخطة السنوية . ولا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام للخطة .

ويشير هذا الارتباط الوثيق بين الخطة العامة وبين الميزانية العامة إلى أن الخطة العامة تفصل إلى خطط تفصيلية ، عادة ما تكون سنوية ، وكل خطة

---

(١٢٦) وفى ج . ع . م فى الوضع الراهن يعرض المقترح المبدئى على لجنة الخطة ثم على مجلس الوزراء ثم اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، ثم على مجلس الأمة . وبعد اقراره من المجلس يصدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتنفيذ الخطة .

تفصيلية تتضمن بيانا بموارد القطاعين العام والخاص ، وطرق استخدامها ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير النشاط العام فى الدولة نحو تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد .

ويضع جهاز التخطيط المركزى(١٢٧) الخطة السنوية على أساس تقدير ما تم من أهداف فى السنة السابقة ، وما يجب أن يتم من أعمال وأهداف خلال السنة ، حتى يمكن الوصول بالمجتمع إلى ما يراد له من تطور فى نهاية السنة الأخيرة من الخطة ، وعلى أساس ما تقترحه الوزارات والمؤسسات المختلفة وأجهزة الدولة المختلفة من مشروعات وبرامج للتنفيذ خلال السنة ، وعلى أساس تطوير أجهزة التنفيذ ، وتلافى أسباب النقص والقصور والضياع التى لم تعمل تلك الأجهزة على تلافيها فى السنوات السابقة ، وعلى أساس ما قدر أن يتاح من الموارد المالية التى تصورها الميزانية العامة للدولة ومقابلها من الموارد العينية والبشرية ، سواء أكان من المصادر المحلية أم من المصادر الخارجية .

والخلاصة أنه عندما يصدر القرار السياسى بوضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ، تنفذ على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً — تتراوح عادة ، بين خمس وسبع سنين ، وتتضمن برامج ومشروعات وأعمالا يتم تنفيذها فى مدة الخطة — تقوم المستويات المركزية المتدرجة بالمشاركة فى وضع الإطار ، إذ تقدم الشركات مقترحاتها عن الخطة المقبلة إلى المؤسسة التى تمثل ، إدارياً ، النشاط الذى يضم هذه الشركات . وتقوم المؤسسة بدراسة المشروعات المقترحة ، فنياً واقتصادياً ، ثم تنسق بينها . وتقدم ، فى النهاية ، إلى الوزير المختص ، المشرف على القطاع ، والذى تدخل المؤسسة فى نطاقه ، مقترحا للخطة المقبلة على مستوى النشاط . ثم يقوم الوزراء المختصون بدراسة المشروعات المقترحة

---

(١٢٧) جهاز التخطيط المركزى قد يكون مكتبا أو إدارة أو لجنة أو وزارة . ولا يعنينا هنا الشكل التنظيمى للجهاز بقدر ما تعنينا وظائفه التخطيطية فى المجتمع الاشتراكى.

الواردة إليهم من المؤسسات الخاضعة لإشرافهم ، والتى تمثل ، إدارياً ، مختلف المناشط التى تدخل فى قطاع معين أو قطاعات معينة . ثم يتقدم كل وزير إلى جهاز التخطيط المركزى بمقترح للخطة على مستوى القطاع الذى يشرف عليه .

ولضمان إحكام التتابع الزمنى يمكن البدء برسم خطة طويلة الأجل بتقديرات إجمالية . وفى نطاق هذا الإطار العريض يتم إعداد خطة أكثر تفصيلا للسنوات الخمس المقبلة . لتعد منها خطة السنة الأولى بدرجة أكبر من التفصيل ، وتعد من هذه الأخيرة الميزانية العامة للسنة الأولى(١٢٨) . وهكذا يتحقق التعاون الوثيق بين جهاز التخطيط المركزى وبين الوزارات والمؤسسات والشركات

---

(١٢٨) يمكن تقسيم إطار الخطة العامة وإطارات الخطط السنوية بطرق مختلفة ، إلا أن جهازنا المركزى للتخطيط قد انتحى نحو تقسيم الإطار إلى عشرة أقسام :

١ — الاستثمار .
٢ — الإنتاج ومستلزماته والقيمة المضافة .
٣ — الموازين السلعية .
٤ — الصادرات والواردات السلعية .
٥ — الاستهلاك النهائى السلعى .
٦ — توزيع القيمة المضافة بين الأجور وحقوق الملكية .
٧ — العمالة .
٨ — الموقف المالى للقطاع الحكومى .
٩ — الأعمال الحكومية .
١٠ — الدخل القومى واستخداماته والتمويل ومصادره .

ونرى أن بعض أقسام هذا الإطار لا يعبر عن أهداف معينة وإنما عن الفن التكنيكى الذى يستخدم فى تحديد هذه الأهداف ، كالموازين السلعية ، ولهذا فلا يدعوا الأمر ، إطلاقاً ، إلى وضعه ضمن الإطار .

التابعة بفضل الرغبة فى إعداد خطة شاملة تحقق أهداف التنمية(١٢٩) .

كما أنه يلحق بإطار الخطة سجلان : سجل عن مشروعات الخطة موزعة توزيعاً جغرافياً ليساعد فى تنفيذ الخطة ، وفى الإعداد للخطة المقبلة ، وفى نشر الوعى التخطيطى بين المواطنين ، ليتعرفوا على أهمية الخطة ، وسجل آخر عن مشروعات كل قطاع على حده ، تمكينا للمواطنين من استيعاب الخطة على المستوى القطاعى .

٢ — تنفيذ اهداف الخطة

لقد ذكرنا ، آنفا ، أن وضع إطار الخطة هى عملية مشاركة من أسفل إلى أعلى ، إذ أنها تبدأ على مستوى الوحدات الإنتاجية التى تتقدم بمقترحاتها عن الخطة إلى المؤسسة التى تتبعها ، ثم على مستوى المؤسسات العامة التى تتقدم ، بدورها ، بمقترحاتها إلى الوزارة التى تتبعها ، ثم على مستوى الوزارات التى تجمع مقترحات مؤسساتها العامة عن الخطة ، وتقدمها إلى جهاز التخطيط المركزى . وعند هذا المستوى توضع الخطة فى إطارها النهائى وتبدأ مرحلة التنفيذ .

وهذه هى ، أيضا ، عملية مشاركة ، ولكنها فى الاتجاه العكسى ؛ أى من أعلى إلى أسفل ؛ إذ تبدأ العملية على مستوى جهاز التخطيط المركزى ، ثم على مستوى الوزارات التى تتلقى من جهاز التخطيط المركزى نصيبها من مشروعات الخطة ، ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية التى تتلقى من المؤسسة العامة المختصة نصيبها من مشروعات الخطة ، التى تلقتها من الوزارة التى تتبعها . وعلى ذلك فإن عملية التخطيط السليم تبدأ من القاعدة إلى القمة ، وتنتهى من القمة إلى القاعدة .

---

(١٢٩) عادة ما تتوافق السنة التخطيطية التى يسير عليها جهاز التخطيط المركزى فى وضع إطار الخطة ومتابعة تنفيذها ، مع السنة المالية التى تسير عليها وزارة الخزانة فى إعداد الميزانية العامة ، وفى ج . ع . م تبدأ السنة بأول يوليو من كل عام وتنتهى فى آخر يونيو من كل عام .

وجدير بالذكر أن مثل هذه المشاركة الايجابية — على مختلف المستويات — فى إعداد الخطة وتنفيذها أمر ضرورى لتضافر جهود العاملين فى أجهزة الدولة على المضى بالخطة ، فى عزم وتصميم ، نحو أهدافها المرجوة . ذلك أن حق هؤلاء فى المشاركة فى الإعداد يقابله الالتزام بالتنفيذ وتحمل المسئوليات كاملة عن تحقيق الأهداف .

وجدير بالذكر ، أيضا ، أنه من الضرورى ، لنجاح أسلوب التخطيط فى التنمية الاقتصادية ، أن تتتابع الخطط ، فى سلسلة متصلة الحلقات ، حتى يمكن ضمان الاستمرار فى عملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى باطراد ، ودون توقف ، بحيث يكون معدل النمو الاقتصادى أكبر ، دائما ، من معدل نمو السكان . ولهذ يقال دائما ، إن « التخطيط عملية مستمرة لها بداية ، وليست لها نهاية » .

هذا ولابد أن نؤكد هنا أن جهاز التخطيط المركزى لا علاقة له ، إطلاقا ، بعمليات تنفيذ أهداف الخطة ؛ إذ أنه لا يعدو أن يكون جهاز بحث علمى يشارك فى وضع إطار الخطة ، كما يشارك فى متابعة تنفيذ أهدافها . أما عمليات التنفيذ فأمرها موكول إلى الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها فى القطاع العام ، فضلا عن منشآت القطاع الخاص(١٣٠) .

ولنجاح عمليات تنفيذ أهداف الخطة ، لابد من توافر شروط ثلاثة :

الشرط الأول : أن الأهداف لابد أن تكون واضحة على كل المستويات ،

---

(١٣٠) يتردد كثيراً التساؤل المنطوى على ما إذا كان من حق جهاز التخطيط المركزى أن يفرض رقابته المباشرة المستمرة على تنفيذ الأهداف ، إلا أن الكثير من الخبراء فى هذا المجال يفضل قصر وظيفة هذا الجهاز على المشاركة فى وضع إطار الخطة ومتابعة تنفيذ أهدافها ، وترك مهمة الرقابة على التنفيذ إلى أجهزة رقابية متخصصة . وفى ج . ع . م أصبح من اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات ، فى تطويره الأخير ، فرض الرقابة على تنفيذ أهداف الخطة .

بمعنى أن الهدف الإجمالى لكل عنصر لابد أن يتوزع إلى أهداف فرعية على المستوى القطاعى ، وعلى مستوى النشاط ، ثم على مستوى الوحدة الإنتاجية . ومن الجلى أن وضوح الرؤيا أمام الوحدات الإنتاجية أمر ضرورى للمحاسبة النهائية على النتائج ووضع معايير الأداء فى ضوء ما تحقق فعلا من الأهداف المرسومة .

الشرط الثانى : هو قدرة أجهزة التنفيذ بالدولة على تنفيذ أهداف الخطة . إذ أن العبرة ليست فيما يتاح للمجتمع من الموارد المختلفة ، مادية أو معنوية ، وإنما العبرة بقدرة الأجهزة الحكومية على استغلال هذه الموارد فى تنفيذ أهداف الخطة عن طريق وضع مشروعات وبرامج وأعمال معينة موضع التنفيذ . فلو قدر ، مثلا ، أن ثمة ضعفاً أو خللا أو سوء تنظيم لبعض الأجهزة ، فلابد أن يعوق ذلك عملية التنفيذ(١٣١) . ولو حدث ، مثلا ، أن بعض الأجهزة غير قائمة ، مع ما لها من أهمية بالغة فى تنفيذ أهداف الخطة ، فإن أثر ذلك ينعكس فى قصور الاقتصاد القومى عن تحقيق أهدافه كاملة(١٣٢) .

أما الشرط الثالث : فهو أن تقوم أجهزة التنفيذ ببذل كل الجهود فى سبيل التغلب على ما يعترض سبيل التنفيذ من صعوبات ... إن قيام صعوبات التنفيذ أمر طبيعى فى كل خطة. إنما الأمر غير الطبيعى أن تتوانى أو تتراخى جهات التنفيذ عن محاولة التغلب على هذه الصعوبات . ورب معترض يقول أن هناك من الصعوبات ما يتعذر على جهة التنفيذ أن تتغلب عليها بجهدها الفردى ، ولكن

---

(١٣١) لو فرضنا ، مثلا ، أن جهاز المقاولات ، كأحد أجهزة التنفيذ الهامة ، من الضعف بحيث لا يقوى على تحمل ما يوكل إليه من أعمال البناء والتشييد ، فلا مناص من حدوث تخلف ملحوظ فى أهداف الاستثمار تبعاً لذلك .

(١٣٢) لنضرب مثلا بجهاز تخطيط وتدريب القوى العاملة ، إذ أن عدم قيام هذا الجهاز يعوق تدفق الأيدى العاملة المدربة « الموارد المعنوية » بالقدر الذى يسد احتياجات الخطة .

ينبغى هنا أن تبلغ هذه الصعوبات إلى المستوى المركزى الأعلى فى تقارير المتابعة ، حتى تتاح الفرصة أمام جهاز التخطيط المركزى لدراسة المشكلات التى نشأت عنها هذه الصعوبات ، وإيجاد الحلول الحاسمة لتذليلها .

ويمكننا أن نتصور ، مثلا ، بعض الصعوبات التى تحول دون تنفيذ الخطة على النهج المرسوم . ومن ذلك ، مثلا ، عدم التنسيق الزمنى بين جهات التنفيذ التى تشترك فى تنفيذ مشروع معين ومشروعاته المكملة ، أو ارتفاع تكاليف بعض المشروعات عن المقرر لها فى الخطة بسبب ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج ، أو عدم توافر النقد الأجنبى اللازم لتنفيذها ، أو تأخر فتح الاعتمادات فى الخارج أو نقص الإعتمادات والحصص النقدية المخصصة للتنفيذ عما هو مطلوب فعلا ، أو تأخر اعتمادات الميزانية النقدية ، أو النقص فى عدد المهندسين والفنيين والمقاولين ، أو عدم توافر بعض فئات الأيدى العاملة أحياناً ، أو تعقد الروتين وطول إجراءات التنفيذ ، أو حظر استيراد بعض المهمات اللازمة ، أو قلة الموجود من بعض المواد ، أو عدم توافر قطع الغيار اللازمة للتشغيل ، أو عدم وفاء بعض الجهات بالتزاماتها للهيئات صاحبة المشروعات ، أو ظهور بعض عوامل جديدة غير متوقعة تعرقل التنفيذ .

٣ – متابعة تنفيذ أهداف الخطة

ولا تقتصر مهمة أجهزة التنفيذ على مجرد دراسة المشروعات والبرامج والأعمال توطئة لإعداد مقترحاتها عن إطار الخطة الاقتصادية العامة أو الخطط السنوية التفصيلية فى ضوء هذه الدراسة ، وتقديمها إلى جهاز التخطيط المركزى الذى يقوم ، من جانبه ، بالتحليل التخطيطى لهذه المقترحات ووضع الإطار النهائى للخطة . بل تمتد مهمتها كذلك — بعد التصديق على الإطار النهائى —

إلى تقديم تقارير دورية(١٣٣) ، فى كل فترة زمنية معينة ، إلى جهاز التخطيط المركزى ، متضمنة سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق الأهداف، بالنسبة إلى مسئولية كل جهاز عن التنفيذ، وبالنسبة إلى نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاصها .

كما تقدم أجهزة التنفيذ بالوزارات والمؤسسات تقارير سنوية تتضمن تقديراً لما يكون قد تم تحقيقه من أهداف خطة السنة المنتهية فى نواحى الإنتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات ومصادر التمويل ، بما فى ذلك التسهيلات الائتمانية المتاحة والمستخدمة .

وفى بعض الدول يتقدم الجهاز المركزى للتخطيط إلى رئيس الدولة ، بعد انتهاء السنة التخطيطية (المالية) ، بتقرير أولى عن متابعة التنفيذ للخطة خلال السنة المنقضية ، ومدى النجاح الذى تحقق فى تنفيذها ، ثم يتقدم بتقرير نهائى عن متابعة تنفيذ الخطة خلال بضعة أشهر من انتهاء السنة .

وهكذا تتولى مهمة المتابعة أجهزة التنفيذ بالوزارات — كما قدمنا — بإشراف السادة الوزراء ، كل فى حدود اختصاص وزارته ، وما تشرف عليه من مؤسسات عامة ، وما يقابل نشاطها من أعمال فى القطاع الخاص . ومن الجلى أن أجهزة التنفيذ بالوزارات هى أقدر الأجهزة الحكومية على متابعة التنفيذ ، لأن الوزارات والمؤسسات التابعة لها هى صاحبة المشروعات المتضمنة فى الخطة العامة ، وتحقيق أهداف هذه الخطة يتوقف على نتائج الخطط السنوية المتتابعة .

---

(١٣٣) التقارير الدورية هى ، عادة ، تقارير ربع سنوية ، أى تقارير متابعة تنفيذ أهداف الخطة فى الثلاثة الأشهر الأولى ، ثم فى الستة الأشهر الأولى ، ثم فى التسعة الأشهر الأولى . وهذه التقارير تتابع تطور التنفيذ فى إيجاز . أما التقرير السنوى للمتابعة فهو تقرير تفصيلى متعمق عن السنة ، يستعرض نتائج التنفيذ فى السنة التخطيطية كلها ، ثم يناقش ، فى إفاضة ، المشكلات والصعوبات المختلفة التى تكشف عنها نتائج التنفيذ ، والتى تكون أجهزة التنفيذ قد واجهتها فعلا ، ولم تستطع التغلب عليها .

وفى ضوء ما تقدم يمكن أن نتبين أغراض المتابعة التى قد نجملها فيما يلى :

(١) إن تقارير المتابعة سجل تاريخى لتطور الاقتصاد القومى من فترة إلى أخرى ، إلى أعمق التفصيلات وأكثر البيانات دقة وشمولا ، مما لا يمكن أن يتوافر إذا لم تكن هناك مثل هذه التقارير .

(٢) معرفة مدى ما تحققه الدولة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لما تستهدف الدولة تحقيقه فى الخطة الشاملة لفترة زمنية معينة .

(٣) معرفة العقبات والصعوبات التى حالت دون التنفيذ ، كما كان مستهدفاً فى الخطة الشاملة ، حتى يتسنى التغلب عليها ، عند مواجهتها ، أو التنبؤ بها ، مقدماً ، لكى يسير التنفيذ تبعاً لما رسمته الخطة .

وفى ضوء ما تقدم أيضاً يمكن أن تتكشف المهام التخطيطية لكل من أجهزة التنفيذ (الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها فى القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص) وجهاز التخطيط المركزى .

والخلاصة أن المتابعة المستمرة والتقييم الدورى لنتائج تنفيذ أهداف الخطة ضرورة من ضروريات التخطيط ؛ لأنها تؤدى إلى النهوض بمستوى التنفيذ . والمقصود هنا بالمتابعة هو متابعة الخطة بمكوناتها من خطط الاستثمار والإنتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات وتكوين المدخرات وتغيرات الاستهلاك ومستويات الأسعار وغيرها من مكونات الخطة .

ومن ثم ، فعلى المستوى القومى ، لابد من متابعة الخطة القومية ، وعلى المستوى القطاعى ، لابد من متابعة الخطة القطاعية ، وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية ، لابد من متابعة خطة الوحدة الإنتاجية ، بل وعلى مستوى الأقاليم المحلية لابد من متابعة خطة الإقليم . فإذا لم تكن ثمة خطة مرسومة واضحة

على المستوى الإقليمى أو على مستوى الوحدات الإنتاجية أو المناشط أو القطاعات ، فسوف يتعذر متابعة الخطة العامة على تلك المستويات .

أما المثل التقليدى على أهمية المتابعة ، فى التخطيط العربى ، فهو أنه لما وضح من متابعة سير التنفيذ ومعدلاته للخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦٥ ، فى سنتها الأولى ، بعض القصور فى تحقيق الأهداف ، سارعت الدولة إلى إصدار القرارات الاشتراكية فى مستهل السنة الثانية من الخطة ٦١ / ١٩٦٢ ، وأممت ، بموجب هذه القرارات ، شركات عديدة فى مختلف القطاعات ، كما أممت قطاع المقاولات ، بغرض دعم قدرتها على تنفيذ أهداف الخطة(١٣٤) .

٤ — دور جهاز التخطيط المركزى

وفى ضوء ما تقدم يمكن ، كذلك ، أن نتعرف على المهام التخطيطية لكل من أجهزة التنفيذ (الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص) وجهاز التخطيط المركزى. ويتولى هذا الجهاز المهام التالية :

١ — إجراء التحليل التخطيطى للمشروعات التى تقترح أجهزة التنفيذ أن تتضمنها الخطة الاقتصادية العامة .

٢ — وضع الإطار النهائى للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة على ضوء هذا التحليل .

٣ — وضع إطارات الخطط التفصيلية قصيرة الأجل .

٤ — تجميع تقارير المتابعة الدورية ، كل فترة زمنية معينة ، من الوزارات والمؤسسات العامة ، ووضع التقارير النهائية الدورية للمتابعة ، للتعرف على سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق الأهداف.

---

(١٣٤) راجع دكتور محمود أحمد الشافعي «أسس ومبادىء التخطيط » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٣٩ ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٦ .

٥ — دور أجهزة التنفيذ فى الدولة

أما أجهزة التنفيذ فتتولى المهام التخطيطية الآتية :

١ — دراسة المشروعات والبرامج والأعمال دراسة فنية واقتصادية .

٢ — تقديم المقترحات عن المشروعات التى يتضمنها إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية .

٣ — تنفيذ ما يتضمنه إطار الخطة من مشروعات وبرامج وأعمال ، بعد أن يضع جهاز التخطيط المركزى الإطار النهائى للخطة ، ويصدق عليه رئيس الدولة .

٤ — متابعة تنفيذ مشروعات الخطة والتغلب على الصعوبات التى تعترض التنفيذ .

ومن ثم ، فإن مختلف أجهزة الدولة تشارك فى الخطة ، سواء بالنسبة لمرحلة الإعداد أو بالنسبة لمرحلة التنفيذ. أما عن مرحلة الإعداد فهى، كما قدمنا، عملية مشاركة من أسفل إلى أعلى ؛ إذ أنها تبدأ على مستوى الوحدات الإنتاجية التى تتقدم بمقترحاتها عن الخطة إلى المؤسسة التى تتبعها ، ثم على مستوى المؤسسات العامة التى تتقدم ، بدورها ، بمقترحاتها إلى الوزارة التى تتبعها ، ثم على مستوى الوزارات التى تجمع مقترحات مؤسساتها العامة عن الخطة ، وتقدمها إلى جهاز التخطيط المركزى . وعند هذا المستوى توضع الخطة فى إطارها النهائى ، وتبدأ مرحلة التنفيذ . وهذه هى، أيضاً ، عملية مشاركة ، ولكنها فى الاتجاه العكسى ، أى من أعلى إلى أسفل ، إذ تبدأ العملية على مستوى جهاز التخطيط المركزى ، ثم على مستوى الوزارات التى تتلقى من جهاز التخطيط المركزى نصيبها من مشروعات الخطة ، ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية التى تتلقى من المؤسسة العامة المختصة نصيبها من مشروعات الخطة ، التى تلقتها من الوزارة التى تتبعها .

٦ - مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ

وعلى ضوء ما حققناه من نجاح فى عملية التخطيط الشامل ، وعلى ضوء خبرات العمل الوطنى فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ، يمكن أن نخلص إلى بعض المبادىء العامة التى يتوقف عليها نجاح التخطيط إلى حد كبير :

١ - لابد من توافر جهاز إحصائى قوى قادر على خدمة التحليل التخطيطى للمشروعات . بغية وضع إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية ، وذلك بتوفير البيانات الإحصائية عن العناصر التى يتكون منها الإطار ، فضلا عن توفير الإحصاءات عن السكان والأرقام القياسية للأسعار وميزانيات الأسر.

٢ - لابد أن يسبق التخطيط عملية التمويل ، بمعنى أن تكون أهداف الخطة أساساً لإعداد مشروع الميزانية العامة والميزانيات الملحقة . وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة فى مشروع الخطة السنوية . كما أنه لا يجوز الارتباط بأية أعمال أو برامج أو مشروعات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام للخطة .

٣ - لابد أن يكون التوزيع الجغرافى لمشروعات الخطة توزيعاً عادلا ، فليس من العدالة ، فى شىء ، أن تتركز المشروعات فى العواصم وحدها ؛ لأن عدالة التوزيع الجغرافى للمشروعات هى ضمان لحسن استغلال الموارد ، وضمان لمد الخدمات الأساسية إلى المناطق التى طالما افترسها الإهمال والعجز ، وطال عليها الحرمان والبؤس .

٤ - لابد أن يجرى تخطيط الطاقات البشرية ، جنباً إلى جنب ، مع تخطيط الطاقات المادية ، حتى لا يكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة .

٥ - لابد أن يكون إعداد الخطة وتنفيذها على أساس من المشاركة

الإيجابية بين جهاز التخطيط المركزى وبين الأجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات ؛ لأن هذه المشاركة ضرورية لتضافر جهود العاملين فى هذه الأجهزة على المضى بالخطة — فى عزم وتصميم — نحو أهدافها المرجوة ، حيث أن حق هؤلاء فى المشاركة فى إعـــدادها تقـابله مسئوليتهم عن تنفيذها وتحقيق أهدافها كاملة .

٦ — لابد أن يقاس نجاح كل وحدة إنتاجية بمدى تنفيذ نصيبها من الخطة ، ولابد أن يقترن أى تقصير فى الأداء بالجزاء الرادع عنه ، وتحميل الإدارة العليـا فى الوحدة الإنتـاجية بمسئولياتهـا الكاملة عن التنفيذ وعن تحقيق أهداف الخطة .

٧ — لابد من نشر الوعى التخطيطى بكل وسائل الإعلام ، حتى يعرف كل مواطن أهمية التخطيط فى المجتمع الاشتراكى ومبرراته ، ويعرف الإطار الفلسفى العـام للخطة الشاملة ، ويعرف أهداف الخطة واتجاهاتها والمفاهيم الاشتراكية لعناصرها ، وعلى الجملة يعرف حقوقه ووجباته إزاءها كمواطن منتج ، أو مواطن مدخر ، أو مواطن ممول .

وبهذا القدر من التحليل نـكون قد استكملنا الإطار العام لنظرية التخطيط الاقتصادى ؛ إذ بدأنا بشرح مفهوم أسلوب التخطيط وتعريفه ، ومتطلباته الأساسية ، ومستلزماته وأهدافه الرئيسية فى المجتمعات الاشتراكية . ثم أوضحنا مبررات هذا الأسلوب فى تحقيق عملية التنمية وتنظيمها فى المجتمعات المتخلفة ، وتوفرنا ، بعد ذلك ، على دراسة مكونات الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، أى العناصر المختلفة التى تتضمنها ، والمفهوم التخطيطى لكل عنصر ، والعلاقات القائمة بين العناصر المختلفة . واتبعنا ذلك بدراسة أهداف عناصر الخطة والأساليب التكتيكية لوضع إطارها العام . وأخيراً ناقشنا عمليات

التخطيط فى تسلسلها الزمنى ، وهى : وضع إطار الخطة ،وتنفيذ أهدافها ،ونتائج متابعة تنفيذ الأهداف .

وفى ضوء هذا التحليل النظرى يمكن أن نعرض لتطور الاقتصاد المصرى ، فى ظل التخطيط ، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتحليل نتائج متابعة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ ، وتقييم هذه الخطة باعتبارها تجربة رائدة فى مجتمعنا الجديد ، صاحبت مرحلة التحول الاشتراكى .

التطبيق العملي

من

تجربة التخطيط الاقتصادي العربي

الفصل الثانى عشر

تخلف الاقتصاد المصرى

قبل أن نقدم على تحليل وتقييم مرحلة التحول الاشتراكى لمجتمعنا الجديد ، فى ظل التخطيط الشامل ، يجدر بنا ، أولا ، أن نتساءل عما كان عليه وضع الاقتصاد المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو . وقبل أن نحاول الإجابة عن هذا التساؤل ، نشير إلى دراستنا النظرية عن العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى بوجه عام ، وهى التى ألمحنا إليها فى مستهل الفصل الأول من هذا البحث . ثم نحاول ، بعد ذلك ، أن نكشف إلى أى مدى كانت هذه العناصر متأصلة فى الاقتصاد المصرى .

لو أننا تتبعنا التطور التاريخى للاقتصاد المصرى حتى عام ١٩٥٢ ، لوجدنا أنه كان يتسم بكل العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى ، سواء من ناحية الضغط السكانى على الموارد المتاحة وعدم استغلالها استغلالا كاملا فى الزراعة والصناعة وغيرهما من ميادين النشاط الاقتصادى ، أو التخصص فى النشاط الزراعى وما يلحق به من تبعية اقتصادية إلى الخارج بكل مظاهر التبعية النقدية والمصرفية والتجارية ، أو ضآلة الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد ، وما ينجم عنه من تخلف وفقر وانخفاض فى المستوى المعيشى للمواطنين .

١ — الضغط السكانى على الموارد المتاحة

لقد وضحت مشكلة السكان فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، إذ ارتفع عدد السكان من نحو عشرة ملايين نسمة فى مستهل هذا القرن الى نحو عشرين مليون نسمة فى منتصفه ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١

عدد السكان فى التعدادات المتعاقبة (١٨٨٢ — ١٩٦٠)(١٣٥)

السنة	عدد السكان (بالملايين)	الزيادة من تعداد لآخر (بالملايين)	نسبة الزيادة السنوية ٪
١٨٨٢	٦ر٨	—	—
١٨٩٧	٩ر٧	٢ر٩	٢ر٩
١٩٠٧	١١ر٣	١ر٦	١ر٦
١٩١٧	١٢ر٨	١ر٥	١ر٣
١٩٢٧	١٤ر٢	١ر٤	١ر٢
١٩٣٧	١٥ر٩	١ر٧	١ر٢
١٩٤٧	١٩ر٠	٣ر١	١ر٩
١٩٦٠	٢٦ر١	٧ر٠	٢ر٤

وتتضح من الجدول السابق حقائق ثلاث :

الحقيقة الأولى : أن عدد السكان قد تضاعف فى الفترة من عام ١٨٨٢ إلى حوالى عام ١٩٢٢ ، أى خلال أربعين عاما ، ثم تضاعف ثانية فى الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٦٢ أى خلال أربعين عاما أخرى .

الحقيقة الثانية : هى أن متوسط الزيادة السنوية حتى عام ١٩٠٠ كان يبلغ حوالى ١٥٠٠٠٠ نسمة ، ثم ارتفع هذا المتوسط فى الأربعينيات إلى ٣٠٠٠٠٠ نسمة،ثم ارتفع ثانية حتى بلغ حوالى٥٥٠٠٠٠ نسمة قرب نهاية العقد السادس. أما فى الوقت الحاضر فقد ارتفع هذا المتوسط السنوى إلى حوالى ٧٥٠٠٠٠نسمة. وهذا يعنى أن الزيادة السنوية ، حاليا ، قد أصبحت تقرب من خمسة أمثال

(١٣٥) جدول رقم ٢ ، الملحق الاحصائى لبحث « السكان والموارد الاقتصادية » ، دكتور على الجريتلى ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٨ .

ما كانت عليه فى مستهل القرن الحالى ، وهى زيادة تنذر بالخطر الداهم .

أما الحقيقة الثالثة فهى : أن التطور السكانى قد مر بمرحلتين : مرحلة النمو البطىء من مستهل القرن حتى بداية الحرب العالمية الثانية . إذ كانت الزيادة السنوية فى تناقص مستمر ، من ٢ر٩ ٪ عام ١٨٩٧ إلى ١ر٢ ٪ عام ١٩٢٧ . ومرحلة النمو السريع من بداية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، إذ كانت نسبة الزيادة السنوية فى تزايد مستمر، من ١ر٢ ٪ عام ١٩٣٧ إلى ١ر٩ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٢ر٤ ٪ عام ١٩٦٠ .وتعد هذه النسبة من أعلى النسب فى العالم ، وبمقتضاها يتضاعف السكان كل ثلاثين عاما . والسبب فى ذلك يرجع إلى التناقص المطرد فى معدل الوفيات ، نتيجة لتزايد الخدمات الطبية مع ثبات معدل المواليد عند مستوى مرتفع(١٣٦) .

ومن الواضح أنه لو كانت الموارد الاقتصادية المتاحة فى توسع مطرد يناظر النمو المطرد فى عدد السكان ، لما كانت هناك مشكلة ، إلا أن الضغط السكانى يبدو ، بجلاء ، لوعقدنا المقارنة بين الزيادة المطردة فى عدد السكان وبين الزيادة فى المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية ، من واقع الجدول التالى :

---

(١٣٦) بيد أن الاحصاءات المتاحة عن نمو السكان فى السنوات الخمس الأخيرة توحى بأن نسبة الزيادة السنوية للسكان قد بلغت نحو ٢ر٨ ٪ .

جدول رقم ٢

تطور المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية(١٣٧)
ونصيب الفرد فى هذه المساحة (١٨٩٧ — ١٩٦٠)

السنة	بملايين الأفدنة		عدد السكان (بالملايين)	نصيب الفرد بالفدان فى المساحة المحصولية
	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية		
١٨٩٧	١ر٥	٨ر٦	٧ر٩	٧٠ر٠
١٩٠٧	٤ر٥	٧ر٧	٣ر١١	٦٨ر٠
١٩١٧	٣ر٥	٧ر٨	٨ر١٢	٦٨ر٠
١٩٢٧	٥ر٥	٧ر٨	٢ر١٤	٦١ر٠
١٩٣٧	٣ر٥	٤ر٨	٩ر١٥	٥٢ر٠
١٩٤٧	٨ر٥	٢ر٩	٠ر١٩	٤٨ر٠
١٩٤٩	٨ر٥	٣ر٩	٠ر٢٠	٤٧ر٠
١٩٥٧	٨ر٥	٢ر١٠	٠ر٢٤	٤٢ر٠
١٩٦٠	٨ر٥	٣ر١٠	١ر٢٦	٤١ر٠

ويمكننا أن نستخلص بعض الحقائق الهامة من الجدول السابق :

أولا : أن المساحة المنزرعة لم تزد ، منذ مستهل القرن الحالى حتى عام ١٩٦٠ ، عن ٧٠٠٠٠٠ فدان ، أى بزيادة قدرها ١٦ ٪ .

ثانيا : أن المساحة المحصولية لم تزد ، خلال نفس الفترة ، عن ٣ر٥ مليون فدان ، أى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ .

ثالثا : أنه بينما لم تزد المساحة المنزرعة إلا بنسبة ١٦ ٪ والمساحة المحصولية إلا بنسبة ٥٠ ٪ ، فقد زاد عدد السكان ، خلال نفس الفترة ، بنسبة ١٦٠ ٪ ،

---

(١٣٧) المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

وهذه النسبة تعادل عشرة أمثال نسبة الزيادة فى المساحة المنزرعة ، وأكثر من ثلاثة أمثال نسبة الزيادة فى المساحة المحصولية، مما يمكن معه القول بأنه لا يوجد ثمة تكافؤ بين حجم السكان والموارد الاقتصادية .

وقد يعترض البعض على ذلك بالقول بأن الضآلة النسبية للزيادة فى المساحة المحصولية تعوضها زيادة إنتاجية الأرض ، أو تحول معدل التبادل الدولى لصالح مصر ، أو التنمية الصناعية . غير أن كل الدلائل توحى بأن هذا التعويض لم يتحقق ، إذ أن متوسط غلة الفدان قد هبط فى الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٥٢ (١٣٨)، كما أن الاتجاه العالمى كان نحو هبوط أسعار المحاصيل الزراعية بالقياس إلى أسعار المنتجات الصناعية . وفضلا عن ذلك فرغم إنشاء عدد من الصناعات الجديدة، والتوسع فى بعض الصناعات القائمة ،ومن أهمها الصناعة القطنية،لم يسر التصنيع سيراً حثيثا يكفى استيعاب فائض السكان الزراعيين الذى يمثل البطالة المقنعة فى الريف ، فضلا عن جموع المتعطلين بالمدن(١٣٩) .

---

(١٣٨) لقد هبطت غلة الفدان من ٢١ر٥ إلى ٨٧ر٤ قنطار من القطن ، ومن ٩ر٥ إلى ٥ر١ أردب قمح ، ومن ٤٦ر١٠ إلى ٥٢ر٨ أردب أذرة ، ومن ٧٦٠ إلى ٦٨١ قنطارا من قصب السكر .

(١٣٩) وتجدر الإشارة إلى أن البطالة المقنعة لا ترتبط بالنظام الأجرى ، وإنما هى مرتبطة بنظام الأسرة فى الريف المتخلف ، على اعتبار أن الأسرة الريفية هى وحدة عرض العمل فى قطاع الزراعة . ولولا انعدام ارتباط هذه البطالة بالنظام الأجرى ، لما كانت لها صفة التقنع . وعلى ذلك فهذه البطالة إنما تنشأ نتيجة لأن موارد الأسرة أو صاحب الحرفة لا تكفى لتوظيف جميع أفراد الأسرة فى النشاط الزراعى أو الحرف توظفا كاملا على مدار السنة ، ولا توجد فرص كافية لتوظيف جزء من الأيدى العاملة فى الأسرة فى حرف أو مهن أخرى . ومن هنا يتضح أن البطالة المقنعة تنشأ ، أساسا ، فى ميدان الزراعة بسبب ندرة الأرض المتيسرة لوحدة عرض العمل فى المتوسط ، وفى الصناعات الحرفيـة بسبب النقص فى الطلب على منتجات هذه الصناعة بالنسبة لعدد المنتجين . ومن هنا كان علاج البطالة المقنعة يتمثل فى التوسع الأفقى فى الزراعة ، أو خلق صناعات جديدة خارج ميدان الزراعة . ولذلك فان التنمية

ولم تستوعب الصناعة حتى عام ١٩٥٢ سوى نسبه طفيفة من الزيادة فى السكان، رغم التدابير الحمائية التى اتخذتها الحكومة لإبعاد الصناعة المحلية عن جو المنافسة العالمية ، ورغم ما قدمته من إعانات لدعمها . ويوحى ذلك بأن الاستثمار الرأسمالى كان قاصراً عن سد احتياجات الاقتصاد القومى ، إذ بلغ هذا الاستثمار نحو ٨ ½ ٪ من الدخل القومى فى الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٥٥ ، منها ٣ ½ ٪ للإحلال والإبدال و ٥ ٪ للاستثمار الجديد . ولو قدر أن نسبة الاستثمار إلى الدخل هى ٣ : ١ بمعنى أن كل استثمار جديد ينتج دخلا إضافياً بما يعادل ثلث قيمة هذا الاستثمار ، فإن الاستثمار الجديد بمعدل ٥ ٪ من الدخل القومى ينتج زيادة فى الدخل القومى بنسبة تقرب من ١٫٧ ٪ ، وهى تكاد تعادل متوسط نسبة الزيادة السنوية فى السكان الذى يبلغ نحو ١٫٨ ٪ خلال نفس الفترة . وينطوى ذلك على أن الاستثمار الجديد لم يزد عن الحد الذى يكفل الاحتفاظ بمستوى المعيشة على حاله . ولو ترجمنا ذلك بلغة الأرقام ، لوجدنا أن متوسط مجمل الاستثمار ، خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥ ، قد بلغ نحو ١٢٠ مليون جنيه سنوياً ، منها ٣٠ مليون جنيه للإحلال والتجديد ، و ٩٠ مليون جنيه لصافى الاستثمار . ولو أخذنا بنسبة ٣ : ١ كنسبة للاستثمار إلى الدخل كما قدمنا ، فإن صافى الاستثمار بمبلغ ٩٠ مليون جنيه ينتج زيادة فى الدخل القومى قدرها ٣٠

= الاقتصادية علاج حاسم لمشكلة البطالة المقنعة ، ولكن هذا لا يعنى أن البطالة المقنعة توجد فى كل الدول المتخلفة ، إذ أن البعض منها ، رغم تخلفه ، لا يعانى من الضغط السكانى على الموارد ، بل العكس فإنه يعانى من الافتقار إلى السكان ، كالسودان والعراق من بين الدول العربية ، وبوليفيا وبيرو من بين دول أمريكا اللاتينية — أما فى مصر فقد قدر الخبراء ، قبل الحرب العالمية الثانية ، أنه من الممكن تخفيض عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر بمقدار ٥٠ ٪ على الأقل ، دون أن ينخفض الإنتاج الزراعى ، ودون أى تغير فى التكنولوجيا المطبقة فى الزراعة . كما قدر أن عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر يزيد عن حاجتها بعد الحرب العالمية الثانية بما يقرب من مليونى نسمة .

ميلون جنيه سنوياً فى المتوسط ، وإذا نسبنا هذه الزيادة فى الدخل إلى متوسط الدخل خلال الفترة ، لكانت النسبة مساوية تماماً لنسبة الزيادة فى عدد السكان ، مما يدل على قصور الاستثمار الرأسمالى عن سد احتياجات الاقتصاد المصرى قبل الثورة .

٢ – التخصص فى النشاط الزراعى

كان الاقتصاد المصرى قبل الثورة لا يختلف عن اقتصاديات البلاد العربية الأخرى فى التخصص فى إنتاج المواد الأولية ، وكانت مصر تدخل ضمن مجموعة البلاد العربية التى يغلب على اقتصادها الإنتاج الزراعى ، شأنها فى ذلك شأن البلاد الأخرى التى تندرج ضمن هذه المجموعة ، كالسودان وسوريا والأردن وتونس والمغرب ، والتى لم يكتشف بها البترول بعد أو التى لا توجد بها احتياطيات بترولية تبعد بها عن الطابع الزراعى (١٤٠) .

---

(١٤٠) يلاحظ أنه وإن كانت ثمة بعض وجوه الاختلاف بين اقتصاديات البلاد العربية، إلا أنها تشترك جميعا فى خاصية اقتصادية معينة ، تميزها عن غيرها من الدول ، وهى التخصص فى إنتاج المواد الأولية . ومع ذلك فإن البلاد العربية تقسم ، عادة ، من ناحية نوع المواد الأولية ، إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى التى يغلب على اقتصادها طابع الإنتاج الزراعى، وهى المجموعة التى أشرنا إليها هنا ، وتدخل ضمنها مصر ، والمجموعة الثانية وهى تضم البلاد العربية التى وإن كان النشاط الزراعى يمثل جزءا هاما من نشاطها الاقتصادى ، الا أن صناعة استخراج البترول ، فى نفس الوقت ، ذات أهمية بالغة فى الاقتصاد القومى ، إلى جانب الزراعة ، وينطبق هذا الوصف على ليبيا والعراق بعد اكتشاف البترول بهما . أما المجموعة الثالثة فتضم البلاد العربية التى تسهم عائدات البترول بنسبة كبيرة جدا من دخلها القومى ، مثل السعودية والبحرين (وتمثل عائدات البترول أكثر من ٦٠ ٪ من الدخل القومى فى كل منهما) ، والكويت وقطر (وتمثل العائدات أكثر من ٩٠ ٪ من الدخل القومى فى كل منهما) — راجع العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية للدكتور محمد لبيب شقير ، ١٩٥٨ ، من ص ٦ الى ١٥ .

ويمكن الدلالة على أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى بتطبيق معيارين ، هما معيار نسبة مايسهم به القطاع من دخل فى تكوين الدخل القومى ، ومعيار نسبة عدد المشتغلين فى القطاع إلى جملة عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى ، من واقع الجدولين التاليين :

جدول رقم ٣

الأهمية النسبية لقطاع الزراعة

فى تكوين الدخل القومى (١٩٥٢ / ١٩٥٣) (١٤١)

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	القيمة	الأهمية النسبية
		٪
الزراعة	٢٥٢ر٠	٣١ر٣
الصناعة والكهرباء	١٢٧ر٠	١٥ر٧
التشييد	٢٥ر٠	٣ر١
النقل والمواصلات	٥٤ر٠	٦ر٧
المبانى السكنية والمرافق العامة	٥٩ر٠	٦ر٨
الخدمات	٢٨٩ر٠	٣٦ر٤
الاجمالى	٨٠٦ر٠	١٠٠ر٠

(١٤١) « التقدم فى ظل التخطيط » وزارة التخطيط ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٢٥ .

جدول رقم ٤

توزيع المشتغلين من السكان حسب النشاط الاقتصادى
فى تعداد السكان لسنتى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ (بالألف) (١٤٢)

النشاط	١٩٣٧	الأهمية النسبية	١٩٤٧	الأهمية النسبية
		٪		٪
الزراعة	٤٢٨٤ر٣	٥٨ر٠	٤٢١٥ر٠	٥٠ر٧
الصناعات التحويلية	٤٧٥ر٧	٦ر٤	٧٠٧ر٢	٨ر٥
البناء والتشييد	١١٧ر٧	١ر٦	١١١ر٦	١ر٣
النقل والمواصلات	١٣٧ر٧	١ر٩	٢٠٠ر٩	٢ر٤
التجارة	٤٥٨ر٤	٦ر٢	٦١٧ر١	٧ر٤
مناجم ومحاجر وأعمال أخرى	١٣٢٩ر٤	١٨ر٠	١٥٦٧ر٥	١٨ر٥
خدمات	٥٧٢ر١	٧ر٩	٨٩٩ر٠	١١ر٢
الجملة	٧٣٧٥ر٣	١٠٠ر٠	٨٣١٨ر٣	١٠٠ر٠

ويدل الجدولان السابقان على مدى أهمية قطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى قبل الثورة ، بالنسبة لباقى القطاعات ، إذ يدل الجدول الأول على أن الزراعة كانت تسهم بنحو ٣١ر٣ ٪ من الدخل القومى فى عام ٥٢ / ١٩٥٣ (١٤٣) ، عند

(١٤٢) « مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية » ، اللجنة المركزية للإحصاء ، مايو ١٩٦٢ ، ص ٤٢ و ٤٣ .

(١٤٣) وهذه نسبة كبيرة بلا ريب ، وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أن المشتغلين فى الزراعة هم من تزيد سنهم عن ١٢ سنة ، بينما يعمل فى الزراعة فعلا من تقل سنهم عن ذلك ، هذا بالإضافة الى أن كثيرا من المشتغلين بالزراعة يعول أعدادا كبيرة من غير المشتغلين ، نساء وأطفالا .

بدء الثورة ، كما يدل الجدول الثانى على أن عدد المشتغلين بالزراعة يمثل نحو ٥٨٫٠ ٪ من جملة عدد المشتغلين فى تعداد ١٩٢٧ ونحو ٥٠٫٧ ٪ من جملة عدد المشتغلين فى تعداد ١٩٤٧ (١٤٤) .

وترجع أهمية الزراعة فى مصر إلى عدة عوامل ، منها : ملاءمة الظروف الطبيعية ، واعتياد المصريين على حرفة الزراعة منذ القدم ، وتعلقهم بالأرض . هذا فضلا عن قيام بعض الظروف الخارجية كالاستعمار البريطانى الذى شجع على التوسع فى زراعة القطن لإمداد مصانع لانكاشير باحتياجاتها من هذه المادة الخام . ويمكن أن نجمل أهم خصائص الزراعة المصرية، فى فترة ماقبل الثورة، بأنها تعتمد على الرى المنتظم ، ولذلك فإن الناتج الزراعى يتسم بالثبات النسبى ، وبأنها زراعة كثيفة تمتد على رقعة محدودة من الأرض ، وتستخدم فيها الأيدى العاملة غير المتخصصة وقلة قليلة من رؤس الأموال المستثمرة فيها . كما أنها تتم ، عادة ، فى وحدات صغيرة الحجم ، ولذلك كان يقال أن مصر بلد المزرعة الصغيرة وبلد المصنع الصغير .

غير أن من أهم سمات الزراعة المصرية قبل الثورة هو انخفاض مستوى الإنتاجية فيها ، نتيجة للتخلف التكنولوجى ، إذ أن الزراعة كانت تستخدم الأساليب البدائية الموروثة فى الإنتاج الزراعى ، وتعتمد ، أساسا ، على العمل اليدوى ، مع ضيق نطاق استخدام الميكنة الزراعية . كذلك فمن أهم العوامل التى أفضت إلى انخفاض مستوى الإنتاجية فى الزراعة هو تفتيت الملكية الزراعية، إذ كشفت الإحصاءات المتاحة عن أن الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة كانت تمثل فى عام ١٩٤٦ نحو ٣٣٫٥ ٪ ، ونحو ٣٥٫٥ ٪ فى عام ١٩٥٢ ، من المساحة الكلية ، كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١٤٤) ويلاحظ أيضا أن بعض القطاعات الأخرى يتمثل جزء كبير من نشاطه فى تسويق المنتجات الزراعية .

جدول رقم ٥

تطور ملكية الأرض الزراعية فى مصر

حسب فئات المساحة (١٩٤٦ و ١٩٥٢) (١٤٥).

(بالألف)

فئات المساحة	١٩٤٦		١٩٥٢	
	جملة المساحة	عدد الملاك	جملة المساحة	عدد الملاك
فدان فأقل	٧٥٢ر٩	١٨٧٤ر٧	٧٧٧ر٩	٢٠١٨ر١
أكثر من فدان إلى ٥	١٢٢٦ر١	٥٩٩ر٢	١٣٤٤ر٠	٦٢٣ر٧
أكثر من ٥ الى ١٠	٥٦٤ر٤	٨٣ر٤	٥٢٥ر٩	٧٩ر٣
أكثر من ١٠ الى ٢٠	٥٧١ر١	٤١ر٥	٦٣٧ر٥	٤٦ر٨
أكثر من ٢٠ إلى ٥٠	٦٤٨ر١	٢١ر٢	٦٥٣ر٩	٢٢ر٣
أكثر من ٥٠ فدان	٢١٤٠ر٥	١٢ر١	٢٠٤٣ر١	١١ر٧
الجملة	٥٩٠٣ر١	٢٦٣٢ر١	٥٩٨٢ر٣	٢٨٠١ر٩

ومن الواضح أن وجود الملكيات الزراعية الصغيرة بهذه النسبة الطاغية إنما يعنى ، فى واقع الأمر ، النقص فى وسائل تمويل الاستثمار الزراعى ، وعدم إمكان استخدام الآلات على نطاق واسع .

ونفس الوضع ينطبق على الصناعة خلال الفترة موضوع البحث، إذ أنها كانت تتسم ، فى جزء كبير منها ، بالتخلف التكنولوجى . ومرد ذلك ، أساسا ، هو ارتفاع نسبة عدد المشروعات الصغيرة إلى إجمالى عدد المشروعات الصناعية ، إذ كلما تضاءل حجم المشروع الصناعى ، كان أقل قدرة على استخدام الأساليب الفنية المتقدمة فى الإنتاج وتحقيق وفور الإنتاج الكبير .

---

(١٤٥) « التقدم فى ظل التخطيط » ، وزارة التخطيط ، مايو ١٩٦٤ ، ص ١٢ .

وتدل البيانات المتاحة عن أحجام المشروعات الصناعية فى مصر على أنه فى عام ١٩٥٠ بلغت نسبة المشروعات التى يقل عدد المشتغلين فيها عن عشرة عمال نحو ٨٠٪ من المشروعات الصناعية البالغ عددها ٢٠٠٠٠ مشروع . وبلغت نسبة المشروعات التى يقل عدد المشتغلين فيها عن خمسة عمال نحو ٦٠٪ من مجموع المشروعات ، بينما بلغ عدد المشروعات التى يشتغل بها أكثر من مائة عامل نحو ٤٠٠ مشروع . ومن الجلى أن ضآلة حجم هذه المشروعات ، وضآلة الموارد المالية المتاحة لها ، وقلة عدد العاملين بها ، لا تمكنها من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التى تعتمد على الآلية فى الصناعية . ولهذا فليس من عجب أن كثيرا من المشروعات الصناعية ، فى مصر قبل الثورة ، كان يعتمد ، أساسا ، على عنصر العمل فى الإنتاج الصناعى . ولا أدل على ذلك من أن ثلث المشروعات الصناعية كان رأس المال المستثمر فى كل منها لا يتجاوز ٥٠ جنيها فى عام ١٩٥٠ ، وأن ثلاثة أخماس هذه المشروعات لم يكن رأس المال المستثمر فى كل منها يتجاوز ٥٠٠ جنيه ، وأن عدد المشروعات التى يزيد رأسمال كل منها عن ١٠٠٠٠ جنيه لم يتعد ١٠٠٠ مشروع (١٤٦).

كما تدل البيانات المتاحة عن بنيان الصناعة المصرية أن ضآلة حجم المشروعات الصناعية ، بما يستتبعه من بدائية الفن الإنتاجى المستخدم ، قد كان له أثره الواضح على انخفاض مستوى إنتاجية العامل الصناعى ، بالمقارنة بإنتاجية العامل الصناعى فى الدول المتقدمة ، كما يتضح من الجدول التالى :

(١٤٦) «الاشتراكية العربية» ، الدكتور رفعت المحجوب ، الكتاب الرابع ، ص ٢٠ — من سجلات الاقتصاد العالمى بيامبورج « الاقتصاد المصرى — هيكله وتطوره » ، ترجمة الدكتور زكريا أحمد نصر ، ١٩٥٨ ، ص ٨٩ .

جدول رقم ٦

بنيان الصناعة المصرية والقيمة المضافة
للمشتغل الواحد ، ١٩٥٢(١٤٧)

الحجم	عدد المشروعات	%	عدد المشتغلين	%	القيمة المضافة الإجمالية (بآلاف الجنيهات)	%	القيمة المضافة للمشتغل الواحد (بالجنيه)
١٠ — ٤٩	٢٧٣٤	٧٩	٥٣٤٣٤	٢٠	٩٥٩٣	١٢	١٨٠
٥٠ — ٤٩٩	٦٣٣	١٩	٩٠٢٣١	٣٣	٢٤٤٩٧	٣١	٢٧١
٥٠٠ فأكثر	٧٨	٢	١٢٩٤٩١	٤٧	٤٤٧١٤	٥٧	٣٤٥
المجموع	٣٤٤٥	١٠٠	٢٧٣١٥٦	١٠٠	٧٨٨٠٤	١٠٠	٢٨٧ر٦

ويتضح من الجدول السابق أن القيمة المضافة للمشتغل الواحد كانت تبلغ نحو ١٨٠ جنيها بالنسبة للشروعات التى يقل عدد المشتغلين فيها عن ٥٠ مشتغلا، إلا أن هذه القيمة ترتفع إلى ٢٧١ جنيها بالنسبة للشروعات التى يقل عـــدد المشتغلين فيها عن ٥٠٠ مشتغل، وترتفع إلى ٣٤٥ جنيها بالنسبة للشروعات التى يزيد عدد المشتغلين فيها عن ٥٠٠ مشتغل . أما المتوسط المرجح لما يحققه المشتغل من قيمة مضافة فكان يبلغ نحو ٢٨٧ر٦ جنيها .

ويسوقنا التحليل السابق إلى أن نبرز حقيقة هامة، وهى أن تخصص مصر فى الإنتاج الزراعى، واعتماد اقتصادها على مادة أولية أساسية هى القطن ، قد رتب

(١٤٧) المصدر : «مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية» ، اللجنة المركزية للإحصاء ، مايو ١٩٦٢ .

آثارا بعيدة المدى . ومن هذه الآثار أن النشاط الاقتصادى فى مصر كان يتوقف على درجة النشاط الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى أنه عندما تنشط الصناعة فى هذه الدول إبان فترة الرخاء ، يزيد طلبها على القطن المصرى ، فتزيد الصادرات المصرية من القطن ، ويرتفع دخل منتجى ومصدرى هذه المادة الخام، ويرتفع مستوى الأسعار ، ويشيع الرخاء فى مصر تبعاً لذلك . أما عندما يحدث ركود فى الصناعة فى الدول المتقدمة ، فإن طلبها على المواد الأولية ينخفض ،ومن ثم تنخفض صادرات القطن المصرى ، ويقل دخل منتجيه ومصدريه ، وينخفض مستوى الأسعار ، ويشيع الركود الاقتصادى العام . وبعبارة أخرى فإن التقلبات الاقتصادية التى تحدث فى الدول الصناعية الغربية ، على مدار الدورات التجارية ، كانت لها انعكاسها على الاقتصاد المصرى الذى كان يتعرض لتقلبات اقتصادية مماثلة ، تتمثل فى ارتفاع الدخل الزراعى ومستوى الأسعار فى فترات الرواج ، والعكس فى فترات الكساد .

ويدل الجدول التالى على ماذكرناه من أن الاقتصاد المصرى يعتبر من اقتصاديات المحصول الواحد — ونعنى بذلك تلك الاقتصاديات التى تعتمد أساسا على محصول واحد فى التصدير ، ولا يقترن ذلك بضرورة اعتمادها أساسا فى الإنتاج على محصول واحد — وأن قيمة صادرات القطن تمثل نسبة كبيرة من إجمالى قيمة الصادرات ، تبلغ فى المتوسط نحو ٧٥ ٪ .

جدول رقم ٧

الأهمية النسبية لقيمة صادرات القطن ومنتجاته

إلى إجمالى قيمة الصادرات المصرية ، ١٩٣٧ — ١٩٦٢(١٤٨)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
	٪		٪
١٩١٤	٩٣ر٠	١٩٥٥	٧٩ر٠
١٩٣٧	٧٥ر٣	١٩٥٦	٧٦ر٠
١٩٤٥	٧٠ر١	١٩٥٧	٧٩ر٠
١٩٥٠	٨٤ر٨	١٩٥٨	٧٥ر٠
١٩٥١	٨٠ر٨	١٩٥٩	٧٩ر٠
١٩٥٢	٨٩ر٠	١٩٦٠	٧٨ر٠
١٩٥٣	٨٥ر٠	١٩٦١	٧٤ر٠
١٩٥٤	٨٤ر٠	١٩٦٢	٦٥ر٠

أما الجدول التالى فيدل على مدى ما كانت تتعرض له أسعار القطن المصرى من تقلبات عنيفة ، كنتيجة مترتبة على التغيرات التى كانت تطرأ على اقتصاديات الدول الغربية المستوردة للقطن ، وعلى الأخص الاقتصـاد البريطانى ، وتعرضها لفترات من الكساد والرخاء كان لهـا صفة الدورية والانتظام ، وكانت تمتد آثارها للاقتصاد المصرى :

---

(١٤٨) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

جدول رقم ٨

تطور أسعار القطن المصرى

١٨/١٩١٩ إلى ٣٨/١٩٣٩(١٤٩) (بالريال)

السنة	متوسط سعر القطن	السنة	متوسط سعر القطن
١٨/١٩١٩	٣٧ر٢٠	٢٩/١٩٣٠	٣٦ر٢٠
١٩/١٩٢٠	٨٧ر٨١	٣٠/١٩٣١	١٢ر٠٤
٢٠/١٩٢١	٣٤ر٥٠	٣١/١٩٣٢	١٠ر٠٨
٢١/١٩٢٢	٣٤ر٣٩	٣٢/١٩٣٣	١٣ر٢٨
٢٢/١٩٢٣	٣٠ر٧١	٣٣/١٩٣٤	١١ر٢٥
٢٣/١٩٢٤	٣٩ر٨٠	٣٤/١٩٣٥	١٣ر٢٥
٢٤/١٩٢٥	٣٩ر٤٩	٣٥/١٩٣٦	١٣ر٦٣
٢٥/١٩٢٦	٣٠ر٤٦	٣٦/١٩٣٧	١٤ر٣٥
٢٦/١٩٢٧	٤١ر٥٣	٣٧/١٩٣٨	١٠ر٧٧
٢٧/١٩٢٨	٢٩ر٦٨	٣٨/١٩٣٩	١٠ر٦٨
٢٨/١٩٢٩	٢٥ر٨٨		

ومن الآثار الأخرى لهذا التخصص الإنتاجى أنه نظراً لأن صادرات مصر تتكون ، أساسا ، من القطن ، فإن معظم تجارتها الخارجية كان يتجه إلى الدول المتقدمة ، لأنها هى الدول الصناعية التى كانت فى حاجة إلى هذه المادة الأولية اللازمة لصناعة المنسوجات . ونظراً لأن علاقات السيطرة التى كانت مصر خاضعة لها نحو بريطانيا ، فإن هذه كانت تركز جزءا كبيرا من تجارة مصر الخارجية معها ، إذ كانت صادراتها إلى بريطانيا قبيل مستهل القرن الحالى نحو

(١٤٩) البنك الأهلى المصرى ، الكتاب التذكارى ، ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

٦٠ ٪ من القيمة الإجمالية لصادراتها ، بيد أن هذه النسبة قد انخفضت إلى نحو ٤٠ ٪ فى أواخر الثلاثينيات . وإجمال القول أن هذا التخصص الإنتاجى ، من جانب مصر ، قد جعل نشاطها الاقتصادى تابعا للنشاط الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة بوجه عام ومندمجا فيه ، وتابعا لبريطانيا كدولة مسيطرة بصفة خاصة .

وتدل إحصاءات التجارة الخارجية لمصر ، بالجدول التالى ، على مدى ما كان يتعرض له حجم تجارتها الخارجية من تقلبات عنيفة كانعكاس للتقلبات التى كانت تتعرض لها الاقتصاديات الغربية المسيطرة على مدار الدورات الاقتصادية . كما تدل على أن التقلبات فى أسعار القطن تؤدى إلى تقلبات مناظرة فى قيمة الصادرات والواردات . وهذه التقلبات ذات ارتباط وثيق بمستوى الدخل الزراعى وكمية وسائل الدفع والمستوى العام للأسعار . هذا فضلا عن وضوح العلاقة القوية بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، وعلى الأخص فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ (١٠٠) .

---

(١٠٠) « الاشتراكية العربية » ، نفس المرجع السابق ، ص٣٨ وما بعدها .

جدول رقم ٩

إحصاءات التجارة الخارجية

١٩١٨ — ١٩٣٨

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية
١٩١٨	٤٦ر٧	٥١ر٨	٩٨ر٥	١٩٢٩	٥٣ر٨	٥٥ر٣	١٠٩ر١
١٩١٩	٨٠ر٢	٤٧ر٦	١٢٧ر٨	١٩٣٠	٣٢ر٩	٤٧ر٥	٨٠ر٤
١٩٢٠	٨٨ر٠	١٠٢ر٣	١٩٠ر٣	١٩٣١	٢٨ر٨	٣١ر٥	٦٠ر٣
١٩٢١	٤٢ر٥	٥٥ر٧	٩٨ر٢	١٩٣٢	٢٧ر٧	٢٧ر٤	٥٥ر١
١٩٢٢	٥١ر٤	٤٣ر٤	٩٤ر٨	١٩٣٣	٢٩ر٥	٢٦ر٨	٥٦ر٣
١٩٢٣	٦٠ر١	٤٧ر٥	١٠٧ر٦	١٩٣٤	٣١ر٦	٢٩ر٣	٦٠ر٩
١٩٢٤	٦٧ر٤	٥٢ر٢	١١٩ر٦	١٩٣٥	٣٦ر٧	٣٢ر٢	٦٨ر٩
١٩٢٥	٦٠ر٦	٥٨ر٨	١١٩ر٤	١٩٣٦	٣٣ر٩	٣١ر٥	٦٥ر٤
١٩٢٦	٤٣ر٣	٥٢ر٧	٩٦ر٠	١٩٣٧	٤٠ر٦	٣٨ر٠	٧٨ر٦
١٩٢٧	٤٩ر٧	٤٩ر٠	٩٨ر٧	١٩٣٨	٣٠ر١	٣٦ر٩	٦٧ر٠
١٩٢٨	٥٧ر٦	٥٢ر٤	١١٠ر٠	١٩٣٩	٣٤ر٨	٣٤ر١	٦٨ر٩

٣ — التبعية الاقتصادية

وهذا الوضع هو ما يوصف عادة « بالتبعية الاقتصادية » ؛ إذ أن أى اقتصاد قومى يعد اقتصادا تابعا ، إذا كان يدار بقرارات تتخذ فى الخارج عن طريق مراكز أجنبية ، وكانت البلد التى توجد بها هذه المراكز ذات اقتصاد مسيطر على اقتصاد البلد التابع . وبما أن الاقتصاد المسيطر هو الذى يتخذ القرارات التى يدار بها الاقتصاد التابع ، فإن المراكز المسيطرة لابد أن تجعل من هذه القرارات ، دائما ، الأداة التى تحقق مصالح الاقتصاد المسيطر ، بغض النظر عن مصالح الاقتصاد التابع . وهناك ثلاث صور للتبعية الاقتصادية كان يتسم بها الاقتصاد المصرى

خلال الفترة موضوع البحث ، وهى التبعية النقدية والتبعية المصرفية والتبعية التجارية .

ومن الناحية النظرية فقد تتخذ التبعية النقدية صورا ثلاثا :

الأولى : أن يكون التداول النقدى فى البلد التابع مكونا من نقود البلد المسيطر أو من نقود بلد آخر تابع له ، مما يفقد البلد التابع استقلاله النقدى .

الثانية : أن يكون البلد التابع عضوا فى منطقة نقدية أجنبية تسيطر عليها دولة استعمارية كمنطقة الاسترلينى ومنطقة الفرنك ، مما يضع على كاهل البلد التابع التزامات معينة تفقده استقلاله النقدى كذلك .

الثالثة : هى تلك التى يسمح فيها الاقتصاد المسيطر بوجود نقود ورقية وطنية وبنك لإصدار هذه النقود فى البلد التابع ، غير أن الإصدار ينظم ، وسياسة هذا البنك تجرى ، بطريقة تجعل نقد هذا البلد تابعا ، تماما ، لنقد البلد المسيطر ، وذلك عن طريق جعل عملة البلد المسيطر ، أو بعض الأوراق المسحوبة على هذا البلد ، غطاء لنقد البلد التابع ، مع تقرير حرية التحويل بين عملة البلد المسيطر ونقد البلد التابع .

لقد كان هذا هو الوضع الذى كان قائما فى مصر منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ حتى ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حينما استعيض عن الذهب بشراء أذون الخزانة البريطانية لتغطية الإصدار المصرى . وعندما انفصل الجنيه المصرى عن الاسترلينى ، لجأت بريطانيا إلى تجميد الأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالاتفاق معها . إنما يلاحظ أن هذا الانفصال عام ١٩٤٧ قد كان من الناحية القانونية فحسب ، أما من الناحية الواقعية فقد ظل الجنيه المصرى تابعا للاسترلينى نظرا لأهمية حجم التجارة الخارجية بين مصر وبريطانيا ، حتى أنه عندما لجأت الأخيرة إلى تخفيض القيمة الخارجية للاسترلينى عام ١٩٤٩ ، لجأت مصر كذلك إلى تخفيض الجنيه المصرى وبنفس النسبة التى تم بها خفض الاسترلينى.

ولم يتحقق الاستقلال الفعلى للجنيه المصرى إلا بعد ما تضاءل حجم التجارة الخارجية بين مصر وبريطانيا منذ عام ١٩٥٢ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١٠

الأهمية النسبية لبريطانيا فى تجارة مصر الخارجية

خلال السنوات ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ (١٠١)

(بآلاف الجنيهات المصرية)

	١٩٥١	٪	١٩٥٢	٪	١٩٥٣	٪
واردات	٤١٩٢٧	٣٥ر٩	٢٩٦٤٩	٣٠ر٢	١٧٣٨٠	١٩ر٨
صادرات	٣٩٠١٩	٣٨ر٨	٦٥٩٧	٩ر٥	١٤٩٢٥	٢٠ر٣
حجم التجارة الخارجية	٨٠٩٤٦	٣٧ر٢	٣٦٢٤٦	٢١ر٦	٣٢٣٠٥	٢٠ر٠
إجمالى الواردات	١١٦٩٧١	١٠٠	٩٨٢٢٥	١٠٠	٨٧٨٤٥	١٠٠
إجمالى الصادرات	١٠٠٤٠٢	١٠٠	٦٩٤٢٥	١٠٠	٧٣٥٥٠	١٠
حجم التجارة الخارجية	٢١٧٣٧٣	١٠٠	١٦٧٦٥٠	١٠٠	١٦١٣٩٥	١٠٠

أما التبعية المصرفية فهى تعنى أن البلد المسيطر ينشىء جهازا مصرفيا لخدمة مصالحه الاقتصادية فى البلد التابع ، إذ تكون مهمة هذا الجهاز موجهة لتقديم التمويل اللازم للإنتاج الزراعى أو الاستخراجى ، وتمويل عمليات تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الاستهلاكية المصنوعة فى الدول الصناعية المتقدمة .

ولقد كان هذا الوضع قائما بالنسبة لمصر قبل الثورة ؛ إذ لم يوجد بها نظام مصرفى بالمعنى الفنى حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر، باستثناء بعض البنوك التى أسست لخدمة مصالح الدائنين الأجانب الذين أقرضوا حكومة إسماعيل . ويمكن أن نجمل أهم خصائص النظام المصرفى الذى بدأ يخرج إلى حيز الوجود

(١٠١) الأرقام مستقاة من «مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية»، اللجنة المركزية للإحصاء ، مايو ١٩٦٢ ، ص ١٥٧ .

منذ نهاية القرن الماضى ، ويتخذ شكله النهائى المتميز قرب منتصف القرن الحالى ، بأن البنوك التى تأسست فى مصر كانت فروعا للبنوك الأجنبية فى الخارج ، وأن مهمتها الرئيسية كانت تنصرف إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية لمصر ، وتقتصر على عدد قليل من الفروع التى كانت موجودة بالموانىء والمدن الكبرى المرتبطة بالتجارة الخارجية ، وأن البنك الذى أنشىء لإصدار البنكنوت الوطنى، وهو البنك الأهلى المصرى ، قد تأسس فى عام ١٨٩٨ برءوس أموال إنجليزية ، وكان يخضع فى إدارته والإشراف عليه للجنة بريطانية مقرها لندن، كانت تسمى « بلجنة لندن » . هكذا كان النظام المصرفى انعكاسا آخر لحالة التبعية التى كانت عليها مصر إبان تلك الفترة ، ووسيلة فعالة من وسائل توثيق الروابط بين الاقتصاد المسيطر والاقتصاد المصرى التابع . كما كان من أهم آثاره عزوف البنوك الأجنبية ، فى مصر ، عن تمويل المشروعات الصناعية والتجارية فى داخل البلاد ، فكان ذلك من العوامل التى دعت إلى استمرار اعتماد مصر على الزراعة واقتصادها القومى على التصدير .

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد بذلت محاولة جدية لكسر شوكة هذه التبعية المصرفية ؛ إذ كان إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ برأسمال وطنى ، وإدارته إدارة وطنية بحتة ، نقطة تحول هامة فى تاريخ النظام المصرفى المصرى، وبخاصة أن نشاط هذا البنك لم يكن ينصرف إلى تقديم الخدمات المصرفية العادية فحسب ، بل كان يستهدف أيضاً إقامة الصناعات الوطنية . كما تجدر الإشارة إلى أن إدارة البنك الأهلى المصرى كان قد تم تمصيرها فى عام ١٩٥١(١٥٢) .

---

(١٥٢) وعندما أممت الشركة العالمية لقناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ، إبان سنوات الثورة ، حاولت البنوك الأجنبية الامتناع عن تمويل محصول القطن لإيقاع نوع من الاضطراب العنيف فى الاقتصاد القومى . وهو الأثر البارز لمساوىء التبعية المصرفية ، وتحكم البنوك الأجنبية فى السياسة الائتمانية للبلاد . وقد كان رد الفعل الطبيعى هو « تمصير » البنوك =

ولم تكن التبعية الاقتصادية لمصر تنعكس فى صورة تبعية نقدية وتبعية مصرفية فحسب ، بل كانت تنعكس ، كذلك ، فى صورة تبعية تجارية ، بمعنى أنها كانت تتمثل ، هى الأخرى ، فى أن العناصر الأجنبية تسيطر على أجهزة التجارة الخارجية . وهذا الاحتكار الأجنبى لعمليات التصدير والاستيراد كان يحرم البلاد من الأرباح التى يحققها الأجانب فى قطاع التجارة الخارجية ويصدرونها إلى الخارج ، كما كان يسد عليهم كل المنافذ إلى اكتساب الخبرة العملية فى هذا الميدان . هذا فضلا عن التأثير السيىء للعناصر الأجنبية المسيطرة على أنماط الاستهلاك والعادات الادخارية ، إذ كانت هذه العناصر تشجع على الإسراف فى الاستهلاك على حساب النقص فى الادخار .

وكل هذه الأنواع الثلاثة من التبعية الاقتصادية قد جرت فى أذيالها نوعا من التبعية من ناحية الاستثمارات ؛ إذ أن الاستثمارات الأجنبية التى كانت ترد إلى مصر لم تكن تتجه إلى وجوه النشاط الاقتصادى التى تدفع عجلة التنمية الصناعية فيها ، وتقضى على عوامل الركود والتخلف ، بل كانت تتجه إلى أنواع معينة من النشاط الاستثمارى تستهدف ، أساساً ، خدمة المصالح الاقتصادية للبلد المسيطر . ومن ثم ساهمت هذه الاستثمارات الأجنبية ، هى الأخرى ، فى استمرار تخصص مصر فى الإنتاج الزراعى ، واستمرار ارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاديات المسيطرة وتبعيته لها .

وإذا كان رأس المال الأجنبى يخضع ، فى اختياره للقطاعات التى يتجه إليها

= الأجنبية عام ١٩٥٧ ، إذ مصرت البنوك الفرنسية والانجليزية ، وحددت مهلة خمس سنوات لتمصير بقية البنوك الأجنبية . كذلك فقد أمم البنك البلجيكى عام ١٩٦٠ على أثر أحداث الكنغو . ثم أمم بنك مصر والبنك الأهلى فى ذات العام . ثم صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ بتأميم القطاع المصرفى بأكمله . وبذلك تحرر النظام المصرفى المصرى من كل تبعية أجنبية .

فى الاقتصاد المتخلف ، إلى مصالح الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لرأس المال ، وتتمثل فى الإبقاء على تخصص البلد المتخلف فى الإنتاج الزراعى أو الاستخراجى، ودعم هذا التخصص باقتصار رأس المال الأجنبى على إنتاج المواد الأولية وتمويل التجارة الخارجية ، فقد كان هذا هو نفس الوضع القائم فى مصر قبل الثورة . ومع ذلك فلم يكن رأس المال الأجنبى يسهم فى الإنتاج الزراعى فى حد ذاته — على غرار إسهامه فى الإنتاج الاستخراجى فى بعض الدول العربية الأخرى — بل كان يسهم ، فقط ، فى تمويل هذا الإنتاج الزراعى عن طريق البنوك(١٠٣) ، وتمويل عمليات التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية عن طريق إنشاء شركات التأمين وأجهزة التجارة الخارجية . وهذا مما يفسر اتجاه رأس المال الأجنبى فى مصر إلى السيطرة على أهم القطاعات الاقتصادية فيها ، وهو قطاع المال الذى يضم شركات التأمين والبنوك التجارية والمتخصصة باعتبارها أجهزة تجميع المدخرات وخلق الائتمان ، وقطاع التجارة الخارجية الذى يضم

(١٠٣) راجع بالتفصيل « الاشتراكية العربية » ، الكتاب الرابع ، للدكتور رفعت المحجوب ص ٥٨ — وقد أبرز اختلاف مسلك رؤوس الاموال الأجنبية ، فى صدد دعم إنتاج المواد الأولية فى الاقتصاديات الزراعية المتخلفة ، بين الإنتاج الزراعى والإنتاج الاستخراجى ، إذ تتولى رؤوس الأموال الأجنبية عمليات الاستخراج ، وخاصة استخراج البترول ، فى حين أنها لا تقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية فى البلاد الزراعية ، بل تقتصر فى هذه الناحية من نواحى الاستثمار ، على تمويل هذه المحاصيل بوساطة البنوك ، أو على استصلاح الأرض. ويفسر هذا فى مصر أن الأرض كانت ، فى معظمها ، مملوكة للمصريين ، وأن الإنتاجية فى الزراعة كانت منخفضة بالمقارنة بالإنتاجية فى الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادى التى أسهم فيها رأس المال الأجنبى . ويؤيد هذا التفسير أن أراضى الأجانب التى استولى عليها الإصلاح الزراعى ، تطبيقاً لقانون تحريم ملكية الارض الزراعية للاجانب ، كانت تبلغ نحو ٦١٩١٠ أفدنة من جملة مساحة الأرض الزراعية فى سنة ١٩٥٢ وقدرها ٥٩٨٢٣٠٠ فدان أى بنسبة ١٫٠٣ ٪ — أنظر « التقدم فى ظل التخطيط » ، وزارة التخطيط ، ص ١٢ .

شركات التصدير والاستيراد ، فضلا عن اتجاه البعض منه إلى الاستثمار فى المرافق العامة واستخراج البترول وعدد محدود من الصناعات وأعمال المقاولات .

ولم تقتصر الآثار الاقتصادية لتبعية مصر ، من ناحية الاستثمارات ، على عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن المساهمة فى إقامة الصناعة الوطنية مساهمة فعالة ، بل امتدت هذه الآثار إلى التأثير السيء على ميزان مدفوعات مصر ؛ إذ كان من المتعين تصدير جزء من الناتج المحلى إلى الخارج فى مقابل العوائد المستحقة لرؤوس الأموال الأجنبية فى صورة أرباح وفوائد ، أو استحقاقات إعادة التأمين فى الخارج . وقد كان من الممكن أن تغدو هذه الأرباح والفوائد، وغيرها من الاستحقاقات ، مصدراً هاماً من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن التبعية الاقتصادية لها ، فوق ذلك ، آثارها الضارة على الاقتصاد التابع ، إذ يكفى أن يحدث أى اضطراب فى العلاقات السياسية بين الدولة المسيطرة والدولة التابعة لتقييد الدولة المسيطرة من استيرادها من الدولة التابعة ، فتقل بذلك صادرات هذه الأخيرة ، ويؤدى ذلك ، قطعا ، إلى حالة من الركود الاقتصادى . لقد كان هذا هو الوضع بالنسبة لمصر فى علاقتها مع انجلترا كدولة مسيطرة ، إذ كانت هذه تعمد إلى وسائل الضغط الاقتصادى عن طريق هذه التبعية . وقد ثبت هذا بوضوح على أثر حركة المقاومة التى نشبت عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، وعلى أثر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، حيث اتجهت انجلترا إلى تقييد مشترياتها من القطن ، رغبة منها فى الإضرار بالاقتصاد القومى المصرى .

والجدير بالذكر أنه حتى قيام الحرب العالمية الأولى ظلت سيطرة رأس المال الأجنبى كاملة على قطاع الأعمال المنظم، ممثلا فى البنوك ، وشركات التأمين، وشركات التصدير والاستيراد ، وعدد قليل من الشركات الصناعية ، وشركات

المرافق العامة(١٠٤) ، وتدل البيانات المتاحة عن رأس المال الأجنبي الذى كان يستثمر فى مصر ، فى بداية الحرب العالمية الأولى، على أنه كان يبلغ نحو ١٨٠ مليون جنيه استرلينى ، أى ما يعادل نحو ١٥ جنيها لكل فرد من السكان . كما بلغ حجم مجتمع الأوربيين المقيمين فى مصر آنئذ نحو ١٥٠٠٠٠ نسمة ، أى بنسبة تزيد قليلا عن ١ ٪ من عدد السكان فى عام ١٩١٤(١٠٥) . والجدير بالذكر ، أيضا ، أنه وإن كانت الرأسمالية الوطنية قد بدأت تدخل ميدان الأعمال بالفعل ، مع بداية الثلاثينيات ، فإن أثرها لم يظهر واضحا إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت نسبة إسهام المصريين فى الأوراق المالية المسجلة فى بورصة الأوراق المالية لا تتجاوز فى عام ١٩٣٣ نحو ٩ ٪ ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩ ٪ فى عام ١٩٤٨ . كما زادت نسبة مساهمة المصريين تدريجيا فى الإصدارات الجديدة ، والزيادات فى رؤوس أموال الشركات القائمة ، من ٤٧ ٪ فى الفترة ١٩٣٩/٣٤ إلى ٦٦ ٪ فى الفترة ١٩٤٥/٤٠ ثم إلى ٨٤ ٪ فى الفترة ١٩٤٨/٤٦(١٠٦) .

ومع ذلك فقد ظلت سيطرة الرأسمالية الأجنبية شبه كاملة فى قطاع المال والتجارة ، فى حين زادت نسبة مساهمة الرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعات التحويلية بالتعاون ، فى بعض الأحيان ، مع رأس المال الأجنبى ، الذى وجد من مصلحته أن يتضافر مع رأس المال الوطنى ليجنى ثمار هذه المشاركة وراء

---

(١٠٤) بل إنه يرد فى تقرير كرومر عام ١٩٠٥ أن السيطرة الأجنبية قد امتدت إلى قطاع الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة ، حيث سيطر الأرمن واليونانيون على صناعة الأحذية ، واليهود وبعض الأوربيين على التجارة فى الأقمشة .

(١٠٥) « القيادة الجديدة » للدكتور أحمد فؤاد شريف ، مجموعة بحوث مؤتمر الإدارة العليا لمناقشة الميثاق الوطنى ، والمنشورة بعنوان « الميثاق من وجهة نظر الإدارة العليا » ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٦٢ و ٦٣ .

(١٠٦) نفس المصدر السابق ، ص ٦٣ .

أسوار الحماية الجمركية . أما العناصر القيادية فى الرأسمالية الوطنية فقد خرجت ، أساسا ، من بين صفوف الإقطاعيين الذين احترفوا السياسة وعضوية مجالس إدارات الشركات ، واتجهوا إلى التحالف مع الرأسماليين الأجانب فى مجال الصناعة التحويلية . بيد أن النجاح الذى حققته تلك الطبقة ، فى مجال إدارة المشروعات الصناعية ، لم يكن راجعاً إلى كفايتها التنظيمية والإدارية بقدر ما كان يرجع إلى ظروف الحرب ، وما أتاحته من أرباح قدرية . هذا فضلا عن أن التغير فى المركز المالى لبنك مصر وشركاته التابعة ، من موقف الأزمة قبل قيام الحرب إلى تراكم الاحتياطيات الكبيرة بعد انتهائها ، قد عزز نجاح الرأسمالية الوطنية فى ميدان الأعمال ، وحقق قدرتها على انتزاع مكان لها فى قطاع الأعمال المنظم . وقد كان لهذا التطور ، إبان الثلاثينيات والأربعينيات ، انعكاسه الواضح فى التطور الذى حدث فى تركيب طبقة الإدارة العليا ممثلة فى أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة . وتدل البيانات الإحصائية المتاحة عن توزيع هؤلاء الأعضاء ، حسب الجنسية ، على أنه من مجموع قدره نحو ١٤٠٠ عضو بلغ عدد الأعضاء المصريين نحو ٤٩٠ عضواً ، بمعنى أن هذا التركيب لطبقة الإدارة العليا لم يكن يتسع ، حتى عام ١٩٥١ ، إلا لحوالى الثلث من أعضاء مجالس الإدارة من المصريين(١٥٧) .

(١٥٧) نفس المرجع السابق ، ص ٦٤ — ويلاحظ أن التوزيع النسبى لمختلف الجنسيات قد كان على النحو التالى : مصريون ٣٥ ٪ ، أوربيون ٣١ ٪ ، يهود ١٧ ٪ ، يونانيون وأرمن ٩ ٪ ، جنسيات أخرى ٨ ٪ .

الفصل الثالث عشر

تخلف الاقتصاد المصرى (تابع)

أشرنا ، فى الفصل السابق ، إلى أن الاقتصاد المصرى ، قبل عام ١٩٥٢ ، كان يتسم ببعض العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى ، إذ كان ثمة ضغط سكانى متزايد على الموارد المتاحة . كما كان متخصصا فى النشاط الزراعى ، مما حق معه القول بأنه كان فى عداد اقتصاديات المحصول الواحد ، بما يرتبه ذلك من مظاهر التبعية النقدية والمصرفية والتجارية .

١ — الدخل القومى كمقياس للتقدم الاقتصادى

ولننتقل بعد ذلك إلى العنصر الثالث من عناصر التخلف الاقتصادى ، وهو الضآلة النسبية للدخل القومى ومتوسط دخل الفرد ، لنجد أن هذا العنصر ، أيضا ، ينطبق على الوضع القائم فى مصر خلال الفترة موضوع البحث . بيد أنه تجدر بنا ، قبل أن تناقش تطور الدخل فى مصر ، الإشارة إلى بعض المآخذ التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار لدى استخدام الدخل كمقياس لمدى تقدم ، أو تخلف ، أى مجتمع اقتصاديا .

إن التحليل « الماكرو اقتصادى » للدخل القومى ينبىء عن أنه يمكن قياس هذا الدخل ، إحصائيا ، بطرق ثلاث : تقدير قيم السلع والخدمات التى تدخل فى تكوين الناتج القومى (طريقة القيمة المضافة) ، وتقدير مجموع دخول الأفراد التى حصلوا عليها فى الفترة موضوع البحث أى مجموع الريع والأجور والفوائد والأرباح (طريقة الأنصبة الموزعة) ،وتقدير الإنفاق على الاستهلاك والادخار (طريقة الإنفاق القومى) . وهذه الطرق الثلاث لقياس الدخل

القومى تناظر الصور الثلاث للدخل المعبرة عن مراحله الثلاث ، وهى مرحلة الإنتاج، ومرحلة التوزيع ومرحلة الإنفاق ، وذلك على أساس النظرتين البديلتين إلى الدخل : النظرة الأولى من ناحية كسب الدخل من قيمة الناتج القومى ، والنظرة الثانية من ناحية إنفاق هذا الدخل على مكونات الناتج القومى (١٠٨) .

ويعلق الاقتصاديون أهمية كبرى على قياس الدخل القومى ؛ إذ أنه يعد مقياسا لمدى التقدم الاقتصادى لأى مجتمع ، أو مدى تأخره ، إذا تابعنا تطور هذا الدخل من فترة إلى أخرى . وهنا ينبغى أن نشير إلى تحفظين بالغى الأهمية فى هذا الصدد .

الأول : وهو ينطوى على ضرورة الوصول إلى الصورة الحقيقية لتطور الدخل القومى من فترة إلى أخرى . وهذا يتضمن أن الدخل القومى النقدى قد لا تكون له دلالة كبيرة ، إذا كان يعكس زيادة صورية فى الدخل ، مردها ، فقط ، الى ارتفاع مستوى الأسعار . وهنا يتعين ضرورة تحويل الدخل القومى النقدى الى معناه الحقيقى ، أو بتعبير آخر عزل التغيرات فى الأسعار من فترة الى أخرى .

الثانى : وهو ينطوى على أن الدخل القومى ، فى حد ذاته ، لا ينهض دليلا قويا على التقدم الاقتصادى ، اذ أن العبرة فى تحقيق التقدم ليست بحجم الدخل وحده ، بل بنصيب الفرد من هذا الدخل (١٠٩) . وهنا يثور التساؤل الهام :

---

(١٠٨) راجع بالتفصيل «اقتصاديات الدخل القومى» ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٧ إلى ٦٢ .

(١٠٩) مع البعد بطبيعة الحال عن الخطأ فى تقدير متوسط دخل الفرد ، بسبب عدم دقة إحصائيات السكان ، سواء كان ذلك بسبب الإهمال فى تسجيل المواليد والوفيات ، أو بسبب عدم دقة التعداد ، كما هو الحادث ، فعلا ، فى كثير من الدول المختلفة التى لا يتوافر فيها الوعى الإحصائى أو لا تتوافر فيها الأجهزة الإحصائية ذات القدرة والكفاية فى تجميع وتبويب الإحصائيات الحيوية بالدقة المنشودة .

هل يقسم الدخل القومى على عدد السكان العاملين وغير العاملين أو على عدد السكان العاملين فقط (١٦٠). ويجيب كندل برجر عن هذا التساؤل بأنه ، من الناحية الواقعية ، فإن الدخل القومى يقسم على العدد الإجمالى للسكان . أما من الناحية النظرية فإن متوسط دخل الفرد من مجموع السكان هو فكرة تلائم الاستهلاك ، فى حين أن متوسط دخل الفرد من مجموع السكان العاملين فكرة تلائم الدخل المنتج .

وفى مناقشة مسائل التنمية لعله من المتعين أن يكون التأكيد أكثر تركيزا على الإنتاجية منه على مستوى المعيشة ، أو بتعبير آخر على الدخل المنتج ، لا على الدخل المستهلك . ولكن تقديرات القوة العاملة أقل تيقنا من تقديرات العدد الكلى للسكان ، ولذلك فن الأيسر ، عمليا ، قسمة الدخل القومى على عدد السكان . وما دمنا نسلم بأن السكان يتزايدون مع كل زيادة فى الدخل ، فإنه إذا كان النمو الاقتصادى أن يتحقق ، فى معنى الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من مجموع السكان ، فإن هذا يعنى أن الدخل الكلى لابد أن يزيد بمعدل يفوق معدل الزيادة فى السكان (١٦١) .

واذا كنا نؤكد هنا على فكرة متوسط الدخل الحقيقى للفرد باعتباره مؤشراً قويا على مدى ما يحققه المجتمع من تقدم اقتصادى ، فإنه يجب ألا نغفل أن الرفاهية الاقتصادية لهذا المجتمع لا تتوقف على متوسط الدخل الحقيقى

---

(١٦٠) المقصود « بالسكان العاملين » فى المعنى الاحصائى هو عدد الأفراد القائمين ، فعلا ، بالأعمال أو الباحثين عن الأعمال . وهذا يعنى ضرورة إدخال الأفراد المتعطلين عن العمل لعدم توافر فرص العمالة ضمن عدد السكان العاملين ، حتى يكون لمتوسط الدخل الحقيقى دلالته الحقيقية ، لان إدماج عدد العمال المتعطلين فى عدد السكان العاملين ينم ، فى الحقيقة ، عن النقص فى الكفاءة الإنتاجية .

(١٦١) « التنمية الاقتصادية » شالزب . كندل برجر ، ماجروهيل ١٩٥٨ ، ص ٩ و ١٠

الفرد فحسب ، بل تتوقف أيضا ، على طريقة توزيع الدخل القومى . ولا حاجة إلى القول إن متوسط الدخل الحقيقى للفرد لا يعبر إلا عن فكرة المتوسط ، كما يدل عليها مفهومها الإحصائى ، بمعنى أن هذا المتوسط لا يكشف ، قط ، عن التوزيع الفعلى للدخل القومى على أفراد المجتمع ، إذ قد يكون توزيع الدخل حسنا أو سيئا أو بالغ السوء ، مع الوصول إلى نفس المتوسط لدخل الفرد الحقيقى (١٦٢)

٢ ـ تطور الدخل القومى

وفى ضوء هذا الإطار التحليلى للدخل ، يمكن أن نعرض تطور الدخل القومى فى مصر ، خلال الفترة موضوع البحث ، مقارنا بتطوره خلال سنوات الثورة .

---

(١٦٢) وفى ذلك يذكر كندل برجر أن بلداً كالكويت تتسم بمتوسط مرتفع جدا لدخل الفرد ، نظرا لما تحصل عليه من عائدات ضخمة للبترول ، وبوجود حجم صغير للسكان وعائدات ضخمة جدا من هذا النشاط الاستخراجى ، فإن متوسط دخل الفرد يصل ، فى ارتفاعه الشاهق ، إلى مستوى يعادل ٢٠٠٠ دولار سنويا ، أى ما هو أعلى من مستوى دخل الفرد فى أى بلد من بلاد العالم : ومع ذلك فمثل هذا البلد لا يمكن أن يوصف بأنه بلد متقدم ، إذ أنه يمكن التعبير عن إحدى نواحى التقدم بتوزيع الدخل القومى على مكتسبى الدخول توزيعا أكثر عدالة . وما يتضمنه معنى التقدم حقا هو أن كل الاعضاء العاملين من السكان ، أو الغالبية العظمى منهم ، يشاركون فى المستوى المرتفع للناتج والدخل ـ نفس المرجع السابق ، ص ٩ .

جدول رقم ١١

تطور الدخل القومى فى مصر

١٩٣٩ إلى ١٩٦٠ بالأسعار الجارية(١٦٣)

(القيمة بالمليون الجنيه)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٣٩	١٦٨ر٠	١٩٥٠	٧٤٢ر٥
١٩٤٠	١٩١ر٠	١٩٥١	٧٩٠ر٤
١٩٤١	٢٣٣ر٠	١٩٥٢	٨٠٦ر
١٩٤٢	٣٢٦ر٠	١٩٥٣	٨٤٧ر٠
١٩٤٣	٣٩٠ر٠	١٩٥٤	٩٢ ر٠
١٩٤٤	٤٦٤ر٠	١٩٥٥	٩٦٥ر٠
١٩٤٥	٥٠٢ر٠	١٩٥٦	١٠٦٧ر٠
١٩٤٦	٥٥٠ر١	١٩٥٧	١١٢٦ر٠
١٩٤٧	٥٩٨ر٢	١٩٥٨	١١٥٧ر٠
١٩٤٨	٦٤٦ر٣	١٩٥٩	١٢٨٥ر٢
١٩٤٩	٦٩٤ر٩	١٩٦٠	٣٤٠٣ر٠

وقد يبدو ، لأول وهلة ، أن الاتجاه العام للدخل القومى ، فى صورته النقدية، فى الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ ، يدل على زيادة مطردة فى الدخل القومى من ١٦٨ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٣٩ إلى ٨٠٦ مليونا من الجنيهـات فى سنة ١٩٥٢ ، بزيادة قدرها ٦٣٨ مليونا من الجنيهـات ، وبمتوسط سنوى للزيادة فى الدخل القومى يبلغ حوالى ٥٠ مليونا من الجنيهات. غير أننا إذا أردنا أن نصحح الدخل القومى النقدى للوصول إلى الدخل الحقيقى ،فلابد أن نعزل التغيرات التى

(١٦٣) « تقدير الدخل القومى والانفـاق العام فى مصر ، ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ » ، للدكتور محمود أمين أنيس ، « وتطور الدخل القومى خلال سنوات الثورة ٦٢ / ١٩٦٤ » ، « المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ — ١٩٦٤ ، الإدارة المركزية للإحصاء ، ص ٢٣ ، والأرقام عن السنوات ٤٦ إلى ٥١ تقديرية .

طرأت عليه نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار والأجور ونشوب حالة التضخم إبان فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

وقد يكون من الأوفق أن نختار الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ لقياس تطور كل من الدخل النقدى والدخل الحقيقى باعتبارها فترة معبرة عن حالة التضخم التى ترتبت على قيام الحرب ، لنصل إلى بعض النتائج الحاسمة ، كما يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم ١٢

الاتجاه العام للدخل القومى ومتوسط دخل الفرد النقدى والحقيقى

١٩٣٩ — ١٩٤٥(١٦٤)

السنة	الدخل القومى النقدى بملايين الجنيهات	الدخل القومى الحقيقى بملايين الجنيهات	عدد السكان	متوسط دخل الفرد النقدى (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد الحقيقى (بالجنيه)
١٩٣٩	١٦٨	١٦٨ر٠	١٦ر٦٧١ر٢٩٤	١٠ر٠	١٠ر٠
١٩٤٠	١٩١	١٦٨ر٦	١٧ر٠٤٠ر٥٩٤	١١ر١	٩ر٨
١٩٤١	٢٣٣	١٦٨ر١	١٧ر٤٠٩ر٨٩٤	١٣ر٣	٩ر٦
١٩٤٢	٣٢٦	١٧٦ر٤	١٧ر٧٩٩ر١٩٤	١٨ر٣	٩ر٩
١٩٤٣	٣٩٠	١٦٠ر٤	١٨ر١٤٨ر٤٩٤	٢١ر٤	٨ر٨
١٩٤٤	٤٦٤	١٦٥ر٢	١٨ر٥١٧ر٧٩٤	٢٥ر٠	٨ر٩
١٩٤٥	٥٠٢	١٧٠ر١	١٨ر٨٨٧ر٠٩٤	٢٦ر٥	٩ر٠

ويدل الجدول السابق على أن الدخل القومى الحقيقى قد زاد من ١٦٨ر٠ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٣٩ إلى ١٧٠ر١ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٤٥ ،

(١٦٤) الأرقام الواردة فى هذا الجدول عن عدد السكان على أساس تعداد السكان عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٧ ، مع أخذ الزيادة السنوية فى الاعتبار ، وقد قدرت بحوالى ٣٦٩٠٥٠ نسمة .

بزيادة إجمالية فى الدخل الحقيقى قدرها ١ر٢ مليون جنيه ، أى بمتوسط سنوى الزيادة ، فى الدخل ، قدره نحو ٣٥٠ ألف جنيه وتبلغ نسبته نحو ٢ر٠ ٪ ، بالقياس إلى مستواه عند بداية الفترة . كما يدل الجدول على أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان قد انخفض من ١٠ جنيهات سنة ١٩٣٩ إلى ٩ جنيهات سنة ١٩٤٥ ، وهذا يعكس ، بوضوح ، مدى التضخم النقدى الذى صاحب هذه الفترة ، كما يعكس حقيقة هامة وهى أن مصر ، قبل الثورة ، لم تحقق تقدما اقتصاديا يذكر ، ولم يرتفع المستوى المعيشى للمواطنين، بل على العكس فقد كان يميل إلى الثبات النسبى .

ويؤكد هذه الحقائق أن لجنة التخطيط القومى قد توصلت إلى نفس النتائج ، تقريبا ، بإجراء تقديرات الدخل القومى فى مصر عن الفترة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٥٧ ، مع احتساب الدخل على أساس أسعار سنة ١٩٥٤ . وقد تضمنت النتائج أن الدخل القومى بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس ١٩٥٤) قد ارتفع من حوالى ٤٧٥ مليون جنيه سنة ١٩١٣ إلى حوالى ٧٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ ، أى بزيادة فى الدخل تبلغ نسبتها نحو ٦٥ ٪ ، وبمتوسط زيادة سنوية فى هذا الدخل تبلغ نسبتها نحو ٥ر١ ٪ بالقياس إلى مستواه فى بداية الفترة . وهذا يعنى أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد بأسعار ١٩٥٤ لم يظهر أى اتجاه تصاعدى ، بل كان يقرب من ٢٤ جنيها سنويا عن الفترة كلها ، أى ما يعادل ٨٠ دولاراً سنويا(١٦٥) .

٣ — الضآلة النسبية لمتوسط دخل الفرد

ويمكن أن نتعرف على مدى ضآلة متوسط دخل الفرد فى مصر خلال الفترة موضوع البحث ، لو قارنا هذا المتوسط بمتوسط دخل الفرد فى بعض الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١٦٥) على أساس أن سعر صرف الجنيه المصرى يقرب من ٣ر٢ دولار .

جدول رقم ١٣

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى

فى بعض الدول المختارة ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٣(١٦٦)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الدولة	السنة ١٩٤٩	السنة ١٩٥٣	الدولة	السنة ١٩٤٩	السنة ١٩٥٣
الولايات المتحدة	١٤٥٣	١٩٠٨	لبنان	١٢٥	٢٦٥
كندا	٨٧٠	١٣١٨	شيلى	١٨٨	٢٥٠
سويسرا	٨٤٩	٩٩٥	البرازيل	١١٢	٢١٥
المملكة المتحدة	٧٧٣	٩٣٠	يوغسلافيا	١٤٦	٢٠٠
السويد	٧٨٠	٩١٠	المكسيك	١٢١	٢٠٠
فرنسا	٤٨٢	٦٠٠	مصر	١٠٠	١١٢
الاتحاد السوفيتى	٣٠٨	٤٤٠	سيلان	٦٧	١٠٨
تشيكوسلوفاكيا	٣٧١	٣٧٠	الهند	٥٧	٦٠
الأرجنتين	٣٤٦	٣٦٦	اليمن	٤٠	٤٠

ويتضح من الجدول السابق أنه لو طبق المعيار الإحصائى لمتوسط دخل الفرد الذى يميز بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة اقتصاديا ، فإن مصر ، خلال الفترة

(١٦٦) كندل برجر ، المرجع السابق ، وقد احتسبت التقديرات بدولارات الولايات المتحدة ، وإنما على أساس القوة الشرائية السائدة فى كل سنة . والأرقام ، فى هذا المرجع ، مأخوذة بالنسبة لعام ١٩٤٩ ، من تقديرات الأمم المتحدة للدخل القومى ومتوسط دخل الفرد فى ٧٠ دولة مختارة ، نيويورك، ١٩٤٩ ، ص ١٤ ، وبالنسبة لعام ١٩٥٣ من بحث الأستاذ م . ل واتكنز ، مركز الدراسات الدولية ، معهد التكنولوجيا فى ماساشوسيت — كامبردج ماس .

موضوع البحث ، كانت تقع فى داخل مجموعة العالم المتخلف ، وإن كانت ، فى ذلك الحين ، أقل تخلفا من الهند والصين وغيرهما من دول هـذه المجموعة . أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن المقارنة تكشف عن الفارق الكبير بين مستوى المعيشة فيها ومستواه فى مصر، ولنضرب مثلا بالولايات المتحدة التى بلغ مستوى المعيشة فيها حوالى عشرين مثل مستوى المعيشة فى مصر عام ١٩٥٣(١٦٧) .

ومن الناحية النظرية فإن انخفاض مستوى الدخل القومى فى المجتمع المتخلف وهو المترتب على انخفاض مستوى الإنتاجية ، يؤدى إلى ضآلة القوة الشرائية فى المجتمع ، وإلى ضآلة القدرة الادخارية فى نفس الوقت . وضآلة القوة الشرائية ، فى رأى بعض الكتاب الاقتصاديين من أمثال راجنار نوركسيه ، تشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية ، أو ما يسمى « بصعوبة السوق » نظراً لعجز السوق المحلى عن استيعاب منتجات أية صناعة رأسمالية ذات كفاية إنتاجية عالية تنشأ بمفردها فى هذا السوق ، ولا يتجه لشراء منتجات هذه الصناعة إلا جزء يسير من الدخل المتولد فيها . بل لعل صغر حجم السوق المحلى فى البلاد المتخلفة كان أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت رأس المال الأجنبى، خلال القرن التاسع عشر، وإلى

(١٦٧) ونضيف فى هذا الصدد أن خبراء الامم المتحدة قد عمدوا إلى تقـدير متوسط الدخل السنوى للفرد فى مختلف الدول بعملة يشيع استعمالها دوليا ، وذلك لأغراض المقارنات بينها ، فيما يتصل بمدى ما تحرزه من تقدم اقتصادى ، أو ما تعانيه من تخلف مزمن . . . وهذه العملة هى الدولار الأمريكى. بيد أن هذه الطريقة فى عقد المقارنات بين الدول تنطوى، فى حقيقة الأمر ، على قدر ملحوظ من التحكم . ومرد هذا التحكم إلى اعتبارين أساسيين : الاعتبار الأول : أن القدر من العملة المحلية — المعادل ، فى قيمته ، لقيمة الدولار — قد يشترى من السلع والخدمات فى الدول الأقل تقدما ما يزيد على ما يشتريه الدولار فى الولايات المتحدة . ومن هنا فإن الفروق بين الدول الأقل تقدما والأكثر تقدما فروق مبالغ فيها نوعا. الاعتبار الثانى : هو أن كثيرا من الخدمات التى تباع وتشترى فى أسواق الدول المتقدمة ، والتى تدخل ، تبعا لذلك ، ضمن تقديرات الدخل القومى ، تؤديه الأسرة فى الدول الأقل تقدما بلا مقابل نقدى . وهنا نجد أن الفروق بين الدول الاقل تقدماً والدول الأكثر تقدما فروق مبالغ فيها من هذه الناحية كذلك .

عهد قريب ، إلى التركيز على إنتاج المواد الأولية فى هذه البلاد لأغراض التصدير، بدلا من الاتجاه إلى الإنتاج للسوق المحلى(١٦٨) .

كما يفسر صغر حجم السوق المحلى السبب الذى جعل الاستثمارات الأمريكية فى إنتاج السلع المصنوعة تفضل بلاد أوروبا الغربية وكندا بصفة خاصة ، وهى البلاد التى تصنعت إلى حد كبير ، بدلا من أن تتجه إلى البلاد المتخلفة . ولهذا ينصح نوركسيه البلاد المتخلفة بالبدء فى موجات من الاستثمار الرأسمالى فى عدد كبير من الصناعات فى نفس الوقت ،(١٦٩) وإن كانت فكرته هذه عن النمو المتوازن التى ترمى إلى توسيع حجم السوق قد تعرضت لبعض الانتقادات من الكتاب المعاصرين ، تتلخص فى أن الفكرة تقوم ،أساسا . على الخوف من نقص الاستهلاك ، وهو لا يشكل مشكلة فى البلاد المتخلفة، بل إن العكس هو الصحيح. فضلا عن أن هذه الفكرة لم تأخذ فى الاعتبار إمكان استيعاب الأسواق الخارجية لجزء من الإنتاج ، واحتمال انخفاض أثمان المنتجات بارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية .(١٧٠) بل إن النظرة الواقعية لفكرة النمو المتوازن تدعو الى اليأس،

(١٦٨) هذا بالاضافة إلى التوسع فى الطلب العالمى على المواد الأولية .

(١٦٩) راجنار نوركسيه ، « مشكلات تكوين رأس المال فى الدول المتخلفة » ، اكسفورد ، ١٩٥٣ ، ص ١١ الى ١٧ .

(١٧٠) راجع ، بالتفصيل ، كندل برجر ، نفس المرجع السابق ، الصفحات من ١٠٨ الى ١٦٧ ، وقد نستخلص من هذا التحليل أن زيادة القوة الشرائية لتوسيع حجم السوق المحلى لاتبدو من الأهمية بمكان بالنسبة لنوعين من السلع هما : السلع التى يتم انتاجها محليا ، لا للاستهلاك المحلى ، وإنما للتصدير إلى الخارج ، والسلع التى يتم انتاجها محليا وتحل محل السلع التى تستوردها الدولة من الخارج . . . إن أسواق المجموعة الأولى من السلع هى أسواق خارجية ، وتحدد القدرة التصديرية للدولة ، فى صدد هذه المجموعة ، بحجم الطلب الخارجى على مكوناتها من السلع . أما المجموعة الثانية فإن انتاجها يتمثل فى إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات الاجنبية التى كانت تستورد من الخارج فيما سبق، والمشكلة هنا ليست مشكلة تسويقية، لان الطلب المحلى قائم من قبل على سلع هذه المجموعة . وإنما المشكلة هنا هى مشكلة فنية تتعلق بإمكانيات إنتاج السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة بدلا من الاعتماد على الخارج فى الحصول عليها .

لأن الموجات الاستثمارية الضخمة التي ينبغي أن تتحقق في وقت واحد تحتاج إلى رؤوس أموال هي من الضخامة بحيث يعجز كثير من الدول المتخلفة عن تدبيرها. وبهذا بدأت فكرة النمو المتوازن تفقد أهميتها لتحل محلها فكرة النمو غير المتوازن في نظرية التنمية(١٧١) .

والاقتصاد المصرى ، شأنه شأن أى اقتصاد متخلف ، كان يشكو من ضآلة المدخرات القومية التى ترجع الى ضآلة الدخل القومى من جانب ، وارتفاع الميل للاستهلاك من جانب آخر ، كنتيجة مترتبة على تقليد الأنماط الاستهلاكية المعروفة فى المجتمعات الغربية المتقدمة ، وكان « أثر التقليد » هذا على أوسع نطاق بعد الحرب العالمية الثانية وما فرضته من حرمان أثناء نشوبها ولم يقف الأمر عند حد ضآلة المدخرات ، بل تعداه الى صعوبة تجميعها وسوء استخدامها . . . أما عن صعوبة تجميع المدخرات فقد كان مردها الى ارتفاع الميل للاكتناز ، وعلى الأخص اكتناز الذهب فى صورة حلى ومجوهرات ، وإلى عدم انتشار المؤسسات الادخارية والوعى الادخارى ، وعدم انتشار العادات المصرفية . وأما عن سوء استخدام المدخرات فيمكن التدليل عليه بأن جزءا كبيرا من المدخرات كان يتجه الى شراء الأرض ، والى الاستثمار فى المبانى ، فضلا عن المبالغة فى الغطاء الذهبى للمصدر من البنكنوت ، من ١٨٫٨ مليون جنيه فى سبتمبر ١٩٤٩ الى ٦٠٫٥ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥١ ، بعد ما كان غطاء الذهب لا يتجاوز ٦٫٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٧ . وبينما زاد الغطاء الذهبى فى عام ١٩٥١ الى نحو عشرة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٤٧ ، فقد زادت قيمة المصدر من البنكنوت من ١٤٥٫٠ مليون جنيه عام ١٩٤٧ الى نحو ٢٢٢٫٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ ، أى بزيادة تقرب

---

(١٧١) راجع البرت ا . هيرشمان « استراتيجية التنمية الاقتصادية » ، وعلى الأخص الفصل الثالث بعنوان « نقد النمو المتوازن » .

من نصف ما كانت عليه قيمة الإصدار فى بداية نفس الفترة . وهذه المغالاة فى غطاء الإصدار لاتعدو أن تكون تجميداً لجزء من المدخرات القومية فى نوع من « تعقيم الذهب » ، وكان الدافع إلى هذا السلوك اعتقاد السلطات الحكومية ، آنذاك ، بأن زيادة غطاء الذهب دعم للثقة فى الجنيه المصرى بعد انفصاله عن الاسترلينى(١٧٢) . يضاف إلى ذلك أن المدخرات التى كونتها مصر فى شكل أرصدة استرلينية ، والتى بلغت نحو ٤٣٠ مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، كانت مجمدة بحكم الواقع(١٧٣) . ولما تم الاتفاق بين مصر وانجلترا على الإفراج عنها على دفعات سنوية ، كان لضآلة الدفعات السنوية وضعف الحافز إلى الاستثمار أثرهما فى عدم استطاعة مصر الإفادة من هذه المدخرات ، مع أنها كانت تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل عملية التنمية .

٤ ـ سوء توزيع الدخل

ولم تكن ضآلة الدخل القومى ، وبالتالى ضآلة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، هى الطابع المميز للاقتصاد المصرى . بل أن هذا المتوسط على ضآلته لم يكن يفصح عن الصورة السيئة لتوزيع الدخل : إذ أن الغالبية العظمى من السكان العاملين كانت تحصل على دخل يقل كثيراً عن هذا المتوسط ، فى حين أن قلة من الأفراد كان دخلها يزيد كثيرا عنه .

(١٧٢) راجع بالتفصيل « الاقتصاد السياسى » للدكتور رفعت المحجوب ، الجزء الثالث، النقود والبنوك ، ١٩٦٠ .

(١٧٣) تكونت الأرصدة الاسترلينية من فائض الميزان التجارى لمصر مع انجلترا وإيداع حصيلة العملات الأجنبية لمصر فى لندن وقيدها لحسابها بالاسترلينى . ولما فرضت انجلترا رقابتها على الصرف ، أصبحت هذه الأرصدة الاسترلينية غير قابلة للتحويل إلى عملات الدول غير الأعضاء فى منطقة الاسترلينى ، واستحال على مصر الشراء من هذه الدول لعدم قدرة إنجلترا على دفع التزاماتها نحو مصر بالعملات الأجنبية ، كما تعذر على مصر الشراء من انجلترا لعدم قدرة هذه على تصدير السلع فى ظروف الحرب .

ولما كانت الأرض الزراعية هى المصدر الرئيسى للإنتاج القومى والدخل القومى ؛ فقد كان سوء توزيع الملكية الزراعية سببا رئيسيا فى التفاوت الكبير فى الدخول خلال الفترة موضوع البحث . إذ كانت نسبة الملاك الزراعيين لاتتجاوز ١٣ ٪ من مجموع السكان ، وكان أقل من ٦ ٪ من الملاك يمتلكون حوالى ٦٥ ٪ من الأرض الزراعية ، وأكثر من ٩٤ ٪ من الملاك يمتلكون حوالى ٣٥ ٪ من الأرض الزراعية ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١٤

توزيع الملكية الزراعية فى مصر
ومتوسط توزيع الملكية ، ١٩٥٢(١٧٤)

	عدد الملاك	النسبة المئوية من المجموع الكلى ٪	المساحة المملوكة	النسبة المئوية من المجموع الكلى ٪	متوسط الملكية
أقل من ٥ أفدنة	٢ر٦٤١ر٨٧٨	٩٤ر٣	٢ر١٢١ر٦٦٤	٣٥ر٥	٠ر٨٠
٥ — ١٠ أفدنة	٧٩ر٢٥٩	٢ر٨	٥٢٥ر٩٠٤	٨ر٨	٦ر٦٣
١٠ — ٥٠ فدانا	٦٩ر١١٥	٢ر٥	١ر٢٨١ر٤٣٣	٢١ر٥	١٨ر٥٤
أكثر من ٥٠ فدانا	١١ر٣٤٨	٠ر٤	٢ر٠٤٣ر٣٧٠	٣٤ر٢	١٨٠ر٠٥
المجموع	٢ر٨٠١ر٦٠٠	١٠٠ر٠	٥ر٩٧٢ر٢٧١	١٠٠ر٠	٢ر١٣

وفى ضوء هذا التحليل لخصائص الاقتصاد المصرى قبل عام ١٩٥٢ ، يمكن أن نخلص إلى أنه كان اقتصادا متخلفا يتسم بالعناصر الثلاثة الرئيسية للتخلف،

(١٧٤) راجع « التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث » ، للدكتور حسين خلاف ، ١٩٦٢ ، ص ١٠٤ .

وهى العناصر التى أشرنا إليها فى مستهل هذا البحث .. . لقد كان اقتصاداً قوامه الزراعة ، وكانت تبعيته للاقتصاديات المسيطرة تنبىء عن أنه اقتصاد تصدير يعتمد أساسا على محصول نقدى واحد . كما أن الموارد والثروات الطبيعية لم تكن مستغلة استغلالا كاملا ، فلم تقم الصناعة قائمة ، ولم يتحقق التوسع الأفقى فى الزراعة بالقدر الذى يقضى على البطالة المقنعة الكامنة فى أعماق الريف المصرى ، أو الذى يمتص الأعداد المتزايدة من السكان التى كانت تتدفق الى سوق العمل بحثا وراء فرص العمالة . وأخيرا فقد كانت ضآلة الدخل القومى ، فضلا عن سوء توزيعه ، سببا فى ضآلة المدخرات القومية وعقبة على الطريق الى التنمية ، وفى انخفاض مستوى المعيشة . وكان لا مناص من تغيير هيكلى فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى .

الفصل الرابع عشر

الملامح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكى

(الفترة الأولى للتحول ، ٥٢/١٩٦٠)

إن الصورة التى رسمت ، فى إيجاز ، للبنيان المتخلف للمجتمع المصرى ، قبل عام ١٩٥٢ ، إنما توحى ، فى الواقع ، بأن هذا المجتمع كانت تسيطر عليه طبقة حاكمة ، مترفة ، محدودة العدد ، تسيطر على الحياة الاقتصادية وأداة الحكم فى البلاد ، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الثروة القومية والدخل القومى . وبينما كانت هذه الطبقة فى ذروة السلم الاجتماعى ، كانت الطبقة الكادحة عند القاعدة. وهى طبقة كبيرة العدد ، محدودة الملكية والدخل ، مكونة من صغار الفلاحين والتجار والعمال وأصحاب الحرف ، وتتوسط هاتين الطبقتين طبقة ضئيلة العدد، هى الطبقة المتوسطة التى لم يكن فى وسعها أن تحفظ التوازن الاجتماعى ، وإن كانت تضم الصفوة ، التى كانت لها من الصفات والقيم والأفكار الإصلاحية وقوة الإحساس بالظلم الاجتماعى والاستغلال ما يمكنها من أن تلعب الدور القيادى فى الثورة العربية . لقد كان الاستغلال ينعكس فى صورة ، إقطاع زراعى، قوامه الملكيات الزراعية الكبيرة ، التى كانت تسمح باستغلال كبار الملاك لصغار الفلاحين ، وفى صورة رأسمالية مسيطرة احترفت السياسة، وأطلقت يدها فى استغلال الطبقات العاملة . أما الظلم الاجتماعى فكان الإحساس به نابعاً من الصورة القائمة لوضع عنصر العمل إزاء الملكية ؛ فقد كشف البنيان الاجتماعى عن وجود طبقة فى قمة السلم الاجتماعى تملك أدوات الإنتاج ، دون أن تعمل ، وتحصل على دخلها الكبير من الملكية ، وطبقة فى أسفل السلم الاجتماعى تعمل ،

دون أن تملك أدوات الإنتاج ، وتحصل على دخل ضئيل من العمل(١٧٥) .

أما النظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى مصر ، قبل الثورة ، فقد كان ، فى حقيقة الأمر ، مزيجا من عناصر لا تناسق بينها ، يرجع كل عنصر منها إلى مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخى للاقتصاد المصرى ، مما يحق معه القول بأن هذا النظام الاقتصادى كان خليطا من النظام الإقطاعى ، والنظام الحرفى ، والنظام الرأسمالى . وهذا التكوين المركب للنظام الاقتصادى هو بعينه الذى أوجب ضرورة قيام الثورة ، وضرورة إحداث التغييرات اللازمة للتحول الاشتراكى ، ووضع التوقيت الزمنى لهذه التغييرات، وفى مقدمتها تصفية الإقطاع، أولا ، ثم تصفية الرأسمالية(١٧٦) .

١ — الاصلاح الزراعى

ولهذا كان الإصلاح الزراعى أول إجراءات التحول الاشتراكى ، ونقطة الانطلاق للمجتمع الجديد فى الفترة الأولى للتحول الاشتراكى التى تمتد من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٠ . إذ حدد قانون الإصلاح الزراعى الأول ، رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، ملكية الأرض الزراعية بمائتى فدان، وقضى بإعادة توزيع الأرض الزائدة عن الحد الأقصى على الفلاحين المعدمين ، ثم صدر بعد ذلك قانون الإصلاح الزراعى الثانى ، رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ ، وهو يقضى بتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى مائة

(١٧٥) «التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة» ،الدكتور رفعت المحجوب، بحث ألقى فى الدورة الأولى لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، نوفمبر ١٩٦٥ .

(١٧٦) لقد كان هذان التغيران فى فترة التحول من ضمن المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة ، منذ اللحظة الأولى لقيامها ، وتتمثل هذه المبادىء فيما يلى : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة جيش وطنى قوى ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .

فدان(١٧٧) ؛ رغبة فى تحويل أكبر عدد ممكن من الأجراء المعدمين إلى ملاك زراعيين . ويوضح الجدول التالى بيان المساحات التى آلت إلى الإصلاح الزراعى تطبيقا لقانونى الإصلاح المشار إليهما ، وقوانين أخرى ، آخرها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، الخاص بحظر تملك الأجانب للأرض الزراعية ومافى حكمها :

جدول رقم ١٥

تفصيل المساحات التى آلت إلى الإصلاح الزراعى

طبقا للقوانين المختلفة(١٧٨)

بيـان	المساحة بالفدان
طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	٤٥٠٣٠٥
طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١	٢١٤١٣٢
أراضى مشتراة من الشركات والحراسة	٦٩٣٢٣
أراضى ضمت من وزارة الأوقاف	١١٠٤٥١
أراضى وقف البر الخاص	٣٨٣٣٦
أراضى الأجانب	٦١٩١٠
الجملة	٩٤٤٤٥٧

كما يوضح الجدول التالى تطور ملكية الأرض الزراعية ،منذ قيام الثورة ،أى قبل الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ ،وقبل الإصلاح الزراعى الثانى ١٩٦١ ، وما يتوقع أن يصبح عليه الحال بعد توزيع الملكيات الزائدة تطبيقا للإصلاح الزراعى الثانى .

---

(١٧٧) على أن يكون هذا الحد للأسرة كلها ابتداء من عام ١٩٧٠ ، وذلك تنفيذا لميثاق العمل الوطنى .

(١٧٨) « التقدم فى ظل التخطيط » ، ص ١٢ .

جدول رقم ١٦

توزيع الملكية الزراعية قبل وبعد الإصلاح الزراعى

١٩٥٢ — ١٩٦٦(١٧٩)

فئات الملكية	١٩٥٢ (بالآلاف)		١٩٦١ (بالآلاف)		١٩٦٦ (بالآلاف)	
	عدد الملاك	المساحة المملوكة	عدد الملاك	المساحة المملوكة	عدد الملاك	المساحة المملوكة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٢٨٧٠	٢٦٦٠	٢٩٢	٣٠٤٠
٥ — ١٠ أفدنة	٧٩	٥٢٦	٧٩	٥٣٠	٧٩	٥٣٠
١٠ — ٥٠فدانا	٦٩	١٢٨١	٦٩	١٣٠٠	٦٩	١٣٠٠
٥٠ — ١٠٠ فدان	٦	٤٢٩	١١	٦٣٠	١١	٦٣٠
١٠٠ — ٢٠٠ فدان	٣	٤٣٧	٣	٤٥٠	٥	٥٠٠
أكثر من ٢٠٠فدان	٢	١١٧٧	٢	٤٣٠	—	—
	٢٨٠١	٥٩٧٢	٣٠٣٤	٦٠٠٠	٣٠٨٤	٦٠٠٠

ويدل الجدول السابق على أن التغير الجوهرى فى المساحة المملوكة ينسحب إلى الفئة الأولى (أقل من ٥ أفدنة) بعد توزيع الأرض المستولى عليها نتيجة للإصلاح الزراعى الأول والثانى ، وتقدر الزيادة فى المساحة بنحو ٩١٨٠٠٠ فدانا . كما ينسحب هذا التغير إلى الفئة الرابعة (٥٠ إلى ١٠٠ فدان) نتيجة للإصلاح الزراعى الأول ، بالتنازل عن ٥٠ فدانا لكل إبن فى حدود ١٠٠ فدان لجميع الأبناء ، وتقدر الزيادة فى المساحة المملوكة لأفراد هذه الفئة بنحو ٢٠١٠٠٠ فدان . وأخيرا ، فإن هذا التغير ينسحب،أيضا ، إلى الفئتين الخامسة

---

(١٧٩) نشرة البنك الأهلى المصرى ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ، ١٩٦١ ، ص ٢٧٨ إلى ٢٧٩ .

والسادسة اللتين تندمجان فى فئة واحدة (١٠٠ فدان) ، وتقل المساحة المملوكة لها من ١٦١٤٠٠٠ فدان إلى ٥٠٠٠٠٠ فدان ، أى بنقص قدره نحو ١١١٤٠٠٠ فدان . وإذا أضيف هذا النقص إلى الزيادة فى المساحة الكلية ، نتيجة التوسع الأفقى بمقدار ٢٨٠٠٠ فدان (الزيادة فى المساحة الكلية فى عام ١٩٦٦ عنها فى عام ١٩٥٢) ، فتكون جملة المساحة الزائدة عن حق الملكية والمساحة الزائدة نتيجة التوسع هى ١١٤٢٠٠٠ فدان . وهذه المساحة تكون قد وزعت على فئات الملكية الزراعية على النحو التالى :

٩١٨٠٠٠	فدان للفئة الأولى	(أقل من ٥ أفدنة)
٤٠٠٠	فدان للفئة الثانية	(٥ — ١٠ أفدنة)
١٩٠٠٠	فدان للفئة الثالثة	(١٠ — ٥٠ فدانا)
٢٠١٠٠٠	فدان للفئة الرابعة	(٥٠ — ١٠٠ فدانا)
١١٤٢٠٠٠	المجموع الكلى للمساحة الموزعة .	

هذا ، وقد أصبحت الجمعيات التعاونية من أهم معالم الإصلاح الزراعى ، فهى بالإضافة إلى توفير السلف الزراعية اللازمة للأعضاء . نقدية وعينية . وتقديم الخدمات التى تشمل الرى والحرث ومقاومة الآفات ، فإنها تعمل على تسويق المحاصيل لحساب أعضائها(١٨٠). ومن ثم فقد اقترن الإصلاح الزراعى بإعادة

(١٨٠) وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعى ٣٣١ جمعية فى عام ١٩٦١ ، وتقدر السلف النقدية والعينية التى تقدمها هذه الجمعيات سنويا بنحو ٣٫٥ مليون جنيه . أما الخدمات فتصل إلى حوالى ٢ مليون جنيه سنويا . هذا وقد ألغيت الفائدة التى يحتسبها بنك التسليف الزراعى والتعاونى على نوعى السلف التى يقدمها للزراع والجمعيات التعاونية ، وذلك إعتبارا من السنة الزراعية ٦١/٦٢ ، وذلك بموجب القرار الجمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦١ — أما الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة فتبلغ ٣٧٠٩ جمعيات فى عام ١٩٦١ ، راجع مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، اللجنة المركزية للإحصاء ، ص ١٢٨ .

توزيع ملكية الأرض بما يحقق العدالة الاجتماعية ويوسع من قاعدة الملكية الزراعية ، وبالتعاون الزراعى ، وبتحديد أجر العامل الزراعى ، وبتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

هذا عن تصفية الإقطاع ، أما عن الرأسمالية فقد كانت السياسة الاقتصادية تنتهج موقفين متميزين : موقف مهادنة وتشجيع الرأسمالية على الإسهام فى تنمية الإنتاج القومى ، وتخطيط البرامج الجزئية،وقد وضح ذلك فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ ، ثم موقف التحول إلى الطريق الاشتراكى بتأميم المشروعات الهامة والرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وبالعمل الوطنى على أساس التخطيط الشامل ، وقد وضح ذلك فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ .

وقبل أن نناقش الملامح الأساسية لكل من الفترتين ، فترة مهادنة الرأسمالية وفترة التحول الاشتراكى ، يجدر بنا ، أولا ، أن نفسر الأسباب التى دعت إلى تغيير السياسة الاقتصادية إزاء الرأسمالية . لقد وضح تماما ، إبان الفترة الأولى، أن الرأسمالية لم تسهم إسهاما فعالا فى تطوير الاقتصاد القومى ، وأن الأسلوب الرأسمالى فى التنمية ، بالصورة التلقائية المعروفة فى المجتمع الغربى ، لا يمكن أن يحقق النمو الاقتصادى بالمعدلات المطلوبة للارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين .

كما وضح أن الرأسمالية المصرية الوليدة،فى ضعفها وتبعيتها للرأسماليات الغربية المتقدمة ، لا يمكن أن تعيش إلا فى ظل الحماية الجمركية التى يتحملها المستهلكون فى النهاية ، ولا يمكن أن تكون لها سياسة مستقلة عن سياسة هذه الرأسماليات الغربية ، ولا يمكن أن تنافسها إلا وراء أسوار الحماية .ومن ثم ، فإن الاستمرار فى السير على الطريق الرأسمالى كان يعنى ، فى الحقيقة، ثلاثة أمور . الأمر الأول: هو عدم سنوح الفرصة الحقيقية لرفع مستوى المعيشة كهدف نهائى للتنمية . والأمر الثانى : أن ثراء قلة من الرأسماليين على حساب جماهير المستهلكين لا يحقق العدالة الاجتماعية فى أحد معانيها وهو عدالة التوزيع ، وهذا ما يتنافى مع أحد

المبادىء الستة للثورة أما الأمر الثالث فهو : أن الاعتماد فى تحقيق التنمية وفقا للأسلوب الرأسمالى ، هو تدعيم لسيطرة الطبقة الواحدة التى كانت تضم رأس المال المستغل إلى جانب الإقطاع ، مما يفضى إلى زيادة حدة الصراع الطبقى وتضاؤل الأمل فى حله سلميا . . . هذه لاعتبارات الاقتصادية والسياسية هى التى أوجبت حتمية التحول من الطريق الرأسمالى إلى الطريق الاشتراكى .

٢ — خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع

ولقد كان الاقتصـاد القومى ، إبان الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ ، يسير فى ثلاثة اتجاهات متكاملة ، تلائم طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة وقتذاك . الاتجاه الأول : هو خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع البلاد. وقد اتخذت حكومة الثورة بعض التدابير ، وأصدرت من التشريعات ما يستهدف تحقيق ودعم هذا الاتجاه ، إذ تم تطوير المصانع الحربية لتوفير إحتياجات الدفاع والمساعدة فى تدعيم الإنتاج المدنى ، وصدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ بمنح بعض الإعفاءات الضريبية للشركات الصناعية المشتغلة فى فروع هامة من الاقتصاد القومى ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، بخفض النسب المخصصة للأموال المصرية فى رأسمال الشركات إلى ٤٩ ٪ بدلا من ٥١ ٪ ، والقـانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بمنح ميزات لرأس المال الأجنبى عند استثماره فى « مصر » وإمكان تحويله إلى الخارج بشروط خاصة ، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ لتشجيـع البحث والتنقيب عن المعادن والبترول واستغلال المناجم والمحاجر . كما صـدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ، فى شأن تنظيم الشركات المساهمة ، وكانت تستهدف إحكام الرقابة على هـذه الشركات ، ومنع سيطرة البعض على مجالس إدارتها ، وضمان وجود الكفايات الممتازة فى عضوية هذه المجـالس ، وحماية حقوق صغار المساهمين ، وتشجيع الاستثمار بخفض الحد الأدنى لقيمـة السهم فى الشركات المساهمة إلى جنيهين .

٣ ـ دعم الاسلوب التعاونى

أما الاتجاه الثانى فهو دعم الأسلوب التعاونى فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى . وقد وضح ذلك بصورة بارزة فى مجالات التعاون الزراعى والتعاون الإنتاجى والتعاون الاستهلاكى ، إذ لم يعد نشاط التعاون الزراعى مقصورا على الائتمان الزراعى التعاونى ، كما كان الحال من قبل ، أى فى معنى إمداد الجمعيات التعاونية لأعضائها من الزراع بالسلف والقروض النقدية والعينية التى يتطلبها الإنتاج الزراعى ،النباتى والحيوانى، لحماية المزارعين من المرابين والوسطاء(١٨١). بل إن هذا النشاط قد بدأ يمتد إلى عملية الإدارة الزراعية ،أى تجميع الاستغلال الزراعى مع تطبيق الميكنة الزراعية ، على أساس من التعاون الإنتاجى كدعامة أساسية لنجاح هذا التنظيم الجديد . وعلى ذلك ، فإن هذا التنظيم يهدف ، فى الحقيقة ، إلى إيجاد الترابط بين المنتجين وتنسيق الخدمات المشتركة بينهم ، وتسويق حاصلاتهم بأسعار مجزية، بمعنى أن هذا التنظيم يجمع الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى وحدات كبيرة ، ويحدد لها الدورات الزراعية الملائمة ، ثم يمدها بما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج مع إستخدام أحدث الأساليب العلميـة فى الزراعة ، بما يرفع من إنتاجية الأرض ، ويعود بعائد أكبر على المنتجين الزراعيين الذين يضمهم هذا التنظيم التعاونى. وفضلا عن ذلك فإن نشاط التعاون

(١٨١) نص القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، الخاص بالإصلاح الزراعى ، على إنشاء الجمعيات التعاونية فى مناطق الإصلاح ، على أن تتكون الجمعية التعاونية الزراعية ممن آلت اليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ، وممن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة — ولقد حدث ، فيما بعد ، بعض التطورات الأخرى فى صدد التطبيق الاشتراكى للفلسفة التعاونية فى مجال الزراعة . إذ فضلا عن إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ،فقد انشئت المؤسسة التعاونية الزراعية ، وحول بنك التسليف الزراعى،الذى كان قد أنشىء فى عام ١٩٣١ لإقراض الزراع والجمعيات التعاونية ، إلى بنك تعاونى. كما أنشئت جمعيات الائتمان الزراعى فى المراكز ،وبدىء بإنشاء بنوك القرى ، وجمعيات تربية الماشية .

الزراعى قد أخذ يمتد إلى عمليات التسويق التعاونى لبعض الحاصلات الزراعية، بما ينطوى عليه ذلك من تمويل المحاصيل قبل حصادها، ثم تهيئتها للتسويق، وتوزيع حصيلة مبيعاتها على أعضاء الجمعيات التعاونية، بما يرفع من قيمة العائد الذى يحصل عليه الأعضاء.

ولقد سار التعاون الإنتاجى، جنباً إلى جنب، مع التعاون الزراعى، ونعنى به تجميع القوى العاملة فى الصناعات الحرفية واليدوية(١٨٢) فى شكل تعاونى لغرض المساعدة فى عمليات الإنتاج، أى تجميع القوة العاملة فى تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الأولية التى تدخل فى السلع المصنوعة فى إطار تعاونى.

ويمكننا أن ندرك أهمية التنظيم التعاونى للصناعات الصغيرة، الحرفية واليدوية، إذا أدركنا ما لها من أهمية خاصة فى مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى للبلاد، فهى تمثل قطاعا من قطاعات الإنتاج تبلغ قيمة منتجاته الحالية ما يقرب من ٢٥ مليون جنيه سنويا، كما يبلغ عدد المشتغلين فيه أكثر من مليون عامل، بعضهم متفرغ للعمل فيه والبعض الآخر يعمل فيه إلى جانب عمله فى الزراعة، كما تقدر مساهمته فى الدخل القومى بحوالى ٥ ملايين جنيه سنويا. أما رقم الصادرات من منتجات القطاع فيصل إلى أكثر من مليون جنيه سنويا، ولهذا كان من المتعين ضرورة تعبئة كل الجهود لاستغلال هذا القطاع الإنتاجى، وتنظيم إمكانياته الفنية والبشرية والطبيعية، لتحقيق الأهداف المرجوة منه. ولم يكن ثمة أفضل من التعاون كوسيلة فعالة للنهوض بالصناعات الصغيرة، وخروجها عن جمودها، وتطويرها فنيا، وإبعاد العاملين فيها عن إستغلال الممولين والتجار الذين يقومون

---

(١٨٢) المقصود بالصناعات الحرفية واليدوية هى تلك التى تمارس داخل مصانع صغيرة، يعمل فى كل منها عدد محدود من العمال، وتتميز منتجاتها بالطابع اليدوى أو النصف آلى، ولا تحتاج فى إنتاجها إلا لمعدات بسيطة. وتوصف عادة «بالصناعات الصغيرة»، لأنها تقوم، فى الغالب، على الجهود الفردية.

بتسويق منتجاتها . والتعاون ، إلى جانب وظيفته الاقتصادية ، يمكن أن يقوم ، كذلك ، بخدمة العاملين فى الصناعة اجتماعيا . وعن طريقه يمكن تأدية الخدمات الصحية لهؤلاء العاملين، فضلا عن تأمينهم ضد الحوادث والبطالة والعجز(١٨٣). كما أن تجميع القوى العاملة، فى إطار التعاون الإنتاجى ، اقتضى إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية . ويتكون رأسمال هذه الجمعيات من أموال العاملين الذين يمارسون العمل فيها ، على أن توزع عليهم الأرباح التى تتحقق بنسبة ما قدمه كل منهم من عمل فى الجمعية . أما الهدف من إنشائها فهو تحرير العامل من الاستغلال ، وسيطرة رأس المال ، وزيادة دخله ، ورفعه إلى مصاف أرباب الأعمال . وفى سبيل تنشيط الحركة التعاونية فى قطاع الصناعات الصغيرة، أنشئت مؤسسة عامة للتعاون الإنتاجى، بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠، الغرض منها تكوين الجمعيات التعاونية الصناعية ، بمفردها ، أو بالاشتراك مع مؤسسين آخرين ، وتوفير المعونة الفنية والمالية لهذه الجمعيات، وإمدادها بالمواد الأولية ، لتيسير تمويلها وتسهيل تسويق منتجاتها ، بما يتفق مع أسس التنظيم الصناعى الحديث ، وذلك كله فى داخل الإطار التعاونى .

ولم تقتصر الحركة التعاونية ، خلال الفترة موضوع البحث ، على التعاون الإنتاجى فى مجالى الزراعة والصناعة ؛ بل امتدت ، أيضا ، إلى التعاون الاستهلاكى الذى يستهدف التخفيف عن كاهل المستهلكين ، وذلك بالعمل على النهوض بالقطاع الاستهلاكى ونشر خدماته فى أنحاء البلاد ، والبيع بالجملة لتجار التجزئة

(١٨٣) لقد نشأت الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والحرفية من صميم البيئة المصرية القديمة لمقابلة احتياجات المواطنين التى نبتت من طبيعة حياتهم . وقد توارثتها الأجيال المتعاقبة ، ثم تطورت نتيجة لتطور الاحتياجات وتغير الأذواق ووسائل الإنتاج ، حتى أصبحت ، بوضعها الراهن ، الذى يتميز بالتركيز فى بعض المناطق ، نتيجة توافر الخامات ، وتوارث الصناعة نفسها ، أو بالانتشار نتيجة الهجرة الداخلية وانتقال هذه الصناعات من جهة إلى أخرى .

بالقطاع الخاص للقضاء على جشع تجار الجملة، والبيع بالتجزئة للمستهلكين مباشرة، وتحقيقا لهذه الأهداف أنشئت مؤسسة تعاونية استهلاكية لإعادة تنسيق الهيكل التعاونى فى مجال الاستهلاك، عن طريق المساهمة فى رءوس أموال الجمعيات التعاونية للمحافظات وإنشاء وامتلاك الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية.

بيد أنه لاستكمال البناء التعاونى فى عمومه، اقتضى الأمر ظهور أنواع جديدة أخرى من الجمعيات التعاونية، فى مجال الإسكان، واستصلاح الأراضى، وصيد الأسماك، وتربية الدواجن. وهكذا، أصبح التعاون الركيزة الأساسية التى يستند إليها تطوير الريف، وزيادة الإنتاج، والتخلص من الوسطاء المستغلين، سواء كانوا مرابين بالمزارع، أو منظمين بالمصانع، أو تجارا محترفين. ولم تعد التنظيمات التعاونية أجهزة مكملة للإقطاع والرأسمالية، كما كان عليه الحال من قبل، بل أداة لها فاعليتها فى التطوير الاقتصادى والإجتماعى للمجتمع الجديد.

٤ ــ تكوين نواة القطاع العام

أما الاتجاه الثالث فهو تكوين نواة القطاع العام. ولقد وضح هذا الاتجاه فى عام ١٩٥٧ بعد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس والعدوان الثلاثى الذى أعقب هذا التأميم. إذ شعرت الدولة أنه من الضرورى إنشاء مؤسسة عامة لإدارة ما تملكه الدولة فى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة، ذلك أن قوانين التمصير التى أصدرتها الحكومة بعد العدوان قد أدت إلى تملك الدولة لحصص كبيرة فى عدد من البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية. ومع ذلك فقد كانت هذه الأسهم لا تمثل إلا أقلية من النشاط الاقتصادى. ومن ثم فقد أصبح من الضرورى تجميع كل هذه الأسهم فى مؤسسة واحدة لضمان تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة فى هذا المجال، وتبلور هذا الاتجاه فى إنشاء المؤسسة الاقتصادية التى كانت تمثل، إلى حد ما، شركة قابضة تمتلك أسهما فى مجالات اقتصادية متعددة. وقد انشئت المؤسسة بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧،

وسرعان ما اتسع نشاطها ، إذ اشترت أسهم كثيرة من الشركات ، كما اشترت حصص الأعداء فى بعض الشركات الأخرى ، وأسهمت فى إنشاء عدد من المشروعات الإنتاجية ، وبذلك ارتفعت استثماراتها ، فى أوجه النشاط المختلفة — من بنوك وشركات تأمين وتعدين وصناعة وتجارة ونقل — من ٤٧ر٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٧ إلى ٩٤ر٩ مليون جنية سنة ١٩٥٩ (١٨٤) . ومن ثم ، كانت المؤسسة الاقتصادية ، فى هذه الفترة ، تعبيرا عن نوع من المشاركة بين القطاعين العام والخاص فى النشاط الاقتصادى .

ولم يقتصر الأمر على قيام المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع العام ، بل إن هذه النواة قد تعاظمت قليلا بتأميم جزء من القطاع المصرفى، خلال الفترة موضوع البحث ، ممثلا فى البنك الأهلى المصرى وبنك مصر . اذ أن البنك الأهلى كان قد استمر ، بعد تحويله إلى بنك مركزى، مضطلعا بالوظائف التى أسندها إليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، إلى أن صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، متضمنا الأحكام التفصيلية لوظائف البنك المركزى ، واختصاصاته فى الرقابة والإشراف على البنوك ، وتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ، بما يساعد على دعم الاقتصاد القوى واستقرار النقد المصرى ، وإجازة حصول مساهمى البنك على أرباح سنوية لا تتجاوز قيمتها ٢٠ ٪ من القيمة الإسمية للأسهم . ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بانتقال ملكية البنك الأهلى المصرى إلى الدولة ، لما يقتضيه الصالح القومى من ضرورة تأميم هذا البنك .

كما صدر ، بعد ذلك ، قرار رئيس الجمهورية بفصل البنك المركزى عن البنك

---

(١٨٤) نشرة البنك الأهلى ، المجلد ١٤ ، العدد الثانى ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٩ إلى ٢١٠ ، والعدد الرابع ، ص ٤٠٣ إلى ٤٠٤ .

الأهلى ، وقضى هذا القرار بإنشاء مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك المركزى المصرى » تتولى مزاولة العمليات المصرفية الخاصة بالحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة ، وعمليات الائتمان مع البنوك ، على أن يزاول البنك الأهلى المصرى ، دون أية قيود ،جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط التى تخضع لها البنوك التجارية . كما صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بانتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة .

الفصل الخامس عشر

الملامح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكى

(الفترة الثانية للتحول ، ٦٠ / ١٩٦٥)

أشرنا فى الفصل السابق، إلى أن دراسة ملامح الفترة الأولى للتحول الاشتراكى قد كشفت النقاب عن أن الاقتصاد القومى قد سار ، إبان تلك الفترة ، فى اتجاهات متميزة ، بدأت بالإصلاح الزراعى ، وانتهت بخلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع ، ودعم الأسلوب التعاونى ، وتكوين نواة القطاع العام . وسنتابع ، فى هذا الفصل ، الاتجاهات التى سار فيها الاقتصاد القومى فى الفترة الثانية للتحول الاشتراكى ، ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ .

١ — اطراد نمو القطاع العام

وتكشف هذه الفترة عن أربعة اتجاهات فى تطور الاقتصاد القومى خلال الفترة المشار إليها : الاتجاه الأول ، هو اطراد نمو القطاع العام . وقد بدأ ذلك بإنشاء مؤسسة مصر ومؤسسة النصر وغيرهما من المؤسسات العامة ، ثم اتسع نطاق القطاع العام بصدور بعض القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ ، وازداد اتساعا بصدور قرارات اشتراكية أخرى فى أغسطس ١٩٦٣ . إذ صدر فى مارس ١٩٦١ القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة قابضة أخرى ، هى مؤسسة مصر ، بوصفها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة . ويتكون رأسمالها من رأسمال بنك مصر ومن أنصبته فى رءوس أموال الشركات المساهمة . وكانت المؤسسة تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والمالى والزراعى والصناعى ، كما كانت تتولى الإشراف على

نشاط بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة الأخرى ، على أن تؤول الأرباح الصافية التى تحققها المؤسسة إلى الخزانة العامة بعد اقتطاع جزء منها لتكوين الاحتياطيات أو لإنشاء المشروعات الجديدة .

كما صدر فى مارس ١٩٦١ القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بتأسيس مؤسسة قابضة ثالثة هى مؤسسة النصر . وتهدف ، أيضا ، إلى تنمية الاقتصاد القومى عن طريق الاشتراك فى المشروعات الصناعية . ويتكون رأسمال المؤسسة من رءوس أموال جميع الشركات التى أسستها الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، وذلك بالإضافة إلى رءوس أموال الشركات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية .

وفضلا عن إنشاء المؤسسات الثلاث القابضة — المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر ومؤسسة النصر — فقد أنشىء عدد آخر من المؤسسات ، كالمؤسسة العامة التعاونية للإسكان ، والهيئة العامة للبترول ، والمؤسسة العامة للنقل البرى ، والهيئة العامة لتعمير الصحارى . وكان تفضيل إنشاء مؤسسات عامة تضم شركات ذات نشاط متنوع ينبع من الرغبة فى الاحتفاظ بقدر من المنافسة بين الشركات التى تعمل فى نشاط اقتصادى واحد ، وتنتمى إلى مؤسسات عامة مختلفة.

ثم صدرت ، فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، ثلاثة قرارات بقوانين ، تناولت بالتأميم كثيرا من قطاعات الاقتصاد القومى : القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين، فضلا عن بعض الشركات والمنشآت الأخرى، مع احتفاظها بشكلها القانونى ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بمساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت على أن تأخذ شكل شركة مساهمة عربية تسهم فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال، والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بوضع حد أقصى لملكية الفرد من أسهم بعض الشركات قدره ١٠٠٠٠ جنيه ، على أن يؤول إلى الدولة ما يتجاوز

هذا الحد الأقصى نظير سندات عليها . كما صدر فى نفس التاريخ القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١، ويقضى بأنه لايجوز — إلا بقرار من رئيس الجمهورية — الحكومة والمؤسسات العامة والشركات ، التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر ، أن تعهد بأعمال المقاولات والأشغال العامة التى تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠٠ جنيه لغير الشركات التى تساهم فيها الحكومة بنسبة لاتقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها .

وقد ترتب على عملية التأميم هذه أن أصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادى يدار بواسطة أجهزة الدولة ، واتسعت رقعة القطاع العام ، فلقد أممت جميع البنوك وشركات التأمين وشركات الملاحة البحرية ، بالإضافة إلى ٥٠ شركة أخرى يشتغل أغلبها بالصناعات الأساسية والثقيلة . كما أممت ٨٣ شركة أخرى تأميما جزئيا ، بأن ساهمت الحكومة فى ٥٠ ٪ على الأقل من رؤوس أموالها ، وتضم هذه المجموعة شركات تشتغل بالصناعات الخفيفة والمقاولات . كذلك فقد أممت ١٤٥ شركة تأميما جزئيا ، عندما حصلت الدولة على مايمتلكه أى فرد فيها من أسهم تزيد قيمتها السوقية على ١٠٠٠٠ جنية ، وتشتمل هذه المجموعة على شركات الغزل والنسيج وغيرها من شركات الصناعة الخفيفة ، هذا فضلا عن إسقاط التزامات المرافق العامة وتحويلها إلى مؤسسات عامة (١٨٥) .

---

(١٨٥) إذ صدر فى ٢٠ يوليو القانونان رقما ١٢٢ و ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، فى شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليبون لاستغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الأسكندرية ، وكذلك الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة لاستغلال مرافق النقل العام بمدينة القاهرة . وقد نص القانون الأول على أن تنشأ موسسة عامة تسمى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الأسكندرية تكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتؤول إلى المؤسسة الجديدة جميع أصول وخصوم شركة ليبون الخاصة بإدارة المرفق السابق . كما نص القانون الثانى ، أيضا على أن تؤول إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة جميع منشآت وممتلكات شركة ترام القاهرة .

أما بالنسبة لعمليات تصدير القطن فقـــد صدرت فى شأنها بعض القوانين الاشتراكية فى فترات غير متباعدة ، تدرجت بها من التأميم الجزئى إلى التأميم الـكامل . إذ كان قد صدر فى ٢٣ يونيه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم منشآت تصدير القطن . ويقضى بأنه يتعين على كل منشأه تزاول تجارة تصدير القطن أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وأن تـكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٣٥ ٪ . وقد منحت منشآت التصدير، المقيدة باتحاد مصدرى الأقطان، مهلة قدرها سنة، لكى توافق أوضاعها مع أحكام هذا القانون(١٨٦). وفى ٢٠ يوليو صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ معدلا لنصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وبمقتضى هذا التعديل زادت حصة اشتراك القطاع العـام فى مؤسسات تصدير القطن إلى ٥٠ ٪ مع تقصير المهلة الممنوحة إلى ستة أشهر. وفى ١٢ أبريل ١٩٦٢ صدر قرار جمهورى بتأميم جميع منشآت تصدير القطن ، ونقل ملـكيتها للدولة ، واعتبار المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على تلك المنشآت . وكان قد صدر ، أيضا ، فى ٥ أبريل ١٩٦٣ قرار جمهورى بتأميم محالج الأقطان فى محافظات الجمهورية ، وبذلك أصبحت جميع مراحل إنتاج القطن وحلجه وتصديره تحت إشراف الدولة ، مما يضمن وفاءها بجميع الالتزامات فى مواعيدها المقررة ، والقضاء على كل تلاعب بمنتجى القطن وحمايتهم من الاستغلال .

ثم صدرت، فى أغسطس ١٩٦٣ ، مجموعة أخرى من القرارات الاشتراكية التى

---

(١٨٦) كما صدر فى ٣٠ يونية القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنه ١٩٦١ باعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وملحقة بوزارة الاقتصاد ، على أن تتولى هــذه اللجنة تنفيذ سياسة الحكومة فى شأن دعم سوق القطن ، والمحافظة على مستوى أسعاره ، والمعاونة على تصريف المحصول فى الداخل والخارج .

كان لها أثرها فى زيادة اتساع نطاق القطاع العام عما كان عليه الوضع فى عام ١٩٦١ ؛ إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذى يقضى بأن يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام ، أو تلك التى يساهم فيها القطاع العام . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٢ بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص ، على أن تؤمم الأصول المستخدمة فى الاستغلال وتؤول ملكيتها إلى الدولة . كما صدر القرار الجمهورى رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض شركات القطاع العام التى لم تكن خاضعة لقرارات التأميم وبعض الشركات التى كانت تحت الحراسة ، وبعض الشركات التى كانت مؤممة تأميما جزئيا بخضوعها للقانونين رقمى ١١٨ و١١٩ لسنة ١٩٦١.

٢ — قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة

بيد أن هذه الخطوات الواسعة نحو التحول الاشتراكى قد رتبت ضرورة قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة كان لابد من قيامها كنتيجة حتمية لصدور القرارات الجديدة المنظمة للنشاط الاقتصادى . . وهذه التنظيمات هى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، والشركات التى آلت ملكيتها للدولة واحتفظت بشكل الشركة المساهمة . . لقد احتفظ المشروع للشركات المؤممة بشكلها السابق على التأميم ، تحررا من الأوضاع الحكومية ، الإدارية والمالية ، ثم أنشأ مؤسسات عامة تتولى الإشراف عليها ، ثم أتبع المؤسسات بالوزارات ، وأسند إلى الوزير المختص مسئولية الرقابة على هذه المؤسسات وتوجيهها ، ثم جعل من المجلس الأعلى للمؤسسات العامة رقيبا على كل هذه الأجهزة . وهذا يعنى ، بطبيعة الحال ، أن للدولة حق الرقابة على المشروعات المؤممة ، وهى رقابة تقتضيها سياسة الاقتصاد المخطط ، حتى لاتحيدهذه المشروعات عن إطار الخطة العامة ، ولاتطغى الرقابة على استقلالها أو إعاقة إدارتها بالأساليب التجارية. كما كان من أثر إدخال

هذه التنظيمات المستحدثة أن أصبح للعمال والموظفين حق المشاركة فى أرباح الشركات التى يعملون بها ، وفى عضوية مجالس إدراتها(١٨٧) .

أما الاتجاه الثانى للتطور الذى حدث خلال فترة التحول فهو مسار الاتجاه الأول ، إذ بات من الضرورى إجراء الموازنة بين مزايا الاستمرار فى إنشاء مؤسسات عامة تضم إليها شركات متنوعة على النهج الذى كان سائدا حتى ديسمبر ١٩٦١ وبين إعادة تنظيم القطاع العام فى مؤسسات متخصصة ، كل واحدة منها تتولى الإشراف على قطاع محدد من النشاط الاقتصادى. وكان الرأى هو أن النظام الأول ضرورى للإبقاء على المنافسة ، على حين أن النظام الثانى القائم على التخصص النوعى يحقق مزيدا من الكفاية الإنتاجية وإحكام الرقابة والإشراف على كل قطاع كوحدة واحدة . فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الخطة الشاملة للتنمية. ولما كانت أهداف الخطة قد حددت لكل قطاع على حدة ، فقد تحتم رجحان كفة فكرة إنشاء مؤسسات متخصصة لتحل محل الأنواع القديمة من المؤسسات العامة .

ولهذا صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الذى اتجه بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى إلى التخصص النوعى ؛ إذ نص على إعادة توزيع المؤسسات العامة على النهج الذى يضمن تكتل جهودها وإحكام الرقابة عليها ، وعلى تحديد مجموعة الشركات والمنشآت التى تضمها كل مؤسسة ، على اعتبار أن هذه الشركات والمنشآت هى وسائل تلك المؤسسات فى تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١٨٧) لقد صدر فى ١٩ يوليو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، ويقضى بألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، منهم عضوان أحدهما ينوب عن الموظفين والآخر عن العمال (وقد زيد هذا العدد ، فيما بعد ، إلى أربعة أعضاء ، عضوين عن الموظفين وآخرين عن العمال) ، ويتم إنتخاب هذين العضوين بالاقتراع السرى ، وتكون مدة عضويتهما سنة تبدأ من أول يوليو .

وعلى ذلك فإن مرحلة التنظيم الاقتصادي التى بدأت بقرارات يوليو ١٩٦١ قد نقلت دور المؤسسات العامة — المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، ومؤسسة النصر — من دور المنظم الذى يؤلف بين القطاعين العام والخاص ، فى نوع من المشاركة ، إلى دور الإدارة الاقتصادية ، لحساب القطاع العام ، فى إطار من التنظيم الاشتراكى على أربعة مستويات مركزية متدرجة ، وهى: الإدارة المباشرة على مستوى الشركة العامة ، والإدارة غير المباشرة — بطريق الإشراف والتوجيه — على مستوى الصناعة بواسطة المؤسسة النوعية ، والتنسيق على مستوى القطاع بواسطة الوزارة المختصة ، والتنسيق بين القطاعات المختلفة على مستوى المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . وفى داخل إطار هذا التنظيم الاشتراكى ظهرت مؤسسات عامة جديدة ، وفصلت بعض المرافق التى كانت قائمة قبل صدور هذه القوانين ، ومنحت الشخصية الاعتبارية ، كالهيئة العامة للسكك الحديدية ، والهيئة العامة للبريد ، والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية . كما أنشئت مؤسسات عامة للإشراف على مرافق اقتصادية كانت تستغلها شركات خاصة بمقتضى عقود التزامها كهيئة قناة السويس(١٨٨) .

٣ — العدالة التوزيعية

أما الاتجاه الثالث فهو ، فى حقيقة الأمر ، امتداد للاتجاه نحو العدالة التوزيعية فى الفترة الأولى للتحول الاشتراكى ، إذ اتجه مسار هذا التحول نحو تحقيق العدالة فى توزيع الثروة العقارية بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعى التى قضت باستيلاء الدولة على المساحات الزائدة عن الحد الأقصى لما يجوز للفرد

---

(١٨٨) وقد نصت قرارات التأميم على تعويض حملة أسهم الشركات المؤممة ، وأصحاب رءوس أموال المنشآت المؤممة ، بسندات إسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة ٤ ٪ سنويا ، كما يجوز استهلاكها جزئياً ، أو كلياً ، بعد عشر سنوات . ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون .

أن يمتلكه من الأرض الزراعية ، وهو مائة فدان ، على أن توزع المساحات الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين ، ويعوض الملاك السابقون على أساس عشرة أمثال القيمة الإيجارية للأراضى المستولى عليها مضافاً إليها قيمة المنشآت الملحقة بها ، وعلى أن يكون سداد التعويض على شكل سندات على الحكومة بفائدة ٣ ٪ سنوياً وتستهلك على ٣٠ سنة . وفى الفترة الثانية للتحول الاشتراكى استكملت صورة العدالة التوزيعية بصدور القوانين الاشتراكية التى تستهدف تحقيق العدالة فى توزيع الدخول ، بتقليل التفاوت بينها .

ولقد كان سلاح الضريبة من أهم الأسلحة التى تذرعت بها الدولة لتحقيق عدالة توزيع الدخول ؛ إذ صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل المادة ١٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، الخاص بفرض الضريبة العامة على الإيراد . وبمقتضى هذا التعديل رفعت أسعار الضريبة على الإيراد العام بدرجة أكبر تصاعداً مما كانت عليه قبل التعديل(١٨٩) . وإذا أخذنا فى الاعتبار القوانين الاشتراكية الأخرى ، فإنه يتضح بجلاء أن رفع سعر الضريبة العامة

---

(١٨٩) كانت هذه الضريبة قد فرضت لأول مرة فى «مصر» فى عام ١٩٤٩ وقد نص التعديل الذى تضمنه القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ على أن تكون شريحة الدخول لأقل من ١٠٠٠ جنيه معفاة من الضريبة ، ثم تخضع شريحة الدخل من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ٨ ٪ وشريحة الدخل من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ٩ ٪ ، وشريحة الدخل من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ١٠ ٪ ، وشريحة الدخل من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ١٥ ٪ ، ثم يزاد ١٠ ٪ إضافية عن كل ألف جنيه جديدة حتى يصل سعر الضريبة إلى ٧٥ ٪ بالنسبة لشريحة الدخل من ٩٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه سنويا ، على أن يخضع الدخل الذى يزيد عن حد العشرة الآلاف جنيه لضريبة سعرها ٩٠ ٪ . هذا وقد ألغيت الضريبة الإضافية للدفاع ، وهى والتى كانت مفروضة على الضريبة العامة على الإيراد ، وذلك ابتداء من دخل عام ١٩٦١ ، وبمقتضى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦١ .

على الإيراد لم يستهدف زيادة موارد الميزانية ، وإنما يضع حداً للدخول الكبيرة . ويؤكد هذا الاتجاه صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بألا يتجاوز ما يحصل عليه أى شخص من أية مؤسسة أو هيئة أو شركة أو جمعية ، بوصفه موظفا أو مستشارا أو بأية صفة أخرى ، عن ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، سواء كان ذلك فى شكل راتب أو مكافأة أو بدل حضور أو علاوة أو بأية صورة أخرى . كما صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ، سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى .

كذلك فن أهم التدابير التى اتخذت بهدف إعادة توزيع الدخول هو مشاركة الموظفين والعمال فى أرباح الشركات التى يعملون بها ، وذلك بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . إذ قضى هذا القانون بتوزيع الأرباح الصافية المعدة للتوزيع بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على الوجه التالى :

٥ ٪ من الأرباح الصافية تخصص لشراء سندات حكومية .

و٧٥ ٪ من المتبقى على المساهمين .

و٢٥ ٪ على الموظفين والعمال ، ويتم توزيع هذه النسبة على النحو التالى :

(ا) ١٠ ٪ نقدا عند توزيع الأرباح على المساهمين ، طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

(ب) ٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان ، طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

(جـ) ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال ، وتحدد كيفية التصرف فى هذه المبالغ ، وأداء الخدمات ، والجهة الإدارية التى تتولاها ، بقرار من رئيس الجمهورية .

ولم تقتصر القرارات الاشتراكية الهادفة إلى تحقيق العدالة التوزيعية على زيادة درجة التصاعد فى فرض سعر الضريبة على الإيراد العام ، وعدم تجاوز ما يتقاضاه أى شخص على ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، ومشاركة الموظفين والعمال فى أرباح الشركات التى يعملون بها ، فقد صدرت قوانين أخرى ترمى إلى التوسع فى تحقيق هذه العدالة التوزيعية ، من ناحية ريع الأراضى وفوائد الديون وإيجارات المساكن وأجور العاملين . إذ نص قانون الإصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أنه اعتبارا من سنة ٦١ / ١٩٦٢ الزراعية لا يجوز لأى شخص وأسرته أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى ، ما يزيد على ٥٠ فدانا غير المملوكة لهم . كما صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تخفيض أقساط الدين وفوائده ، التى لم تؤدى من ثمن الأرض الموزعة ، أو التى توزع على المنتفعين بمقتضى أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، إلى النصف وفى ٢ نوفمبر ١٩٦١ صدر قانونان بشأن إيجارات المساكن يقضى أولهما رقم ١٦٨ بأن تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الإيجارات الحالية للمساكن التى أنشئت بعد يونية ١٩٥٨ . أما القانون الثانى رقم ١٦٩ فيقضى بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية لصالح المستأجرين ، وذلك عن طريق خصمها من الإيجار . وكان قد صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥ يوليو بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، وبمقتضى هذا القانون تفرض ضريبة تصاعدية على العقارات يقع عبؤها على أصحاب العقارات ، وتتدرج من ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية بالنسبة للمساكن التى لا يتجاوز فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة الواحدة ثلاثة جنيهات إلى ٤٠ ٪ من القيمة الايجارية السنوية بالنسبة للمساكن التى يزيد فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة عن عشرة جنيهات .

وفضلا عن ذلك فإنه عندما بدا أن أحد اتجاهات التحول الاشتراكى ينسحب

إلى تحديد ساعات العمل فى المؤسسات الصناعية ، فقد اقترن ذلك بسياج من الضمان القانونى الذى يكفل عدم الانتقاص من أجور العاملين فى هذه المؤسسات، إذ صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية ، ويقضى بأنه لا يجوز أن تزيد ساعات العمل فى هذه المؤسسات عن ٤٢ ساعة فى الأسبوع باستثناء فترات الراحة ، ولا يجوز للعامل أن يعمل فى أكثر من مؤسسة واحدة ، كما لا يجوز للمؤسسات تفرض على عمالها الاشتغال أوقاتا إضافية، أو توظف عمالا يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت، إلا بإذن من وزير الصناعة الذى له الحق فى تحديد عدد العمال الذين قد تلتزم المؤسسات الصناعية بزيادتهم نتيجة لتطبيق أحكام هذا القانون . ثم أعقب ذلك صدور القانون رقم ١٧٥ لسنه ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، فى شأن تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية ، ويقضى هذا التعديل بأن تطبيق القانون رقم ١٣٣ الذى خفض ساعات العمل إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع لن يترتب عليه تخفيض فى أجر العمل .

وليس ثمة من البيانات المتاحة ما يمكن معه معرفة إلى أى مدى كان لكل هذه التدابير التى اتسمت بها مرحلة التحول الاشتراكى أثرها فى تحسن توزيع الدخول الشخصية على فئات الدخل المختلفة ، باستخدام « منحنيات لورنز » قبل وبعد اتخاذ هذه التدابير . غير أنه ليس من شك أنها ، فى مجموعها ، ذات أثر فعال فى تحقيق العدالة التوزيعية . يضاف إلى ذلك أن اهتمام الدولة بقطاعات الخدمات — ومن أهمها الخدمات التعليمية والصحية — وتوزيعها على نطاق واسع بين المواطنين بلا مقابل أو بمقابل رمزى ، إنما يعنى ، فى الحقيقة ، زيادة دخول أصحاب الدخول المحدودة بصورة عينية . ولا مناص من أن يؤخذ هذا التوزيع العينى للدخل فى رسم الصورة الصحيحة لتحسن توزيع الدخول الشخصية فى مرحلة التحول الاشتراكى .

٤ — الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل

أما الاتجاه الرابع فهو الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل من أجل تنمية الاقتصاد القومى، كبديل لأسلوب التنمية التلقائية الذى يتبع فى الاقتصاد الرأسمالى. ولقد كان من الضرورى الأخذ بأسلوب التخطيط لاعتبارات أربعة :

الاعتبار الأول : أن التنمية التلقائية لا يمكن أن تضمن زيادة الإنتاج والدخل القومى بالمعدلات السريعة المتزايدة التى تتقدم بكثير على معدل الزيادة فى عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم خطورة مشكلة السكان وتعقدها فى الجمهورية العربية المتحدة .

الاعتبار الثانى : أن التنمية التلقائية لا يمكن أن تضمن اختيار النموذج الصحيح للتنمية ، على ضوء ما يتاح من موارد وإمكانيات ، وما يرغب المجتمع فى إشباعه من احتياجات ، فلا توجه الموارد إلى إشباع حاجات طبقة على حساب الطبقات الأخرى ، ولا يسرف المجتمع فى الاستهلاك على حساب النقص فيما يتاح من مدخرات لازمة للاستثمارات الجديدة ، ولا يتخلف قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى فيعوق هذا التخلف نمو قطاع أو قطاعات أخرى . وعلى ذلك فإن توازن الاقتصاد القومى ، فى كل هذه المعانى ، لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل التخطيط .

الاعتبار الثالث : أنه لا يمكن ، بدون التخطيط ، ضمان تنفيذ المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية التى لا يتحقق الإقبال عليها ، لو ترك أمر التنمية للقوى التلقائية ، إما لجسامة رءوس الأموال المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات ، وإما لضعف الحافز الذى يدفع إلى الإقبال عليها وتحمل مخاطرها فى المدى القصير . رغم أهميتها البالغة لدعم الاقتصاد القومى . ومن ثم ، فإن التخطيط يضمن وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية ، طويلة المدى ، التى تقرن بين سد الاحتياجات الحاضرة ، واطراد النمو فى المستقبل .

الاعتبار الرابع : أن التخطيط يعد أساسا لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية ، لأنه لا ينظر إلى مصلحة طبقة دون طبقة ، ولا يسمح بالاستغلال والانتهاز ، ولا بالتنظيمات الاحتكارية التى لا يحركها إلا دافع الربح ، فضـــلا عن أنه يستهدف توفير العمالة لكل قادر على العمل على أساس من تكافؤ الفرصة ، بحيث يمكن استيعاب كل القادرين على العمل خلال عدد من السنين ، وبحيث يقضى نهائيا على كل صور البطالة الظاهرة والمقنعة فى البلاد (١٩٠).

والتخطيط ، بهذه المثابة ، هو أسلوب علمى فى التنمية ، يستهدف تنظيم الاقتصاد القومى ، وتطوير الحياة الاجتماعية ، بطريقة تكفل حسن استخدام الموارد القومية ، بما يحقق الزيادة فى الإنتاج وفى الدخل القومى بالقدر المطلوب ، وبالمعدلات السريعة المتزايدة ، التى يمكن ، بموجبها ، التغلب على مشكلة الزيادة المطردة فى السكان ، وبما يكفل حسن توزيع هذا الدخل بين الأفراد . ومن ثم ، فإن التخطيط على النطاق القومى إنما يقصد به وضع خطة ذات أهداف مرسومة ، يسير عليها المجتمع ، خلال فترة زمنية محددة ، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى هذا ، فإن التخطيط ينصرف إلى عمليات أربع ... تقدير الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية فى حدود الإمكانيات المتاحة ، أى الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف باختيار مشروعات معينة ، وتحديد الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف المرسومة .

وهناك نوعان من التخطيط سار عليهما الاقتصاد القومى فى فترتى التحول الاشتراكى : التخطيط الجزئى أى وضع برامج جزئية للتنمية ، تتناول بعض قطاعات الاقتصاد القومى دون القطاعات الأخرى ، والتخطيط الشامل والمقصود

---

(١٩٠) راجع بالتفصيل « التقدم فى ظل التخطيط » نفس المرجع السابق ، ص ١٣ إلى ١٧ .

به وضع خطة على النطاق القومى ، بمعنى أنها تنسحب إلى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ، بما يضمن تحقيق النمو المتوازن لهذه القطاعات . غير أن وضع الخطة هو المرحلة الأولى من مراحل التخطيط ، يشترك فى تحمل مسئوليته كل من جهاز التخطيط المركزى ومختلف جهات التنفيذ. أما المرحلة الثانية فهى تنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة الموضوعة عن طريق جهات التنفيذ ، وهى الوزارات وشركات القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ، كل جهة فيما يخصها من نشاط معين ، أو مجموعة معينة من المناشط الاقتصادية . وأما المرحلة الثالثة فهى متابعة تنفيذ هذه الأهداف للتغلب على ماقد يعترض سير التنفيذ من صعوبات .

٥ ــ المقومات الاساسية لمرحلة التحول

وفى ضوء ماتقدم من اتجاهات اتسم بها الاقتصاد القومى فى مرحلة التحول الاشتراكى ، إبان الفترتين الأولى والثانية ، يمكن أن نخلص إلى التعرف على المقومات الأساسية لهذا التحول فيما يلى :

أولا ــ وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، وإعادة توزيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين ، بما ينطوى عليه ذلك من تصفية الإقطاع الزراعى وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية .

ثالثا ــ استكمال البناء التعاونى فى مجال الإنتاج الزراعى ، والصناعات الحرفية والريفية والصناعات الصغيرة ، وفى قطاع التجارة الداخلية . وفى مجال الإسكان واستصلاح الأراضى وصيد الأسماك وتربية الدواجن ، وذلك بهدف زيادة الإنتاج والتخلص من الوسطاء المستغلين والمرابين بالريف ، واستخدام التنظيمات التعاونية المختلفة فى المدن والريف ، كأداة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الجديد .

ثالثا ــ سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، وما يستلزمه ذلك من خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم فى جميع المجالات ، وتحمل المسئولية الرئيسية

فى خطة التنمية ، وذلك عن طريق تأميم المشروعات الهامة والأساسية ، وقصر بعض القطاعات على الملكية العامة(١٩١) ، وإنشاء المشروعات العامة الجديدة ، وعن طريق قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة فى صورة مؤسسات عامة متخصصة نوعيا فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى ، ومع وجود قطاع خاص يشارك فى عملية التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

رابعاً — إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين عنصر العمل وعنصر رأس المال ، بحيث يفسح المجال لقيام العاملين بدورهم الفعال فى عملية الإنتاج ، وذلك عن طريق تحديد ساعات العمل ، وتحديد الحد الأدنى للأجور ، وإشراك العاملين فى الشركات فى مجالس إدارتها وفى الأرباح التى تحققها .

خامسا — تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات محدودة الدخل وتضييق التفاوت بين الدخول ، وذلك عن طريق فرض حد أقصى لما يجوز لأى شخص أن يحصل عليه من دخل بمقدار ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، ورفع أسعار الضريبة التصاعدية على الإيراد العام ، وفرض الضرائب التصاعدية على المبانى ، وإصدار قوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها ، وعن طريق التوسع فى الخدمات العامة المجانية .

٦ — معالم الفكر الاشتراكى العربى

وهنا يمكن أن نستشف بعض معالم الفكر الاشتراكى العربى الذى أوحى باستخدام أدوات التحول الاشتراكى على النحو الذى قدمناه ، وتتلخص فيما يلى:

(١٩١) وقد نص عليها ميثاق العمل الوطنى بأنها الهياكل الرئيسية للإنتاج ، وهى السكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات والقوى المحركة والسدود ووسائل النقل بأنواعها الثلاثة: البرى والبحرى والجوى ، والمرافق العامة ، والصناعات الثقيلة والصناعات المتوسطة ، وعمليات الاستيراد ، والبنوك وشركات التأمين — مشروع الميثاق ، مصلحة الاستعلامات ، ٢١ مايو ١٩٦٢ ، ص ٦٥ و ٦٦ .

أولا — الإيمان بعدم التوافق التلقائى بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وضرورة التوفيق بينهما مع تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، إذا حدث التعارض بينهما . وتحقيقا للمصلحة العامة يقام قطاع عام كبير يقود عملية التنمية ، ويمتنع على الملكية الخاصة دخول بعض القطاعات الاقتصادية . أما تحقيق المصلحة الخاصة فيتمثل فى الاعتراف بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج فى بعض القطاعات على ألا تكون مستغلة ، وفى إقرار مبدأ التفاوت بين الدخول ، سواء كان مصدرها العمل أو الملكية .

ثانيا — الاعتراف بالملكية الخاصة ، غير المستغلة ، إذ أن منطق الفكر الاشتراكى العربى ينظر إلى الملكية الخاصة على أنها قد تكون مستغلة ، كما يمكن أن تكون غير مستغلة . وفى هذه الحالة تعتبر الملكية وظيفة اجتماعية ، بمعنى أنها تخدم أصحابها ، وفى نفس الوقت تخدم المجتمع . غير أن اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية يقتضى ضرورة تدخل الدولة لوضع قيود عليها تجعلها بعيدة عن مواطن الاستغلال ، كفرض حد أدنى للأجور ، وتحديد أثمان السلع الأساسية، وتحديد إيجارات الأراضى الزراعية والمبانى السكنية .

ثالثا — اختلاف الحل الاشتراكى من قطاع إلى آخر ، فى القطاع الزراعى تمثل هذا الحل فى الإبقاء على الملكية الخاصة مع وضع حد أقصى لها ، وتوزيع الأرض الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين توسيعا لقاعدة الملكية الزراعية . أما فى قطاع الصناعة، وقطاع التجارة والمال، فقد تمثل الحل الاشتراكى فى تأميم المشروعات الهامة تأميما كليا أو جزئيا . وأما فى المبانى فقد تمثل فى فرض الضرائب التصاعدية وفى تخفيض الإيجارات وتحديدها .

رابعاً — الاعتراف بالصراع الطبقى وضرورة حله سلميا ، إبقاء على الوحدة الوطنية، بما يتضمنه ذلك من تصفية الامتيازات الطبقية التى لا تعنى المساواة التامة

بين الأفراد ، إذ يستمر التفاوت فى الثروات والدخول ، وإن كان ذلك فى حدود(١٩٢) .

وهنا قد نتساءل : أين يلتقى الفكر الاشتراكى العربى مع الفكر الاشتراكى عموما ؟ وأين يفترق عنه ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول إن جوهر الفكر الاشتراكى ، عموما ، يستند إلى دعامتين : الدعامة الأولى أن يكون العمل الإنسانى هو معيار التقييم الاجتماعى . فلا ميزة ولا حق لإنسان بغير عمل مادام قادرا عليه ، ومادامت الفرصة متاحة له. أما الدعامة الثانية فهى تترتب على الأولى ، إذ أنه مادام العمل هو معيار التقييم والتوزيع . فلا بد أن تكون أدوات الإنتاج الأساسية فى نطاق الملكية العامة للشعب فى مجموعه ، وأن تكون جميع أدوات الإنتاج تحت السيطرة الشعبية ؛ إذ بدون ذلك لا يمكن للعمل أن يصبح معيارا للتوزيع ، بل تكون الملكية هى معياره الأساسى . وهاتان الدعامتان تؤديان إلى نتيجة جوهرية، وهى عدالة التوزيع ومنع استغلال الإنسان للإنسان ، وهذا فى الواقع هو الهدف الأساسى للاشتراكية(١٩٣) . أما النتيجة الثانية فهى أنه مادامت جميع أدوات الإنتاج تحت سيطرة الشعب ، فلا بد أن يوجه الإنتاج القوى لإشباع الحاجات الجماعية للشعب ، لا تبعا لاعتبارات الربح .

وعلى هذا الجوهر يلتقى الفكر الاشتراكى عموما مع الفكر الاشتراكى العربى ، ومع ذلك فقد نخلص إلى بعض السمات الخاصة التى ينفرد بها الفكر العربى ، والتى نجملها فيما يلى :

---

(١٩٢) راجع بالتفصيل « التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة» نفس المرجع السابق .

(١٩٣) راجع بالتفصيل « تاريخ الفكر الاشتراكى وموقف الاشتراكية العربية » للدكتور يحيى الجمل ، ص ٢٧ إلى ٣٩ .

أولا — الإيمان بالوطن العربى الكبير ، وبأن قضية التخلف فيه مترابطة، وبأن التقدم الذى يمكن أن يحققه يتعذر أن يقام على أساس التجزئة . وهـذا يعنى الإيمان بالأساس القومى الذى تنكره بعض النظريات الاشتراكية كالماركسية . بل لعل هذا الأساس القومى العربى هو أقوى الأسباب التى دعت إلى تسمية الاشتراكية المطبقة فى الجمهورية العربية المتحدة « بالاشتراكية العربية » .

ثانيا — إحلال تحالف قوى الشعب العاملة جميعا (العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية) محل ديكتاتورية الرأسمالية والإقطاع بعد القضاء عليها . وهذا يعنى أن الاشتراكية العربية ترفض ديكتاتورية الطبقـة ، أيا كان وضعها الاجتماعى ، ومن ثم فإنها ترفض ديكتاتورية البروليتاريا التى تقول بها النظرية الماركسية .

ثالثا — اختلاف الموقف من الملكية الخاصة فى الاشتراكية العربية عنه فى الاشتراكيات الأخرى ، إذ أن منطق الاشتراكية الماركسية مثلا ينطوى على أن الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج هى ملكية مستغلة أو أداة لاستغلال الإنسان للإنسان، وتبعا لهذا المنطق فإن إلغاء هذا الاستغلال يقتضى إلغاء الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج . أما الاشتراكية العربية فإن موقفها بشأن الملكية يضفى عليها سمة خاصة ، إذ أنها وإن كانت ترى أن أدوات الإنتـاج الرئيسية ينبغى أن تكون فى نطاق الملكية العامة باعتبارها أساس المجتمع الاشتراكى ، إلا أن هذا لايعنى إلغاء الملكية الخاصة . ودليل ذلك أن الاشتراكية العربيـة تؤمن بالملكية الخاصة فى قطاع الزراعة ،بيد أن هذه الملكية الخاصة يجب ألا تكون مستغلة ، وأن تكون تحت سيطرة قوى الشعب العاملة ، ممثلة فى القوانين التى تنظمها وتحدد إطارها وتجعلها ، دائما ، بعيدة كل البعد عن نزعة الاستغلال .

رابعا — اختلاف الموقف من المتناقضات الطبقية، إذ أن الاشتراكية العربية تؤمن بإمكانية الحل السلمى للتناقضات الطبقية وتذويب الفوارق بين الطبقات ،

وترفض الأسلوب الدموى العنيف لتصفية هذه المتناقضات ، ذلك الأسلوب الذى أخذت به بعض التجارب الاشتراكية المعاصرة . وهذا الحل السلمى يعنى تحطيم الامتيازات الطبقية دون المساس بأفراد الطبقة أنفسهم(١٩٤) .

خامسا — اختلاف طبيعة الاشتراكية العربية عن طبيعة الاشتراكيات الإصلاحية أو اليمينية ، إذ أن الأولى تنطوى على الثورية فى تحقيق التقـــدم الاقتصادى والاجتماعى ، بينما تنم الثانية عن سياسة التطور التـدريجى البطىء على الأساس الاشتراكى. ولانعنى « بثورية » الاشتراكية العربية أنها تتبع أساليب العنف، بل على العكس، هى تؤمن بالحلول السلمية لمشكلات المجتمع . أما المقصود منها فهو أنها لاتؤمن بأنصاف الحلول أو المهادنة ومحاولات التهدئة ،وإنما تؤمن بالحلول الجذرية الشاملة والمواجهة الصريحة الجريئة للمشكلات . وهذا على عكس الاشتراكيات الإصلاحية التى تنطوى فلسفتها ، أساسا ، على محاولات التوفيق بين المصالح المتضاربة وتأجيل الصدام الذى لابد أن يتمخض عنه الصراع الطبقى(١٩٥) .

(١٩٤) راجع بالتفصيل « تاريخ الفكر الاشتراكى وموقف الاشتراكية العربية » ، نفس المرجع السابق .

(١٩٥) راجع بالتفصيل « لمحات فى اقتصادنا المعاصر » للدكتور محمد مظلوم حمـدى ، ص ١٢٣ وما بعدها — ولو أردنا أن نبحث فى أسباب تعدد النظريات الاشتراكية ، فإننا نستعرض ، أولا ، أهم الأسس التى يقوم عليها الفـكر الاشتراكى المعاصر ، وهى أن النشاط الاقتصادى يتمثل غرضه فى إشباع الحاجات العامة ، لا فى تحقيق أكبر قدر من الربح ، وأن أدوات الإنتاج تـكون تحت السيطرة الشعبية ،وأن الدخل القومى يوزع بطريقة عادلة تستبعد استغلال الإنسان للإنسان. ولـكن مع أن هذه هى المبادىء العامة التى يلتقى عندها الفكر الاشتراكى عموما ، إلا أنه يختلف فيما بينه فى تحديد هذه المبادىء ، وبخاصة بالنسبة لمدى السيطرة الشعبية على أدوات الإنتاج ومدى العدالة الاجتماعية التى يبتغيها المجتمع . غير أن تعدد النظريات الاشتراكية لايرجع إلى اختلاف الفلسفة التى تقوم عليها كل منها فحسب، بل إن التطبيق العملى للمبادىء العامة للفـكر الاشتراكى ، فى مجموعه ، سبب آخر من أسباب الاختلاف فيما بين النماذج المعروفة للاشتراكيات المعاصرة .

والآن وقد وضحت الصورة العامة للأساس الاشتراكى الذى كشفت عنه الملامح الأساسية لمرحلة التحول ، يجدر بنا ، إذن ، أن نتعرف على حقيقة التقدم الاقتصادى الذى حققته الجمهورية العربية ، ومدى هذا التقدم فى الفترة الأولى للتحول ، وهى الفترة التى تمتد من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٠ ، والتى كانت عملية التنمية متروكة فيها للقوى التلقائية أساسا ، وإن تخلل ذلك نوع من التخطيط الجزئى من جانب الدولة ، وفى الفترة الثانية للتحول التى اتسمت بتحقيق التنمية على أساس التخطيط الشامل .

الفصل السادس عشر

تطور الاقتصاد القومى

فى الفترة الأولى للتحول (٥٢ / ١٩٦٠)

لقد أشرنا ، فى الفصل السابق ، إلى أن أسلوبنا الاشتراكى يقوم على التخطيط الشامل ، باعتباره عملية تتضمن رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهدافا معينة ، لتتحقق فى فترة زمنية محددة . وأن هذا التخطيط ضرورة لتقدم اقتصادنا القومى ؛ لأنه الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد المتاحة استخداما أمثل ، ومواجهة جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، وايجاد حل للمعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى(١٩٦). بيد أنه كان من الضرورى ، لنجاح العمل الوطنى على أساس التخطيط الشامل ، أن يتحقق أمران :

الأمر الأول : إيجاد جهاز تخطيطى كفء يستطيع تعبئة الموارد واستخدامها على الوجه الذى يكفل تحقيق التقدم بخطى سريعة ، ويعتمد فى أدائه على مركزية فى التخطيط ولامركزية فى التنفيذ ، بحيث يكفل وضع برامج الخطة فى يد جموع الشعب.

الأمر الثانى : أن الجزء الأكبر من خطة التنمية ، تبعا لذلك ، يجب أن يقع على عاتق القطاع العام الذى تملكه جموع الشعب .

---

(١٩٦) المعادلة الصعبة التى ورد ذكرها فى ميثاق العمل الوطنى تتلخص فى ضرورة زيادة الاستهلاك ، وزيادة الإنتاج ، وزيادة المدخرات ، فى نفس الوقت ، من أجل تحقيق الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج — وحل المعادلة يتمثل فى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الاستهلاك وتوجيه الفائض إلى الادخار والاستثمار .

١ — التخطيط الجزئى للتنمية الاقتصادية

ومن ثم ، فقد كانت هناك مبررات عديدة للبدء فى عمليـة التخطيط على أساس البرامج الجزئية فى الفترة الأولى للتحول الاشتراكى ، إذ لم تكن ثمة أجهزة إحصائية قوية تتوافر لديها البيانات الدقيقة الشاملة التى يمكن فى ضوئها رسم الأهداف للمستقبل . هذا فضلا عن أن خبراء التخطيط قد كانوا قلة قليلة وقتذاك ، ولم يكن من المتصور أن يضطلعوا بالمهام الفنية الجسيمة للتخطيط الشامل فى أول تجربة رائدة . يضاف إلى هذا كله أن القطاع العام لم يكن من السعة والقوة ، إبان تلك الفترة ، بحيث يتسنى للدولة وضع خطة شاملة يمكن تحقيقها ؛ إذ لم يتناول التأميم حتى عام ١٩٦١ إلا جزءا يسيرا من الاقتصاد القومى على النحو الذى أوضحناه . وعلى ذلك فلم يكن ثمة مناص من بذل محاولات أولية فى التخطيط لهذه المرحلة التاريخيـة من مراحل نمو اقتصادنا القومى .

وقد كانت أول محاولة هى إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ . وقد كان اختصاص المجلس ، بمقتضى هذا المرسوم بقانون ، بحث المشروعات التى يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى ، ووضع برنامج لهذه التنمية تراعى فيه أولوية المشروعات وأهميتها للاقتصاد القومى ، مع الأخذ فى الاعتبار بسهولة التنفيذ وقلة التكافة ووفرة العائد ، على أن يتم تنفيذ المشروعات ، التى يتضمنها البرنامج ، فى مدى ثلاث سنوات ، وأن يقوم المجلس بنفسه — أو عن طريق الغير — بتنفيذ ما يرى إمكان تنفيذه من مشروعات ، بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها وتحديد طرق تمويلها . وفى جميع الأحوال يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ المشروعات ، وينشر تقريرا مفصلا عما يتم تنفيذه منها . وقد قام المجلس ، فعلا ، بما أسند إليه من أعمال ، وشملت مشروعاته قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات .

ومن بين هذه المشروعات إقامة صناعة الحديد والصلب ، وصناعة الإطارات ، وصناعة الكابلات الكهربية ، وعربات السكك الحديدية .

كما كانت أول محاولة لتخطيط برامج الخدمات هى إنشاء الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق فى ديسمبر ١٩٥٢ ، وقد تفرعت عنها « لجنة السنوات الخمس » فى كل وزارة من وزارات الخدمات العامة ، كالصحة والتربية والتعليم والمواصلات ، وتولت كل لجنة دراسة النشاط الخدمى فى حدود اختصاصها ، وأعدت المشروعات التى تكشفت عنها الدراسة لوضعها موضع التنفيذ . ولكن عمل اللجان قد توقف بإنشاء المجلس الدائم للخدمات بمقتضى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، على أن يختص ببحث السياسة العامة ، ووضع الخطط الرئيسية للخدمات مع مراعاة التنسيق بينها ، بما يكفل تحقيق النهوض الاجتماعى والارتقاء بمستوى الخدمات العامة فى الدولة إلى أقصى حد من الكفاية فى الأداء عن طريق التوجيه والإرشاد والإعداد الفنى .

ثم أنشئت وزارة الصناعة عام ١٩٥٦ بغرض الإشراف على قطاع الصناعة ، ووضعت برنامجا للسنوات الخمس الأولى ٥٧ / ١٩٦١ ، ثم قصرت مدة البرنامج إلى ثلاث سنوات . وقد كان البرنامج يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الصناعات التحويلية ، والتوسع فى صناعات التصدير ، وتشجيع أعمال البحث والتنقيب عن المعادن والبترول ، وإنشاء عدد من مراكز التدريب على الصناعات المختلفة .

ويمكن أن نستشف مدى التقدم الذى تحقق خلال الفترة موضوع البحث ، لو تتبعنا تطور الدخل القومى ، وقيمة الإنتاج القومى ، وقيمة الاستثمارات المحققة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال هذه الفترة ، ثم أردفنا ذلك بتحليل تطور السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الدولة ، ورتبت نتائج هذا التطور فى الدخل والإنتاج والاستثمار ، والظروف التى لابست هذه السياسة ، وأثرها فى بعض الجوانب الأخرى من التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الجديد .

٢ — تطور الدخل القومى

ويكشف الجدول التالى عن تطور الدخل القومى بالأسعار الجارية وبالأسعار المثبتة لسنة ١٩٥٤ ، ومعدل النمو فى الدخل خلال الفترة موضوع البحث:

جدول رقم ١٧

تطور الدخل القومى ومعدل نمو الدخل

بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ، ٥١ / ١٩٥٩ (١٩٧)

(بملايين الجنيهات)

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	معدل النمو
			٪
١٩٥١	٧٩٠ر٤	٨١٧ر٢	—
١٩٥٢	٨٠٦ر٠	٨١٣ر٥	— ٠ر٥
١٩٥٣	٨٤٧ر٠	٨١٩ر٠	+ ٠ر٧
١٩٥٤	٩٢٠ر٠	٨٦٩ر٤	+ ٦ر٢
١٩٥٥	٩٦٥ر٠	٩١٨ر٢	+ ٥ر٦
١٩٥٦	١٠٦٧ر٠	٩٤٧ر٣	+ ٣ر٢
١٩٥٧	١١٢٦ر٠	٩٨٠ر٧	+ ٣ر٥
١٩٥٨	١١٥٧ر٠	١١٠٣ر٢	+ ١٢ر٥
١٩٥٩	١٢٨٥ر٢	١٢٠٣ر٢	+ ١٠ر

---

(١٩٧) المصدر : بالنسبة للأسعار الجارية ، المؤشرات الإحصائية ٥٢ / ١٩٦٤ ، الإدارة المركزية للإحصاء ، ص ٣٣ ، وبالنسبة للأسعار الثابتة ، البنك الأهلى المصرى ، «تقييم نمو مصر الاقتصادى أثناء الفترة ٥٢ / ١٩٦٣ » ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦٤ ، ص ٣٤ . ويكشف اختلاف المصدرين عن اختلاف فى تقدير الدخل عام ١٩٥٤ .

ويوضح الجدول السابق أن الدخل القومى — مقدرا بالأسعار المثبتة لعام ١٩٥٤ — قد زاد بمعدل ٧ر٠ ٪ عام ١٩٥٣ و ٦ر٢ ٪ عام ١٩٥٤ ، غير أن معظم هذه الزيادة قد استنزفتها زيادة السكان بمعدل ٥ر٢ ٪ عام ١٩٥٣ و ٢ر٢ ٪ عام ١٩٥٤ . ثم ارتفع الدخل القومى بنسبة ٦ر٥ ٪ عام ١٩٥٥ و ٢ر٣ ٪ عام ١٩٥٦ و ٥ر٣ ٪ عام ١٩٥٧ ، تقابل ذلك زيادة فى السكان بمعدل ٥ر٢ ٪ ٤ر٢ ٪ و ٠ر٢ ٪ على التوالى . أما فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فقد ارتفع الدخل بمعدلات سريعة ، إذ ارتفع بمعدل ٥ر١٢ ٪ فى عام ١٩٥٨ ، وبمعدل ١٠ ٪ فى عام ١٩٥٩ . وقد كان هذا الارتفاع فى الدخل ، خلال هذين العامين — بمعدل يقرب من ثلاثة أمثال معدل زيادته فى العامين السابقين — يعكس فى الحقيقة آثار تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة ، وملاءمة الأحوال الزراعية لتحقيق زيادة كبيرة فى القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الزراعة .

أما تطور الدخل القومى ، موزعا على القطاعات المختلفة ، خلال الفترة موضوع البحث ، فيكشف عنه الجدول التالى :

جدول رقم ١٨

تطور الدخل القومى

١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ بالأسعار الجارية (١٩٨)

(القيمة بالمليون الجنيه)

القطـاع	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٩
الزراعة	٠ر٢٥٢	٠ر٣١٢	٠ر٤٠٥
الصناعة	٠ر١٢٧	٠ر١٧٠	٣ر٣٥٦
الكهرباء			٨ر٩
التشييد	٠ر٢٥	٠ر٢٧	١ر٤٧
النقل والمواصلات ـ قنـاة السويس	٠ر٥٤	٠ر٦٢	٩ر٩٢
المبانى السكنية			٠ر٧٣
المرافق العامة	٠ر٥٩	٠ر٦٥	٤ر٦
الخدمات	٠ر٢٨٩	٠ر٣٢٩	٧ر٣٩٤
الاجمالى	٠ر٨٠٦	٠ر٩٦٥	٢ر١٣٨٥

ويوضح الجدول السابق أنه ، وإن كانت الأهمية النسبية للصناعة والكهرباء فى المساهمة فى الدخل القومى قد ارتفعت من ٨ر١٥ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٧ر٢٠ ٪ عام ١٩٥٩ ، نتيجة للبدء فى التوسع الصناعى بتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة ، إلا أن قطاع الزراعة لم يتخلف فى نموه . ودليل ذلك أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى المساهمة فى الدخل القومى قد ارتفعت من ٣ر٣١ ٪ عام ١٥٩٢ إلى ٥ر٣١ ٪ عام ١٩٥٩ ، مما يوحى بأنه كان ثمة نوع من التوازن فى النمو بين القطاعين ، رغم أن التخطيط الشامل لم يكن هو الأسلوب المتبع فى التنمية خلال الفترة .

---

(١٩٨) المصدر : « التقدم فى ظل التخطيط » ، وزارة التخطيط ، ص ٢٥ .

٣ — قيمة الانتاج القومى

أما قيمة الإنتاج القومى فقد زادت من ١٨٢٤ر٥ مليون جنيه عام ١٩٥١ إلى ٢٥٤٧ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ، بزيادة قدرها ٧٢٣ر٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وتبلغ نسبتها ٣٩ر٦ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١٩

تطور قيمة الإنتاج

١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ بالأسعار الجارية(١٩٩)

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٩
الزراعة	٤٦٨ر٦	٤٩٩ر٨	٥٨١ر٦
الصناعة			١٠٨٦ر٧
الكهرباء	٦٩٥ر٨	٧٤١ر٠	١٨ر٤
التشييد	٧٠ر٤	٧٥ر٩	١٠٢ر١
النقل والمواصلات قناة السويس	١١٤ر٧	١٢٢ر٥	١٣٥ر٥
المبانى السكنية			٧٦ر٠
المرافق العامة	٤٧٥ر٠	٥٠٥ر٧	١١ر١
الخدمات			٥٣٦ر٥
الإجمالى	١٨٢٤ر٥	١٩٤٤ر٩	٢٥٤٧ر٩

(١٩٩) « التقدم فى ظل التخطيط » ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

ويوضح الجدول السابق التطور الملحوظ فى هيكل الاقتصاد القومى خلال الفترة موضوع البحث ، إذ زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والكهرباء فى الإسهام فى الإنتاج القومى من ٣٨ر١ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٤٣ر٣ ٪ عام ١٩٥٩ ، بينما قلت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٢٥ر٧ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٢ر٨ ٪ عام ١٩٥٩ . كما أن مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء فى قيمة الإنتاج القومى تبلغ حوالى ضعف مساهمة قطاع الزراعة فى هذه القيمة فى عام ١٩٥٩ .

٤ — الاستثمارات العينية

ليس من شك أن المواجهة الحاسمة لمشكلة التخلف فى مصر عند بدء الثورة كانت تتطلب تحقيق شرطين أساسيين ، وهما تجميع المدخرات الوطنية ووضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات ، إذ أن الاستثمار هو وسيلة كل مجتمع إلى تحقيق نموه الاقتصادى والاجتماعى ، فهو الذى يخلق الطاقات الإنتاجية الجديدة إلى جانب المحافظة على الطاقات القائمة فعلا . بيد أن هذا الاستثمار لا يمكن أن يتحقق إلا بتجنيب جزء من الدخل فى صورة مدخرات تستخدم فى إقامة المبانى ، وإنشاء الطرق ، وشق الترع والمصارف ، واستصلاح الأرض الزراعية ، وإقامة المرافق العامة ، وتجهيز المنشآت بالآلات والمعدات والأدوات اللازمة للإنتاج . وكلما زادت قدرة الدولة على الادخار والاستثمار ، أمكنها التغلب على مشكلة التخلف والإسراع بعجلة التنمية .

ومن أجل هذا كان لا مناص من توفير قدر متزايد من الاستثمارات ، سنة بعد أخرى ، خلال الفترة ، حتى بلغت قيمة الاستثمارات المحققة ١٧١ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ، وقد كانت ١٢٤ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ بزيادة قدرها ٤٦ر٦ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها ٣٧ر٣ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٣٠

تطور قيمة الاستثمارات المحققة

١٩٥١ — ١٩٥٩(٢٠٠)

(القيمة بالمليون جنيه)

القطـــاع	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩
الزراعة		٧ر٨	٧ر١٦
الرى والصرف		٣ر٩	٦ر٨
السد العالى	٦ر٤٨	٥ر٠	٢ر٤
الصناعة		٢ر٤٩	٣ر٤٩
الكهرباء		٥ر٩	٢ر٦
النقل والمواصلات	٨ر٢٢	٥ر٢٤	
قناة السويس	—	—	٨ر٣٥
المبانى السكنية	٧ر٤١	٠ر٥٢	١ر٣١
المرافق العامة	٦ر٢	١ر٥	٥ر٧
الخـــدمات	١ر٩	٢ر١٣	٠ر١٢
الإجمالى	٨ر١٢٤	٠ر١٧٢	٤ر١٧١

ويلاحظ أن قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والمبانى السكنية قد تركز عليها الاستثمار خلال الفترة ، إذ بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة فيها نحو ٢ر١١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ، أى بنسبة ٨ر٦٧ ٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات

(٢٠٠) نفس المرجع السابق ، ص ٢٨ .

المنفذة فى ذاك العام . كما يلاحظ أن قيمة الاستثمارات المنفذة فى عام ١٩٥٩ تكاد تتعادل مع قيمتها فى عام ١٩٥٥ ، مما ينبىء بأنه لم تتحقق أية زيادة فى مستوى الاستثمار فى عام ١٩٥٩ بالمقارنة بعام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى أنه بينما كان الاستثمار العام يتزايد فى قيمته المطلقة ، كان الاستثمار الخاص يتناقص فى نفس الوقت ، إذ فى حين أن الاستثمار العام قد ارتفع من ٧٢ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٥ إلى ١٠١ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ، تناقص الاستثمار الخاص من ٩٩ر٥ مليون جنيه إلى ٧٠ر٣ مليون جنيه على التوالى . ويوضح الجدول التالى تطور الاستثمار العام ، ونسبته إلى الدخل القومى خلال الفترة موضوع البحث :

جدول رقم ٢١

تطور قيمة الاستثمار العام

ونسبته إلى الدخل القومى ، ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ (٢٠١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الدخل القومى (بأسعار ١٩٥٤)	الاستثمار العام	نسبة الاستثمار العام إلى الدخل القومى
			٪
١٩٥٢	٨١٣ر٥	٢٩ر٣	٣ر٦
١٩٥٣	٨١٩ر٠	٣٦ر٠	٤ر٤
١٩٥٤	٨٦٩ر٤	٥٢ر٣	٦ر٠
١٩٥٥	٩١٨ر٢	٧٢ر٥	٧ر٩
١٩٥٦	٩٤٧ر٣	٧٦ر٧	٨ر١
١٩٥٧	٩٨٠ر٧	٦٢ر٨	٦ر٤
١٩٥٨	١١٠٣ر٢	٦٨ر٤	٦ر٣
١٩٥٩	١٢٠٣ر٢	١٠١ر١	٨ر٤

(٢٠١) المصدر : البنك الأهلى المصرى ، « تقييم نمو مصر الاقتصادى أثناء الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ » ، عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦٤ ، ص ٣٤ — أما أرقام الاستثمار العام فقد قدرت على أساس نسبة الاستثمار العام إلى الدخل فى الجدول .

ولعل تناقص الاستثمارات الخاصة ، كما كشفت عنه أرقام الجدولين السابقين ، يفصح عن أن المشروع الخاص لم يحقق الفاعلية المطلوبة فى دفع عجلة التنمية ، وقد كان ذلك حافزا الى أن تتولى الدولة بنفسها مسئولية خلق وتشجيع الاستثمارات الجديدة بالالتجاء إلى مختلف وسائل الحماية والإعانات المالية والمساهمة مباشرة فى المشروعات الجديدة ، وإن كان جهد الدولة، خلال الفترة، لم يسفر إلا عن تعويض النقص فى الاستثمار الخاص .

ولما كانت البيانات الدقيقة عن قيمة الاستثمارات المنفذة ، فى كل سنة من سنوات الفترة موضوع البحث ، غير متاحة ، باستثناء ١٩٥٢ و١٩٥٥ ، فقد أجرى تقدير تقريبى لإجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة ، خلال الفترة ١٩٥٣—١٩٥٩ ، وبلغ نحو ٦٢٧ مليون جنيه (بدون الاستثمارات فى الزراعة والإسكان) ، بمتوسط سنوى قدره ٨٩٫٥ مليون جنيه . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن الدخل القومى ، بالأسعار الثابتة ، قد ارتفع بنحو ٤٠٠ مليون جنيه عن نفس الفترة ، فإننا نستخلص من الرقمين أن متوسط معدل رأس المال / الدخل قد بلغ نحو ١٫٦ خلال الفترة ، وإن كان تقدير هذا المعدل فى أية دولة هو أقرب إلى التخمين . وفى الجمهورية العربية ، بالذات ، لا توجد أية بيانات إحصائية متوافرة تساعد على الوصول إلى تخمين دقيق لهذا المعدل(٢٠٢). أما لو اعتبرنا أن تقدير

(٢٠٢) نفس المصدر السابق ، ص ٣٦ — وقد أوضح أن إجمالى قيمة الاستثمارات، وقدره نحو ٦٢٧ مليون جنيه، قد انبنى على أساس النفقات الفعلية العامة على التنمية، وتبلغ نحو ٥٠١ مليون جنيه، وعلى الزيادة فى رأس المال المسجل للشركات الصناعية والتجارية ويبلغ نحو ١٢٦ مليون جنيه . غير أن هذا الرقم لا يشمل الاستثمارات الخاصة فى الزراعة والإسكان. ولكن إذا ما أخذ فى الاعتبار أن هذا الرقم التقريبى بالأسعار الجارية ، وللاستثمار الإجمالى لا الصافى ، فإنه يمكن القول إنه لا يختلف كثيرا عن الرقم الحقيقى بالأسعار الثابتة للاستثمار الصافى . وحتى لو رفعنا الرقم التقريبى للاستثمارات بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه (كتقدير للاستثمارات الخاصة فى الزراعة والإسكان)، فإن متوسط معدل رأس المال/الدخل لن يجاوز ٢ ، وهو أكثر واقعية من الرقم المقدر فى الخطة الخمسية الأولى وهو ٣ . دليل ذلك أن نتائج متابعة تنفيذ أهداف الخطة تكشف عن أن معدل رأس المال / الدخل يبلغ نحو ٢٫٤ ، كما سيتضح فيما بعد .

إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة، بنحو ٦٢٧ مليون جنيه، هو تقدير لصافى الاستثمار بالأسعار الثابتة، وأضفنا إليه تقدير قيمة الاستثمارات المنفذة فى الزراعة والإسكان بنحو ١٥٠ مليون جنيه ، فإن إجمالى قيمة الإستثمارات المنفذة فى الاقتصاد القومى فى مجموعه يبلغ نحو ٧٧٧ مليون جنيه، أى بمتوسط سنوى يقرب من ١٠٠ مليون جنيه ، وهنا يبلغ متوسط معدل رأس المال / الدخل ٢ .

٥ — السياسة الاقتصادية

ولو استعرضنا السياسة الاقتصادية التى انتهجتها الدولة، خلال الفترة موضوع البحث، لوجدنا أنها كانت تتسم بطابع التقشف فى الفترة من ١٩٥٢ ، إلى ١٩٥٤ ، ثم تحولت إلى سياسة توسعية فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ .

(ا) سياسة التقشف

لقد كانت السياسة التقشفية تستهدف ، أساسا ، الحد من آثار العجز فى الميزانية العامة ، والعجز فى ميزان المدفوعات عامى ٩٩٥١ و ١٩٥٢ ، إذ أعيد التوازن إلى الميزانية العامة ، وتحول العجز فيها إلى فائض قدره ٧ر٦ مليون جنيه فى عام ٥٣ / ١٩٦٤ . وقد تحقق ذلك عن طريق ضغط النفقات العامة ، إذ انخفضت من ٩ر٢٣٢ مليون جنيه عام ٥١ / ١٩٥٢ إلى ٧ر١٩٩ مليون جنيه عام ٥٣ / ١٩٥٤ .

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد وضعت قيود مشددة على الاستيراد والتحويلات إلى الخارج . وتحول العجز فى الميزان إلى فائض قدره ٣ر٣ مليون جنيه عام ١٩٥٤ ، على الرغم من انخفاض حصيلة الصادرات . وقد حدث هذا التحول ، غير العادى ، كنتيجة مترتبة على النقص الكبير فى قيمة الواردات ، من نحو ٥ر٢١٠ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧ر١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ . أما التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فلم يطرأ عليه أى تغير محسوس .

وقد وضح اهتمام الدولة ، خلال هذه الفترة ، بالإصلاح الزراعى ، تحقيقا

للعدالة الإجتماعية ، وتطويرا للريف المصرى ، وكذلك بمشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة المواطنين . وكما قدمنا فقد فرض قانون الإصلاح الزراعى حداً أقصى للملكية الزراعية ، وتوزيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد على الفلاحين المعدمين ، على ألا يزيد نصيب كل منهم عن خمسة أفدنة . كما تقرر تعويض الملاك الذين انتزعت منهم الملكية بسندات طويلة الأجل . وفرض على المنتفعين من القانون تسديد ثمن الأرض التى حصلوا عليها بالتقسيط على فترات طويلة ، والانضمام إلى جمعيات تعاونية يتجه نشاطها إلى معاونة الملاك الجدد فى تمويل وتسويق محاصيلهم . والواقع أنه وإن كانت الأرقام الرسمية تظهر تحسنا يسيرا فى إنتاجية الفدان فى مناطق الإصلاح الزراعى ، إلا أن هذا لايعنى أن قطاع الزراعة لا يواجه مشكلة بخصوص الحجم المثالى للمزرعة ، وإنما يعنى أن مشكلة انتشار الملكيات الصغيرة فى الريف المصرى لم تزد حدة عما كانت عليه قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعى . حقيقة أن هذا القانون قد جابه المشكلة بأن منع تقسيم الملكيات الأقل من خمسة أفدنة ، ومع ذلك فإن المشكلة ستظل قائمة نظراً لجمود البيئة الريفية .

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فقد انتهجت الدولة أسلوب البرامج الجزئية على النحو الذى قدمناه ، وأنشأت لذلك المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة . أما المجلس الأول فقد صادفه بعض النجاح ، فأعد دراسات لمشروعات محددة نفذت فيما بعد ، وحققت قدرا ملموسا من النجاح ، ومنها مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وإنشاء مصانع الأسمدة ، وغير ذلك من المشروعات التى أدمجت فى عام ١٩٥٨ ضمن مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة . أما المجلس الثانى فقد حقق نجاحا ملحوظا فى ميدان الصحة والتعليم ، إلا أنه لم يكتب له النجاح فى أكثر مشروعاته طموحا وثورية ، وهو

مشروع الوحدات المجمعة(٢٠٣) .

وأخيرا فإن السياسة التمويلية للحكومة فى هذه الفترة كانت متحفظة إلى حد بعيد ، بمعنى أنها لم تتبع وسائل التمويل باستحداث العجز ، إذ كان تحديد حجم الإنفاق على مشروعات التنمية يتم بعد حساب دقيق لحجم المدخرات والمتاح من النقد الأجنبى . وقد أعدت أول ميزانية مستقلة للتنمية فى مارس ١٩٥٣ ، وتم تمويلها من الإيرادات غير العادية،وقد تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة خلال الفترة ، إذ كانت نسبتها إلى الدخل القومى بالأسعار الثابتة ٣ر٦ ٪ عام ١٩٥٢ فزادت إلى ٠ر٦ ٪ عام ١٩٥٤ . أما الاستثمارات الخاصة فلا توجد تقديرات دقيقة عنها ، وإن كانت البيانات الأولية تدل على اتجاهها نحو التناقص كما قدمنا . وأما بالنسبة لرأس المال الأجنبى فقد وجهت الحكومة عنايتها لاجتذابه ، ولكن دون استجابة كبيرة .

(ب) السياسة التوسعية

أما فى الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٩ فقد بدأت الحكومة تتجه إلى السياسة التوسعية ، نظرا لتزايد الرغبة فى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية تجابه التزايد السريع فى حجم السكان ، ومن ثم فقد اشتد الميل إلى التوسع فى الإنفاق على مشروعات التنمية ، وأخذت الحكومة تعتمد على طرق التمويل باستحداث

---

(٢٠٣) هذا المشروع يهدف إلى تقسيم البلاد إلى مناطق صغيرة تقوم بخدمة كل منها وحدة مجمعة مكونة من مدرسة ونادى ومستشفى ومكتبة ، ويحدث ثورة شاملة فى الريف ، ويخلق بيئة اجتماعية جديدة تعمل على تطويره . وقد تم إنشاء عدد محدود من هذه الوحدات، إذ تبين أن تكاليف إدارة هذه الوحدات يزيد كثيرا عما كان مقدرا لها — أنظر « تقييم نمو مصر الاقتصادى ، ١٩٥٢ — ١٩٦٣ » ، نفس المرجع السابق ص ١٢ .

العجز(٢٠٤) . وكان من أثر ذلك أن ارتفع الدين العام من ١٩٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٤ إلى ٣١٠٫٦ ملايين جنيه فى عام ١٩٥٧ . وتمثلت هذه الزيادة فى زيادة قروض التنمية بمقدار ٣٥ مليون جنيه ،وسندات الإصلاح الزراعى بمقدار ١٧٫٦ مليون جنيه ، وأذون الخزانة بمقدار ٦٣ مليون جنيه . ومن ثم ارتفعت نسبة الدين العام إلى الدخل بالأسعار الجارية من ٢٢٫٤ ٪ فى عام ١٩٥٤ إلى ٢٨٫٦ ٪ فى عام ١٩٥٧ . واستمر اتجاه الدين العام نحو الزيادة ، إذ ارتفع إلى ٣٨٠٫٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ،وذلك نتيجة لزيادة قروض التنمية بمبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وسندات الإصلاح الزراعى بنحو ٦٦٫٢ مليون جنيه ، وأذون الخزانة بنحو ٣٠ مليون جنيه .أما الاستثمارات العامة فقد تزايدت أهميتها النسبية خلال الفترة ، إذ ارتفعت نسبتها إلى الدخل القومى الحقيقى من ٦٫٠ ٪ إلى ٨٫٤ ٪ .

وأما النفقات العامة الفعلية (الجارية والإنمائية) فقد ارتفعت من ٢٣٣ مليون جنيه عام ٥٣/١٩٥٤ إلى ٣٥٨٫١ مليون جنيه عام ٥٦/١٩٥٧ ، خصص منها ٤٧٫٦ مليون جنيه لمشروعات التنمية عام ٥٣/١٩٥٤ ، ثم زاد المنفق على هذه المشروعات إلى ٦٦٫٦ مليون جنيه عام ٥٦ / ١٩٥٧ .غير أن الإنفاق العام قد انخفض ، بعض الشيء ، إلى ٣٣٥٫٣ مليون جنيه عام ٥٧ / ١٩٥٨ ، خصص

(٢٠٤) كان من المتعذر تقدير العجز السنوى فى الميزانية ، نظرا لأن هيكلها قد أصبح معقدا ، بعدما أعدت ميزانية مستقلة للتنمية وعدة ميزانيات ملحقة . وبوجه عام يمكن القول أنه قد أعيد تبويب الميزانية العادية بحيث استبعد منها كل الانفاق على مشروعات التنمية ، وفائض هذه الميزانية يخصص للإسهام فى ميزانية التنمية ، أو الميزانية الإنتاجية . أما هذا الفائض فإنه كان لا يغطى إلا جزءا يسيرا من نفقات ميزانية التنمية . وأما باقى النفقات فكان يمول عن طريق القروض العامة (وكانت تسمى القروض الانتاجية) وقروض الجهاز المصرفى والقروض الأجنبية .

مشروعات التنمية منها ٥٩ مليون جنيه ،ولكنه ارتفع ، بعد ذلك ، إلى ٤٣٠٫٢ مليون جنيه فى عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، خص برامج التنمية منها ٧٧٫٦ مليون جنيه . ومن ثم فقد تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة ،خلال الفترة،إذ ارتفعت نسبتها إلى الدخل القوى من ٦٫٠ ٪ إلى ٨٫٤ ٪ .

٦ ـ تطور ميزان المدفوعات

كما تميزت هذه الفترة بوطأة العبء على ميزان المدفوعات ، إذ تحول الفائض الذى تحقق عام ١٩٥٤ إلى عجز سنوى كبير بلغ حوالى ٣٢ مليون جنيه سنويا خلال الأعوام من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ . ويرجع ذلك العجز الى التزايد المستمر فى قيمة الواردات ، إذ ارتفعت من ١٥٠٫٧ مليون جنيه عام ١٩٥٤ الى ٢١٧٫٥ مليون جنيه عام ١٩٥٧ ، يقابل ذلك انخفاض مستوى الصادرات نظرا لتزايد حدة التوتر السياسى وخاصة عام ١٩٥٦ ، إذ بلغت الصادرات ، فى ذاك العام ، نحو ١٢٩٫٩ مليون جنيه فقط . غير أن العجز فى ميزان المدفوعات قد انكمش إلى نحو ٢٠٫١ مليون جنيه عام ١٩٥٨ بسبب زيادة الإيرادات الجارية ، غير المنظورة ، وعلى الأخص من رسوم المرور من قناة السويس ، ولكنه عاد إلى الارتفاع ثانية فى عام ١٩٥٩ إلى أعلى من مستواه قبل حرب السويس .

ولقد شهدت هذه الفترة تغيرا ملحوظا فى هيكل التجارة الخارجية، إذ قاطعت بريطانيا والدول الغربية الصادرات المصرية بسبب تدهور العلاقات السياسية ، مما دعا الحكومة الى فتح أسواق جديدة لهذه الصادرات ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الكتلة الشرقية وغيرها من المناطق . وقد نجحت هذه السياسة فى التغلب على المشكلات التى نجمت عن مقاطعة الدول الغربية . ومع ذلك فإن الواردات من الدول الغربية لم تنخفض بنفس النسبة التى تأثرت بها الصادرات ، وقد رتب ذلك مشكلات إضافية ناشئة عن اختلال التوزيع الجغرافى لميزان المدفوعات ، حيث تحقق فائض مع مناطق معينة وعجز مع مناطق

أخرى . وكما أشرنا من قبل فقد رتبت حرب السويس نتيجة أخرى ، وهى قيام الحكومة بتأميم المصالح الفرنسية والبريطانيـة فى مصر ، وعلى الأخص البنوك وشركات التأمين ، فأدى ذلك الى قيام نواة القطاع العام ، وإلى إنشاء المؤسسة الاقتصادية لإدارة مصالح الدولة فى قطاع الأعمال(٢٠٥) .

أما الأصول الأجنبية فقد تناقصت أرصدتها من٢١٤ مليون جنيه عام١٩٥٤ إلى ٦ر١٠ ملايين جنيه عام ١٩٥٧ ، ثم إلى ٨ر٦٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ، أو ما يعادل ٣٠ ٪ من مجموع مدفوعات مصر عن واردات ذلك العام . أما كمية النقود المتداولة فقد ارتفعت من ٦ر١٦٧ مليون جنيـه فى عام ١٩٥٤ إلى ١ر٢١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٧ ، كما زادت الودائع الخاصة تحت الطلب هى الأخرى ، وأفضى ذلك إلى زيادة عرض النقود من ٨ر٣٣٤ مليون جنيـه إلى ٠ر٤١٥ مليون جنيه خلال نفس الفترة . وكانت هذه الزيادة الملحوظة ترجع إلى التجاء الحكومة إلى الجهاز المصرفى ، حيث ارتفعت مطالبه منها من ٥ر٧٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى ٤ر٢٢٦ مليون جنيه عام١٩٥٧ أى بنسبة ٢٢١ ٪ ، كذلك فقد ارتفعت مطلوبات القطاع المصرفى من القطاع الخاص من ٩ر١٦٠ مليون جنيه إلى ٨ر٢٢١ مليون جنيه أى بنسبة ٨ر٣٧ ٪ . ثم انخفضت بعد ذلك كمية النقود بدرجة طفيفة من ٠ر٤١٥ مليون جنيه عام ١٩٥٧ إلى ٨ر٤١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩ . وقد نتج هذا الانخفاض الطفيف عن زيادة الودائع الخاصة تحت الطلب بمقدار ٩ر١١ مليون جنيه ، ألغى آثارها انخفاض كمية العملة المتداولة بمقدار ١ر١٣ مليون جنيه . أما مطلوبات الجهـاز المصرفى من الحكومة فقد ارتفعت من ٤ر٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٥٧ إلى ٤ر٢٤٧ مليون جنية عام ١٩٥٩ . بيد أن الزيادة فى استحقاقات هذا الجهاز من القطاع الخاص كانت أكبر ، إذ زادت من ٨ر٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٥٧ الى٧ر٣٠٤ ملايين

(٢٠٥) نفس المرجع السابق ، ص ١٦ .

جنيه عام ١٩٥٩ . ويوضح الجدول التالى تطور ميزان المدفوعات الجارية ، وصافى الأصول الأجنبية ، ومعدل نمو كل من الدين العام وكمية وسائل الدفع ، واستحقاقات الجهاز المصرفى من القطاع الخاص ومن الحكومة :

جدول رقم ٢٢

تطور ميزان المدفوعات الجارية وصافى الأصول الأجنبية
ومعدل نمو الدين العام وكمية وسائل الدفع واستحقاقات الجهاز المصرفى
١٩٥٢ — ١٩٥٩ (٢٠٦)

السنة	كمية وسائل الدفع	مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الخاص	مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة	الدين العام	ميزان المدفوعات الجارية	صافى الأصول الأجنبية
	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	بملايين الجنيهات	بملايين الجنيهات
	٪	٪	٪	٪		
١٩٥٢	— ١ر١	—	+ ٦٠ر٦	+ ١٦ر٠	— ٥٣ر٤	٢٣١ر٨
١٩٥٣	— ٣ر٦	— ٣ر٨	— ٢٢ر٥	+ ٢٧ر١	— ٧ر٩	٢٢٩ر٤
١٩٥٤	— ٢ر٤	+ ٢١ر٧	— ٩ر٦	— ٢٤ر٣	+ ٣ر٦	٢١٤ر٠
١٩٥٥	+ ٣ر٩	+ ٥ر٨	+ ٦٨ر٥	+ ١١ر٥	— ٣٤ر٠	١٧٧ر٤
١٩٥٦	+ ١٥ر٤	+ ١٤ر٦	+ ٥٨ر٥	+ ٢٤ر٧	— ٣٣ر٠	١٣٥ر٤
١٩٥٧	+ ٣ر٤	+ ١٣ر٧	+ ٢٠ر٠	+ ١٤ر٥	— ٣١ر٢	١١٠ر٦
١٩٥٨	— ٥ر٧	+ ١١ر٧	- ١ر٥	+ ٧ر٦	— ٢٠ر١	٨٩ر٥
١٩٥٩	+ ٥ر٧	+ ٢٣ر٠	+ ١٠ر٤	+ ١٣ر٩	— ٣٦ر٠	٦٨ر٨

(٢٠٦) « تقييم نمو مصر الاقتصادى أثناء الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ » ، البنك الأهلى المصرى ، عن النشرة الاقتصادية للبنك ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦٤ ، ص ٣٤ .

٧ — الخطة الخمسية للصناعة

وخلال هذه الفترة أعدت وزارة الصناعة خطة صناعية خمسية ، تضمنت عدة مشروعات صناعية سبق أن قام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بدراسة البعض منها ، ومنها مصانع الصلب والأسمدة وعدد كبير من الصناعات الخفيفة . وكان الغرض من هذه الخطة هو تنمية الصناعات الخفيفة التى كانت منتجاتها تستورد من الخارج ، وعقدت الحكومة اتفاقية بشروط ملائمة مع الاتحاد السوفيتى لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المعدات والمصانع منه . ولما أن حقق تنفيذ الخطة الصناعية نجاحا مبدئيا ، عمدت الحكومة إلى خفض مدة التنفيذ من خمس إلى ثلاث سنوات . والواقع أن القدر الذى تم تنفيذه فعلا من هذه الخطة قد خلق قاعدة صناعية يتكون معظمها من الصناعات الخفيفة(٢٠٧). أما سياسة الدولة تجاه حركة التصنيع عامة فقد كانت تنصرف إلى الإسهام ، مباشرة ، فى رأسمال الصناعات الجديدة التى كان يعزف عنها القطاع الخاص لضخامة الأموال المستثمرة فيها وجسامة المخاطرة بهذه الأموال . أما إذا قام القطاع الخاص بالاستثمار فى الصناعات الجديدة، فقد كانت الدولة تمد يد المساعدة له فى الحصول على ما يحتاج إليه من قروض من الجهاز المصرفى ،ومنحه تراخيص الاستيراد اللازمة والنقد الأجنبى لاستيراد المعدات والخبرات الفنية ، هذا فضلا عن أن الدولة كانت تفرض قيودا مشددة على استيراد السلع الأجنبية المنافسة للصناعات المحلية الناشئة فور قيامها ، وقد أتاحت هذه الحماية نجاحا مؤكدا لهذه المشروعات . ومن الحقائق المؤكدة أن القدرات التنظيمية كانت آية فى الندرة ، وأنها لم تلعب دورا هاما فى استحداث النشاط الصناعى الجديد .

---

(٢٠٧) أما الجزء الذى لم ينفذ ، بعد ، عند بدء الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ ، ويقدر بحوالى الربع ، فقد أدمج ضمن هذه الخطة باعتبارها خطة شاملة لجميع أوجه النشاط الاقتصادى . نفس المرجع السابق ، ص ١٧ و ١٨ .

أما بالنسبة لمشكلة تزايد السكان فقد كان الاتجاه السائد آنئذ ينطوى على أن نجاح مشروعات التنمية فى قطاعى الصناعة والزراعة كفيل برفع المستويات المعيشية للغالبية العظمى للمواطنين ، وأن البيئة الاجتماعية الجديدة والآثار الثقافية لها سوف تحفز الأفراد إلى تنظيم الأسرة اختياريا دون تدخل الدولة . ولهذا كان من المتعين استحداث التوسع الزراعى ، جنبا إلى جنب ، مع التوسع الصناعى ، ودفع موجات استثمارية واسعة النطاق فى كلا القطاعين . ولقد كان مشروع السد العالى من بين هـذه المشروعات الهادفة إلى الارتفاع بمستوى المعيشة ، ولذلك فقد تركز الاهتمام على هذا المشروع ، وعقد اتفاق مع الاتحاد السوفييتى لتمويله والحصول على الخبرات الفنية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

وأما بالنسبة لمستوى الأسعار فقدأظهر الرقم القياسى لأسعار الجملة (يونية / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠) زيادة ملحوظة من ٣٤٢ عام ١٩٥٤ إلى ٤١٩ عام ١٩٥٧ ، وتبلغ نسبتها ٢٢٫٥ ٪ . إنما يلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة كان مرتبطا بأحداث حرب السويس التى أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات بسرعة ، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الخارج بدرجة كبيرة . يدل على ذلك أن الرقم القياسى لأسعار الجملة قد قفز من ٣٥١ فى آخر عام ١٩٥٥ إلى ٤١٥ فى آخر عام ١٩٥٦ . وقد قامت الدولة ببذل جهود موفقة فى إيقاف موجة ارتفاع مستوى الأسعار ، باتباع سياسات اقتصادية تتراوح بين تقديم الإعانات المباشرة إلى فرض الرقابة على أسعار كثير من السلع التموينية والاستهلاكية وإيجارات المبانى (٢٠٨) .

وخلال هذه الفترة اتجهت الدولة نحو التخطيط المركزى الشامل ، باعتباره أفضل أسلوب لدفع عجلة التنمية ، ومهدت لذلك بإنشاء لجنـة التخطيط القومى فى مارس ١٩٥٥ ، بمقتضى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ . وقد حدد هذا

---

(٢٠٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٥ و ١٦ .

القانون اختصاصات اللجنة فى تولى إعداد خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تنفذ فى أمد محدد ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية ، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية ، وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة ، على أن يكون تحديد الأهداف والمدة اللازمة لتحقيقها على ضوء ما يتوافر من موارد مادية وبشرية وخبرة فنية . ولما أن وضح أن قيام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة ، بدراسة وتجميع برامج الإنتاج والخدمات العامة فيه تكرار لما تقوم به الوزارات المختصة ، فقد رؤى ، فى ديسمبر ١٩٥٦ ، إدماج هذين المجلسين فى لجنة التخطيط القومى ، على أن يقتصر عمل هذه اللجنة على دراسة وإعداد الخطة الشاملة ، ومتابعة تنفيذ الأهداف التى تتضمنها ، بعد إقرارها والبدء فى تنفيذها ، دون الاشتراك فى عملية التنفيذ . وقد أعدت اللجنة الخطة الخمسية الأولى التى بدأ تنفيذها فعلا فى أول يوليو ١٩٦٠ وانتهى فى ٣٠ يونية ١٩٦٥ (٢٠٩) .

وهكذا يمكن أن نجمل تقييم هذه الفترة بأنها اتسمت بطابع التوسع ، إذ تزايد الإنفاق على مشروعات التنمية بدرجة كبيرة ، ولجأت الدولة إلى طرق التمويل باستحداث العجز ، كما استولت على جزء من قطاع الأعمال بعد حرب السويس كنواة للقطاع العام تعاظمت كثيرا فى الفترة التالية . كما أن الدولة وضعت خطة صناعية خمسية فى إطار التخطيط الجزئى ، وفى نفس الوقت أسرعت الخطى نحو التخطيط الشامل . هذا بالإضافة إلى أن حرب السويس قد أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الخارج . وارتفاع مستوى الأسعار فى الأسواق المحلية ، وحدوث تغيرات جوهرية فى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ، كما أنه كان لهذا كله أثره الواضح فى التناقص السريع للأصول الأجنبية ولتواتر العجز فى ميزان المدفوعات .

---

(٢٠٩) تحولت اللجنة إلى وزارة التخطيط اعتبارا من السنة المالية ٦١ / ١٩٦٢ .

الفصل التاسع عشر

تطور الاقتصاد القومى فى ظل التخطيط الشامل

الفترة الثانية للتحول (٦٠ / ١٩٦٥)

غير أن التجربة التى مرت بها البلاد ، فى الفترة الأولى للتحول الاشتراكى ، قد أثبتت أن كلا من مجلس الإنتاج القومى ومجلس الخدمات العامة قد أدى دوره على مستوى الجزئيات ، ولكن هذا الوضع لا يكفل وجود التوازن الكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى فى مجموعه . ولهذا فقد كان من المتعين سرعة التحول من تخطيط البرامج الجزئية إلى التخطيط المركزى الشامل ، وقد مهدت الدولة لذلك بإنشاء لجنة التخطيط القومى فى مارس ١٩٥٥ كما قدمنا ، كما أنشأت المجلس الأعلى للتخطيط القومى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ (٢١٠) ليختص بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطة التنمية فى مراحلها المختلفة . كما صدرت تشريعات التخطيط المتتالية — وآخرها القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ — وهى تنص على واجبات ومسئوليات القطاع العام ، ومن بينها المؤسسات العامة ، فى مجالات وضع خطة التنمية وتنفيذ أهدافها ومتابعة نتائج التنفيذ . كما أنشئت إدارات مركزية للتخطيط والمتابعة ، ألحقت بالوزارات والمؤسسات العامة ، تنفيذاً لما تضمنه القرار الجمهورى المشار إليه .

---

(٢١٠) أصبحت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، وفقا للتنظيم السياسى الجديد ، هى التى تتولى اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

١ — التحول من التخطيط الجزئى الى التخطيط الشامل

ولقد ساعد على نجاح التخطيط — عند البدء فى تطبيقه فى أول يوليو ١٩٦٠ — ما حققه الشعب من سيطرة على بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية ، كقطاع المال والبنوك والأجهزة الرئيسية فى قطاع النقل والمواصلات . كما أن القوانين الاشتراكية التى صدرت عام ١٩٦١ ، وما تلاها من تطورات ثورية فى نفس الاتجاه ، أدت إلى تقوية إمكانيات التخطيط الشامل وإلى دعم فاعليته فى تحقيق الانطلاق الاشتراكى

وإذا كانت الخطة الخمسية الأولى ، باعتبارها تعبيرا عن التخطيط الشامل ، لم تبدأ إلا فى سنة ١٩٦٠ ، فإن ذلك كان يرجع إلى عوامل وقوى كان لابد من التغلب عليها ليبدأ منهاجنا فى التخطيط الشامل .

كان لابد — قبل وضع الخطة — من حصر إمكانياتنا وطاقاتنا المادية التى يمكن استغلالها ، وحصر طاقاتنا المالية التى يمكن أن تستثمر فى استغلال هذه الطاقات ، فضلا عن حصر طاقاتنا البشرية ومدى قدرتها واحتياجاتها للتدريب والتأهيل . وكان لابد — فوق كل ذلك — من دراسة لمشروعاتنا دراسة فنية واقتصادية مستنيرة ، حتى يمكن أن توضع لها الأولويات الصحيحة لضمان الحصول على أفضل النتائج بأقل التضحيات . هذا بالإضافة إلى توفير الإحصائيات التى لابد منها لوضع خطة تشمل جميع نواحى اقتصادنا القومى .

لقد بدأت لجنة التخطيط القومى فى الإعداد للخطة الشاملة بجمع كل البيانات والإحصائيات عن تطور اقتصادنا القومى ، وإعداد الحسابات القومية ، وتقديرات الدخل القومى ، والتنبؤ بالنمو فى السكان وقوة العمل ، وبالحصر الشامل لكل إمكانياتنا وطاقاتنا ، ودراسة فنية واقتصادية للمشروعات المقترحة ، هذا فضلا عن تدريب الإخصائيين فى عمليات التخطيط لتكوين المهارات التخطيطية المطلوبة للجهاز .

وإذا كانت ظروف العدوان الثلاثى قد ساهمت ، أيضا ، فى تأجيل إصدار الخطة الخمسية الأولى بعض الوقت ، فقد كانت ظروف الوحدة بين مصر وسوريا مدعاة إلى التريث فى الاتجاه نحو التخطيط الشامل ، إذ كانت « مصر » قد قطعت شوطا كبيرا فى بناء الهيكل الاشتراكى للاقتصاد المخطط ، مع تطبيق الإصلاح الزراعى وتوسيع نطاق القطاع العام ، وتنفيذ خطة صناعية خمسية ، بينما كان الاقتصاد السورى يقوم على المشروع الفردى والنشاط التجارى مع أقل حد ممكن من الرقابة على الصرف ومن تقييد الواردات . ولذلك اتجهت سياسة الدولة إلى الإبطاء من خطوات السير فى الاتجاه نحو التخطيط الشامل فى الإقليم المصرى ، مع الإسراع فى تغيير بنيان الاقتصاد السورى لتحويله إلى اقتصاد اشتراكى مخطط ، حتى يمكن التقريب بين اقتصادى الإقليمين . وعلى ذلك فقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد تنفيذ الخطة الخمسية الأولى اعتبارا من يوليو ١٩٦٠ .

٢ — اسلوب التخطيط الشامل

ولقد اتخذ أسلوبنا فى التخطيط الشامل ناحيتين أساسيتين : التخطيط طويل المدى والتخطيط قصير المدى . أما التخطيط طويل المدى فهو يتطلب وضع أهداف إجمالية تتحقق فى فترة طويلة نسبياً ، كأن تكون فترة عشرية مثلا. ولقد كان من أهداف خطتنا العشرية مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، حتى يمكن تحقيق معدل لنمو الدخل يفوق فى سرعته معدل نمو السكان الذى يقدر حاليا بنحو ٢ر٩ ٪ سنويا ، أو بحوالى ٥ر٣٣ ٪ فى كل عشر سنوات .

وفى نطاق هذا الإطار العريض للخطة العشرية وأهدافها الإجمالية ، فقد قسمت الخطة إلى قسمين رئيسيين . وبدىء بقسمها الأول فى صورة خطة خمسية أولى ، تم إعدادها بصورة أكثر تفصيلا . وبعد وضع الخطة الخمسية العامة ، فإنها فصلت إلى خطط سنوية أكثر تفصيلا ، على أن توضع كل خطة سنوية وفقا للأسس الآتية :

ا — تقدير ما تم من أهداف فى السنة السابقة، وما يجب أن يتم من أعمال وأهداف خلال السنة ، حتى يمكن الوصول بالمجتمع إلى ما يراد له من تطور فى نهاية الخطة الخمسية .

ب — ما قدر أن يتاح من الموارد المالية التى تصورها الميزانية العامة للدولة، وما يقابلها من موارد عينية وبشرية ، سواء أكان من المصادر المحلية أم من المصادر الأجنبية . وتعتبر الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة من العناصر الرئيسية للخطة السنوية (٢١١) .

ج — مدى تطوير أجهزة التنفيذ وتلافى أسباب النقص والقصور والضياع الاقتصادى التى لم تعمل تلك الأجهزة على تلافيها فى السنوات السابقة .

د — ما تقترحه أجهزة الدولة المختلفة من مشروعات وبرامج للتنفيذ خلال السنة فى حدود الإطار العام للخطة السنوية .

ولقد كانت الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة تضطلع بتنفيذ مشروعات التنمية التى يتضمنها الإطار العام للخطة وتحقيق أهدافها المختلفة ، وعلى الأخص تنظيم الصادرات والواردات ، وتوفير السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك والاستثمار ، ومراقبة الأجور والأرباح ، وتقدم العمالة ، وتنفيذ اعتمادات الميزانية العامة للدولة فى الأغراض المخصصة لها ، وإصدار القرارات والتنظيمات بغرض تحقيق الأهداف المرسومة فى القطاعات الخاصة المقابلة لنشاط الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة .

---

(٢١١) وهذا مما يدل على أن ثمة ارتباطا وثيقا بين الخطة والميزانية العامة ، إذ أن الميزانية هى الترجمة المالية للأهداف المرسومة فى الخطة . ومع ذلك فهناك اعتباران أساسيان يميزان كلا منهما عن الأخرى . الاعتبار الأول: أن الميزانية هى تقدير وإجازة الصرف فى فترة محددة ، هى سنة مالية معينة بالذات . أما الخطة فهى تقدير والزام بأهداف معينة ينبغى أن تحقق بالكامل فى هذه الفترة المحددة . أما الاعتبار الثانى فهو أنه بينما تتضمن الخطة اهدافا للقطاعين العام والخاص فإن الميزانية تتضمن الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أهداف القطاع العام فقط .

كما كان اعتماد الخطة يقترن بقرار متابعة نتائج تنفيذ أهدافها ، وتتولى مهمة المتابعة أجهزة التنفيذ بالدولة ، بإشراف الوزراء ، كل فى حدود اختصاص وزارته ، وما تشرف عليه من مؤسسات عامة ، وما يقابل نشاطها من أعمال فى القطاع الخاص . والغرض من المتابعة هو معرفة مدى ما تحققه الدولة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لما تستهدف الخطة تحقيقه فى كل فترة (ربع سنوية أو سنوية) . هذا فضلا عن معرفة العقبات التى حالت دون تنفيذ الأهداف ، ليمكن التغلب عليها عند مواجهتها أو التنبؤ بها مقدما ، لكى يسير التنفيذ طبقا لما رسمته الخطة . وهناك العديد من الصعوبات التى قد تحول دون تنفيذ أهداف أية خطة على النهج المرسوم ، ومن ذلك مثلا : ارتفاع تكاليف بعض المشروعات عن المقرر لها فى الخطة بسبب ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج ، وعدم توافر القدر الكافى من النقد الأجنبى اللازم لتنفيذ بعض مشروعات الخطة ، وتأخر فتح الاعتمادات فى الخارج ، أو نقص الاعتمادات والحصص النقدية المخصصة للتنفيذ عن المطلوب فعلا ، أو تأخر اعتمادات الميزانية النقدية ، أو عدم توافر العدد الكافى من المهندسين والفنيين والمقاولين اللازمين لتنفيذ الاستثمارات المقررة فى الخطة ، أو عدم توافر قطع الغيار اللازمة للتشغيل ، أو التعقيدات المكتبية وطول إجراءات التنفيذ ، أو عدم التنسيق بين جهات التنفيذ المختلفة التى تتولى تنفيذ المشروعات المتعددة التى قد يتضمنها أى برنامج إنشائى

ولما كانت أهداف الخطة تحدد على أساس الزيادة المستهدفة فى عناصرها المختلفة ، بالنسبة لسنة معينة تتخذ كأساس لتحديد هذه الزيادة ، فقد عمد المخططون ، عند وضع الخطة الخمسية الأولى ، إلى تحديد المفاهيم التخطيطية لهذه العناصر . فالإنتاج هو القاعدة الأساسية التى تستمد منها الخطة عناصر حياتها ، ويتكون هذا العنصر من إجمالى قيمة السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال

سنوات الخطة . والقيمة المضافة (الدخل) هى ما يفيض للمجتمع من قيمة الإنتاج بعد استنزال مستلزماته التى يستخدمها فى سبيل الحصول عليه . أما الاستهلاك فهو ذلك الجزء من الدخل الذى ينفقه المجتمع فى أغراض الاستهلاك، والادخار هو ذلك الجزء الذى يفيض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ، والاستثمار هو استخدام المدخرات فى تكوين الطاقات الإنتاجية التى تستخدم فى عمليات الإنتاج . وأما العمالة فهو العنصر الإنسانى فى أهداف الخطة ، ويتكون من عدد المشتغلين فى المجتمع خلال سنوات الخطة ، كما يرتبط به حجم الأجور ومستوى إنتاجية العامل ووسائل رفع كفايته الإنتاجية . وأما عوائد حقوق الملكية فتتمثل فى الإيجارات والأرباح والفوائد ، وهى تدخل ، أيضا ، ضمن عناصر الخطة .

٣ ـ كيفية تطبيق التخطيط الشامل

(ا) من حيث الأجهزة

بعد ما أنشئت أجهزة التخطيط والمتابعة لجمع البيانات والقيام بالدراسات اللازمة لوضع إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية ، ومتابعة تنفيذ أهدافها ، بعد اعدادها وإقرارها ، أصبحت هـــذه الأجهزة ، فى وضعها الحالى ، تضم المؤسسات العامة النوعية ، والوزارات المختصة بالإشراف على هذه المؤسسات ، ووزارة التخطيط .

فالمؤسسات العامة النوعية تعتبر الجهاز التخطيطى للنشاط الذى تشرف عليه كل منها ، وهى تقدم مقترحاتها ، وما تتضمنه من برامج وأعمال ، إلى الوزارة التابعة لها المؤسسة .

أما الوزارات ، فباعتبار كل منها مشرفة على قطاع أو نشاط من قطاعات أو مناشط الاقتصاد القومى ، فإنها تتولى تنسيق مقترحات المؤسسات المختلفة ، ووضعها فى خطة متناسقة للقطاع بجميع مناشطه ، ثم رفعها لوزارة التخطيط .

وأما وزارة التخطيط فهى تعتبر جهاز التخطيط المركزى الذى يضع الخطة فى شكلها المتوازن للاقتصاد القومى فى مجموعه ، والذى يحقق الترابط بين الموارد القومية فى مجموعها واستخدامات هذه الموارد ، بغية تحقيق أهدافنا العليا لمجتمعنا الثورى الاشتراكى .

ويرفع مشروع الخطة ، على هذا النحو ، السلطات العليا لمناقشته ، وإدخال ماترى من تعديلات عليه ، ثم إقراره بعد ذلك ، ووضعه موضع التنفيذ .

(ب) من حيث مبادىء التخطيط الشامل

وأما من حيث المبادىء التى يقوم عليها تخطيطنا الشامل ، فيمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — الخطة طويلة الأجل تهدف، فى عشر سنوات، إلى مضاعفة الدخل القومى، وتقسم إلى خطتين خمسيتين : الخطة الخمسية الأولى تحقق ٤٠ ٪ زيادة فى الدخل والخطة الخمسية الثانية تحقق زيادة أخرى فى الدخل بنحو ٦٠ ٪ . وتقسم كل من هاتين الخطتين إلى خطط سنوية . ومن مزايا هذه الطريقة أنها تكفل المرونة الكاملة وتسمح بالإفادة من التطورات التى تتكشف خلال كل سنة لتصحيح الاتجاه فى السنة اللاحقة .

٢ — الخطة الشاملة تعنى شمولها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وشمولها لجميع موارد الدولة ، مادية وبشرية ومالية ، وشمولها للقطاعين العام والخاص ، وبذلك فهى تغطى جميع جوانب التطور فى المجتمع .

٣ — الخطة توضع للإنتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والادخار ، وللتعامل مع العالم الخارجى ، وتقرر ما يلزم لذلك من استثمارات ، فهى ، إذن ، ليست خطة استثمارات وتنفيذ مشروعات فحسب ، بل هى خطة أهداف ، وليست الاستثمارات سوى وسيلة لتحقيق هذه الأهداف .

٤ — الخطة أساس فى إعداد مشروع الميزانية ، ولذلك فإنه يوضع مشروع مبدئى للخطة قبل إعداد الميزانية ، ويناقش هذا المشروع بواسطة السلطات العليا والجهات المتخصصة ، ثم توضع الميزانية بعد ذلك على أساسه .

٥ — مبدأ المتابعة (ربع السنوية أو السنوية) يكشف ، فى اتبعها مايمكن أن

يكون قد حدث من أخطاء أو من قصور فى تنفيذ الخطة ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ذلك . كما أن تقارير المتابعة، ربع السنوية أو السنوية، التى تعدها وزارة التخطيط ، تعتبر من النماذج الفريدة فى دراسة تطور الاقتصاد القومى ، وهى لذلك تعد بمثابة خطوة متقدمة بالمقارنة بما عليه الحال فى كثير من بلاد العالم المتقدمة .

ومن المسلم به حالياً أن لعملية المتابعة الفضل الأول فى عديد من الدول الاشتراكية النامية فى اكتشاف مدى النجاح الذى تحققه ، ومدى الفشل الذى تتج من تطبيق السياسات المحددة بالخطة ، سواء فى مجال الاقتصاد أو الاجتماع ، وقياس آثار هذه السياسات على كل عوامل الإنتاج . هذا فضلا عن أنه يمكن، أيضاً ، رسم سياسات جديدة ناجحة على ضوء ما تكشف المتابعة من آثار ، وذلك لأن الخطة السنوية، فى سياستها، ما هى إلا امتداد لسياسات سابقة ، تكملها أو تحيد عنها ، حسب مايوضحه التطبيق والتنفيذ الفعلى .

٤ ـ عوامل النجاح فى التخطيط الاقتصادى العربى

ولقد بدأنا تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى أول يوليو ١٩٦٠ ، وبدأت بذلك تجربة رائدة جديدة . وكان لابد، لنجاح عملية التخطيط ،أن تتوافر شروط معينة ، يمكن أن نجملها فى خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم وتحمل المسئولية فى خطة التنمية ، وإيجاد هيكل تنظيمى ملائم لوحدات هذا القطاع العام، وإتباع أسلوب علمى عملى اشتراكى فى التخطيط . وقد توافرت كل هذه الشروط اللازمة لنجاح تجربتنا فى عملية التخطيط الشامل .

(ا) خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم

لقد كانت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وما تلاها من قوانين وقرارات ، العامل الرئيسى الذى ضم إلى القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج ، وبذلك حطمنا مراكز الاستغلال الطبقى ، ومكنا القطاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم ، وأتحنا له الإشراف الكامل على الشركات

والمنشآت فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى ، بما يؤدى إلى تحقيق مطالب الاقتصاد القومى ، فى إطار من المصلحة العامة .

إن وجود القطاع العام القوى فى جمهوريتنا قد وسع إمكانيات التخطيط ، وقوى من عوامل النجاح للخطة ،حيث يمكن بواسطة هذا القطاع أن تقود الدولة، لمصلحة الشعب كله ، عملية التقدم والنمو . وبخاصة فى المجالات التى لم يكن يقدم عليها القطاع الخاص ، وبمعدلات لا يمكن أن يتاح لرأس المال الخاص تحقيقها .

(ب) إيجاد هيكل تنظيمى ملائم لوحدات القطاع العام

وكان الشكل التنظيمى لمؤسسات القطاع العام — حتى ديسمبر ١٩٦١ — ينطوى على إشراف كل مؤسسة على شركات تمارس أنواعا مختلفة من النشاط الاقتصادى،ثم صدر قرار رئيس الجمهورية فى سنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسات النوعية.

ولا ريب أن هذا التخصص النوعى الذى تضمنه القرار المشار إليه يجعل كل مؤسسة تختص بالإشراف على الشركات التى تزاول نشاطا واحدا ، أو عدداً من أوجه النشاط التى تنتمى لقطاع اقتصادى واحد . ولهذا فإن التخصص النوعى للمؤسسات له أهميته فى نجاح عملية التخطيط ، لأنه يحقق بعض النتائج الكفيلة بإحراز هذا النجاح ، إذ أنه :

أولا : يسهل على المؤسسة العامة النوعية وضع خطة تفصيلية للنشاط الذى تشرف عليه ، وذلك فى مراحل سنوية ، وتبعا لبرامج زمنية محددة للتنفيذ .

ثانيا : ويسهل عليها أن تحدد لكل وحدة إنتاجية تابعة لها نصيبها فى تنفيذ أهداف الخطة ، بما فى ذلك النشاط المماثل الذى تمارسه شركات القطاع الخاص ووحداتها الإنتاجية .

ثالثا : ويسهل عليها أن تفرض رقابتها المحكمة وإشرافها الدقيق على الشركات التابعة لها ، كما يسهل عليها متابعة تنفيذ الخطة ، فيما يخص كل شركة وكل وحدة إنتاجية تابعة لها ، وبذلك يتسنى لها معرفة أسباب النجاح أو القصور فى التنفيذ،

فضلا عن إمكان القيام بالمقارنات بين مستويات الأداء الإدارى والكفاية فى الإنتاج .

رابعا : ويسهل عليها التعرف على مشكلات كل نشاط من الأنشطة التى تشرف عليها، وما يتطلبه حلها من بحوث ودراسات علمية أو تكنولوجية يمكن أن تفيد منها مجموعة الوحدات الإنتاجية التى تمارس نفس النشاط .

(ج) أسلوب التخطيط

ويقوم أسلوبنا فى التخطيط على عدة اعتبارات تجعل منه التخطيط العلمى الذى قرره الميثاق ، وهذه الاعتبارات هى:

(١) تقدير الموارد المتوافرة فى إقتصادنا القومى ،وإجراء الدراسات الدقيقة للبدائل المختلفة لاستخدام هذه الموارد ،واختيار أفضل البدائل التى تحقق أهدافنا فى زيادة الإنتاج والدخل ، على ضوء أولويات محددة تترجم فلسفتنا وقيمنا فى تطوير المجتمع .

(٢) تحقيق التكامل والتوازن بين مشروعات الخطة المختلفة .

(٣) تحقيق التوازن الاقتصادى بين الجوانب المادية والجوانب المالية فى الخطة .

(٤) تحقيق التوازن بين احتياجات الخطة من العناصر البشرية المختلفة ، فى كافة تخصصاتها وتكوينها ، وبين الأعداد التى تتوافر فعلا من هذه العناصر .

من أجل ذلك فإن هذا الأسلوب يدل على أنه أسلوب علمى تطبيقى فى عملية التنمية ، أو كما أورد الميثاق فهو « عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ، لكنه عملية تحقيق الأمل » . ولقد بذلت أجهزة التخطيط كل ما أمكنها من جهد فى الأخذ بعملية تطوير مستمرة فى الأساليب العلمية المطبقة ، لكى تفيد من كل إمكانيات التقدم فى فن التخطيط .

٥ ـ أهداف الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦٥)

ويمكن أن نجمل الأهداف العامة للخطة الخمسية الأولى فيما يلى :

١ — تنمية الدخل القومى بمعدل سنوى يزيد ، فى المتوسط ، على المعدل السنوى لتزايد السكان ، ضمانا لزيادة حجم الرفاهة الاقتصادية للمواطنين، نتيجة للارتفاع الملحوظ فىمستوياتهم المعيشية .

٢ — تطور هيكل الإنتاج القومى بزيادة أهمية الصناعة ، على إعتبار أنها الركيزة الأساسية لتطوير البلاد ، وتحرير اقتصادنا القومى من التبعية للخارج بتحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتنوع منتجاتنا وصادراتنا وتوزيع تجارتنا الخارجية توزيعا جغرافيا سليما ، وأنها المجال العريض للتجديد والابتكار والتقدم العلمى، مما يجعلها تسهم بنصيب كبير فى زيادة الإنتاج . وفضلا عن ذلك فإن الصناعة هىالمجال الحيوى الأساسى لامتصاص الفائض من السكان الزراعيين الذين يمثلون البطالة المقنعة فى الريف . ولهذا فقد كان للصناعة والكهرباء أوفر نصيب من الاستثمارات المقررة فى الخطة الخمسية الأولى ، إذ تقرر لها ما يقرب من ٣٤ ٪ من الاستثمارات الكلية المقررة .

٣ — التركيز فى نفس الوقت على التنمية الزراعية، وذلك بالأخذ بأساليب التوسع الرأسى لزيادة الإنتاجية فى الزراعة ، وبالتوسع الأفقى لزيادة مساحة رقعة الأرض المزروعة للتخفيف من الضغط المتزايد للسكان على الأرض . إن الخطة ، إذن ، لم تغفل ضرورة الاهتمام بالزراعة ، لأنها تمد الصناعة بالمواد الأولية والخامات الأساسية اللازمة لإنتاج كثير من السلع الصناعية الرئيسية، وأنها المصدر الوحيد لإمداد السكان بالمواد الغذائية،فضلا عنأن السلعالزراعية هى مجال كبير لنشاط التجارة الداخلية ، كما أنها تمد قطاع التجارة الخارجية بكثير من سلع التصدير .

٤ — الاهتمام بزيادة الخدمات التى تبذل للمواطنين ، سواء كانت فى صورة خدمات تعليمية أو صحية أو خدمات أخرى ، وذلك تعويضا لهم عن الحرمان الطويل الذى عانوه من قبل ، بحيث لاتصبح الخدمة التعليمية أو الرعاية الصحية ، علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما تصبح حقا مكفولا لجميع المواطنين غير مشروط بثمن مادى .

٥ — ارساء دعائم مجتمعنا الاشتراكى ، من ناحيـة الزيادة فى العمالة ، ومن ناحية الزيادة فى أجور العاملين والتنسيق بين مستوياتها ، وتقليل التفاوت بين الثروات والدخول ، وزيادة القدرة الإشباعية لذوى الدخول المحدودة عن طريق توفير الحاجات الضرورية لمحدودى الدخل من المواطنين ، تحقيقـا للعـدالة الاجتماعية .

هذه هى الأهداف العامة للخطة . أما عن الأهداف المرتبطة بالعناصر فقد استهدفت الخطة زيادة قيمة الإنتاج من حوالى ٢٥٢٠ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٣٦٠١ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٤٢ر٦ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٢٣

مساهمة قطاعات الاقتصاد القومى فى الزيادة المستهدفة فى قيمة الإنتاج فى الخطة الخمسية الأولى(٢١٢)

٦٠ / ١٩٦٥

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	إجمالى قيمة الإنتاج فى ٥٩ / ١٩٦٠	إجمالى قيمة الإنتاج فى ٦٤ / ١٩٦٥	الزيادة المتهدفة فى إجمالى قيمة الإنتاج	نسبة الزيادة
				٪
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٥٧٤	٧٣٦	١٦٢	٢٨ر٢
الصناعة والكهرباء	١٠٩٤	١٨١٤	٧٢٠	٦٥ر٨
التشييد	١١٥	١٢٢	٧	٦ر١
إجمالى القطاعات السلعية	١٧٨٣	٢٦٧٢	٨٨٩	٤٩ر٩
خدمات النقل والمواصلات	١٣٥	١٦٤	٢٩	٢١ر٥
خدمات الإسكان	٧٦	٨٨	١٢	١٥ر٨
خدمات المرافق العامة	١١	١٤	٣	٢٧ر٨
خدمات المال والتجارة	١٦٣	٢٠٨	٤٥	٢٧ر٦
خدمات أخرى	٣٥٧	٤٦٥	٩٨	٢٧ر٥
إجمالى قطاعات الخدمات	٧٤٢	٩٣٩	١٨٧	٢٥ر٢
إجمالى عام	٢٥٢٥	٣٦٠١	١٠٧٦	٤٢ر٦

ويلاحظ فى الجدول السابق أن مساهمة القطاعات السلعية فى الزيادةفى قيمة

(٢١٢) المصدر : بيان السيد وزير التخطيط عن الخطة الخمسية ٦٠ / ١٩٦٥، المؤتمر العام للاتحاد القومى، يوليو ١٩٦٠، ص ٣٦ و ٣٧ .

الإنتاج هى بنسبة ٤٩٫٩ ٪ فى السنة الخامسة المخطة عنه فى سنة الأساس ، وهى تعادل ٨٢ ٪ من مجموع الزيادة فى الإنتاج فى الخطة كلها ، بينما يقدر أن تسهم قطاعات الخدمات بزيادة فى السنة الخامسة تبلغ نسبتها ٢٥٫٢ ٪ عنه فى سنة الأساس ، وهذه الزيادة تعادل ١٨ ٪ من مجموع الزيادة فى الإنتاج فى الخطة كلها ، وهذا يدل على أن الخطة تولى اهتماما أكبر بالقطاعات السلعية . كما يلاحظ أن الخطة كانت تستهدف مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء بنصيب كبير فى زيادة الإنتاج .

كما استهدفت الخطة زيادة القيمة المضافة (الدخل) من حوالى ١٢٨٢ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى حوالى ١٧٩٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة المخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٤٠ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٢٤

مساهمة قطاعات الاقتصاد القومى فى الزيادة المستهدفة فى القيمة المضافة (الدخل) فى الخطة الخمسية الأولى(٢١٣) ٦٠ / ١٩٦٥

(القيمة بالمليون جنيه)

القطـاع	إجمالى القيمة المضافة فى ٥٩ / ١٩٦٠	إجمالى القيمة المضافة فى ٦٤ / ١٩٦٥	الزيادة المستهدفة فى القيمة المضافة من سنه الاساس	نسبة الزيادة
				٪
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٤٠٠	٥١٢	١١٢	٢٨ر٠
الكهرباء والصناعة	٢٧٣	٥٤٠	٢٦٧	٩٧ر٨
التشييد	٥٢	٥١	— ١	— ١ر٩
إجمالى القطاعات السلعية	٧٢٥	١١٠٣	٣٧٨	٥٢ر١
خدمات النقل والمواصلات	٩٧	١١٧	٢٠	٢٠ر٦
خدمات الإسكان	٧٣	٨٤	١١	١٥ر١
خدمات المرافق العامة	٧	٩	٢	٢٨ر٦
خدمات التجارة والمال	١٢٧	١٦٢	٣٥	٢٧ر٦
خدمات أخرى	٢٥٣	٣٢٠	٦٧	٢٦ر٥
إجمالى قطاعات الخدمات	٥٥٧	٦٩٢	١٣٥	٢٤ر٢
إجمالى عام	١٢٨٢	١٧٩٥	٥١٣	٤٠ر٠

---

(٢١٣) نفس المصدر السابق، ٤٠ و ٤١ .

ويدل الجدول السابق على أن أكثر من نصف الدخل الإضافى المستهدف فى الخطة سيتولد من قطاع الصناعة والكهرباء ، على حين أن قطاع الزراعة لم يقدر له أن يسهم بأكثر من ٢٢ ٪ من جملة الزيادة فى الدخل فقط ، مع أنه اختص باستثمارات تزيد على ٢٣ ٪ من جملة الاستثمارات . وهذا يرجع إلى أن مشروع السدالعالى ومشروع تحويل الحياض لن يظهر أثرهما إلا فى الخطة الخمسية الثانية، كما أن مشروعات استصلاح الأراضى لاتصل إلى كامل إنتاجيتها إلا فى المدى الطويل.

أما الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الزيادة المستهدفة فى الإنتاج ، وبالتالى فى القيمة المضافة ، فقد قدرت بنحو ١٥٧٦ر٩ مليون جنيه، بدون التغير فى المخزون السلعى ، أو بحوالى ١٦٩٦ر٩ مليون جنيه ، بما فى ذلك التغير فى المخزون، وقدره نحو ١٢٠ مليون جنيه ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٢٥

توزيع استثمارات الخطة الخمسية الأولى

على القطاعات الاقتصادية المختلفة(٢١٤) (بملايين الجنيهات)

القطاع	مايخصه من الاستثمار	نسبه استثمارات القطاع إلى جملة الاستثمارات
		٪
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٩٢ر٠	٢٣ر٠
الكهرباء والصناعة	٥٧٨ر٧	٣٤ر١
النقل والمواصلات والتخزين (بما فى ذلك قناة السويس)	٢٧١ر٨	١٦ر١
الإسكان	١٧٤ر٦	١٠ر٣
المرافق العامة	٤٨ر٨	٢ر٩
الخدمات	١١١ر٠	٦ر٥
التغير فى المخزون	١٢٠ر٠	٧ر٠
إجمالى قيمة الاستثمارات المقررة	١٦٩٦ر٩	١٠٠ر٠

(٢١٤) نفس المصدر السابق ، ص ٣٥ .

ومن هذا البيان يتضح أن قطاع الصناعة والكهرباء قد حصل على استثمارات تزيد عن ثلث إجمالى قيمة استثمارات الخطة ، يليه قطاع الزراعةوالرى والصرف والسد العالى وقد حصل على ٢٣٫١ ٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات . كما أن الخطة قدرت لتمويل الاستثمارات المقررة أن تتوافر لها عملة محلية بنحو ٩٣٠٫٩ مليون جنيه وبنحو ٦٤٦٫٠ مليون جنيه عملات أجنبية ، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالى :

جدول رقم ٢٦

توزيع استثمارات الخطة الخمسية الأولى ومصادر تمويلها

١٩٦٥/٦٠ (بملايين الجنيهات)

القطاع	عملةأجنبية	عملة محلية	جملة
زراعة ورى وصرف والسد العالى	٧٨٫٩	٣١٣٫١	٣٩٢٫٠
صناعة وكهرباء	٣٧٥٫٠	٢٠٣٫٧	٥٧٨٫٧
قطاعات أخرى	١٩٢٫١	٤١٤٫١	٦٠٦٫٢
إجمالى عام	٦٤٦٫٠	٩٣٠٫٩	١٥٧٦٫٩

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع الصناعة والكهرباء لم يستأثر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات المقررة فى الخطة فحسب ، بل أنه استأثر بأكبر قسط من العملات الأجنبية ، باعتباره أكثر القطاعات احتياجا إلى هذه العملات ، ليتمكن من استيراد ما يحتاج إليه من معدات ومصانع . ولهذا فقد حصل هذا القطاع على أكثر من نصف العملات الأجنبية المقررة فى استثمارات الخطة .

أما قطاع السدالعالى فقد بلغت قيمة الاستثمارات المقررة له فىالخطة نحو ١٢٨ مليون جنيه ، وهى تشمل تكاليف إنشاء جسم السد فقط . أما المشروعات

المترتبة عليه فهى موزعة على قطاعات الكهرباء والرى والصرف والزراعة والنقل والمواصلات والإسكان والمرافق والخدمات . ومن المقدر فى الخطة أنه سيترتب على تنفيذ المشروع توسع زراعى بنحو مليون فدان جديد ،وتحويل ٧٠٠ ألف فدان من الرى الحوضى إلى الرى المستديم ، وضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزا سنويا . هذا فضلا عن ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المزروعة حاليا والمستجدة ، فى أقل السنين إيرادا ، وتحسين الصرف فيها ، والحماية من غوائل الفيضانات العالية ، وتحسين الملاحة . كما أن المشروع سيخدم ، من ناحية أخرى، القطاع الصناعى ، وذلك عن طريق توليد طاقة كهربية تقدر بنحو ١٠ مليار كيلوات / ساعة سنويا .

وأما فيما يتعلق بالعمالة فقد استهدفت الخطة زيادة عدد المشتغلين من حوالى ٦ ملايين مشتغل إلى حوالى ٧ ملايين مشتغل ، أى بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ١٧ ٪ كما استهدفت زيادة فى الأجور والمرتبات من حوالى ٥٥٠ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى حوالى ٧٢٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٣٢ ٪ .

كما تستهدف الخطة زيادة الاستهلاك بما لا يجاوز ٢٤ ٪ ، وزيادة نسبة الادخار المحلى إلى مجموع الدخل القومى من ١١ ٪ إلى ٢١ ٪ ، أى على النحو الذى يحقق تمويل البرنامج الاستثمارى بما لا تقل نسبته عن ٦٥ ٪ من مجموع تكاليف البرنامج . أما عن الصادرات فإن الخطة تستهدف زيادتها بنسبة ٣٥ر٤ ٪ ، غير أن قيمة المصدر من القطن الخام بالنسبة لمجموع السلع المصدرة تهبط من ٦٧ ٪ إلى ٥٥ ٪ .

وتقدر الخطة كذلك أن الزراعة ستظل المهنة الرئيسية للسكان ، وإن كانت نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة ستنقص من ٥٤ر٣ ٪ إلى ٤٩ر٩ ٪ من مجموع المشتغلين. أما نسبة المشتغلين إلى عدد السكان فإنها ترتفع من ٢٣ر٥ ٪ فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٤ر٧ ٪ فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ . كما أنه

من المقدر أن يرتفع متوسط الدخل السنوى للمشتغل من ٢١٥ جنيها فى سنة الأساس إلى ٢٥٦ جنيها فى السنة الخامسة للخطة . أما الزيادة فى عدد السكان خلال السنوات العشر ، فتقدر بنحو ٦ ملايين نسمة ، ومن ثم ، فإن الخطة تقدر ارتفاع متوسط الدخل السنوى للأسرة المكونة من خمسة أفراد بنحو ٦٢ ٪ فى نهاية السنوات العشر .

وعلى ذلك فانه يمكن إجمال إطار الخطة الخمسية الأولى فى الجدول التالى :

جدول رقم ٢٧

إطار الخطة الخمسية الأولى (٢١٥)

٦٠ / ١٩٦٥

القطاع	الاستثمار (بالمليون الجنيه)	الزيادة فى قيمة الإنتاج (بالمليون الجنيه)	الزيادة فى الدخل (بالمليون الجنيه)	الزيادة فى العمالة (بألف شخص)
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٩٢ر٠	١٦٢	١١٢	٥٨٥
الكهرباء والصناعة والتشييد	٥٧٨ر٧	٧٢٧	٢٦٦	٢٠٤
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٧١ر٨	٢٩	٢٠	٧
الإسكان والمرافق	٢٢٣ر٤	١٥	١٣	٩
الخدمات بأنواعها	١١١ر٠	١٤٣	١٠٢	٢٥١
زيادة فى المخزون	١٢٠ر٠	—	—	—
المجموع	١٦٩٦ر٩	١٠٧٦	٥١٣	١٠٢٦

(٢١٥) نفس المرجع ، ص ٥٢ — ويلاحظ أن بند « الخدمات بأنواعها » ، الواردة أرقامه فى هذا الجدول ترد أرقامه تفصيلا فى الجدول التالى .

أما ذلك الجزء من إطار الخطة المتعلق بقطاعات الخدمات فيمكن إجماله فيما يلى :

جدول رقم ٢٨

الاستثمار والإنتاج والدخل والعمالة

فى قطاعات الخدمات

بالخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢١٦)

البيـان	ما يخص القطاع من استشارات (بمليون الجنيه)	الزيادة فى قيمة الإنتاج (بمليون الجنيه)	الزيادة فى الدخل (بمليون الجنيه)	الزيادة فى العمالة (بألف شخص)
خدمات التعليم والبحوث العلمية	٤٨ر٩	١٨	١٥	٤٥
الخدمات الصحية	١٠ر٤	٨	٤	١٣
خدمات الأمن والعدالة	٨ر٥	١٩	١٠	١١
الخدمات الاجتماعية والدينية	٥ر٢	٤	٢	٩
الخدمات الثقافية والترويحية	٨ر٨	٨	٥	١٢
خدمات تنظيمية حكومية	١٦ر٧	١٧	١٢	٢٢
خدمات شخصية وسياحية	١٠ر٦	٢٤	١٩	٤٢
خدمات المال والتجارة	—	٤٥	٣٥	٩٧
خدمات أخرى	١ر٩	—	—	—
	١١١ر٠	١٤٣	١٠٢	٢٥١

(٢١٦) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

٦ — نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى

لا ريب أن العملية الكبرى للتنمية عن طريق الأخذ بأسلوب التخطيط ، باعتباره أسلوبا علميا ، قد آتت ثمارها وحققت أهدافها ، فى ضوء ما كشفت عنه متابعة تنفيذ أهداف الخطة الخمسية من نتائج فى سنواتها الخمس ١٩٦٥/٦٠ ، ونشير هنا إلى أهم هذه النتائج التى حققناها ، فى ظل التخطيط الشامل ، خلال هذه الفترة :

أولا — قيمة الإنتاج

كانت قيمة الإنتاج حوالى ٢٥٤٨٫٠ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، زادت إلى ٣٤٧٤٫٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة قدرها ٩٢٦٫٠ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها ٣٦٫٤ ٪ ، مع أن المستهدف فى الخطة هو زيادة قيمة الإنتاج بنسبة ٤٢٫٦ ٪ عما كانت عليه فى سنة الأساس ، وهى تزيد قليلا على النسبة المحققة للزيادة فى قيمة الإنتاج (٢١٧) .

ثانيا — القيمة المضافة (الدخل)

كانت القيمة المضافة حوالى ١٢٨٥٫٠ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، زادت إلى ١٧٦٢٫٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة قدرها نحو ٤٧٧٫٠ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها نحو ٣٧٫١ ٪ ، مع أن المستهدف فى الخطة هو زيادة القيمة المضافة بنسبة ٤٠ ٪ عما كانت عليه فى سنة الأساس . وهذا يعنى أن نسبة الزيادة المحققة تقل قليلا عن نسبة الزيادة المستهدفة فى القيمة المضافة .(٢١٨) .

---

(٢١٧) انظر الملحق رقم ١

(٢١٨) انظر الملحق الاحصائى رقم ٢ .

ثالثا — الاستثمارات

بلغت جملة الاستثمارات المقررة فى الخطة الخمسية الأولى نحو ١٥٧٧٫٠ مليون جنيه (بدون التغير فى المخزون وقدره ١٢٠ مليون جنيه) . وقد بلغت جملة ما تم تنفيذه من استثمارات ، فى كل من القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات ، نحو ١٥١٣٫٠ مليون جنيه ، حتى نهاية السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ . وهذا يعنى أن التخلف فى التنفيذ العينى للاستثمارات المقررة لم يتجاوز ما قيمته ٦٤٫٠ مليونا من الجنيهات (٢١٩)

رابعا — العمالة

بلغ عدد المشتغلين فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ نحو ٦٠٠٦٫٠ آلاف مشتغل ، (٢٢٠) ، زاد إلى ٧٣٣٣٫٤ ألف مشتغل فى السنة الخامسة للخطة ، أى بزيادة تبلغ نحو ١٣٢٧٫٠ ألف مشتغل ، وتبلغ نسبتها نحو ٢٢٫١ ٪ ، مع أن المستهدف فى الخطة هو زيادة العمالة إلى ٧٠١٥٫٠ ألف مشتغل (بعد تعديل المستهدف للعمالة تبعا لتعديل رقم العمالة فى سنة الأساس) ، أى بزيادة قدرها ١٠٠٩٫٠ ألف مشتغل ، وتبلغ نسبتها نحو ١٧ ٪ . وهذا يعنى أن المحقق من العمالة ، حتى نهاية السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، . قد تجاوز المستهدف للعمالة فى الخطة الخمسية بنحو ٣١٨٫٠ ألف مشتغل (٢٢١) .

خامسا — الأجور

أما عن الأجور فقد كانت تبلغ نحو ٥٥٠٫٠ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ثم زادت إلى ٨٧٩٫٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة قدرها نحو ٣٢٩٫٠ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها نحو ٥٩٫٩ .

---

(٢١٩) انظر الملحق رقم ٣ .

(٢٢٠) رقم معدل لما ورد فى الإطار .

(٢٢١) انظر الملحق الاحصائى رقم ٤ .

ولما كان من المقرر أن تصل الأجور إلى نحو ٧٥٩٫٠ مليون جنيه (بعد تعديل المستهدف للأجور تبعا لتعديل رقم الأجور فى سنة الأساس) ، فإنه يتضح أن المحقق من الأجور قد تجاوز المستهدف فى الخطة الخمسية بنحو ١٢٠٫٠ مليون جنيه(٢٢٢) .

---

(٢٢٢) انظر الملحق الإحصائى رقم ٥

الفصل الثامن عشر

تقييم الخطة الخمسية الأولى

٦٠ / ١٩٦٥

ذكرنا فيما سبق أن ثمة أهدافا عامة للخطة تتضمن :الارتفاع بمستوى معيشة المواطنين بارتفاع نصيب الفرد فى المتوسط من الدخل القومى الحقيقى ، وتطوير هيكل الاقتصاد القومى بزيادة أهمية الصناعة باعتبارها ركيزته الأساسية ، والتركيز على التنمية الزراعية بالتوسع الأفقى والرأسى ، والتوسع فى الخدمات ، وعدالة توزيع الدخل ، وتحقيق العمالة الكاملة . كما إن ثمة أهدافا مرتبطة بعناصر الخطة، كأهداف الاستثمار ، وأهداف الإنتاج ، وأهداف الدخل الخ . . . وسنناقش فيما يلى مدى ماحققته الخطة من أهدافها العامة ومن أهداف عناصرها .

١ ـ تطور حجم السكان فى سنوات الخطة

وقبل أن نناقش الجانب الأول من أهداف الخطة ينبغى ، أولا ،أن نعرض لتطور حجم السكان فى سنوات الخطة ، للتعرف على مدى مطابقة الزيادة الفعلية لعدد السكان للزيادة المتوقعة فى الخطة .

لقد توقعت الخطة أن الزيادة فى السكان بمعدل لايجاوز ٢ر٤ ٪ ، غير أن الزيادة الفعلية فى عدد السكان قد بلغت ٣٨٤١ ألف نسمة، إذ كان عدد السكان فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ نحو ٢٥٦١٥ ألف نسمة ، فارتفع إلى ٢٩٤٥٦ ألف نسمة فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بمتوسط سنوى قدره نحو ٧٦٨ ألف نسمة . وهذا يناظر نسبة زيادة قدرها ١٥ ٪ عن سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ومعدل زيادة سنوية تبلغ نحو ٨ر٢ ٪ فى المتوسط ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٣٩
تطور السكان
خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥(٢٢٣)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية	المعدل السنوى للنمو	الزيادة فى عدد السكان عن سنة الأساس	نسبة الزيادة عن سنه الأساس
			٪		٪
٥٩ / ١٩٦٠	٢٥٦١٥	—	—	—	—
٦٠ / ١٩٦١	٢٦٣٩٧	٧٨٢	٠ر٣	٧٨٢	٠ر٣
٦١ / ١٩٦٢	٢٧١٢٢	٧٢٥	٨ر٢	١٥٠٧	٩ر٥
٦٢ / ١٩٦٣	٢٧٨٧٤	٧٥٢	٨ر٢	٢٢٥٩	٨ر٨
٦٣ / ١٩٦٤	٢٨٦٥٠	٧٧٦	٨ر٢	٣٠٣٥	٩ر١١
٦٤ / ١٩٦٥	٢٩٤٥٦	٨٠٦	٩ر٢	٣٨٤١	٠ر١٥

وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى حجم السكان إلى أن معدلات المواليد كانت تتسم بالثبات النسبي ،فى حين أن معدلات الوفيات كانت تميل إلى الهبوط ،نتيجة للتوسع المطرد فى الرعاية الصحية ،وانتشار الخدمات الطبية،الوقائية والعلاجية ، وجعلها فى متناول جميع المواطنين .

٢ — ارتفاع المستوى المعيشى

تدل البيانات المتاحة عن متوسط دخل الفرد ، ومتوسط دخل الأسرة ، على أن هذين المتوسطين قد سجلا ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الخطة ، مما يترجم التحسن فى المستوى المعيشى ، كما يتضح فيما يلى :

(٢٢٣) أرقام الجدول عن عدد السكان مأخوذة — مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة — من « المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٠ » ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والإدارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ١١ .

جدول رقم ٣٠

تطور متوسط نصيب الفرد والأسرة من إجمالى الدخل المحلى
بالأسعار الثابتة خلال سنوات الخطة ٦٠ / ١٩٦٥(٢٢٤)

بيان	سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠	السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥	نسبة الزيادة عن سنة الأساس
			٪
الدخل المحلى (بالمليون جنيه)	١٢٨٥ر٠	١٧٦٢ر٠	٣٧ر١
السكان (بالمليون نسمة)	٢٥ر٦	٢٩ر٥	١٥ر٠
عدد الأسر (بالمليون)	٥ر٢	٥ر٨	١٣ر٣
متوسط دخل الفرد (بالجنيه)	٥٠ر٢	٥٩ر٨	١٩ر١
متوسط دخل الأسرة (بالجنيه)	٢٥٠ر٤	٣٠٣ر١	٢١ر٠

وهذا يترجم حقيقة ثابتة بالأرقام ، وهى أن الخطة قد نجحت فى تحقيق الهدف الأساسى للتنمية ، أى نمو الاقتصاد القومى نموا يكفل زيادة الدخل المحلى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى السكان ، مما يعنى أن الزيادة فى الدخل قد واجهت الزيادة الكبيرة فى السكان . ورغم ذلك فإنها تركت فائضا تحقق معه إرتفاع ملحوظ فى المستوى المعيشى للمواطنين بحوالى خمس ما كان عليه قبل الخطة، وإن كان هذا المستوى كان يمكن أن يكون أكثر إرتفاعا ، لو تواضعت معدلات نمو السكان خلال الفترة .

٣ — زيادة اهمية الصناعة

لقد كان لتنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة والتوسع فى المشروعات القائمة أثرهما فى تغير هيكل إجمالى الدخل المحلى ، ومن أهم هذه التغيرات التى حدثت ، وتكشفت بوضوح فى السنة الأخيرة للخطة ،زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الإسهام فى إجمالى الدخل المحلى ، فى الوقت الذى تناقصت فيه الأهمية النسبية لقطاع الزراعة ، كما يتضح من الجدول التالى :

(٢٢٤) « سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الاولى » السيد / على صبرى ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠ .

جدول رقم ٣١

تطور الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومى

فى الإسهام فى إجمالى الدخل المحلى فى الخطة (٦٠ / ١٩٦٥)(٢٢٥)

القطاع	سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الزراعة	٣١ر٥	٢٩ر٥	٢٦ر٤	٢٧ر٨	٢٧ر١	٢٧ر١
الصناعة	١٩ر٩	٢١ر٠	٢٢ر٠	٢١ر٤	٢٢ر١	٢١ر٨
الكهرباء	٠ر٨	٠ر٩	١ر٢	١ر٢	١ر١	١ر٣
التشييد	٣ر٧	٣ر٢	٥ر٢	٥ر٤	٥ر٨	٥ر٢
الاجمالى	٥٥ر٩	٥٤ر٦	٥٤ر٨	٥٥ر٨	٥٦ر١	٥٥ر٤
النقل والمواصلات والتخزين	٧ر٢	٧ر٥	٨ر٣	٨ر٣	٨ر٦	٩ر٠
المال والتجارة	١٠ر٠	١٠ر٧	١٠ر٧	١٠ر٠	٨ر٩	٨ر٦
المبانى السكنية	٥ر٧	٥ر٤	٥ر٤	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٦
المرافق العامة	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤
خدمات أخرى	٢٠ر٧	٢١ر٣	٢٠ر٣	٢٠ر٤	٢١ر٢	٢٢ر٠
الاجمالى	٤٤ر١	٤٥ر٤	٤٥ر٢	٤٤ر٢	٤٣ر٩	٤٤ر٦
الاجمالى العام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(٢٢٥) المصدر · المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ ، الإدارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٤١ ـ وقد اعتمد على بيانات الجدول الوارد فى هذه الصفحة ، عن تطور إجمالى الدخل المحلى ، فى الوصول إلى النسب المئوية الواردة فى الجدول السابق .

وتكشف الأرقام عن التغير الملموس فى هيكل إجمالى الدخل القومى، إذ انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٣١٫٥ ٪ فى سنة الأساس إلى ٢٧٫١ ٪ فى السنة الخامسة للخطة، فى حين أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة قد زادت من ١٩٫٩ ٪ فى سنة الأساس إلى ٢١٫٨ ٪ فى السنة الخامسة للخطة . ومن ثم ، فهذا التغير قاطع الدلالة فى التغير الهيكلى للاقتصاد القومى ، أى من اقتصاد زراعى متخلف إلى اقتصاد يهيمن عليه الطابع الصناعى ،الذى يولد فيه قوة الدفع الذاتى إلى مزيد من النمو فى المرحلة القادمة .

والواقع أن تطور قطاع الصناعة قد أدى ، فى ظل الخطة ، إلى توسع كبير فى الصناعات التى كانت قائمة قبل بدء تنفيذ الخطة ، كصناعة الغزل والنسيج والأسمدة والأسمنت والورق والزجاج والبلاستيك والحديد والسكر والمنتجات المعدنية وغيرها ، فضلا عن إدخال صناعات جديدة لم تكن قائمة قبل سنوات التحول الاشتراكى ، ومن أهمها صناعة الحديد والصلب ، والصناعات الهندسية ، والصناعات الكيمائية .

ومع ذلك ، فإنه ، رغم زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، فإنها لم تزد على الوجه الذى كانت تستهدفه الخطة ، اذ أن الزيادة المحققة للدخل من قطاع الصناعة لم تجاوز ٧٨٫٤ ٪ من الزيادة المستهدفة فى الخطة . ولو حقق القطاع أهدافه كاملة ، لزادت أهميته النسبية زيادة أكبر بكثير مما تحقق فعلا .

٤ — التركيز على التنمية الزراعية

لم تظهر نتائج التنفيذ أن القاعدة الزراعية قد اتسعت إلى النطاق الذى كان مرسوما فى الخطة ، وإن دلت هذه النتائج على أن قيمة الإنتاج الزراعى بالأسعار الثابتة قد زادت بنحو ٩٧٫٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة عما كانت عليه فى سنة الأساس ، أى بنسبة زيادة قدرها ١٦٫٨ ٪،وأن إجمالى الدخل الزراعى بالأسعار الثابتة قد زاد بنحو ٧٢٫٠ مليون جنيه عما كان عليه فى سنة الأساس ،

أى بزيادة تبلغ نسبتها ٨ر١٧ ٪ ، إذ بمقارنة الزيادة المستهدفة فى قيمة الإنتاج الزراعى ،وقدرها ٦ر١١٨ مليون جنيه،بالزيادة المحققة فى هذه القيمة ،وقدرها ٥ر٩٧ مليون جنيه ، بالأسعار الثابتة ، فإن نسبة الزيادة المحققة إلى الزيادة المستهدفة فى قيمة الإنتاج الزراعى لم تجاوز ٢ر٨٢ ٪ . كما أنه بمقارنة الزيادة المستهدفة فى إجمالى الدخل الزراعى ، وقدرها ٧ر٨٦ مليون جنيه ، بالزيادة المحققة فيه ، وقدرها ٠ر٧٢ مليون جنيه ، بالأسعار الثابتة ، فإن نسبة الزيادة المحققة إلى الزيادة المستهدفة فى إجمالى الدخل الزراعى لم تجاوز ٠ر٨٣ ٪ .

ويمكن أن نفسر هذا الوضع بإيضاح ثلاث حقائق فى تطور قطاع الزراعة .

الحقيقة الأولى : أن هذا القطاع قد منى بإصابة بالغة فى محصول القطن عام ١٩٦١ ، أدت إلى نقص فى قيمته بحوالى الثلث . وكانت لهذه الظروف ، غير الطبيعية ، أثرها فى تدهور إجمالى الدخل الزراعى فى السنة الثانية للخطة ، كما يتضح فى الجدول التالى :

جدول رقم ٣:

تطور إجمالى الدخل الزراعى

خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥(٢٢٦)

السنة	إجمالى الدخل الزراعى بالاسعار الثابتة وبالمليون جنيه	نسبة الزيادة عن السنة السابقة (+ ، −)
		٪
٥٩ / ١٩٦٠	٠ر٤٠٥	—
٦٠ / ١٩٦١	٧ر٤٠٢	− ٦ر٠
٦١ / ١٩٦٢	٠ر٣٧٣	− ٤ر٧
٦٢ / ١٩٦٣	٤ر٤٢٦	+ ٣ر١٤
٦٣ / ١٩٦٤	٩ر٤٥٢	+ ٣ر٦
٦٤ / ١٩٦٥	٠ر٤٧٧	+ ٣ر٥

(٢٢٦) « سنوات التحول الاشتراكى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ .

الحقيقة الثانية: هي أن الزيادة فى قيمة الإنتاج الزراعى كانت ترجع، أساسا، إلى التوسع الرأسى فى الأراضى الزراعية القائمة عند بدء تنفيذ الخطة ، إذ زادت إنتاجية الفدان من كثير من المحاصيل الزراعية ، كالقطن والأرز والذرة والقمح والبصل والخضر والفواكه(٢٢٧) . أما مشروعات التوسع الأفقى التى تستهدف استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، فإنه لم يكن لها أثر يذكر فى زيادة قيمة الإنتاج الزراعى ، إذ بلغت مساحة الأراضى المستصلحة ، خلال السنوات الخمس للخطة ، نحو ٥٣٦٣٥١ فدانا ، تفصيلها كالآتى :

جدول رقم ٣٣

مساحات الأراضى المستصلحة

فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ – ١٩٦٥(٢٢٨)

السنة	المساحة (بالفدان)
٦٠ / ١٩٦١	٢٨٢٧٣
٦١ / ١٩٦٢	٨٩٣٣٠
٦٢ / ١٩٦٣	١٢٢٣١٣
٦٣ / ١٩٦٤	١٥٩٤٣٥
٦٤ / ١٩٦٥	١٣٧٠٠٠
المجموع	٥٣٦٣٥١

(٢٢٧) زادت غلة الفدان من القطن الزهر من ٤ر٧٧ إلى ٥ر٦٦ قنطار مترى بزيادة نسبتها ٧ر١٨ ٪ ، ومن الأرز من ٢ر٢٣ إلى ٢ر٢٤ ضريبة بزيادة نسبتها ٤ر٠ ٪ ، ومن الذرة الشامية من ٥ر٧٦ إلى ٨ر٣٢ أردب بزيادة نسبتها ٤ر٤٤ ٪ ، ومن الذرة الرفيعة من ٩ر٦٤ إلى ١٠ر٦٨ أردب بزيادة نسبتها ٨ر١٠ ٪ ، ومن القمح من ٦ر٦٨ إلى ٧ر٤١ أردب بزيادة نسبتها ٨ر٠ ٪ ، ومن البصل من ١٤٨ إلى ١٧٢ طن بزيادة نسبتها ٢ر١٦ ٪ ، ومن الخضر من ٦ر٩٨ إلى ٧ر١٦ طن بزيادة نسبتها ٦ر٢ ٪ ومن الفواكه من ٢ر٤ إلى ٥ر٠ طن بزيادة نسبتها ١٩ ٪ — نفس المرجع السابق ، ص ٦٢ و٦٣ .

(٢٢٨) نفس المرجع السابق ، ص ٩٣

ومن الواضح أنه كان ثمة بطء فى التنفيذ فى السنتين الأولى والثانية من الخطة ، ثم زادت سرعة التنفيذ فى السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة ، بمضاعفة الجهود فى مشروعات الاستصلاح ، حتى أنه أمكن استصلاح ما يزيد عن ٥٣٦ ألف فدان ، مع أن المستهدف فى الخطة لا يجاوز نصف مليون فدان . ومع ذلك فلو انتقلنا من مرحلة الاستصلاح إلى مرحلة الاستزراع ، لوجدنا أنه لم يدخل فى الاستزراع من هذه الأراضى المستصلحة سوى ١٤٦٤٠٠ فدان . وإن كان من المتوقع تحقق زيادة كبيرة فى الإنتاج الزراعى عن طريق التوسع الأفقى ، كنتيجة لدخول الأراضى المستصلحة فى الخطة الأولى فى دور الاستزراع فى الخطة الثانية ، واستصلاح أراض جديدة واستزراعها فى هذه الخطة ، باعتمادها على مياه السد العالى .

أما الحقيقة الثالثة : فهى أن بعض المشروعات الكبرى للتوسع الزراعى ، كمشروع السد العالى ومشروع التهجير ومشروعات تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم ، كانت ، مع بداية الخطة ، متخلفة فى التنفيذ ، مما استلزم التركيز عليها جميعا ، باعتبارها مشروعات متكاملة . كما أن هذه المشروعات لن تسهم فى الإنتاج والدخل إلا بعد انقضاء فترة طويلة من البدء فى تنفيذها ، أى أن « فترة تفريخ الاستثمار » بالنسبة لها فترة طويلة المدى . وبعبارة أخرى فإن هذه المشروعات سوف لا تعطى عائدها ، ولا تنتج آثارها كاملة على الإنتاج والدخل الزراعى ، إلا فى غضون الخطة الثانية .

٥ — التوسع فى الخدمات

وإذا انتقلنا إلى الهدف الرابع ، من الأهداف العامة للخطة ، لوجدنا أنها حققت ، فعلا ، نجاحا ملحوظا فى التوسع المستهدف فى الخدمات ، تعويضا لما عانته الجماهير من حرمان طويل فى الفترة السابقة على التحول الاشتراكى .

لقد كانت قيمة الإنتاج فى قطاع الخدمات(٢٢٩) نحو ٣٧١ر٢ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٥٩٠ر٤ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ، أى بزيادة قدرها نحو ٢١٩ر٢ مليون جنيه عن سنة الأساس ، وتبلغ نسبتها نحو ٥٩ر١ ٪ (٢٣٠) . ويتضمن ذلك أن متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج فى قطاع الخدمات قد ارتفع من ١٤ر٥ جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٠ر٠ جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ .

وقد تكون الصورة أكثر وضوحا ، لو انتقلنا من التنفيذ القيمى إلى التنفيذ العينى فى خدمات التعليم والخدمات الصحية ، باعتبارهما من أهم أنواع الخدمات التى تمس حياة الجماهير وقدرتها الإنتاجية ومستوى ثقافتها .

لقد بلغت قيمة الإنتاج المحقق ، فى الميدان التعليمى من قطاع الخدمات ، نحو ٦٤ر١ مليون جنيه فى سنة الأساس ، ارتفعت إلى ١٥٠ر٦ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة تبلغ نسبتها ٦٤ر٧ ٪ (٢٣١) . كما نجحت الخطة فى تحقيق زيادة ملموسة فى عدد المدارس وعدد الفصول فى شتى مراحل التعليم ، من التعليم الابتدائى إلى الإعدادى العام إلى الثانوى العام ، كما يتضح من الجدول التالى :

---

(٢٢٩) باستبعاد قطاعات النقل والمواصلات والتخزين ، والتجارة والمال ، والإسكان ، والمرافق العامة .

(٢٣٠) أنظر الملحق الإحصائى رقم ١ .

(٢٣١) « سنوات التحول الاشتراكى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٦٥ .

جدول ٣٤

تطور التنفيذ العينى لخدمات التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى العام فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

بيـان	مـدارس				فصـول			
	سنة الأساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة للخطة ٦٤/٦٥	زيادة السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة	سنة الأساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة للخطة ٦٤/٦٥	زيادة السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
				٪				٪
تعليم ابتدائى	٦٦٥٢	٧٢٥٩	٦٠٧	٩ر١	٥٦٢٦٦	٧١٧٥٠	١٥٤٨٤	٢٧ر٥
« إعدادى عام	٦٤٢	٧٨٠	١٣٨	٢١ر٥	٦٩٣٤	٩٦٩٤	٢٧٦٠	٣٩ر٨
« ثانوى عام	١٩٦	٢١٠	١٤	٧ر١	٣٦٢٨	٤٠٥٣	٤٢٥	١١ر٧
	٧٤٩٠	٨٢٤٩	٧٥٩	١٠ر١	٦٦٨٢٨	٨٥٤٩٧	١٨٦٦٩	٢ر٨

ويوضح الجدول السابق حقيقة هامة ، من ناحية التنفيـذ العينى ، وهى أن نسبة الزيادة ، فى عدد الفصول ، فى المراحل الثلاث للتعليم ، خلال سنوات الخطة ، وهى ٢ر٨ ٪ ، تتعادل تماما مع معدل الزيادة السنوية للسكان خلال نفس الفترة . وهذا مما يوحى بأن التوسع فى الميدان التعليمى من الخدمات قد استوعب الزيادة المطردة فى عدد التلاميذ فى كل مرحلة ، تبعا للزيادة المطردة فى عدد السكان .

أما عن التعليم الجامعى فقد زاد عدد الطلبة المقيدين من ٨٢٥١٠ طلاب ، فى سنة الأساس ، إلى ١١٩٠٤١ طالبا فى السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة قدرها ٣٦٥٣١ طالبا . وتبلغ نسبتها ٣ر٤٤ ٪ . كما زاد عدد الطلبة المستجـدين من ١٧٩٥٧ طالبا ، فى سنة الأساس ، إلى ٢٥٨٤٧ طالبا فى السنة الخامسة ، بزيادة قدرها ٧٨٩٠ طالبا . وتبلغ نسبتها ٩ر٤٣ ٪(٢٣٢) .

كما أن قطاع الخدمات التعليمية قد تطور على النحو الذى يساير الاتجاهات العامة لمرحلة التحول الاشتراكى . إذ استحدثت أنواع جديدة من التعليم لمسايرة تطورنا الاقتصادى والاجتماعى ، ومنها التعليم الفنى والعملى بالمعاهد العليـا التى تخدم أغراض التنمية ، كمعهد البترول ومعهد القطن ومعهد الألـكترونات . كما أعيد النظر فى توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف المحافظات تحقيقا لعدالة التوزيع ، ولإمكان النهوض بالمستوى الثقافى والتعليمى فى المناطق النائية التى عانت كثيرا من الحرمان الطويل فى سنوات ماقبل التحول الاشتراكى . وقد أعدت العـــدة لاستيعاب جميع الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام ، وتوفير مكان لهم فى المرحلة الابتدائية ، على أساس زيادة عدد المقبولين ، عاما بعد عام ، إلى أن تصـل نسبة الاستيعاب إلى ١٠٠ ٪ فى آخر الخطة الثانية . وهذا فضلا عن أنه قد وجهت كل العناية إلى التعليم الفنى ، والحد من التعليم النظرى ، مما اقتضى التوسع فى إنشاء المدارس الثانوية الفنية فى عواصم المحافظات ، وإنشاء عدد كبير من المدارس

(٢٣٢) نفس المرجع السابق ، ص ٦٦ .

الإعدادية الفنية لإعداد طبقة من الفنيين ، ذوى التخصصات المختلفة ، فى شتى فروع الصناعة ، ليكونوا قوى بشرية فعالة ، تسد احتياجات الخطة الثانية من الأفراد الفنيين ، وفى ذلك ما يحكم الربط بين الخطة واحتياجاتها من القوى العاملة المتخصصة ، تفاديا لظهور أية اختناقات ترجع إلى ندرة نوع أو آخر من هذه التخصصات .

واستمراراً لسياسة التوسع فى الخدمات ، فقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى استثمارات مقررة لقطاع الخدمات الصحية تبلغ نحو ١٠ر٤ مليون جنيه لإنشاء وحدات علاجية ومستشفيات ، فضلا عن إنشاء بعض الوحدات الطبية بالمناطق النائية، ووحدات نشر الثقافة الصحية والمعاهد المشتغلة بالبحوث الطبية. فلا غرو أن زاد المعدل السنوى للإنفاق على الخدمات الصحية ، من ١ر٣٥ مليون جنيه ، فى الفترة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٥٢ ، إلى نحو ١٨ر٧ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ ، ثم إلى نحو ٢٨ر٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ وكان لهذه الطفرة الكبيرة فى الإنفاق أثرها فى انخفاض معدل الوفيات من ١٧ر٨ فى الألف عام ١٩٥٢ إلى ١٤ فى الألف عام ١٩٦٥ . ومرد ذلك ، بطبيعة الحال ، إلى انتشار الخدمات الطبية ومقاومة الأوبئة وعلاج الأمراض المتوطنة والتوسع الكبير فى خدمات الطب العلاجى والوقائى وخدمات الصحة المدرسية(٢٣٣) .

ولقد انعكس هذا التوسع الكبير فى نشاط قطاع الخدمات الصحية فى الصورة القيمية والعينية لتنفيذ الأهداف المرسومة لهذا القطاع فى الخطة الخمسية الأولى

لقد بلغ الإنتاج المحقق فى سنة الأساس نحو ١٨ر٧ مليون جنيه ، ارتفع الى ٢٨ر٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو

---

(٢٣٣) المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ١٩ .

٥٢٫٤ ٪ عن سنة الأساس . أما عدد الوحدات الطبية فكان يبلغ نحو ٢٣٥٧ وحدة فى سنة الأساس ، ارتفع ال ٣٧٣٥ وحدة فى السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٥٨٫٥ ٪ عن سنة الأساس . وأما عدد الأسرة فقد بلغ نحو ٥٦٦٧٦ سريرا فى سنة الأساس ، ارتفع إلى ٦١٧٥٥ سريرا فى السنة الخامسة من الخطة ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٩ ٪ عن سنة الأساس(٢٣٤) .

غير أن الصورة الكاملة للتوسع فى الخدمات يجب ألا تقتصر على توسعها الأفقى ، بل تمتد أيضاً الى تعمقها الرأسى ، بمعنى أنه يتعين تقييم هذه الخدمات ، لا على أساس التطور فى حجمها فحسب ، بل على أساس نوعيتها أيضا . غير أنه لاتسعفنا المعايير الموضوعية الدقيقة لنوعية هذه الخدمات ، ولذلك فمن المتعذر الحكم على مدى ما تحقق من تطور فى هذه الناحية ، وإن كانت الدلائل توحى بأن نوعية الخدمة ، فى مجالى التعليم والصحة ، لم تحقق تقدما ملموسا(٢٣٥) .

وإذا انتقلنا إلى الخدمات الأخرى ، كخدمات الإسكان وخدمات النقل والمواصلات ، فإننا نجد توسعا كبيراً فى قيمة الإنتاج المحقق فى كل من هذين القطاعين ؛ فبالنسبة لقطاع الإسكان كانت قيمة الإنتاج الفعلى نحو ٧٦٫٠ مليون جنيه ، فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٨٤٫٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة تبلغ نسبتها ٨ ٪ . أما بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات فقد كانت قيمة الإنتاج الفعلى نحو ١٣٥٫٥ مليون جنيه فى سنة

---

(٢٣٤) نفس المرجع السابق ، ص ٦٦ــ ويقصد « بالوحدة » الطبية المستشفى أو الوحدة العلاجية أو الصحة القرويه أو المجموعة الصحية أو الوحدة المجمعة أو المركز الاجتماعى . أما الخدمات الطبية فهى تقسم ، عادة ، فى الخطة ، إلى طب علاجى وطب وقائى وصحة قروية وأمراض متوطنة وخدمات معملية وصحة مدرسية .

(٢٣٥) ومن العوامل المؤثرة على نوعية الخدمة : المستوى العلمى والخلقى للقائمين بتقديم هذه الخدمة ، وعدد هؤلاء بالنسبة لعدد من يتلقون الخدمة ، ومدى كفاية مستلزمات إنتاج الخدمة ، ومدى الكفاية الإدارية فى تنظيم أداء هذه الخطة للمواطنين .

الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٢٠٨٫٦ مليون جنيـــه فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ٧٣٫١ ٪ .

أما عن التطور الكمى للإنتاج فى هذين القطاعين ، فتدل عليه البيانات المتاحة عن معدلات التنفيذ العينى فيهما ؛ ففى قطاع الإسكان زاد عدد الوحدات السكنية المحققة فى مجموعة الإسكان الحضرى (المستوى الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط) من ١٤١٥٨ وحدة ، فى سنة الأساس ، إلى ١٣٨٢١٠ وحدة فى السنة الخامسة من الخطة ، كما زاد عدد الوحدات السكنية المحققة فى مجموع الإسكان الريفى (مناطق الريف الحالية ومناطق الإصلاح) من ١٤٥٠٠ وحدة ، فى سنة الأساس ، إلى ٨٣٨٢٣ وحدة فى السنة الخامسة من الخطة . وزاد المجموع الكلى ، فى الجمهورية ، لعدد الوحدات السكنية المحققة من ٢٨٦٥٨ وحدة ، فى سنة الأسـاس ، إلى ٢٢٢٠٣٣ وحدة فى السنة الخامسة من الخطة ، أى أن عدد الوحدات السكنيـة التى تم تنفيذها فى سنوات الخطة يبلغ نحو سبعة أمثال عددها فى سنة الأساس .

أما فى قطاع النقل والمواصلات ، فقد ارتفعت حمولة البضـائع بالسكك الحديدية من ٢٢٥٦ مليون طن كم فى ٥٩/١٩٦٠ إلى ٣٤٣١ مليون طن كم فى ٦٤/١٩٦٥ ، بزيادة تبلغ نسبتها ٥٢٫١ ٪ ، كما ارتفع عدد الركاب من ٣٦٣٤ مليون راكب كم إلى ٥٧٨٨ مليون راكب كم ، فى نفس الفترة ، بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٥٩٫٣ ٪ . كما ارتفعت الحمولة بالنقل النهرى فى نفس الفترة بنسبة ٦٣٫٩ ٪ ، وفى النقل بالأنابيب بنسبة ٦٩٫٩ ٪ ، وفى النقل الجوى بنسبة ٢٠٠ ٪ فى الحمولة و ٣٢٦٫٧ ٪ فى عدد الركاب . أما فى قناة السويس فقد كانت نسبة الزيادة فى عدد السفن العابرة ، خـلال نفس الفترة ، نحو ٣١٫٧ ٪ ، إذ ارتفعت من ١٧٣٫١ ألف سفينة فى ٥٩ / ١٩٦٠ إلى نحو ٢٢٨٫٠ ألف سفينة فى ٦٤/١٩٦٥ كما ارتفعت الحمولة من ١٨٫٣ مليون طن فى ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٩٫٩ مليون طن فى ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٨٫٧ ٪ (٢٣٦) .

---

(٢٣٦) نفس المرجع السابق ، ص ٦٤ .

٦ ـ عدالة التوزيع

أما عدالة التوزيع ، كهدف من الأهداف العامة للخطة ، فهى تعنى مدى إفادة الطبقات محدودة الدخل من ناتج عملية التنمية . وإذ لا تتوافر لدينا البيانات الدقيقة عن توزيع الدخول الشخصية على فئات الدخل المختلفة ، فلا مناص من استخدام مؤشرين إحصائيين أوليين على مدى ما تحقق ، فى ظل الخطة ، من عدالة توزيعية .

إن المؤشر الأول ينسحب إلى تطور الأهمية النسبية للأجور فى توزيع الدخل القومى . أما المؤشر الثانى فينسحب إلى تطور متوسط أجر المشتغل خلال سنوات الخطة ٦٠ / ١٩٦٥ .

لقد كان إجمالى الدخل المحلى ، فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، نحو ١٢٨٥٫٢ مليون جنيه ، والأجور نحو ٥٤٩٫٥ مليون جنيه ، أى بنسبة ٤٢٫٨ ٪ من هذا الدخل . أما عوائد حقوق الملكية (الأرباح والفوائد والإيجارات) فقد بلغت نحو ٧٣٥٫٧ مليون جنيه أى بنسبة ٥٧٫٢ ٪ . أما فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ فقد بلغ إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية نحو ١٨٨٤٫٠ مليون جنيه ، والأجور نحو ٨٧٨٫٩ مليون جنيه ، أى بنسبة ٤٦٫٧ ٪ من هذا الدخل ، وعوائد حقوق الملكية نحو ١٠٠٥٫١ مليون جنيه ، أى بنسبة ٥٣٫٣ ٪ . وهذا يفصح عن أن الأهمية النسبية للأجور قد زادت من ٤٢٫٨ ٪ إلى ٤٦٫٧ ٪ من إجمالى الدخل فى سنوات الخطة ، فى حين أن الأهمية النسبية لعوائد الملكية قد نقصت من ٥٧٫٢ ٪ إلى ٥٣٫٣ ٪ .

هذا عن المؤشر الأول لعدالة التوزيع . أما عن المؤشر الثانى فقد زادت الأجور من ٥٤٩٫٥ مليون جنيه ، فى سنة الأساس ، إلى ٨٧٨٫٩ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة محققة فى الأجور بمقدار ٣٢٩٫٤ مليون جنيه ، عما كانت عليه فى سنة الأساس . وترجع هذه الزيادة فى الأجور ، بعض الشيء ، إلى زيادة عدد المشتغلين خلال سنوات الخطة ، وتقدر الزيادة فى

الأجور ، نتيجة لزيادة عدد المشتغلين ، بنحو ٢ر١٩٦ مليون جنيه . وإذا صح هذا التقدير ، فإن الزيادة فى الأجور نتيجة التحسن فى أجور المشتغلين ، تبلغ نحو ٢ر١٣٣ مليون جنيه ، موزعة كالآتى : ٨ر٤ مليون جنيه تحسن فى الأجور نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور الصناعية ، و ١ر٩ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال فى أقساط التأمين الاجتماعى ، و ٣ر١١٩ مليون جنيه نتيجة التحسن فى متوسطات الأجور(٢٣٧). وفيما يلى بيان متوسطات الأجور فى القطاعات الاقتصادية المختلفة :

(٢٣٧) نفس المرجع السابق ، ص ٧٥ .

جدول رقم ٣٥

تطور متوسط أجر المشتغل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥(٢٣٨)

(بالأسعار الجارية وبالجنيه)

القطاعات	متوسط أجر المشتغل فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	متوسط أجر المشتغل فى السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	الزيادة فى متوسط الأجر فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
				٪
الزراعة	٢ر٣٠	٣ر٤٤	١ر١٤	٧ر٤٦
الصناعة	٦ر١٤٧	٣ر١٨١	٧ر٣٣	٨ر٣٢
الكهرباء	٧ر٢٠١	١ر٢٦١	١ر٥٩	٤ر٢٩
التشييد	٦ر١٦١	٦ر١٥٥	— ٠ر٦	—٧ر٣
مجموع القطاعات السلعية	٢ر٥٤	٦ر٧٥	٤ر٢١	٥ر٣٩
النقل والمواصلات والتخزين	٨ر١٧٩	٦ر٢١٨	٨ر٣٨	٦ر٢١
المال والتجارة	٤ر١١٠	٤ر١٣٩	٠ر٢٩	٣ر٢٦
الإسكان	٥ر٦٢	٧ر٨٥	٢ر٢٣	١ر٣٧
المرافق العامة	٣ر٢١٤	١ر٢٥٤	٨ر٣٩	٦ر١٨
الخدمات الأخرى	١ر١٦٧	٤ر٢١١	٣ر٤٤	٥ر٢٦
مجموع قطاعات الخدمات	٩ر١٤٩	٥ر١٨٩	٦ر٣٩	٤ر٢٦
المجموع الكلى	٥ر٨٥	٣ر١١٢	٨ر٢٦	٣ر٣١

(٢٣٨) نفس المرجع السابق ، ص ٧٥ .

ويدل الجدول السابق على أن المتوسط العام لأجر المشتغل ، فى جميع القطاعات ، قد ارتفع من ٨٥ر٥ جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١١٢ر٣ جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٣١ر٣٪ عن سنة الأساس .

ولكى نستكمل صورة العدالة التوزيعية لابد ، أيضا ، من تقدير قيمة الخدمات المجانية ، التى تقدمها الدولة بالمجان للأفراد ، وتؤدى إلى التحسن فى دخولهم ، نتيجة الوفر الذى يحققونه فى الإنفاق على هذه الخدمات . وإذا اقتصرنا على خدمات التعليم والصحة ، فإن الوفر فى دخول الأفراد يصل إلى نحو ٣٠ر٣ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/١٩٦٥(٢٣٩) . ومن ثم فإن التحسن الكلى فى توزيع الدخل يصل إلى نحو ١٦٣ر٥ مليون جنيه فى نهاية الخطة ،منها نحو ١٣٣ر٢ مليون جنيه ، تمثل التحسن فى أجور المشتغلين ،ونحو ٣٠ر٣مليون جنيه تمثل الوفر المحقق فى دخول الأفراد ، نتيجة مجانيـــة التعليم والتوسع فى الخدمات الصحية المجانية .

٧ — تحقيق العمالة الكاملة

تدل نتائج متابعة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى على أن الزيادة فى العمالة تقدر بنحو ١٣٢٧ر٤ ألف مشتغل ، إذ زاد عدد المشتغلين من ٦٠٠٦ آلاف مشتغل ، فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٧٣٣٣ر٤ ألف مشتغل فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن قوة العمل المدنية كانت تقدر بنحو ٦٧١١ ألف مشتغل فى سنة الأســاس ، وارتفعت إلى نحو ٧٩١٨ ألف مشتغل

(٢٣٩) من هذا المبلغ ٢٢ر٥ مليون جنيه يمثل الوفر فى دخول الافراد نتيجة مجانيـة التعليم ، وهو يعـادل جملة الرسوم فى كل مرحلة من مراحل التعليم فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ و ٧ر٨ مليون جنيه يمثل الزيادة فى دخول الأفراد نتيجة التوسع فى الخدمات الصحية فى السنة الخامسة بالمقارنة بسنة الأساس — نفس المرجع السابق ، ص ٧٦ و ٧٧

فى السنة الخامسة من الخطة ، فإن هذا يعنى أن نسبة التوظف — أى نسبة العمالة إلى قوة العمل المدنية — قد زادت من نحو ٨٩٫٥ ٪ فى سنة الأساس إلى نحو ٩٢٫٦ ٪ فى السنة الخامسة من الخطة . وبعبارة أخرى فإن الخطة قد نجحت فى زيادة حجم التوظف بنحو ٣٫٥ ٪ فقط ، ولكنها خلقت نسبة بطالة تقدر بنحو ٧٫٤ ٪ فى نهاية الخطة(٢٤٠) .

كما تنطوى هذه النتائج على أنه لم يتيسر لقطاع الزراعة أن يتخلص من فائض العمالة به ، حيث أن المعدل السنوى لنمو قوة العمل المدنية فى هذا القطاع ، ويبلغ نحو ١٫٩ ٪ ، يقرب من المعدل السنوى لنمو السكان(٢٤١) . ومن المتوقع أن يقضى على هذا الفائض فى غضون الخطة الثالثة ، عندما تنتج مشروعات التوسع الأفقى فى الزراعة آثارها كاملة ، ويستوعب قطاع الصناعة جزءاً لا يستهان به من هذا الفائض .

بيد أنه وإن كانت الخطة قد نجحت إلى حد ما فى تحقيق هدف العمالة الكاملة ، إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر فى الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية للمشتغلين . دليل ذلك أن نسبة الزيادة فى متوسط أجر المشتغل تزيد عن نسبة الزيادة فى إنتاجية المشتغل ؛ إذ أنه بينما ارتفع متوسط أجر المشتغل فى الاقتصاد القومى بنسبة ٣١٫٣ ٪ فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ ، كما أوضحنا فى الجدول السابق ، فإن إنتاجية المشتغل لم ترتفع ، خلال نفس الفترة ، إلا بنسبة ١٨٫٣ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

---

(٢٤٠) راجع بالتفصيل الملحق الاحصائى رقم ٤ .

(٢٤١) راجع « الإطار المبدئى لتخطيط القوى العاملة فى السنوات ٦٥ / ٨٠ » ، مذكرة رقم ٦١٢ ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ٩ .

جدول رقم ٣٦

تطور إنتاجية المشتغل(٢٤٢)

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبالجنيه)

القطـاعات	سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠	السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥	زيادة الإنتاجية فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
				٪
الزراعة	٢ر١٧٩	٥ر١٩٦	٣ر١٧	٧ر٩
الصناعة	٧ر١٨٠٥	٠ر١٩٦٨	٣ر١٦٢	٠ر٩
الكهرباء	٣ر١٥٤٦	٣ر٢١٧٢	٠ر٦٢٦	٥ر٤٠
التشييد	٩ر٥٥١	٩ر٥٢٤	٠ر٢٧	— ٩ر٦
إجمالى القطاعات السلعية	٤ر٤٤٢	٦ر٥٢٠	٢ر٧٨	٧ر١٧
النقل والمواصلات	٩ر٦١٩	٩ر٨٣٢	٠ر٢١٣	٤ر٣٤
المال والتجارة	٠ر٢٦٠	٨ر٣١٧	٨ر٥٧	٢ر٢٢
المبانى السكنية	٠ر٤٧٥٠	٩ر٣٩٦١	— ١ر٧٨٨	— ٦ر١٦
المرافق العامة	٥ر٤٤٠	١ر٤٨٥	٦ر٤٤	١ر١٠
خدمات أخرى	٢ر٢٨٠	٩ر٣٢٧	٧ر٤٧	٠ر١٧
إجمالى قطاعات الخدمات	٠ر٣٥٠	٤ر٤١٨	٤ر٦٨	٥ر١٩
إجمالى عام	٢ر٤١٢	٦ر٤٨٧	٤ر٧٥	٣ر١٨

(٢٤٢) المقصود بالإنتاجية هنا الإنتاجية المتوسطة للمشتغل ، ولذلك فإنها تقاس بقسمة قيمة الإنتاج الكلى على عدد المشتغلين . ولذلك فقد كان الاعتماد ، فى الوصول إلى أرقام الإنتاجية ، على أرقام الإنتاج وأرقام المشتغلين فى كل قطاع فى سنتى المقارنة .

وكان من شأن عجز الزيادة فى إنتاجية المشتغل عن ملاحقة الزيادة فى متوسط أجر المشتغل ، أن نشأت ضغوط تضخمية نتيجة لتزايد الاستهلاك بمعدلات سريعة ونقص المدخرات . وإذا كان التركيز على الارتفاع بمستويات الأجور ، فى الخطة الخمسية الأولى ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، فلا مناص من التركيز على رفع مستوى الإنتاجية بمعدلات متزايدة فى الخطط التالية ، ليتسنى تحقيق فائض اقتصادى يكفى لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية . وغنى عن البيان أن رفع مستوى الإنتاجية لا يتحقق عن طريق رفع مستوى إنتاجية المشتغل فحسب . بل عن طريق الوفر فى استخدام السلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج ، وحسن إستخدام المعدات الرأسمالية الثابتة ، بما يكفل إطالة فترة تشغيلها فى العمليات الإنتاجية .

ولهذا فمن الضرورى أن تكون الكفاية الإنتاجية عنصرا أساسيا من عناصر الخطة ، وأن يكون لها هدف معين ينبغى أن يحققه الاقتصاد القومى على مستوى القطاع والنشاط والوحدة الإنتاجية ، ويتمثل فى زيادة سنوية فى الإنتاجية . ولكى تتحقق خطة الكفاية الإنتاجية ، لابد من الارتقاء بمستوى الكفايات التنظيمية والإدارية ، وهى العناصر القيادية فى تشغيل الوحدات الإنتاجية بمختلف القطاعات ، وذلك عن طريق تنمية الوعى الإدارى وفرض رقابة فعالة على تنفيذ الخطة ، مع تفادى تعدد أجهزة الرقابة كيلا يعوق سير التنفيذ . كذلك ينبغى دعم التعليم الفنى ، والتوسع فى التدريب المهنى للعمال ، وإيجاد الترابط الوثيق بين خطة التعليم وبين خطه التنمية ، تفاديا لأى نقص فى احتياجاتها إلى مختلف التخصصات الفنية والإدارية ، فضلا عن ربط التزايد فى الأجور بالتزايد فى الإنتاجية . وأخيراً فلا بد من زيادة فاعلية أجهزة البحث العلمى فى المساهمة فى حل المشكلات الفنية التى تعوق الوحدات الإنتاجيه بمختلف القطاعات عن تحقيق أهدافها ، ووضع الحلول الكفيلة بالتغلب على هذه

المشكلات ، بما يرفع من مستوى الإنتاجية ، ويحقق التقـــدم المنشود بخطوات سريعة .

وقد يثور تساؤل هام ، وهو ما إذا كانت التأميمات التى حدثت عامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، وأنشأت قطاعا عاما قويا يسيطر على كل التجارة الخارجيسة ونحو ٩٠ ٪ من الصناعة وكل الجهاز المصرفى وشركات التأمين، وعلى جانب هام من التجارة الداخلية والنقل والبناء ، قد كان لها أثرها فى الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية بخطى متثاقلة . وهذا التساؤل يثير المناقشات التى احتدمت طويلا بين الكتاب الاقتصاديين فى المفاضلة بين المشروع الخاص والمشروع العام . وإذا تركنا جانبا اعتبارات العدالة الاجتماعية التى تتضمنها مناقشة هذا الموضوع ، فإننا نرى بعض الكتاب ينصح الدول الآخذة فى النمو بالاعتماد على المشروع الخاص ، على اعتبار أنه أكثر كفاية . وهذه الكفاية ذات شقين ، أحدهما : يتمثل فى قدرة المنظمين على الإدارة اليومية للمشروع. والثانى : يتمثل فى قدرتهم على « ارتياد المجالات الجديدة » .

أما بالنسبة للإدارة اليومية فليس ثمة من أسباب منطقية تبرر فكرة أن المشروع العام يتضمن فى ذاته أسباب عدم الكفاية الإدارية . حقيقة أن المشروع العـام ، ذا الطابع الاقتصادى ، أقل تجربة بكثير من المشروع الخاص ، ولكن هذا لا يجوز أن يكون سببا فى الحكم النهائى على كفاءة المشروع العام . يضاف إلى ذلك أن المشروعات الخـاصة التى يديرها أفراد محليون فى كثير من الدول المتخلفة ، هى ، فى أغلب الأحيان ، شأنهـا ، من حيث انخفـاض مستوى الكفاية ، شأن المشروعات العامة ، إن لم يكن أسوأ . هذا فضلا عن أن قطاع الأعمال فى معظم هذه الدول يجلب مديريه من بين فئات الإدارة العليـا بالجهاز الحكومى حيث الموهبة والمقدرة التنظيميـة والإدارية أكثر وفرة .

وأما بالنسبة لكفاية المشروع الخاص ، من حيث قدرته على تحمل المخاطرة وارتياد المجالات الجديدة ، فقد أصبح من الثابت أن المنظمين قد فشلوا فى دورهم التاريخى فى الدول المتخلفة ، وإلا لما كان ثمة تخلف. ولهذا كان من الضرورى انتقال عبء التنمية الى الحكومة .وأما عن عنصر المخاطرة ، وهو السبب المنطقى لوجود المشروع الفردى ، فإنه يتلاشى بقيام القطاع العام الذى يقوم بدوره القيادى فى عملية التنمية ، والإسهام مباشرة فى المشروعات الجديدة(٢٤٣) .

(٢٤٣) راجع بالتفصيل « تقييم نمو مصر الاقتصادى أثناء الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٢ » ، عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦٤ ، ص ٢٩ و ٣٠ .

الفصل التاسع عشر

تقييم الخطة الخمسية الأولى ٦٠/ ١٩٦٥

(أهداف عناصر الخطة)

أشرنا ، فى الفصل السابق ، إلى تقييم الخطة الخمسية الأولى ، من حيث مدى تحقيق الأهداف العامة ... ارتفاع المستوى المعيشى ، وزيادة أهمية الصناعة ، والتركيز على التنمية الزراعية ، والتوسع فى الخدمات ، وعدالة التوزيع ، وتحقيق العمالة الكاملة .

ولننتقل ، بعد ذلك ، من تقييم الخطة ، من حيث مدى تحقيق أهدافها العامة ، إلى تقييمها من حيث مدى تحقيق أهداف عناصرها ، حتى يمكن التعرف على طبيعة المشكلات التى أفضت إلى بعض القصور فى تنفيذ هذه الأهداف . وسنتناول فى هذا التحليل ما تحقق من أهداف الاستثمار والإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار والتجارة الخارجية فى السنوات الخمس للخطة الأولى .

١ — أهداف الاستثمار

تدل الصورة التراكمية لنتائج متابعة تنفيذ أهداف الاستثمار ، فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ، على أن ما تم تنفيذه من الاستثمارات ، فى جميع القطاعات ، فى السنة الأولى للخطة ٦٠/١٩٦١ ، يبلغ نحو ٢٢٥ر٦ مليون جنيه ، وفى السنة الثانية للخطة ٦١/١٩٦٢ نحو ٢٢٥ر١ مليون جنيه ، وفى السنة الثالثة للخطة ٦٢/١٩٦٣ نحو ٢٩٩ر٦ مليون جنيه ، وفى السنة الرابعة للخطة ٦٣/١٩٦٤ نحو ٣٧٢ر٤ مليون جنيه ، وفى السنة الخامسة للخطة نحو ٣٦٤ر٣ مليون جنيه . وبذلك تبلغ جملة المنفذ من الاستثمارات المقررة فى السنوات الخمس للخطة نحو

١٥١٣ر٠ مليون جنيه . ولما كانت جملة الاستثمارات المقررة فى الخطة نحو ١٥٧٦ر٩ ، شاملة ثمن الأرض وبدون التغير فى المخزون ، فقد بلغت نسبة المنفذ إلى المقرر فى الخطة من الاستثمارات نحو ٩٥ر٩ ٪ .

وتكشف هذه النتائج عن حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن قدرة أجهزة الإسناد على تنفيذ الاستثمارات قد تزايدت تدريجيا ، وبدرجة ملموسة ، ابتداء من السنة الثالثة للخطة .

الحقيقة الثانية : أن ثمة نسبة تخلف فى تنفيذ الاستثمارات تصل إلى نحو ٤ر١ ٪ .

وهنا ، قد نتساءل عن الأسباب التى أفضت إلى هذا التخلف اليسير . لعل أهم هذه الأسباب هو ضعف الأجهزة التنفيذية التى كانت تتولى عمليات التشييد والبناء ، وهى التى تمثل ما بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات المقررة فى الخطة . ومرد هذا الضعف إلى أن جهاز المقاولات ، فى القطاع العام ، لم يكن قد استكمل أجهزته وأفراده عند بداية تنفيذ الخطة ، ولم تكن قد خصصت له الاستثمارات التى تكفل اضطلاعه بمسئولياته الجسيمة فى تنفيذ حوالى نصف الاستثمارات المقررة فى الخطة لأعمال التشييد والبناء . وقد ترتب على ضعف هذا الجهاز أن أعطى جهاز المقاولات فى القطاع الخاص بعض العمليات من الباطن ، فأخذ فى رفع أسعار العمليات التى يعهد بها إليه ، عن طريق اتفاق مقاولى القطاع الخاص على حدود دنيا لا ينزلون عنها فى أسعار المقاولات . ومن ثم أدى هذا الأسلوب الاستغلالى إلى ارتفاع تكاليف عمليات التشييد والبناء ، وتجلى ذلك ابتداء من السنة الثالثة للخطة ، إذ زادت التكاليف بحوالى ٢٥ ٪ عما كانت عليه فى سنة الأساس . وكان لهذا أثره فى زيادة أرباح المقاولين وقصور الاعتمادات المقررة فى الميزانية العامة للدولة عن تغطية تكاليف جميع

المشروعات المقررة فى الخطة بعد ارتفاع تكاليف أعمال البناء(٢٤٤) .

وثمة سبب آخر للتخلف اليسير فى تنفيذ الاستثمارات ، وهو قيام بعض الصعوبات التنظيمية ، ومنها على سبيل المثال انعدام التنسيق بين جهات التنفيذ وعدم مراعاتها للترتيب الزمنى فى تنفيذ المشروعات المتكاملة ، كتأخر تنفيذ برنامج محطات الصرف العامة اللازمة لمناطق استصلاح الأراضى ، مما أفضى إلى تأخير تنفيذ أعمال الاستصلاح . ومنها ، أيضا ، طول الفترة التى تنقضى فى إتمام الإجراءات الخاصة بإنهاء التعاقدات والمناقصات ، فضلا عن طول إجراءات نزع الملكية وشراء الأراضى ، مما أدى إلى تأخر تنفيذ بعض مشروعات الإدارة المحلية للإنعاش الاقتصادى .

وثمة سبب ثالث للتخلف مرده إلى قيام بعض الصعوبات الفنية ، منها نقص الخبرات والأيدى العاملة الفنية فى بعض القطاعات ، وعلى الأخص قطاعى الصناعة والزراعة ، مع أن العنصر البشرى يمثل الدعامة الأساسية التى يعتمد عليها تنفيذ المشروعات بالكفاية المطلوبة ، وفى الأزمنة المحددة . ومنها عدم توافر العدد الكافى من الشركات المتخصصة فى أعمال الإنشاءات النهرية ، مما دعا إلى بعض التخلف فى تنفيذ أهداف الاستثمارات المقررة للمجارى الملاحية .

وفضلا عن هذه الصعوبات التنظيمية والفنية ، فقد واجهت خطة الاستثمار بعض الصعوبات الاقتصادية ، ومنها النقص الملحوظ فى النقد الأجنبى اللازم لاستيراد الآلات والمهمات الاستثمارية التى يتطلبها تنفيذ مشروعات الخطة ، وطول إجراءات الحصول على هذا النقد الأجنبى ، وتعقد تلك الإجراءات ، وعدم كفاية وسائل النقل البرى والمائى فى القيام بعمليات النقل المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات ،

---

(٢٤٤) « سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى » ، السيد على صبرى ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٢ .

فضلا عن عدم توافر مواد البناء وبعض السلع الوسيطة ، نتيجة التركيز على بعض المشروعات الرئيسية فى الخطة التى كانت مع بدايتها متخلفة فى التنفيذ كمشروع السد العالى ومشروع تهجير أهالى النوبة إلى وادى كوم أمبو ومشروعات الرى الحوضى وتحويلها إلى رى دائم . وقد أدى هذا التركيز إلى تخصيص كميات ضخمة من مواد البناء ، وكل إمكانيات النقل ، لتعويض التخلف فى تنفيذ هذه المشروعات الكبرى ، فأدى هذا ، بدوره ، إلى ندرة مواد البناء ، وخاصة بالنسبة لقطاع الإسكان ، وإلى بعض الاختناقات فى النقل ، وارتفاع أجور العاملين فى هذه المشروعات وزيادة انفاقهم الاستهلاكى ، دون أن تقابل ذلك زيادة فى إنتاج السلع المادية ، فساعد هذا على ارتفاع أسعار مواد البناء وأعمال المقاولات وأجور النقل وأسعار السلع «الأجرية»(٢٤٥) .

٢ — اهداف الانتاج

وتدل نتائج متابعة تنفيذ أهداف الإنتاج على أن الزيادة المحققة فى قيمة الإنتاج ، فى نهاية الخطة الخمسية ، تبلغ نحو ٨١,٥ ٪ من الزيادة المستهدفة لقيمة الإنتاج . وهذا يعنى أن ثمة بعض القصور فى التنفيذ على مستوى الاقتصاد القومى . أما على المستوى القطاعى فإن جميع القطاعات ، باستثناء قطاع النقل والمواصلات ، قد تخلفت فى تنفيذ أهدافها الإنتاجية بدرجات متفاوتة تتراوح بين ٩,٣ ٪ فى قطاع الكهرباء إلى ٣٣ ٪ فى كل من قطاع التشييد وقطاع التجارة والمال ، كما يتضح تفصيلا فى الجدول التالى(٢٤٦) :

---

(٢٤٥) نفس المرجع السابق ، ص ٩٤ و ٩٥ .

(٢٤٦) الأرقام مأخوذة من الملحق الإحصائى رقم ١ .

جدول رقم ٣٧

الزيادة المستهدفة والمحققة فى الإنتاج
فى الخطة الخمسية الأولى
٦٠ / ١٩٦٥

(بالأسعار الثابتة وبمليون الجنيه)

القطاع	الإنتاج المحقق فى سنة الأساس ٥٩/٦٠	الإنتاج المستهدف فى السنة الخامسة ٦٤/٦٥	الإنتاج المحقق فى السنة الخامسة ٦٤/٦٥	زيادة المستهدف فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	زيادة المحقق فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
						٪
الزراعة	٥٨١ر٦	٧٠٠ر٢	٦٧٩ر١	١١٨ر٦	٩٧ر٥	٨٢ر٢
الصناعة	١٠٨٦ر٧	١٥٨٠ر٤	١٤٦٩ر٩	٤٩٣ر٧	٣٨٣ر٢	٧٧ر٦
الكهرباء	١٨ر٤	٣٩ر٩	٣٧ر٩	٢١ر٥	١٩ر٥	٩٠ر٧
التشييد	١٠٢ر١	٢٢٠ر٢	١٨١ر٢	١١٨ر١	٧٩ر١	٦٧ر٠
إجمالى القطاعات السلعية	١٧٨٨ر٨	٢٥٤٠ر٧	٢٣٦٨ر١	٧٥١ر٩	٥٧٩ر٣	٧٧ر٠
النقل والمواصلات	١٣٥ر٥	١٩٩ر١	٢٠٨ر٦	٦٣ر٦	٧٣ر١	١١٤ر٩
التجارة والمال	١٦٥ر٣	٢٣١ر٤	٢٠٩ر٦	٦٦ر١	٤٤ر٣	٦٧ر٠
المبانى السكنية	٧٦ر٠	٨٦ر١	٨٤ر٠	١٠ر١	٨ر٠	٧٩ر٢
المرافق العامة	١١ر١	١٣ر٩	١٣ر٤	٢ر٨	٢ر٣	٨٢ر١
خدمات أخرى	٣٧١ر٢	٦١٣ر٦	٥٩٠ر٤	٢٤٢ر٤	٢١٩ر٢	٩٠ر٤
إجمالى قطاعات الخدمات	٧٥٩ر١	١١٤٤ر١	١١٠٦ر٠	٣٨٥ر٠	٣٤٦ر٩	٩٠ر١
إجمالى عام	٢٥٤٧ر٩	٣٦٨٤ر٨	٣٤٧٤ر١	١١٣٦ر٩	٩٢٦ر٢	٨١ر٥

ويمكن أن نعزو هذا القصور فى تنفيذ أهداف الإنتاج إلى عوامل أربعة :

العامل الأول : هو القصور فى تنفيذ أهداف الاستثمار ، إذ أن الاستثمارات ماهى إلا الطاقات الإنتاجية التى تستند إليها عمليات الإنتاج والوعاء الأساسى للزيادة فى قيمـــة الإنتاج ، ومن ثم فإن تخلف الاستثمارات بنسبة ١ر٤ ٪ فى تحقيق أهدافها ، كما قدمنا ، قد أدى ، جزئيا ، إلى بعض التخلف فى تحقيق أهداف الإنتاج .

أما العامل الثانى فى هذا التخلف : فهو الإصابة البالغة فى محصول القطن فى فى موسم ٦١ / ١٩٦٢ ، الأمر الذى أدى إلى تخلف واضح فى قيمة الإنتاج الزراعى ، كان له انعكاسه فى تحقيق بعض التخلف فى القطاعات الأخرى ، وعلى الأخص قطاع الصناعة . إذ من الحقائق الثابتة أن العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد القومى تفضى إلى تخلف بعض القطاعات كنتيجة مترتبة على تخلف قطاعات أخرى . ولولا هذه الظروف ، غير المتوقعة ، التى لا يمكن التحكم فيها ، لارتفعت قيمة الإنتاج الكلى إلى أعلى بكثير مما بلغته فعلا(٢٤٧) .

وأما العامل الثالث : فينطوى على أن بعض المشروعات الكبرى التى تقرر تنفيذها فى الخطة الخمسية الأولى ، هى ، بطبيعتها ، لا تحقق عائدا سريعـا ، بمعنى أنه لا يظهر أثرها فى زيادة الإنتاج رغم تنفيـذ الجزء الأكبر من استثماراتها(٢٤٨) .

---

(٢٤٧) نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ إلى ٩٠ — هذا ولم يقف الأمر عند حد النقص فى قيمة الإنتاج الكلى ، بل تعدى ذلك إلى النقص فى صادرات القطن من ٨ر١٢١ مليون جنيه فى السنة الأولى من الخطة ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٨ر٨٨ مليون جنيه فى السنة الثانيـة ٦١ / ١٩٦٢ ، وترتب على ذلك هبوط قيمة الصادرات من ١٨٩ مليون جنيـه إلى ١٥١ مليون جنيه .

(٢٤٨) نفس المرجع السابق ، ص ٩٠ .

وأخيراً فإن ثمة عاملا آخر قد تفاعل مع العوامل السابقة فى إحداث القصور الطفيف فى تحقيق أهداف الإنتاج ، وهو أن بعض الوحدات الإنتاجية، فى كثير من الصناعات، كانت تشتغل بأقل من طاقتها الإنتاجية . ولهذا فقد نشأت مشكلة الطاقات العاطلة التى يمكن أن نردها إلى أكثر من سبب ؛ كالنقص فى قطع الغيار أو الآلات أو الخامات أو أدوات التعبئة أو السلع الوسيطة ، أو نقص القوة الكهربية ، أو انقطاع التيار الكهربى ، أو نقص الفنيين المهرة ، أو صعوبات النقل، أو تناقص الطلب على السلعة ، أو تكرار تغيب العمال . ولا تتوافر لدينا البيانات الكافية عن حجم هذه الطاقات العاطلة على مستوى قطاع الصناعة أو أنشطته المختلفة ، إلا أن الدلائل توحى بأن الطاقات العاطلة فى بعض الوحدات الإنتاجية فى داخل كثير من أنشطة هذا القطاع ، تكون نسبة لا يستهان بها من الطاقة الإنتاجية(٢٤٩) .

٣ — أهداف الدخل

وبما أن الدخل هو القيمة المضافة إلى مستلزمات الإنتاج للوصول إلى قيمة الإنتاج الكلى ، فإن هذا الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج ، ومن ثم فأى تخلف

---

(٢٤٩) الطاقة العاطلة = الطاقة الإنتاجية — الانتاج الفعلى . ولو ضربنا مثلا بصناعة الغزل، لوجدنا أنها تضم ١٩ منشأة فى القطاع العام وبها ٣٧ وحدة إنتاجية ، ولا تشتغل من بينها إلا وحدتان فقط بكامل الطاقة ، أما الباقى فمنه ١٦ وحدة تمثل الطاقة العاطلة فيها نحو ١٠ ٪ من الطاقة الإنتاجية ، و ٧ وحدات تمثل الطاقة العاطلة فيها من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ من الطاقة الإنتاجية ، ووحدتان تمثل الطاقة العاطلة فيها من ٢٠ ٪ إلى ٢٦ ٪ من الطاقة الإنتاجية . ونفس الوضع ينطبق على صناعة نسيج القطن ، إذ من بين ٢٠ وحدة إنتاجية ، فى داخل ١٨ منشأة ، لا تشتغل بكامل الطاقة الإنتاجية إلا ٥ وحدات فقط ، ومن الباقى تشتغل ٧ وحدات بطاقة عاطلة تمثل من ٢٠ ٪ إلى ٧٠ ٪ من طاقتها الإنتاجية — المصدر : الطاقة الإنتاجية العاطلة بأهم المنشآت الصناعية بالقطاع العام ٦٤ / ١٩٦٥ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ١٥ إلى ٧٤ .

فى تحقيق أهداف الإنتاج لابد ان يؤدى إلى تخلف مناظر فى تحقيق أهداف الدخل . وهذا هو عين ما حدث فعلا ، إذ كان التخلف اليسير فى تحقيق أهداف الإنتاج فى نهاية الخطة بنسبة ٥ر١٨ ٪ أثره فى تخلف مناظر فى تحقيق أهداف الدخل بنسبة ١٤ ٪ . كما أن هذا التخلف كان شائعا فى جميع القطاعات ، باستثناء قطاع النقل والمواصلات ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٣٨

الزيادة المستهدفة والمحققة فى إجمالى الدخل المحلى

فى الخطة الخمسية الأولى

(بالأسعار الثابتة وبمليون الجنيه)

القطاع	الدخل الفعلى فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	الدخل المستهدف فى السنة الخامسة ٦٤/ ٦٥	الدخل المحقق فى السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	زيادة المستهدف فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	زيادة المحقق فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
						٪
الزراعة	٠ر٤٠٥	٧ر٤٩١	٠ر٤٧٧	٧ر٨٦	٠ر٧٢	٠ر٨٣
الصناعة	٢ر٢٥٦	٥ر٤٢٠	٠ر٣٨٥	٢ر١٦٤	٧ر١٢٨	٤ر٧٨
الكهرباء	٨ر٩	٠ر٢٦	٤ر٢٢	٢ر١٦	٦ر١٢	٨ر٧٧
التشييد	١ر٤٧	٣ر١٠٢	٦ر٩٢	٢ر٥٥	٥ر٤٥	٤ر٨٢
إجمالى القطاعات السلعية	٢ر٧١٨	٥ر١٠٤٠	٠ر٩٧٧	٣ر٣٢٢	٨ر٢٥٨	٢ر٨٠
النقل والمواصلات	٩ر٩٢	٥ر١٥٠	٦ر١٥٧	٦ر٥٧	٧ر٦٤	٣ر١١٢
التجارة والمال	٢ر١٢٩	٠ر١٧٠	٩ر١٥١	٨ر٤٠	٧ر٢٢	٦ر٥٥
المبانى السكنية	٠ر٧٣	٣ر٨٢	١ر٨٠	٣ر٩	١ر٧	٣ر٧٦
المرافق العامة	٤ر٦	٠ر٨	٧ر٧	٦ر١	٣ر١	٣ر٨١
خدمات أخرى	٥ر٢٦٥	٨ر٢٨٨	٩ر٣٨٧	٣ر١٢٣	٤ر١٢٢	٣ر٩٩
إجمالى قطاعات الخدمات	٠ر٥٦٧	٦ر٧٩٩	٢ر٧٨٥	٦ر٢٣٢	٢ر٢١٨	٨ر٩٣
الإجمالى العام	٢ر١٢٨٥	١ر١٨٤٠	٢ر١٧٦٢	٩ر٥٥٤	٠ر٤٧٧	٠ر٨٦

بيد أن هذه الزيادة فى إجمالى الدخل المحلى المحقق فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/١٩٦٥ ، بمقدار ٠ر٤٧٧ مليون جنيه، قد أدت إلى زيادة فى الدخل بنسبة تبلغ نحو

١ر٣٧ ٪ عما كان عليه فى سنة الأساس ، وهذه النسبة تعادل متوسط سنوى النمو قدره نحو ٥ر٦ ٪ ، كما يتبين من الجدول التالى :

جدول رقم ٣٩

معدلات النمو السنوى فى إجمالى الدخل المحلى فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

(نسب مئوية)

القطاع	السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	متوسط معدل النمو السنوى
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الزراعة	-٦ر٠	-٤ر٧	٣ر١٤	٢و٦	٣ر٥	٦ر٣
الصناعة	٤ر١١	٥ر٨	٢ر٦	٣ر١٢	٢ر٤	٥ر٨
الكهرباء	٥ر٢٤	٦ر٣٣	٩ر١٢	١ر١	٤ر٢٠	٥ر١٨
التشييد	-٢ر٦	٥ر٦٦	٥ر١٣	٠ر١٥	-٥ر٣	١ر١٧
إجمالى القطاعات السلعية	٧ر٣	٨ر٣	٠ر١١	٣ر٩	٣ر٤	٤ر٦
النقل والمواصلات	٠ر١٠	٤ر١٤	٧ر٨	٣ر١٣	٤ر٩	٢ر١١
التجارة والمال	٣ر١٢	٥ر٤	٦ر١	-٧ر٣	٤ر٢	٤ر٣
المبانى السكنية	١ر١	٣ر٣	٨ر١	٤ر١	٨ر١	٩ر١
المرافق العامة	٣ر٦	٩ر٢	٧ر٥	٧ر٢	٣ر١	٨ر٣
خدمات	٦ر٩	-٥ر١	٢ر٩	١ر١٣	٦ر٩	٠ر٨
إجمالى قطاعات الخدمات	١ر٩	٢ر٣	٤ر٦	٩ر٧	٢ر٧	٨ر٦
إجمالى عام	١ر٦	٥ر٣	٩ر٨	٧ر٨	٥ر٥	٥ر٦

ويلاحظ أن معظم الزيادة فى إجمالى الدخل المحلى قد تولدت من القطاعات السلعية ، إذ ساهم قطاع الصناعة بزيادة تبلغ نحو ١٢٨٫٧ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٥٠٫٢ ٪ عن سنة الأساس ، ومتوسط معدل سنوى النمو يبلغ نحو ٨٫٥ ٪ ، وهذا يعد من أعلى معدلات النمو فى الدخل المتولد من قطاعات الصناعة فى دول العالم . أما قطاع الكهرباء فقد أسهم بزيادة تبلغ نحو ١٢٫٦ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها نحو ١٢٨٫٦ ٪ عن سنة الأساس ، ومتوسط معدل سنوى النمو يبلغ نحو ١٨٫٥ ٪ . ومرد هذه الزيادة إلى التوسع الكبير فى مشروعات الكهرباء التى تضمنتها الخطة الخمسية الأولى ، ومنها إنشاء محطة كهرباء غرب القاهرة وإنشاء محطة كهرباء أسيوط والتوسع فى بعض المحطات القائمة قبل الخطة(٢٠٠) . أما قطاع التشييد فقد أضاف زيادة فى إجمالى الدخل المحلى تبلغ نحو ٤٥٫٥ مليون جنيه، بنسبة زيادة قدرها ٩٦٫٩ ٪ عن سنة الأساس، ومتوسط معدل نمو سنوى قدره نحو ١٧٫١ ٪ وذلك نتيجة الاستثمارات الكثيفة المقررة فى الخطة للإنشاءات والمبانى . وبينما حقق قطاع الصناعة وقطاع الكهرباء وقطاع التشييد معدلاف عالية للنمو فى الدخل ، فإن قطاع الزراعة لم

(٢٠٠) محطة جنوب القاهرة ومحطة طلخا ومحطة دمنهور ومحطة السيوف — هذا وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميجاوات فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٣٧١ ميجاوات فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات تبلغ نسبتها نحو ٦٨٪، كما ارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كيلوات ساعة فى سنة الأساس إلى ٥٥٦٠ مليون كيلوات ساعة فى السنة الخامسة بزيادة تبلغ نحو ٣٣١٥ مليون كيلوات ساعة نسبتها نحو ١٤٧٫٧ ٪ ، وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ مليون ك . و . س فى سنة الأساس إلى ٥٢٠٠ مليون ك . و . س فى السنة الخامسة بزيادة تبلغ نحو ٣٤٣٥ مليون ك . و . س ونسبتها ١٩٤٫٦ ٪ . أما قيمة الإنتاج المحقق فى قطاع الكهرباء فقد زادت من ١٨٫٤ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ إلى ٣٧٫٩ مليون جنيه بالأسعار الثابتة فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ١٠٦ ٪ عن سنة الأساس .

يسهم مساهمة فعالة فى نمو الدخل ، إذ حقق زيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه بنسبة تبلغ نحو ١٧ر٨ ٪ عن سنة الأساس ، وتعادل متوسط سنوى للنمو قدره ٣ر٦ ٪ فقط .

وإذا انتقلنا من إسهام القطاعات المختلفة إلى إسهام الاقتصاد القوى فى نمو إجمالى الدخل المحلى ، فإننا نجد أنه رغم تخلف الدخل عن تحقيق أهدافه كاملة ، فقد بلغ متوسط معدل نموه السنوى نحو ٦ر٥ ٪ ، كما يتضح من الجدول السابق. ويعتبر هذا الدخل من أعلى معدلات النمو فى العالم ، اذ يفوق معدل النمو فى كثير من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، كما يدل على ذلك البيان التالى(٢٠١) :

جدول رقم ٤٠

معدل النمو السنوى للدخل فى بعض الدول المختارة ١٩٥٤ / ١٩٦٢

دول متقدمة	المعدل السنوى لنمو الدخل	دول نامية	المعدل السنوى لنمو الدخل
	٪		٪
فرنسا	٤ر٩	بيرو	٥ر٩
ألمانيا الاتحادية	٤ر٩	الفلبين	٤ر٩
فنلندة	٤ر٩	كولومبيا	٤ر٢
سويسرا	٤ر٧	كمبوديا	٣ر٨
هولنده	٤ر٣	سيلان	٣ر٧
كندا	٣ر٧	شيلى	٣ر٦
النرويج	٣ر٧	الهند	٣ر٥
بلجيكا	٣ر٠	الارجنتين	٣ر٢
الولايات المتحدة	٢ر٩	أورجواى	٣ر٢
المملكة المتحدة	٢ر٧	باكستان	٢ر٧

(٢٠١) أرقام الجدول مستقاة من نفس المرجع السابق، ص ٥٧ — وهذه الأرقام مأخوذة من المكتب الإحصائى للأمم المتحدة ، وذلك عن الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ ، باستثناء الهند (١٩٥٣ — ١٩٦٠) ، والباكستان (١٩٥٣ — ١٩٦١) .

وهكذا لو نظرنا إلى ما تحقق من أهداف الاستثمار وأهداف الإنتاج وأهداف الدخل ، لاتضح أن الخطة ، رغم ما ثبت ، فى ضوء نتائج المتابعة ، من بعض التخلف فى تحقيق أهدافها ، قد وضعت ركيزة صلبة للاقتصاد القومى ، وحققت ما يسميه الاقتصاديون « بالدفعة الكبيرة » التى لابد أن تفضى إلى دفعات جديدة للنمو ينعكس أثرها فى الخطة القادمة على نمو الإنتاج والدخل بمعدلات أسرع ، عندما تعطى الأرض المستصلحة إنتاجها كاملا فى الخطة الثانية ، وتشتغل المصانع التى أنشئت فى أواخر الخطة الأولى بكامل طاقتها ، وتحقق المشروعات الكبرى عائدها فى سنوات الخطة الثانية ، مثل مشروع السد العالى ومشروعات التعدين والبترول ومشروعات تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم .

وهناك حقيقة أخرى ينبغى أن ننوه إليها ، وهى أنه قد حدث تغير تكنولوجى ملموس فى عمليات الإنتاج ، إذ أصبح « الاقتصاد الحديث » ممثلا فى قطاعات الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات يطبق التكنولوجيا المتقدمة . أما « الاقتصاد القديم » ممثلا فى قطاع الزراعة فقد بدأ يخطو خطواته الأولى نحو تطوير الفن الإنتاجى المطبق فيه بالاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة فى الإنتاج الزراعى والتوسع المطرد فى الميكنة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى ، والنهوض بالثروة الحيوانية والثروة السمكية ، فضلا عن الاعتماد على التنظيمات التعاونية التى تتيح تطبيق هذه الأساليب العلمية .

٤ — أهداف العمالة والأجور

وقد يكون من المتناقضات أنه بينما تركت الخطة بعد تنفيذها نسبة طفيفة من التخلف فى تحقيق أهداف الاستثمار وأهداف الإنتاج وأهداف الدخل ، فإنها كشفت ، فى نفس الوقت ، عن أن ما تحقق من عمالة وأجور قد جاوز المستهدف تحقيقه من كل منهما فى نهاية الخطة .

فبالنسبة للعمالة فقد أشرنا من قبل إلى أن الزيادة المحققة فى عدد المشتغلين ،

خلال سنوات الخطة ، قد بلغت نحو ١٣٢٧ر٤ ألف مشتغل ، بمتوسط سنوى الزيادة يبلغ نحو ٢٦٥ر٥ ألف مشتغل . ولما كانت الزيادة المستهدفة فى الخطة العمالة تبلغ نحو مليون مشتغل ، فإن الزيادة المحققة فى الخطة تزيد عن الزيادة المستهدفة بنحو ٣٠٠ ألف مشتغل . وهذا يعنى أن نسبة الزيادة المحققة فى العمالة تبلغ نحو ٢٢ر١ ٪ ، بينما كانت نسبة الزيادة المستهدفة نحو ١٧ ٪ عن سنة الأساس .

أما بالنسبة للأجور فقد حققت زيادة قدرها ٣٢٩ر٤ مليون جنيه فى السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥ عن سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ ، وتبلغ نسبتها نحو ٥٩ر٩ ٪ ، مع أن الزيادة المستهدفة للأجور تبلغ نحو ٣٤ ٪ عن سنة الأساس. وهذا يعنى أن القيمة المحققة للأجور قد تجاوزت ، بكثير ، القيمة المستهدفة لها فى نهاية الخطة ، وأن هذا التطور فى الأجور ينم عن طفرة كبيرة تدعو إلى التساؤل . ودليل ذلك أنه لو احتسبنا إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية ، فإنه يرتفع من ١٢٨٥ر٢ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ إلى نحو ١٨٨٤ر٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/١٩٦٥ ، بزيادة تبلغ نحو ٥٩٨ر٨ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها ٤٦ر٦ ٪ عن سنة الأساس(٢٠٢). فإذا عقدنا المقارنة بين هذا المعدل لزيادة إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية بمعدل زيادة الأجور بالأسعار الجارية ، لوجدنا أن المعدل الأول (٤٦ر٦ ٪) أقل بكثير من المعدل الثانى (٥٩ر٩ ٪) .

غير أن هذا التساؤل سرعان ما تتكشف الإجابة عنه ، لو أخذنا فى الاعتبار النتائج المترتبة على تطبيق القوانين الاشتراكية التى أدت إلى الزيادة فى العمالة تبعاً لإنقاص عدد ساعات العمل الاسبوعى ، وإلى زيادة متوسطات

---

(٢٠٢) أنظر الملحق الإحصائى رقم ١ (ب) .

الأجور التى أفضت إلى الزيادة فى حجم الأجور بمقدار ١١٩٫٣ مليون جنيه كما قدمنا(٢٠٣) .

٥ — اهداف الاستهلاك

لقد كشفت نتائج المتابعة عن ظاهرة لها خطورتها على الاقتصاد القومى ، يمكن أن نسميها « الإفراط فى الاستهلاك » على نقيض ظاهرة « الإفراط فى الادخار » التى كانت محور التحليل الكينزى للركود المزمن فى المجتمعات الصناعية المتقـــدمة . إذ ارتفع الاستهلاك النهائى بسعر السوق الجارى من ١١٩٩٫٧ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ إلى ١٧٦٢٫٢ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٥٦٢٫٥ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٦٫٩ ٪ عن سنة الأساس ، مع أن الزيادة المستهدفة فى الخطة للاستهلاك النهائى لا تجاوز ٢٤ ٪ عن سنة الأساس . وهذا يعنى أن المعدل السنوى للزيادة المحققة فى الاستهلاك النهائى يبلغ نحو ٨ ٪ فى المتوسط(٢٠٤) . وفى نفس الفترة زاد إجمالى الناتج المحلى من ١٣٧٥٫٦ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ٢٠٥٠٫٦ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة قدرها ٦٧٥ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها ٤٩٫١ ٪ عن سنة الأســاس ، ومعدل سنوى للزيادة قدره ٨٫٤ ٪ ، كما يتضح من الجدول التـالى(٢٠٥) :

---

(٢٠٣) راجع صفحة ٤٣١ من هذا البحث .

(٢٠٤) نفس المرجع السابق ص ٨١ .

(٢٠٥) إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية يعادل إجمالى الناتج المحلى ناقصا صافى الضرائب غير المباشرة ، أى الضرائب غير المباشرة ، مطروحا منها الإعانات .

جدول رقم ٤١

تطور الاستهلاك النهائى مقارنا بإجمالى الناتج المحلى

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

السنة	إجمالى الناتج المحلى	الاستهلاك النهائى	الزيادة السنوية فى الاستهلاك النهائى	معدل الزيادة السنوية	الزيادة فى الاستهلاك النهائى عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
				٪		٪
٥٩ / ١٩٦٠	١٣٧٥ر٦	١١٩٩ر٧	—	—	—	—
٦٠ / ١٩٦١	١٤٥٩ر٣	١٢٤٩ر٢	٤٩ر٥	٤ر١	٤٩ر٥	٤ر١
٦١ / ١٩٦٢	١٥١٣ر٣	١٣٤٨ر٦	٩٩ر٥	٨ر٠	١٤٨ر٩	١٢ر٤
٦٢ / ١٩٦٣	١٦٨٤ر٦	١٤٨٩ر٠	١٤٠ر٤	١٠ر٤	٢٨٩ر٣	٢٤ر١
٦٣ / ١٩٦٤	١٨٨٧ر٩	١٦٥١ر١	١٦٢ر١	١٠ر٩	٤٥١ر٤	٣٧ر٦
٦٤ / ١٩٦٥	٢٠٥٠ر٦	١٧٦٢ر٢	١١١ر١	٦ر٧	٥٦٢ر٥	٤٦ر٩

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذه الزيادة المفرطة فى الاستهلاك تعزى إلى الزيادة المطردة الكبيرة فى عدد السكان ، غير أن المعدل السنوى للزيادة فى السكان، خلال سنوات الخطة ، قد بلغ نحو ٢ر٨ ٪ ، فى حين أن المعدل السنوى للزيادة فى الاستهلاك النهائى قد ارتفع إلى نحو ٨ر٠ ٪ ، أى ما يقل قليلا عن ثلاثة أمثال المعدل السنوى للزيادة فى السكان . ومن ثم فإذا كان تزايد الاستهلاك السنوى بهذا المعدل المرتفع قد التهم الجانب الأكبر من إجمالى الناتج المحلى كما قدمنا ، فلابد أن نبحث عن أسباب أخرى لهذه الظاهرة الخطيرة .

وقد تـكمن الإجابة عن هذا التساؤل فى أن زيادة حجم العمالة عما كان مستهدفا فى الخطة بأكثر من ٣٠٠ ألف مشتغل ، وزيادة الأجور بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا ما كان مستهدفا لها فى الخطة وبمعدل سنوى للزيادة قدره ٩ر٩ ٪ ودون تحقيق زيادة مناظرة فى الإنتاجية ، والتسهيلات البيعية فى مجال السلع الاستهلاكيه المعمرة وفقا لنظام البيع التأجيرى ، قد يكون لها أثرها المشترك فى الزيادة المفرطة فى الاستهلاك النهائى . ومع ذلك فحتى هذه الأسباب مجتمعة لم تنتج الأثر النهائى للزيادة فىالاستهلاكالنهائى بمعدلسنوى قدره ٠ر٨ ٪ فى المتوسط ، ذلك أن تطور استهلاك الأفراد فى الخطة الخمسية الأولى ينم عن زيادة فى استهلاك الأفراد بمقدار ٣ر٢٥٩ مليون جنيه عن سنة الأساس ، وبنسبة زيادة قدرها ٠ر٣٧ ٪ عن سنة الأساس ، أى بمعدل سنوى للزيادة قدره ٥ر٦ ٪ فى المتوسط .

ويسوقنا هذا التحليل إلى التعرف على أحد الأسباب القوية الدافعة إلى زيادة الاستهلاك النهائى بمعدلاته المرتفعة ، لو أننا تابعنا تطور الاستهلاك الجماعى خلال سنوات الخطة ؛ إذ أن هذا الاستهلاك الجماعى قد زاد بمقدار ٢ر٢٠٣ مليون جنيه عن سنة الأساس وبنسبة زيادة قدرها ١ر٨٩ ٪ وبمعدل سنوى للزيادة قدره ٢ر١٤ ٪ فى المتوسط ، كما يتضح من البيان التالى :

جدول رقم ٤٢

تطور استهلاك الأفراد والاستهلاك الجماعى

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

السنة	استهلاك الأفراد (١)	الاستهلاك الجماعى (٢)	الاستهلاك النهائى (١ + ٢)	معدل الزيادة السنوى فى استهلاك الأفراد	معدل الزيادة السنوى فى الاستهلاك الجماعى
				٪	٪
٥٩ / ١٩٦٠	٩٧١ر٦	٢٢٨ر١	١١٩٩ر٧	—	—
٦٠ / ١٩٦١	٩٩٣ر٣	٢٥٥ر٩	١٢٤٩ر٢	٢ر٢	١٢ر٢
٦١ / ١٩٦٢	١١٠١ر٥	٢٤٧ر١	١٣٤٨ر٦	١٠ر٩	— ٣ر٤
٦٢ / ١٩٦٣	١١٧٠ر٨	٣١٨ر٢	١٤٨٩ر٠	٦ر٣	٢٨ر٨
٦٣ / ١٩٦٤	١٢٤٩ر٣	٤٠١ر٨	١٦٥١ر١	٦ر٧	٢٦ر٣
٦٤ / ١٩٦٥	١٣٣٠ر٩	٤٣١ر٣	١٧٦٢ر٢	٦ر٥	٧ر٣

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التوسع الكبير فى الاستهلاك الجماعى هو ، فى الحقيقة ، انعكاس للتوسع الكبير فى الإنفاق على الخدمات الحكومية بجميع أنواعها . كما تجدر الإشارة ، أيضا ، إلى أن من طبيعة الاستهلاك الجماعى أنه فى النهاية يولد طلبا جديدا على الاستهلاك السلعى فى الوقت الذى لا يكون قد أسهم إسهاما مباشرا فى إنتاج السلع اللازمة لإشباعه ، ومن ثم فإنه يصبح أحد العوامل الفعالة فى إثارة الموجات التضخمية (٢٥٦) .

---

(٢٥٦) من أهم السلع التى تزايد الاستهلاك منها بمعدلات مرتفعة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى : السلع الغذائية والوقود والأقمشة والمنسوجات على اختلاف أنواعها والمصنوعات الجلدية والسلع الكيماوية والدوائية والسلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات الكهربية ومواقد البوتاجاز والسخانات وأجهزة الترانزستور والتليفزيون .

ولذلك أصبح من الضرورى أن يكون معدل تزايد إجمالى الناتج المحلى ، فى سنوات الخطة القادمة ، أكبر بكثير من معدل تزايد الاستهلاك النهائى ، ليتسنى توافر المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات المقررة فى هـذه الخطة . والتحكم فى معدلات تزايد الاستهلاك النهائى لا مناص من ضغط النفقات الجارية للميزانية العامة للخدمات للحد من تزايد الاستهلاك الجماعى ، ولا مناص من التحكم فى الطلب على السلع التى تتجه إليها الدخول الموزعة على المشتغلين، وذلك باتباع السياسات السعرية الملائمة .

٦ — أهداف الادخار

وإذا كانت الخطة قد كشفت ، فى ثنايا نتائج متابعة تنفيذها ، عن إفراط فى الاستهلاك النهائى المحقق ، فمن المنطق أن نتوقع أن هذا يؤدى لا محالة إلى النقص فى الادخار المحقق عن الادخار المستهدف فى الخطة ، سواء من ناحية الحجم أو من ناحية نسبته إلى إجمالى الناتج المحلى ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٤٣

إجمالى الادخار المحلى مقارنا بإجمالى الناتج المحلى

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٥٧)

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

السنة	إجمالى الناتج المحلى	إجمالى الادخار المحلى	نسبة إجمالى الادخار المحلى إلى إجمالى الناتج المحلى
			٪
٥٩ / ١٩٦٠	١٣٧٥ر٦	١٧٥ر٩	١٢ر٨
٦٠ / ١٩٦١	١٤٠٩ر٣	٢١٠ر١	١٤ر٤
٦١ / ١٩٦٢	١٥١٣ر٣	١٦٤ر٧	١٠ر٩
٦٢ / ١٩٦٣	١٦٨٤ر٦	١٩٥ر٦	١١ر٦
٦٣ / ١٩٦٤	١٨٨٧ر٩	٢٣٦ر٧	١٢ر٥
٦٤ / ١٩٦٥	٢٠٠٠ر٦	٢٨٨ر٤	١٤ر١

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول أن المتوسط السنوى لإجمالى الادخار المحلى ، فى سنوات الخطة ، يبلغ نحو ٢١٩ر١ مليون جنيه ،وأن المتوسط السنوى لنسبة إجمالى الادخار المحلى إلى إجمالى الناتج المحلى يبلغ نحو ١٣ر٢ ٪ ، فى حين أن الخطة كانت تستهدف أن تصل الزيادة فى إجمالى الادخار المحلى إلى ٢١ ٪ (٢٥٨) .

---

(٢٥٧) نفس المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢٥٨) ولقد بلغت معدلات الادخار ، حسب إحصاءات الأمم المتحدة ، نحو ٣٠ ٪ أو ما يزيد عن ذلك فى كثير من الدول الاشتراكية ، وفى بعض الدول الصناعية المتقدمة ، كألمانيا الغربية واليابان ، خلال السنوات الخمسينية .

ولقد ترتب على نقص إجمالى الادخار المحلى عن إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية الأولى أن ظهر بعض العجز فى تمويل هذه الاستثمارات، مما دعا إلى الاعتماد على العالم الخارجى فى تغطية هذا العجز الذى بلغ نحو ٤١٧ر٤ مليون جنيه ، وذلك عن طريق الحصول على بعض القروض والتسهيلات الائتمانية . وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة نحو ٢٧ر٦ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٤٤

التمويل الخارجى للاستثمارات المنفذة

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٠٩)

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

السنة	إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة (١)	إجمالى الادخار المحلى (٢)	التمويل الخارجى (١ — ٢)	نسبة التمويل الخارجى إلى إجمالى قيمة الاستثمارات ٪
٥٩ / ١٩٦٠	١٧١ر٤	١٧٥ر٩	+ ٤ر٥	٢ر٦
٦٠ / ١٩٦١	٢٢٥ر٦	٢١٠ر١	١٥ر٥	٦ر٩
٦١ / ١٩٦٢	٢٥١ر١	١٦٤ر٧	٨٦ر٤	٣٤ر٤
٦٢ / ١٩٦٣	٢٩٩ر٦	١٩٥ر٦	١٠٤ر٠	٣٤ر٧
٦٣ / ١٩٦٤	٣٧٢ر٤	٢٣٦ر٨	١٣٥ر٦	٣٦ر٤
٦٤ / ١٩٦٥	٣٦٤ر٣	٢٨٨ر٤	٧٥ر٩	٢٠ر٨
المجموع	١٥١٣ر٠	١٠٩٥ر٦	٤١٧ر٤	٢٧ر٦

---

(٢٠٩) نفس المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

وفى ضوء ما تقدم ، فإذا كان من الحتم الارتفاع بمعدل الادخار إلى مالا يقل عن ٢٥ ٪ من الدخل فى الخطة الثانية ، فلا مناص من بذل كل الجهود للحد من الزيادة المفرطة فى الاستهلاك ، ورفع إنتاجية المشتغل ، واتخاذ السياسات الادخارية التى تستهدف تحقيق المعدلات المرتفعة للادخار . وليس من شك أن أى قصور فى تحقيق أهداف الادخار فى الخطة إنما يتضمن أحد أمرين : إما النقص فى الاستثمار ، وإما الحفاظ على مستوى الاستثمار كما هو مرسوم فى الخطة ، مع زيادة الاعتماد على العالم الخارجى ، وبالتالى زيادة التزاماتنا إزاءه .

٧ — أهداف التجارة الخارجية

ولقد كان من شأن الزيادة المفرطة فى الاستهلاك النهائى ، وقصور إجمالى الادخار المحلى ، فضلا عن جمود الصادرات ، أن تولد عجز كبير فى العمليات الجارية لميزان المدفوعات ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٤٥

ميزان المدفوعات (العمليات الجارية)

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥(٢٦٠)

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

بيان	سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩	السنة الأولى ١٩٦١/٦٠	السنة الثانية ١٩٦٢/٦١	السنة الثالثة ١٩٦٣/٦٢	السنة الرابعة ١٩٦٤/٦٣	السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤
(أ) الميزان التجارى						
الصادرات السلعية (جمارك)	١٨٩ر٩	١٨٩ر٠	١٥١ر٠	١٩٧ر٨	٢٣٨ر٢	٢٦٥ر٣
الواردات السلعية (جمارك)	٢٢٥ر٩	٢٢٤ر٧	٢٧١ر٣	٣٠٢ر١	٤١٨ر٧	٤٠٠ر٨
عجز الميزان التجارى	-٦ر٠	-٣٥ر٧	-١٢٠ر٣	-١٠٤ر٣	-١٨٠ر٥	-١٣٥ر٦
(ب) ميزان العمليات غير المنظورة						
مجموع المتحصلات	١٠١ر٢	١٠١ر١	٩٧ر٧	١٣٤ر٠	١٣٨ر٦	١٥٦ر٦
مجموع المدفوعات	٦٠ر٧	٨٠ر٩	٦٣ر٨	٨٣ر٩	٩٣ر٧	٩٦ر٩
فائض ميزان العمليات غير المنظورة	+٤٠ر٥	+٢٠ر٢	+٣٣ر٩	+٥٠ر١	+٤٤ر٩	+٥٩ر٧
رصيد العمليات الجارية	+٤ر٥	-١٥ر٥	-٨٦ر٤	-١٠٤ر٢	-١٣٥ر٦	-٧٥ر٩

(٢٦٠) أرقام الصادرات والواردات فى هذا الجدول طبقا لإحصاءات الجمارك التى تتضمن قيد قيمة البضائع المصدرة أو المستوردة دون نظر لوقت الدفع أو التحصيل ، وهذه الأرقام إذن تختلف عن قيمة المتحصلات عن الصادرات والمدفوعات عن الواردات فى إحصاءات البنك المركزى والرقابة على النقد التى تتعلق بما يدفع أو بما يحصل وقت الدفع أو التحصيل ، بغض النظر عن تصدير البضائع أو ورودها .

ويدل الجدول السابق على أن العجز فى ميزان العمليات الجارية قد تزايد تدريجيا من ١٥٫٥ مليون جنيه فى السنة الأولى من الخطة ٦٠ / ١٩٦١ إلى أن بلغ نحو ١٣٥٫٦ مليون جنيه فى السنة الرابعة ٦٣ / ١٩٦٤ ، ثم هبط إلى ٧٥٫٩ مليون جنيه فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥(٢٦١) .

كما يدل هذا الجدول على أن العجز المتزايد فى ميزان العمليات الجارية يرجع إلى العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى. أما العجز الأخير فيرجع بدوره إلى أن الواردات السلعية كانت تزيد بمعدلات سريعة ، فى الوقت الذى لم تزد فيه الصادرات إلا قليلا ، إذ ، بغض النظر عن ارتفاع أسعار بعض الصادرات ، وتغير سعر الصرف على أثر فرض العلاوة الموحدة بواقع ٢٤٫٨٥ ٪ اعتبارا من أول مايو ١٩٦٢ ، قد زادت الصادرات من ١٨٩٫٩ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٦٥٫٢ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٧٥٫٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٣٩٫٦ ٪ فى السنة الخامسة عن سنة الأساس. وهذا يعنى أن المتوسط السنوى لقيمة الصادرات يبلغ نحو ٢٠٨٫٢ مليون جنيه ، وأن متوسط المعدل السنوى للزيادة فى قيمة الصادرات يبلغ نحو ٧٫٩ ٪ . أما إذا استبعدنا أثر العاملين المشار إليهما ، فإن متوسط المعدل السنوى للزيادة فى قيمة الصادرات يصبح نحو ٢٫٠ ٪ ، وهو أدنى بكثير من المعدل السنوى للزيادة فى إجمالى الدخل المحلى وقدره ٦٫٥ ٪ ، محسوبا بالأسعار الثابتة . ومن ثم فإن الصادرات قد اتصفت بالجمود النسبى خلال الخطة .

---

(٢٦١) يلاحظ أن مجموع العجز فى رصيد العمليات الجارية فى السنوات الخمس للخطة مجتمعة يصل إلى ٤١٧٫٦ مليون جنيه ، وهو يعادل حجم التمويل الخارجى فى الجدول الأسبق رقم ٤٤ ، وإن كان هناك فرق بين الرقمين يقدر بنحو ٠٫٢ مليون جنيه ، ويمثل فروق التقريب .

كذلك ، فبغض النظر عن ارتفاع أسعار بعض الواردات ، وتغير سعر الصرف على أثر فرض العلاوة الموحدة ، فإن الواردات قد ارتفعت من ٢٢٥٫٩ مليون جنيه ، فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٤٠٠٫٨ مليون جنيه فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ١٧٤٫٩ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة ٧٧٫٤ ٪ فى السنة الخامسة عن سنة الأساس . وهذا يعنى أن المتوسط السنوى لقيمة الواردات يبلغ نحو ٣٢٣٫٥ مليون جنيه ، وأن متوسط المعدل السنوى للزيادة فى قيمة الواردات يبلغ نحو ١٥٫٥ ٪ .أما إذا استبعدنا أثر هذين العاملين فإن معدل الزيادة السنوى يصل إلى ٧٫٥ ٪ وهو معدل كبير ، وأعلى من معدل الزيادة السنوى فى إجمالى الدخل المحلى وقدره ٦٫٥ ٪ محسوبا بالأسعار الثابتة .

ولا تزال الزراعة تسهم بأكبر نصيب فى الصادرات ، إذ أن القطن والسلع الزراعية والأرز تسهم بنحو ٧٠٫٦ ٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية . أما صادرات السلع الصناعية فلم يكن لها دور هام فى تنمية هذه الصادرات، بالرغم من تخصيص قدر لا يستهان به من الاستثمارات المقررة فى الخطة لقطاع الصناعة ، وبالرغم من مساعدة السلع الصناعية بإعانات التصدير .

ويرجع جمود الصادرات إلى بعض العوامل التى تعرقل جهود التصدير ، ومنها زيادة الاستهلاك النهائى فى كثير من السلع القابلة للتصدير ، وعدم ترك فائض كاف منها للتصدير ، وارتفاع أسعار كثير من السلع الصناعية المصدرة للخارج عن مثيلاتها فى الأسواق الخارجية ، بسبب عدم ارتفاع الكفاية الإنتاجية إلى مستواها فى الدول المنافسة ، فضلا عن نقص الكفاية التسويقيـة بالنسبة لصادراتنا فى الأسواق الخارجية .

أما الزيادة فى الواردات فترجع ، أساسا ، إلى الواردات من السلع الوسيطة، إذ ارتفعت قيمة واردات هذه المجموعة من ١٣٩٫١ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٥٦٫٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة

قدرها ٤ر١١٧ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة ٤ر٨٤ ٪ عن سنة الأساس . كما ارتفعت الأهمية النسبية لهذه المجموعة من ١ر٦١ ٪ فى سنة الأسـاس إلى ٠ر٦٤ ٪ فى السنة الخامسة من الخطة .

ولعل السياسة المثلى للاستيراد فى الخطة الثانية هى التركيز على إعطاء أولويات مرتفعة للمشروعات التى تستهدف إنتاج السلع الوسيطة المحلية لتحل محل السلع الوسيطة المستوردة . أما عن سياسة التصدير فلا بد أن تقوم على الإفادة الكاملة من المزايا التى تجعلنا فى وضع متميز على الدول الأخرى بالنسبة لبعض السلع ؛ إذ أن ثمة إمكانيات واسعة لتصدير الغزل المصرى، والمنسوجات القطنية ، والسماد الذى يتزايد عليه الطلب العالمى ، ومنتجات بعض الصناعات الأخرى كالبترول والأسمنت والسكر والملابس والمصنوعات الجلدية . كما أن ثمة مجـالات فسيحة لزيادة الصادرات من بعض السلع الزراعية ، بالإضافة إلى السلع التقليدية ، مثل الأرز والخضروات والفواكه والزهور والبصل والثوم . ولقد اتخذت بعض الخطوات فى هذه الناحية ، ومن المأمول أن نخطو خطوات أوسع كثيرا فى سنوات الخطة الثانية(٢٦٢) .

وهكذا فقد قطعنا شوطا بعيدا فى تجربتنا الرائدة فى التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحققنا فيما انقضى من سنوات الخطة الخمسية الأولى درجة مرضية من النجاح فى بلوغ ما تقرر لها من أهداف .

والواقع أن التخطيط ليس مجرد تنبؤ بالمستقبل ، وإنما هو عزم وتصميم على تحقيق الآمال العريضة للجماهير فى مستقبل زاهر ، يقتضى تعبئة كل الجهود وتنظيمها والاقدام على إحداث أية تغيرات فى الأساليب القائمة ، وتخطى العقبات والمشكلات ، فى سبيل تحقيق تلك الآمال والأهداف .

---

(٢٦٢) نفس المرجع ، ص ٧ .

مذكرة رقم ١

التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكى فى
الجمهورية العربية المتحدة
١٩٥٢ - ١٩٦٤

مراحل التخطيط فى الجمهورية العربية المتحدة

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان واضحاً ــ منذ اليوم الأول لقيامها ــ أنها تطبق فكراً تخطيطياً فى مواجهتها للشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التى عانى منها الشعب فى ظل العهود السابقة ، وذلك بالرغم من عدم ظهور لفظ التخطيط فى بياناتها الأولى . ولقد ظهر ذلك واضحاً فى المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة وقت قيامها ، إذ أن مجرد وضع هذه المبادىء وإيجاد ترتيب منطقى وتاريخى بينها ، وحشد طاقة العمل الوطنى لتحقيقها ، يعتبر أسلوباً تخطيطياً فى معالجة المشكلات وحلها .

وقد مرت عملية التخطيط بمرحلتين :

اولا : مرحلة التخطيط الجزئى

لقد اقتضت الظروف التى صاحبت السنوات الأولى للثورة ، أن تطبق سياسة التخطيط الجزئى ، وقد وضحت وقتذاك فى سياسة مجلس الإنتاج القومى، ومجلس الخدمات العامة ، والبرنامج الأول للتصنيع ، فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، على أن يختص بما يلى :

١ ــ بحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى ، فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية ، ووضع برنامج فى خلال عام واحد من تاريخ إنشائه لتنمية الإنتاج القومى ، يتوخى فيه تقديم المشروعات الأكبر إنتاجاً والأيسر تنفيذاً والأقل تكلفة ، مع مراعاة أهميتها للاقتصاد القومى ، بحيث يتم تنفيذه فى ثلاث سنوات ، وكذلك إعداد برامج أخرى تالية لتنفيذها فى مدد معينة .

٢ ــ القيام ، على وجه الاستعجال ، بدراسة موضوع توفير القمح والبترول والسكر والمنتجات الحيوانية والأسمدة .

٣ — القيام بتنفيذ ما يرى إمكان تنفيذه من المشروعات بنفسه أو بالواسطة التى يختارها .

وقد قام المجلس بما أوكل إليه من أعمال ، وشملت مشروعات القطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى ، وقطاع النقل والمواصلات .

وفى نفس الوقت الذى أنشىء فيه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، صدر قرار مجلس الوزراء (فى ديسمبر ١٩٥٢) بإنشاء الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وينوب عنه وزير المالية ، وتتفرع من تلك الهيئة لجان ، سميت كل منها لجنة مشروع السنوات الخمس ، برئاسة الوزير ، وعضوية عشرة من الأعضاء ، يتم اختيارهم من بين كبار موظفى الوزارات وغيرهم من المختصين .

ولم يستمر عمل الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق طويلا ، إذ سرعان ما اتجه التفكير إلى تشكيل المجلس الدائم للخدمات العامة ، عندما وضح أن الغاية النهائية من زيادة الثروة المادية ، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، هى الإفادة من هذه الامكانيات كوسيلة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ، ورفع مستوى المعيشة لهم ، وتوفير الأمن والطمأنينة فى الداخل والخارج ، وإقامة العدل بين الناس ، وتوسيع قاعدة خدمات التعليم والصحة والثقافة . لذلك صدر القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ، على أن يختص بما يلى :

١ — بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والشئون الاجتماعية ، مع مراعاة التنسيق بينها ، وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى .

٢ — تقييم الخدمات العامة فى الدولة ، والمعاونة على الوصول بها إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح ، عن طريق مستوى الإعداد الفنى ، والتنظيم والتوجيه والارشاد ، وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى .

٣ — بحث نشاط الهيئات الأهلية المستقلة فى المسائل المتصلة بعمل المجلس ، بقصد تنسيق جهودها وإتمام الافادة منها .

٤ — متابعة تنفيذ المشروعات المقترحة فى هذه الميادين ، على أن يرفع المجلس مقترحاته إلى مجلس الوزارء لتنفيذها ، كما يعد تقريرا سنويا عن نشاطه ، وعما تم من مشروعات فى ميادين الخدمات المختلفة .

ثم أنشئت وزارة الصناعة سنة ١٩٥٦ بغرض الإشراف على قطاع الصناعة ، وقد وضعت برنامجا للسنوات الخمس الأولى ١٩٥٧ — ١٩٦١ ، ثم قصرت مدة البرنامج إلى ثلاث سنوات ، وكان يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الصناعات التحويلية ، والتوسع فى صناعات التصدير ، وتشجيع أعمال البحث والتنقيب عن المعادن والبترول ، وإنشاء عدد من مراكز التدريب على الصناعات المختلفة .

ثانيا : مرحلة التخطيط الشامل

أثبتت التجربة أن كلا من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، والمجلس الدائم للخدمات ، قد أدى دوره كاملا فى تنمية الاقتصاد القومى على مستوى الجزئيات ولكن هذا الوضع لا يؤكد وجود التوازن الكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى بمجموعه ، مما دعا إلى صدور القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى ، ويرأسها رئيس مجلس الوزراء ، لتتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، تنفذ فى أمد محدود ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية ، تتضامن جميع الجهود القومية ، من حكومية وغير حكومية ، للوصول إليها ، وذلك فى برامج ومشروعات منسقة ومدروسة .

ويبدأ الإعداد للخطة العامة ، بتحديد الأهداف الرئيسية والتعرف على الإطار العام للخطة ، ثم بحث المشروعات المقترحة فى مختلف القطاعات تفصيلا، ثم تجمع النتائج لاختبار مدى تماسك الخطة وإنطباقها على الإطار العام المحدد ، ثم بحث هذه المشروعات للتأكد من أن تنفيذها فى حدود الطاقة المالية للدولة ، سوف

يؤدى إلى تحقيق الأهداف المطلوبة . ويقتضى ذلك تقدير الطاقة المالية للدولة ، ورسم سياسة استخدام الأموال العامة والخاصة فى المشروعات والاتجاهات المطلوبة.

وتقوم اللجنة ، بجانب دراسه الطاقة المالية ، بدراسه احتياجات الخطة من الأيدى العاملة فى مختلف مستويات التدريب، ومدى توافر الخبرة الفنية ، وتنظيم تعبئة القوى الفكرية فى الدولة، والخبرة العلمية ، والمواهب الابتكارية والتنظيمية. مع تشجيع البحوث والدراسات العلمية .

كما تقوم اللجنة بالدراسة التفصيلية للمشروعات المقترحة والتنسيق بينها ، بما يكفل رفع مستوى الأفراد ماديا ومعنويا ، وتعد التشريعات والقرارات واللوائح المالية والادارية التى تؤدى إلى توجيه الجهد الفردى إلى تنفيذ الخطة ، والوصول إلى الأهداف فى الوقت المحدد .

كما تقوم اللجنة بتحديد السياسات النقدية التى تكفل صالح المستثمر والمستهلك معا ، ورسم السياسة الشاملة للنمو الزراعى والصناعى ، وتحسين طرق النقل والمواصلات ، ومشروعات الأشغال والمرافق العامة ، بالقدر الذى يضمن تقوية الكيان الاقتصادى .

وبعد استكمال اعداد الخطة ، واعتمادها ، تفصل الخطة إلى مراحل سنوية ، وتدرس كل مرحلة سنوية على حدة ، وخاصة نواحى التمويل والاحتياجات المطلوبة لها ، مع التنسيق بين هذه المراحل وبين الميزانية العادية للدولة .

وقد تطلب الأمر تنظيم اللجنة ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى ، ونص على أن « تتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان :

(ا) مجلس أعلى للتخطيط القومى

برئاسة رئيس الجمهورية ، ويتكون من عدد من الأعضاء يعينون بقرار منه،

ويختص بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واقرار خطط التنمية في مراحلها المختلفة .

(ب) لجنة التخطيط القومي

تؤلف من عدد من الأعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون وزير الدولة لشئون التخطيط رئيسا لها ، وتختص بإعداد الخطة العامة ، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية ، وجميع مايتصل بذلك من تشريعات وتوصيات واقتراحات ، في ضوء ماتقوم به اللجنة من دراسات وما تقدمه الوزارات من مشروعات ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالموارد المالية والمادية والبشرية ،وأوجه استخدامها ، ونظام التمويل ، ووسائل توفير العملات الأجنبية ، وبرامج ومشروعات التنمية ، وبرامج التدريب الفني والمهني ، ونظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة ، كما تقوم بمتابعة سير العمل في الخطة ، ومراجعتها وتقييمها دوريا ، والاشراف الفني على تنظيم وتنسيق جميع الاحصاءات ونشرها ، وتقديم تقارير إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومي .

كما نص القرار على أن للجنة حق الحصول على كافة البيانات من مصادرها المختلفة ، وأن تكون جميع البيانات سرية ، ولا يجوز اطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها ، أو إبلاغها شيئا منها ، أو استعمالها في غير الأغراض المنصوص عليها في هذا القرار .

وقد نصت المادة ١١ من هذا القرار على الغاء القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ السابق ذكره في مرحلة التخطيط الشامل .

وترتيبا على هذا القرار صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجنة التخطيط القومي من أعضاء متفرغين وأعضاء غير متفرغين . وتمكينا للجنة من مباشرة أعمالها، وتحقيقا لمسئولياتها في وضع خطة قومية شاملة ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنه ١٩٥٧ بادماج كل من المجلس الدائم لتنمية

الإنتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة ، فى لجنة التخطيط القومى ، وقد نصت المادة ٢ من هذا القرار على الغاء القانونين ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ السابق ذكرهما فى مرحلة التخطيط الجزئى .

اللجان التخطيطية (قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨)

ولما كانت المادة التاسعة من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى تنص على أن يكون لجنة التخطيط القومى « الحق فى الحصول على كافة البيانات من مصادرها المختلفة . . . » ونظرا لأن عددا كبيراً من المشروعات يجرى تنفيذه فى القطاعين الأهلى والحكومى،فى مختلف نواحى الاستثمار الصناعى والزراعى والمالى وغيره ، فقد كان من الضرورى حصر البيانات الصحيحة عن تلك المشروعات ، وتجميع تقديرات تكاليفها ، وما تحتاج إليه من خبرة ومال أجنبى ، وما ينتظران تدره من إيراد ودخل،ومراحل تنفيذها ومواعيد الانتهاء منها . وقد سبق أن أعلن الكثير من هذه البيانات ، بصورة أو أخرى ، إلا أن الاحتياجات التخطيطية تستدعى الحصول على تفاصيل أوفى، مع مراعاة الواقع، وأن التقديرات — بحكم الضرورة — ستكون تقريبية وعرضة للتغير ، وفقا للظروف والأحوال الاقتصادية وغيرها . لذلك تطلب الأمر استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى ، من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، تقوم بتقديم جميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال والمشروعات التى تمت ، والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة فى السنوات القادمة .

وفيما يلى بيان لجان التخطيط المشتركة ، الرئيسية والفرعية ، والمشكلة بقرار من السيد نائب رئيس الجمهورية ، وزير التخطيط القومى .

اللجنة الأولى : اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوى

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة استخراج البترول

٢ — لجنة منتجات البترول

٣ — لجنة الصناعات الكيماوية

٤ — لجنة الأدوية والمستحضرات الكيماوية

٥ — لجنة الثروة المعدنية

٦ — لجنه التدريب

٧ — لجنة الصناعات الغذائية

٨ — لجنة الصناعات المعدنية الأساسية

٩ — لجنة صناعات الغزل والنسيج

١٠ — لجنة الجلود

١١ — لجنة الصناعات الهندسية

١٢ — لجنة الصناعات الصغيرة

١٣ — لجنة صناعة مواد البناء

١٤ — لجنة الكهرباء

اللجنة الثانية : اللجنة الرئيسية للزراعة والاصلاح الزراعى

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة تحسين الأراضى

٢ — لجنة آلية الزراعة

٣ — لجنة تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعى

٤ — لجنة تحسين وتنويع الحاصلات الزراعية

٥ — لجنة تحسين وتنويع الحاصلات البستانية

٦ — لجنة مقاومة الآفات الزراعية

٧ — لجنة الثروة الحيوانية

٨ — لجنة النهوض بالثروة المائية

٩ — لجنة الصناعات الزراعية والريفية

١٠ — لجنة المنظمات الزراعية

١١ — لجنة التمويل الزراعى

١٢ — لجنة التسويق الزراعى

١٣ — لجنة استصلاح واستزراع الأراضى

١٤ — لجنة الاصلاح الزراعى

١٥ — لجنة الرى والصرف الزراعى

اللجنة الثالثة : اللجنة الرئيسية للرى والصرف والمياه الجوفية

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة ضبط النيل

٢ — لجنة السد العالى

٣ — لجنة الرى والصرف

٤ — لجنة المياه الجوفية

٥ — لجنة القوى الكهربائية المائية

٦ — لجنة مشروعات رى الصحارى

اللجنة الرابعة : اللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة السكك الحديدية

٢ — لجنة إنشاء الطرق والشوارع والنقل البرى للركاب والبضائع

٣ — لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة

٤ — لجنه البريد

٥ — لجنة الملاحة الداخلية

٦ — لجنة النقل البحرى

٧ — لجنة قناة السويس

٨ — لجنة النقل البرى

٩ — لجنة النقل بالأنابيب والتخزين

اللجنة الخامسة : اللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة العمالة

٢ — لجنة الخدمات الصحية

٣ — لجنة المعدات واللوازم الثقافية

٤ — لجنة البحث العلمى

٥ — لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان

٦ — لجنة المرافق العامة

٧ — لجنة المقاولات الهندسية

اللجنة السادسة : لجنة المسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة المدخرات

٢ — لجنة الميزانية وحسابات الخزانة

٣ — لجنة التجارة الخارجية والنقد الأجنبى

٤ — لجنه الأرباح غير الموزعة

٥ — لجنة التجارة الداخلية والتموين

٦ — لجنة التأمين والادخار والمعاشات

تكوين الجهاز الفني للتخطيط (القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٥٨)

ولكى يتسنى للجنة التخطيط القومى النهوض بالأعباء والمهام التى نظمتها القرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها ، كان لابد من تكوين جهاز للجنة التخطيط وتحديد مسئولياته والواجبات الملقاة عليه ، ولذلك صدر القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تكوين جهاز لجنة التخطيط .

ويتكون هذا الجهاز من شعب فنية ووحدات ومجموعات دراسة وأبحاث .

١ — الشعب الفنية

أ — شعبة الوثائق والتدريب والحساب

ب — شعبة البرامج والمشروعات والمتابعة

جـ — شعبة الدخل والحسابات القومية

د — شعبة التركيب الاقتصادى العام

٢ — الوحدات الفنية

ا — وحدة الزراعة والرى والصرف

ب — وحدة المناجم والمحاجر والوقود والصناعات الكيمائية

جـ — وحدة الصناعات الكهربائية والتحويلية والميكانيكية

د — وحدة التجارة الداخلية

هـ — وحدة التجارة الخارجية

و — وحدة التشييد والإسكان

ز — وحدة النقل والمواصلات

ح — وحدة البنوك والتأمين والخزانة

ط — وحدة ميزانية الدولة

ى — وحدة السكان والقوى العاملة

ك — وحدة الشركات ومؤسسات الأعمال

ل — وحدة الخدمات والاحصاءات الاجتماعية

م — وحدة تنظيم الإداة الحكومية

ن — وحدة موازين السلع والخدمات

ص — وحدة موازين الدخول والتحويلات

ع — وحدة المدخلات والمخرجات

ف — وحدة المعونة الخارجية

مجموعات الدراسات

وإلى جانب الشعب والوحدات الفنية ، أصبحت باللجنة مجموعتان ، مهمتهما الرئيسية القيام بالبحوث الرياضية وبحوث العمليات ،وبحوث التنبؤ الاقتصادى التى يحتاج إليها جهاز التخطيط فى أعماله ، وهاتان المجموعتان هما :

اولا : مجموعة بحوث العمليات

وتختص بدراسة مشاكل العمليات التى تواجه الجهاز عند إعداد خطة التنمية القومية ، أو مشاكل العمليات التى تواجهه عند إعداد سياسات الإنتاج أو التنظيم فى أى قطاع .

ويتركز أسلوب البحث لهذه المشكلات فى :

(١) جمع المعلومات أو البيانات التى تتصل بمشاكل العمليات ، وتستخدم فى ذلك الآلات الحاسبة ، لإمكان إعداد مختلف الجداول الرئيسية للبيانات المطلوبة لعمليات التخطيط .

(٢) تصوير مشاكل العمليات ، وتحديد النقاط التى يتركز عليها موضوع التحليل ، بحيث تسمح بتطبيق الأساليب العلمية لبحوث العمليات .

(٣) دراسة وإعداد النماذج وغيرها التى تطابق طبيعة المشكلة موضوع البحث.

(٤) استنباط الطرق التى تتبع لإيجاد حلول للنماذج الرياضية ، وإيجاد الحلول العددية لها .

(٥) دراسة التحسينات التى يمكن إدخالها عند إعداد المعلومات والبيانات الأولية .

ثانيا : مجموعة البحوث الاقتصادية :

وتختص بدراسة وتحليل بعض المشاكل الاقتصادية التى تتصل بالتخطيط ، وتقييم وتحليل الصور الاحصائية للاقتصاد القومى الممثلة فى حسابات الدخل والإنتاج والإنفاق ، وفى جداول التدفقات المالية وغيرها .

ثالثا : أعمال متابعة التنفيذ

ويشمل الجهاز الفنى للتخطيط ، إلى جانب ذلك ، أعمال متابعة التنفيذ ، وتقوم بها وحدة أنشئت فى أوائل سنة ١٩٥٩ لتكون نواة لجهاز متابعة تنفيذ الخطة العامة ، والذى سيبدأ عمله حينما تتم الموافقة على مشروع الخطة ، ويعلن البدء بتنفيذها .

مكاتب التخطيط (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩)

ومعاونة لجهاز التخطيط فى الحصول على البيانات التى يتطلبها الأسلوب التخطيطى ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة .

وينص القرار على أن ينشأ فى كل وزارة ، بالجمهورية العربية المتحدة ، مكتب للتخطيط ، يتبع الوزير مباشرة ، برئاسة أحد وكلاء الوزارة ، وعضوية عدد من الأعضاء المتفرغين وغير المتفرغين من بين موظفى الوزارة أو من غيرهم . ويصدر قرار وزارى بتشكيل المكتب ، ويبلغ هذا القرار ، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى وزير التخطيط القومى .

وتقوم هذه المكاتب بموافاة جهاز التخطيط القومى بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة ، والبيانات التى ستدرس لوضع الخطة الشاملة ، ودراسة وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال ، وإعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ ،

كما تنشأ فى الهيئات والمؤسسات العامة — بناء على طلب وزير التخطيط القومى — مكاتب للتخطيط تتبع مدير الهيئة أو المؤسسة ، وبرياسة أحد كبار الموظفين ، ويبلغ قرار التشكيل، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى وزير التخطيط القومى ، وتقوم هذه المكاتب بتأدية الأعمال المشار إليها سابقا .

تنظيم الاقتصاد القومى فى ظل التخطيط الشامل (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠)

وتنظيما لعملية التخطيط ، وما يتبعها من عملية متابعة تحقيق أهداف الخطة العامة سنويا ،وعلى مستوى الجزئيات،فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط والمتابعة ، حيث أورد أن الاقتصاد القومى ينظم وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ، ورفع مستوى المعيشة ، وعلى أن توضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى بالجمهورية ، تتضمن أهدافا رئيسية تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة على مراحل ، مدة كل منها خمس سنوات .

وتعتبر الخطة أساسا للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، ويدعى المواطنون — أفرادا وهيئات — إلى المشاركة بالرأى فى إعدادها ، وتحديد أهدافها،

وتقسم خطة السنوات الخمس إلى خطط سنوية وتفصيلية ، يبين فيها موارد القطاعين العام والخاص ، وطرق استخدامها ، ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير النشاط العام فى الدولة نحو تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد لها .

اولا : كيفية اعداد الخطة

ويراعى عند إعداد الخطة العامة للسنوات الخمس ، وكذلك الخطط السنوية التفصيلية تقدير ما يلى :

ا — الإنتاج القومى فى القطاعات المختلفة ومستلزماته ، وأنواع السلع والخدمات المنتجة ، وتكاليف الإنتاج ، واستخدامه فى الداخل والخارج ، وأهداف الخطة فى هذه النواحى .

— الأجور والأرباح المحققة للأفراد والهيئات بسبب الإنتاج ، والمدخرات التى تنشأ من الدخول فى القطاعات المختلفة ، ووسائل توجيهها نحو الاستثمار ، ومصادر التمويل والاستثمار الأخرى ، والأهداف العامة للادخار والاستثمار والدخل .

— العمالة فى المجتمع ، وتهيئة فرص العمل والتدريب للمواطنين ، وإنتاجية العامل ورأس المال ، ووسائل رفعهما تحقيقا للتنمية .

— مستوى الاستهلاك الفردى للمواطنين ، وتوافر السلع والخدمات اللازمة لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراد الشعب ، وخاصة الطبقات محدودة الدخل .

— مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعات المختلفة ، ونفقاتها ، والعائد المنتظر منها ، وإجراءات تنفيذها وتشغيلها .

— دور القطاع العام ممثلا فى الادارة الحكومية ، وقطاع الأعمال الحكومى ، واستثمارات القطاع العام ، والسياسة المالية والاقتصادية ، والميزانية العامة للدولة .

ب — ارتباط الميزانية العامة للدولة بتحقيق أهداف الخطة

كما نص على أن تكون أهداف الخطة ، للسنوات الخمس والخطط السنوية ، أساسا فى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة ، وكذلك عند إعداد مشروعات القوانين والقرارات التى تصدرها السلطات العامة فى الدولة .

جـ — عدم جواز ارتباط جهات التنفيذ بمشروعات خارج إطار الخطة

ونظرا لأن الخطة العامة خطة شاملة لجميع الموارد القومية ، ومحددة للأهداف فى جميع القطاعات ، فإنه لايجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال

خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو تمويلها ، أو تنفيذها ، بما يخالف الإطار العام للخطة .

د — التزام جهات التنفيذ بتقديم البيانات اللازمة لإعداد الخطة .

ألزم القرار الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة فى الوقت المحدد لها ، وأوضح أن لوزير التخطيط أن يطلب من الهيئات والمؤسسات الخاصة تقديم البيانات اللازمة لاعداد الخطة العامة والخطط السنوية ، وإذا كانت البيانات ذات صفة خاصة ، يخشى عند إفشائها الإضرار بمصلحة مقدميها ، فتعتبر بيانات سرية ، ولا تستخدم إلا فى الغرض الذى طلبت من أجله ، وبواسطة الجهاز الفنى للتخطيط القومى .

وبناء على قرار السيد رئيس الجمهورية ،قامت وزارة التخطيط القومى بإعداد مشروع مبدئى لإطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) ، وذلك على أساس البيانات التى تقدمت بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، واستنادا إلى الدراسات التى أجريت بشأن تركيب الاقتصاد القومى وتطوره ، والاتجاهات العامة فى مختلف النواحى ، وتنفيذاً للأهداف القومية بالعمل على مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والسعى الجاد لتحقيق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين .

ويلاحظ أن مشروع إطار الخطة يعنى فقط بتوضيح الأرقام والبيانات التى تصور تطور التنمية خلال السنوات الخمس القادمة، وهى خاصة بالإنتاج ومستلزماته والاستثمار ، والأجور والعمالة والادخار والاستهلاك ، وبيانات الميزانية الحكومية ، وبيانات التبادل مع العالم الخارجى ، وهو لهذا لا يشتمل على المقترحات الخاصة بالتنفيذ ، كما هو الحال فى الخطة ،حيث أنه يحدد المعالم الكبرى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى تحديدا رقميا متوازنا .

فإذا ما تم إقرار هذا المشروع ، أصبحت الأهداف الكلية والنوعية الواردة

الإطار ، أهدافا واجبة التحقيق ، وأصبح على الأجهزة التنفيذية العمل على تحقيق هذه الأهداف فى الوقت المحدد ، وكذلك العمل على مراجعة مشروع الإطار وابداء الرأى بشأنه ، حتى تتحمل مسئولياتها كاملة فى تنفيذه فيما بعد ، وفقا لقانون إصدار الخطة .

ثانيا : مراجعة مشروع اطار الخطة العامة (قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠)

اقترح فى المذكرة المرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية ، بشأن تنظيم مراجعة مشروع إطار الخطة العامة بواسطة الهيئات التنفيذية ، أن تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — (المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ ، والمعاد تشكيلها بالقرار الجمهورى رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩) — مراجعة مشروع الإطار العام للخطة ، وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات ، وذلك فى ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات .

ولذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ ، فى شأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة (١٩٦٠ / ١٩٦٥) ونص على أن تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع إطار الخطة العامة ، وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات وذلك على ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات .

وكذلك تصدر اللجنة القرارات والقواعد اللازمة لتكليف الوزارات والمؤسسات العامة بمراجعة بيانات الإطار فيما يخصها من نواحى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والعمالة والاستيراد والتصدير والرقابة والتنظيم ، وتقديم مقترحاتها فى هذا الشأن فى المواعيد التى تحددها اللجنة .

كما تعد اللجنة — فى موعد لا يتجاوز ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ — تقريرا نهائيا

بشأن إطار الخطة العامة ، كذلك مشروع البرنامج التفصيلى للسنة الأولى من سنوات الخطة التى تبدأ فى أول يولية ١٩٦٠ وتنتهى فى ٣٠ يونية ١٩٦١ ، على أن يشمل مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعين العام والخاص ، وتقديرات الإنتاج والاستهلاك والعمالة ووسائل التمويل والتنفيذ والمتابعة .

ثالثا : تحديد اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط (قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠)

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ محددا لاختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط على الوجه التالى :

١ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع الخطة التفصيلية السنوية الذى يعده وزير التخطيط القومى ، تنفيذا لخطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، وذلك قبل رفعه إلى رئيس الجمهورية لاقراره .

٢ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — بالاشتراك مع اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية — دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذى يعده وزير الخزانة بما يتفق وتقديرات خطة السنوات الخمس ، والخطط السنوية التفصيلية التى تعد تباعا تنفيذا لها .

٣ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مناقشة التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ الخطة التى يعدها وزير التخطيط القومى كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، وذلك قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية ، مشفوعة بالملاحظات والتوصيات والمقترحات التى تقررها اللجنة فى سبيل ضمان تحقيق أهداف الخطة فى المواعيد المحددة لها .

٤ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطة السنوية ، ومتابعة التنفيذ ، وضمان تحقيق

الأهداف التى تتقدم بهـا الوزارات والمصالح والمؤسسـات العـامة المسئولة عن التنفيذ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦١ فى هذا الشأن أيضا ، وقرر أن تتولى تلك اللجنة مراجعة الخطة القومية الشاملة بمراحلها المتلاحقـة ، ودراسة تقارير متابعة سير العمل فى تنفيذ الخطة على المستويات المحلية ومستوى الجمهورية ، والتى تتقدم بها قطاعات الإنتاج والخدمات ومؤسساتها فى القطاعين العام والخاص ، وأن تقوم اللجنة بصفة دورية بدراسة ماقد ينشأ من صعوبات بين تلك القطاعات فى تطورها طبقا للخطة العامة ، حتى يمكن التنسيق بينهـا ، واقتراح حلول لمشاكلها ، على أن يعرض ذلك على المجلس الأعلى للتخطيط القومى.

كما تتولى اللجنة دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيـات — المتصلة بإعداد الخطة السنوية ، ومتابعة تنفيذها — التى تتقدم بها الوزارات والمصـالح والمؤسسات العامة والمحافظات ،وذلك لضمان الترابط والتكامل وعدم التعارض بين برامج العمل ، وبين الأهداف بالتفصيل المطلوب فى مرحلتى الخطة السنوية ومتابعة التنفيذ .

وتناقش اللجنة مشروع الميزانية العامة للدولة ، ومشروع ميزانية النقـد الأجنبى اللذين تعدهما وزارة الاقتصاد والخزانة ، على ضوء الطاقة المالية للدولة فى القطاع العام والقطاع الخاص ، وبما يتفق ومطالب تنفيذ الخطة العـامة للجمهورية والخطط السنوية التفصيلية التى تعد تباعا ،ولتحقيق التوافق والتناسق المطلوب بين هاتين الميزانيتين .

رابعا : مسئولية الوزارات والهيئات فى اعداد وتنفيذ الخطـة (قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنه ١٩٦٠

وبعد ما تحددت أهداف الخطة الخمسية،وتم تحديد مسئوليات لجنة التخطيط القومى ، فضلا عن مسئوليات الوزارات والهيئات والمؤسسات ، فى إعداد الخطط

السنوية ومتابعة تنفيذها ، طبقا للأهداف المحددة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ ، شاملا لكل ما يتعلق بإعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ، وكان من أهم ماجاء به :

— يتولى وزير التخطيط القومى إعداد مشروع الخطةالعامة للدولة ومتابعة تنفيذها ، وتقييم النجاح فى تحقيق أهدافها ، وتعاونه فى ذلك لجنة التخطيط القومى المشكلة وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والجهاز الفنى الملحق بها .

— تنشأ فى كل وزارة أو مؤسسة عامة لجنة التخطيط والمتابعة ، يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أومن رئيس المصلحة أو مدير المؤسسة بحسبالأحوال، ويبلغ هذا القرار إلى وزير التخطيط القومى ، ويحضر اجتماعاتها مندوب عن التخطيط القومى .

— تكون مكاتب التخطيط والاتصال المشكلة فى الوزارات والمصالح والمؤسساتالعامة ، وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ ، أجهزة فنية معاونة للجان التخطيط والمتابعة المشار إليها .

— ينشأ فى لجنة التخطيط القومى لجان مشتركة من موظفى التخطيط والوزارات أو المصالح أو المؤسسات العامة وغيرهم ، وتتولى هذه اللجان تقديم البيانات والتقارير التى يتطلبها إعداد الخطة أو متابعة تنفيذها .

— على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة إعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية ، وذلك فيما يدخل فى اختصاصها ، وفيما يخص القطاع الخاص المقابل لنشاطها ، وإجراء الدراسات وتقديم البيانات والاحصاءات التى تلزم لإعداد الخطة العامة والخطة السنوية .

— على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، كل فى حدود اختصاصه ،

تحقيق الأهداف والتقديرات التي تتضمنها الخطة ، وتنفيذ مشروعاتها ، في الوقت المحدد .

— تقدم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة إلى وزير التخطيط القومي تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، متضمنا سير العمل في تنفيذ الخطة ، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها ، وذلك بالنسبة إلى مسئولية كل منها في تنفيذ الخطة ، وبالنسبة إلى نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها .

— يقدم وزير التخطيط القومي إلى رئيس الجمهورية — خلال شهر من انتهاء السنة المالية للدولة — تقريرا أوليا عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة المنقضية ، ومدى النجاح الذي أحرزه في تنفيذها ، وكذلك تقريرا نهائيا عن الموضوع نفسه في خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

— تقوم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة بإمساك دفاتر حسابات ، وسجلات لقيد البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروعات ، والأهداف والتقديرات اللازمة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومتابعة تنفيذها وتقييمها ، وفقا للنظام الذي يحدده وزير التخطيط بقرار منه .

خامسا : اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط القومي (القرار الجمهوري رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١) :

وإلى جانب ذلك ، أنشىء المجلس الأعلى للتخطيط القومي . وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١ لتشكيله واختصاصاته على الوجه التالي :

١ — ينشأ مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للتخطيط القومي ، يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتكون أعضاؤه من نواب رئيس الجمهورية ومن يختاره من الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة ، ويكون وزير الدولة للتخطيط أمينا عاما للمجلس .

٢ — يختص المجلس بوضع الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة ، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج ، وما يتفق ومطالب ارساء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

٣ — يتولى المجلس دراسة وإقرار الخطة القومية الشاملة التى يقوم بإعدادها نائب رئيس الجمهورية للتخطيط ، متضمنة برامج العمل ، ومقترحات السياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية ، وتنظيمات تنفيذها فى الجمهورية العربية المتحدة بما يؤدى لتحقيق الأهداف المشار إليها فى المادة السابقة ، فى فترات زمنية محددة ، وتكون تلك الخطة القومية — بمراحلها المتلاحقة — أساسا لتطوير المجتمع نحو تحقيق أهدافه .

٤ — يتولى المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، بصفة دورية ، النظر فى نتائج متابعة العمل فى تنفيذ الخطة العامة فى مراحلها المختلفة ، ويقوم نائب رئيس الجمهورية للتخطيط بإعداد تلك النتائج متضمنة مايراه من مقترحات تنظيمية وتوجيهية لضمان سير التنفيذ نحو تحقيق أهداف الخطة العامة ، بالمعدل المرسوم ، وفى الأزمنة المقررة ، وله أن يستعين فى ذلك بمختلف أجهزة الدولة (٢٦٣) .

---

(٢٦٣) مذكرة رقم ٦٧٥ للمؤلف (المستشار الفنى لمكتب وزير التخطيط سابقا) وزارة التخطيط ، إبريل ١٩٦٤ .

مذكرة رقم ٢

التطورات الحديثة فى تنظيم الاقتصاد القومى

فى ظل التخطيط الشامل

توسيع نطاق القطاع العــام
والتخصص النوعى للمؤسسات العـامة

بعد أن أخذت الدولة بأسلوب التخطيط الشامل ، تمشيا مع الاتجاه الاشتراكى ، وبعد أن بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ ، حدثت تطورات هامة فى تنظيم الاقتصاد القومى لها ارتباطها الوثيق بعملية التخطيط الشامل .

وكان من أهم هذه التطورات :

١ — توسيع نطاق القطاع العام .

٢ — التخصص النوعى لمؤسسات القطاع العام .

وفيما يلى عرض موجز لها مؤيدا بما صدر من قوانين وقرارات :

توسيع نطاق القطاع العــام

لقد أوضح الميثاق ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة ، وعلى ضرورة خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم ، وتحمل المسئولية فى خطة التنمية ، وعلى وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، وأن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين .

ففى مجال الانتاج عموما ، يجب أن تكون الهياكل الرئيسية فى نطاق الملكية العامة للشعب ، وفى مجال الصناعة ، يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية فى إطار الملكية العامة للشعب ، وفى مجال التجارة يجب أن تكون تجارة الاستيراد كلها فى إطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات ، على أن تكون الغالبية للقطاع العام ، وأن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات على الأقل ، منعا لاحتمالات

التلاعب ، وأن يتحمل القطاع العام أيضا ربع التجارة الداخلية على الاقل ، منعا للاحتكار ، وليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى . وكذلك فى باقى المجالات ، وفى مجال المال ، والمجال العقارى الخ . . . .

والتأميم ليس إلا انتقال أداة من دوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب ، لتوسيع إطار المنفعة ، وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

وكانت قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، وما تلاها من قوانين وقرارات، العامل الرئيسى الذى ضم إلى القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج ، وبذلك حطمت مراكز الاستغلال الطبقى ، ومكنت القطاع العام من أداء دوره الطبيعى فى قيادة التقدم ، فهى تتيح له الاشراف الكامل على الشركات والمنشآت فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى ، بما يؤدى إلى تحقيق مطالب الاقتصاد القومى فى إطار من المصلحة العامة .

ولا شك أن هذه القوانين والقرارات تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

اولا : قرارات يونيو ١٩٦١

١ — القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ (٢٣ يونيو ١٩٦١) ويقضى بتعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية ، وتصفية عقود القطن القائمة فى ٦١/٦/٢١ ، وبأن لجنة القطن المصرية الحق فى شراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ٦٠ / ١٩٦١ .

٢ — القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ (٢٣ يونيو ١٩٦١) ويقضى بأن تقوم لجنة القطن المصرية بشراء محصول موسم ٦١ / ١٩٦٢ .

٣ — القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ (٢٣ يونيو ١٩٦١) بشأن تنظيم

منشآت تصدير القطن ، وهو المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ فى ٢١ / ٧ / ١٩٦١ .

٤ — القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ (٣٠ يونيو ١٩٦١) باعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة .

ثالثاً : قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١

١ — القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ (فى ٥ يوليو) بالترخيص للبنك المركزى المصرى فى أن يمنح قروضاً من الأموال العامة المودعة لديه للمؤسسات العامة لتمويل مشروعات الميزانية الإنتاجية .

٢ — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ (فى ٦ يوليو) بشأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية ، والشروط التى تتوافر فيمن يزاولون هذه الأعمال .

٣ — القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ (فى ٩ يوليو) بقصر أعمال الوكالة التجارية على الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى لا تقل حصة الحكومة فى رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

٤ — القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦١ (فى ٩ يوليو) فى شأن تنظيم النقل البحرى وانتقال ملكية شركة البوستة الخديوية إلى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات (المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٦١ ، الصادر فى نفس التاريخ)

٥ — القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ (فى ٩ يوليو) فى شأن انتقال ملكية أربع منشآت لكبس القطن إلى الدولة ، وإنشاء مؤسسة عامة لكبس القطن .

٦ — القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ (فى يوليو) بكيفية توزيع الأرباح الصافية المعدة للتوزيع لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة ، وهو معدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

٧ — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ (فى يوليو) بوضع حد أقصى للمرتبات والمكافآت فى الشركات والمؤسسات .

٨ — القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ (فى ١٩ يوليو) ويقضى بألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، منهم عضوان أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال .

٩ — القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ (فى ١٩ يوليو) بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض ضريبة عامة على الايراد .

١٠ — القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ (فى ١٩ يوليو) بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية .

١١ — القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦١ (فى ٢٠ يوليو) بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ، فضلا عن بعض الشركات والمنشآت الأخرى مع احتفاظها بشكلها القانونى ، ويبلغ عددها نحو ٥٠ شركة يشتغل بعضها بالصناعات المعدنية الأساسية .

١٢ — القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ (فى ٢٠ يوليو) بتقرير مساهمة الحكومة فى رأسمال بعض الشركات والمنشآت ، على أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية تسهم فيها إحدى المؤسسات العامة — التى يصدر بتحديدها قرار جمهورى — بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال . ويبلغ عدد الشركات التى أممت جزئيا بمقتضى هذا القانون ٨٣ شركة ، يشتغل بعضها بالصناعات الخفيفة والمقاولات .

١٣ — القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ (فى يوليو) بوضع حد أقصى لملكية أى شخص طبيعى أو معنوى ، من أسهم بعض الشركات قدره ١٠ آلاف جنيه ، على أن يؤول إلى الدولة ما يتجاوز هذا الحد الأقصى نظير سندات عليها . ويبلغ عدد الشركات التى تم تأميمها جزئيا ، طبقا لهذا القانون ، ١٤٥

شركة – يشتغل بعضها فى الغزل والنسج ، وضرب الأرز ، والسجاير ، والزيوت ، والورق ، وتكرير البترول .

١٤ – القانون رقم ١٢٢ والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ (فى يوليو) ، الأول بإسقاط التزام شركة الكهرباء بإسكندرية وإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والغاز بالاسكندرية ، والثانى بإسقاط التزام شركة ترام القاهرة وأن تؤول إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة .

١٥ – القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ (فى يوليو) بقصر أعمال المقاولات التى تزيد قيمتها على ٣٠ ألف جنيه على الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها .

١٦ – القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ (فى ٢١ يوليو) بعدم جواز تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ، سواء فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى .

ثالثا : قرارات اشتراكية أخرى

١ – القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام .

٢ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات عامة نوعية للمقاولات .

٣ – قرار جمهورى صادر فى ٥ / ٤ / ١٩٦٣ بتأميم محالج الاقطان لتأمين مصلحة منتج القطن وحمايته من الاستغلال ، وضمانا للفلاح للحصول على ثمن قطنه الحقيقى ، وللعامل أجره القانونى ، ولصاحب المحلج تعويض مناسب .

٤ – قرار جمهورى صادر فى ١٣ / ٤ / ١٩٦٣ بتأميم جميع منشآت تصدير القطن ونقل ملكيتها للدولة ، وأصبحت بذلك جميع مراحل إنتاج القطن

وحلجه وتصديره تحت إشراف الدولة . والغرض من ذلك تمكين الدولة من الوفاء بجميع الالتزامات فى مواعيدها المقررة ، والقضاء على كل تلاعب بمنتجى القطن .

٥ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٣ فى (٦٣/٦/١٥) والقرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ (فى ٣ / ٧ / ٦٣) ، بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة إلى القطاع العام .

رابعا : قرارات أغسطس الاشتراكية ١٩٦٣

١ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٩٦٣/٨/٨) بتأميم بعض الشركات والمنشآت الصناعية تأميما كاملا ، وتحديد تبعيتها للمؤسسات العامة الصناعية التى تتفق ونشاطها ، وقد سبق أن تم تأميم بعضها جزئيا ، تطبيقا للقانونين رقمى ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والبعض الآخر شركات تحت الحراسة ، أو شركات جديدة .

٢ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٩٦٣/٨/٨) بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم ، وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص .

٣ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٩٦٣/٨/١٢) بتأميم شركات النقل البرى ، وهى شركات جديدة ، وتضاف إلى ما سبق وروده فى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٤ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٩٦٣/٨/١٢) بتأميم شركات النقل النهرى ، وتضاف إلى ما سبق وروده فى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٥ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٩٦٣/٨/١٢) بإضافة شركتين إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات .

٦ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٢/٨/١٩٦٣) بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت — وتضاف إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

٧ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٢/٨/١٩٦٣) برفع شركة من الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وإضافتها للجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٨ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٢/٨/١٩٦٣) بسريان أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على بعض الشركات والمؤسسات .

خامسا : تاميم جميع اجهزة التجارة الخارجية

استكمالا لما سبق إصداره من قرارات وقوانين اشتراكية تهدف إلى توسيع رقعة القطاع العام ، وأن يصبح الشعب فى مجموعه مالكاً لجزء كبير من أدوات الإنتاج ، وأن يصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادى تحت إشراف الدولة ، صدر قرار رئيس الجمهورية فى مارس ١٩٦٤ بتأميم ١١ شركة للتجارة الخارجية تأميماً كاملا ، ونقلها من الجدولين المرافقين للقانونين رقمى ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالتأميم ، وبذلك أصبحت جميع الشركات والمنشآت العاملة فى التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب .

سادسا : تاميم جميع اجهزة المقاولات

كذلك صدر قرار جمهورى فى مارس ١٩٦٤ أيضاً بتأميم ١١٩ شركة ومنشأة للمقاولات تأميماً كاملا ، من بينها شركات لها نشاط فى القطاعين العام والخاص ، وإدماجها جميعاً فى ٢٥ شركة فقط ، لتركيز امكانياتها المالية والفنية والادارية ، وكان القطاع العام للمقاولات تغلب عليه مساهمة الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ فقط من رأس المال .

وقد ثبتت الأهمية النسبية للدور الذى تضطلع به شركات المقاولات كأداة أساسية من أدوات الإنتاج فى بناء الاقتصاد القومى ، إذ تقوم بأعمال البناء والتشييد التى تمثل حوالى ٥٠ ٪ من مجموع قيمة الاستثمارات المقررة فى خطة التنمية .

ولما كان لبعض تصرفات هذه الشركات أثر سيء على تقديرات الخطة لبعض المشروعات من الناحيتين المالية والزمنية ، فقد أصبح التأميم ضرورياً ، حتى يستكمل الشعب سيطرته على وسائل الإنتاج ، ولدرء كافة احتمالات استغلال رأس المال الخاص للظروف المحلية الناشئة عن تنفيذ المشروعات الضخمة لخطة التنمية .

ولا شك أن القوانين والقرارات السابقة ، قد مكنت من زيادة أحكام الخطة ، وتحقيق نجاح كبير فى تنفيذها ، فقد أدت إلى وجود قطاع عام شامل فى ميادين الإنتاج والمال والتجارة والتأمين ، وإلى زيادة حجم هذا القطاع العام باتساع القاعدة الشعبية التى يشرف عليها ، فأصبح يستوعب ما يقرب من ٨٠ ٪ من النشاط الصناعى والتجارى والمصرفى والتأمين ، مما يجعله قادراً على تحقيق قدر أكبر من النجاح . كذلك فإن هذه القوانين والقرارات أدت إلى زيادة كفاءة القطاع العام وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط ، وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى ، فكلما كان القطاع العام متسعاً فى نطاقه ، أمكن إدارة الاقتصاد القومى كله على أساس خطط متتابعة — ولا شك أن لذلك أهمية كبيرة ، لا فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فقط ، بل أيضاً فى وضع وتنفيذ أهداف الخطط التالية لها .

التنظيم النوعى للمؤسسات العامة

إن الخطوات الواسعة التى خطوناها نحو الاشتراكية ، وتبت قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة ، كان لابد من قيامها كنتيجة حتمية لصدور ما سبق ذكره

من قوانين وقرارات منظمة للنشاط الاقتصادى ، وهذه التنظيمات هى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، والشركات التى آلت ملكيتها للدولة ، واحتفظت بشكل الشركة المساهمة ، وأصبحت شركات مؤلفة من مساهم واحد هو الدولة .

وتتميز هذه المؤسسات بطابع التخصص النوعى ، وهو جعل كل مؤسسة مختصة بالإشراف على الشركات التى تزاول نشاطاً واحداً ، أو عدداً من أوجه النشاط التى تنتمى لقطاع اقتصادى واحد ، حيث كان الشكل التنظيمى لمؤسسات القطاع العام — حتى أواخر ١٩٦١ — ينطوى على إشراف كل مؤسسة على شركات تمارس أنواعاً مختلفة من النشاط . ولا شك أن لهذا التخصص النوعى أهميته فى تحقيق الأغراض التخطيطية . إذ أن هذا التنظيم النوعى للمؤسسات العامة يحقق ما يلى :

١ — يسهل على المؤسسة العامة النوعية وضع خطة تفصيلية للنشاط الذى تشرف عليه ، وذلك فى مراحل سنوية ، وتبعاً لبرامج زمنية محددة للتنفيذ .

٢ — ويسهل عليها أن تحدد لكل وحدة إنتاجية تابعة لها نصيبها المعلوم فى تنفيذ أهداف الخطة ، بما فى ذلك النشاط المماثل الذى تمارسه شركات القطاع الخاص ووحداتها الإنتاجية .

٣ — ويسهل عليها أن تفرض رقابتها المحكمة وإشرافها الدقيق على الشركات التابعة لها ووحداتها الإنتاجية ، كما يسهل عليها متابعة تنفيذ الخطة فيما يخص كل وحدة وكل شركة ، وبذلك يتسنى لها معرفة أسباب النجاح أو القصور فى تنفيذها ، فضلا عن إمكان عقد المقارنات بين مستويات الأداء الادارى والكفاية فى الإنتاج ، وبذلك يمكن اكتشاف مواطن الإسراف ، وتبديد المواد أو الموارد ، والنقص فى الكفاية الإنتاجية لبعض الوحدات الإنتاجية .

٤ — ويسهل عليها التعرف على مشكلات كل نشاط من الأنشطة الصناعية ، وما يتطلبه حلها من بحوث ودراسات علمية أو تكنولوجية يمكن أن تفيد منها مجموعة الوحدات الإنتاجية التى تمارس نفس النشاط .

وقد صدرت فى هذا الشأن عدة قرارات موضحة فيما يلى :

١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات ، وطبقاً للملحق المرافق لهذا القرار ، ينظم قطاع الأعمال العام فى ٣٩ مؤسسة نوعية ، تضم ٤٠٦ شركة ، وتشرف على هذا القطاع ١٣ وزارة .

٢ — القرار الجمهورى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ فيما يختص بسلطات ومسئوليات الوزارات فى صدد تحقيق الأهداف التى تقع فى اختصاص المؤسسات العامة .

٣ — القرار الجمهورى رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة .

٤ — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة .

ولكى تنجح المؤسسة فى دورها التخطيطى ، يجب أن تقوم بما نصت عليه تشريعات التخطيط المختلفة من واجبات ومسئوليات أجهزة القطاع العام ، ومنها المؤسسات العامة ، وذلك فى مجالات وضع الخطة ، وتنفيذها ، ومتابعة نتائج التنفيذ .

ففى مجال التخطيط تقوم المؤسسة بإعداد الخطة العامة والخطط السنوية فيما يدخل فى اختصاصها ، وتقديم البيانات والإحصاءات والدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والادارية الخاصة بهذا الإعداد .

وفى مجال التنفيذ تقوم المؤسسة بالإشراف على عملية التنفيذ على النحو الذى يحقق أهداف الخطة فى الوقت المحدد له .

وفى مجال المتابعة تقوم المؤسسة بتقديم تقارير دورية كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، متضمنة سير العمل فى تنفيذ الخطة ، ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها ، وذلك بالنسبة لمسئولية كل منها فى تنفيذ الخطة ، وبالنسبة لنشاط القطاع الخاص الذى يرتبط بها(٢٦٤) .

(٢٦٤) نفس المرجع السابق .

مذكرة رقم ٣

التخطيط على ضوء الميثـاق

لقد جاء ميثاقنا الوطنى ، بعد إعلانه فى مايو ١٩٦٢ ، معبرا فى وضوح كامل عن المبادىء الأساسية لمجتمعنا الجديد ، والمنهاج الذى يستوحيه فى تحقيق أهدافه العليا ، فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، والتوقيت الزمنى الصحيح الذى يجب أن يحقق مجتمعنا أهدافه على مقتضاه ، على أساس من حساب طاقات الشعب وإمكانياته المادية والروحية والتنظيمية . أو بعبارة أخرى فقد جاء الميثاق معبرا أصدق تعبير عن التخطيط الشامل لفلسفة العمل الوطنى فى شتى نواحيه .

كما أكد الميثاق أهمية التخطيط الشامل لاقتصادنا القومى كأسلوب أمثل فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى ، وأسلوب اشتراكى ، وأسلوب علمى .

أما أنه أسلوب أمثل ، فقد ذكر الميثاق « أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية ، لكى تحقق الخير لجموع الشعب ، وتوفر لهم حياة الرفاهية » . إذ أن ترك اقتصادنا القومى للجهود العفوية التلقائية ، بما تتضمنه من استغلال واحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، لا يمكن أن يحقق أفضل النتائج لجموع الشعب ، سواء من ناحية تنمية الإنتاج القومى ، أو من ناحية توزيع الدخل القومى المتولد عن هذا الإنتاج .

وأما أنه أسلوب اشتراكى ، فقد أوضح الميثاق أن إشتراكيتنا العربية تقوم على دعامتين ، وهما الكفاية والعدل . وبعبارة أخرى فإن الكفاية فى الإنتاج - وفقا لأسلوبنا الاشتراكى - لابد أن تقترن بالعدالة فى توزيع عوائد هذا الإنتاج ، وفى ذلك يقول الميثاق أن « إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية ، مهما صدقت . إن ذلك

يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية ، لا يمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » . ثم يذكر الميثاق فى موضع آخر « أن ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الإنتاج ، على قواعد علمية وإنسانية ، تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة وشاملة ».

وقد أوضح الميثاق أيضا أن تكافؤ الفرص ، وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ، ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها ، وهى حق كل مواطن فى الرعاية الصحية، بحيث لا تصبح ، علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما حقا مكفولا غير مشروط بثمن عادى، وأن تكون فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين . كذلك فلابد من ضمان حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه .

وجدير بالذكر أن نوضح المعالم الأساسية لاشتراكيتنا العربية التى تتم فى داخلها عملية التخطيط . إن اشتراكيتنا تقوم على تمجيد القيم الروحية والايمان بالله وبرسالاته وبالتعاليم الدينية والخلقية . كما أنها تقوم على الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة والإيمان بحل المتناقضات الطبقية سلميا ، والايمان بتقديس العمل ، وبالديموقراطية التى تبرز الإرادة الشعبية ، والإيمان بالتعاون كنظام إقتصادى ينبع من حاجة الأفراد إلى خدمة مصالحهم الاقتصادية وتحسين أحوالهم الاجتماعية .

أما أن التخطيط أسلوب علمى فقد أورد الميثاق أن « التخطيط ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد

عملية حساب الممكن ، لكنه عمليه تحقيق الأمل . ومن ثم فإن التخطيط مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التي يمكن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وإنسانيا » .

وأكد الميثاق أيضا « أن العمل الوطني على أساس الخطة لابد أن يكون محدداً أمام أجهزة الإنتاج ، على جميع مستوياتها ، بل أن مسئولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه ، حتى يستطيع أن يعرف ، في أي وقت من الأوقات مكانه في العمل الوطني . إن ذلك يقتضي أن تتحول الخطة الشاملة — في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية — إلى برامج تفصيلية تكون في متناول يد أجهزة الإنتاج » .

ولم يكتف الميثاق بأنه أورد أهمية التخطيط كأسلوب أمثل ، وأسلوب اشتراكي وأسلوب علمي ، بل أنه ناقش الأسس الذي يقوم عليها ذلك التنظيم الذي يضطلع بعملية وضع إطار الخطة العامة ومتابعة تنفيذها ،إذ أوجب ضرورة اعتماد هذا التنظيم على مبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ ، بحيث يمكن ضمان وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده .

كذلك فقد أشار الميثاق إلى أهمية الدور القيادي الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع العام في السير بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ولكنه في الوقت نفسه يؤكد أن القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التي تكفل له أداء دوره . غير أن هذا التأكيد قد علقه الميثاق على شرط معين ، وهو أن القطاع الخاص لابد أن يجدد نفسه . « وأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق ، لا يعتمد — كما كان في الماضي — على الاستغلال الطفيلي » .

وأخيرا فقد أبرز الميثاق مشكله تزايد السكان ، باعتبارها « أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده

بطريقه فعاله وقادرة » . وأورد الحلول الملائمة لعلاج هذه المشكلة ، وهى تقوم على بذل الجهود الصادقه لتنظيم الأسرة ، معززة بالعلوم الحديثة ، والاندفاع نحو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة . ولهذا فقد وضع الميثاق هدفا عاما للخطة الاقتصادية ، وهو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات ، بحيث تسمح هذه المضاعفة بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة ، على الرغم من قيام هذه المشكلة المعقدة .

خلاصة ماتقدم أن الميثاق قد بلور المشكلة الاقتصادية وأبرزها فى ناحيتين: الأولى تزايد السكان ، وعلاجها يتمثل فى تنظيم الأسرة ، والثانية فى قصور الإنتاج ، وهو ما تعمل الخطة العامة على علاجه، بزيادة الإنتاج القومى بأقصى سرعة وكفاية ، وزيادة الدخل القومى المتولد عنه زيادة تسمح بمضاعفته كل عشر سنوات .

مذكرة رقم ٤

القرارات الجمهورية المنظمة للتخطيط

القوانين والقرارات الجمهورية

١ — ١٤١ لسنة ١٩٥٥	بانشاء لجنة التخطيط القومى .
٢ — ٧٨ لسنة ١٩٥٧	بشأن التخطيط القومى .
٣ — ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧	بتشكيل لجنة التخطيط القومى .
٤ — ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧	بإدماج المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى .
٥ — ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨	بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .
٦ — ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨	فى شأن الاختصاصات ونظام العمل فى الحكومة المركزية والمجلسين التنفيذيين .
٧ — ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩	بإنشاء مكاتب التخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة .
٨ — ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩	بتشكيل لجنة لشئون التخطيط برئاسة الجمهورية
٩ — ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠	فى شأن التخطيط القومى والمتابعة .
١٠ — ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠	بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة (١٩٦٠ / ١٩٦٥) .
١١ — ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠	بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط

١٢ — ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها .

١٣ — ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى واختصاصاته .

١٤ — ١٣٤٩ لسنة ١٩٦١ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى .

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بانشاء لجنة التخطيط القومى

باسم الأمـــة

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

اصدار القانون الآتى

مادة ١ — تنشأ برئاسة مجلس الوزراء هيئة تسمى « لجنة التخطيط القومى » يرأسها رئيس مجلس الوزراء ، ويختار أعضاؤها من بين الوزراء ونوابهم ، وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢ — تتولى اللجنة وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى

والاجتماعي في الدولة تنفذ في أمد محدود ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية ، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية ، من حكومية وغير حكومية ، وذلك في برامج ومشروعات منسقة مدروسة .

مادة ٣ — تحدد الأهداف الرئيسية للخطة القومية والمدة اللازمة للوصول إليها ، على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وامكانية التنفيذ والنجاح، وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج، وبما يتفق والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية .

مادة ٤ — يخصص للجنة التخطيط القومي في ميزانية الدولة اعتماد مالي للإنفاق منه على إعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها ، وعلى قيام اللجنة بوظيفتها .

مادة ٥ — على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء كل منهم فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فالتخطيط القومي الشامل عمليه مستمرة يبدأ لها بتحديد الأهداف الرئيسية ، والتعرف على الإطار العام للخطة ، ثم تبحث المشروعات التي تقترح في مختلف قطاعات العمل بحثا تفصيليا ، ثم تجمع نتائج هذه المشروعات وآثارها لاختبار مدى تماسك الخطة وانطباقها على الإطار العام المحدد . ويعاد بحث المشروعات حتى يتم التأكد من أن الوصول إلى الأهداف الرئيسية ممكن بتنفيذ المشروعات المقترحة في حدود الطاقة المالية للدولة .

وتحدد الطاقة المالية للدولة في القطاع الحكومي العام ، وفي القطاع الخاص والفردي ، بالنظر إلى مجموع الدخل القومي وطبيعة مصادره ، وإلى احتياجات الاستهلاك الضرورية ، وإلى أنماط الإنفاق في مختلف أنحاء المجتمع ، سواء منها الأنماط السائدة الآن أو التي يرغب في إعدادها وتوجيهها وفقا للخطة .

والقصد من تقدير الطاقة المالية هو التعرف على مجموع الموارد المالية الداخلية

والخارجية التي توجه نحو الاستثمار في مشروعات التنمية حتى تحدث الإنعاش والتقدم والوسائل اللازمة لإحداث الادخار المطلوب وتوجيهه نحو الاستثمار والاستغلال .

ويقضى هذا بالتالى رسم سياسة استخدام الأموال العامة والخاصة فى المشروعات والاتجاهات المطلوبة .

وتدرس اللجنة احتياجات الخطة إلى اليد العاملة فى مختلف مستويات التدريب والتخصيص وأماكن توافر القوى العاملة وقابليتها للتحول من عمل إلى آخر . وتعد برامج التدريب اللازمة وكل ما يلزم لحسن الإفادة منها .

وتدرس اللجنة مدى توافر الخبرة الفنية وتنظيم تعبئة القوى الفكرية فى الدولة والخبرة العملية والمواهب الابتكارية والتنظيمية لتشارك فى تنفيذ الخطة، مع الإفادة من التقدم العلمى الخارجى والأساليب الفنية والصناعية الحديثة ، وذلك بتشجيع البحوث والدراسات العلمية والإفادة من المؤسسات التعليمية والعلمية والفنية القائمة وتعضيدها .

وتحرص اللجنة على التنسيق بين مشروعات التربية والتعليم والصحة والخدمات العامة وسياسة الارشاد القومى من ناحية وبين اتجاهات التعمير والإنشاء فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والإنتاج من ناحية أخرى ، بما يكفل رفع مستوى الأفراد، ماديا ومعنويا، بزيادة الإنتاج، وزيادة كفاءاتهم فى العمل، وحسن تفهمهم للأمور، وتعاونهم لايجاد مجتمع تتوافر فيه لهم ولأولادهم العزة والكرامة .

وتفصل اللجنة الأهداف الرئيسية إلى أهداف فرعية فى مختلف الاتجاهات ، وتحدد مراحل متتابعة لتنفيذ تلك الأهداف الجزئية . وتنظر فى المشروعات المحددة التى تقترح لتحقيق الأهداف الفرعية ، وتتأكد من التنسيق بين هذه المشروعات وحسن التوقيت وترتيبها تباعا .

وتشمل الدراسة التفصيلية للمشروعات المقترحة تقدير حاجة كل مشروع إلى النقد المحلى والأجنبي ، وموعد حلول تلك الحاجة ، والأيدى العاملة ، والخبرات الفنية اللازمة ومدى توافرها ، وعوامل اختيار موقع المشروع أو توقيته ، ومدى الربح الذى يتحقق من تنفيذه بالنسبة إلى رأسماله ومدى الزيادة فى الدخل القومى المترتبة على تحقيقه وفائدته العامة للخطة .

وبعد الدراسة التفصيلية للمشروعات المختلفة المقترحة فى كل قطاع ، تجرى المفاضلة بينها وتقدر أسبقيتها فى الاختيار . ولا يكون ذلك بالنظر إلى المشروعات فرادى، بل باعتبار النظرة الشاملة. فقد يكون المشروع بذاته ممتازا ، ولكن غيره يفضله ، بالنظر إلى مجموعة المشروعات الأخرى ، أى أن الأولوية تكون على أساس الصلاحية الجماعية وليست على أساس الصلاحية الفردية .

وتعد اللجنة التشريعات والقرارات واللوائح المالية والادارية التى تؤدى إلى توجيه الجهد القومى ، الحكومى والفردى ، إلى تنفيذ الخطة ، والوصول إلى الأهداف فى الوقت المحدد .

وتحدد ، بصفة خاصة، سياسة النقد والعملة والاستيراد والتصدير والضرائب والائتمان والتأمين والاقتراض الداخلى والخارجى واجراءات تهيئة الجو الصالح للاستثمار الحكومى والفردى فى المشروعات الزراعية والعقارية والتجارية والصناعية بقصد كفالة صالح المستثمر والمستهلك معا .

كما توضع سياسات شاملة للتوسع الزراعى، الأفقى والرأسى، والتصنيع الثقيل والخفيف ، ولتحسين طرق النقل والمواصلات ، ولمشروعات الأشغال والمرافق العامة بالقدر الذى يضمن تقوية الكيان الاقتصادى .

وتفصل اللجنة الخطة الكاملة، بعد تمام اعدادها واعتمادها ، إلى مراحل سنوية تقابل كل منها سنة مالية . ويوضح فى كل مرحلة سنوية التمويل اللازم لها ومصادره العامة والحرة والمشروعات التى ستنفذ واحتياجاتها من حيث الادارة ،

والموارد ، واليد العاملة . ويتم التنسيق بين هذه المراحل وبين الميزانية العادية للدولة .

وتعد اللجنة الجهاز الادارى والفنى اللازم لإعداد الخطة ودراسة مشروعاتها ، وعليها أن تسعى خاصة إلى الإفادة القصوى من الأجهزة الحكومية والحرة القائمة الآن ، وتستعين بها فى الحصول على البيانات والمقترحات ، وكذلك تشركها فى التنفيذ ، على أن تختص اللجنة ذاتها بتتبع التنفيذ وتقويم المشروعات .

ولذلك فقد نصت المادة الثالثة على أن يخصص للجنة اعتماد مالى للإنفاق منه على إعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها ، ويستخدم الاعتماد عموما بالطريقة التى يقررها مجلس الوزراء فى قيام اللجنة بوظيفتها .

ومشروع القانون مقدم إلى مجلس الوزراء فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة .

رجاء التكرم بالموافقة عليه واصداره .

رئيس مجلس الوزراء

مارس سنة ١٩٥٥ .

(جمال عبد الناصر)

مجلس الوزراء

قرار

بعد الإطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى .

قرر مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة فى مارس ١٩٥٥ ، تشكيل لجنة التخطيط القومى على الوجه الآتى :

السيد البكباشى (أ . ح) جمال عبد الناصر حسين	رئيس مجلس الوزراء	رئيسا
السيد قائد جناح جمال سالم	نائب رئيس مجلس الوزراء	نائب الرئيس
السيد الدكتور عبد الرازق صدقى	وزير الزراعة	أعضاء
السيد قائد جناح عبد اللطيف البغدادى	وزير الشئون البلدية والقروية	
السيد الصاغ (أ . ح) صلاح الدين مصطفى سالم	وزير الارشاد القومى	
	وزير الدولة لشئون السودان	
السيد قائد جناح حسن ابراهيم	وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ولشئون الانتاج	
السيد الدكتور حسن مرعى	وزير التجارة والصناعة	
السيد اللواء (أ . ح) عبد الحكيم عامر	وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة	
السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى	وزير المالية والاقتصاد	
السيد الأستاذ محمد أبو نصير	نائب وزير التجارة والصناعة	

رئيس مجلس الوزراء

(جمال عبد الناصر حسين)

بكباشى (أ . ح)

مذكرة ايضاحية

لقانون انشاء لجنة التخطيط القومى

إن قيام الحكومة بواجبها فى كفالة حقوق الشعب وتوفير العزة والكرامة للمواطنين، وضمان أمن الدولة وسيادتها، ليقتضى أن تكون إتجاهات الرقى الاقتصادى والنهوض الاجتماعى قوية متناسقة، وأن تكون احتياجات الدولة فى نواحى الإنشاء والتعمير فى حدود الطاقة المالية والبشرية المتوافرة، وبما لا يعرض كيان الدولة للخطر. وقد تداخلت أعمال الدولة وتشابكت أغراضها، بحيث أصبح من المتعذر البت فى موضوع بذاته دون إعتبار أثره فى الموضوعات الأخرى وعلاقته بها. ولذلك لجأت الدولة الناهضة إلى إنشاء هيئة قومية للتخطيط، تعد خططا قومية ذات أهداف رئيسية، تنفذ فى أمد محدد، فى حدود الطاقة المالية للدولة والخبرة الفنية الموجودة واليد العاملة، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها.

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بإنشاء (لجنة التخطيط القومى). وتنص المادة الأولى منه على أن تكون اللجنة برياسة رئيس مجلس الوزراء، وأن يختار أعضاؤها من بين الوزراء ونوابهم، ويصدر باختيارهم قرار من مجلس الوزراء، فتكون اللجنة بحكم تشكيلها مطلعة على السياسة العليا للدولة، وعلى ما يلزم لضمان سلامتها فى الداخل والخارج، وبذلك يمكنها أن تقر المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق للدولة عزتها وسيادتها وللمواطنين الرخاء والرفاهية.

وتوضح المادة الثانية وظيفة اللجنة العامة، فتنص على أن تتولى اللجنة وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة، تنفذ فى أمد محدود، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية، وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة، ويلزم لنجاح الخطة أن يتعاون أفراد الشعب وهيئاته مع الحكومة فى تنفيذها وإنجاحها. فليست الخطة

الشاملة حكومية بل هى خطة قومية لابد وأن يشعر كل فرد من أفراد الشعب أن من واجبه نحو وطنه وقومه أن يسهم فى تحقيقها . كما ينبغى أن يرى الجميع أن فائدة الوطن ومستقبل البلاد ، ودفعه إلى الأمام فى إتجاه الرقى الاجتماعى والاقتصادى ، رهين بوضع الخطة القومية الصحيحة، وبتمام تنفيذها ، ثم إعداد خطط متتالية ، تمثل كل منها دفعة إلى الأمام فى إتجاه الرقى الاجتماعى والاقتصادى .

وتوضح المادة الثالثة العناصر الرئيسية التى يجب النظر إليها عند وضع الخطة. وهذه هى الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وإمكانية التنفيذ والنجاح . وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج، وبما يتفق والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقاليد القومية. وهذه هى عناصر التخطيط الشامل التى تتبعها الحكومات فى تحقيق التقدم والرقى السريع المتوازن.

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧

بشأن التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ١٣٧ من الدستور .

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى .

وعلى القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة .

قرر

مادة ١ — توضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل ، للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وتتضمن أهدافا رئيسية ، تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة على مراحل محددة المدة ، يبين فى كل منها معدل التنمية المطلوب ووسائل تحقيقه .

مادة ٢ — تحدد الأهداف الرئيسية للخطة والمدة اللازمة لتحقيقها على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية والقوى العاملة وإمكانيات التنفيذ، وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها وما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقاليد القومية .

مادة ٣ — تتناول كل مرحلة من مراحل الخطة القوميــة مجموعة من المشروعات والبرامج المحددة التى يتطلب تنفيذها عدداً معينا من السنين . وتوزع على القطاعات الاقتصادية ، وتقسم إلى أجزاء يبين فيها الجهات التى سيوكل إليها التنفيذ فى القطاعين العام والخاص ، ووسائل التنفيذ المادية والماليــة والبشرية والتنظيمية .

مادة ٤ — تقسم المراحل المشار إليها فى المادة السابقة إلى خطط سنوية، يبين فيها موارد الدولة وطرق استخدامها ووسائل التنفيذ ، وما يتطلب من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير الجهاز الاقتصادى لتحقق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد . وتعتبر الميزانية العامة للحكومة والميزانيات الملحقة والمستقلة من العناصر الرئيسية لهذه الخطة .

مادة ٥ — يتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان:

ا — مجلس أعلى للتخطيط القومى برياسة رئيس الجمهورية ، ويتكون من عدد من الأعضاء يعينون بقرار منه .

ب — لجنة للتخطيط القومى تؤلف من عدد من الأعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون وزير الدولة لشئون التخطيط رئيسا لها .

مادة ٦ — يختص المجلس الأعلى للتخطيط القومى بتحـــديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة .

مادة ٧ — تختص لجنة التخطيط القومى بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك

من تشريعات وتوصيات واقتراحات، وذلك على ضوء ما تقوم به اللجنة من دراسات، وما تقدمه الوزارات من مشروعات وعلى الأخص فى النواحى الآتية : —

١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .

٢ — أوجه استخدام هذه الموارد فى الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك العام والخاص .

٣ — نظم التمويل فى القطاعين العام والخاص ، وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .

٤ — النظم الخاصة بوسائل توفير العملات الأجنبية ، وما يتعلق بذلك من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة وقروض .

٥ — برامج ومشروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٦ — برامج التدريب الفنى والمهنى .

٧ — نظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة .

مادة ٨ — تقوم لجنة التخطيط القومى :

أولا : بمتابعة سير العمل فى الخطة العامة ومراجعتها وتقويمها دوريا، وتقديم تقارير عن ذلك إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

ثانيا : بالإشراف الفنى على تنظيم وتنسيق جميع الاحصاءات ونشرها .

مادة ٩ — للجنة الحق فى الحصول على كافة البيانات السرية من مصادرها المختلفة، وتكون جميع البيانات الفردية التى تحصل عليها سرية. ولا يجوز إطلاع أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها ، أو إبلاغها شيئا منها ، أو استعمالها فى غير الأغراض المنصوص عليها فى هذا القرار .

مادة ١٠ — يكون للمجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط القومى إعتماد مالى فى ميزانية الدولة للإنفاق منه على الأغراض الواردة فى هذا القرار . ويكون

الإنفاق منه متحررا من القيود المالية ، ووفقا للائحة مالية وادارية يصدق عليها المجلس الأعلى للتخطيط .

مادة ١١ — يلغى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ١٢ — على الوزراء كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

المكتب الفنى

لرئيس الجمهورية

٤٥/١/١

مذكرة

بشأن اعادة تنظيم لجنة التخطيط القومى

صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى. وبالرجوع إلى أحكام هذا القانون، نجد أن هذه اللجنة قد أنشئت برياسة مجلس الوزراء كلجنة من لجانه التخطيطية .

هذه اللجنة بطبيعة الحال ليست مؤسسة عامة، إذ هى لم تمنح الشخصية المعنوية فى القانون، لاصراحة ولا ضمنا ، وذلك عن طريق إعطائها خصائص الشخصية المعنوية وأهمها ذمة مالية . بل نصت المادة ٤ من هذا القانون على أنه :

« يخصص للجنة التخطيط القومى فى ميزانية الدولة إعتماد مالى للإنفاق منه على إعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها ، وعلى قيام اللجنة بوظيفتها » .

ويتبين هكذا أن لجنة التخطيط القومى ليست فى واقع الأمر إلا جهاز من أجهزة الرياسة ، وهى على هذا الأساس تدخل فى عداد المصالح العامة التى تتبع الرياسة .

فإذا كان العمل قد جرى قبل العمل بالدستور على عدم إتباع طريقة واحدة فى إنشاء المصالح ، إذ أن بعضها كان ينشأ بقوانين نظرا لاهميتها أو لاعتبارات أخرى ، وبعضها كان ينشأ بقرار من الهيئة القائمة على السلطة التنفيذية .

ومن حيث أنه منذ صدور الدستور المصرى الذى وضع نظاما فى هذا الشأن، فجعل ترتيب المصالح العامة من اختصاص رئيس الجمهورية ، إذ نص فى المادة ١٣٧ منه على أن « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على ادارتها » .

وعقب ذلك صدر القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الذى عالج حالة مؤقتة لحين صدور تنظيمات جديدة بترتيب المصالح العامة ، ونص فى مادته الثالثة بأن تأخذ النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم بقوانين، فى شأن ترتيب المصالح العامة، حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية فى هذا الشأن وتسرى إلى أن يتم الغاؤها أو تعديلها بقرارات منه ، وإعمالا لهذا الحكم، أضحى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ ، بإنشاء لجنة التخطيط القومى، فى حكم قرار من رئيس الجمهورية. وهكذا أصبح الأمر فيما يتعلق بإنشاء هذه اللجنة وتنظيمها باعتبارها مصلحة عامة من المصالح التابعة لرياسة الجمهورية — أصبح الأمر متفقا وحكم الدستور .

لذلك ، إذ تطلب الحال إعادة تنظيم هذه اللجنة ، فإن ذلك لا يقتضى سوى تنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية، طالما أن طبيعة هذه اللجنة لن يطرأ عليها تغيير، أى بقاؤها لجنة تخطيطية استشارية تابعة لرياسة الجمهورية ، وعدم تحويلها إلى مؤسسة تنفيذ تتولى رسم المشروعات وتنفيذها ، كما هو الحال فى مجلس الإنتاج القومى .

١٩٥٦/١٢/٦ مدير المكتب الفنى

(محمد إبراهيم فهمى السيد)

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٧
بتشكيل لجنة التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ من يناير ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى .

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .

قـــرر

مادة ١ — عين عضوا بلجنة التخطيط القومي كل من :

السيد / حسين فهمي	متفرغا
السيد / محمد فؤاد جلال	متفرغا
السيد / المهندس محمد صدقي سليمان	غير متفرغ
السيد / اللواء فتحي رزق أحمد	غير متفرغ
السيد / الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن	غير متفرغ
السيد / الدكتور حسن حسين	غير متفرغ
السيد / اللواء أمين أنور الشريف	غير متفرغ
السيد / الدكتور عبده محمود سلام	غير متفرغ
السيد / الدكتور يوسف ميلاد	متفرغا
السيد / المهندس أحمد زكي	غير متفرغ

مادة ٢ — عين السيد الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن سكرتيرا عاما للجنة التخطيط القومي .

مادة ٣ — يمنح السادة أعضاء اللجنة مكافآت نظير عملهم باللجنة طبقا للكشف المرافق لهذا القرار .

مادة ٤ — على وزير الدولة لشئون التخطيط تنفيذ هذا القرار .

صدر برياسة الجمهورية في ١٨ شعبان ١٣٧٦ (٢٠ مارس ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

صورة مرسلة الى السيد وزير الدولة لشئون التخطيط

السكرتير العام لمجلس الوزراء

مذكرة ايضاحية

للقرار الجمهورى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧

نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بشأن التخطيط القومى على أن « لجنة التخطيط القومى تؤلف من عدد من الأعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون وزير الدولة لشئون التخطيط رئيسا لها.

وقد أعد مشروع القرار المرافق ، تطبيقا لهذا النص. فأوردت المادة الأولى أسماء السادة الذين وقع عليهم اختيار رئيس الجمهورية لعضوية اللجنة ، وعددهم عشرة ، ممن عرفوا بكفايتهم الشخصية وطول خبرتهم .

وتضمنت المادة الثانية تعيين السيد الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن الذى وقع عليه الاختيار لشغل منصب سكرتير عام اللجنة .

ونصت المادة الثالثة على أن يمنح أعضاء اللجنة مكافآت نظير عملهم باللجنة ، وتضمن الكشف المرفق بالقرار بيان هذه المكافآت ، على ألا يدخل الفرق بين مرتب الموظفين بالحكومة منهم وبين المكافأة المقررة لهم فى حساب مكافأة ترك الخدمة أو المعاش .

تحريرا فى ٣ مارس سنة ١٩٥٧   وزير الدولة لشئون التخطيط

(عبد اللطيف البغدادى)

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧

بادماج المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى .

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

قـــرر

مادة ١ — يدمج كل من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى .

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليهما .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٢٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

السكرتير العام لمجلس الوزراء

(إبراهيم حلمى عبد الرحمن)

صورة مرسلة إلى لجنة التخطيط القومى

بيان لجان التخطيط المشتركة الرئيسية والفرعية
المشكلة بقرار من السيد نائب رئيس الجمهورية وزير التخطيط القومى

أصدر السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط القومى قرارات بتشكيل اللجان الرئيسية والفرعية التالية :

اللجنة الأولى — اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوى

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة استخراج البترول .

٣ — لجنة منتجات البترول .

٣ — لجنة الصناعات الكيماوية .

٤ — لجنة الأدوية ومستحضرات الزينة .

٥ — لجنة الثروة المعدنية .

٦ — لجنة التدريب .

٧ — لجنة الصناعات الغذائية .

٨ — لجنة الصناعات الأساسية .

٩ — لجنة صناعات الغزل والنسيج .

١٠ — لجنة الجلود .

١١ — لجنة الصناعات الهندسية .

١٢ — لجنة الصناعات الصغيرة .

١٣ — لجنة صناعة مواد البناء .

١٤ — لجنة الكهرباء .

اللجنة الثانية — اللجنة الرئيسية للزراعة والإصلاح الزراعى وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة تحسين الأراضى .

٢ — لجنة آلية الزراعة .

٣ — لجنة تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعى .

٤ — لجنة تحسين وتنويع الحاصلات الزراعية .

٥ — لجنة تحسين وتنويع الحاصلات البستانية .

٦ — لجنة مقاومة الآفات الزراعية .

٧ — لجنة الثروة الحيوانية .

٨ — لجنة النهوض بالثروة المائية .

٩ — لجنة الصناعات الزراعية والريفية .

١٠ — لجنة المنظمات الزراعية .

١١ — لجنة التمويل الزراعى .

١٢ — لجنة التسويق الزراعى .

١٣ — لجنة استصلاح الأراضى .

١٤ — لجنة الإصلاح الزراعى .

١٥ — لجنة الرى والصرف الزراعى .

اللجنة الثالثة — اللجنة الرئيسية للرى والصرف والمياه الجوفية وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة ضبط النيل .

٢ — لجنة السد العالى .

٣ — لجنة الرى والصرف .

٤ — لجنة المياه الجوفية .

٥ — لجنة القوى الكهربائية المائية .

٦ — لجنة مشروعات رى الصحارى .

اللجنة الرابعة — اللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة السكك الحديدية .

٢ — لجنة إنشاء الطرق والشوارع والنقل البرى للركاب والبضائع .

٣ — لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة .

٤ — لجنة البريد .

٥ — لجنة الملاحة الداخلية .

٦ — لجنة النقل البحرى .

٧ — لجنة قناة السويس .

٨ — لجنة النقل البرى .

٩ — لجنة النقل بالأنابيب والتخزين .

اللجنة الخامسة — اللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة :

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة العمالة .

٢ — لجنة الخدمات الصحية .

٣ — لجنة المعدات واللوازم الثقافية .

٤ — لجنة البحث العلمى .

٥ — لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان .

٦ — لجنة المرافق العامة .

٧ — لجنة المقاولات الهندسية .

اللجنة السادسة — لجنة المسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة المدخرات .

٢ — لجنة الميزانية وحسابات الخزانة .

٣ — لجنة التجارة الخارجية والنقد الأجنبي .

٤ — لجنة الأرباح غير الموزعة

٥ — لجنة التجارة الداخلية والتموين .

٦ — لجنة التأمين والادخار والمعاشات .

وقد عقدت هذه اللجان اجتماعات متوالية ابتداء من شهر يناير سنة ١٩٥٩ حتى أواخر مايو سنة ١٩٥٩

مذكرة الى السيد رئيس الجمهورية

بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى لإعداد البيانات عن المشروعات التى تمت والجارية والمقترحة فى مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

١ — تنص المادة التاسعة من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى على أن يكون للجنة التخطيط القومى :

« الحق فى الحصول على كافة البيانات السرية من مصادرها المختلفة ، وتكون جميع البيانات الفردية التى تحصل عليها سرية، ولا يجوز اطلاع أى فرد أو هيئة ، عامة أو خاصة ، عليها ، أو إبلاغها شيئا منها ، أو استعمالها فى غير الأغراض المنصوص عليها فى هذا القرار » .

٢ — ونظرا لأن عددا كبيراً من المشروعات يجرى الآن تنفيذه فى القطاعين الأهلى والحكومى فى مختلف نواحى الاستثمار الصناعى والزراعى والمالى وغيره ، فإنه من الضرورى حصر البيانات الصحيحة عن تلك المشروعات، وتجميع تقديرات تكاليفها ، وماتحتاج إليه من خبرة ومال أجنبى ، وماينتظر أن تدره من إيراد ودخل ، ومراحل تنفيذها ، ومواعيد الانتهاء منها .

والكثير من هــذه البيانات سبق أن أعلن بصورة أو أخرى ، إلا أن الاحتياجات التخطيطية تستدعى تفاصيل أوفى مع مراعاة الواقع ، وكون التقديرات ، بحكم الضرورة ، ستكون تقريبية ، وعرضة للتغيير ، وفقا للظروف والأحوال الاقتصادية وغيرها .

٣ — لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالموافقة على أن تقدم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة إلى لجنة التخطيط القومى ما لديهـا من بيانات عن الأعمال والمشروعات التى تمت والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة فى السنوات القادمة، وذلك عن طريق تأليف لجان مشتركة من التخطيط

والوزارات والهيئات المختصة طبقاً للبيان المرفق . وتتولى هذه اللجان تقديم البيانات المطلوبة عن الأعمال الحكومية ، وكذلك جوانب النشاط الأهلى التى تدخل تحت إشراف أو اختصاص ومسئولية الهيئات الحكومية ، وذلك على أن يفوض السيد وزير التخطيط القومى بإضافة لجان أخرى ، إذا استدعت حاجة العمل ذلك ، بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

٤ — وطبيعى أن عملية جمع البيانات وحصر المشروعات، على الوجه المتقدم، لا يخل بمسئولية الوزارة أو الهيئة عن التنفيذ ، ولا يعتبر تحديداً أو توجيهاً أو تدخلا فى أعمال السلطات المسئولة عن التنفيذ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٨

وزير التخطيط القومى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨
بشأن تأليف لجان مشتركة فى التخطيط القومى
من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى .

وعلى مذكرة السيد وزير التخطيط القومى بالإقليم المصرى .

قرر

مادة ١ — تؤلف فى لجنة التخطيط القومى اللجان المشتركة الموضحة بالملحق رقم (١) المرفق، ويصدر باختيار أعضاء كل منها قرار من وزير التخطيط القومى .

مادة ٢ — تقوم هذه اللجان بتقديم جميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال والمشروعات التى تمت والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة فى السنوات القادمة .

مادة ٣ — يفوض السيد وزير التخطيط القومى بإضافة لجان أخرى ، إذا استدعت حاجة العمل ذلك ، بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

مادة ٤ — على السيد وزير التخطيط القومى بالإقليم الجنوبى والسادة الوزراء تنفيذ هذا القرار ، كل فيما يخصه .

ملحق رقم (١)

اللجان المشتركة لإعداد البيانات عن المشروعات التى تمت والجارية

والمقترحة فى مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة

١ — لجنة ضبط النيل .

٢ — لجنة السد العالى .

٣ — لجنة الرى والصرف .

٤ — لجنة المياه الجوفية .

٥ — لجنة القوى الكهربائية المائية .

٦ — لجنة مشروعات رى الصحارى .

٧ — لجنة تحسين الأراضى وتحليل التربة .

٨ — لجنة ميكنة الزراعة .

٩ — لجنة الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى .

١٠ — لجنة تحسين الحاصلات الزراعية .

١١ — لجنة تنويع الحاصلات الزراعية .

١٢ — لجنة مقاومة الآفات والأمراض الزراعية.

١٣ — لجنة الثروة الحيوانية .

١٤ — لجنة النهوض بالثروة المائية .

١٥ — لجنة الصناعات الزراعية والريفية .

١٦ — لجنة التنظيمات الزراعية .

١٧ — لجنة التمويل الزراعى .

١٨ — لجنة التسويق الزراعى .

١٩ — لجنة استصلاح الأراضى .

٢٠ — لجنة الإصلاح الزراعى .

٢١ — لجنة استخراج البترول .

٢٢ — لجنة منتجات البترول .

٢٣ — لجنة الثروة المعدنية .

٢٤ — لجنة الكهرباء .

٢٥ — لجنة الصناعات المعدنية الأساسية .

٢٦ — لجنة الصناعات الكيميائية .

٢٧ — لجنة صناعة مواد البناء .

٢٨ — لجنة الصناعات الغذائية .

٢٩ — لجنة صناعات الغزل والنسيج .

٣٠ — لجنة صناعة الجلود .

٣١ — لجنة صناعة الأدوية ومستحضرات الزينة .

٣٢ — لجنة الصناعات التحويلية .

٣٣ — لجنة الصناعات الصغيرة .

٣٤ — لجنة التدريب المهنى .

٣٥ — لجنة السكك الحديدية .

٣٦ — لجنة إنشاء الطرق والشوارع (خارج وداخل المدن) .

٣٧ — لجنة النقل البرى للركاب والبضائع (خارج وداخل المدن) .

٣٨ — لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة .

٣٩ — لجنة البريد .

٤٠ — لجنة الملاحة الداخلية .

٤١ — لجنة النقل البحرى .

٤٢ — لجنة قناة السويس .

٤٣ — لجنة النقل الجوى .

٤٤ — لجنة النقل بالأنابيب .

٤٥ — لجنة التموين.

٤٦ — لجنة السياحة .

٤٧ — لجنة التربية والتعليم .

٤٨ — لجنة الخدمات الصحية.

٤٩ — لجنة الكفالة الاجتماعية .

٥٠ — لجنة الثقافة والإرشاد.

٥١ — لجنة صناعة وإنتاج اللوازم الثقافية

٥٢ — لجنة العدل والأمن العام .

٥٣ — لجنة الأوقاف .

٥٤ — لجنة التجارة الخارجية .

٥٥ — لجنة التجارة الداخلية .

٥٦ — لجنة البنوك والمؤسسات المالية .

٥٧ — لجنة حساب الخزانة العامة والحساب الختامى .

٥٨ — لجنة المعونات الخارجية .

٥٩ — لجنة المقاولات الهندسية .

٦٠ — لجنة التعبئة .

٦١ — لجنة التموين .

٦٢ — لجنة القوى العاملة والسكان.

٦٣ — لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان .

٦٤ — لجنة البحث العلمى والبعثات .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨

فى شأن الاختصاصات ونظام العمل فى الحكومة المركزية

والمجلسين التنفيذيين *

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

قرر

مادة ١ — يتولى الوزير المركزى الاشراف على شئون وزارته ، وعلى تنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية .

ويكون مسئولا عن مباشرة مهام منصبه أمام رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — تشكل فى رياسة الجمهورية لجان الشئون التشريعية والتنفيذية والاقتصادية وشئون الخدمات العامة . وتعرض توصياتها على رئيس الجمهورية .

(*) الجريدة الرسمية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، العدد ٣٤

مادة ٣ — تختص اللجنة التشريعية بدراسة مشروعات الموازين ومشروعات القرارات المالية الخاصة بالميزانية . وتختص اللجنة التنفيذية بدراسة المسائل التنفيذية التى يشترط أن تصدر فيها قرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ — تختص اللجنة الاقتصادية ببحث وتنسيق السياسة الاقتصادية ، وسياسة الإنتاج القومى ، وشئون التموين ، ومناقشة المسائل العاجلة المتصلة بالاقتصاد القومى . وتختص لجنة الخدمات العامة برسم وتنسيق سياسة الخدمات فى الشئون التعليمية والصحية والاجتماعية وشئون المرافق العامة .

مادة ٥ — يكون الوزير التنفيذى مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة والقوانين واللوائح فى جميع أعمال الوزارة فى الإقليم ، وكذلك عن حسن سير هذه الأعمال أمام رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يقدم الوزير المركزى إلى رياسة الجمهورية مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية والقرارات التنفيذية الخاصة بإقليمى الجمهورية .

ويتولى كل وزير مركزى وضع برنامج تخطيطى للمشروعات اللازمة فى وزارته ، ويعتمد هذا البرنامج بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقوم الوزير التنفيذى بالعمل على تنفيذ هذا البرنامج ، ويقدم الوزير المركزى تقارير دورية عن مدى سير المشروعات وبيان ما تم منها .

مادة ٧ — يختص المجلس التنفيذى بدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم .

ويعرض رئيس المجلس التنفيذى توصيات المجلس على رئيس الجمهورية .

مادة ٨ — تشكل بقرار من رئيس المجلس التنفيذى لجان للخدمات العامة والشئون التنفيذية والاقتصادية لبحث المسائل ذات الطابع الإقليمى .

مادة ٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٩
بإنشاء مكاتب التخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٢٩٩ و ١٣٠١ لسنة ١٩٥٨ بتأليف الحكومة المركزية والمجلس التنفيذى بالإقليم الجنوبى .

قرر

مادة ١ — ينشأ فى كل وزارة بالجمهورية العربية المتحدة مكتب للتخطيط ، يتبع الوزير مباشرة برياسة أحد وكلاء الوزارة وعضوية عدد من الأعضاء المتفرغين وغير المتفرغين من بين موظفى الوزارة أو من غيرهم . ويصدر قرار وزارى بتشكيل المكتب ، ويبلغ هذا القرار ، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى وزير التخطيط القومى .

مادة ٢ — يقوم مكتب التخطيط بتأدية الأعمال التالية :

(١) معاونة جهاز التخطيط القومى فى الحصول على البيانات ، ودراسة وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال .

(٢) موافاة جهاز التخطيط القومى بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة، والبيانات التى ستدرس لوضع الخطة الشاملة .

(٣) معاونة جهاز التخطيط فى إعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ .

(٤) تنسيق العمل بين الوزارتين التنفيذيتين للإقليمين لوضع خطة الوزارة المركزية .

مادة ٣ — ينشأ فى كل وزارة تنفيذية بالإقليم مكتب اتصال لشئون التخطيط يتبع الوزير مباشرة، يرأسه أحد وكلاء الوزارة ، ويصدر قرار وزارى بتشكيله ، ويبلغ هذا القرار وما يطرأ عليه من تعديل إلى وزير التخطيط القوى . ويقوم هذا المكتب بالاختصاصات والواجبات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الثانية فيما يخص الوزارة التنفيذية الإقليمية . ويكون لجهاز التخطيط القوى حق الاتصال ، على أن توافى الوزارة المركزية بصور من جميع هذه البيانات .

مادة ٤ — تنشأ فى الهيئات والمؤسسات العامة ، بناء على طلب وزير التخطيط القوى ، مكاتب للتخطيط تتبع مدير الهيئة أو المؤسسة ، وبرياسة أحد كبار الموظفين . ويبلغ قرار التشكيل ، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى وزير التخطيط القوى . وتقوم هذه المكاتب بالأعمال الواردة بالمادة الثانية بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ رجب سنة ١٣٧٨ (٧ فبراير سنة ١٩٥٩)

(جمال عبد الناصر)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تشكيل لجنة لشئون التخطيط برياسة الجمهورية .

قرر

مادة ١ — يعاد تأليف لجنة شئون التخطيط على الوجه الآتى :

السيد / عبد اللطيف محمود البغدادى — نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط رئيسا .

السيد / حسين الشافعى — وزير الشئون الاجتماعية والعمل .
السيد / كمال الدين حسين — وزير التربية والتعليم .
الدكتور / عبد المنعم القيسونى — وزير الاقتصاد ووزير الخزانة بالانتداب
الدكتور / كمال رمزى استينو — وزير التموين .
الدكتور / عزيز صدقى — وزير الصناعة .
السيد / سيد مرعى — وزير الزراعة .
السيد / أحمد عبد الكريم — وزير الشئون البلدية والقروية .
السيد / أمين النفورى — وزير المواصلات .
السيد / كمال محمود رفعت — وزير الدولة .
السيد / عبد الجليل العمرى — محافظ البنك المركزى .

أعضاء

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٩ جمادى الآخر سنة ١٣٧٩ (١٩ ديسمبر ١٩٥٩)

(جمال عبد الناصر)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط والمتابعة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت

قرر القانون الآتى

مادة ١ — ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٢ — توضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى بالجمهورية العربية المتحدة ، تتضمن أهدافا رئيسية تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة على مراحل ، مدة كل منها خمس سنوات .

مادة ٣ — تعتبر الخطة أساسا للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ويدعى المواطنون ، أفراداً وهيئات ، إلى المشاركة بالرأى فى إعدادها وتحديد أهدافها ، كما يدعون إلى العمل بناء على رغبتهم فى إرساء قواعد المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، وفى حدود الأحكام القانونية النافذة . وتتخذ الاجراءات الكفيلة بالإفادة من آراء المواطنين وملاحظاتهم ومقترحاتهم فى إعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها .

مادة ٤ — تقسم خطة السنوات الخمس إلى خطط سنوية تفصيلية ، يبين فيها موارد القطاعين العام والخاص، وطرق استخدامها، ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير النشاط العام فى الدولة نحو تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد .

مادة ٥ — يراعى عند إعداد الخطة العامة للسنوات الخمس، وكذلك الخطط السنوية التفصيلية، تقدير مايلى :

(أولا) الإنتاج القومى فى القطاعات المختلفة ومستلزماته ، وأنواع السلع والخدمات المنتجة، وتكاليف الإنتاج واستخداماته فى الداخل والخارج. وأهداف الخطة فى هذه النواحى .

(ثانيا) الأجور والأرباح المستحقة للأفراد والهيئات بسبب الإنتاج ، والمدخرات التى تنشأ من الدخول فى القطاعات المختلفة ووسائل توجيهها نحو الاستثمار ، ومصادر التمويل الأخرى ، والأهداف العامة للادخار والاستثمار والدخل .

(ثالثا) العمالة فى المجتمع، وتهيئة فرص العمل والتدريب للمواطنين، وإنتاجية العامل ورأس المال ووسائل رفعهما تحقيقا للتنمية .

(رابعا) مستوى الاستهلاك الفردى للمواطنين ، وتوافر السلع والخدمات اللازمة لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراد الشعب ، وخاصة الطبقات محدودة الدخل .

(خامسا) مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعات المختلفة ونفقاتها والعائد المنتظر منها وإجراءات تنفيذها وتشغيلها .

(سادسا) دور القطاع العام ممثلا فى الإدارة الحكومية ، وقطاع الأعمال الحكومى ، واستثمارات القطاع العام ، والسياسة المالية والاقتصادية ، والميزانية العامة للدولة .

مادة ٦ — تكون أهداف الخطة للسنوات الخمس ، والخطط السنوية ، أساسا فى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة، وكذلك عند إعداد مشروعات القوانين والقرارات التى تصدرها السلطات العامة فى الدولة .

مادة ٧ — يعرض مشروع إطار الخطة العامة للسنوات الخمس ، متضمنا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، على المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة .

وتصدر الخطة، بعد موافقة مجلس الأمة بقرار من رئيس الجمهورية ، مشتملة على أهدافها العامة من زيادة فى الإنتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والاستثمار.

مادة ٨ — يبلغ مشروع الخطة السنوية إلى مجلس الأمة لمناقشته، وذلك قبل بداية السنة المالية للدولة بوقت كاف . وتصدر الخطة السنوية بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — نظرا لأن الخطة العامة خطة شاملة لجميع الموارد القومية ، ومحددة للأهداف فى جميع القطاعات ، فإنه لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تمويلها أو تنفيذها، بما يخالف الإطار العام للخطة .

مادة ١٠ — على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة فى الوقت المحدد لها ، وذلك فى حدود الأحكام القانونية النافذة . وعليها أن تعمل على تشجيع القطاع الخاص على تحقيق ما يخصه فى تنفيذ الخطة .

مادة ١١ — يراعى فى إعداد الخطة وتنفيذها التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص، تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورفاهية الشعب، على أن تكون مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ الخطة اختياريا، ودون أى إلزام، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام القانونية النافذة

مادة ١٢ — يقدم وزير التخطيط القومى إلى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن متابعة تنفيذ الخطة ، وكذلك تقارير سنوية . وتبلغ هذه التقارير إلى مجلس الأمة بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ — لوزير التخطيط القومى أن يطلب من الهيئات والمؤسسات الخاصة تقديم البيانات اللازمة لإعداد الخطة العامة والخطط السنوية ، وإذا كانت البيانات ذات صفة خاصة ، يخشى عند إفشائها الإضرار بمصلحة مقدميها ،

فتعتبر بيانات سرية، ولا تستخدم إلا فى الغرض الذى طلبت من أجله ، وبواسطة الجهاز الفنى للتخطيط القومى

مادة ١٤ — يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه (تسعمائة ليرة) ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من امتنع عن تقديم البيانات التى تطلب منه وفقا لأحكام المادة السابقة ، وكذلك كل من أخل بسرية هذه البيانات الفردية بأن أفشى بيانا من البيانات الفردية، أو سرا من أسرار الصناعة أو التجارة ، أو غير ذلك من أساليب العمل التى يكون قد أطلع عليها بمناسبة عمله .

مادة ١٥ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

مذكرة مرفوعة الى السيد رئيس الجمهورية

بشأن مراجعة مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٠ / ١٩٦٥

١ — بناء على أمرتم به سيادتكم قامت وزارة التخطيط القومى بإعداد مشروع مبدئى لإطار الخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) ، وذلك على أساس البيانات التى تقدمت بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، واستناداً إلى الدراسات التى أجريت بشأن تركيب الاقتصاد القومى وتطوره والاتجاهات العامة فى مختلف النواحى ، كل ذلك على ضوء التوجيهات التى أصدرتموها سيادتكم فى اجتماعاتكم المتتالية بالسادة الوزراء ، وتنفيذاً للأهداف القومية بالعمل على مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، والسعى الجاد لتحقيق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين .

٢ — ومشروع إطار الخطة يعنى فقط بتوضيح الأرقام والبيانات التى

تصور التنمية فى تطورها فى خلال السنوات الخمس القادمة . وهذه الأرقام والبيانات تنقسم إلى المجموعات الرئيسية التالية :

المجموعة الأولى ـ بيانات الانتاج

وتضم السلع الزراعية والصناعية بما فيها الطاقة والوقود ، وكذلك إنتاج الخدمات على اختلاف أنواعها والنقل والمواصلات والإسكان والتعليم والتجارة والصحة والخدمات المالية والمهنية والشخصية والعلمية ، حكومية وأهلية .

ويعبر عن الإنتاج كما بواحدات مناسبة ، وكذلك قيمته بأسعار ثابتة هى أسعار ١٩٥٩ .

المجموعة الثانية ـ بيانات مستلزمات الانتاج

وتشمل السلع والخدمات التى تلزم للقطاعات الإنتاجية (قطاعات الزراعة ـ الصناعة ـ النقل ـ الإسكان ـ التعليم ـ الصحة . . . الخ) لكن تتمكن من تحقيق الإنتاج المطلوب منها . وتضم المستلزمات الخامات الصناعية والوقود وقطع الغيار والأسمدة والتقاوى وحدمات النقل وغيرها . ولا يحدث الإنتاج إلا إذا توافرت هذه المستلزمات ، وعجزها يؤدى بالتالى إلى عجز الإنتاج السنوى عن تحقيق الأهداف الواردة فى المجموعة الأولى من البيانات ، وتسمى هذه المستلزمات بالاستهلاك الوسيط .

المجموعة الثالثة ـ بيانات الاستثمار

وتشمل تقدير نفقات إقامة مشروعات الرى واستصلاح الأراضى وزيادة الإنتاج الزراعى ومشروعات الكهرباء والبترول والمناجم والصناعات التحويلية، من معدنية وهندسية وغزل ونسج وغيرها . والتدريب والبحوث ومشروعات السكك الحديدية والطرق والملاحة النهرية والبحرية والجوية والنقل داخل المدن وفى الأقاليم ومشروعات قناة السويس والتليفونات والتلغرافات والبريد والإذاعة والتخزين والصوامع والنقل بالأنابيب ومشروعات الإسكان الشعبى

والعام والمبانى الحكومية والمرافق العامة وردم البرك ومشروعات مياه الشرب والمجارى وتنظيم البلديات ومشروعات التعليم والأبحاث العلمية والصحة والخدمات الاجتماعية ومنشآت المؤسسات المـــالية والتجارية والسياحية والترفية والارشاد .

والاستثمار هنا بمعنى إقامة منشآت ثابتة فى صورة مبانى ومصانع وآلات ومعدات ثابتة ومتحركة وتجهيزات ، وكذلك المخزون الضرورى من المواد والخامات اللازمة لتشغيل تلك المنشآت ، كما يشمل الاستثمار تشييد الطرق والترع والمصارف والجسور والكبارى وغيرها من المنشآت الثابتة .

والمشاريع الاستثمارية هى أهم الوسائل التى تمكننا من زيادة الإنتاج القومى من مستواه فى سنة ١٩٥٩ إلى المستوى المأمول فى سنة ١٩٦٥ . ولكن من اللازم الإشارة إلى أن حسن إدارة المنشآت القائمة فعلا ، وزيادة كفاءتها الإنتاجية ، يعتبر أيضا من أهم وسائل زيادة الإنتاج ، بل لعله يسبق فى الأهمية مشروعات الاستثمار الجديد . ولذلك يصبح من اللازم العمل — عن طريق التدريب والرقابة والارشاد — على زيادة الكفاءات الإنتاجية فى الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها ، أى تحسين الإدارة ومنع الإسراف والضياع ، خاصة وأن معدلات الكفاية لدينا لازالت قابلة للارتفاع .

ومشروع خطة التنمية العامة قد افترضت ، فى تقديراتها ، إزدياد الكفاية الإنتاجية العامة ، بجانب احتسابها للناتج من المنشآت والمشروعات الجديدة والواردة فى مجموعة البيانات الاستثمارية .

المجموعة الرابعة : بيانات الاجور والأرباح والعمالة والادخار والاستهلاك

ومن المعلوم أن الإنتاج ، إذا استنزلت منه مستلزماته ، يحدد الدخل القومى أو القيمة المضافة . وينقسم الدخل القومى إلى أجور ورواتب يحصل عليها العمال والموظفون المشتغلون فى المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أنواعها ، وإلى أرباح

يحصل عليها أصحاب تلك المؤسسات كحق ملكية. ولذلك يتضمن مشروع إطار الخطة تقديرات الأجور والأرباح المقدرة فى مختلف أوجه النشاط القومى ، وبالتالى يمكن تقدير عدد العمال الذين سيلزمون للإنتاج ، كما يمكن تقدير المدخرات التى يحتفظ بها العمال وأصحاب الأعمال من أجورهم وأرباحهم ولاينفقونها مباشرة على أغراض الاستهلاك ، مثل الغذاء والكساء والمسكن والانتقال والدواء والترويح والثقافة والأثاث والرياش والثلاجات والغسالات الكهربائية وغيرها مما يستهلكه الأفراد والعائلات ، بل يحتفظون بها إما نقدا أو إيداعا فى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو يشترون بها عقارا زراعيا أو صناعيا أو مبنياً ، أو يسهمون بها فى شركات أو مؤسسات مالية وتجارية .

فالادخار (من الأجور والارباح) هو مصدر التمويل الداخلى لمشروعات الاستثمار الواردة فى المجموعة الثالثة من البيانات التخطيطية التى يشملها مشروع إطار الخطة العامة ، وتقوم المؤسسات المالية بتلقى الادخار وتقديمه إلى أصحاب المشرعات الاستثمارية مما هو مفصل فى الحسابات القومية المعدة .

أما تقديرات الأستهلاك ، فهى فى الحقيقة التى تحدد مستوى المعيشة الفعلى للشعب ، لأنها توضح مالدى الشعب من قدرة على شراء مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية ، وفى مقدمتها بالطبع المواد الغذائية . ولاشك أن من أهداف الخطة الأساسية زيادة نسبة الاستهلاك وتوافره بطريقة عادلة لمختلف طوائف الأمة ، وخاصة الطبقات الفقيرة .

المجموعة الخامسة : بيانات الميزانية الحكومية (ايرادات ومصروفات)

تقدم الحكومة للشعب الخدمات التقليدية (التمثيل الدولى والدفاع والأمن والعدالة والرقابة العامة والتنظيم التنفيذى والتشريعى) ، وكذلك تقدم إلى الشعب خدمات مباشرة (التعليم والصحة والخدمات الثقافية والاجتماعية والتموينية والإسكان الشعبي) وخدمات غير مباشرة (النقل والمواصلات والأشغال الزراعية والأبحاث والمرافق العامة والأبحاث العلمية) . وتطور هذه الخدمات ،

بأنواعها التقليدية والمباشرة والغير المباشرة ، يدخل فى إطار الخطة فى صورة مجموعة من الأرقام والبيانات التى توضح الإنفاق على هذه النواحى ، وتوزيع هذا الإنفاق — كما هو مألوف فى قانون الميزانية — فيما بين الأجور والمرتبات (الباب الأول أساسا) والمصروفات الدورية (الباب الثانى أساسا) والمصروفات الاستثنائية (الباب الثالث والأعمال الثابتة الجديدة) بالإضافة إلى الفوائد والايجارات والمدفوعات التى تحولها الحكومة إلى غيرها .

وفضلا عن ذلك اتجهت الدولة ، بناء على سياسة الاقتصاد والتنمية السريعة ، إلى الدخول فى قطاع الأعمال الزراعى والصناعى بإقامة المنشآت الاستثمارية وتملكها والمساهمة فيها ، ولذلك يضم مشروع إطار الخطة البيانات الخاصة بالحكومة مقسمة إلى قطاعين ، قطاع الإدارة العامة وقطاع الأعمال الحكومية .

هذا عن النفقات الحكومية ، أما الإيرادات الحكومية فمصدرها ، كما هو معلوم ، الضرائب المباشرة والغير المباشرة والرسوم والمتحصلات الحكومية المنوعة وإيراد الحكومة من المنشآت التى تملكها والمرافق التى تديرها ، وأخيرا القروض والاعانات الداخلية والخارجية . ولابد أن تنمو الموارد الحكومية نموا متوازيا مع نمو النفقات ، حتى تكون ميزانية الدولة متوازنة توازنا صحيحا من سنة إلى أخرى من سنى الخطة .

المجموعة السادسة : بيانات التبادل مع العالم الخارجى

وتشمل هذه البيانات الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وكذلك التحويلات الرأسمالية إلى الخارج ومن الخارج الينا وموقف المديونية تجاه العالم الخارجى . ولاشك أن من اللازم إحداث توازن دقيق بالنسبة لكل سلعة من سلع الإنتاج ولكل خدمة من خدماته ، توازنا فيما بين الناتج من كل سلعة أو خدمة عن طريق الإنتاج المحلى والوادرات واللازم منها لأغراض الاستهلاك الفردى والاستثمار والتصدير . واذا اختل هذا التوزان (وخاصة بالنسبة للسلع

الاستراتيجية مثل الوقود والمواد الغذائية والخامات) فإن عجلة الإنتاج يعرقل دورانها أو تعترض الاقتصاد القومى أزمات وضائقة الشعب .

٣ — ومشروع إطار الخطة، بمايحتوى من أرقام علىالوجهالمتقدم،لايشتمل على المقترحات الخاصة بالتنفيذ ، سواء اكانت تلك المقترحات تشريعية أو ادارية أو ارشادية أو تدريبية أو سياسية . أما الخطة كاملة ذاتها حينما تعد ، فلا بد أن تحتوى على المقترحات التنفيذية ، والسبب فى ذلك هو أن مشروع الإطار يحدد المعالم الكبرى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، تحديدا رقميا متوازنا حتى إذا ما تفضلتم باقراره — بعد بحثه واستعراضه — أصبحت الأهداف الكلية والفرعية الواردة فى الإطار (فى كل من المجموعات الست المشار اليها آنفا) أهدافا واجبة التحقيق ، ويصبح من واجب الجهاز التنفيذى الحكومى أن يعمل على الوصول اليها فى الوقت المحدد لذلك . وعلى الأجهزة التنفيذية حينئذ أن تقترح الاجراءات والوسائل الضرورية لتمكينها من تنفيذ نصيبها من الخطة ، فلها أن تتقدم إلى سيادتكم باقتراح إعادة تنظيم المصالح والادارات واستصدار التشريعات واللوائح أو توظيف العمال والفنيين أو اجراء مباحثات أو مفاوضات أو تعاقدات مع الغير . وعلى تلك الهيئات أن تسعى إلى اتمام التنفيذ فى حدود المعالم الذى أوردها اطار الخطة .

أى أنه يصبح من اللازم إذن على الجهات التنفيذية أن تراجع مشروع الإطار المقــــدم من وزارة التخطيط ، وأن تبدى الرأى بشأنه ، حتى تتحمل مسئولياتها كاملة فى تنفيذه فيما بعد ، وفقا لقانون إصدار الخطة ، الأمر الذى يدعونى إلى رفع هذه المذكرة إلى سيادتكم راجيا صدور أمركم بالموافقة عليها بغية تنظيم مراجعة مشروع إطار الخطة العامة بواسطة الهيئاتالتنفيذية ، وهى الوزارات والمؤسسات العامة الحكومية وشبه الحكومية .

وقد ترون سيادتكم ، بعد هذه المراجعة، أن تشركوا الشعب — عن طريق

الاتحاد القومى — فى دراسة الإطار ، والتقدم بمقترحاته بشأن الخطة العامة ، قبل أن يصدر قانون بالخطة قبل أول يولية سنة ١٩٦٠ .

٤ — ولما كنتم سيادتكم قد أمرتم بتشكيل اللجنة الوزارية لشئون التخطيط، فانى أرجو من سيادتكم إذا وافقتم أن تصدروا أمركم بالموافقة على مشروع القرار المرافق الذى يتضمن القواعد التالية : —

(أ) أن تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع الإطار العام للخطة، وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات ، وذلك فى ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات ، وعلى الأخص فى النواحى الآتية :

١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .

٢ — أوجه استخدام هذه الموارد فى الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك العام والخاص .

٣ — نظم التمويل فى القطاعين العام والخاص وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .

٤ — النظم الخاصة بوسائل توفير العملات الأجنبية وما يتعلق بذلك من صادرات منظورة وغير منظورة وقروض .

٥ — برامج ومشروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٦ — برامج التدريب الفنى والمهنى .

٧ — نظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية ، العامة والخاصة ، على أن ترفع قراراتها إلى سيادتكم للموافقة عليها .

(ب) أن تكلف الوزارات والمؤسسات العامة ، بناء على القواعد والإجراءات التى تصدرها اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، بمراجعة مشروع الإطار فيما يخصها من نشاط إنتاجى أو إستثمارى أو تمويلى أو تنفيذى ، مع التقدم بما يعن لها من

ملاحظات أو مقترحات فى المواعيد ، وفقا للنظام الذى تحدده اللجنة الوزارية لشئون التخطيط .

(جـ) تكلف اللجنة الوزارية لشئون التخطيط بتقديم تقرير نهائى إلى سيادتكم عن مشروع الإطار المقدم إليها فى موعد لايتجاوز ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ .

(د) تعد اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — بصفة مبدئية — مشروع برنامج السنة الأولى من سنوات الخطة ، على أن تبدأ تلك السنة فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ وتنتهى فى آخر يونية سنة ١٩٦١ . ويشمل هذا البرنامج تطور النشاط الإنتاجى والاستهلاكى والاستثمارى فى الدولة فى القطاعين العام والخاص ووسائل التنفيذ والمتابعة .

(هـ) تشترك اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مع اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية فى اقتراح متابعة إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ٦٠ / ١٩٦١ بما يتفق والإطار العام للخطة ، وبرنامج السنة الأولى من سنوات الخطة .

وأنى إذ أرفع هذه المذكرة إلى سيادتكم راجيا التفضل بالموافقة على مشروع القرار المرافق ، لأرجو أن يوفقنا الله جميعا إلى مافيه العزة للمواطنين والرفعة والسؤدد للأمة العربية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط

١٥ / ٣ / ١٩٦٠ (عبد اللطيف البغدادى)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠

بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة (١٩٦٠ — ١٩٦٥)

رئيس الجمهورية —

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى .

وعلى القرار رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء اللجنة الوزارية لشئون التخطيط وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل تشكيل اللجنة المذكورة .

مادة ١ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع إطار الخطة العامة وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات ، وذلك فى ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات وعلى الأخص فى النواحى الآتية :

١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .

٢ — أوجه إستخدام هذه الموارد فى الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك العام والخاص .

٣ — نظم التمويل فى القطاعين العام والخاص وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .

٤ — النظم الخاصة بوسائل توفير العملات الأجنبية وما يتعلق بذلك من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة وقروض .

٥ — برامج ومشروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٦ — برامج التدريب الفنى والمهنى .

٧ — نظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة .

وترفع اللجنة قرارها النهائى بشأن مشروع إطار الخطة إلى رئيس الجمهورية لإقراره .

مادة ٢ — تصدر اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، القرارات والقواعد اللازمة لتكليف الوزارات والمؤسسات العامة بمراجعة بيانات الإطار فيما يخصها فى نواحى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والعمالة والاستيراد والتصدير والادخار

والرقابة والتنظيم . وعلى الوزارات والمؤسسات العامة تقديم مقترحاتها فى هذا الشأن فى المواعيد التى تحددها اللجنة .

مادة ٣ — على اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، أن تقدم إلى رئيس الجمهورية تقريرا نهائيا بشأن إطار الخطة العامة فى ميعاد لا يتجاوز ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ ، على أن يرفق بالتقرير مشروع الإطار بعد تعديله واقراره من اللجنة ، بالإضافة إلى الملاحظات والمقترحات التى ترى اللجنة تقديمها بشأن خطوات إعداد الخطة الكاملة وإجراءات تنفيذها ومتابعتها .

مادة ٤ — تعد اللجنة الوزارية ، فى موعد لا يتجاوز التاريخ المذكور فى المادة السابقة ، مشروع البرنامج التفصيلى للسنة الأولى من سنى الخطة التى تبدأ فى أول يولية سنة ١٩٦٠ وتنتهى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٦١ ، على أن يشمل هذا البرنامج مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعين العام والخاص ، وتقديرات الإنتاج والاستهلاك والعمالة ووسائل التمويل والتنفيذ والمتابعة . ويرفع مشروع البرنامج التفصيلى للسنة الأولى من سنوات الخطة إلى رئيس الجمهورية لإقراره .

مادة ٥ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، بالاشتراك مع اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية ، دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذى يعده وزير الخزانة المركزى ، بما يتفق مع مشروع إطار الخطة العامة والبرنامج التفصيلى للسنة الأولى من سنوات الخطة .

مادة ٦ — على نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط القومى تنفيذ هذا القرار .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس ١٩٦٠)

(جمال عبد الناصر)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة للدولة .

قــرر

١ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع الخطة التفصيلية لكل سنة الذى يعده وزير التخطيط القومى ، تنفيذا لخطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، وذلك قبل رفعه إلى رئيس الجمهورية لإقراره .

٢ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، بالاشتراك مع اللجنة الوزارية لشئون الاقتصادية ، دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذى يعده وزير الخزانة ، بما يتفق وتقديرات خطة السنوات الخمس والخطط السنوية التفصيلية التى تعد تباعا تنفيذا لها .

٣ — تناقش اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ الخطة التى يعدها وزير التخطيط القومى كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، وذلك قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية ، مشفوعة بالملاحظات والتوصيات والمقترحات التى تقررها اللجنة فى سبيل ضمان تحقيق أهداف الخطة فى المواعيد المحددة لها .

٤ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطة السنوية وبمتابعة التنفيذ وضمان

تحقيق الأهداف ، التى تتقدم بها الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة المسئولة عن التنفيذ .

كما أن اللجنة تعقد إجتماعات مشتركة مع اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية ، أو مع اللجنة الوزارية للخدمات ، لدراسة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والادارية المتصلة بإعداد الخطة ومتابعة تنفيذها وضمان تحقيق أهدافها .

٥ — على وزير التخطيط القومى تنفيذ هذا القرار .

رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠
فى شأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى ، من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب التخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة .

قرر

مادة ١ — يتولى وزير التخطيط القومى إعداد مشروع الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتقييم النجاح فى تحقيق أهدافها ، وتعاونه فى ذلك لجنة التخطيط

القومى المشكلة وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والجهاز الفنى الملحق بها .

والوزير فى سبيل ذلك أن يطلب من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة تقديم البيانات والاحصاءات والدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والإدارية الخاصة بإعداد الخطة العامة والخطط السنوية ومتابعة تنفيذها .

مادة ٢ — تنشأ فى كل وزارة أو مؤسسة عامة لجنة للتخطيط والمتابعة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أو من رئيس المصلحة أو مدير المؤسسة بحسب الأحوال ، كما يجوز إنشاء مثل هذه اللجنة فى المصالح الحكوميه ، ويبلغ هذا القرار إلى وزير التخطيط القومى .

ويحضر اجتماعات هذه اللجان مندوب عن التخطيط القومى يختاره وزير التخطيط القومى .

وتختص لجنة التخطيط والمتابعة بإعداد مشروع الخطة العامة للسنوات الخمس والخطط السنوية وتقارير المتابعة ، كما تختص بتقديم جميع البيانات والقيام بالدراسات اللازمة للتخطيط والمتابعة ، وذلك فيما يتصل باختصاص الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة العامة وكذلك بنشاط القطاع الخاص المقابل .

مادة ٣ — تكون مكاتب التخطيط والاتصال ، المشكلة فى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ ، أجهزة فنية معاونة للجان التخطيط والمتابعة المشار إليها فى المادة السابقة . ويكون رئيس مكتب التخطيط أو الاتصال ضابط اتصال من لجنة التخطيط القومى .

مادة ٤ — تنشأ فى لجنة التخطيط القومى لجان مشتركة من موظفى التخطيط والوزارات أو المصالح أو المؤسسات العامة وغيرهم ، يصدر بتشكيلها قرار من وزير التخطيط القومى بالاتفاق مع هذه الجهات ، وتتولى هذه اللجان تقديم

البيانات والتقارير التي يتطلبها إعداد الخطة أو متابعة تنفيذها ، وبوجه عام القيام بما يعهد به إليها الوزير من أعمال .

مادة ٥ — على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة إعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية، وذلك فيما يدخل فى اختصاصها، وفيما يخص القطاع الخاص المقابل لنشاطها ، وكذلك عليها اجراء الدراسات وتقديم البيانات والاحصاءات التي تلزم لإعداد الخطة العامة للدولة والخطط السنوية ، ويشمل ذلك على الأخص :

١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .

٢ — أوجه استخدام هذه الموارد فى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد .

٣ — نظم التمويل فى القطاعين العام والخاص وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .

٤ — وسائل توفير العملات الأجنبية وما يتعلق بذلك من قروض وصادرات وواردات منظورة وغير منظورة .

٥ — برامج ومشروعات التنمية فى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

٦ — برامج التدريب الفنى والمهنى ونظم الإدارة والإشراف وتوفير الفنيين والعمال .

٧ — وسائل التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة .

مادة ٦ — على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، كل فى حدود اختصاصه ، تحقيق الأهداف والتقديرات التى تتضمنها الخطة ، وتنفيذ مشروعاتها فى الوقت المحدد . ويشمل ذلك على الأخص :

١ — إنشاء المشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة وعلى الوجه المحدد فى الخطة .

٢ — تحقيق أهداف الإنتاج السلعى وإنتاج الخدمات كما ونوعا .

٣ — ضمان عدم تجاوز مستلزمات الإنتاج وتكاليفه المعدلات المقدرة فى الخطة .

٤ — حساب الموارد والاستخدامات لأهم السلع والخدمات المنتجة وتقديم تكلفة انتاجها وتسويقها وكيفية استخدامها .

٥ — تحقيق الصادرات والواردات وتوفير السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار والعمل على توفير النقد الأجنبى ، كل ذلك على الوجه المقدر فى الخطة

٦ — مراقبة خطة الأجور والأرباح وعوائد حقوق التملك الناشئة عن عملية الإنتاج ومعدلاتها ، وضمان حدوثها وفقا لتقديرات الخطة .

٧ — احصاء المشتغلين وأجورهم ومراجعة شروط العمل وقوانينه وعلاقاته وتنظيمه وتدريب العمال والفنيين والمشرفين ، والإفادة من الخبرة الفنية والبحوث والدراسات العلمية ، مما يؤدى إلى أقصى كفاية إنتاجية بأقل تكلفة فى الأعمال والمشروعات الاستثمارية ، وكذلك فى النشاط الجارى مما يتصل بتقديرات الخطة .

٨ — تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة للدولة فى الأغراض المخصصة لذلك ، وإعداد حسابات إنتاج وتخصيص رأسمال لمؤسسات الأعمال الحكومية وحساب معدلات الإنفاق والانجاز والتكلفة بالنسبة إلى عناصر النشاط فى ميزانية الادارة الحكومة توطئة لإعداد ميزانية انجاز لها .

٩ — اصدار القرارات والتنظيمات وإعداد الدراسات والتوصيات التى تؤدى إلى تشجيع قيام القطاع الخاص المقابل لنشاط الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة العامة بما هو مقدر له فى الخطة ، سواء فى الإنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة أو الاستيراد أو التصدير .

١٠ — العمل على تشجيع الادخار ومنع الإسراف وتحديد الاستهلاك بما يؤدى إلى تحقيق تقديرات الخطة .

مادة ٧ — تقدم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة إلى وزير التخطيط القومى تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر، وكذلك كل سنة، متضمنا سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها، وذلك بالنسبة إلى مسئولية كل منها فى تنفيذ الخطة ، وبالنسبة إلى نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاصها .

وينظم وزير التخطيط القومى بقرار منه طريقة إعداد التقارير الدورية وتقديمها .

مادة ٨ — يقدم وزير التخطيط القومى إلى رئيس الجمهورية ، خلال شهر من انتهاء السنة المالية للدولة ، تقريرا أوليا عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة المنقضية ، ومدى النجاح الذى أحرز فى تنفيذها ، ويقدم تقريرا نهائيا عن الموضوع نفسه فى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

ويبلغ كل من التقريرين المشار إليهما إلى مجلس الأمة بعد الاعتماد من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — تقوم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة بإمساك دفاتر حسابات وسجلات لقيد البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروعات والأهداف والتقديرات اللازمة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها، وتقييمها، وذلك كله وفقا للنظام الذى يحدده وزير التخطيط بقرار منه.

مادة ١٠ — تتولى الأجهزة المشار إليها فى هذا القرار مباشرة اختصاصها على الوجه المبين به ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم الجنوبى .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١
بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى واختصاصاته

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ١٣٧ من الدستور

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى

قــرر

مادة ١ — ينشأ مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للتخطيط القومى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتكون أعضاؤه من نواب رئيس الجمهورية ومن يختاره من الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة . ويكون وزير الدولة للتخطيط أمينا عاما للمجلس .

مادة ٢ — يختص المجلس بوضع الأهداف القومية للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج ، وبما يتفق ومطالب إرساء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

مادة ٣ — يتولى المجلس دراسة واقرار الخطة الشاملة التى يقوم بإعدادها نائب رئيس الجمهورية للتخطيط ، متضمنة برامج العمل ومقترحات السياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية وتنظيمات تنفيذها فى الجمهورية العربية المتحدة ، بما يؤدى لتحقيق الأهداف المشار إليها فى المادة السابقة فى فترات زمنية محددة . وتكون تلك الخطة القومية ، بمراحلها المتلاحقة ، أساسا لتطوير المجتمع نحو تحقيق أهدافه .

مادة ٤ — يتولى المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، بصفة دورية ، النظر فى

نتائج متابعة سير العمل فى تنفيذ الخطة العامة فى مراحلها المختلفة . ويقوم نائب رئيس الجمهورية للتخطيط بإعداد تلك النتائج متضمنة ما يراه من مقترحات تنظيمية وتوجيهية لضمان سير التنفيذ نحو تحقيق أهداف الخطة العامة بالمعدل المرسوم وفى الأزمنة المقررة ، وله أن يستعين فى ذلك بمختلف أجهزة الدولة .

مادة ٥ — يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

مادة ٦ — على نواب رئيس الجمهورية والوزراء ورؤساء المؤسسات العامة كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٤ أغسطس ١٩٦١)

(جمال عبد الناصر)

صدر هذا القرار فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦١ وأبلغ إلى السادة نواب رئيس الجمهورية وجميع السادة الوزراء ونوابهم .

سكرتير عام الحكومة

(عبد السلام بدوى)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦١

بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة .

وعلى القرار رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط .

قــرر

(المادة الأولى)

تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى مراجعة الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة فى مراحلها المتلاحقة ، ومنها مشروع الخطة التفصيلية السنوية التى يقوم بإعدادها نائب رئيس الجمهورية للتخطيط ، متضمنة برامج ، ومقترحات للسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمات اللازمة لتنفيذها فى الجمهورية فى فترات زمنية محددة توطئة لعرضها على المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

(المادة الثانية)

تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى دراسة تقارير متابعة سير العمل فى تنفيذ الخطة على المستويات المحلية ومستوى الجمهورية ، والتى تتقدم بها

قطاعات الإنتاج والخدمات ومؤسساتها فى النشاطين العام والخاص . وتقوم اللجنة ، بصفة دورية ، ببحث ودراسة ماقد ينشأ من صعوبات بين تلك القطاعات فى تطورها طبقا للخطة العامة حتى يمكن التنسيق بينها واقتراح حلول لمشاكلها. ويرفع نائب رئيس الجمهورية للتخطيط تقريراً عن نتائج كل ذلك إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومى كل ثلاثة أشهر .

(المادة الثالثة)

تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطة السنوية ومتابعة التنفيذ ، والتى تتقدم بها الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والمحافظات ، وذلك لضمان الترابط والتكامل وعدم التعارض بين برامج العمل وبين الأهداف بالتفصيل المطلوب فى مرحلتى الخطة السنوية ومتابعة التنفيذ .

(المادة الرابعة)

تناقش اللجنة مشروع الميزانية العامة للدولة ومشروع ميزانية النقد الأجنبى اللتين تعدهما وزارة الاقتصاد والخزانة فى ضوء الطاقة المالية للدولة فى القطاع العام والقطاع الخاص ، وبما يتفق ومطالب تنفيذ الخطة العامة للجمهورية والخطط السنوية التفصيلية التى تعد تباعا ، ولتحقيق التوافق والتناسق المطلوب بين هاتين الميزانيتين .

(المادة الخامسة)

على نائب رئيس الجمهورية للتخطيط تنفيذ هذا القرار

صدر برياسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٤ أغسطس سنه ١٩٦١)

(جمال عبد الناصر)

سكرتير عام الحكومة

(عبد السلام بدوى)

المجموعة الأولى

من الملاحق الإحصائية

من ١ الى ٣٠

تطور الاقتصاد القومي

في سنوات الخطة الخمسية الأولى

١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤

ملحق رقم ١ (أ)

تطور إجمالى الدخل المحلى

فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/ ١٩٦٥

(بالأسعار الثابتة ٥٩/ ١٩٦٠ وبالمليون جنيه)

القطاعات	إجمالى الدخل المحلى فى سنة الأساس ٥٩/ ٦٠	إجمالى الدخل المحلى فى سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/ ٦١	السنة الثانية ٦١/ ٦٢	السنة الثالثة ٦٢/ ٦٣	السنة الرابعة ٦٣/ ٦٤	السنة الخامسة ٦٤/ ٦٥	الزيادة فى إجمالى الدخل المحلى فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس ٪
الزراعة	٤٠٥ر٠	٤٠٢ر٧	٣٧٣ر٠	٤٢٦ر٤	٤٥٢ر٩	٤٧٧ر٠	٧٢ر٠	١٧ر٨
الصناعة	٢٥٦ر٣	٢٨٥ر٦	٣٠٩ر٩	٣٢٩ر٢	٣٦٩ر٦	٣٨٥ر٠	١٢٨ر٧	٥٠ر٢
الكهرباء	٩ر٨	١٢ر٢	١٦ر٣	١٨ر٤	١٨ر٦	٢٢ر٤	١٢ر٦	١٢٨ر٦
التشييد(١)	٤٧ر١	٤٤ر٢	٧٣ر٦	٨٣ر٥	٩٦ر٠	٩٢ر٦	٤٥ر٥	٩٦ر٦
مجموع القطاعات السلعية	٧١٨ر٢	٧٤٤ر٧	٧٧٢ر٨	٨٥٧ر٥	٩٣٧ر١	٩٧٧ر	٢٥٨ر٨	٣٦ر٠
النقل والمواصلات	٩٢ر٩	١٠٣ر٢	١١٦ر٩	١٢٧ر١	١٤٤ر٠	١٥٧ر٦	٦٤ر٧	٦٩ر٦
التجارة والمال	١٢٩ر٢	١٤٥ر١	١٥١ر٦	١٥٤ر٠	١٤٨ر٣	١٥١ر٦	٢٢ر٧	١٧ر٦
المبانى السكنية	٧٣ر٠	٧٣ر٨	٧٦ر٢	٧٧ر٦	٧٨ر٧	٨٠ر١	٧ر١	٩ر٧
المرافق العامة	٦ر٤	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٤	٧ر٦	٧ر٧	١ر٣	٢٠ر٣
الخدمات الأخرى	٢٦٥ر٥	٢٩ ر٩	٢٨٦ر٦	٣١٣ر١	٣٥٤ر٠	٣٨٧ر٩	١٢٢ر٤	٤٦ر١
مجموع قطاعات الخدمات	٥٦٧ر٠	٦١٨ر٨	٦٣٨ر٣	٦٧٩ر٢	٧٣٢ر٦	٧٨٥ر٢	٢١٨ر٢	٣٨ر٥
المجموع الكلى	١٢٨٥ر٢	١٣٦٣ر٥	١٤١١ر١	١٥٣٦ر٧	١٦٦٩ر٧	١٧٦٢ر٢	٤٧٧ر٠	٣٧ر١

(١) بالأسعار الجارية .

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ٥٢/ ١٩٦٥، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الادارة المركزية للإحصاء، يوليو ١٩٦٦، ص ٤١ .

ملحق رقم ١ (ب)

تطور إجمالى الدخل المحلى

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)

القطاعات	إجمالى الدخل المحلى المحقق فى سنه الأساس ٠٩/١٩٦٠	إجمالى الدخل المحقق فى سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/١٩٦١	السنة الثانية ٦١/١٩٦٢	السنة الثالثة ٦٢/١٩٦٣	السنة الرابعة ٦٣/١٩٦٤	السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥	الزيادة فى إجمالى الدخل المحلى فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى إجمالى الدخل المحلى فى السنة الخامسة عن سنة الأساس (٪)
الزراعة	٤٠٥ر٠	٤٠٢ر٧	٣٧٣ر٠	٤٢٥ر٢	٤٧٥ر٠	٥٢٨ر٣	١٢٣ر٣	٣٠ر٤
الصناعة	٣٠٦ر٣	٢٨٥ر٦	٣٠٩ر٩	٣٥٠ر٩	٣٩٢ر٣	٤٢٣ر٤	١٦٧ر١	٦٠ر٢
الكهرباء	٩ر٨	١٢ر٢	١٦ر٣	١٨ر٤	١٩ر٣	٢٣ر٢	١٣ر٤	١٣٦ر٧
التشييد	٤٧ر١	٤٤ر٣	٧٣ر٦	٨٣ر٥	٩٦ر٠	٩٢ر٦	٤٥ر٥	٩٦ر٦
مجموع القطاعات السلعية	٧١٨ر٣	٧٤٤ر٧	٧٧٢ر٨	٨٧٨ر٠	٩٨٢ر٦	١٠٦٧ر٥	٣٤٩ر٣	٤٨ر٦
النقل والمواصلات	٩٢ر٩	١٠٢ر٣	١١٦ر٩	١٣٢ر٧	١٥٦ر٢	١٧٣ر٥	٨٠ر٦	٨٦ر٨
التجارة والمال	١٢٩ر٢	١٤٥ر١	١٥١ر٦	١٥٤ر٠	١٦٠ر٥	١٦٨ر٠	٣٨ر٨	٣٠ر٠
الاسكان	٧٣ر٠	٧٣ر٨	٧٦ز٣	٧٧ر٦	٧٨ر٧	٧٩ر١	٦ر١	٨ر٤
المرافق العامة	٦ر٤	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٤	٧ر٦	٨ر٠	١ر٦	٢٥ر٠
الخدمات الأخرى	٢٦٥ر٥	٢٩٠ر٩	٢٨٦ر٦	٣١٣ر١	٣٥٤ر٠	٣٨٧ر٩	١٢٢ر٤	٤٦ر١
مجموع قطاعات الخدمات	٥٦٧ر٠	٦١٨ر٨	٦٣٨ر٣	٦٨٤ر٨	٧٥٧ر٠	٨١٦ر٥	٢٤٩ر٥	٤٤ر٠
المجموع الكلى	١٢٨٥ر٣	١٣٦٣ر٥	١٤١١ر١	١٥٦٢ر٨	١٧٣٩ر٦	١٨٨٤ر٠	٥٩٨ر٨	٤٦ر٦

ملحق رقم ٢ (١)

تطور الإنتاج فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦٥)

(بالاسعار الثابتة وبالمليون جنيه)

القطاعات	الإنتاج المحقق فى سنة الأساس	الانتاج المحقق فى سنوات الخطة					الزيادة فى الانتاج فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى السنه الخامسة عن سنة الأساس (٪)
		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة		
	٥٩/ ٦٠	٦٠ / ٦١	٦١ / ٦٢	٦٢ / ٦٣	٦٣ / ٦٤	٦٤ / ٦٥		
الزراعة	٦ر٥٨١	٧ر٥٨٢	٨ر٥٦٤	٩ر٦٢٢	٨ر٦٥٠	١ر٦٧٩	٥ر٩٧	٨ر١٦
الصناعة	٧ر١٠٨٦	٣ر١١٥٢	٣ر١١٩٨	٩ر١٣١٩	٨ر١٤٠٧	٩ر١٤٦٩	٢ر٣٨٣	٣ر٣٥
الكهرباء	٤ر١٨	٠ر٢٢	٤ر٢٨	٦ر٣١	٤ر٣٣	٩ر٣٧	٥ر١٩	٠ر١٠٦
التشييد	١ر١٠٢	٥ر١٠٠	٧ر١٤١	٩ر١٦٠	٣ر٢٠٦	٢ر١٨١	١ر٧٩	٥ر٧٧
مجموع القطاعات السلعية	٨ر١٧٨٨	٥ر١٨٥٧	١ر١٩٣٣	٣ر٢١٤٠	٣ر٢٢٩٨	١ر٢٣٦٨	٣ر٥٧٩	٤ر٣٢
النقل والمواصلات	٥ر١٢٥	٥ر١٤٦	٣ر١٦٠	٠ر١٧٢	٠ر١٩١	٦ر٢٠٨	١ر٧٣	٩ر٥٣
التجارة والمال	٣ر١٦٥	٠ر١٩٦	٥ر١٩٢	٩ر٢٠٢	٣ر٢٠٢	٦ر٢٠٩	٣ر٤٤	٨ر٢٦
المبانى السكنية	٠ر٧٦	٥ر٧٧	٤ر٧٩	١ر٨١	٣ر٨٢	٠ر٨٤	٠ر٨	٥ر١٠
المرافق العامة	١ر١١	٣ر١١	١ر١٢	٨ر١٢	٢ر١٣	٤ر١٣	٣ر٢	٧ر٢٠
الخدمات الاخرى	٢ر٣٧١	/ر٣٩٦	٨ر٣٩٩	٢ر٤٧٧	٦ر٥٥٨	٤ر٥٩٠	٢ر٢١٩	١ر٥٩
مجموع قطاعات الخدمات	١ر٧٥٩	٠ر٨٢٨	١ر٨٤٤	٠ر٩٤٦	٤ر١٠٤٧	٠ر١١٠٦	٩ر٣٤٦	٧ر٤٥
المجموع الكلي	٩ر٢٥٤٧	٥ر٢٦٨٥	٢ر٢٧٧٧	٢ر٣٠٨٦	٧ر٣٣٤٥	١ر٣٤٧٤	٢ر٩٢٦	٤ر٣٦

* التشييد بالأسعار الجارية

المصدر: المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٥ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الادارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٣٩.

ملحق رقم ٢ (ب)

تطور الإنتاج فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦٥)

(بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)

القطاع	سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	زيادة السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى السنة الخامسة إلى سنة الأساس (٪)
الزراعة	٥٨١ر٦	٥٨٢ر٧	٥٦٤ر٨	٦٢٥ر٧	٦٧٧ر٠	٧٤٢ر٦	١٦١ر٠	٢٧ر٧
الصناعة	١٠٨٦ر٧	١١٥٢ر٣	١١٩٨ر٢	١٣٧٤ر٥	١٥٠٤ر٢	١٦٢٣ر٦	٥٢٦ر٩	٤٩ر٤
الكهرباء	١٨ر٤	٢٢ر٠	٢٨ر٤	٣١ر٦	٣٤ر٦	٣٩ر١	٢٠ز٧	١١٢ر٥
التشييد	١٠٢ر١	١٠٠ر٥	١٤١ر٧	١٦٥ر٩	٢٠٦ر٣	١٨١ر٢	٧٩ر١	٧٧ر٥
مجموع القطاعات السلعية	١٧٨٨ر٨	١٨٥٧ر٥	١٩٢٣ر١	٢١٩٧ر٧	٢٤٢٢ر١	٢٥٨٦ر٥	٧٩/ر٧	٤٤ر٦
النقل والمواصلات	١٣٥ر٥	١٤٦ر٥	١٦٠ر٣	١٨٢ر٥	٢٠٩ر١	٢٣١ر٣	٩٥ر٨	٧٠ر٧
التجارة والمال	١٦٥ر٣	١٩٦ر٠	١٩٢ر٥	٢٠٢ر٩	٢١٨ر٩	٢٣١ر٩	٦٦ر٦	٤٠ز٣
الإسكان	٧٦ر٠	٧٧ر٥	٧٩ر٤	٨١ر١	٨٢ر٣	٨٣ر٢	٧ر٢	٩ر٥
المرافق العامة	١١ر١	١١ر٣	١٢ر١	١٢ر٨	١٣ر٢	١٤ر٧	٣ر٦	٣٢ر٤
الخدمات الأخرى	٣٧١ر٢	٣٩٦ر٧	٣٩٩ر٨	٤٧٧ر٣	٥٥٨ر٦	٥٩٠ر٤	٢١٩ر٣	٥٩ر١
مجموع قطاعات الخدمات	٧٥٩ر١	٨٢٨ر٠	٨٤٤ر١	٩٥٦ر٥	١٠٨٢ر١	١١٥١ر٥	٣٩٢ر٤	٥١ر٧
المجموع	٢٥٤٧ر٩	٢٦٨٥ر٥	٢٧٧٧ر٢	٣١٥٤ر٢	٣٥٠٤ر٢	٣٧٣٨ر٠	١١٩٠ر١	٤٦ر٧

ملحق رقم ٣

الصورة التراكمية لنتائج متابعة أهداف الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

(القيمة بملايين الجنيهات)

القطاع	الاستثمار في سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	جملة المقرر في الخطة الأولى	الاستثمارات المنفذة: السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	جملة المنفذ في السنوات الخمس	نسبة المنفذ إلى المقرر في الخطة الخمسية الأولى ٪
الزراعة	١٦ر٧	١١٧ر١	١٦ر٦	١٧ر٨	٢٠ر٦	٣٠ر٩	٣٢ر٥	١١٨ر٤	١٠١ر١
الري والصرف	٨ر٦	١٨٣ر٠	١٤ر٨	١٩ر٧	٢٩ر٢	٣٦ر٤	٣٧ر٩	١٣٨ر٠	٧٥ر٤
السد العالي	٤ر٢	٤٧ر٤	٦ر٨	١٤ر٤	٢٤ر٠	٣٤ر٨	١٨ر٦	٩٨ر٦	٢٠٨ر٥
الصناعة	٤٩ر٣	٤٤٤ر٧	٦٧ر٨	٥٠ر٣	٨٠ر٥	١٠٥ر٤	٩٩ر٩	٤٠٣ر٩	٩٠ر٨
الكهرباء	٦ر٢	١٤٤ر٢	٥ر٦	٦ر٣	١١ر٩	٣٥ر٦	٥٣ر٧	١١٢ر٦	٧٨ر١
جملة القطاعات السلعية	٨٥ر٠	٩٣٦ر٣	١١١ر٦	١٠٨ر٥	١٦٦ر٢	٢٤٣ر١	٢٤٢ر١	٨٧١ر٥	٩٣ر١
النقل والمواصلات والتخزين		٢٤٤ر٠	٦٨ر٩	٦٦ر٥	٤٨ر٦	٤٠ر٩	٤٥ر٩	٢٧٠ر٨	١١١ر٠
قناة السويس	٣٥ر٨	٣٥ر٠	٥ر٩	٤ر٧	٥ر٢	٤ر٢	٣ر٤	٢٣ر٤	٦٦ر٩
المباني السكنية	٣١ر١	١٩٩ر٠	١٩ر١	٣٧ر٨	٣٧ر٦	٣٧ر٤	٢٩ر٦	١٦١ر٥	٨١ر٢
المرافق العامة	٧ر٥	٥٠ر٤	٧ر٧	١٠ر٢	١٣ر٥	٨ر٢	١٠ر٩	٥٠ر٥	١٠٠ر٣
خدمات أخرى	١٢ر٠	١١٢ر٢	١٢ر٤	٢٣ر٤	٢٨ر٥	٣٨ر٦	٣٢ر٤	١٣٥ر٤	١٢٠ر٦
جملة قطاعات الخدمات	٨٦ر٤	٦٤٠ر٦	١١٤ر٠	١٤٢ر٦	١٣٣ر٤	١٢٩ر٣	١٢٢ر٣	٦٤١ر٥	١٠٠ر١
الإجمالي العام	١٧١ر٤	١٥٧٦ر٩ *	٢٢٥ر٦	٢٢٥ر١	٢٩٩ر٦	٣٧٢ر٤	٣٦٤ر٣	١٥١٣ر٠	٩٥ر٩

* القيمة شاملة ثمن الأرض وبدون التغير في المخزون .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الادارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٣٨ .

ملحق رقم ٤

تطور العمالة فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

(العدد بالالف)

القطاعات	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	زيادة العمالة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس ٪
الزراعة	٣٢٤٥ر٠	٣٦٠٠ر٠	٣٦٠٠ر٠	٣٦٣٢ر٠	٣٦٧٣ر٠	٣٧٨٠ر٠	٥٣٥ر٠	١٦ر٥
الصناعة	٦٠١ر٨	٦٢٥ر٦	٦٧٩ر٠	٧٢٥ر٩	٧٨٩ر٧	٨٢٥ر٠	٢٢٣ر٢	٣٧ر١
الكهرباء	١١ر٨	١٣ر١	١٥ر١	١٧ر٤	١٧ر٩	١٨ر٠	٦ر١	٥١ر٣
التشييد	٨١٥ر٠	١٦٦ر٠	٢٦٣ر٠	٣١٥ر٧	٣٣٤ر٢	٣٤٥ر٢	١٦٠ر٢	٨٦ر٦
مجموع القطاعات السلعية	٤٠٤٣ر٧	٤٤٠٤ر٧	٤٥٥٧ر١	٤٦٩١ر٠	٤٨١٤ر٨	٤٩٦٨ر٢	٩٢٤ر٥	٢٢ر٩
النقل والمواصلات	٢١٨ر٦	٢٥٢ر٧	٢٣٩ر٢	٢٤٩ر٢	٢٥٨ر٣	٢٧٧ر٧	٥٩ر١	٢٧ر٠
التجارة والمال	٦٣٥ر٧	٦٦٣ر٠	٦٨٠ر٩	٧٠٢ر٢	٧١٩ر٠	٧٢٩ر٧	٩٤ر٠	١٤ر٨
الاسكان	١٦ر٠	١٦ر٠	١٨ر٠	١٨ر١	١٨ر٥	٢١ر٠	٥ر٠	٣١ر٢
المرافق العامة	٢٥ر٢	٢٤ر٣	٢٧ر١	٢٨ر٧	٢٩ر٥	٣٠ر٣	٥ر١	٢٠ر٢
الخدمات الأخرى	١٠٦٦ر٨	١١٥١ر٢	١١٣٤ر٦	١١٧٩ر٠	١٢٤٤ر٩	١٣٠٦ر٥	٢٣٩ر٧	٢٢ر٥
مجموع قطاعات الخدمات	١٩٦٢ر٣	٢١٠٧ر٢	٢٠٩٩ر٨	٢١٧٧ر٢	٢٢٧٠ر٢	٢٣٦٥ر٢	٤٠٢ر٩	٢٠ر٥
المجموع الكلى	٦٠٠٦ر٠	٦٥١١ر٩	٦٦٥٦ر٩	٦٨٦٨ر٢	٧٠٨٥ر٠	٧٣٣٣ر٤	١٣٢٧ر٤	٢٢ر١

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٥ ، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الادارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٥ .

ملحق رقم ٥

تطور الأجور فى الخطة الخمسيه الأولى ٦٠/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)

القطاعات	الأجور المحققة فى سنة الأساس ٥٩/٦٠	الأجور المحققة فى سنوات الخطة					الزيادة فى الأجور عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى الأجور عن سنة الأساس (٪)
		السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثه ٦٢ / ٦٣	السنة الربعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥		
الزراعة	٩٨ر٠	٩٩ر٠	١١٧ر٠	١٢٦ر٣	١٣٩ر٣	١٦٧ر٤	٦٩ر٤	٧٠ر٨
الصناعة	٨٨ر٨	٧٨ر٤	٩٠ر١	١٢٥ر١	١٣٨ر١	١٤٩ر٦	٦٠ر٨	٦٨ر٥
الكهرباء	٢ر٤	٣ر٣	٣ر٨	٤ر٢	٤ر٥	٤ر٧	٢ر٣	٩٥ر٨
التشييد	٢٩ر٩	٢٧ر٣	٤١ر٩	٤٧ر٤	٥٢ر٢	٥٣ر٧	٢٣ر٨	٧٩ر٦
مجموع القطاعات السلعية	٢١٩ر١	٢٠٨ر٠	٢٥٢ر٨	٣٠٣ر٠	٣٣٤ر١	٣٧٥ر٤	١٥٦ر٣	٧١ر٣
النقل والمواصلات	٣٩ر٣	٤٣ر٣	٤٦ر٧	٤٨ر٨	٥٥ر٧	٦٠ر٧	٢١ر٤	٥٤ر٥
التجارة والمال	٧٠ر٢	٧٦ر٩	٨٢ر١	٨٨ر٩	٩٦ر٤	١٠١ر٧	٣١ر٥	٤٤ر٩
الاسكان	١ر٠	١ر٨	١ر٩	١ر٦	١ر٦	١ر٨	٠ر٨	٨٠ر٠
المرافق العامة	٥ر٤	٤ر٨	٥ر٩	٦ر٢	٦ر٤	٧ر٧	٢ر٣	٤٢ر٦
الخدمات الأخرى	٢١٤ر٥	٢٣١ر٧	٢٢٨ر٩	٢٥٨ر٢	٢٩٨ر٠	٣٣١ر٦	١١٧ر١	٥٤ر٦
مجموع قطاعات الخدمات	٣٣٠ر٤	٣٥٨ر٥	٣٦٥ر٥	٤٠٣ر٧	٤٥٨ر١	٥٠٣ر٥	١٧٣ر١	٥٢ر٤
المجموع الكلى	٥٤٩ر٥	٥٦٦ر٥	٦١٨ر٣	٧٠٦ر٧	٧٩٢ر٢	٨٧٨ر٩	٣٢٩ر٤	٥٩ر٩

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ ، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الادارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٧ .

ملحق رقم ٦

الأرقام القياسية للإنتاج
فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥)

(سنة الأساس ٥٩/٦٠ = ١٠٠)

القطاعات	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤ ٦٥
الزراعة	١٠٠	١٠٠ر٢	٩٧ر١	١٠٧ر١	١١١ر٩	١١٦ر٨
الصناعة	١٠٠	١٠٦ر٠	١١٠ر٣	١٢١ر٥	١٢٩ر٥	١٣٥ر٣
الكهرباء	١٠٠	١١٩ر٦	١٥٤ر٣	١٧١ر٧	١٨١ر٥	٢٠٦ر٠
التشييد	١٠٠	٩٨ر٤	١٣٨ر٨	١٦٢ر٥	٢ ٢ر١	١٧٧ر٥
مجموع القطاعات السلعية	١٠٠	١ ٣ر٨	١٠٨ر١	١١٩ر٧	١٢٨ر٥	١٣٢ر٤
النقل والمواصلات	١٠٠	١٠٨ر١	١١٨ر٣	١٢٦ر٩	١٤١ر	١٥٣ر٩
التجارة والمال	١٠	١١٨ر٦	١١٦ر٥	١٢٢ر٧	١٢٢ر٤	١٣٦ر٨
المبانى السكنية	١٠٠	١٠٢ر٠	١٠٤ر٥	١٠٦ر٧	١ ٨ر٣	١١٠ر٥
المرافق العامة	١٠٠	١٠١ر٨	١٠٩ر٠	١١٥ر٣	١١٨ر٩	١٢٠ر٧
الخدمات الأخرى	١٠٠	١٠٦ر٩	١٠٧ر٧	١٢٨ر٦	١٥٠ر٥	١٥٩ر١
مجموع قطاعات الخدمات	١٠٠	١٠٩ر١	١١١ر٣	١٢٤ر٦	١٣٨ر٠	١٤٥ر٧
المجموع الكلى	١٠٠	١٠٥ر٤	١ ٩ر	١٢١ر١	١٣١ر٣	١٣٦ر٤

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤/ ٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ .

ملحق رقم ٧

التغير في هيكل الإنتاج
في الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١–٦٤/١٩٦٥)

(نسبة مئوية)

القطاعات	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة				
		السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥
الزراعة	٢٢ر٨	٢١ر٧	٢٠ر٣	٢٠ر٢	١٩ر٤	١٩ر٦
الصناعة	٤٢ر٧	٤٢ر٩	٤٣ر٢	٤٢ر٧	٤٢ر١	٤٢ر٣
الكهرباء	٠ر٧	٠ر٨	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر١
التشييد	٤ر٠	٣ر٨	٥ر١	٥ر٤	٦ر٢	٥ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٧٠ر٢	٦٩ر٢	٦٩ر٦	٦٩ر٣	٦٨ر٧	٦٨ر٢
النقل والمواصلات	٥ر٣	٥ر٥	٥ر٨	٥ر٦	٥ر٧	٦ر
التجارة والمال	٦ر٥	٧ر٢	٦ر٩	٦ر٦	٦ر٠	٦ر٠
المباني السكنية	٣ر٠	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٦	٢ر٥	٢ر٤
المرافق العامة	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
الخدمات الأخرى	١٤ر٦	١٤ر٨	١٤ر٤	١٥ر٥	١٦ر٧	١٧ر٠
مجموع قطاعات الخدمات	٢٩ر٨	٣٠ر٨	٣٠ر٤	٣٠ر٧	٣١ر٣	٣١ر٨
المجموع الكلي	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١ – ٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ .

ملحق رقم ٨

تطور المساحة المحصولية حسب العروات

(الوحدة بالألف فدان)

السنوات	المحصول الشتوى	المحصول الصيفى	المحصول النيلى	حدائق الفاكهة (١)	الجملة
١٩٥٢	٤٣٦٤	٣٠٢٦	١٨٢٤	٩٤	٩٣٠٨
١٩٥٣	٤٦١١	٢٥١٩	٢١٤٩	٩٨	٩٣٧٧
١٩٥٤	٤٨٠٥	٢٩٧٤	٢٠٣٩	١٠١	٩٩ ٩
١٩٥٥	٤٧٠١	٣١٩٦	١٩٦٠	١٠٩	٩٩٦٦
١٩٥٦	٤٧٠٨	٣١٨٩	١٩٥٨	١٠٧	٩٩٦٢
١٩٥٧	٤٧٢٥	٣٣٧٢	١٨٩٢	١١١	١٠١٠٠
١٩٥٨	٤٦٥٣	٣٢٦٢	٢٠٥٩	١١٥	١٠ ٨٩
١٩٥٩	٤٧٧٠	٣٤٠٥	١٩٦٩	١٢٦	١٠٢٧٠
١٩٦٠	٤٨٠٨	٣٥٣٣	١٨٩٨	١٣١	١٠٣٧٠
١٩٦١	٤٦٩٣	٣٥٢٧	١٦١٦	١٣٧	٩٩٧٣
١٩٦٢	٤٨٢٢	٣٧٠٣	١٦٩٥	١٤٥	١٠٣٦٥
١٩٦٣	٤٧٢٩	٣٩ ٣	١٥٩٣	١٥٧	١٠٣٨٠
١٩٦٤	٤٧٧٢	٣٩٢٥	١٥٣٧	١٧٢	١٠٤٠٦
١٩٦٥	٤٦٤٨	٤٧١٣	٧٦٣	١٨٦	١٠٣١٠

(١) لا تشمل النخيل .

تشمل بيانات مديرية التحرير والمساحات المستهلكة خضراء اعتبارا من عام ١٩٦٣ ،

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٩٩ .

ملحق رقم ٩

الدخل المحلى و نصيب الفرد منه فى السنوات ٥٢/١٩٥٣ — ٦٤/١٩٦٥

(بأسعار عام ٥٢/١٩٥٣)

السنوات	الدخل المحلى بالمليون جنيه	الزيادة	نصيب الفرد بالجنيه	الزيادة
		٪		٪
٥٢/١٩٥٣	٨٠٦ر٠	—	٣٧ر١	—
٥٣/١٩٥٤	٨٧١ر٠	٨ر١	٣٩ر١	٥ر٤
٥٤/١٩٥٥	٩٣٠ر٠	٦ر٨	٤٠ر٨	٤ر٣
٥٥/١٩٥٦	٨٨١ر٠	ـ٥ر٦	٣٧ر٧	ـ٧ر٦
٥٦/١٩٥٧	٨٩٧ر٠	١ر٨	٣٧ر٥	ـ٠ر٥
٥٧/١٩٥٨	٩٥٩ر٠	٦ر٩	٣٩ر٩	٦ر٤
٥٨/١٩٥٩	٩٨٥ر٠	٢ر٧	٣٩ر٤	ـ١ر٣
٥٩/١٩٦	١٠٩١ر٠	١٠ر٨	٤٢ر٦	٨ر١
٦٠/١٩٦١	١١٣٩ر٠	٤ر٤	٤٣ر٣	١ر٦
٦١/١٩٦٢	١١٩٠ر٠	٤ر٥	٤٤ر٢	٢ر١
٦٢/١٩٦٣	١٣٢٤ر٠	١١ر٣	٤٨ر٠	٨ر٦
٦٣/١٩٦٤	١٤١٦ر٠	٦ر٩	٤٩ر٩	٤ر٠
٦٤/١٩٦٥	١٤٨٠ر٠	٤ر٥	٥٠ر٧	١ر٦

المصدر : «زيادة السكان فى ج ع م وتحدياتها للتنمية » مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ » ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٠٦ .

ملحق رقم ١٠

الدخل المحلى ونصيب الفرد منه بالأسعار الجارية

فى السنوات ٥٢/١٩٥٣ — ٦٤/١٩٦٥

السنوات	الدخل المحلى بالمليون جنيه	الزيادة	نصيب الفرد بالجنيه	الزيادة
		٪		٪
٥٢/١٩٥٣	٨٠٦ر٠	—	٣٧ر١	—
٥٣/١٩٥٤	٨٤٧ر٠	٥ر١	٣٨ر٠	٢ر٤
٥٤/١٩٥٥	٩٢٠ر٠	٩ر٦	٤٠ر٣	٦ر١
٥٥/١٩٥٦	٩٦٥ر٠	٤ر٩	٤١ر٣	٢ر٥
٥٦/١٩٥٧	١٠٦٧ر٠	١٠ر٦	٤٤ر٦	٨ر٠
٥٧/١٩٥٨	١١٢٦ر٠	٥ر٥	٤٦ر١	٣ر٤
٥٨/١٩٥٩	١١٥٧ر٠	٢ر٨	٤٦ر٣	ر٤
٥٩/١٩٦٠	١٢٨٥ر٢	١١ر١	٥٠ر٢	٨ر٤
٦٠/١٩٦١	١٣٦٣ر٥	٦ر١	٥١ر٩	٣ر٤
٦١/١٩٦٢	١٤١١ر١	٣ر٥	٥٢ر٥	١ر٢
٦٢/١٩٦٣	١٥٦٢ر٧	١ ر٧	٥٦ر٦	٧ر٨
٦٣/١٩٦٤	١٧٣٩ر٦	١١ر٣	٦١ر٣	٥ر٦
٦٤/١٩٦٥	١٨٨٤ر٠	٨ر٣	٦٤ر٥	٥ر٢

المصدر : زيادة السكان فى ج.ع.م وتحدياتها للتنمية ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ٢٠٥ .

ملحق رقم ١١

تقديرات الدخل المحلى ونصيب الفرد منه

من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩٦٤

السنوات	تقدير الدخل المحلى بالأسعار الجارية مليون جنيه	تقدير عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من الدخل: الأسعار الجارية	نصيب الفرد من الدخل: أسعار ١٩١٣	نصيب الفرد من الدخل: أسعار ١٩٣٩	نصيب الفرد من الدخل: أسعار ١٩٤٥	معدل التغير فى دخل الفرد على أساس: أسعار ١٩١٣	معدل التغير فى دخل الفرد على أساس: أسعار ١٩٣٩	معدل التغير فى دخل الفرد على أساس: أسعار ١٩٤٥
١٨٩٨	٩٠	٩ر٩	٩ر١	٩ر٦	١٢ر٨	٣٧ر١	٧٧	١٢٤	١٢٨
١٩١٣	١٥٠	١٢ر٢	١٢ر٤	١٢ر٤	١٦ر٥	٤٧ر٩	١٠٠	١٦٠	١٦٥
١٩٢١	٣٠٢	١٣ر٤	٢٢ر٤	٢٢ر١	١٦ر١	٤٦ر٧	٩٨	١٥٦	١٦١
١٩٢٥	٢٦٥	١٤ر٠	١٩ر٠	١١ر٥	١٥ر٣	٤٤ر٤	٩٣	١٤٩	١٥٣
١٩٢٨	٢٥٦	١٤ر٥	١٧ر٨	١١ر٥	١٥ر٣	٤٤ر٤	٩٣	١٤٩	١٥٣
١٩٣١	١٦٢	١٥ر٠	١٠ر٩	٨ر٧	١١ر٦	٣٣ر٦	٧٠	١١٣	١١٦
١٩٣٣	١٥١	١٥ر٢	٩ر٩	٧ر٨	١٠ر٤	٣٠ر٢	٦٣	١٠١	٢٠٤
١٩٣٥	١٨٥	١٥ر٦	١١ر٩	٩ر١	١٢ر١	٣٥ر١	٧٣	١١٧	١٢١
١٩٣٧	١٦٥	١٦ر٠	١٠ر٣	٨ر٠	١٠ر٧	٣١ر٠	٦٥	١٠٤	١٠٧
١٩٣٨	١٦٦	١٦ر٣	١٠ر٢	٧ر٨	١٠ر٤	٣٠ر٢	٦٣	١٠١	١٠٤
١٩٣٩	١٦٨	١٦ر٦	١٠ر٢	٧ر٧	١٠ر٢	٢٩ر٩	٦٢	١٠٠	١٠٣
١٩٤٠	١٩١	١٦ر٩	١١ر٤	٧ر٩	١٠ر٥	٣٠ر٥	٦٤	١٠٢	١٠٥
١٩٤١	٢٣٣	١٧ر٢	١٣ر٧	٧ر٧	١٠ر٣	٢٩ر٩	٦٢	١٠٠	١٠٣
١٩٤٢	٣٢٦	١٧ر٥	١٨ر٩	٨ر٠	١٠ر٧	٣١ر٠	٦٥	١٠٤	١٠٧
١٩٤٣	٣٩٠	١٧ر٨	٢٢ر٤	٧ر٢	٩ر٦	٢٧ر٨	٥٨	٩٣	٩٦
١٩٤٤	٤٦٤	١٨ر١	٢٦ر٣	٧ر٥	١٠ر٠	٢٩ر٠	٦٠	٩٧	١٠٠
١٩٤٥	٥٠٢	١٨ر٤	٢٨ر١	٧ر٥	١٠ر٠	٢٨ر١	٦٠	٩٧	١٠٠
١٩٤٦	٤٧٥	١٨ر٨	٢٦ر٢	٧ر١	٩ر٥	٢٧ر٦	٥٧	٩٢	٩٥
١٩٤٧	٥٢٠	١٩ر٠	٢٨ر١	٧ر٧	١٠ر٣	٢٩ر٩	٢٦	١٠٠	١٠٣
١٩٤٨	٥٦٠	١٩ر٥	٢٩ر٨	٨ر٣	١١ر٧	٣٣ر٩	٦٧	١١٤	١١٧

تابع ملحق رقم ١١

تقديرات الدخل المحلي ونصيب الفرد منه من سنة ١٨٩٨ — ١٩٦٤

السنوات	تقدير الدخل المحلي بالأسعار الجارية مليون جنيه*	تقديرات عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من الدخل				معدل التغير في دخل الفرد على أساس		
			بالأسعار الجارية	أسعار ١٩١٣	أسعار ١٩٣٩	أسعار ١٩٤٥	أسعار ١٩١٣	أسعار ١٩٣٩	أسعار ١٩٤٥
١٩٥٠	٦٧٥	٢٠ر٤	٣٤ر٨	٩ر٣	١٢ر٤	٣٦ر٠	٧٥	١٢٠	١٢٤
١٩٥١	٩٧٠	٢٠ر٩	٤٦ر٤	١٠ر٩	١٤ر٥	٤٢ر١	٨٨	١٤١	١٤٥
١٩٥٢	٨٣٩	٢١ر٥	٣٩ر٠	٩ر٢	١٢ر٣	٣٥ر٧	٧٤	١١٩	١٢٣
١٩٥٣	٨٥٨	٢٢ر٠	٣٩ر٠	٩ر٢	١٢ر٣	٣٥ر٧	٧٤	١١٩	١٢٣
١٩٥٤	٨٦٩	٢٢ر٦	٣٩ر٠	١٠ر٠	١٣ر٣	٣٨ر٦	٨١	١٢٩	١٣٣
١٩٥٥	٩١٨	٢٣ر٣	٣٩ر٤	١٠ر٤	١٣ر٩	٤٠ر٣	٨٤	١٣٥	١٣٩
١٩٥٦	٩٤٧	٢٣ر٦	٤٠ر١	١٠ر٤	١٣ر٨	٤٠ر٠	٨٤	١٣٤	١٣٨
١٩٥٧	١٠٨٦	٢٤ر٢	٤٤ر٩	١١ر٢	١٤ر٩	٤٣ر٢	٩٠	١٤٥	١٤٩
١٩٥٨	١١٨٨	٢٤ر٧	٤٨ر١	١١ر٩	١٥ر٩	٤٦ر١	٩٦	١٥٤	١٥٩
١٩٥٩	١٢٨٥	٢٥ر٣	٥٠ر٢	١٢ر٤	١٦ر٦	٤٨ر٢	١٠٠	١٦٣	١٧١
١٩٦٠	١٣٦٤	٢٦ر١	٥١ر٧	١٢ر٧	١٧ر٠	٤٩ر٣	١٠٢	١٦٦	١٧٥
١٩٦١	١٤١١	٢٦ر٦	٥٢ر٠	١٢ر٨	١٧ر١	٤٩ر٦	١٠٣	١٦٧	١٧٦
١٩٦٢	١٥٦٣	٢٧ر٢	٥٧ر٥	١٤ر٠	١٨ر٧	٥٤ر٢	١١٣	١٨٣	١٩٣
١٩٦٣	١٧٤٠	٢٨ر٠	٦٢ر١	١٥ر٣	٢٠ر٦	٥٩ر٧	١٢٣	٢٠٢	٢١٢
١٩٦٤	١٨٨٤	٢٨ر٧	٦٥ر٦	١٥ر٣	٢١ر٦	٦٢ر٧	١٢٣	٢١٢	٢٢٣

* السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ سنوات مالية .

المصدر : « زيادة السكان في ج . ع . م وتحدياتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٧٤ و ٢٧٥ .

ملحق رقم ١٢

متوسط نصيب الفرد والأسرة من إجمالى الدخل المحلى فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ — ٦٤/١٩٦٥)

البيان	سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	نسبة الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس ٪
إجمالى الدخل المحلى (بالأسعار الثابتة وبمليون الجنيه)	١٢٨٥ر٢	١٣٦٣ر٥	١٤١١ر١	١٥٣٦ر٧	١٦٦٩ر٧	١٧٦٢ر٢	٣٧ر١
السكان (العدد بالآلاف)	٢٥٦١٥	٢٦٣٩٧	٢٧١٢٢	٢٧٨٧٤	٢٨٦٥٠	٢٩٤٥٦	١٥ر
الأسر (العدد بالآلاف)	٥١٣٢	٥٢٦٢	٥٣٩٥	٥٥٣١	٥٦٧٠	٥٨١٣	١٣ر٣
متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدخل المحلى (بالجنيه)	٥٠ر٢	٥١ر٧	٥٢ر٠	٥٥ر١	٥٨ر٣	٥٩ر٨	١٩ر١
متوسط نصيب الأسرة من إجمالى الدخل المحلى (بالجنية)	٢٥٠ر٤	٢٥٩ر١	٢٦١ر٦	٢٧٧ر٨	٢٩٤ر٥	٣٠٣ر١	٢١ر٠

المصدر : متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ، ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٤٥ .

ملحق رقم ١٣

الزيادة فى العمالة فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ — ٦٤/١٩٦٥

(العدد بالألف)

القطاعات	السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	مجموع الزيادة فى الخطة الخمسية	نسبة مساهمة القطاع فى الزيادة (٪)
الزراعة	٣٥٥ر٠	—	٣٢ر٠	٤١ر٠	١٠٧ر٠	٥٣٥ر٠	٤٠ر٣
الصناعة	٢٣ر٨	٥٣ر٤	٤٦ر٩	٦٣ر٨	٣٥ر٣	٢٢٣ر٢	١٦ر٧
الكهرباء	١ر٢	٢ر٠	٢ر٣	٠ر٥	١ر٠	٦ر١	٠ر٥
التشييد	-١٩ر٠	٩٧ر٠	٥٢ر٧	١٨ر٥	١١ر٠	١٦٠ر٢	١٢ر١
مجموع القطاعات السلعية	٣٦١ر٠	١٥٢ر٤	١٣٣ر٩	١٢٣ر٨	١٥٣ر٤	٩٢٤ر٥	٦٩ر٦
النقل والمواصلات	٣٤ر١	-١٣ر٥	١٠ر٠	٩ر١	١٩ر٤	٥٩ر١	٤ر٥
التجارة والمال	٢٧ر٣	١٧ر٩	٢١ر٣	١٦ر٨	١٠ر٧	٩٤ر٠	٧ر٠
الإسكان	—	٣ر٠	١ر٠	٠ر٤	٢ر٥	٥ر٠	٠ر٤
المرافق العامة	-٩ر٠	٢ر٨	١ر٦	٠ر٨	٠ر٨	٥ر١	٠ر٤
الخدمات الأخرى	٨٤ر٤	-١٦ر٦	٤٤ر٤	٦٥ر٩	٦١ر٦	٢٣٩ر٧	١٨ر١
مجموع قطاعات الخدمات	١٤٤ر٩	-٧ر٤	٧٧ر٤	٩٣ر٠	٩٥ر٠	٤٠٢ر٩	٣٠ر٤
المجموع الكلى	٥٠٥ر٩	١٤٥ر٠	٢١١ر٣	٢١٦ر٨	٢٤٨ر٤	١٣٢٧ر٤	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٦٠ .

ملحق رقم ١٤

التغير النسبي للعمالة بين القطاعات فى الخطة الخمسية الأولى

(٦٠/ ٦١ — ٦٤/ ١٩٦٥)

(نسبة مئوية)

القطاعات	سنة الأساس ٥٩/ ٦٠	سنوات الخطة: السنة الاولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥
الزراعة	٥٤ر٠	٥٥ر٣	٥٤ر١	٥٢ر٩	٥١ر٩	٥١ر٥
الصناعة	١٠ر٠	٩ر٦	١٠ر٢	١٠ر٥	١١ر١	١١ر٢
الكهرباء	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
التشييد	٣ر١	٢ر٥	٤ر٠	٤ر٦	٤ر٧	٤ر٧
مجموع القطاعات السلعية	٦٧ر٣	٦٧ر٦	٦٨ر٥	٦٨ر٣	٦٨ر٠	٦٧ر٧
النقل والمواصلات	٣ر٦	٣ر٨	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٨
التجارة والمال	١٠ر٦	١٠ر٢	١٠ر٢	١٠ر٢	١٠ر١	١٠ر٠
الاسكان	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
المرافق العامة	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
الخدمات الأخرى	١٧ر٨	١٧ر٧	١٧ر٠	١٧ر٢	١٧ر٦	١٧ر٨
جملة قطاعات الخدمات	٣٢ر٧	٢٢ر٤	٣١ر٥	٣١ر٧	٣٢ر٠	٣٢ر٣
المجموع الكلى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٦٥ .

ملحق رقم ١٥

تطور متوسط أجر المشتغل فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبالجنيه)

القطاعات	سنة الأساس ٥٩/٦٠	متوسط الأجر فى سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	الزيادة فى متوسط الأجر فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى متوسط الأجر فى السنة الخامسة عن سنة الأساس ٪
الزراعة	٣٠ر٢	٢٧ر٥	٣٢ر٥	٣٤ر٨	٣٧ر٩	٤٤ر٣	١٤ر١	٤٦ر٧
الصناعة	١٤٧ر٦	١٢٥ر٣	١٣٢ر٧	١٧٢ر٣	١٧٤ر٩	١٨١ر٣	٣٣ر٧	٢٢ر٨
الكهرباء	٢٠١ر٧	٢٥١ر٩	٢٥١ر٧	٢٤١ر٤	٢٥١ر٤	٢٦١ر١	٥٩ر٤	٢٩ر٤
التشييد	١٦١ر٦	١٦٤ر٥	١٥٩ر٣	١٥٠ر١	١٥٦ر١	١٥٥ر٦	-٦ر٠	-٣ر٧
مجموع القطاعات السلعية	٥٤ر٢	٤٧ر٢	٥٥ر٥	٦٤ر٦	٦٩ر٤	٧٥ر٦	٢١ر٤	٣٩ر٥
النقل والمواصلات	١٧٩ر٨	١٧١ر٣	١٩٥ر٢	١٩٥ر٨	٢١٥ر٦	٢١٨ر٦	٣٨ر٨	٢١ر٦
التجارة والمال	١١٠ر٤	١١٦ر٠	١٢٠ر٦	١٢٦ر٦	١٣٤ر١	١٣٩ر٤	٢٩ر٠	٢٦ر٣
الاسكان	٦٢ر٥	١١٢ر٥	١٠٥ر٦	٨٨ر٤	٨٦ر٥	٧٥ر٧	٢٣ر٢	٣٧ر١
المرافق العامة	٢١٤ر٣	١٩٧ر٥	٢١٧ر٧	٢٧٦ر٠	٢١٦ر٩	٢٥٤ر١	٣٩ر٨	١٨ر٦
الخدمات الأخرى	١٦٧ر١	١٦٤ر٤	١٦٣ر٣	١٨٩ر٠	١٩٣ر٥	٢١١ر٤	٤٤ر٣	٢٦ر٥
مجموع قطاعات الخدمات	١٤٩ر٩	١٥٠ر٠	١٥٣ر٣	١٦٩ر٢	١٧٦ر٦	١٨٩ر٥	٣٩ر٦	٢٦ر٤
المجموع الكلي	٨٥ر٥	٨٠ر٥	٨٦ر٣	٩٧ر٧	١٠٣ر٨	١١٢ر٣	٢٦ر٨	٣١ر٣

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الاولى ، ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٦٧ .

ملحق رقم ١٦

تطور انتاجية المشتغل فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبالجنيه)

القطاعات	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	زيادة الانتاجية فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة زيادة الانتاجية فى السنة الخامسة عن سنة الأساس (٪)
الزراعة	١٧٩ر٣	١٦١ر٩	١٥٦ر٩	١٧٢ر٣	١٨٤ر٣	١٩٦ر٥	١٧ر٣	٩ر٧
الصناعة	١٨٠٥ر٧	١٨٤١ر٩	١٧٦٤ر٧	١٨٩٣ر٥	١٩٠٤ر٨	١٩٦٨ر٠	١٦٢ر٣	٩ر٠
الكهرباء	١٥٤٦ر٣	١٦٧٩ر٤	١٨٨٠ر٨	١٨١٦ر١	١٩٣٣ر٠	٢١٧٢ر٣	٦٢٦ر٠	٤٠ر٥
التشييد	٥٥١ر٩	٦٠٥ر٤	٥٣٨ر٨	٥٢٥ر٥	٦١٧ر٣	٥٢٤ر٩	— ٢٧ر٠	— ٤ر٩
مجموع القطاعات السلعية	٤٤٢ر٤	٤٣١ر٧	٤٢٤ر٣	٤٦٨ر٥	٥٠٣ر١	٥٢٠ر٦	٧٨ر٢	١٧ر٧
النقل والمواصلات	٦١٩ر٩	٥٧٩ر٧	٦٧٠ر٢	٧٣٢ر٣	٨٠٩ر٥	٨٣٢ر٩	٢١٣ر٠	٣٤ر٤
التجارة والمال	٢٦٠ر٠	٢٩٥ر٦	٢٨٢ر٧	٢٨٨ر٩	٣٠٤ر٥	٣١٧ر٨	٥٧ر٨	٢٢ر٢
المبانى السكنية	٤٧٥٠ر٠	٤٨٤٣ر٨	٤٤١١ر١	٤٤٨٠ر٧	٤٤٤٨ر٦	٣٩٦١ر٩	— ٧٨٨ر١	— ١٦ر٦
المرافق العامة	٤٤٠ر٥	٤٦٥ر٠	٤٤٦ر٥	٤٤٦ر٠	٤٤٧ر٥	٤٨٥ر٠	٤٤ر٦	١٠ر١
الخدمات الأخرى	٢٨٠ر٢	٢٧٣ر٦	٢٧٥ر٤	٣١٩ر١	٣١٧ر٦	٣٢٧ر٩	٤٧ر٧	١٧ر٠
مجموع قطاعات الخدمات	٣٥٠ر٠	٣٥٤ر٢	٣٦٠ر٤	٣٩٢ر٩	٤٠٤ر٨	٤١٨ر٤	٦٨ر٤	١٩ر٥
المجموع الكلي	٤١٣ر٢	٣٩٩ر٩	٤٠٤ر١	٤٤٤ر٥	٤٧١ر١	٤٨٧ر٦	٧٥ر٤	١٨ر٣

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذأهداف الخطة الخمسيةالأولى ، ٦٠/١٩٦١–٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير١٩٦٦ ، ص ٧٠ .

ملحق رقم ١٧

عدد المنشآت وعدد المشتغلين بها حسب التعدادات فى الأنشطة المختلفة

النشاط	١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٦٠		١٩٦٤	
	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
الزراعة	٨٢٤	٢٠٢١٩	٢٠٧٢	١٦٤٦٨	٢٣٥٢	٥٤٧٢	٦٢١٦	١٦٤٢٨
المناجم والمحاجر	٥٩	٣٣١٥	٦	٨٠٩٠	١٣١	١٢٦٧٠	١٥٢	٩٥٦٤
الصناعات التحويلية	٧١٨٢٣	٣٩٦٨٤٢	٧٧٦٦٨	٤٣٧٢٥٦	٨٤٣٩٢	٥٢١٧٦٩	٨٧٣٩٦	٦٩٥٧٣٢
التشييد والبناء	١٦٥٠	٩٥٩٢	١٧٥٩	١٥١٩١	٢٣٥٨	١٥٢٢١	٢٢٥٠	٢٧٢٨٦
الكهرباء والغاز والمياه	١٢٢	٤٢٦١	١٢٩	٤٧٠٠	١٢٤	٣٥٦٧	٦٣	٢٢٧٦
التجارة	١٦٩٧٥٤	٢٢٢٥٦٧	٢٠٢٧٢٠	٣٩٥٦٠٥	٢٣٢٠٨٩	٤٢٩٨٧٩	٢٣٦٦٤٥	٤٥ ١٥٦
النقل والمواصلات والتخزين	٣١٤٤	٣٨٢٣١	٢٤٨٠	٢٣٥١٨	٣٤٠٦	٢١٧٤٩	٣٦٧٠	٥٨٤٦٠
الخدمات	١٠٨٥٣٢	٢١٧٦٢١	١٢٢٦٤	٢٠٨٧٩٨	١٤٥٢٧١	٣٠٠٨٨٩	١٥٦٧٤٥	٣١٢٢٠٨
نشاط غير واضح	٣٤١٧	٣٩٩٣	١٢١٢	١٩١٩	٢٢٧٧	٣٠٩٦	٦٧١	١٨٠٨
الجملة	٣٥٩٢٢٥	١٠١٦٦٤١	٤٢٢٧٤٠	١ ٧١٥٤٨	٤٧٢٤١٠	١٣٢٤٣١٣	٤٩٣٨٠٨	١٥٨٥٩١٨

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٩ .

ملحق رقم ١٨

تطور عوائد التملك فى الخطة الخمسية الأولى

١٩٦٠ / ١٩٦١ — ١٩٦٤ / ١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

القطاعات	عوائد التملك المحققة فى سنه الأساس ٥٩ / ٦٠	عوائد التملك المحقق فى سنى الخطة: السنة الأولى ١٩٦١/٦٠	السنة الثانية ١٩٦٢/٦١	السنة الثالثة ١٩٦٣/٦٢	السنة الرابعة ١٩٦٤/٦٣	السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤	الزيادة فى عوائد التملك فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى عوائد التملك فى السنة الخامسة عن سنة الأساس (%)
الزراعة	٣٠٧ر٠	٣٠٣ر٧	٢٥٦ر٠	٢٩٨ر٩	٣٣٥ر٧	٣٦٠ر٩	٥٣ر٩	١٧ر٦
الصناعة	١٦٧ر٥	٢٠٧ر٣	٢١٦ر٨	٢٢٥ر٨	٢٥٤ر٣	٢٧٣ر٨	١٠٦ر٣	٦٣ر٥
الكهرباء	٧ر٤	٨ر٩	١٢ر٥	١٤ر٣	١٤ر٨	١٨ر٥	١١ر١	١٥٠ر٠
التشييد	١٧ر٢	١٦ر٩	٣١ر٧	٣٦ر١	٤٣ر٨	٣٨ر٩	٢١ر٧	١٢٦ر٣
مجموع القطاعات السلعية	٤٩٩ر١	٥٣٦ر٧	٥٢٠ر٠	٥٧٥ر٠	٦٤٨ر٥	٦٩٢ر١	١٩٣ر٠	٣٨ر٧
النقل والمواصلات	٥٣ر٦	٥٨ر٩	٧٠ر٢	٨٣ر٩	١٠٠ر٥	١١٢ر٨	٥٩ر٢	١١٠ر٤
التجارة والمال	٥٩ر٠	٦٨ر٢	٦٩ر٥	٦٥ر١	٦٤ر١	٦٦ر٣	٧ر٣	١٢ر٤
الاسكان	٧٢ر٠	٧٢ر٠	٧٤ر٣	٧٦ر٠	٧٧ر١	٧٧ر٣	٥ر٣	٧ر٤
المرافق العامة	١ر٠	٢ر٠	١ر١	١ر٢	١ر٢	٠ر٣	٠ر٧—	٧٠ر٠—
الخدمات الأخرى	٥١ر٠	٥٩ر٢	٥٧ر٧	٥٤ر٩	٥٦ر٠	٥٦ر٣	٥ر٣	١٠ر٤
مجموع قطاعات الخدمات	٢٣٦ر٦	٢٦٠ر٣	٢٧٢ر٨	٢٨١ر١	٢٩٨ر٩	٣١٣ر٠	٧٦ر٤	٣٢ر٣
المجموع الكلى	٧٣٥ر٧	٧٩٧ر٠	٧٩٢ر٨	٨٥٦ر١	٩٤٧ر٤	١٠٠٥ر١	٢٦٩ر٤	٣٦ر٦

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص٥٠ .

ملحق رقم ١٩

التغير فى الأهمية النسبية بين الأجور وعوائد التملك فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤)

(نسبة مئوية)

القطاعات	سنة الأساس ٦٠/٥٩	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦١/٦٠	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الخامسة ٦٥/٦٤
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الأجور						
الزراعة	٢٤ر٢	٢٤ر٦	٣٠ر٤	٢٩ر٧	٢٩ر٣	٣١ر٧
الصناعة	٣٤ر٦	٢٧ر٥	٢٩ر١	٣٥ر٦	٣٥ر٢	٣٥ر٣
الكهرباء	٢٤ر٥	٢٧ر٠	٢٣ر٣	٢٢ر٨	٢٣ر٣	٢٠ر٣
التشييد	٦٣ر٥	٦١ر٨	٥٦ر٩	٥٦ر٨	٥٤ز٤	٥٨ر٠
مجموع القطاعات السلعية	٣٠ر٥	٢٧ر٩	٣٢ر٧	٣٤ر٥	٣٤ر٠	٣٥ر٢
النقل والمواصلات	٤٢ر٣	٤٢ر٤	٤٠ر٠	٣٦ر٨	٣٥ر٧	٣٥ر٠
التجارة والمال	٥٤ر٣	٥٣ر٠	٥٤ر٢	٥٧ر٧	٦٠ر١	٦٠ر٥
المبانى السكنية	١ر٤	٢ر٤	٢ر٥	٢ر١	٢ر٠	٢ر٣
المرافق العامة	٨٤ر٤	٧٠ر٦	٨٤ر٣	٨٣ر٨	٨٤ر٢	٩٦ر٣
الخدمات الأخرى	٨٠ر٧	٧٩ر٦	٧٩ر٩	٨٣ر٥	٨٤ر٢	٨٥ر٥
مجموع قطاعات الخدمات	٥٨ر٢	٥٧ر٩	٥٧ر٢	٥٩ر٠	٦٠ر٥	٦١ر٨
المجموع	٤٢ر٨	٤١ر٥	٤٣ر٨	٤٥ر٢	٤٥ر٥	٤٦ر٧
عوائد التملك						
الزراعة	٧٥ر٨	٧٥ر٤	٦٨ر٦	٧٠ر٣	٧٠ر٧	٦٨ر٣
الصناعة	٦٥ر٤	٧٢ر٥	٧٠ر٩	٦٤ر٤	٦٤ر٨	٦٤ر٧
الكهرباء	٧٥ر٥	٧٣ر٠	٧٦ر٧	٧٧ر٢	٧٦ر٧	٧٩ر٧
التشييد	٣٦ر٥	٣٨ر٢	٤٣ر١	٤٣ر٢	٤٥ر٦	٤٢ر٠
مجموع القطاعات السلعية	٦٩ر٥	٧٢ر١	٦٧ر٣	٦٥ر٥	٦٦ر٠	٦٤ر٨
النقل والمواصلات	٥٧ر٧	٥٧ر٦	٦٠ر٠	٦٣ر٢	٦٤ر٣	٦٥ر٠
التجارة والمال	٤٥ر٧	٤٧ر٠	٤٥ر٨	٤٢ر٣	٣٩ر٩	٣٩ر٥
الاسكان	٩٨ر٦	٩٧ر٦	٩٧ر٥	٩٧ر٩	٩٨ر٠	٩٧ر٧
المرافق العامة	١٥ر٦	٢٩ر٤	١٥ر٧	١٦ر٢	١٥ر٨	٣ر٧
الخدمات الاخرى	١٩ر٣	٢٠ر٤	٢٠ر١	١٧ر٥	١٥ر٨	١٤ر٥
مجموع قطاعات الخدمات	٤١ر٨	٤٢ر١	٤٢ر٨	٤١ر٠	٣٩ر٥	٣٨ر٢
المجموع	٥٧ر٢	٥٨ر٥	٥٦ر٢	٥٤ر٨	٥٤ر٥	٥٣ر٣

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤ / ١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٥٤ .

ملحق رقم ٣٠

الاستثمارات فى القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ٥٢/١٩٥٣ — ٦٤/١٩٦٥

(القيمة بملايين الجنيهات)

السنوات / النشاط	٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
زراعة واصلاح الأراضى والرى	١٣ر٧	١٤ر٨	١٥ر٣	١٨ر٠	١٩ر٦	٢١ر٢	٢٤ر٨	٢٥ر٣	٣١ر٤	٣٧ر٥	٤٩ر٨	٦٧ر٣	٧٠ر٤
السد العالى	—	—	—	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٥	١ر٢	٤ر٢	٦ر٨	١٤ر٤	٢٤ر٠	٣٤ر٨	١٨ر٦
الصناعة والكهرباء	٣٥ر٣	٣٨ر٥	٤٠ر٩	٥٨ر٧	٤٠ر٤	٤٣ر٣	٥٤ر٥	٥٥ر٥	٧٣ر٤	٥٦ر٦	٩٥ر٩ (١)	١٤٠ر٥ (١)	١٥٨ر٣ (١)
النقل والتخزين والمواصلات	١٩ر١	١٩ر٢	٢٣ر٦	٢٤ر٥	١٩ر٥	٢٨ر٥	٣٣ر٠	٣٥ر٨	٧٤ر٨	٧٦ر٢ (٢)	٥٧ر٥ (٢)	٥١ر٦ (٢)	٥٣ر٦ (٢)
الإسكان والمرافق	٤٠ر٦	٤٨ر٧	٥٤ر٦	٥٧ر١	٥٦ر٤	٥٥ر٧	٥٠ر٤	٣٨ر٦	٢٦ر٨	٤٨ر٥	٥١ر١	٤٥ر٦	٤٠ر٥
الخدمات العامة	٩ر٩	١١ر٢	١١ر٨	١٣ر٣	١٤ر٧	١٦ر٢	١٧ر٥	١٢ر٠	١٢ر٤	١٧ر٩	٢١ر٣	٢٧ر٦	٢٢ر٩
الجملة	١١٨ر٦	١٣٢ر٤	١٤٦ر٢	١٧٢ر١	١٥١ر٠	١٦٥ر٤	١٨١ر٤	١٧١ر٤	٢٢٥ر٦	٢٥١ر١	٢٩٩ر٦	٣٧٢ر٤	٣٦٤ر٣

(١) تتضمن الأرقام الاستثمارات التى تمت فى صناعة التشييد فى هذه السنوات وهى على التوالى ٣ر٥ ، ٤ر٥ ، ٥ر٢ مليون جنيه.
(٢) تتضمن الارقام الاستثمارات التى تمت فى المال والتجارة فى هذه السنوات وهى على التوالى ٥ر٠ ، ٣ر٧ ، ٦ر٥ ، ٤ر٣ مليون جنيه.

المصدر : « زيادة السكان فى ج.ع.م وتحدياتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٤٨.

ملحق رقم ٢١

التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ١٩٥٢/٥٣ — ١٩٦٤/٦٥

النشاط / السنوات	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤	٥٤/٥٥	٥٥/٥٦	٥٦/٥٧	٥٧/٥٨	٥٨/٥٩	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥
الزراعة وإصلاح الأراضى والرى	١١ر٥	١١ر٢	١٠ر٥	١٠ر٥	١٣ر٠	١٢ر٨	١٣ر٧	١٤ر٨	١٣ر٩	١٤ر٩	١٦ر٦	١٨ر١	١٩ر٣
السد العالى	—	—	—	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٧	٢ر٤	٣ر٠	٥ر٧	٨ر٠	٩ر٣	١ر٥
الصناعة والكهرباء	٢٩ر٨	٢٩ر١	٢٨ر٠	٣٤ر١	٢٦ر٨	٢٦ر٢	٣٠ر٠	٣٢ر٤	٢٢ر٥	٢٢ر٦	٢٢ر٠	٣٩ر١	٤٣ر٥
النقل والتخزين والمواصلات	١٦ر١	١٤ر٥	١٦ر١	١٤ر٢	١٢ر٩	١٧ر٣	١٨ر٢	٢٠ر٩	٢٣ر٢	٢٠ر٤	١٩ر٢	١٣ر٩	١٤ر٧
الإسكان والمرافق	٣٤ر٢	٢٦ر٨	٣٧ر٤	٣٣ر٢	٢٧ر٣	٣٣ر٦	٢٧ر٨	٢٢ر٥	١١ر٩	١٩ر٣	١٧ر١	١٢ر٢	١١ر١
الخدمات العامة	٨ر٤	٨ر٤	٨ر٠	٧ر٧	٩ر٧	٩ر٨	٩ر٦	٧ر٠	٥ر٥	٧ر١	٧ر١	٧ر٤	٦ر٣
الجملة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : « زيادة السكان فى ج . ع . م وتحدياتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٤٩ .

ملحق رقم ٢٢

تقسيم إجمالى الاستثمار حسب نوع النفقة الرأسمالية
فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

نوع النفقة الرأسمالية	السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	المجموع	الأهمية النسبية ٪
الأبنية والتشييدات	٩٥و٣	١٢٤و٧	١٤٨و٤	١٨٩و٢	١٥٣و٤	٧١١و٠	٤٧و٠
المعدات والآلات والتجهيزات	٧٧و٨	٧٣و٢	١٠٦و٧	١٣٩و٢	١٥٣و١	٥٥٠و٠	٣٦و٤
وسائل النقل	٣٢و٧	٤١و٤	٢٨و٢	٢٢و٨	٣١و٦	١٥٦و٧	١٠و٣
النفقات الرأسمالية الأخرى	١٩و٨	١١و٨	١٦و٣	٢١و٢	٢٦و٢	٩٥و٣	٦و٣
المجموع	٢٢٥و٦	٢٥١و١	٢٩٩و٦	٣٧٢و٤	٣٦٤و٣	١٥١٣و٠	١٠٠و٠

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١–٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٠٠ .

ملحق رقم ٢٣

الكميات المستهلكة من بعض السلع الرئيسية

فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٤

السلع	الوحدة	الاستهلاك		نسبة الزيادة
		١٩٥٢	١٩٦٤	٪
قمح ودقيقه	ألف طن	١٦٤٧ر٥	٣١٢٩ر٠	٩٠ر٠
ذرة شامية	«	١٠٨٢ر٥	٢٢٢٩ر٠	١٠٦ر٠
ذرة رفيعة	«	٣٨٢ر٠	٧٤٠ر٠	٩٣ر٧
زيت بذرة قطن	«	٧٨ر٠	١٢٧ر٠	٦٢ر٨
مسلى صناعى	«	١٢ر٠	٣١ر٠	١٥٨ر٣
شاى	«	١٦ر٢	٢٧ر١	٦٧ر٣
سكر	«	٢٨٧ر٠	٣٤٦ر٥	٢٠ر٧
أقمشة قطنية	مليون متر	٣٢٤ر٨	٤٤١ر٨	٣٦ر٠
أقمشة حريرية	«	٤٤ر٣	٤٥ر٨	٣ر٦
أقمشة صوفية	«	٣١٥ر٢	٤١٩ر٩	٣٠٧ر٠

المصدر : « زيادة السكان فى ج.ع م وتحدياتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٠٤ .

ملحق رقم ٢٤

نصيب الفرد من المواد الغذائية والسعرات الحرارية والبروتين والدهون فى الجمهورية العربية المتحدة

٥١ / ١٩٥٢ إلى ٦٤ / ١٩٦٥

ملحق رقم ٢٤ (ا)

نصيب الفرد فى اليوم من المواد الغذائية فى الجمهورية العربية المتحدة

(بالجرام)

المواد الغذائية	١٩٥٢/٥١	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الحبوب	٤٦٤,٤	٥٤١,٤	٥٨٩,٠	٥٨٢,٩	٥٦٤,٠
النشويات	٢١,٠	٢٣,٨	٢٥,٦	٣١,٤	٢٩,٦
سكر ومواد سكرية	٤٣,٨	٣٨,٣	٤٧,٣	٤٩,٦	٥٠,٨
البقول والنقل والبذور	٢٩,٤	٢٠,٨	٣١,٦	٢٨,٣	٢٩,٧
الخضروات الطازجة	٩٩,٤	٢٠٨,٨	٢١٠,٩	٢٣٧,٢	٢٣٧,٥
الفاكهة	٩٩,٧	١١٨,٩	١٣٥,٥	١٤١,٤	١٤١,٦
اللحوم	٢٤,٩	٢٧,٧	٢٧,٢	٢٨,٦	٢٨,٣
الأسماك	٦,٢	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٧	١٤,٧
الألبان	١٣٣,٩	١٢٢,٠	١٢٤,٤	١٢٤,٤	١١٦,٠
البيض	١,٩	٣,٠	٣,٣	٣,٤	٣,٨
الزيوت النباتية	٨,١	١١,٨	١٨,٤	٢٠,٠	٢٠,٣
الجملة	٩٣٢,٧	١١٣٠,٠	١٢٢٦,٧	١٢٦٠,٩	١٢٣٦,٣

ملحق رقم ٢٤ (ب)

نصيب الفرد فى اليوم من السعرات الحرارية فى الجمهورية العربية المتحدة

المواد الغذائية	١٩٥٢/٥١	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الحبوب	١٦٤٣	١٩٢٥	٢٠٩٨	٢٠٧٣	٢٠١١
النشويات	٢٠	٢٣	٢٤	٣٠	٢٨
سكر ومواد سكرية	١٦٥	١٣٧	١٧٣	١٧٧	١٧٨
البقول والنقل والبذور	١٠٧	٦٧	١١٥	١٠٥	١٠٩
الخضروات الطازجة	٣١	٦١	٦١	٦٨	٦٩
الفاكهة	١٠٣	١١٠	١٠٨	١٠٧	١١٤
اللحوم	٥٣	٥٣	٥٥	٦٠	٥٩
الأسماك	١٢	١٨	١٨	١٩	٢٠
الألبان	١١٩	١٠٧	١٠٩	١٠٩	١٠٣
البيض	٣	٥	٥	٦	٦
الزيوت النباتية	٧٢	١٠٥	١٦٣	١٧٧	١٨٠
الجملة	٢٣٢٨	٢٦١١	٢٩٢٩	٢٩٣١	٢٨٢٧

ملحق رقم ٢٤ (ب)

نصيب الفرد فى اليوم من البروتين والدهون فى الجمهورية العربية المتحدة

(بالجرام)

السنوات	الحبوب		النشويات		البقول والنقل والبذور		الخضروات الطازجة		الفاكهة		اللحوم		الأسماك		الألبان		البيض		الزيوت النباتية		الجملة	
	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون	بروتين	دهون
١٩٥٢/٥١	٤٧,٠	١١,٦	٠,٣	..	٦,٧	١,٨	١,٨	٠,٣	١,٤	٠,٥	٤,٨	٣,٦	١,٤	٠,٥	٥,١	٨,٢	٠,٢	٠,٢	..	٨,١	٦٨,٧	٣٦,٨
١٩٦٢/٦١	٥٤,٠	١٢,٦	٠,٤	..	٤,٧	١,١	٣,٦	٠,٤	١,٦	٠,٧	٤,٧	٣,٤	٢,٦	٠,٨	٤,٨	٧,٥	٠,٣	٠,٤	..	١١,٨	٧٦,٧	٣٨,٧
١٩٦٣/٦٢	٥٩,٣	١٣,٦	٠,٥	..	٧,١	٢,٧	٣,٧	٠,٥	٣,٩	٠,٨	٤,٨	٣,٤	٢,٦	٠,٨	٤,٨	٧,٥	٠,٤	٠,٤	..	١٨,٤	٨٦,١	٤٩,١
١٩٦٤/٦٣	٥٩,٢	١٣,٤	٠,٦	..	٦,٤	٢,٠	٤,١	٠,٥	١,٧	٠,٧	٤,٩	٣,٧	٢,٦	٠,٨	٤,٧	٧,٥	٠,٤	٠,٤	..	٢٠,٠	٨٣,٦	٤٩,٠
١٩٦٥/٦٤	٥١,٢	١٣,٠	٠,٥	..	٦,٧	١,٨	٤,١	٠,٥	١,٩	٠,٧	٤,٨	٣,٧	٢,٩	٠,٩	٤,٤	٧,٠	٠,٥	٠,٤	..	٢٠,٠	٨٢,٠	٤٨,٠

(ملحق رقم ٢٥) اجمالى المدخرات المحلية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية فى (الخطة الخمسية الاولى ٦٠ / ٦١ — ٦٤ / ١٩٦٥)

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

القطاع	السنة الاولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥
(ا) إجمالى المدخرات المتاحة لدى القطاع العام					
١ — قطاع التأمينات الاجتماعية	٢٧ر٧	٤١ر٣	٥٢ر٧	٦٧ر٧	٩٧ر١
(ا) صناديق التأمين والمعاشات	٢٢ر٤	٢٥ر٥	٢٨ر٤	٣٦ر٠	٤٧ر٧
(ب) صناديق التأمينات الاجتماعية	٥ر٣	١٥ر٨	٢٤ر٣	٣١ر٧	٤٩ر٤
٢ — القطاع المالى	٢٤ر١	١٩ر٧	٣٠ر٩	٣٧ر٩	٢٩ر٥
(ا) شركات التأمين	٠ر٥	٣ر٦	٣ر١	٣ر٥	٤ر٢
(ب) البنوك	١٦ر٢	١٢ر٧	١٩ر٣	٢٦ر٧	١٦ر٩
(ج) صندوق توفير البريد	٢ر٤	٣ر٤	٨ر٥	٧ر٧	٨ر٤
٣ — قطاع الأعمال العام	٧٢ر٢	٦١ر٨	٦٧ر١	٨٧ر٤	١٠٦ر٨
(ا) شركات القطاع العام	٥٣ر١	٤٧ر٩	٥٥ر٠	٧٤ر١	٩٢ر٩
(ب) هيئات القطاع العام	١٩ر١	١٣ر٩	١٢ر١	١٣ر٣	١٣ر٩
٤ — قطاع الحكومة العامة	٢٠ر١	٦ر٠	–٣٩ر٣	–٣٣ر٠	–١٥ر٦
٥ — موارد أخرى	٢٦ر٩	—	٤٠ر٧	٥٣ر٧	٤٨ر٨
مجموع إجمالى المدخرات المتاحة لدى القطاع العام	١٧١ر٠	١٢٨ر٨	١٥٩ر١	٢١٣ر٦	٢٦٦ر٦
(ب) إجمالى المدخرات المتاحة لدى القطاع الخاص					
٦ — قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلى	٣٩ر١	٣٥ر٩	٣٦ر٥	٢٣ر٢	٢١ر٨
مجموع إجمالى المدخرات المتاحة لدى القطاع الخاص	٣٩ر١	٣٥ر٩	٣٦ر٥	٢٣ر٢	٢١ر٨
إجمالى المدخرات المحلية	٢١٠ر١	١٦٤ر٧	١٩٥ر٦	٢٣٦ر٨	٢٨٨ر٤

ملحق رقم ٢٥

عدد الوحدات السكنية المحققة

فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١—٦٤/٦٥)

(بالوحدة السكنية)

المبانى السكنية	السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	مجموع السنوات الخمس
(أ) الإسكان الحضرى						
المستوى الاقتصادى	٧٥٠٧	٢٧٥٧٥	٢٩٥٢٥	١٢٤٨٤	١٠٦٨٥	٨٧٧٧٦
المستوى المتوسط	٥١٩٥	١١٨٣٢	١١٧١٩	٧١٥٢	٥١١٤	٤١٠١٢
المستوى فوق المتوسط	١٤٥٦	٣٠٣٦	٢٦٣٤	١٣٤٣	٩٥٣	٩٤٢٢
مجموع الإسكان الحضرى	١٤١٥٨	٤٢٤٤٣	٤٣٨٧٨	٢٠٩٧٩	١٦٧٥٢	١٣٨٢١٠
(ب) الإسكان الريفى						
مناطق الريف الحالية	١٢٥٠٠	٨٧٩١	٩١٢٨	١١١٧١	٩٢٩٣	٥٠٨٨٣
مناطق الاستصلاح	٢٠٠٠	١٩٢٤	٤٣٢٢	١٧٨٤١	٦٨٥٣	٣٢٩٤٠
مجموع الإسكان الريفى	١٤٥٠٠	١٠٧١٥	١٣٤٥٠	٢٩٠١٢	١٦١٤٦	٨٣٨٢٣
المجموع الكلى	٢٨٦٥٨	٥٣١٥٨	٥٧٣٢٨	٤٩٩٩١	٣٢٨٩٨	٢٢٢٠٣٣

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤/ ١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٢٥ .

ملحق رقم ٢٦

تطور الانفاق على الخدمات المختلفة من ميزانية الدولة فى السنوات ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ — ١٩٦٥ (بالمقارنة بعام ١٩٥١ — ١٩٥٢ = ١٠٠)

(ا) جملة الانفاق بآلاف الجنيهات

السنوات	الخدمات الثقافية		الخدمات الاجتماعية		الخدمات الصحيـة		الاسكان والمرافق		مجموع المنصرف على الخدمات	
	القيمة	المنسوب	القيمة	المنسوب	القيمـة	المنسوب	القيمة	المنسوب	القيمة	المنسوب
١٩٥١ — ١٩٥٢	٢٤٥٩	١٠٠	٥٨٦٩	١٠٠	١٠١٣٣	١٠٠	٥٩٣٨	١٠٠	٢٤٣٩٩	١٠٠
١٩٥٩ — ١٩٦٠	٣٣٤٨	١٣٦	٧٠٩٠	١٢١	١٣٥٠٠	١٢٣	١١٥٦٣	١٩٥	٣٥٥٠١	١٤٦
١٩٦٢ — ١٩٦٣	١٩١٣٢	٧٧٨	١٣٣٨٥	٢٢٨	٢٨٧٦٠	٢٨٤	٨٦٠٧٨	١٤٥٠	١٤٧٣٨٥	٦٠٤
١٩٦٣ — ١٩٦٤	٢٦٢١٢	١٠٦٦	١٧٣٥٦	٢٩٦	٣١١٧٠	٣٠٨	٨٩٣٣٨	١٥٠٥	١٦٤٠٧٦	٦٧٢
١٩٦٤ — ١٩٦٥	٣٣٣٠٢	١٣٥٤	٢٠٠٢٥	٣٤١	٤٤٤٥٩	٤٣٩	٩٩٠١٠	١٦٦٧	١٩٦٧٩٦	٨٠٧

(ب) نصيب الفرد من الانفاق بالجنيه

السنوات	عدد السكان فى أول يناير بالألف	الخدمات الثقافية		الخدمات الاجتماعية		الخدمات الصحية		الاسكان والمرافق		مجموع الخدمات	
		القيمة	المنسوب	القيمة	المنسوب	القيمة	المنسوب	القيمة	المنسوب	القيمة	المنسوب
٥١ — ١٩٥٢	٢١١٩٠	٠ر١١٦	١٠٠	٠ر٢٢٧	١٠٠	٠ر٤٧٨	١٠٠	٠ر٢٨٠	١٠٠	١ر١٥١	١٠٠
٥٩ — ١٩٦٠	٢٥٥٣٥	٠ر١٣١	١١٣	٠ر٢٧٨	١٠٠	٠ر٥٢٩	١١١	٠ر٤٥٣	١٦٠	١ر٣٩١	١٢١
٦٢ — ١٩٦٣	٢٧٥٩٢	٠ر٦٩٣	٥٩٧	٠ر٤٨٥	١٧٥	١ر٠٤٣	٢١٨	٣ر١٢٠	١١١٤	٥ر٣٤١	٤٦٤
٦٣ — ١٩٦٤	٢٨٢٩١	٠ر٩٢٧	٧٩٩	٠ر٦١٣	٢٢١	١ر١٠٢	٢٣١	٣ر١٥٨	١١٢٨	٥ر٨٠٠	٥٠٤
٦٤ — ١٩٦٥	٢٩٠٠٧	١ر١٤٨	٩٩٠	٠ر٦٩٠	٢٤٩	١ر٥٣٢	٣٢١	٣ر٤١٣	١٢١٩	٦ر٧٨٤	٥٨٩

المصدر : « زيادة السكان فى ج ع م وتحدياتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٣٦ .

ملحق رقم ٢٧

ميزان المدفوعات (العمليات الجارية)

فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥)

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

البيان	سنة الأساس	سنوات الخطة الخمسية الاولى				
	٥٩ / ٦٠	السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥
ا — الميزان التجارى :						
الصادرات السلعية (جمارك)	١٨٩ر٩	١٨٩ر٠	١٥١ر٠	١٩٧ر٨	٢٣٨ر٢	٢٦٥ر٢
الواردات السلعية (جمارك)	٢٢٥ر٩	٢٢٤ر٧	٢٧١ر٣	٣٠٢ر١	٤١٨ر٧	٤٠٠ر٨
عجز الميزان التجارى	–٣٦ر٠	–٣٥ر٧	–١٢٠ر٣	–١٠٤ر٣	–١٨٠ر٥	–١٣٥ر٦
ب — ميزان العمليات غير المنظورة :						
المتحصلات :						
التجارة العابرة	٢ر٨	٣ر٧	٣ر٣	٣ر٣	٢ر٣	٣ر٥
التأمين	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٨	١ر٥	٠ر٤
الملاحة	١٣ر٣	١٢ر٦	٨ر٤	١٥ر٦	٨ر٠	٨ر٩
قناة السويس	٤٧ر٠	٥٠ر٧	٥١ر٧	٦٩ر٨	٧٤ر٤	٨٢ر٨
الفوائد والارباح والايرادات الاخرى	٦ر٠	٥ر٤	٥ر٧	٦ر١	٧ر٧	٨ر٠
السياحة وتحويلات الاعانات	٢ر١	٤ر٣	٤ر٠	٩ر٠	١٠ر٦	١١ر٢
المتحصلات الأخرى	٢٩ر٥	٢٣ر٩	٢٣ر٩	٢٩ر٤	٣٣ر١	٤١ر٨
مجموع المتحصلات	١٠١ر٢	١٠١ر١	٩٧ر٧	١٣٤ر٠	١٣٨ر٦	١٥٦ر٦
المدفوعات :						
التجارة العابرة	٢ر٣	٤ر٠	٣ر٥	٥ر٣	٣ر٩	٤ر٦
الافلام السينمائية	٠ر٢	—	٠ر٦	٠ر٢	١ر١	٠ر٥
المدفوعات التجارية الأخرى	٤ر١	٣ر٩	٥ر٣	٧ر٦	٤ر٤	٤ر٩
التأمين	٠ر٥	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٥
الملاحة	١٢ر٥	١١ر٩	٧ر٥	١٠ر٦	٩ز٥	٩ر٠
الفوائدوالأرباح والايرادات الأخرى	٢ر٦	٣ر٦	٦ر٢	١١ر٧	١٤ر١	١٤ر٧
السياحة والعلاج والاعمال	٧ر٣	٩ر٤	٤ر٧	٦ر٢	٧ر٧	١١ر٩
التحويلات والاعانات والدراسة	٣ر١	٣ر٠	٣ر٦	٣ر٨	٦ر٦	
مصروفات الحكومة	٢٢ر٩	٣٥ر١	٢١ر١	٢٦ر٤	٢٧ر١	٣٥ر٣
المدفوعات الاخرى	٥ر٢	٩ر١	١٠ر٤	١١ر٤	١٨ر٦	١٥ر٥
مجموع المدفوعات	٦٠ر٧	٨٠ر٩	٦٣ر٨	٨٣ر٩	٩٣ر٧	٩٦ر٩
فائض ميزان العمليات غير المنظورة	+٤٠ر٥	+٢٠ر٢	+٣٣ر٩	+٥٠ر١	+٤٤ر٩	+٥٩ر٧
رصيد العمليات الجارية	+٤ر٥	–١٥ر٥	–٨٦ر٤	–١٠٤ر٢	–١٣٥ر٦	–٧٥ر٩

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤ / ١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١١٢

ملحق رقم ٣٨

التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى الخطة الخمسية الأولى

١٩٦٠ / ١٩٦١ — ١٩٦٤ / ١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

مجموعات الدول	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/١٩٦١	السنة الثانية ٦١/١٩٦٢	السنة الثالثة ٦٢/١٩٦٣	السنة الرابعة ٦٣/١٩٦٤	السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥	الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	الأهمية النسبية: سنة الأساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة ٦٤/٦٥
								%	%	%
(١) الصادرات :										
١ — دول جامعة الدول العربية	٢١ر٠	٢٢ر٦	١٨ر٩	١٨ر٤	٢٠ر٦	١٧ر٧	–٣ر٣	–١٥ر٧	١١ر١	٦ر٧
٢ — دول السوق الأوربية المشتركة	٢٧ر٤	١٩ر٥	٢٣ر٩	٣٧ر٩	٣٨ر٣	٣٩ر٣	١١ر٩	٤٣ر٤	١٤ر٤	١٤ر٨
٣ — دول منطقة التجارة الحرة فى أوربا	١٢ر٧	١٠ر٢	١٢ر٨	١٣ر٩	١٦ر٠	١٤ر٠	١ر٣	١٠ر٢	٦ر٧	٥ر٣
٤ — دول الكتلة الشرقية	٩٤ر٣	٩٣ر٨	٦٠ر٦	٨٦ر٩	١١٥ر٢	١٤١ر٦	٤٧ر٣	٥٠ر٢	٤٩ر٧	٥٣ر٤
٥ — دول أمريكا الشمالية	٨ر٦	١١ر٣	٨ر٣	٨ر٦	٨ر٩	٨ر٣	–٠ر٣	–٣ر٥	٤ر٥	٣ر١
٦ — الدول الأخرى	٢٥ر٩	٣١ر٦	٢٦ر٥	٣٢ر١	٣٩ر٢	٤٤ر٣	١٨ر٤	٧١ر٠	١٣ر٦	١٦ر٧
مجموع الصادرات	١٨٩ر٩	١٨٩ر٠	١٥١ر٠	١٩٧ر٨	٢٣٨ر٢	٢٦٥ر٢	٧٥ر٣	٣٩ر٧	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

تابع ملحق رقم ٢٨

التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

مجموعات الدول	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	الاهمية النسبية: سنة الاساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة ٦٤/٦٥
								٪	٪	٪
(ب) الواردات :										
١ — دول جامعة الدول العربية	١٩ر٧	١٨ر٤	١٨ر١	٢٤ر٥	٣٥ر٩	٣٣ر٧	١٤ر٠	٧١ر٠	٨ر٧	٨ر٤
٢ — دول السوق الأوربية المشتركة	٥٧ر٠	٤٧ر١	٥١ر١	٦٩ر٢	٨٤ر١	٨٨ر٩	٣١ر٩	٥٦ر٠	٢٥ر٢	٢٢ر٢
٣ — دول منطقة التجارة الحرة فى أوربا	٢٤ر٤	٢٢ر٤	٣٤ر٢	٤٤ر٧	٥٦ر٤	٣٨ر٢	١٣ر٨	٥٦ر٦	١ ر٨	٩ر٥
٤ — دول الكتلة الشرقية	٦٤ر٠	٦٥ر٤	٦١ر٧	٨٠ر٩	٨٢ر٢	٨٨ر٤	٢٤ر٤	٣٨ر١	٢٨ر٣	٢٢ر١
٥ — دول أمريكا الشمالية	٣٩ر٢	٣٩ر٥	٦٤ر	٩٠ر٣	١١٦ر١	١٠٤ر٣	٦٥ر١	١٦٦ر١	١٧ر٤	٢٦ر٠
٦ — الدول الأخرى	٢١ر٦	٣١ر٩	٤٢ر٢	٤٢ر٥	٤٤ر٠	٤٧ر٣	٢٥ر٧	١١٨ر٥	٩ر٦	١١ر٨
مجموع الواردات	٢٢٥ر٩	٢٢٤ر٧	٢٧١ر٣	٣٥٢ر١	٤١٨ر٧	٤٠٠ر٨	١٧٤ر٩	٧٧ر٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

تابع ملحق رقم ٢٨
التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى الخطة الخمسية الأولى
(١٩٦٠ / ١٩٦١ — ١٩٦٤ / ١٩٦٥)

(بالاسعار الجارية وبمليون الجنيه)

مجموعات الدول	سنة الأساس ٥٩/٦٠	سنوات الخطة: السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	الزيادة فى السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبه الزيادة فى السنة الخامسة عن سنه الاساس %	الأهمية النسبية: سنة الاساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة ٦٤/٦٥
حـ — الميزان التجارى :										
١ — دول جامعة الدول العربية	+١ر٣	+٤ر٢	+٠ر٨	—٦ر١	—١٥ر٣	—١٥ر٩	—	—	—	—
٢ — دول السوق الاوربية المشتركة	—٢٩ر٦	—٢٧ر٦	—٢٧ر٢	—٣١ر٣	—٤٥ر٨	—٤٩ر٦	—	—	—	—
٣ — دول منطقة التجارة الحرة فى اوربا	—١١ر٧	—١٢ر٢	—٢١ر٤	—٣٠ر٨	—٤٠ر٤	—٢٤ر٢	—	—	—	—
٤ — دول الكتلة الشرقية	+٣٠ر٣	+٢٨ر٤	—١ر١	+٦ر٠	+٣٣ر٠	+٥٣ر٢	—	—	—	—
٥ — دول امريكا الشمالية	—٣٠ر٦	—٢٨ر٢	—٥٥ر٧	—٨١ر٧	—١٠٧ر٢	—٩٦ر١	—	—	—	—
٦ — الدول الأخرى	+٤ر٣	—٠ر٣	—١٥ر٧	—١٠ر٤	—٤ر٨	—٢ر٩	—	—	—	—
العجز فى الميزان التجارى	—٣٦ر٠	—٣٥ر٧	—١٢٠ر٣	—١٥٤ر٣	—١٨٠ر٥	—١٣٥ر٦	—	—	—	—

المصدر : تقرير متابعه نتائج تنفيذ أهداف الخطه الخمسيه الأولى ٦٠/١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥ ، وزارة التخطيط فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣

ملحق رقم ٢٩

نسبة التبادل الخارجي فى الخطة الخمسية الأولى

٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤ / ١٩٦٥

السنـــة	الرقم القياسى لأسعار الصادرات (١)	الرقم القياسى لأسعار الواردات (٢)	نسبة التبادل الخارجي ٣ = ١/٢
سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
السنة الأولى ٦٠ / ١٩٦١	١٠٣ر٠	١٠٢ر٨	١٠٠ر٢
السنة الثانية ٦١ / ١٩٦٢	٩٦ر١	١٠١ر٦	٩٤ر٦
السنة الثالثة ٦٢ / ١٩٦٣	١٠٨ر٣	١١٢ر٩	٩٥ر٩
السنة الرابعة ٦٣ / ١٩٦٤	١٠٩ر٦	١٢٥ر٠	٨٧ر١
السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥	١١٥ر٨	١٢٩ر٢	٨٩ر٦

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ، ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤ / ١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص١٣٦ .

ملحق رقم ٣٠

المؤشرات الاقتصادية لبعض المجاميع القومية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (القيم بمليون جنيه ومتوسط نصيب الفرد بالجنيه)

البيـــان		٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
السكان (بالآلاف)		٢٥٦١٥	٢٦٣٩٧	٢٧١٢٢	٢٧٨٧٤	٢٨٦٥٠	٢٩٤٥٦
اجمالى الإنتاج المحلى بالأسعار الجارية		٩ر٢٥٤٧	٥ر٢٦٨٥	٢ر٢٧٧٧	٢ر٣١٥٤	٢ر٣٥٠٤	٠ر٣٧٣٨
اجمالى الإنتاج المحلى بأسعار سنة الأساس		٩ر٢٥٤٧	٥ر٢٦٨٥	٢ر٢٧٧٧	٣ر٣٠٨٦	٧ر٣٣٤٥	١ر٣٤٧٤
اجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية		٦ر١٣٧٥	٣ر١٤٥٩	٣ر١٥١٣	٦ر١٦٨٤	٩ر١٨٨٧	٦ر٢٠٥٠
اجمالى الدخل المحلى بأسعار سنة الاساس		٢ر١٢٨٥	٥ر١٣٦٣	١ر١٤١١	٧ر١٥٣٦	٨ر١٦٦٩	٢ر١٧٦٢
اجمالى الاستهلاك الخاص (بأسعار جارية)		٦ر٩٧١	٣ر٩٩٣	٥ر١١٠١	٨ر١١٧٠	٣ر١٢٤٩	٩ر١٣٣٠
اجمالى الاستهلاك الجماعى (بأسعار جارية)		١ر٢٢٨	٩ر٢٥٥	١ر٢٤٧	٢ر٣١٨	٨ر٤٠١	٣ر٤٣١
اجمالى الادخار المحلى (بأسعار جارية)		٩ر١٧٥	١ر٢١٠	٧ر١٦٤	٦ر١٩٥	٨ر٢٣٦	٤ر٢٨٨
اجمالى الاستثمار العينى (بأسعار جارية)		٤ر١٧١	٦ر٢٢٥	١ر٢٥١	٦ر٢٩٩	٤ر٣٧٢	٣ر٣٦٤
الصادرات من السلع والخدمات (بأسعار جارية)		١ر٢٩١	١ر٢٩٠	٧ر٢٤٨	٩ر٣٣١	٨ر٣٧٦	٨ر٤٢١
الواردات من السلع والخدمات (بأسعار جارية)		٦ر٢٨٦	٦ر٣٠٥	١ر٣٣٥	٩ر٤٣٥	٤ر٥١٢	٧ر٤٩٧
معدل النمو السنوى للسكان	٪	—	٠ر٣	٨ر٢	٨ر٢	٨ر٢	٨ر٢
معدل النمو السنوى للإنتاج المحلى (بأسعار سنة الأساس)	٪	—	٤ر٥	٤ر٣	١ر١١	٤ر٨	٨ر٣

معدل النمو السنوى للدخل المحلى (بأسعار سنة الأساس)	٪	—	١ر٦	٥ر٣	٩ر٨	٧ر٨	٥ر٥
معدل النمو السنوى للاستهلاك الخاص	٪	—	٢ر٣	٩ر١٠	٣ر٦	٧ر٦	٥ر٦
معدل النمو السنوى للاستهلاك الجماعى	٪	—	٢ر١٢	ـ٤ر٣	٨ر٢٨	٣ر٢٦	٣ر٧
معدل النمو السنوى للادخار المحلى	٪	—	٤ر١٩	ـ٦ر٢١	٨ر١٨	١ر٢١	٨ر٢١
معدل النمو السنوى للاستثمار العينى	٪	—	٦ر٣١	٣ر١١	٣ر١٩	٣ر٢٤	ـ٢ر٢
معدل النمو السنوى للصادرات	٪	—	ـ٣ر٠	ـ٣ر١٤	٥ر٣٣	٥ر١٣	٩ر١١
معدل النمو السنوى للواردات	٪	—	٦ر٦	٧ر٩	١ر٣٠	٥ر١٧	ـ٩ر٢
متوسط نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج المحلى بالأسعار الجارية		٥ر٩٩	٧ر١٠١	٤ر١٠٢	٢ر١١٣	٣ر١٢٢	٩ر١٢٦
متوسط نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج المحلى بالأسعار المثبتة (٥٩/١٩٦٠=١٠٠)		٥ر٩٩	٧ر١٠١	٤ر١٠٢	٧ر١١٠	٨ر١١٦	٩ر١١٧
متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية		٧ر٥٣	٣ر٥٥	٨ر٥٥	٤ر٦٠	٩ر٦٥	٦ر٦٩
متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدخل المحلى بالأسعار المثبتة (٥٩/١٩٦٠=١٠٠)		٢ر٥٠	٧ر٥١	٠ر٥٢	١ر٥٥	٣ر٥٨	٨ر٥٩
نسبة إجمالى الادخار المحلى إلى اجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية	٪	٨ر١٢	٤ر١٤	٩ر١٠	٦ر١١	٥ر١٢	١ر١٤
نسبة اجمالى الادخار المحلى إلى اجمالى الدخل المحلى بالاسعار المثبتة (٥٩/١٩٦٠=١٠٠)		—	—	—	—	—	—
نسبة اجمالى الاستثمار العينى إلى اجمالى الإنتاج المحلى بالأسعار الجارية	٪	٧ر٩	٤ر٨	٠ر٩	٥ر٩	٦ر١٠	٨ر٩
نسبة اجمالى الاستثمار العينى إلى اجمالى الإنتاج المحلى بالأسعار المثبتة (٥٩/١٩٦٠=١٠٠)		—	—	—	—	—	—
نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الواردات من السلع والخدمات	٪	٦ر١٠١	٩ر٩٤	٣ر٧٤	١ر٧٦	٥ر٧٣	٧ر٨٤

المصدر : زيادة السكان فى ج . ع . م وتحدياتها للتنمية ، مرجع رقم ٢٠٠٦/ ٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٤٤ و ٢٤٥ .

المجموعة الثانية

من الملاحظات الإحصائية

من ٣١ إلى ٦٧

متابعة وتقييم النمو الاقتصادى

فى الجمهورية العربية المتحدة

فى سنة ٦٥/١٩٦٦ مقارنًا بسنة ٦٤/١٩٦٥

ملحق رقم ٣١

عدد السكان التقديري في أول يوليو من كل سنة (بالألف)

السنوات	عدد السكان
١٩٥٠	٢٠٤٦١
١٩٥١	٢٠٩٤٣
١٩٥٢	٢١٤٣٧
١٩٥٣	٢١٩٤٣
١٩٥٤	٢٢٤٦٠
١٩٥٥	٢٢٩٩٠
١٩٥٦	٢٣٥٣٢
١٩٥٧	٢٤٠٨٧
١٩٥٨	٢٤٦٥٥
١٩٥٩	٢٥٢٣٧
١٩٦٠	٢٥٨٣٢
١٩٦١	٢٦٥٥٧
١٩٦٢	٢٧٢٤٣
١٩٦٣	٢٧٩٦٨
١٩٦٤	*٢٨٧٥٨
١٩٦٥	*٢٩٥٤٥
١٩٦٦	*٣٠١٢٣

توزيع السكان في التعدادات المختلفة حسب النوع (بالألف)

السنوات	جملة السكان		
	ذكور	إناث	جملة
١٨٨٢	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢
١٨٩٧	٥٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩
١٩٠٧	٤٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧
١٩٦٠	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤
١٩٦٦	١٥١٧٩	١٤٩٠٤	٣٠٠٨٣

ويشمل البدو الرحل حتى سنه ١٩٦٠

عدد السكان المتوقع حتى عام ١٩٨٥

(بالألف)

سنوات التقدير	الحد الأدنى (١)			الحد الأقصى (٢)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٥	١٤٩١٩	١٤٣٢٦	٢٩٢٤٥	١٥٢٥٩	١٤٦١٨	٢٩٨٧٧
١٩٧٠	١٦٢٢٥	١٥٤٥٣	٣١٦٧٨	١٧٧٢٩	١٦٧٣٠	٣٤٤٥٩
١٩٧٥	١٧٣٨٣	١٦٤٤٧	٣٣٨٣٠	٢٠٥٩٢	١٩١٤٩	٣٩٧٤١
١٩٨٠	١٨٦٨٧	١٧٥٥٠	٣٦٢٣٧	٢٣٨٢٦	٢١٨٦١	٤٥٦٨٧
١٩٨٥	٢٠٠٧٩	١٨٧١٣	٣٨٧٩٢	٢٧٥٥٦	٢٤٩٧٧	٥٢٥٣٣

(١) بفرض تناقص معدلات الخصوبة خطياً إلى ٥٠ ٪ من معدلات سنة ١٩٦٠ خلال العشر السنوات التالية لسنة ١٩٦٠ ثم ثباتها بعد ذلك .

(٢) بفرض ثبات معدلات الخصوبة عند مستويات ١٩٦٠ على طول الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٥.

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١١.

ملحق رقم ٣٢

التوزيع العددى والنسبى لسكان الحضر والريف في التعدادات السبع الأخيرة (*)

السنة	حضر	النسبة	ريف	النسبة	جملة
		٪		٪	
١٩٠٧	٢١٢٥٠٠٠	١٩	٩٠٥٨٠٠٠	٨١	١١١٨٣٠٠٠
١٩١٧	٢٦٤٠٦٠٠	٢١	١٠٠٢٩٧٠٠	٧٩	١٢٦٧٠٣٠٠
١٩٢٧	٣٧١٥٨٤٠	٢٦	١٠٣٦٧٤٣٦	٧٤	١٤٠٨٣٢٧٦
١٩٣٧	٤٣٨٢٠٨٣	٢٨	١١٤٢٩٠٠١	٧٢	١٥٨١١٠٨٤
١٩٤٧	٦٢٠٢٣١٦	٣٣	١٢٦٠٣٥١٠	٦٧	١٨٨٠٥٨٢٦
١٩٦٠	٩٦٥١٠٩٧	٣٧	١٦١٢٠٣٦٨	٦٣	٢٥٧٧١٤٩٥
١٩٦٦	١٢٠٤٢٠٣٠	٤٠	١٧٦٨٩٦٣٠	٦٠	٢٩٧٣١٦٦٠

(*) لايشمل محافظات الحدود .

المصدر : « زيادة السكان فى ج . ع . م وتحدياتها للتنمية » مرجع رقم ٦٠٠٢/٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ١١٠ .

ملحق رقم ٣٣

تطور الكثافة السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة

من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٦٦

سنوات التعداد	عدد السكان	كثافة السكان حسب المساحة الكلية		المساحة السكانية		كثافة السكان حسب المساحة السكانية		
		فى الميل المربع	فى الكيلو متر المربع	ميل مربع	كيلو متر مربع	فى الميل المربع	فى الكيلو متر المربع	معدل الزيادة بالنسبة لعام ١٨٨٢
								٪
١٨٨٢	٦٨٠٦٣٨١	١٧ر٦	٦ر٨	١٣٤٠٢	٣٤٧٠١	٥٠٧ر٩	١٩٦ر١	١٠٠ر٠
١٨٩٧	٩٧١٤٥٢٥	٢٥ر٢	٩ر٧	١٣٤٠٧	٣٤٧١٦	٧٢٤ر٦	٢٧٩ر٨	١٤٢ر٧
١٩٠٧	١١٢٨٧٣٥٩	٢٩ر٢	١١ر٣	١٣٤٠٥	٣٤٧١٠	٨٤٢ر٠	٣٢٥ر٢	١٦٥ر٨
١٩١٧	١٢٧٥٠٩١٨	٣٣ر٠	١٢ر٧	١٣٢٨٤	٣٤٣٩٧	٤٣١ر٦	٣٧٠ر٧	١٨٩ر٠
١٩٢٧	١٤٢١٧٨٦٤	٣٦ر٨	١٤ر٢	١٣٤٠٤	٣٤٧٠٨	١٠٦٠ر٧	٤٠٩ر٦	٢٠٧ر٩
١٩٣٧	١٥٩٣٢٦٩٤	٤١ر٣	١٦ر٠	١٣٢٠٢	٣٤١٨٥	١٢٠٦ر٨	٤٦٦ر١	٢٣٨ر٧
١٩٤٧	١٩٠٢١٨٤٠	٤٩ر٣	١٩ر٠	١٣٤٤٦	٣٤٨١٥	١٤١٤ر٧	٥٤٦ر٤	٢٧٧ر٦
١٩٦٠	٢٦٠٨٥٣٢٦	٦٧ر٥	٢٦ر١	١٣٧٤١	٣٥٥٨	١٨٩٨ر٤	٧٢٣ر٢	٢٧٣ر٩
١٩٦٦	٣٠ ٨٣٤١٩	٧٧ر٨	٣٠ر٠	١٣٧٤١	٣٥٥٨٠	٢١٨٩ر٣	٨٤٥ر٥	٤٣١ر١

المصدر : « زيادة السكان فى ج . ع . م وتحدياتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ١٤٢.

ملحق رقم ٣٤

الإنتاج فى السنة ٦٥/١٩٦٦ مقارنا بالسنة ٦٤/١٩٦٥

(بأسعار ٦٤/٦٥ وبمليون الجنيه)

القطاعات	الإنتاج		الرقم القياسى ٦٤/٦٥=١٠٠	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦
الزراعة	٨١٠ر٨	٨٥٢ر٥	١٠٠	١٠٥ر١
التعدين والصناعة	١٦٢٣ر٦	١٧٤١ر٠	١٠٠	١٠٧ر٢
التشييد	١٨١ر٢	١٩٧ر٨	١٠٠	١٠٩ر٢
الكهرباء	٣٩ر١	٤١ر٩	١٠٠	١٠٧ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٢٦٥٤ر٧	٢٨٣٣ر٢	١٠٠	١٠٦ر٧
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٤ر٧	٢٥٧ر٢	١٠٠	١٠٩ر٦
التجارة والمال	٢٣١ر٩	٢٤٧ر٥	١٠٠	١٠٦ر٧
مجموع قطاعات التوزيع	٤٦٦ر٦	٥٠٤ر٧	١٠٠	١٠٨ر٢
الإسكان	٧٨ر٩	٨٠ر٢	١٠٠	١٠١ر٦
المرافق العامة	١٤ر٧	١٤ر٩	١٠٠	١٠١ر٤
الخدمات الأخرى	٥٩٠ر٤	٥٨٧ر٥	١٠٠	٩٩ر٥
مجموع القطاعات الخدمية	٦٨٤ر٠	٦٨٢ر٦	١٠٠	٩٩ر٨
المجموع الكلى	٣٨٠٥ر٣	٤٠٢٠ر٥	١٠٠	١٠٥ر٧

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج . ع . م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزارة التخطيط، سبتمبر ١٩٦٧، ص ١٦ — ويلاحظ أن القيمة المحققة للمتغيرات الاقتصادية فى سنة ٦٤/١٩٦٥ وبأسعار السوق الجارى فى تلك السنة ، كما ترد فى هذا التقرير، تختلف اختلافا بينا عن القيمة المحققة لنفس المتغيرات فى نفس سنة ٦٤/١٩٦٥ وبأسعار السوق الجارى فى تلك السنه ، كما وردت من قبل فى تقرير التخطيط عن نتائج متابعة تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى، والصادر فى فبراير ١٩٦٧ (أنظر المجموعة الأولى من الملاحق الإحصائيه بالمقارنة بهذه المجموعة من الملاحق الإحصائيه) .

ملحق رقم ٣٥

لإنتاج فى السنة ٦٥/١٩٦٦

مقارنا بالسنة ٦٤/١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

القطاعات	٦٤/٦٥	٦٥/٦٦	نسبة الزيادة
			٪
الزراعة	٨١٠ر٨	٨٨٦ر٣	٩ر٣
التعدين والصناعة	١٦٢٣ر٦	١٧٩٧ر٧	١٠ر٧
التشييد	١٨١ر٢	١٩٧ر٨	٩ر٢
الكهرباء	٣٩ر١	٤١ر٩	٧ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٢٦٥٤ر٧	٢٩٢٣ر٧	١٠ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٤ر٧	٢٦٠ر٥	١١ر٠
التجارة والمال	٢٣١ر٩	٢٥٤ر٧	٩ر٨
مجموع قطاعات التوزيع	٤٦٦ر٦	٥١٥ر٢	١٠ر٤
الإسكان	٧٨ر٩	٨٠ر٢	١ر٦
المرافق العامة	١٤ر٧	١٤ر٩	١ر٤
الخدمات الأخرى	٥٩٠ر٤	٦١٦ر٩	٤ر٥
مجموع القطاعات الخدمية	٦٨٤ر٠	٧١٢ر٠	٤ر١
المجموع الكلى	٣٨٠٥ر٣	٤١٥٠ر٩	٩ر١

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزارة التخطيط، ص ١٧.

ملحق رقم ٣٦

تطور قيمة الإنتاج والدخل الصافى من قطاع الزراعة مقوماً بأسعار ١٩٤٥

(بآلاف الجنيهات)

السنوات	جملة قيمة الإنتاج الزراعى	متطلبات الإنتاج الزراعى	صافى الدخل
١٩٥٢	٤٠٥٢٤٥	٧٢٧٠٠	٣٣٢٥٤٥
١٩٥٣	٣٨٧٥٣٤	٧٤١٦٣	٣١٣٣٧١
١٩٥٤	٤١١٠٧٠	١٠١٥٩٨	٣٠٩٤٧٢
١٩٥٥	٤٢٠٢٠٧	١٠٢١٧٤	٣١٨٠٣٣
١٩٥٦	٤٢٩٨٦٢	٩٨٨٢٤	٣٣١٠٣٨
١٩٥٧	٤٤٠١٢٣	١١٠١٠٥	٣٣٠٠١٨
١٩٥٨	٤٦٨٨٣٥	١٠٢٨١٢	٣٦٦٠٢٣
١٩٥٩	٤٧١٤٤٥	٨٨٦٨٦	٣٨٢٧٥٩
١٩٦٠	٤٨٧٢٢٥	٨٨٤١٨	٣٩٨٨٠٧
١٩٦١	٤٢١٦٩٨	٩٠٤٥٢	٣٣١٢٤٦
١٩٦٢	٤٩٩٤١٨	٩٣٢٨٠	٤٠٦١٣٨
١٩٦٣	٤٩٥٥٣٨	٩٠٧٠٤	٤٠٤٨٣٤
١٩٦٤	٥١٢٠٨٤	٩٨٩٨٦	٤١٣٠٩٨
١٩٦٥*	٥١١٤٢٨	١٠٠٤٨١	٤١٠٩٤٧

قيمة السلف المقدمة من المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاونى

(الوحده ألف جنيه)

السنوات	قيمة السلف	الرقم القياسى
١٩٥٢	١٥٩٦٠	١٠٠ر٠
١٩٦٠	٣٦٦٧١	٢٢٩ر٧
١٩٦٢/٦١	٤٢٤١٨	٢٦٥ر٨
١٩٦٣/٦٢	٥٣٩٩٥	٣٣٨ر٣
١٩٦٤/٦٣	٥٩٥٥٣	٣٧٣ر١
١٩٦٥/٦٤	٦٥٤٦٥	٤١٠ر٢
١٩٦٦/٦٥	٧٩٦٢٨	٤٩٨ر٩

تشمل السلف الممنوحة لقطاع غزة

عدد الجميات التعاونية الزراعية وعدد الأعضاء ورأس المال

السنوات	عـدد الجميات	عدد الأعضاء	رأس المـال بالجنيه
١٩٥٢	١٧٢٧	٤٩٨٦٥٢	٦٦١١٥٣
١٩٥٦	١٤٨٦	٤٦١٩٩٨	٥٩٦٧٠٤
١٩٥٧	١٧٠٧	٥٠٦١٣٩	٦٤٨٣٨٥
١٩٥٨	٣١٦٠	٥٧٨٨٥٥	٧٢٨٣٦٥
١٩٥٩	٣٩١٢	٧٣٩٨٨١	٩٢٢٨٦١
١٩٦٠	٣٧٦٦	٩٤٣٠٢٠	١٢٨٢٩١٤
١٩٦١	٤٠٩٧	١٣٦٩٥٩٣	١٥٧٤٧٩٢
١٩٦٢	٤٦٢٤	١٧٧٦٧٦٣	٢١٧٨٠٦٧
١٩٦٣	٤٧١٤	١٩٦٥٤٣١	٢٣٢٩٦٦٧
١٩٦٤	٤٨٣٨	٢٢٢٦٦٥٩	٢٥٢٧٨١٨
١٩٦٥*	٤٨٤٦	٢٣٧١٠٧٨	٢٥٩٨١١٩

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢، ـ ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،يوليو ١٩٦٧ ، ص ٩٧ .

ملحق رقم ٣٧

الإنتاج والموجود والصادر والمستهلك محليا من القطن الشعر

(بالألف قنطار مترى)

المواسم	الإنتاج	الموجود في أول الموسم	الصادر	المستهلك محليا
١٩٥٣/٥٢	٨٩١٦	١٩٥٩	٦٣٨٠	١٣٧٤
١٩٥٤/٥٣	٦٣٦٣	٣٠٩٣	٦٤٩١	١٤٦٤
١٩٥٥/٥٤	٦٩٦٠	١٥٠٢	٤٩٤٢	١٦٠٤
١٩٥٦/٥٥	٦٦٨٣	١٨٦٩	٥٨٤٩	١٧٤٣
١٩٥٧/٥٦	٦٤٩٧	٨٣٨	٤٦١٨	١٨١٤
١٩٥٨/٥٧	٨١٠٦	٩٠١	٥٠٩٠	١٩٤٨
١٩٥٩/٥٨	٨٩١٨	١٧٩٢	٦٥٤٦	٢١٢٤
١٩٦٠/٥٩	٩١٤٣	١٨٨١	٧٦٣٥	٢١٨٩
١٩٦١/٦٠	٩٥٦٤	١٠٦٨	٦٧٤٠	٢٤٢٥
١٩٦٢/٦١	٦٧١٣	١٣٠٥	٤٥٨٨	٢٧٠٤
١٩٦٣/٦٢	٩١٤٧	٦٩٠	٦٠٦١	٢٧٠٩
١٩٦٤/٦٣	٨٨٣٣	٩٨٣	٥٨٣٥	٢٧٨٧
١٩٦٥/٦٤	١٠٠٨١	١١٦١	٦٨٤٣	٣٠٦١
١٩٦٦/٦٥	١٠٤١٤	١١٩٢	٦٨٤٨	٣٢١٥

مساحة ومحصول القطن الشعر

(الوحدة بالألف)

السنوات	المساحة		المحصول(١)	
	فدان	الرقم القياسي	(قنطار مترى)	الرقم القياسي
١٩٥٢	١٩٦٧	١٠٠	٨٩١٦	١٠٠
١٩٥٣	١٣٢٤	٦٧	٦٣٦٣	٧١
١٩٥٤	١٥٧٩	٨٠	٦٩٦٠	٧٨
١٩٥٥	١٨١٦	٩٢	٦٦٨٣	٧٥
١٩٥٦	١٦٥٣	٨٤	٦٤٩٧	٧٣
١٩٥٧	١٨١٩	٩٢	٨١٠٦	٩١
١٩٥٨	١٩٠٥	٩٧	٨٩١٨	١٠٠
١٩٥٩	١٧٦٠	٨٩	٩١٤٣	١٠٣
١٩٦٠	١٨٧٣	٩٥	٩٥٦٤	١٠٧
١٩٦١	١٩٨٦	١٠١	٦٧١٣	٧٥
١٩٦٢	١٦٥٧	٨٤	٩١٤٧	١٠٣
١٩٦٣	١٦٢٧	٨٣	٨٨٣٣	٩٩
١٩٦٤	١٦١١	٨٢	١٠٠٨١	١١٣
١٩٦٥	١٩٠٠	٩٧	١٠٤١٤	١١٧

(١) يشمل السكرتو

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٠١ .

ملحق رقم ٣٨

الدخل المحلى الإجمالى فى السنة ٦٥/١٩٦٦ مقارنا بالسنة ٦٤/١٩٦٥

(بأسعار ٦٤/١٩٦٥ وبمليون الجنيه)

القطاعات	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	معدل النمو
			٪
لزراعة	٥٧٠ر١	٥٨٩ر١	٣ر٣
التعدين والصناعة	٤٢٣ر٤	٤٤١ر١	٤ر٢
التشييد	٩٢ر٦	٩٤ر٩	٢ر٥
الكهرباء	٢٣ر٢	٢٤ر٣	٤ر٧
مجموع القطاعات السلعية	١١٠٩ر٣	١١٤٩ر٤	٣ر٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٦ر٠	١٩٤ر٧	١٠ر٦
التجارة والمال	١٦٨ر٠	١٨٠ر٣	٧ر٣
مجموع قطاعات التوزيع	٣٤٤ر٠	٣٧٤ر٩	٩ر٠
الإسكان	٧٤ر٩	٧٦ر١	١ر٦
المرافق العامة	٨ر٠	٨ر٢	٢ر٥
الخدمات الأخرى	٣٨٧ر٩	٤١٢ر١	٦ر٢
مجموع القطاعات الخدمية	٤٧٠ر٨	٤٩٦ر٤	٥ر٤
المجموع الكلى	١٩٢٤ر١	٢٠٢٠ر٧	ر٥

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى لج.ع.م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزارة التخطيط، ص ١٨ .

ملحق رقم ٣٩

الدخل المحلى الإجمالى فى السنة ٦٥/١٩٦٦

مقارنا بالسنة ٦٤/١٩٦٥

(بالاسعار الجارية وبمليون الجنيه)

القطاعات	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	نسبة الزيادة
			٪
الزراعة	٥٧٠ر١	٦١٤ر٧	٧ر٨
التعدين والصناعة	٤٢٣ر٤	٤٦٤ر٠	٩ر٨
التشييد	٩٢ر٦	٩٤ر٩	٢ر٥
الكهرباء	٢٣ر٢	٢٤ر٣	٤ر٧
مجموع القطاعات السلعية	١١٠٩ر٣	١١٩٧ر٩	٨ر١
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٦ر٠	١٩٦ر٦	١٢ر٤
التجارة والمال	١٦٨ر٠	١٨١ر٥	٥ر٨
مجموع قطاعات التوزيع	٣٤٤ر٠	٣٧٨ر١	٩ر٢
الإسكان	٧٤ر٩	٧٦ر١	١ر٦
المرافق العامة	٨ر٠	٨ر٢	٢ر٥
الخدمات الأخرى	٣٨٧ر٩	٤٢٦ر٨	١٠ر٠
مجموع القطاعات الخدمية	٤٧٠ر٨	٥١١ر١	٨ر٦
المجموع الكلى	١٩٢٤ر١	٢٠٨٧ر١	٨ر٥

المصدر : تقويم تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزارة التخطيط، ص١٩٠

ملحق رقم ٤٠

الأرقام القياسية للدخل القومى من الزراعة

(بالأسعار الجارية)

٥٣/٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥
١٠٠	١٦١	١٦٠	١٤٨	١٦٩	١٨٨	٢١٠	٢٤٢
٦٢	١٠٠	٩٩	٩٢	١٠٥	١١٧	١٣٠	١٥١
٦٣	١٠١	١٠٠	٩٣	١٠٦	١١٨	١٣١	١٥١
٦٨	١٠٩	١٠٨	١٠٠	١١٤	١٢٧	١٤٢	١٦٤
٥٩	٩٥	٩٥	٨٨	١٠٠	١١٢	١٢٤	١٤٣
٥٣	٨٥	٨٥	٧٩	٩٠	١٠٠	١١١	١٢٨
٤٨	٧٧	٨٦	٧١	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٥
٤١	٦٦	٦٦	٦١	٧٠	٧٨	٨٧	١٠٠

(سنوات مالية)

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٢٣٢ .

ملحق رقم ٤١

الأرقام القياسية للدخل القومي من الصناعة

(بالاسعار الجارية)

٥٣/٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	*٦٦/٦٥
١٠٠	٢١٠	٢٣٤	٢٥٧	٢٩١	٣٢٤	٣٥٢	٣٥٨
٤٨	١٠٠	١١٢	١٢٣	١٣٩	١٥٥	١٦٨	١٧١
٤٣	٨٩	١٠٠	١١٠	١٢٤	١٢٨	١٥٠	١٥٣
٣٩	٨٢	٩١	١٠٠	١١٣	١٢٦	١٣٧	١٣٩
٣٤	٧٢	٨١	٨٨	١٠٠	١١١	١٢١	١٢٣
٣١	٦٥	٧٢	٧٩	٩٠	١٠٠	١٠٩	١١١
٢٨	٦٠	٦٧	٧٣	٨٣	٩٢	١٠٠	١٠٢
٢٨	٥٨	٦٥	٧٢	٨١	٩٠	٩٨	١٠٠

* (سنوات مالية)

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٢٣٤ .

ملحق رقم ٤٢

العمالة فى السنة ٦٥/١٩٦٦ بالمقارنة بالسنة ٦٤/١٩٦٥

(العدد بالألف)

القطاعات	العمالة		الزيادة	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	الزيادة فى عدد المشتغلين	نسبة الزيادة فى عدد المشتغلين
				٪
الزراعة	٠ر٣٧٥١	٠ر٣٨٥٧	٠ر١٠٦	٨ر٢
التعدين والصناعة	٠ر٨٢٥	٧ر٨٤١	٧ر١٦	٠ر٢
التشييد	٢ر٣٤٥	٠ر٣٢٨	-٢ر١٧	-٠ر٥
الكهرباء	٠ر١٨	٥ر١٨	٥ر٠	٨ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٢ر٤٩٣٩	٢ر٥٠٤٥	٠ر١٠٦	١ر٢
النقل والمواصلات والتخزين	٩ر٢٨٣	٨ر٣٠٧	٩ر٢٣	٤ر٨
التجارة والمال	٧ر٧٢٩	٧ر٧٥٢	٠ر٢٣	٢ر٣
مجموع قطاعات التوزيع	٦ر١٠١٣	٥ر١٠٦٠	٩ر٤٦	٦ر٤
الإسكان	٠ر٢١	٧ر٢١	٨ر٠	٨ر٣
المرافق العامة	٣ر٣٠	٢ر٣١	٩ر٠	٠ر٣
الخدمات الأخرى	٥ر١٣٠٦	٢ر١٣٣٦	٧ر٢٩	٣ر٢
مجموع القطاعات الخدمية	٨ر١٣٥٧	٢ر١٣٨٩	٤ر٣١	٣ر٢
المجموع الكلى	٦ر٧٣١٠	٩ر٧٤٩٤	٣ر١٨٤	٥ر٢
قوة العمل المدنية	٠ر٧٩١٨	ر٨١٨٧		
نسبة العمالة إلى قوة العمل المدنية ٪	٣ر٩٢	٥ر٩١		

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزارة التخطيط، ص ٢٠.

ملحق رقم ٤٣

الأجور فى السنة ٦٥ / ١٩٦٦ بالمقارنة بالسنة ٦٤ / ١٩٦٥

(بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه)

القطاعات	الأجور		الزيادة فى الأجور	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	الزيادة فى الأجور	نسبة الزيادة فى الأجور (٪)
الزراعة	١٦٥ر٨	١٩٦ر١	٣٠ر٣	١٨ر٣
التعدين والصناعة	١٤٩ر٦	١٥٤ر٢	٤ر٦	٣ر١
التشييد	٥٣ر٧	٥٦ر٠	٢ر٣	٤ر٣
الكهرباء	٤ر٧	٤ر٩	٠ر٢	٤ر٣
مجموع القطاعات السلعية	٣٧٣ر٨	٤١١ر٢	٣٧ر٤	١٠ر٠
النقل والمواصلات والتخزين	٦٤ر٣	٧٣ر٨	٩ر٥	١٤ر٨
التجارة والمال	١٠١ر٧	١٠٦ر٤	٤ر٧	٤ر٦
مجموع قطاعات التوزيع	١٦٦ر٠	١٨٠ر٢	١٤ر٢	٨ر٦
الإسكان	١ر٨	١ر٩	٠ر١	٥ر٦
المرافق العامة	٧ر٦	٧ر٨	٠ر٢	٢ر٦
الخدمات الأخرى	٣٣١ر٦	٣٦٢ر١	٣٠ر٥	٩ر٢
مجموع القطاعات الخدمية	٣٤١ر٠	٣٧١ر٨	٣٠ر٨	٩ر٠
المجموع الكلى	٨٨٠ر٨	٩٦٣ر٢	٨٢ر٤	٩ر٤

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج . ع . م فى سنة ٦٥/١٩٦٦ ، وزارة التخطيط ، ص ٢١ .

ملحق رقم ٤٤

العلاقة بين نسب الزيادة فى متوسط الأجر وإنتاجية العمل فى السنة ٦٥ / ١٩٦٦ بالنسبة للسنة ٦٤ / ١٩٦٥

(نسبة مئوية ، على أساس الأسعار الجارية)

القطاعات	نسبة الزيادة فى متوسط الأجر	نسبة الزيادة فى إنتاجية العمل
	٪	٪
الزراعة	١٤ر٩	٤ر٩
التعدين والصناعة	١ر٠	٧ر٦
التشييد	٩ر٧	٧ر٨
الكهرباء	١ر٥	١ر٩
مجموع القطاعات السلعية	٧ر٧	٥ر٧
النقل والمواصلات والتخزين	٥ر٩	٣ر٠
التجارة والمال	١ر٤	٤ر٧
مجموع قطاعات التوزيع	٣ر٧	٥ر٠
الإسكان	١ر٨	— ١ر٢
المرافق العامة	— ٣ر٠	— ٥ر٠
الخدمات الأخرى	٦ر٠	٧ر١
مجموع القطاعات الخدمية	٥ر٨	٥ر٦
المجموع الكلى	٦ر٤	٥ر٧

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادي فى ج . ع . م فى سنة ٦٥/١٩٦٦ ، وزارة التخطيط ، ص ٢٢ .

ملحق رقم ٤٥

توزيع الاستثمار الثابت المحلى الإجمالى بين القطاعات الاقتصادية

فى سنة ٦٥/ ١٩٦٦ مقارنا بسنة ٦٤ / ١٩٦٥

القطاعات	الاستثمار المحلى الاجمالى المنفذ		التوزيع النسبى (٪)	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦
الزراعة	٣٢ر٥	٣٠ر٧	٩ر١	٨ر٢
الرى والصرف	٣٧ر٩	٣٢ر٦	١٠ر٦	٨ر٧
السد العالى	١٨ر٦	١٩ر٠	٥ر٢	٥ر١
التعدين والصناعة	٩٩ر٩	٩٤ر٠	٢٧ر٩	٢٥ر٣
التشييد	٥ر٢	٦ر٨	١ر٥	١ر٨
الكهرباء	٥٣ر٢	٦١ر١	١٤ر٧	١٦ر٤
مجموع القطاعات السلعية	٢٤٧ر٣	٢٤٤ر٢	٦٩ر٠	٦٥ر٥
النقل والمواصلات والتخزين	٤٥ر٩	٤٩ر٤	١٢ر٨	١٣ر٣
قناة السويس	٣ر٤	٣ر٧	٠ر٩	١ر٠
التجارة والمال	٤ر٣	٢ر٧	١ر٢	٠ر٧
مجموع قطاعات التوزيع	٥٣ر٦	٥٥ر٨	١٤ر٩	١٥ر٠
الإسكان	٣٠ر٥	٤٧ر٥	٨ر٥	١٢ر٧
المرافق العامة	١١ر٢	١٢ر٤	٣ر٠	٣ر٤
الخدمات الأخرى	٢١ر٧	١٩ر٢	٦ر٢	٥ر١
مجموع القطاعات الخدمية	٦٣ر٤	٧٩ر١	١٧ر٧	٢١ر٢
المجموع الكلى للاستثمار الثابت المحلى الإجمالى (شاملا الأرض)	٣٦٤ر٣	٣٧٩ر١	١٠١ر٦	١٠١ر٧
مطروحا : الأرض	٥ر٩	٦ر٤	١ر٦	١ر٧
المجموع الكلى للاستثمار الثابت المحلى الأجمالى	٣٥٨ر٤	٣٧٢ر٧	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج ٠ ع ٠ م فى سنة٦٥/١٩٦٦ ٠
وزارة التخطيط ، ص ٢٤ ٠

ملحق رقم ٤٦

توزيع الاستثمار الثابت المحلى الإجمالى بين القطاع العام والخاص
فى سنة ٦٥/ ١٩٦٦ مقارنا بسنة ٦٤ / ١٩٦٥

(بسعر السوق الجارى وبمليون الجنيه)

القطاعات	السنة ٦٤/١٩٦٥			السنة ٦٥/١٩٦٦		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
الزراعة	٢٨ر٠	٤ر٥	٣٢ر٥	٢٨ر٩	١ر٨	٣٠ر٧
الرى والصرف	٣٧ر٤	٠ر٥	٣٧ر٩	٣٢ر٠	٠ر٦	٣٢ر٦
السد العالى	١٨ر٦	—	١٨ر٦	١٩ر٠	—	١٩ر٠
التعدين والصناعة	٩٩ر٢	٠ر٧	٩٩ر٩	٩٣ر٤	٠ر٦	٩٤ر٠
التشييد	٥ر٢	٠ر٠	٥ر٢	٦ر٨	٠ر٠	٦ر٨
الكهرباء	٥٣ر٢	—	٥٣ر٢	٦١ر١	—	٦١ر١
مجموع القطاعات السلعية	٢٤١ر٦	٥ر٧	٢٤٧ر٣	٢٤١ر٢	٣ر٠	٢٤٤ر٢
النقل والمواصلات والتخزين	٤٤ر٧	١ر٢	٤٥ر٩	٤٧ر٥	١ر٩	٤٩ر٤
قناة السويس	٣ر٤	—	٣ر٤	٣ر٧	—	٣ر٧
التجارة والمال	٣ر٣	١ر٠	٤ر٣	٢ر٣	٠ر٤	٢ر٧
مجموع قطاعات التوزيع	٥١ر٤	٢ر٢	٥٣ر٦	٥٣ر٥	٢ر٣	٥٥ر٨
الإسكان	١٩ر٢	١١ر٣	٣٠ر٥	٢٦ر٠	٢١ر٥	٤٧ر٥
المرافق العامة	١١ر٢	—	١١ر٢	١٢ر٤	—	١٢ر٤
الخدمات الأخرى	١٩ر٣	٢ر٤	٢١ر٧	١٧ر٠	٢ر٢	١٩ر٢
مجموع القطاعات الخدمية	٤٩ر٧	١٣ر٧	٦٣ر٤	٥٥ر٤	٢٣ر٧	٧٩ر١
المجموع الكلى للاستثمار الثابت المحلى الإجمالى (شاملا للأرض)	٣٤٢ر٧	٢١ر٦	٣٦٤ر٣	٣٥٠ر١	٢٩ر٠	٣٧٩ر١
مطروحا : الأرض	٤ر٦	١ر٣	٥ر٩	٥ر٢	١ر٢	٦ر٤
المجموع الكلى للاستثمار الثابت المحلى الإجمالى	٣٣٨ر١	٢٠ر٣	٣٥٨ر٤	٣٤٤ر٩	٢٧ر٨	٣٧٢ر٧
التوزيع النسبى (٪)	٩٤ر٣	٥ر٧	١٠٠ر٠	٩٢ر٥	٧ر٥	١٠٠ر٠

المصدر: تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزارة التخطيط، ص ٢٥ .

ملحق رقم ٤٧

الاستهلاك النهائى فى السنة ٦٥ / ١٩٦٦
مقارنا بالسنـة ٦٤ / ١٩٦٥

(بسعر السوق الجارى ، وبسعر السوق للسنة ٦٤ / ٦٥ وبمليون الجنيه)

البيان	السنة ٦٤ / ٦٥	السنة ٦٥ / ٦٦	نسبة الزيادة (٪)
	(بسعر السوق الجارى وبمليون الجنيه)		
استهلاك الأفراد	١٣٧١ر٥	١٥١٩ر١	١٠ر٨
الاستهلاك الجماعى	٤٣١ر٣	٤٧٥ر٠	١٠ر١
مجموع الاستهلاك النهائى	١٨٠٢ر٨	١٩٩٤ر١	١٠ر٦
الناتج القومى الإجمالى	٢١٢٣ر٤	٢٣١٠ر٠	٨ر٨
نسبة استهلاك الأفراد إلى الناتج القومى الإجمالى (٪)	٦٤ر٦	٦٥ر٨	—
نسة الاستهلاك الجماعى إلى الناتج القومى الإجمالى (٪)	٢٠ر٣	٢٠ر٥	—
نسبة الاستهلاك النهائى إلى الناتج القومى الإجمالى (٪)	٨٤ر٩	٨٦ر٣	—
	(بسعر السوق للسنة ٦٤/١٩٦٥ وبمليون الجنيـــه)		
استهلاك الافراد	١٣٧١ر٥	١٤٤٥ر٥	٥ر٤
الاستهلاك الجماعى	٤٣١ر٣	٤٦٠ر٥	٦ر٨
مجموع الاستهلاك النهائى	١٨٠٢ر٨	١٩٠٦ر٠	٥ر٧
الناتج القومى الإجمالى	٢١٢٣ر٤	٢٢٢٥ر٩	٤ر٨

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج . ع . م فى سنة ٦٥/١٩٦٦ ، وزارة التخطيط ، ص ٢٣ .

ملحق رقم ٤٨

الادخار المحلى الإجمالى فى سنة ٦٥/١٩٦٦ مقارنا بسنة ٦٤/١٩٦٥

(بسعر السوق الجارى وبمليون الجنيه)

المصادر	الادخار المحلى الإجمالى		التوزيع النسبى (٪)	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦
الادخار الإجمالى المتاح لدى القطاع العام	٣٠٠ر٣	٢٨٨ر١	٩٣ر٧	٩١ر٣
١ — قطاع التأمينات الاجتماعية	١٠٠ر١	١٠٩ر٢	٣١ر٢	٣٤ر٦
١ — الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	٥٠ر٠	٥٣ر٥	١٥ر٦	١٧ر٠
٢ — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	٥٠ر١	٥٥ر٧	١٥ر٦	١٧ر٦
٢ — قطاع المال والادخار :	٢١ر٧	٣٦ر٣	٦ر٧	١١ر٥
١ — الجهاز المصرفى	٨ر٦	٩ر٠	٢ر٧	٢ر٩
٢ — شركات التأمين	٤ر٢	٤ر٣	١ر٣	١ر٤
٣ — صندوق توفير البريد	٨ر٨	٥ر١	٢ر٧	١ر٦
٤ — بنوك الادخار المحلية	٠ر١	٠ر٤	٠ر٠	٠ر١
٥ — شهادات الاستثمار	٠ر٠	١٤ر٣	٠ر٠	٤ر٥
٦ — إدخار نصف اليوم	٠ر٠	٣ر٢	٠ر٠	١ر٠
٣ — قطاع الأعمال العام :	٢٠٥ر٥	٢٢٤ر٦	٦٤ر١	٧١ر١
١ — شركات القطاع العام	٨٥ر١	٩٧ر٩	٢٦ر٥	٣١ر٠
٢ — هيئات ومؤسسات القطاع العام	٣١ر٩	١٦ر١	١٠ر٠	٥ر١
٣ — فائض الهيئات والمؤسسات المحول لميزانية الخدمات	٨١ر٢	١٠٦ر٣	٢٥ر٣	٣٣ر٦
٤ — المخصص للخدمات المركزية الاجتماعية	٧ر٣	٤ر٣	٢ر٣	١ر٤
٤ — قطاع الحكومة العامة	—٨١ر٠	—٩٧ر٠	—٢٥ر٢	—٣٠ر٧
٥ — موارد أخرى	٥٤ر٠	١٥ر٠	١٦ر٩	٤ر٧
الادخار الإجمالى المتاح لدى القطاع الخاص	٢٠ر٣	٢٧ر٨	٦ر٣	٨ر٨
المجموع الكلى للادخار المحلى الإجمالى	٣٢٠ر٦	٣١٥ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج . ع . م فى سنة ٦٥/١٩٦٦ ، وزارة التخطيط ، ص ٢٨ .

ملحق رقم ٤٩

ربط ميزانية الجمهورية العربية المتحدة

(الوحدة : جنيه)

السنة	ميزانية عادية	ميزانية إنتاجية	ميزانية ملحقة	الجملة	المستبعد وهو ما يخص الميزانيات المستقلة والملحقة من إعانات واعتمادات إنتاجية	جملة الإنفاق العام	الرقم القياسى
٥٣/٥٢	٢٠٦٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٤٣٣٣٠٥٠	٢١٠٦٤٣٠٥٠	٢٧٥٦٥٥٠	٢٠٧٨٨٦٥٠	١٠٠
٦١/٦٠	٣٠١٠١٠٩٠٠	٢٨٥٨٤٥٠٠٠	١٧٦٩٠٦٣٧١	٧٦٢٧٦٢٢٧١	٧٣٦٩٧٢٢١	٧٠٠٠٦٥٠٥٠	٣٣٧
٦٢/٦١	٣٣٥٠٠٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠٠٠٠	١٩٧٢٥٤٢٥٢	٨٤٧٢٥٤٢٥٢	٧٣٣٧٨٧٣٧	٧٧٣٨٧٥٥١٥	٢٧٢

تابع ملحق رقم ٤٩

ربط ميزانية الجمهورية العربية المتحدة

السنة	قطاع الخدمات: الميزانية العادية للخدمات	قطاع الخدمات: ميزانية وحدات الإدارة المحلية	قطاع الخدمات: الميزانية الملحقة بالخدمات	الميزانية الداخلة فى قطاع الأعمال	الجملة	المستبعد وهو ما يخص الإدارة المحلية والميزانيات الملحقة من إعانات وكذلك المبالغ المستبعدة من ميزانية الأعمال لعدم التكرار	جملة الإنفاق العام	الرقم القياسى
٦٢/٦٣(١)	٤٧١٧٦٧٠٠	١٣٨٧١١٠٥٠	٣١٢٦٣٦٠٠	٨٢١٠٠٩٤٠٠	١٤٦٢٨٥١٠٥٠	٤٥٠٢٢٩٥٠٠	١٠١٢٦٢١٥٥٠	٤٨٧
٦٤/ ٣	٤٩٠١٠٣٥٠٠	١٥٣٢٢٢٨٠٠	(٢)٠٠	٠٠٠٥٤٠٩٠٠	١٦٤٣٨٦٧٢٠	٥٦٤٤٦١٤٠٠	(٣)١٠٧٩٤٠٥٨٠٠	٥١٩
٦٥/٦٤	٤٤٩٢٢١٠ ٠	١٦١٤٤٥٠٠٠	(٢)٠٠	١١٦٤٩٥ ٦٧٠	١٧٧٥٦٢٥٦٧٠	٥٩١٢٠٣١٨٧	١١٨٤٤٢٢٤٨٣	٥٧٠
٦٦/٦٥	٤٧١٩١٣٤٠٠	١٧٧٥٣٢٦٠٠	(٢)٠٠	١٢١٠٠٨٢٠٠٠	١٨٥٩٥٢٨٠٠٠	٦٥٣٥٠٩٩٣٩	١٢٠٦٠١٨٠٦١	٥٨٠
٦٧/٦٦	٥٤٥٢٧٠٣٠٠	١٧٦١٠٤٨ ٠	(٢)٠٠	١٠٨٦٤٣٠٠٠٠	١٨ ٧٨ ٥١٠٠	٤٩١٥٨٠١٥٤	١٣١٦٢٢٤٩٤٦	٦٣٣

(١) قسمت الميزانية عام ٦٢ / ٦٣ إلى قطاع خدمات وقطاع أعمال، وتتم المقارنة على أساس جملة الإنفاق العام. (سنوات مالية)

(٢) ضمت الميزانية الملحقة بالخدمات للميزانية العادية للخدمات.

(٣) أستبعد منها ١٥ مليون جنيه قيمة خامات ومواد بترولية للتشغيل بميزانية مؤسسة البترول ـ كانت مدرجة عام ٦٢ / ٦٣ بمبلغ ٤٢٫٦ مليون جنيه.

المصدر: الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، يونية ١٩٦٧، ص ٢٣٩.

ملحق رقم ٥٠ (١)

تطور الإنفاق العام بميزانية الدولة

السنوات	الانفاق العام بآلاف الجنيهات	الرقم القياسى
٥٢ / ١٩٥٣	٢٠٧ ٨٨٧	١٠٠
٥٣ / ١٩٥٤	٢٤٧ ٨٩٧	١١٩
٥٤ / ١٩٥٥	٢٩١ ٧٩٤	١٤٠
٥٥ / ١٩٥٦	٣١٧ ٤٦٣	١٥٣
٥٦ / ١٩٥٧	٣٤٢ ٤٣٢	١٦٥
٥٧ / ١٩٥٨	٣٣٠ ٥٤٥	١٥٩
٥٨ / ١٩٥٩	٤٣٢ ٣٢٧	٢٠٨
٥٩ / ١٩٦٠	٥١١ ٠٥٤	٢٤٦
٦٠ / ١٩٦١	٧٠٠ ٠٦٥	٣٣٧
٦١ / ١٩٦٢	٧٧٣ ٨٧٦	٣٧٢
٦٢ / ١٩٦٣	٩٧٠ ٠٢٢	٤٦٧
٦٣ / ١٩٦٤	١٠٧٩ ٤٠٦	٥١٩
٦٤ / ١٩٦٥	١١٨٤ ٤٢٢	٥٧٠
٦٥ / ١٩٦٦	١٢٠٦ ٠١٨	٥٨٠
٦٦ / ١٩٦٧	١٣١٦ ٢٢٥	٦٣٣

استبعد مبلغ ٤٢ر٦ مليون جنيه قيمة خامات ومواد بترولية من إنفاق عام ٦٢/١٩٦٣ ،ويقابل ذلك استبعاد مبلغ ٥١ مليون جنيه فى ٦٣/١٩٦٤ ، وذلك توحيداً لأساس المقارنة .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٣٧ .

ملحق رقم ٥٠ (ب)

الإنفاق العام موزعا حسب القطاعات طبقا لربط الميزانية من ٥١ / ١٩٥٢ الى ٦٦ / ١٩٦٧

(بملايين الجنيهات)

السنة / النشاط	١٩٥٢/٥١	١٩٦٢/٦١	١٩٦٣/٦٢	١٩٦٤/٦٣	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦
الزراعة والرى والصرف	٢٢ر٣	٨٥ر٩	١٠٧ر٣	١١٦ر٧	١٣٢ر٨	١٢٨ر٧	١٥٤ر٨
الصناعة والكهرباء	٧ر٦	١٧٤ر١	٢٠٠ر٥	٢٢٥ر٠	٢٠٣ر٠	٢٠٥ر٠	١٨٩ر٤
السد العالى	—	٢٦ر٥	٤٠ر٤	٥٩ر٧	٥٦ر٩	٥٥ر٤	٦٩ر١
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٨ر٩	٩٩ر٥	١٠٢ر٩	١٠٠ر٣	١٢٣ر٢	١٣١ر٢	١٤٩ر١
الدفاع والأمن والعدالة	٧٠ر٩	١١٨ر٤	١٣٨ر٢	١٥٦ر٣	١٧٢ر١	١٨٥ر١	٢١٥ر٧
الخدمات التعليمية	٤٠ر٢	٧٣ر٨	٨٨ر٦	٩٢ر٠	٩٦ر٢	١٠٦ر٤	١١١ر٩
الخدمات الصحية	١٠ر١	٢٠ر٩	٢٨ر٨	٣١ر٢	٤٤ر٥	٤٣ر٧	٤٣ر٠
الخدمات التموينية والتخزين	١٨ر٩	١٩ر٧	٤٧ر٨	٥٣ر٠	٥٧ر٥	٥٤ر٢	٥٣ر٧
الخدمات المالية والتجارية	١٦ر٠	٦٩ر٤	٧٥ر٩	٨٨ر٦	١٠١ر٩	١١٣ر٥	١٣٩ر٦
الاسكان والمرافق	٥ر٩	٣٢ر٩	٨٦ر١	٨٩ر٣	٩٩ر٠	٨١ر٧	٨٨ر٨
خدمات أخرى	١٣ر٩	٥٧ر٨	٥٣ر٥	٦٧ر٣	٩٧ر٣	١٠٠ر٦	١٠١ر١
جملة الإنفاق	٢٣٤ر٧	٧٧٨ر٩	٩٧٠ر٠	١٠٧٩ر٤	١١٨٤ر٤	١٢٠٦ر٠	١٣١٦ر٢

المصدر : المؤشرات الإحصائية الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٤٥ .

ملحق رقم ٥٩

توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة فى سنة ٦٥/١٩٦٦

ومن ٦٢/١٩٦٣ إلى ٦٥/١٩٦٦

القطاعات	١٩٦٥/١٩٦٦		متوسط ١٩٦٢/١٩٦٣ إلى ١٩٦٥/١٩٦٦	
	القيمة بالمليون جنيه	٪	القيمة بالمليون جنيه	٪
الزراعة	١٠٤ر٥	٨ر٧	٩٣ر٨	٨ر٥
الرى والصرف	٢٤ر١	٢ر٠	٢٧ر٦	٢ر٥
الكهرباء	٦٣ر٩	٥ر٣	٤١ر٥	٣ر٧
السد العالى	٥٥ر٤	٤ر٦	٥٣ر١	٤ر٨
الصناعة	١٤١ر٦	١١ر٧	١٦٧ر٠	١٥ر٢
النقل والمواصلات	١١٢ر٧	٩ر٣	٩٣ر٥	٨ر٤
قناة السويس	١٨ر٥	١ر٥	٢٠ر٩	١ر٩
الإسكان والمرافق العامة	٨١ر٧	٦ر٨	٨٩ر٠	٨ر١
الدفاع والأمن والقضاء	١٨٥ر١	١٥ر٣	١٦٢ر٩	١٤ر٦
التعليم	١٠٦ر٤	٨ر٨	٩٥ر٨	٨ر٦
الصحة العامة	٤٣ر٧	٣ر٦	٣٧ر٠	٣ر٣
الثقافة والترفيه	٢٥ر٩	٢ر١	٢٦ر١	٢ر٣
الخدمات الاجتماعية والدينية	١٩ر٢	١ر٦	١٧ر٥	١ر٦
التخزين والتموين	٥٤ر٢	٤ر٥	٥٣ر١	٤ر٨
البحث العلمى	٦ر١	٠ر٥	٧ر٥	٠ر٧
التنظيم والإدارة	٤٩ر٥	٤ر٣	٢٨ر٦	٢ر٥
الخدمات المالية والتجارية	١١٣ر٥	٩ر٤	٩٥ر١	٨ر٥
الجملة	١١٨٣ر٦	١٠٠ر٠	١١١٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: «زيادة السكان فى ج.ع.م وتحدياتها للتنمية» مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نوفمبر ١٩٦٦، ص ٢٨٣.

ملحق رقم ٥٢ (١)

الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية

فى آخر يونيو من كل سنة

(بآلاف الجنيهات)

السنة / الأصول	١٩٥٣	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
نقدية	٥٣٥٩	١١٣١٧	١٢٢٢٢	١٠٠٠٥	٢٠٤٢٦	١٧١٨١
أرصدة لدى البنك المركزى (١)	٥٨٣٦٠	٧٤٢٩٥	٨٨٩٢٦	١٠١٩٨٩	٩٩١٥٢	١٣٥٧٩٢
ذهب	٢٩	١٥	١٥	١٥	١٧	١٧
شيكات وحوالات وكوبونات واوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل	٤٧١	٤٢١٩	٤٧٠٢	٥٠٢٧	٤٦٨٦	٦٤٤٧
أوراق تجارية مخصومة	٧٨١١	١٥٦٥٠	١٨٤٠٢	٧٥٥٧	٥٩٧١	٤٣٦٨
استثمارات واذون على الخزانة	٢٥٠٧١	١٧٥٢٩٩	١٨٦٤٤٤	٢٣٥٧١٦	٢١١٥٠١	١٧٦٠٠٣
المستحق على البنوك الأخرى	١٥٤٢٤	٥٤٥٦٠	٧١٦٢٦	١١٤٧٠٦	١٦٠٣٨١	١٦٧٥٥٠
قروض وسلفيات	٥٦٢٦٥	١٨٨٩١٩	١٩٩٧٠٤	٢٦٥٦٢٦	٣٢٨٩٠٤	٤٤٢٨٧٩
أصول ثابتة	(٢)	٣٠٣	٢٠٦	٢١٧	٢٨٨	٢٣٧
مبانى البنك	١١٩٣	٣٤٨٥	٣٥٦٢	٣٧٨٠	٣٥٦٥	٣٥١١
كمبيالات مرسلة للبروتستو وديون مشكوك فى تحصيلها	٢٣٣	٣٩٥١	٥٠٩٦	١١٢٩٢	١٠٠٢٩	٤٧٧٠
حساب الأرباح والخسائر	(٣)	١١٥٩	١٨٠٧	٨٥	١٢٨	٩٠
أصول أخرى	٢٥٩٦	١٥٣٢٨	٢٤٥٩٧	٣٣٩٠١	٤٣٢٧٦	٣٥٦٦١
المجموع	١٧٢٨١٢	٥٤٨٤٠٠	٦١٧٣٠٩	٧٩٤٩١٦	٨٨٨٣٢٤	٩٩٤٥٠٦

(١) أرصدة لدى البنك الأهلى فى سنه ١٩٥٣ .

(٢) القيمة مدرجة ضمن مبانى البنك.

(٣) القيمة مدرجة ضمن بند أصول أخرى .

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٤٦ .

ملحق رقم ٥٢ (ب)

الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية

فى آخر يونيو من كل سنة

(بآلاف الجنيهات)

السنة / الخصوم	١٩٥٣	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
رأس المال المدفوع	٣٢٦٧	١٦٩٣٧	١٦٠٩٥	١٣٢٢٥	٩٥٠٠	٩٤٣٦
الاحتياطيات	٦٨٦٠	١٣٦٨٧	١٤٥٦٦	١٤٣٧٨	١٣٣١٧	١٦٦٨٧
المخصصات	(١)	٢١٤٠١	٢٤٣٣٥	٢٧٨٧٢	٢٥١٢٦	٣٦٢٥٨
حساب الأرباح والخسائر والأرباح الغير الموزعة	١٢٧٨	٣٤٣٠	٢٦٢٠	٢٢١٦	٢٥١١	٣٤٣٠
شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع	١٣٦٤	٣٥٥٥	٣٢٤٧	٤٢٨٦	٤١٤٥	٩٠٤٤
المستحق للبنوك الأخرى	٥٨٥٣	٣٩٩٠٧	٤٧٠٠٧	٦١٤٧٥	٥٤٨٢٠	٩١٣٨٤
مبالغ مقترضة من البنك المركزى	٥٢٠	٥٠٠٠	٢٦٠٥٠	٨٢٧٠٠	١٥٣٦٠٠	١٨٧٦٠٠
الودائع (٢)	١٤٣٠٥١	٤٠٠٣٧٩	٤٢٩٩٨٢	٥٣١٠٦٣	٥٥١٤١٢	٥٨٧٠١٨
التزامات قبل العملاء نظير اعتمادات مفتوحة بالعملات الاجنبية	٣٤٤٧	١٤٩٢٠	١٢٢٩٨	٨٩٨٠	١٠٠٤٥	٩٧٥٧
خصوم أخرى	٧١٧٣	٢٩١٨٤	٤١١٠٩	٤٨٧٢١	٥٨٧٩٨	٤٤٨٩٢
المجموع	١٧٢٨١٢	٥٤٨٤٠٠	٦١٧٣٠٩	٧٩٤٩١٦	٨٨٨٣٢٤	٩٩٤٥٠٦

(١) القيمة تدرج ضمن بند الاحتياطيات

(٢) تتضمن الودائع بعملات أجنبية

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .

ملحق رقم ٥٣

عجز الدولة فى الحساب الجارى مع العالم الخارجى فى السنة ٦٥ / ١٩٦٦ مقارنا بالسنة ٦٤ / ١٩٦٥

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

	السنة ٦٤ / ٦٥	السنة ٦٥ / ٦٦
١ — الميزان التجارى		
الصادرات السلعية (أرقام الجمارك)	٢٦٥ر٢	٢٥٨ر٥
مطروحا : الواردات السلعية (أرقام الجمارك)	٤٠٠ر٨	٤٤٨ر٥ (١)
الميزان التجارى	—١٣٥ر٦	— ١٩٠ر٠
٢ — ميزان العمليات الجارية غير المنظورة		
(أ) المتحصلات		
رسوم المرور فى قناة السويس	٨٢ر٨	٩٠ر٦
التجارة العابرة	٣ر٥	٣ر١
التأمـــين	٠ر٤	٠ر٢
الملاحـــة	٨ر٥	١٢ر٤
الفوائد والأرباح والإيرادات الأخرى	٨ر٠	١١ر١
السياحة وتحويلات الاعانات	١١ر٢	٤٤ر١
المتحصلات الأخرى	٤٣ر٤	
مجموع المتحصلات	١٥٧ر٨	١٦٢ر٥
(ب) مطروحا : المدفوعات :		
التجارة العابرة	٤ر٦	٥ر٣
الأفلام السينمائية	٠ر٥	٠ر٦
المدفوعات التجارية الأخرى	٤ر٩	٥ر٩
التأمـــين	٠ر٥	٠ر٣
الملاحـــة	٨ر٨	١١ر٠

Note: in 65/66, 44.1 is a single figure bracketed against both "السياحة وتحويلات الاعانات" and "المتحصلات الأخرى".

تابع ملحق رقم ٥٣

عجز الدولة فى الحساب الجارى مع العالم الخارجى

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦
الفوائد والأرباح والإيرادات الأخرى	١٤ر٧	١٥ر٩
السياحة والعلاج والأعمال وتحويلات الإعانات والدراســة	١١ر٩	١٢ر٦
مصروفات الحكومة	٣٥ر٣	٣٨ر٨
المدفوعات الأخرى	١٥ر٥	١٨ر٧
مجموع المدفوعات	٥٦ر٧	١٠٩ر١
ميزان العمليات الجارية غير المنظورة	+ ٦١ر١	+ ٥٣ر٤
عجز الدولة فى الحساب الجارى	— ٧٤ر٥	— ١٣٦ر٦
الناتج القومى الإجمالى	٢١٢٣ر٤	٢٣١٠ر٠
نسبة عجز الدولة فى الحساب الجارى إلى الناتج القومى الاجمالى (٪)	٣ر٥	٥ر٩

(١) تبلغ الواردات السلعية حسب احصاءات الجمارك فى السنة ٦٥/١٩٦٦، ٤٦٣ر٥ مليونا من الجنيهات . غير انه قد استبعد من هذا الرقم مبلغ ١٥ مليونا من الجنيهات ، عبارة عن مهمات للسد العالى وردت فى سنوات سابقة وأدخلت كموقوفات جمركية، ثم سويت اجراءاتها الجمركية خلال السنة ٦٥/١٩٦٦ ، وظهرت قيمتها فى احصاءات هذه السنة . وبهذا يصبح رقم الواردات السلعية ٤٤٨ر٥ مليونا من الجنيهات .

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ٦٥ / ١٩٦٦، وزارة التخطيط ص٢٩ و ٣٠ .

ملحق رقم ٥٤

الميزان التجارى بين الجمهورية العربية المتحدة والبلاد الأجنبية

(القيمة بالألف جنيه)

السنوات	الواردات	الصادرات			الفرق
		الوطنية	المعاد تصديرها	الجملة	
٥٣/٥٢	١٩٥٣٤٧	١٥٥٦٦٦	١٩٤٧	١٥٧٦١٣	—٣٧٧٣٤
٦٠/٥٩	٢٢٥٩٤٧	١٨٨١٤٧	١٧٧٢	١٨٩٩١٩	—٣٦٠٢٨
٦١/٦٠	٢٢٤٦٦٤	١٨٧٦٨١	١٢٨٤	١٨٨٩٦٥	—٣٥٦٩٨
٦٢/٦١	٢٧١٢٥٧	١٥٠٠٧٥	٩١٢	١٥٠٩٨٧	—١٢٠٢٧٠
٦٣/٦٢	٣٤٤١٦٦	١٩٦٦٩٥	١١٢٣	١٩٧٨١٨	—١٤٦٣٤٨
٦٤/٦٣	٤١٨٧٢٠	٢٣٧٣٧٧	٨٩٠	٢٣٨٢٦٧	—١٨٠٤٥٣
٦٥/٦٤	٤٠٠٧٦١	٢٦٣٤٥١	١٧٥٠	٢٦٥٢٠١	—١٣٥٥٦٠
٦٦/٦٥	٤٦٣٥٤٤	٢٥٦٢٢٢	٢٣١٤	٢٥٨٥٣٦	—٢٠٥٠٠٨

المصدر : الـكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢–١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٢٤٥ .

ملحق رقم ٥٥

تجارة الجمهورية العربية المتحدة

(القيمة بالألف جنيه)

السنة	الصادرات (١)	الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٢	١٥٠١٧٢	٢٢٧٦٩٨	—٧٧٥٢٦
١٩٥٣	١٤٢٥٥٣	١٧٩٩٦٢	—٣٧٤٠٩
١٩٥٤	١٤٣٨٥٩	١٦٤٥٢٣	—٢٠٦٦٤
١٩٥٥	١٤٦٠٠٥	١٨٧٢٥٩	—٤١٢٥٤
١٩٥٦	١٤٢٣٣١	١٨٦١٣٤	—٤٣٨٠٣
١٩٥٧	١٧١٥٥١	١٨٢٥٦٢	—١١٠١١
١٩٥٨	١٦٦٢٩٩	٢٤٠١٧٠	—٧٣٨٧١
١٩٥٩	١٦٠٤٥٣	٢٢٢١٦٦	—٦١٧١٣
١٩٦٠	١٩٧٧٥٧	٢٣٢٤٧٦	—٣٤٧١٩
١٩٦١	١٦٨٩٣٦	٢٤٣٧٧٩	—٧٤٨٤٣
١٩٦٢	١٥٨٣١٠	٣٠٠٩٢٣	—١٤٢٦١٣
١٩٦٣	٢٢٨٧٦٨	٣٩٨٣٥٦	—١٧١٥٨٨
١٩٦٤	٢٣٤٣٧٧	٤١٤٤١٥	—١٨٠٠٣٨
١٩٦٥	٢٦٣١٣٢	٤٠٥٨٧٥	—١٤٢٧٤٣
١٩٦٦	٢٦٣١٣٥	٤٤٠٨٨٠ (٢)	—١٧٧٧٤٥

سنوات ميلادية

(١) يشمل المعاد تصديره .

(٢) لا يشمل البترول الخام المستورد .

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٢٥٠ .

ملحق رقم ٥٦

الصادرات من السلع حسب الانشطة

فى سنة ٦٥ / ١٩٦٦ مقارنا بسنة ٦٤ / ١٩٦٥

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

مجموعات الأنشطة والسلع	الصادرات		نسبة الزيادة ٪	الاهمية النسبية ٪	
	٦٤ / ٦٥	٦٥ / ٦٦		٦٤ / ٦٥	٦٥ / ٦٦
السلع الزراعية	١٨٤ر٦	١٧٩ر٠	-٣ر٠	٦٩ر٦	٦٩ر٣
قطن	١٤٨ر٣	١٤٤ر٥	-٢ر٦	٥٥ر٩	٥٥ر٩
أرز	٢١ر٥	٢١ر٨	١ر٤	٨ر١	٨ر٤
بصل طازج	٦ر٣	٤ر٨	-٢٣ر٨	٢ر٤	١ر٩
خضر ونباتات وبطاطس	٢ر٥	٣ر٧	-٤٨ر٠	٠ر٩	١ر٤
فواكه وموالح	٠ر٥	٠ر٤	-٢٠ر٠	٠ر٢	٠ر٢
سلع زراعية أخرى	٥ر٥	٣ر٨	-٣٠ر٩	٢ر١	١ر٥
منتجات التعدين	١٣ر٤	٧ر٨	-٤١ر٨	٥ر٠	٣ر٠
بترول خام	١٠ر٥	٥ر٠	-٥٢ر٤	٣ر٩	٢ر٠
فوسفات	١ر٥	١ر٦	٦ر٧	٠ر٥	٠ر٦
منجنيز	٠ر٧	٠ر٦	-١٤ر٣	٠ر٣	٠ر٢
ملح	٠ر٥	٠ر٣	-٤٠ر٠	٠ر٢	٠ر١
سلع منجمية أخرى	٠ر٢	٠ر٣	٥٠ر٠	٠ر١	٠ر١
الصناعات الغذائية والمشروبات	٦ر٤	٦ر٢	-٣ر١	٢ر٤	٢ر٤
بصل مجفف	١ر٣	١ر٠	-٢٣ر١	٠ر٥	٠ر٤
سكر مكرر	٠ر٢	٠ر٦	٢٠٠ر٠	٠ر١	٠ر٢
جمبرى محفوظ	٠ر٦	٠ر٣	-٥٠ر٠	٠ر٢	٠ر١
منتجات غذائية أخرى	٤ر٣	٤ر٣	٠ر٠	١ر٦	١ر٧
صناعة الغزل والنسيج	٣٧ر٢	٤٣ر٧	١٧ر٥	١٤ر٠	١٦ر٩
غزل القطن السميك	٥ر٠	٥ر٩	١٨ر٠	١ر٩	٢ر٣
غزل القطن المتوسط	٢ر٢	٣ر٢	٤٥ر٥	٠ر٨	١ر٢
غزل القطن الرفيع	١٦ر٣	٢١ر٨	٣٣ر٧	٦ر٢	٨ر٤
منسوجات قطنية	١٠ر٤	١٠ر٤	٠ر٠	٣ر٩	٤ر٠
غزل ومنسوجات أخرى	٣ر٣	٢ر٤	-٢٧ر٣	١ر٢	١ر٠
صناعة الملابس الجاهزة والأحذية	١ر٦	١ر١	-٣١ر٢	٠ر٦	٠ر٤

تابع ملحق رقم ٥٦
الصادرات من السلع حسب الأنشطة

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

مجموعات الانشطة	الصادرات		نسبة الزيادة ٪	الاهمية النسبية (٪)	
	السنة ٦٤ / ٦٥	السنة ٦٥ / ٦٦		السنة ٦٤ / ٦٥	السنة ٦٥ / ٦٦
صناعة الورق والطبع والنشر	٩ر١	٩ر١	٠ر٠	٧ر٠	٧ر٠
صناعة الجلود .	٥ر٠	٣ر٠	-٤٠ر٠	٢ر٠	١ر٠
صناعة الكاوتشوك	٣ر٠	١ر٠	-٦٦ر٧	١ر٠	١ر٠
صناعة المنتجات الكيماوية	٣ر٢	٩ر١	-١٧ر٤	٩ر٠	٧ر٠
صناعة منتجات البترول	٨ر١٠	٥ر٩	-١٢ر٠	١ر٤	٧ر٣
بنزين	٩ر٣	٠ر٣	-٢٣ر١	٥ر١	٢ر١
مازوت	٠ر٦	٦ر٤	-٢٣ر٣	٣ر٢	٨ر١
أخرى	٩ر٠	٩ر١	١١١ر١	٣ر٠	٧ر٠
صناعة المنتجات من خامات غير معدنية	٧ر١	٦ر٢	٥٢ر٩	٦ر٠	٠ر١
اسمنت	٥ر١	٣ر٢	٥٣ر٣	٥ر٠	٩ر٠
أخرى	٢ر٠	٣ر٠	٥٠ر٠	١ر٠	١ر٠
الصناعات المعدنية الأساسية	٥ر٠	٢ر٠	-٦٠ر٠	٢ر٠	١ر٠
الصناعات المعدنية	٤ر٠	٣ر٠	-٢٥ر٠	٢ر٠	١ر٠
الصناعات الأخرى	٨ر١	٦ر١	-١١ر١	٧ر٠	٦ر٠
إعادة التصدير	٨ر١	٣ر٢	٢٧ر٨	٧ر٠	٩ر٠
المجموع الكلى	٢ر٢٦٥	٥ر٢٥٨	-٢ر٥	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠
السلع الزراعية	٦ر١٨٤	٠ر١٧٩	-٣ر٠	٦ر٦٩	٣ر٦٩
منتجات التعدين	٤ر١٣	٨ر٧	-٤١ر٨	٠ر٥	٠ر٣
السلع الصناعية	٤ر٦٥	٤ر٦٩	٦ر١	٧ر٢٤	٨ر٢٦
اعادة التصدير	٨ر١	٣ر٢	٢٧ر٨	٧ر٠	٩ر٠

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج . ع . م سنة ٦٥ / ١٩٦٦ ، وزارة التخطيط ، ص ٣١ و ٣٢ .

ملحق رقم ٥٧

الواردات من السلع حسب نوع الاستخدام
فى سنة ٦٥/١٩٦٦ مقارنا بسنة ٦٤/١٩٦٥

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

نوع الاستخدام والسلع	الواردات		نسبة الزيادة (٪)	الاهمية النسبية (٪)	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦		السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦
(١) السلع الاستهلاكية	٤١ر٤	٥١ر٨	٢٥ر١	١٠ر٣	١١ر٥
بقوليات	٠ر٣	٠ر٢	-٣٣ر٣	٠ر١	٠ر١
فاكهة	٠ر٥	٠ر٣	-٤٠ر٠	٠ر١	٠ر١
بن وشاى	١١ر٩	١٧ر٣	٤٥ر٤	٣ر٠	٣ر٩
حيوانات حية للذبح	٢ر٧	٢ر٩	٧ر٤	٠ر٧	٠ر٦
لحوم مثلجة ومحفوظة	٣ر٣	٧ر٣	١٢١ر٢	٠ر٨	١ر٦
منتجات ألبان	٢ر٥	١ر٩	-٢٤ر٠	٠ر٦	٠ر٤
سكر مكرر	٢ر٣	١ر٦	-٣٠ر٤	٠ر٦	٠ر٤
زيت بذرة القطن	٥ر٦	٤ر٦	-٢١ر٩	١ر٤	١ر٠
سلع غذائية أخرى ومشروبات	٣ر٤	٢ر٩	-٢٤ر٧	٠ر٨	٠ر٦
ملابس جاهزة وأحذية	٠ر٢	٠ر٣	٥٠ر٠	٠ر١	٠ر١
كتب ومطبوعات	٠ر٩	١ر٠	١ر١	٠ر٢	٠ر٢
مستحضرات دوائية وكيماوية	٥ر٧	٨ر٧	٥٢ر٦	١ر٤	١ر٩
سلع صناعية متنوعة	٢ر١	٢ر٨	٣٣ر٣	٠ر٥	٠ر٦

تابع ملحق رقم ٥٧

الواردات من السلع حسب نوع الاستخدام

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

نوع الاستخدام والسلع	الواردات		نسبة الزيادة (٪)	الأهمية النسبية (٪)	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦		السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦
(٢) السلع الوسيطة	٢٦٤ر٢	٢٨٧ر٩	٩ر٠	٦٥ر٩	٦٤ر٣
غلال ودقيق	٦٦ر١	٦١ر٢	-٧ر٤	١٦ر٥	١٣ر٦
تبغ	٧ر٩	٨ر٠	١ر٣	٢ر٠	١ر٨
سلع زراعية أخرى	٢ر٥	٣ر٣	٣٢ر٠	٠ر٦	٠ر٧
ألياف	١ر٨	٢ر٨	٥٥ر٦	٠ر٤	٠ر٦
صوف وشعر	٦ر٠	٦ر١	١ر٧	١ر٥	١ر٤
بترول خام	٢٩ر٩	٢٢ر٤	-٢٥ر١	٧ر٥	٥ر
خامات منجمية أخرى	٨ر٣	١٢ر٦	٥١ر٨	٢ر١	٢ر٨
سكر خام	٤ر٨	٢ر٣	-٥٢ر١	١ر٢	٠ر٥
غزل ونسيج	٩ر٤	١٨ر٣	٩٤ر٧	٢ر٣	٤ر١
خشب ومنتجاته	١٢ر٤	١٤ر٩	٢٠ر٢	٣ر١	٣ر٣
ورق ومنتجاته	٧ر٥	١٥ر٠	١٠٠ر٠	١ر٩	٣ر٣
جلود ومصنوعات جلدية	٠ر٧	١ر٢	٧١ر٤	٠ر٢	٠ر٣
كاوتشوك ومنتجاته	٣ر١	٧ر٣	١٣٥ر٥	٠ر٨	١ر٦
أسمدة ومبيدات حشرية	٢١ر٤	٢٦ر٠	٢١ر٥	٥ر٣	٥ر٨
منتجات كيماوية أخرى	٢٧ر٩	٣٥ر٧	٢٨ر٧	٧ر٠	٨ر٠
منتجات البترول	٦ر٩	٥ر٦	-١٨ر٨	١ر٧	١ر٣
منتجات معدنية أساسية	١٣ر٠	١٧ر٧	٣٦ر٢	٣ر٢	٣ر٩
منتجات معدنية	١ر٢	١ر٥	-٦ر٢	٠ر٤	٠ر٣

تابع ملحق رقم ٥٧

الواردات من السلع حسب نوع الاستخدام

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

نوع الاستخدام والسلع	الواردات		نسبة الزيادة (٪)	الأهمية النسبية (٪)	
	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥		السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥
منتجات صناعة وإصلاح الماكينات غير الكهربية	٨ر٣	٦ر٨	ـ١ر١٨	٢ر١	١ر٥
منتجات صناعة وإصلاح الماكينات الكهربية	٤ر٥	٣ر٩	ـ٣ر١٣	١ر١	٠ر٩
منتجات صناعة وسائل النقل	١٤ر٦	١١ر٩	ـ٥ر١٨	٣ر٦	٢ر٧
منتجات الصناعات المتنوعة	٥ر٦	٣ر٤	ـ٣ر٣٩	١ر٤	٠ر٨
(٣) السلع الاستثمارية	٩٥ر٢	١٠٨ر٨	١٤ر٣	٢٣ر٨	٢٤ر٣
خشب	٣ر٧	٤ر٥	٢١ر٦	٠ر٩	١ر٠
منتجات من خامات غير معدنية	٣ر٥	٥ر٩	٦٨ر٦	٠ر٩	١ر٣
منتجات معدنية أساسية	١١ر٨	١١ر٠	ـ٨ر٦	٢ر٩	٢ر٥
منتجات معدنية	١٠ر٤	١١ر٠	٥ر٨	٢ر٦	٢ر٥
ماكينات غير كهربية	٢٩ر٤	٤٢ر٣	٤٣ر٩	٧ر٤	٩ر٤
ماكينات كهربية	١٥ر٠	٩ر٢	ـ٧ر٣٨	٣ر٨	٢ر١
وسائل النقل	١٨ر٤	٢١ر٣	١٥ر٨	٤ر٦	٤ر٧
منتجات الصناعة المتنوعة	٣ر٠	٣ر٦	٢٠ر٠	٠ر٧	٠ر٨
المجموع الكلى	٤٠٠ر٨	٤٤٨ر٥	١١ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
السلع الاستهلاكية	٤١ر٤	٥١ر٨	٢٥ر١	١٠ر٣	١١ر٥
السلع الوسيطة	٢٦٤ر٣	٢٨٧ر٩	٩ر٠	٦٥ر٩	٦٤ر٢
السلع الاستثمارية	٩٥ر٢	١٠٨ر٨	١٤ر٣	٢٣ر٨	٢٤ر٣

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ١٩٦٦/٦٥ ، وزارة التخطيط، ص ٣٣ إلى ٣٥ .

ملحق رقم ٥٨

توزيع التجارة الخارجية بين المناطق والـكتل

فى سنة ٦٥/١٩٦٦ مقارنا بسنة ٦٣/١٩٦٥

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

المناطق والـكتل	التجارة الخارجية		نسبة الزيادة (٪)	الأهمية النسبية (٪)	
	السنة ٦٤/٦٥	السنة ٦٥/٦٦		النسبة ٦٤/٦٥	النسبة ٦٥/٦٦
(١) الصادرات من السلع	٢٦٥و٢	٢٥٨ر٥	—٢ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
دول الجامعة العربية	١٧و٧	١٩ر٦	١٠ر٧	٦ر٧	٧ر٦
الدول الأفريقية (عدا العربية)	٣و٥	٢ر٨	—٢٠ر٠	١ر٣	١ر١
الدول الآسيوية (عدا العربية والشرقية)	٢٧و٩	٢٥ر٦	—٨ر٢	١٠ر٥	٩ر٩
دول الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية	١٢٤و٩	١٣٠ر١	٤ر٢	٤٧ر١	٥٠ر٤
دول الصين الشرقية فى آسيا	١٤ر٥	١٤ر٦	٠ر٧	٥ر٥	٥ر٧
دول السوق الأوربية المشتركة	٣٩ر٣	٣٢ر٠	—١٨ر٦	١٤ر٨	١٢ر٤
دول منطقة التجارة الحرة فى أوروبا	١٤ر٠	١١ر٣	—١٩ر٣	٥ر٣	٤ر٣
الدول الأوربية الأخرى	٨ر٢	٧ر٨	—٤ر٩	٣ر١	٣ر٠
دول الولايات المتحدة وكندا	٨ر٣	٨ر١	—٢ر٤	٣ر١	٣ر١
الدول الأخرى	٦ر٩	٦ر٦	—٤ر٣	٢ر٦	٢ر٥
(٢) الواردات من السلع	٤٠٠ر٨	٤٤٨ر٥	١١ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
دول الجامعة العربية	٣٣ر٧	٢٩ر٣	—١٣ر١	٨ر٤	٦ر٥
الدول الأفريقية (عدا العربية)	٤ر٨	٥ر٨	٢٠ر٨	١ر٢	١ر٣
الدول الآسيوية (عدا العربية والشرقية)	٢٧ر٨	٤٣ر٧	٥٧ر٢	٦ر٩	٩ر٧
دول الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية	٨٠ر٢	١٠٠ر٢	٢٤ر٩	٢٠ر٠	٢٢ر٤
دول الصين الشرقية فى آسيا	٨ر٥	١٨ر٤	١١٦ر٥	٢ر١	٤ر١

تابع ملحق رقم ٥٨

توزيع التجارة بين المناطق والكتل

(بالسعر الجارى وبمليون الجنيه)

المناطق والكتل	التجارة الخارجية		نسبة الزيادة (٪)	الأهمية النسبية (٪)	
	٦٤ / ٦٥	٦٥ / ٦٦		٦٤ / ٦٥	٦٥ / ٦٦
دول السوق الأوربية المشتركة	٨٨ر٩	٩٧ر١	٩ر٢	٢٢ر٣	٢١ر٧
دول منطقة التجارة الحرة فى أوربا	٣٨ر٢	٤٢ر٠	٩ر٩	٩ر٥	٩ر٤
الدول الأوربية الأخرى	٥ر٦	١٥ر٣	١٧٣ر٢	١ر٤	٣ر٤
دول الولايات المتحدة وكندا	١٠٤ر٤	٧٨ر١	-٢٥ر٢	٢٦ر١	١٧ر٤
الدول الأخرى	٨ر٧	١٨ر٥	١١٢ر٦	٢ر٢	٤ر١
(٣) الميزان التجارى	-١٣٥ر٦	-١٩٠ر٠	—	—	—
دول الجامعة العربية	-١٥ر٩	-٩ر٧	—	—	—
الدول الأفريقية (عدا العربية)	-١ر٣	-٣ر٠	—	—	—
الدول الآسيوية (عدا العربية والشرقية)	+٠ر١	-١٨ر١	—	—	—
دول الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية	+٤٤ر٧	+٢٩ر٨	—	—	—
دول الصين الشرقية فى آسيا	+٦ر٠	-٣ر٨	—	—	—
دول السوق الأوربية المشتركة	-٦٩ر٦	-٦٥ر١	—	—	—
دول منطقة التجارة الحرة فى أوزوبا	-٢٤ر٢	-٣٠ر٧	—	—	—
الدول الأوربية الأخزى	+٢ر٦	-٧ر٥	—	—	—
دول الولايات المتحدة وكندا	-٩٦ر١	-٧٠ر٠	—	—	—
الدول الأخرى	-١ر٨	-١١ر٩	—	—	—

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ٦٥/١٩٦٦، وزاره التخطيط . ص ٣٦ و٣٧ .

ملحق رقم ٥٩

الصادرات من أهم الأصناف

(القيمة بآلاف الجنيهات)

الأصناف	٥٢/٥٣ القيمة	٥٢/٥٣ الرقم القياسي	٦٢/٦٣ القيمة	٦٢/٦٣ الرقم القياسي	٦٣/٦٤ القيمة	٦٣/٦٤ الرقم القياسي	٦٤/٦٥ القيمة	٦٤/٦٥ الرقم القياسي	٦٥/٦٦ القيمة	٦٥/٦٦ الرقم القياسي
القطن الخام	١٣٢٤٢١	١٠٠	١٠٣٦٧٧	٧٨	١١٧٤٣٢	٨٩	١٤٨٣٧٢	١١٢	١٤٤٥١٨	١٠٩
غزل القطن	٢٤٧٢	١٠٠	١١٩٥٦	٤٨٤	٢٠٩٧٠	٨٤٨	٢٢٥١٠	٩٥١	٣٠٩١٨	١٢٥١١
الاقمشة القطنية	٧٦٧	١٠٠	٧٦٧٣	١٠٠٠	٩٠٥٠	١١٨٠	١٠٤٠٨	١٣٥٧	١٠٣٦٢	١٣٥١
البترول الخام	٠٠	٠٠	١٣٥٨١	٠٠	١٤٨٢٢	٠٠	١٠٠١٦	٠٠	٥٠١٥	٠٠
زيوت مازوت وديزل وسولار	١٣٨٩	١٠٠	٢٢٠٦	١٦٠	٤١٣٢	٢٠١	٦٥٥٤	٤٧٢	٥٥٣١	٢٩٨
البنزين	٢٩	١٠٠	١٨٨٥	٦٥٠٠	٢٢٨٨	٧٨٩٠	٣٩٢٣	١٣٥٢٨	٣٠٢٩	١٠٤٤٥
الارز	٢٩	١٠٠	١٩٠٠٣	٦٥٥	٣١١٨٧	١٠٧٥	٢١٥٤٦	٧٢٩	٢١٨٢٧	٧٥٣
البطاطس	١٣٤	١٠٠	٤٦٧٥	٣٤٨٩	١٣٧٥	١٠٢٦	١٣٠٨	٩٧٦	٢٤٦٢	١٨٣٧
البصل	٣٨٣٣	١٠٠	٦٣٥٢	١٦٦	٥٨٦٣	١٥٣	٧٥٥٣	١٩٧	٥٧٦٠	١٥٠
سكر القصب المصفى	٧	١٠٠	١٤٣٧	٢٠٥٢٩	٢٧٦٥	٣٩٥٠٠	١٨٥	٢٦٤٣	٥٨٨	٨٤٠٠

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٥٧ .

ملحق رقم ٦٠

الأرقام القياسية للمجموعات الرئيسية للصادرات

(٦٢ / ٦٣ = ١٠٠)

المجموعات الرئيسية	السنوات	الأرقام القياسية: القيمة	السعر	الكمية
الأرقام الإجمالية للصادرات	٦٣/١٩٦٤	١٢٠ر٠	١٠٤ر١	١١٥ر٣
	٦٤/١٩٦٥	١٢٢ر٧	١١٢ر٦	١١٧ر٩
	٦٥/١٩٦٦	١٢٨ر٥	١١١ر٠	١١٥ر٨
مجموعة الوقود	٦٣/١٩٦٤	١٢٠ر٤	٩٧ر٩	١٢٣ر٠
	٦٤/١٩٦٥	١١٨ر٩	٨٩ر٦	١٣٢ر٧
	٦٥/١٩٦٦	٧٨ر٢	٨٥ر٣	٩١ر٨
مجموعة القطن	٦٣/١٩٦٤	١١٢ر٧	١٠٥ر٦	١٠٦ر٧
	٦٤/١٩٦٥	١٤٢ر٨	١٢٣ر٤	١١٥ر٧
	٦٥/١٩٦٦	١٣٧ر٦	١١٦ر٠	١١٨ر٦
مجموعة المواد الخام	٦٣/١٩٦٤	١٢٧ر٤	١٠٧ر٩	١١٨ر١
	٦٤/١٩٦٥	١٠٣ر٩	١١٠ر٧	٩٣ر٩
	٦٥/١٩٦٦	٩٨ر٢	١١٩ر٣	٨٢ر٣
مجموعة السلع نصف المصنعة	٦٣/١٩٦٤	١٥١ر٩	٩١ر٣	١٦٦ر٤
	٦٤/١٩٦٥	١٦٦ر٨	٩١ر٠	١٨٣ر٣
	٦٥/١٩٦٦	١٩٥ر٣	٩٤ر٥	٢٠٦ر٧
مجموعة السلع تامة الصنع	٦٣/١٩٦٤	١١٣ر٤	١١٣ر٩	٩٩ر٦
	٦٤/١٩٦٥	١١٣ر٠	١١٣ر٩	٩٩ر٢
	٦٥/١٩٦٦	١٢٠ر٩	١٢٠ر١	١٠٠ر٨

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢-١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٥٥ .

ملحق رقم ٦١

الواردات من أهم الأصناف

(القيمة بآلاف الجنيهات)

الأصناف	٥٢ / ١٩٥٣		٦٢ / ١٩٦٣		٦٣ / ١٩٦٤		٦٤ / ١٩٦٥		٦٥ / ١٩٦٦	
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى
القمح	٢٩٦٣٨	١٠٠	٢٥١٤٠	٨٥	٣٣٣٧٣	١١٣	٣١٣٥٨	١٠٦	٣٧٠٠١	١٢٥
دقيق القمح	٩٢١٥	١٠٠	٢٤٦٧٦	٢٦٨	٢٨٣٦٠	٣٠٨	٢٧٩٩٢	٣٠٤	١٨٣١٠	١٩٩
الذرة	١	١٠٠	٤٦٢٩	٤٦٢٩	١٠٢٢٠	١٠٢٢٠	٦٣٨٧	٦٣٨٧	٥٥١٣	٥٥١٣
الشاى	٧٠٦٩	١٠٠	١٢٠٤٨	١٧٠	١٠٩٧٦	١٥٥	١١٦٢٢	١٦٤	١٥٧٣١	٢٢٣
الأسمدة	١٢٢٠١	١٠٠	٦٤٣٤	٥٣	٤٥٨٨	٣٨	١٢٢٤١	١٠٠	١٥٢٦٤	١٢٥
الأدوية	٤٣٨٥	١٠٠	٨٥٩٤	١٩٦	١٤٦٧٥	٣٣٥	٥٠٢٧	١١٥	٧٣٤١	١٦٧
أخشاب البناء	٤٦١٢	١٠٠	٧٧٢٤	١٦٧	١٠٢٠٥	٢٢١	١٢٥٦٧	٢٧٢	١٤٢١٤	٣٠٨
المشيدات والمنشآت من حديد أو فولاذ	٧٧٨	١٠٠	٤٠٧٤	٥٢٤	٨٩١٩	١١٤٦	٦١٦٤	٧٩٢	٤٢٤٥	٥٤٦
أجزاء ولوازم السيارات	١٨٣٣	١٠٠	٩٢٨٩	٥٠٧	١٤٥٢٤	٧٩٢	١٢٠١٤	٦٥٥	٨٩١٦	٤٨٦
البترول الخام	٦٩٧	١٠٠	١٦٦٧٤	٢٣٩٣	٣٧٩١٠	٥٤٣٩	٢٩٩٤٠	٤٢٩٦	٢٢٤٧٨	٣٢٢٥

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٧١

ملحق رقم ٦٢

الأرقام القياسية للمجموعات الرئيسية للواردات

(٦٢ / ٦٣ = ١٠٠)

المجموعة الرئيسية	السنوات	الأرقام القياسية: القيمة	السعر	الكمية
الارقام الاجمالية للواردات	٦٣/١٩٦٤	١١٧ر٦	١٠٨ر٦	١٠٨ر٤
	٦٤/١٩٦٥	١١١ر٧	١٠٣ر٩	١٠٧ر٥
	٦٥/١٩٦٦	١٢٤ر٨	٩٩ر٥	١٢٥ر٤
مجموعة الوقود	٦٣/١٩٦٤	١٧٩ر١	١٠٦ر٠	١٦٩ر٠
	٦٤/١٩٦٥	١٤٨ر٠	١٠٥ر٩	١٣٩ر٨
	٦٥/١٩٦٦	١١٢ر٩	١٠٦ر٥	١٠٦ر٠
مجموعة المواد الخام	٦٣/١٩٦٤	١١٦ر٧	١١٦ر٣	١٠٠ر٣
	٦٤/١٩٦٥	١١٠ر٦	١١٦ر٥	٩٤ر٩
	٦٥/١٩٦٦	١٣٥ر٣	١١٦ر٩	١١٥ر٧
مجموعة السلع الوسيطة	٦٣/١٩٦٤	٩٣ر٩	١٠١ر٣	٩٢ر٧
	٦٤/١٩٦٥	١٠٣ر٩	٩٥ر٥	١٠٨ر٨
	٦٥/١٩٦٦	١٤٣ر٨	٨٤ر٤	١٧٠ر٣
مجموعة السلع الاستثمارية	٦٣/١٩٦٤	١٢٥ر٣	١١٦ر١	١٠٧ر٩
	٦٤/١٩٦٥	١٠٢ر٦	١٠٥ر٠	٩٧ر٧
	٦٥/١٩٦٦	١٢١ر٤	١٠٧ر٧	١١٢ر٨
مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة	٦٣/١٩٦٤	١٩٨ر١	٧٣ر٨	١٣٣ر٠
	٦٤/١٩٦٥	٨٠ر٥	٨٣ر٢	٩٦ر٨
	٦٥/١٩٦٦	١٠١ر٤	٩٣ر٨	١٠٨ر١
مجموعة السلع الاستهلاكيه غير المعمره	٦٣/١٩٦٤	١١٣ر٠	١٠٧ر٣	١٠٥ر٣
	٦٤/١٩٦٥	١١٨ر٩	١٠٥ر١	١١٣ر٢
	٦٥/١٩٦٦	١١٤ر٤	٩٩ر٢	١١٥ر٣

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٦٩

ملحق رقم ٦٣

إيرادات العبور فى قناة السويس

(مليون جنيه)

السنوات	الإيرادات	الرقم القياسي
١٩٥٢	١٣	١٠٠
١٩٦٠	٥١	٣٩٣
١٩٦١	٥١	٣٩٢
١٩٦٢	٥٥	٤٢٣
١٩٦٣	٧٢	٥٥٤
١٩٦٤	٨٧	٦٠٠
١٩٦٥	٨٦	٦٦٢
١٩٦٦	٩٥	٧٣١

عدد السفن العابرة لقناة السويس والحمولة الصافية لها

السنوات	عدد السفن		الحمولة الصافية	
	العدد	الرقم القياسي	ألف طن	الرقم القياسي
١٩٥٢	١٢١٦٨	١٠٠	٨٦١٣٧	١٠٠
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٥٤	١٨٥٣٢٢	٢١٥
١٩٦١	١٨١٤٨	١٤٩	١٨٧٠٥٩	٢١٧
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٥٢	١٩٧٨٣٧	٢٣٠
١٩٦٣	١٩١٤٦	١٥٧	٢١٠٤٩٨	٢٤٤
١٩٦٤	١٩٩٤٣	١٦٤	٢٢٧٩٩١	٢٦٥
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	١٦٧	٢٤٦٨١٧	٢٨٧
١٩٦٦	٢١٢٥٠	١٧٥	٢٧٤٤٦٦	٣١٩

حركة البضائع العابرة لقناة السويس (الوحده ألف طن)

السنوات	شمال / جنوب	الرقم القياسي	جنوب / شمال	الرقم القياسي
١٩٥٢	٢٢٠٠١	١٠٠	٦١٤٤٧	١٠٠
١٩٦٠	٢٩٢٥٣	١٣٣	١٣٩٦٣٠	٢٢٧
١٩٦١	٣٢٧٩٥	١٤٩	١٣٩٥٩٩	٢٢٧
١٩٦٢	٣١٢٠٧	١٤٣	١٥١١٩٠	٢٤٦
١٩٦٣	٣٤٠٥٠	١٥٥	١٥٩٤٨٢	٢٦٠
١٩٦٤	٣٨٥١٨	١٧٥	١٧٢٤٦٣	٢٨١
١٩٦٥	٤٢٠٠١	١٩١	١٨٣٤٤١	٢٩٩
١٩٦٦	٤٧٧٠٦	٢١٧	١٩٤١٦٨	٣١٦

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٢١ .

ملحق رقم ٦٤ .

عدد الزائرين للجمهورية العربية المتحدة (١)
حسب طريقة الوصول

السنوات	طريقة الوصول			الجملة
	جواً	بحراً	براً	
١٩٥٢	١٣٧٢٦٠	٦٨٧٧٣	—	٢٠٦٠٣٣
١٩٥٣	١٧٥٢٣٢	٧٤٨٢٧	—	٢٥٠٠٥٩
١٩٥٤	٢٣٠٣٧٢	١١٤١١٥	—	٣٤٤٤٨٧
١٩٥٥	٢٦٦٧١٨	١٣٣٢٨٠	—	٣٩٩٩٩٨
١٩٥٦	٢٤٣٢٢٧	١٠٧٢٣٨	١٧٧٢٦	٣٦٨١٩١
١٩٥٧	١٥١٩٥٧	٧٥٨٦٤	١٨٨٩٣	٢٤٦٧١٤
١٩٥٨	٢١٠٧٢٤	٧٦٠٠٨	٢٩٧٧٢	٣١٦٥٠٤
١٩٥٩	٢٦٤١٠٨	١١٣٩٧٤	٣٩٧١٩	٤١٧٨٠١
١٩٦٠	٣٠٨٨٤٦	١٥٩٤٠٣	٢٦٧٧٩	٤٩٥٠٢٨
١٩٦١	٣٠١٥٧٨	٢٠٧٥١٥	٤٥٢٢٩	٥٥٤٣٢٢
١٩٦٢	٣٥١٨٦٧	١٤٨٦٦٢	٥٤٠٥٢	٥٥٤٥٨١
١٩٦٣	٣٦٤٥٣٧	٢٢٨٣١٨	١٠٠٨٠٤	٦٩٣٦٥٩
١٩٦٤	٤٠٧٧٨٢	٢٨٠٠٠٩	١٣١٩٩٣	٨١٩٧٨٤
١٩٦٥	٤٩٢٧٢١	٣٢٩٥٤٤	١٢٤٠٦٢	٩٥٦٣٢٥
١٩٦٦	٥٢٦٣٢١	٣٩٨٨٩٠	١٣٠٠٣٣	١٠٥٥٢٤٤

(١) يشمل السائحين والترانسيت

عدد السائحين بالجمهورية العربية المتحدة (١)
حسب الجنسية

السنوات	الجنسية				الجملة
	عرب	أوربيون	أمريكيون	آخرون	
١٩٥٢	٢١٠١٢	٢٦٦٨١	١٨٢١٦	٩٦٧٣	٧٥٥٨٢
١٩٥٣	٣٤٤٢٥	٣٧٥٩٧	١٠٦٩٠	٧٨٨١	٩٠٥٩٣
١٩٥٤	٢٧٦٧٦	٤٩٤٦٧	٢٠٣٣٥	٦٦٣٤	١١٤١١٢
١٩٥٥	٤٢٦٩٥	٧٠٦١٦	٢٧٤١١	٨٧٣٧	١٤٩٤٥٩
١٩٥٦	٦١٨٨١	٧٥٥٧٦	٢٣٦٠٨	٩١٨١	١٧٠٢٤٦
١٩٥٧	٦٦٥٨٩	٤٠٨٠٩	١٠٧٢٨	٩٤٠٢	١٢٧٥٢٨
١٩٥٨	٨٠١٣٢	٤٤٢٠٢	١٦٦٤١	٢١٨٣٧	١٦٢٨١٢
١٩٥٩	١٢٩٤١٤	٦٩١٧٥	١٨١٥٦	٢٣٥١٨	٢٤٠٢٦٣
١٩٦٠	١٢٦٥٠٠	٩١٠٧٣	٣٧٤٥٩	٣٠٤١٨	٢٨٥٤٥٠
١٩٦١	١٠٧٣٩٦	١٠٦٠٥٤	٤٢٥١١	٢٨٠٠٦	٢٨٣٩٥٧
١٩٦٢	١١٦١١٢	٨٧٢٨٠	٤٠٣٤٧	٤٧٤٤١	٢٩١١٨٠
١٩٦٣	١٥١٣٩٣	١٣٢٦٨٢	٦٠٩٨٤	٥٩٠٥٠	٤٠٤١٠٩
١٩٦٤	٢٠٨٢٠٥	١٦٥٠٩١	٦٦٣٥٣	٥٧٧٣٣	٤٩٧٣٨٢
١٩٦٥	٢٤٦٠٢٧	١٧٩٢٩٩	٦٢٧٢٣	٥٤٠٥١	٥٤٢١٠٠
١٩٦٦	٢٥٥٦٤٢	١٩٦٦٥٧	٧٣٢٣٧	٥٢١٩٨	٥٧٨٧٣٤

(١) يشمل الترانسيت

الشغل السياحي
(الوحدة بآلاف جنيه)

السنوات	الشغل السياحي	الرقم القياسي
١٩٥٣	١٧٩٥٠	١٠٠
١٩٥٤	١٨٢٠٨	١٠١
١٩٥٥	٢٢٧٤٩	١٢٧
١٩٥٦	٢٠٣٧٤	١١٤
١٩٥٧	٢٣١٨٣	١٢٩
١٩٥٨	١٥٥٦٢	٨٧
١٩٥٩	٢٣٦٢٩	١٣٢
١٩٦٠	٢٣٤٧٨	١٣١
١٩٦١	٢٣٣١٦	١٣٠
١٩٦٢	١٧٨٤٣	٩٩
١٩٦٣	٢٦٨٠٠	١٤٩
١٩٦٤	٣٧٥٠٠	٢٠٩
١٩٦٥	—	—

عدد الليالي السياحية

السنوات	جنسية السائحين				الجملة
	عرب	أوربيون	أمريكيون	آخرون	
١٩٥٤	٤٥٨٦٥٨	٦٢١٢٦٣	١٢٦٢١٨	٤٨٣٠٤	١٢٥٤٤٤٣
١٩٥٥	١٧٧٣٨٤٧	٢١٩٨٠٣٥	٢٩٨٢٤٦	١٢٦٣٧٠	٤٣٩٦٤٩٨
١٩٥٦	٢٠٨٤٥٣٤	٢٦٧٦٥٠٩	٣٤٩٧٩٣	١٢٠٠٠٥	٥٢٣٠٨٤١
١٩٥٧	٢١٥٥١٦٤	٣١٨٢٩٩٧	١٥٤٣٣٥	٤٠٤٤٢٥	٥٨٩٦٩٢١
١٩٥٨	١٩٠٩٦٣١	١١٢١١٦٩	٢٠٠٤٧٥	٣٧١٧٧٧	٣٦٥٣٠٥٢
١٩٥٩	٢٧٧١٠٨٩	١٤٥٣٥٤٠	٢٦١٦٧٩	٤٣٧٦٥٣	٤٩٢٣٩٦١
١٩٦٠	٢٢٩١٣١٩	١٥٣٠٧٧٢	٣٣١٣٢٠	٤٠٦٨٦٨	٤٥٦٠٢٧٩
١٩٦١	٢٢٥٦٤٨٣	١٦٦٧٨٨٠	٣٥٨٠٩٦	٣٦٢٦٠٨	٤٦٤٥٠٦٧
١٩٦٢	١٩٦٣٨١٢	١٣٤٩١٤٩	٣٠٣٠٩٥	٥٥٠٤٢١	٤١٦٦٤٧٧
١٩٦٣	١٨٦٩٢٢٣	١٣١١٣٠٣	٤٣٤٣٧٧	٦٠٨٤٧٢	٤٢٢٣٣٧٥
١٩٦٤	٣٨٥٦١٧٥	١٩٨٦٢٣٦	٤٢٥٩٥٥	٧٥٥٨٩٨	٧٠٢٤٢٦٤
١٩٦٥	٧٠٦٧٤٨٩	٢٣٢٧٧٣٩	٣٩٤٩٢٧	٦١٠٥٧٦	١٠٤٠٠٧٣١
١٩٦٦	٦٤٣٩٢٥٠	٢٣٢٦٦١٣	٤٢٣٦٦٢	٥٩٣٨٣٠	٩٧٨٢٣٥٥

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩١٧ ، ص ١٨٣ .

ملحق رقم ٦٠

البنكنوت المصدر وكمية النقد المتداول

(بملايين الجنيهات)

السنوات	البنكنوت المصدر	كمية النقد المتداول		
		بنكنوت	نقود مساعدة	الجملة
١٩٥٢/٥١	١٩١ر٠	١٧٢ر٨	١١ر٨	١٨٤ر٦
١٩٥٣/٥٢	١٩١ر٠	١٧٦ر٠	١٢ر٠	١٨٨ر٠
١٩٥٤/٥٣	١٨٠ر٠	١٦٤ر٦	١٠ر١	١٧٤ر٧
١٩٥٥/٥٤	١٨٠ر٠	١٦٣ر٨	١٠ر٥	١٧٤ر٣
١٩٥٦/٥٥	١٨٢ر٠	١٦٥ر٦	١١ر٤	١٧٧ر٠
١٩٥٧/٥٦	٢١٠ر٠	١٩٣ر٧	١٢ر٦	٢٠٦ر٣
١٩٥٨/٥٧	١٩٩ر٠	١٨٣ر٤	١٢ر٤	١٩٥ر٨
١٩٥٩/٥٨	١٨٤ر٠	١٦٦ر٢	١٢ر٩	١٧٩ر١
١٩٦٠/٥٩	١٩٥ر٠	١٧٩ر٣	١٣ر١	١٩٢ر٤
١٩٦١/٦٠	٢١٣ر٠	١٩٤ر٨	١٣ر٠	٢٠٧ر٨
١٩٦٢/٦١	٢٥٦ر٠	٢٣٩ر١	١٣ر٨	٢٥٢ر٩
١٩٦٣/٦٢	٢٩٠ر٠	٢٧٢ر٧	١٤ر٦	٢٨٧ر٣
١٩٦٤/٦٣	٣٦٧ر٠	٣٤٣ر٦	١٤ر٨	٣٥٨ر٤
١٩٦٥/٦٤	٤٢٥ر٠	٣٩٨ر٤	١٤ر٧	٤١٣ر١
١٩٦٦/٦٥	٤٤٧ر٠	٤٢٣ر٧	١٣ر٨	٤٣٧ر٥

ملحق رقم ٦٦

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار الجملة

(يوليو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
١٩٥٢	٢٢٥	٤٣٢	٣٧٢
١٩٦٠	٣٨٢	٤٦٠	٤١٨
١٩٦١	٤٠٥	٤٤٦	٤٢٥
١٩٦٢	٤٠٦	٤٣٧	٤٢١
١٩٦٣	٣٩٨	٤٤١	٤١٩
١٩٦٤	٤٢١	٤٥٢	٤٣٦
١٩٦٥	٤٧١	٤٧٠	٤٧٠
١٩٦٦	٥٣٥	٤٨٤	٥٠٩

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٢٥٥ .

ملحق رقم ٦٧

المتوسطـــات السنوية للأرقام القياسية لأسعار التجزئة

(يوليو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية(١)	الرقم العام لنفقة المعيشة
١٩٥٢	٣٤٧	٣١٧
١٩٦٠	٣٦٣	٣٠٤
١٩٦١	٣٦٥	٣٠٦
١٩٦٢	٣٦٥	٢٩٧
١٩٦٣	٣٧٣	٢٩٩
٩١٦٤	٣٩٤	٣١٠
١٩٦٥	٤٨٧	٣٥٦
١٩٦٦	٥٣٧	٣٨٨

(١) تشمل الوقود والصابون .

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٣٠٧ .

المجموعة الثالثة

من الملاحق الإحصائية

من ٦٨ إلى ٨٤

تطور الاقتصاد القومي

في ج.ع.م.

مقارنًا ببعض الدول

ملحق رقم ٦٨

مساحة وكثافة ونسبة تزايد السكان

فى الكيلو المربع فى العالم بالقارات

القارات	متوسط تعداد السكان بالمليون فى السنوات						معدل الزيادة السنوى ١٩٥٠ / ١٩٦٥	المساحة (٢) ١٠٠٠ كم	الكثافه عام ١٦٩٥ فى الكيلومتر المربع
	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥			
أفريقيا	١٤١	١٦٤	١٩١	٢٢٢	٢٧٧	٣١٠	٦ر٢٪	٣٠٢٥٨	١٠
الأمريكتين	٢٠٨	٢٤٢	٢٧٤	٣٢٩	٤١٢	٤٥٧	٦ر٢٪	٤٢٠٦٣	١١
آسيا	٩٦٦	١١٢٠	١٢٤٤	١٣٨١	١٦٥٩	١٨٢٥	١ر٢٪	٢٧٦١١	٦٦
أوربا	٣٢٩	٣٥٥	٣٨٠	٣٩٢	٤٢٥	٤٤٤	٩ر٠٪	٤٩٢٩	٩٠
استراليا	٩	١	١١	١٣	١٦	١٨	٦ر٢٪	٨٥١٠	٢
الاتحاد السوفيتى (١)	١٥٨	١٧٩	١٩٥	١٨٠	٢١٤	٢٣١	٩ر١٪	٢٢٤٠٢	١٠
الجملة	١٨١١	٢٠٧٠	٢٢٩٥	٢٥١٧	٣٠ ٣	٣٢٨٥	٠ر٢٪	١٣٥٧٧٣	٢٤

(١) روسيا لم تدخل ضمن بيانات آسيا وأوربا .

(٢) مساحات القارات تضم المياه الداخلية ولا تضم بعض المناطق الغير مأهولة .

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ــ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٣٠٧ .

ملحق رقم ٦٩

عدد السكان في دول العالم في السنة ١٩٦٤

موزعا بين الدول الحرة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية *

(مليون نسمة)

الدول ودرجة التقدم	عدد السكان	التوزيع النسبي ٪
(١) الدول الحرة المتقدمة	٦٥٩ر٩	٢٠ر٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢ر١	٦ر٠
دول السوق الأوربية المشتركة	١٧٧ر٤	٥ر٥
دول منطقة التجارة الحرة في أوربا	٩٢ر٣	٢ر٩
الدول الأوربية الأخرى	٥٠ر٧	١ر٦
كندا وأستراليا ونيوزلندا	٣٣ر٠	١ر٠
اليابان	٩٦ر٩	٣ر٠
جنوب أفريقيا	١٧ر٥	٠ر٥
(٢) دول الكتلة الشرقية	١٠٦٨ر٨	٣٣ر٢
الاتحاد السوفيتي	٢٢٨ر٠	٧ر١
دول أوربا الشرقية	١٢٠ر٦	٣ر٧
الصين الشيوعية	٦٩٠ر٠	٢١ر٤
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	٣٠ر٢	١ر٠
(٣) الدول النامية	١٤٩١ر٣	٤٦ر٣
دول آسيا	٩٦١ر٢	٣٠ر١
دول أفريقيا	٢٨٥ر٥	٨ر٩
دول أمريكا اللاتينية	٢٣٦ر٦	٧ر٣
المجموع الكلي	٣٢٢٠ر٠	١٠٠ر٠
الدول المتقدمة الحرة ودول الكتلة الشرقية في أوربا	١٠٠٨ر٥	٣١ر٣
الدول النامية ودول الكتلة الشرقية في آسيا	٢٢١١ر٥	٦٨ر٧

* إعداد الأستاذ سيد أحمد البواب ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٧ .

ملحق رقم ٧٠

الاختلاف بين التوزيع النسبي للسكان والأهمية النسبية لإجمالي الناتج المحلي في دول العالم في سنة ١٩٦٤ موزعا بين الدول الحرة المتقدمة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية

الدول ودرجة التقدم	التوزيع النسبي للسكان بالنسبة لمجموع سكان العالم	الأهمية النسبية لإجمالي الناتج المحلي. أي النسبة لمجموع إجمالي الناتج المحلي في العالم
	٪	٪
(١) الدول الحرة المتقدمة	٢٠ر٥	٦٠ر٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٦ر٠	٣١ر٥
دول السوق الأوربية المشتركة	٥ر٥	١٢ر٧
دول منطقة التجارة الحرة في أوربا	٢ر٩	٧ر١
الدول الأوربية الأخرى	١ر٦	١ر٩
كندا واستراليا ونيوزلندا	١ر٠	٣ر٤
اليابان	٣ر٠	٣ر٥
جنوب أفريقيا	٠ر٥	٠ر٥
(٢) دول الكتلة الشرقية	٣٣ر٢	٢٧ر٩
الاتحاد السوفيتي	٧ر١	١٥ر٧
دول أوربا الشرقية	٣ر٧	٥ر٢
الصين الشيوعية	٢١ر٤	٦ر٨
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	١ر٠	٠ر٢
(٣) الدول النامية	٤٦ر٣	١١ر٥
دول آسيا	٣٠ر١	٥ر٥
دول افريقيا	٨ر٩	١ر٥
دول امريكا	٧ر٣	٤ر٥
المجموع الكلي لدول العالم	١٠٠ر٠	١٠ ر٠
الدول الحرة المتقدمة ودول الكتلة الشرقية في أوربا	٣١ر٣	٨١ر٥
الدول النامية ودول الكتلة الشرقية في آسيا	٦٨ر٧	١٨ر٥

ملحق رقم ٧٩

تقديرات السكان في منتصف السنة بالجمهورية العربية المتحدة مقارنة ببعض الدول

(بالألف)

الدول	١٩٦٥	١٩٦٦*
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩٥٤٥	٣٠١٢٣
الأردن	١٩٧٦	—
العراق	٨٢٦٢	—
السودان	١٣٥٤٠	١٣٩٤٠
تونس	٤٤١٤	٤٤٦٧
ليبيا	١٦١٧	١٦٧٧
المملكة المغربية	١٣٣٢٣	١٣٤٥١
سوريا	٥٣٠٠	—
الهند	٤٨٣٠٠٠	—
اليابان	٩٧٩٦٠	٩٨٨٦٥
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	١٧٠٢٨	—
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٥٦٨٣٩	٥٧٤٨٥
تشيكوسلوفاكيا	١٤١٥٩	١٤٢٤٠
المملكة المتحدة	٥٤٥٩٥	٥٥٠٣٩
إيطاليا	٥١٥٧٦	٥١٨٥٩
فرنسا	٤٨٩٢٢	٤٩٤٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٤٥٧٢	١٩٦٨٤٢
كندا	١٩٦٠٤	١٩٩١٩
أستراليا	١١٣٦٠	١١٥٤٥

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢–١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٩٧ .

ملحق رقم ٧٢

معدل وفيات الرضع بالجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول

الدول	١٩٦٣	١٩٦٤*
الجمهورية العربية المتحدة	١١٩	١٢٠
اليابان	٢٣ر٢	٢٠ر٤
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢٦ر٩	٢٥ر٢
المملكة المتحدة	٢١ر٨	٢٠ر٦
الدانمارك	١٩ر١	١٨ر٧
إيطاليا	٤٠ر١	٣٥ر٥
فرنسا	٢٥ر٤	٢٣ر٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥ر٢	٢٤ر٨
كندا	٢٦ر٣	٢٤ر٧
استراليا	١٩ر٥	١٩ر١

المعدل لكل ١٠٠٠ مولود حي

المعدل الإجمالي للمواليد والوفيات للجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول

الدول	١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦*	
	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات
الجمهورية العربية المتحدة	٤٢ر٨	١٦ر	٤٢ر٠	١٤ر٨	٤١ر٢	١٥ر٨
اليابان	١٧ر٧	٦ر٩	١٨ر٦	٧ر١	—	—
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	١٧ر٢	١٣ر٥	١٦ر٥	١٣ر٤	١٥ر٨	١٣ر٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٨ر٥	١٠ر٨	١٧ر٩	١١ر٢	—	—
المملكة المتحدة	١٨ر٨	١١ر٣	١٨ر٣	١١ر٥	—	١١ر٨
الدانمارك	١٧ر٦	٩ر٩	١٨ر٠	١٠ر١	—	—
إيطاليا	١٩ر٩	٩ر٦	١٩ر٢	١٠ر٠	١٨ر٩	٩ر٥
فرنسا	١٨ر١	١٠ر٧	١٧ر٧	١١ر١	—	—
الولايات المتحدة الامريكية	٢١ر٠	٩ر٤	١٩ر٤	٩ر٤	١٨ر٥	٩ر٥
كندا	٢٣ر٥	٧ر٦	٢١ر٤	٧ر٦	١٩ر٦	٧ر٦
أستراليا	٢٠ر٦	٩ر٠	١٩ر٦	٨ر٨	—	—

المعدل لكل ١٠٠٠ من السكان

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٩٩ .

ملحق رقم ٧٣

إجمالى الناتج المحلى بسعر تكلفة عوامل الإنتاج فى دول العالم فى السنة ١٩٦٤ موزعا بين الدول الحرة والمتقدمة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية *

(بليون الدولار الأمريكى)

الدول ودرجة التقدم	جملة الناتج المحلى	الأهمية النسبية ٪
(١) الدول الحرة المتقدمة	١١١٠ر٥	٦٠ر٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٧٦ر٨	٣١ر٥
دول السوق الأوربية المشتركة	٢٣٢ر٦	١٢ر٧
دول منطقة التجارة الحرة فى أوروبا	١٣٠ر٨	٧ر١
الدول الاوربية الاخرى	٣٣ر٩	١ر٩
كندا واستراليا و نيوزلندا	٦١ر٦	٣ر٤
اليابان	٦٥ر١	٣ر٥
جنوب أفريقيا	٩ر٧	٠ر٥
(٢) دول الكتلة الشرقية **	٥١٢ر٢	٢٧ر٩
الاتحاد السوفيتى	٢٨٨ر٠	١٥ر٧
دول أوروبا الشرقية	٩٥ر٠	٥ر٢
الصين الشيوعية	١٢٥ر٠	٦ر٨
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	٤ر٢	٠ر٢
(٣) الدول النامية	٢١١ر٣	١١ر٥
دول آسيا	١٠١ر٤	٥ر٥
دول أفريقيا	٢٧ر٣	١ر٥
دول أمريكا اللاتينية	٨٢ر٦	٤ر٥
المجموع الكلى لدول العالم	١٨٣٤ر٠	١٠٠ر٠
الدول المتقدمة الحرة ودول الكتلة الشرقية فى أوروبا	١٤٩٣ر٥	٨١ر٥
الدول النامية ودول الكتلة الشرقية فى آسيا	٣٤٠ر٥	١٨ر٥

* إعداد الأستاذ سيد أحمد البواب، وزارة التخطيط، فبراير ١٩٦٧ .

** صافى الناتج المادى فى حالة دول الكتلة الشرقية .

ملحق رقم ٧٤

نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بسعر تكلفة عوامل الإنتاج فى دول العالم فى السنة ١٩٦٤، موزعا بين الدول الحرة المتقدمة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية *

(بالدولار الامريكى)

الدول ودرجة التقدم	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى
(١) الدول الحرة المتقدمة	١٦٨٥
الويالات المتحدة الأمريكية	٣٠٠٥
دول السوق الأوربية المشتركة	١٣١٠
دول منطقة التجارة الحرة فى أوربا	١٤١٥
الدول الأوربية الأخرى	٧٧٠
كندا واستراليا و نيوزلندا	١٨٦٥
اليابان	٦٧٠
جنوب أفريقيا	٥٥٠
(٢) دول الكتلة الشرقية **	٤٨٠
الاتحاد السوفييتى	١٢٦٥
درل أوربا الشرقية	٧٩٠
الصين الشيوعية	١٨٠
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	١٤٠
(٣) الدول النامية	١٤٥
دول آسيا	١٠٥
دول أفريقيا	٩٥
دول أمريكا اللاتينية	٣٥٠
المجموع الكلى لدول العالم	٥٧٠

* إعداد الاستاذ سيد أحمد البواب ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٧ .

** نصيب الفرد من صافى الناتج المادى فى حالة دول الكتلة الشرقية .

ملحق رقم ٧٥

معدل النمو السنوى للناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج من الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤

الدول	المعدل		معدل نمو السكان
	إجمالى	للفرد	
العالم	٤ر٩	٣ر٠	١ر٨
الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا	٥ر٩	٤ر٦	١ر٠
العالم بدون الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا	٤ر٦	٢ر٦	—
الدول المتقدمة	٤ر٧	٣ر٥	١ر٠
الدول النامية	٤ر١	١ر٩	٢ر٣
مجموعة دول تعاني من انفجار سكاني لايقابله زيادة في معدلات التنمية :			
مراكش	٣ر٤	٠ر٦	٢ر٨
أوغندا	٣ر٣	٠ر٥	٢ر٥
أكوادور	٣ر٩	٠ر٧	٣ر١
الأرجنتين	٢ر٠	٠ر٣	١ر٦
مجموعة دول تعاني انفجار سكاني تقابله زيادة في معدلات التنمية :			
الجمهورية العربية المتحدة	٦ر٨	٣ر٨	٢ر٧
بيرو	٦ر٤	٣ر٤	٣ر٠
بنما	٧ر٩	٤ر٩	٢ر٨
نيكاراجوا	٨ر١	٤ر٨	٣ر١
شيلى	٤ر٩	٢ر٤	٢ر٥
كندا	٤ر٧	٢ر٩	٢ر٠
جواتيمالا	٦ر١	٢ر٨	٣ر٣
باكستان	٥ر٢	٣ر١	٢ر١
تونس	٥ر٦	٣ر٦	٢ر٠
سوريا	١٢ر٢	٨ر٢	٣ر٢
بوليفيا	٤ر٩	٣ر٤	١ر٤
مكسيكو	٦ر٢	٣ر٠	٣ر٢
مجموعة دول لا تعاني من انفجار سكاني مقابل زيادة في معدلات التنمية :			
بلجيكا	٥ر٢	٤ر٦	٠ر٦
ايطاليا	٥ر٤	٤ر٧	٠ر٧
النمسا	٤ر٢	٣ر٦	٠ر٥
الدانمرك	٤ر٧	٣ر٩	٠ر٧
النرويج	٥ر٤	٤ر٥	٠ر٨
البرتغال	٦ر٥	٥ر٦	٠ر٧
المملكة المتحدة	٣ر٠	٢ر٣	٠ر٧
فنلندا	٤ر٨	٤ر٠	٠ر٨
اليونان	٧ر٧	٧ر٢	٠ر٧

المصدر : زيادة السكان فى ج . ع . م وتحدياتها للتنمية ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٦٦

ملحق رقم ٧٦
اجمالى الناتج المحلى ونصيب الفرد منه
في الجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول عام ١٩٦٤

الدول	اجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة «مليون دولار»	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى «دولار»	الدول	إجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة «مليون دولار»	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى «دولار»
الجمهورية العربية المتحدة	٤٠٠١	١٣٨	سيلان	١٤٥٨	١٣٣
سوريا	٩٧٨	١٨٨	الصين الوطنية (تايوان)	٢٢٩٤	١٨١
تونس	٨٤٠	١٨٤	بلجيكا	١٣٥٧٠	١٤٤٧
المغرب	٢٢٣٣	١٧٢	فرنسا	٧٣٧١٩	١٥٢٣
كينيا	٧٧٨	٨٥	إيطاليا	٤٢٢٨٢	٨٤٧
ليبيا	٢٣٠	٢١٢	النمسا	٧٣١٥	١٠١٤
أوغندة	٥٦٨	٧٧	الدنمارك	٧٧٥٨	١٦٤٤
المكسيك	١٧٥١٠	٤٤٢	المملكة المتحدة	٧٩٨١٤	١٤٧٢
كندا	٣٨٢٨٥	١٩٨٧	اليونان	٤١٩١	٤٩٢
الولايات المتحدة الامريكية	٥٧٦٧٥٨	٣٠٠٢	تركيا	٧٣٥٥	٢٣٦

معدل نمو الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج
بالجمهورية العربية المتحده مقارنا ببعض الدول عن الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤

الدول	المعدل		معدل نمو السكان	الدول	المعدل		معدل نمو السكان
	إجمالى	للفرد			إجمالى	للفرد	
الجمهورية العربية المتحدة	٦ر٨	٣ر٨	٢ر٧	بلجيكا	٥ر٢	٤ر٦	٠ر٦
سوريا	١٢ر٢	٨ر٢	٣ر٢	إيطاليا	٥ر٤	٤ر٧	٠ر٧
تونس	٥ر٦	٣ر٦	٢ر٠	النمسا	٤ر٢	٣ر٦	٠ر٥
المغرب	٣ر٤	٠ر٦	٢ر٨	الدانمارك	٤ر٧	٣ر٩	٠ر٧
المكسيك	٦ر٢	٣ر٠	٣ر٢	النرويج	٥ر٤	٤ر٥	٠ر٨
كندا	٤ر٧	٢ر٩	٢ر٠	المملكة المتحدة	٣ر٠	٢ر٢	٠ر٧
أوغنده	٣ر٣	٠ر٥	٢ر٥	اليونان	٧ر٧	٧ر٢	٠ر٧
الأرجنتين	٢ر٠	٠ر٣	١ر٦	الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا	٥ر٩	٤ر٦	١ر٥

المعدل لكل ١٠٠٠

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢–١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٣١٩ .

ملحق رقم ٧٧

التوزيع النسبي لإجمالي الناتج القومي حسب أوجه الإنفاق المختلفة في بعض دول العالم (متوسط السنوات ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥)

الدول	الإنفاق على إجمالي الناتج القومي: الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الجماعي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي	الزيادة في المخزون	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	المتمم الحسابي	الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي	صافي العوامل الدخلية من الخارج	الإنفاق على إجمالي الناتج القومي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	٪
الجمهورية العربية المتحدة	٦٦ر٧	٢٠ر٥	١٨ر٤	—	١٩ر٧	— ٢٥ر٠	—	١٠٠ر٣	— ٠ر٣	١٠٠
هندوراس	٧٨ر٨	٩ر١	١٤ر١	٠ر٨	٢٢ر٨	— ٢٤ر٠	—	١٠١ر٦	— ١ر٦	١٠٠
كندا	٦٢ر٦	١٤ر٢	٢٣ر٢	١ر٢	٣٠ر٩	— ٣٠ر٦	+ ٠ر٢	١٠١ر٧	— ١ر٧	١٠٠
شيلي	٧٨ر٤	١٠ر١	١٣ر١	٠ر٢	١١ر٩	— ١١ر٩	—	١٠١ر٨	— ١ر٨	١٠٠
بورتوريكو	٨١ر٢	١٤ر١	٢٣ر٣	٢ر٩	٤٥ر٧	— ٦٤ر٧	—	١٠٢ر٥	— ٢ر٥	١٠٠
الولايات المتحدة الامريكية	٦٢ر٧	١٨ر٤	١٦ر٩	٠ر٩	٤ر٨	— ٤ر٣	—	٩٩ر٤	+ ٠ر٦	١٠٠
اليابان	٥٤ر٨	٩ر٢	٣٢ر٨	٣ر٢	١٠ر٥	— ١٠ر٢	—	١٠٠ر٣	— ٠ر٣	١٠٠
تركيا *	٧٤ر٥	١٤ر٣	١٣ر٧	(٥)	—	— ٢ر٤	—	١٠٠ر١	— ٠ر١	١٠٠
اتحاد جنوب أفريقيا	٦٤ر٤	١٢ر٢	٢١ر٦	٣ر٤	٢٧ر٧	— ٢٦ر٠	- ٠ر٣	١٠٣ر٠	— ٣ر٠	١٠٠
كوريا	٨٤ر٢	٩ر٨	١٢ر٠	١ر٩	٧ر١	— ١٦ر٢	+ ٠ر٤	٩٩ر٢	+ ٠ر٨	١٠٠
الفيلبين	٧٤ر٨	١٠ر٠	١٣ر٧	٠ر٨	١٩ر٧	— ١٨ر٤	—	١٠٠ر٦	— ٠ر٦	١٠٠

* ضمت الزيادة في المخزون الى الاستهلاك الخاص ، ويمثل رقم الواردات من السلع والخدمات بالعمود رقم (٧) صافي الفرق بين الصادرات والواردات .

المصدر : «زيادة السكان في ج.ع.م وتحدياتها للتنمية» ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٦٨

ملحق رقم ٧٨

الرقم القياسي للإنتاج الزراعي بالجمهورية العربية المتحدة

مقارنا ببعض الدول

(٥٢/١٩٥٣ ـ ٥٦/١٩٥٧ = ١٠٠)

الدول	٦٣ / ١٩٦٤	٦٤/١٩٦٥*
الجمهورية العربية المتحدة	١٤١	١٤٤
الجزائر	٩٩	٩١
المملكة المغربية	١٢٠	١١٩
العراق	٩٩	١٠٥
سوريا	١٥٢	١٦١
الهند	١٢٦	١٣٠
اليابان	١٢٧	١٣٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٢٧	١٢٦
الدانمارك	١١٥	١٢٢
المملكة المتحدة	١٣٢	١٣٧
ايطاليا	١١٣	١١٩
فرنسا	١٢٦	١٣١
الولايات المتحدة الامريكية	١١٨	١١٧
كندا	١٢٦	١١٧
استراليا	١٤٠	١٤٤

نصيب الجمهورية العربية المتحدة من الإنتاج العالمي لقطن طويل التيلة

(بالألف بالة)

المواسم	الإنتاج المصري	الإنتاج العالمي	٪
٥٥/١٩٥٦	١٠٤١	٤٨٦٥	٣١ر٧
٥٦/١٩٥٧	١٤٩٨	٤٦٩٢	٣١ر٩
٥٧/١٩٥٧	١٨٦٩	٤٦٩٩	٣٩ر٨
٥٨/١٩٥٩	٢٠٦٢	٥٣٢١	٢٨ر٨
٥٩/١٩٦٠	٢١٠٩	٥٥٢٢	٣٨ر٢
٦٠/١٩٦١	٢٢٠٥	٥٧٠٥	٣٨ر٧
٦١/١٩٦٢	١٥٤٨	٥٧١٢	٢٧ر١
٦٢/١٩٦٤	٢١٠٩	٦١٧٠	٣٤ر٢
٦٣/١٩٦٥	٢٠٣٣	٦٢٣٣	٣٢ر٦
٦٤/١٩٦٦	٢٣٢٥	٦٨٦٦	٣٣ر٩
٦٥/١٩٦٦*	٢٣٩٨	٥٠٢٠(١)	٤٧ر٧

(١) لاتتضمن الاتحاد السوفيتي

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٠١.

ملحق رقم ٧٩

الرقم القياسى العام للإنتاج الصناعى بالجمهورية العربية المتحدة

مقارنا ببعض الدول (١٩٥٩ = ١٠٠)

	١٩٦٤	١٩٦٥
الجمهورية العربية المتحدة	٢٦٠ر٨	٢٨١ر٩
الجزائر [١]	١٠٤ر٤	١١٦ر٧
المملكة المغربية [١]	١١٦ر٨	١١٧ر٨
الهند	١٤٨ر٦	١٥٦ر٩
اليابان	٢٠٦ر٧	٢١٥ر٠
الصين الوطنية (تايوان)	٢٠٢ر٧	٢١٦ر٨
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٣٩ر٣	١٤٦ر٧
المملكة المتحدة	١٢١ر٩	١٢٥ر٧
إيطاليا	١٥٠ر٠	١٥٧ر١
فرنسا	١٣٦ر٦	١٣٩ر٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٤ر٨	١٣٥ر٤
كندا	١٣٤ر٣	١٤٥ر٤
الاتحاد السوفيتى	١٥٢ر٣	١٦٥ر٨
تشيكوسلوفاكيا	١٣٣ر٣	١٤٣ر٢
يوغسلافيا	١٧٧ر٩	١٩٢ر٠
أستراليا	١٢٧ر٣	١٣٥ر٥

(١) الرقم القياسى للمناجم والمحاجر فقط .

المصدر : المؤشرات الإحصائية لجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ص ٢٠٣ .

ملحق رقم ٨٠

نصيب الجمهورية العربية المتحدة من الإنتاج العالمى للبترول الخام

(١٩٦٤) (ألف طن مترى)

الدول	الإنتاج	٪
الكويت	١٠٦٧١٩	٧ر٥٧
المملكة العربية السعودية	٨٥٧٩٨	٦ر٠٨
العراق	٦١٦٢٦	٤ر٣٧
ليبيا	٤١٤٧٦	٢ر٩٤
الجزائر	٢٦٢٢٧	١ر٨٦
قطر	١٠١٣٦	٠ر٧٢
الجمهورية العربية المتحدة	٦٣٥٤	٠ر٤٥
البحرين	٢٤٦١	٠ر١٧
المملكة المغربية	١٢٠	٠ر٠١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٦٦٠٩	٢٦ر٧١
الاتحاد السوفيتى	٢٢٣٦٠٣	١٥ر٨٦
فنزويلا	١٧٨٢٣٠	١٢ر٦٤
إيران	٨٤٠٠٦	٥ر٩٦
كندا	٣٧٠٩١	٢ر٦٣
أندونيسيا	٢٣٣٣٢	١ر٦٥
المكسيك	١٦٥٣٥	١ر١٧
الأرجنتين	١٤٣٤٩	١ر٠٢
رومانيا	١٢٣٩٥	٠ر٨٨
المملكة المتحدة	١٢٩	٠ر٠١
دول أخرى	١٠٢٩٠٤	٧ر٣٠
الجملة	١٤١٠١٠٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٠٩ .

ملحق رقم ٨١

مقارنة نصيب الفرد من الدخل فى بعض دول العالم فى سنة ١٩٦٤

المنطقة والدولة	إجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة مليون دولار	نصيب الفرد فى إجمالى الناتج المحلى دولار
أفريقيا :		
الجمهورية العربية المتحدة	٤٠٠١	١٣٨
الكنغو	١٠٤٣	٨٦
غانا	١٧٥١	٢٣٢
ساحل العاج	٧٧٣	٢٠٦
كينيا	٧٧٨	٨٥
ليبيريا	٢٦١	٢٥٠
ليبيا	٣٣٠	٢١٢
المغرب	٢٢٢٣	١٧٢
السنغال	٥٧١	١٦٨
جنوب أفريقيا	٩٩٤٣	٥٠٧
روديسيا	٨٩٧	٢١٧
تانزانيا	٦٨٤	٦٨
تونس	٨٤٠	١٨٤
أوغنده	٥٦٨	٧٧
زامبيا	٦٧٢	١٨٧
أمريكا الشمالية :		
كندا	٣٨٢٨٥	١٩٨٧
الولايات المتحدة	٥٧٦٧٥٨	٣٠٠٢
أمريكا اللاتينية :		
باربادوس	٨٦	٣٣٥
بوليفيا	٥٠٥	١٣٨
غيانا البريطانية	١٨١	٢٨٨
كوستاريكا	٥٠٧	٣٦٥
الدومينكان	٧٤٦	٢١٦
أكوادور	٩٤٩	١٩٥
جواتيمالا	١٢٣٧	٢٨٩
هندوراس	٤٣٥	٢٠٨
جاميكا	٧٦٢	٤٤١
المكسيك	١٧٥١٠	٤٤٢
نيكاراجوا	٤٤٣	٢٧٧
بنما	٥٤٠	٤٥٦
بيرو	٣١٥١	٢٧٩
بورتريكو	٢٤٨٩	٩٦٣
ترنداد، وتوجو	٦٢٨	٦٦٢
فنزويلا	٧٩٩١	٩٤٨

المصدر . « زيادة السكان فى ج . ع . م وتحدياتها التنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نوفمبر ١٩٦٦، ص ٢٧١ .

تابع ملحق رقم ٨١

مقارنة نصيب الفرد من الدخل فى بعض دول العالم فى سنة ١٩٦٤

المنطقة والدولة	إجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة مليون دولار	نصيب الفرد فى إجمالى الناتج المحلى (دولار)	المنطقة والدولة	إجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة مليون دولار	نصيب الفرد فى إجمالى الناتج المحلى (دولار)
آسيا :			النمسا	٧٣١٥	١٠١٤
سيلان	١٤٥٨	١٣٣	دانيمارك	٧٧٥٨	١٦٤٤
الصين الوطنية	٢٣٩٤	١٨١	النرويج	٥٦٩٣	١٥٤١
اليابان	٦٥٠٥٣	٦٧١	البرتغال	٢٠٣٤	٣٢٣
سوريا	٩٧٨	١٨٨	السويد	١٥٤١٩	٢٠١٣
			سويسرا	١١٧٦٦	٢٠٠٣
ماليزيا	١٥٩	١٩٤	المملكة المتحدة	٧٩٨١٤	١٤٧٢
نيبال	٦٦٦	٦٧	قبرص	٢٩٤	٥٠١
الفيلبين	٤٦٢٨	١٤٨	فنلندة	٦٦٠٦	١٤٤٢
سنغافورة	٨٣٧	٤٦٠	اليونان	٤١٩١	٤٩٢
فيتنام	١٦٥٧	١٠٥	أيسلندة	٣٥٠	١٨٥١
أوربا :			ايرلندة	٢٢٠٤	٧٧٤
بلجيكا	١٣٥٧٠	١٤٤٧	مالطا ، جوزو	١٢٢	٣٧٦
فرنسا	٧٣٧١٩	١٥٢٣	أسبانيا	١٦٥٥٠	٥٢٨
ألمانيا الاتحادية	٨٦٤٢٩	١٥٤١	تركيا	٧٣٥٥	٢٣٦
إيطاليا	٤٣٢٨٢	٨٤٧	برلين الغربية	٣٢٧٤	١٤٩٣
لوكسمبرج	٥٧٠	١٧٣٧	استراليا	١٨٧٩٥	١٦٨٨
هولندا	١٥٠٥٠	١٢٤١	نيوزلندة	٤٥٣٨	١٧٤٩

ملحق رقم ٨٢

نصيب الفرد فى اليوم من السعرات الحرارية والبروتين بالجمهورية العربية المتحدة مقارناً ببعض الدول (٦٤ / ١٩٦٥)

الدول	السعرات الحرارية (كالورى)	البروتين (جرام)
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩٣٠	٧٩
الأردن	٢٢٨٠	٥٦
اليابان	٢٣٢٠	٧٤
سيلان	٢١٨٠	٣٨
الهند	١٩٩٠	٥٠
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢٩٢٠	٨٠
المملكة المتحدة	٣٣٠٠	٩٠
الدانمارك	٣٣٣٠	٩٣
إيطاليا	٢٨١٠	٨٢
سويسرا	٣١٥٠	٩٠
يوغوسلافيا	٣١١٠	٩٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١٤٠	٩٣
كندا	٣٠٩٠	٩٥
الأرجنتين	٢٦٦٠	٧٧
أستراليا	٣١٦٠	٩٢

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ٢٢٣ .

ملحق رقم ٨٣

نصيب الجمهورية العربية المتحدة من حجم التجارة العالمى (١٩٦٦)

(مليون دولار أمريكى)

الدول	حجم التجارة	٪
الجمهورية العربية المتحدة(١)	١٦٧٥	٠ر٤
تونس	٣٩٠	٠ر١
سوريا	٤٦٤	٠ر١
ألمانيا الاتحادية	٣٨١٥٨	١٠ر٣
الدانمارك	٥٤٥٧	١ر٥
السويد	٨٨٥٥	٢ر٤
المملكة المتحدة	٣٠٣٤١	٨ر٢
إيطاليا	١٦٦٠٢	٤ر٥
فرنسا	٢٢٧٧٣	٦ر١
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥٤٨٨	١٤ر٩
كندا	١٨٦٣٣	٥ر٠
أستراليا	٦٢٦٧	١ر٧
دول أخرى	١٦٦٢٩٧	٤٤ر٨
الجملة	٣٧١٤٠٠	١٠٠ر٠

الميزان التجارى للجمهورية العربية المتحدة مقارناً ببعض الدول (١٩٦٦)

(مليون دولار أمريكى)

الدول	الواردات	الصادرات	الميزان
الجمهورية العربية المتحدة(١)	١٠٧٠	٦٠٥	—٤٦٥
تونس	٢٥٠	١٤٠	—١١٠
سوريا	٢٩٣	١٧١	—١٢٢
ألمانيا الاتحادية	١٨٠٢٣	٢ ١٣٥	+٢١١٢
الدانمارك	٣٠٠٣	٢٤٥٤	—٥٤٩
السويد	٤٥٧٢	٤٢٨٣	—٢٨٩
المملكة المتحدة	١٦٢١٧	١٤١٢٤	—٢٠٩٣
إيطاليا	٨٥٧١	٨٠٣١	—٥٤٠
فرنسا	١١٨٧٥	١٠٨٩٨	—٩٧٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٤٧٣	٣٠٠١٥	+٤٥٤٢
كندا	٩١٢٦	٩٥٠٧	+٣٨١
استراليا	٣٢٠١	٣٠٦٦	—١٣٥
دول أخرى	٨٩٢٢٦	٧٧٠٧١	—١٢١٥٥
الجملة	١٩٠٩٠٠	١٨٠٥٠٠	—١٠٤٠٠

(١) باعتبار الجنية المصرى = ٢ر٣ دولار أمريكى .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢١٧ .

ملحق رقم ٨٤

الرقم القياسى لأسعار الجملة بالجمهورية العربية المتحدة مقارناً ببعض الدول

(١٩٥٨ = ١٠٠)

الدول	١٩٦٥	١٩٦٦	الدول	١٩٦٥	١٩٦٦
الجمهورية العربية المتحدة	١١٣	١٢٢	الدانمارك	١١٥	١١٨
تونس	١٣٦	١٣٠	السويد	١٢٠	١٢٤
الهند	١٤٥	١٦٥	سويسرا	١٠٨	١١٠
اليابان	١٠٤	١٠٨	فرنسا	١٢١	١٢٣
إيران	١١١	—	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٣	١٠٥
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٠٧	١٠٩	كندا	١١٠	١١٤

الرقم القياسى لأسعار التجزئة بالجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول

(١٩٥٨ = ١٠٠)

الدول	١٩٦٥		١٩٦٦	
	جميع المواد	المواد الغذائية	جميع المواد	المواد الغذائية
الجمهورية العربية المتحدة	١١٨	١٣٩	١٢٨	١٥٤
الجزائر (١)	١٠٥	١٠٧	١٠٣	١٠١
العراق	١٠٨	١١٧	١١٤	١٢٦
تونس	١١٤	١١٥	١١٩	١١٩
الهند	١٤٣	١٤٥	١٥٩	١٦٠
إيران	١٣٠	١٤٩	١٣٤	١٤٧
سيلان	١٠٧	١٠٢	—	—
اليابان	١٤٢	١٤٨	—	—
المملكة المتحدة	١٢١	١٠٩	١٢٦	١١٣
إيطاليا	١٢٩	١٢٤	١٣٢	١٢٦
فرنسا	١١١	١١١	١١٤	١١٤
بولندا	١٠٩	١١٤	١١١	١١٦
الدانمارك	١٣٤	١٣٦	١٤٢	١٤٤
السويد	١٢٥	١٣٩	١٣٤	١٤٨
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٩	١٠٧	١١٢	١١٣
كندا	١١١	١١١	١١٥	١١٨
استراليا	١١٦	١٢٠	١١٩	١٢٢

(١) أساس عام ١٩٦٤.

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٢١ .

مراجع عربية

١ ـ مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية: التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية

٢ ـ د . حسين عمر : الدخل والتنمية الاقتصادية .

٣ ـ د . زكريا احمد نصر : النظام الاقتصادى : مقدمة لدراسة الاقتصاد

٤ ـ د . رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول

٥ ـ د . محمد حامد دويدار : محاضرات فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى

٦ ـ وزارة الصناعة : مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة

٧ ـ د . محمد لبيب شقير : محاضرة عن التخطيط الإقليمى

٨ ـ شارل بتلهيم : التنمية والتخطيط
ترجمة د . اسماعيل صبرى عبدالله

٩ ـ د . احمد حسنى : نماذج التخطيط الاقتصادى

١٠ ـ وزارة التخطيط : مقترح بالاتجاهات العامة للخطة الثانية

١١ ـ د . احمد حسنى : المفاهيم الأساسية فى التخطيط

١٢ ـ د . احمد حافظ الجعوينى : تقييم التغير فى المخزون السلعى لأغراض الحسابات القومية

١٣ ـ وزارة التخطيط : إطار الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦٥

١٤ ـ د . محمود احمد الشافعى : اسس ومبادىء التخطيط

١٥ ـ د . على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية

١٦ ـ د . محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

١٧ ـ وزارة التخطيط : التقدم فى ظل التخطيط

١٨ ـ د . رفعت المحجوب : الاشتراكية العربية

١٩ ـ سجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج: الاقتصاد المصرى ـ هيكله وتطوره
ترجمة د . زكريا أحمد نصر

٢٠ـ البنك الأهلى المصرى : الكتاب التذكارى ، ١٨٩٨ — ١٩٤٨
٢١ـ د . حسين عمر : اقتصاديات الدخل القومى
٢٢ـ د . محمود امين انيس : تقدير الدخل القومى والإنفاق العام فى مصر ، ١٩٢٩ — ١٩٤٥
٢٣ـ د . حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث
٢٤ـ د. رفعت المحجوب : التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة
٢٥ـ مصلحة الاستعلامات : الميثاق الوطنى
٢٦ـ د . يحيى الجمل : تاريخ الفكر الإشتراكى وموقف الإشتراكية العربية
٢٧ـ د . محمد مظلوم حمدى : لمحات فى اقتصادنا المعاصر
٢٨ـ البنك الأهلى المصرى : تقييم نمو مصر الاقتصادى ، ٥٢/١٩٦٣
٢٩ـ المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى : بيان نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط عن الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٠ — ١٩٦٥
٣٠ـ السيد / على صبرى : سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى
٣١ـ معهد التخطيط القومى : الإطار المبدئى لتخطيط القوى العاملة فى السنوات ١٩٦٥ — ١٩٨٠
٣٢ـ المكتب الاحصائى للأمم المتحدة: نشرة المكتب عن الفترة ١٩٥٤ — ١٩٦٢
٣٣ـ وزارة التخطيط : تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ٦٥ — ١٩٦٦
٣٤ـ النشرات الإحصائية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

REFERENCES

1 — M.L. Seth : *"Theory and Practice of Economic Planning".*

2 — C.B. Kindelberger : *"Economic Development".*

3 — R. Nurkse : *"Problems of Capital Formation in Under-Developed Countries".*

4 — H. Omar : *"Economics of Development".*

5 — T. Veblen : *"The Theory of The Leisure Class".*

6 — J.A. Schumpeter : *"The Theory of Economic Development".*

7 — A.A. Lerner : *"Essays in Economic Analysis".*

8 — E.H. Chamberlain & others : *"Monopoly and Competition".*

9 — A.A. Lerner : *"Economics of Control".*

10 — J.E. Meade : *"An Introduction to Economic Analysis & Policy."*

11 — J.R. Hicks : *"The Social Framework".*

12 — A. Bishop : *"Economics of Advertising".*

13 — Ch. Bettelheim : *"L'Economie Soviétique".*

14 — United Nations : *"Basic Principles and Experience of Industrial Development Plannng in The Soviet Union".*

15 — L. Klein : *Keynesian Revolution".*

16 — A.A. Herschman : *"Strategy of Economic Development".*

17 — W.A. Lewis : *"The Theory of Economic Growth".*

18 — K. Mandelbaum : *"The Industrialisation of Backward Areas".*

19 — J. Viner : *"International Trade and Economic Development".*

20 — M. Dohb : *"Political Economy of Capitalism".*

21 — J. Eaton : *"Political Economy — A Marxist Text book".*

22 — M. Dobb : *"On Economic Theory and Socialism".*

23 — O. Lange : *"Political Economy of Socialism".*

24 — P. Sweezy : *"The Theory of Capitalist Development".*

25 — P. Sweezy : *"Socialism".*

26 — R. Stone : *"Functions and Criteria of Social Accounting"*.

27 — P. Baran : *"The political Economy of Growth"*.

28 — Colin Clark : *"Conditions of Economic Progress."*

29 — M. Dobb : *"Some Aspects of Economic Development"*.

30 — E.D. Domar : *"Essays in The Theory of Growth."*

31 — A.H. Hansen : *"Public Enterprise and Economic Development."*

32 — B. Higgins : *"Economic Development : Principles, Problems and Policies"*.

33 — K.K. Kurihara : *"The Keynesian Theory of Economic Development"*.

34 — Das Gupta : *"Keynesian Economics and Under-developed Countries"*.

35 — U.K.R.V. Rao : *"Investment, Income and Multiplier in Under-developed Countries"*.

36 — V.B. Singh : *"Keynesian Economics in Relation to Under-developed Countries"*.

37 — W.W. Rostow : *"The Stages of Economic Growth"*.

38 — Ch. Bettleheim : *"Studies in the Theory of Planning"*.

39 — Ch. Bettleheim : *"Some Basic Planning Problems"*.

40 — U.N.O. : *"Analysis and Projections of Economic Development — Introduction to the Techniques of Programming"*.

41 — E.C.A.F.E. : *"Economic Development and Planning"*.

42 — J. Tinbergen : *"Centralisation and Decentralisation in Economic Planning"*.

43 — M.F. Milikan (Ed.) : *"Investment Criteria and Economic Growth"*.

44 — A.K. Sen : *"Choice of Techniques : An Aspect of the Theory of Planned Economic Development"*.

45 — K.N. Raj : *"Employment Aspect of Planning in the Under-Developed Countries"*.

محتويات الكتاب

صفحة

الجزء الاول

نظرية التخطيط الاقتصادى (١)

مقـدمة :

الفصل الاول : التخلف الاقتصادى ٩

١ — العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى ٢ — توطن التخلف الاقتصادى ودرجاته ٣ — التفسير التاريخى لأوضاع التخلف ٤ — نظرة جديدة إلى مشكلة التخلف والفقر ٥ — النظرية الغربية للتنميـة الاقتصادية ٦ — تعريف التنمية الاقتصادية وبعض مفاهيمها الأساسية .

الفصل الثانى : تحديات التنمية الاقتصادية ٣٠

١ — بعض عوائق التنمية ٢ — مشكلة تكوين رأس المال ٣ — التخلف التكنولوجى .

الفصل الثالث : أساليب التنمية الاقتصادية ٤٨

١ — الأسلوب التلقائى فى التنمية فى ظل الرأسمالية الغربية
٢ — تلقائية التنمية عديمة الجدوى فى المجتمعات المتخلفة
٣ — دور الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية
٤ — أسلوب التخطيط الرأسمالى ٥ — أسلوب التخطيط الاشتراكى
٦ — خصائص الاقتصاد الاشتراكى .

الفصل الرابع : تخطيط التنمية الاقتصادية

١ — تاريخ التخطيط ٢ — مفهوم أسلوب التخطيط ٣ — تعريف التخطيط ٤ — معنى الخطة الاقتصادية ٥ — أساسيات منهاج وضع الخطة .

صفحة

الفصل الخامس : أنواع التخطيط ١١٢

١ ـ التخطيط الجزئى والتخطيط الشامل ٢ ـ التخطيط الوظيفى والتخطيط التركيبى ٣ ـ التخطيط التوجيهى والتخطيط الآمر ٤ ـ تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى ٥ ـ تخطيط قطاعى وتخطيط عام ٦ ـ تخطيط أصيل وتخطيط مساعد ٧ ـ التخطيط الرئيسى والتخطيط التكميلى ٨ ـ التخطيط الاقتصادى والتخطيط الاجتماعى ٩ ـ التخطيط الإقليمى والتخطيط القومى ١٠ ـ التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى ١١ ـ التخطيط المادى والتخطيط المالى ١٢ ـ التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط من القاعدة إلى القمة .

الفصل السادس : التخطيط الرأسمالى والتخطيط الاشتراكى ١٣٦

١ ـ التخطيط الرأسمالى ٢ ـ التخطيط الاشتراكى .

الفصل السابع : مستلزمات التنمية والتخطيط ١٦٧

١ ـ أهداف النضال ٢ ـ المقتضيات الأساسية للتنمية ٣ ـ مستلزمات التخطيط الاشتراكى

الفصل الثامن : تقدير أسلوب التخطيط ١٨٣

١ ـ ماهية أسلوب التخطيط ٢ ـ السمات العامة لأسلوب التخطيط الاشتراكى ٣ ـ نقد أسلوب التخطيط الاشتراكى ٤ ـ تقدير أسلوب التخطيط الاشتراكى .

الفصل التاسع : مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية ٢١٤

١ ـ قيمة الإنتاج ٢ ـ مستلزمات الإنتاج ٣ ـ القيمة المضافة (الدخل) ٤ ـ عائد العمل (الأجور) ٥ ـ عوائد الملكية ٦ ـ الإنفاق القومى .

صفحة

الفصل العاشر : مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية (تابع) ٢٣٧

٧ ـ الاستثمار ٨ ـ الاستهلاك ٩ ـ المدخرات ١٠ ـ العمالة
١١ ـ التجارة الخارجية ١٢ ـ الكفاية الإنتاجية .

الفصل الحادى عشر : التخطيط والتنفيذ والمتابعة ٢٦٨

١ ـ إعداد إطار الخطة العامة للدولة ٢ ـ تنفيذ أهداف الخطة
٣ ـ متابعة تنفيذ أهداف الخطة ٤ ـ دور جهاز التخطيط المركزى
٥ ـ دور أجهزة التنفيذ فى الدولة ٦ ـ مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ

الجزء الثانى

التطبيق العملى

تجربة التخطيط الاقتصادى العربى

الفصل الثانى عشر : تخلف الاقتصاد المصرى ٢٩٩

١ ـ الضغط السكانى على الموارد المتاحة ٢ ـ التخصص فى النشاط
الزراعى ٣ ـ التبعية الاقتصادية .

الفصل الثالث عشر : تخلف الاقتصاد المصرى (تابع) ٣٢٥

١ ـ الدخل القومى كمقياس للتقدم الاقتصادى ٢ ـ تطور الدخل القومى
٣ ـ الضآلة النسبية لمتوسط دخل الفرد ٤ ـ سوء توزيع الدخل .

الفصل الرابع عشر : الملامح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكى ٣٣٩

(الفترة الأولى للتحول ٥٢/١٩٦٠)

١ ـ الإصلاح الزراعى ٢ ـ خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع
٣ ـ دعم الأسلوب التعاونى ٤ ـ تكوين نواة القطاع العام .

صفحة

الفصل الخامس عشر : الملامح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكى ٣٥٢
(الفترة الثانية للتحول ١٩٦٥/٦٠)

١ ـ اطراد نمو القطاع العام ٢ ـ قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة
٣ ـ العدالة التوزيعية ٤ ـ الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل
٥ ـ المقومات الأساسية لمرحلة التحول ٦ ـ معالم الفكر الاشتراكى العربى.

الفصل السادس عشر : تطور الاقتصاد القومى ٣٧٢
(فى الفترة الأولى للتحول ٥٢/١٩٦٠)

١ ـ التخطيط الجزئى للتنمية الاقتصادية ٢ ـ تطور الدخل القومى
٣ ـ قيمة الإنتاج القومى ٤ ـ الاستثمارات العينية ٥ ـ السياسة الاقتصادية ٦ ـ تطور ميزان المدفوعات ٧ ـ الخطة الخمسية للصناعة

الفصل السابع عشر : تطور الاقتصاد القومى فى ظل التخطيط الشامل ٣٩٣
(الفترة الثانية للتحول ٦٠/١٩٦٥)

١ ـ التحول من التخطيط الجزئى إلى التخطيط الشامل ٢ ـ أسلوب التخطيط الشامل ٣ ـ كيفية تطبيق التخطيط الشامل
٤ ـ عوامل النجاح فى التخطيط الاقتصادى العربى .
٥ ـ أهداف الخطة الخمسية الأولى (٦٠/١٩٦٥) ٦ ـ نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى .

الفصل الثامن عشر : تقييم الخطة الخمسية الأولى ٤١٦
(٦٠/١٩٦٥)

١ ـ تطور حجم السكان فى سنوات الخطة
٢ ـ ارتفاع المستوى المعيشى ٣ ـ زيادة أهمية الصناعة
٤ ـ التركيز على التنمية الزراعية ٥ ـ التوسع فى الخدمات
٦ ـ عدالة التوزيع ٧ ـ تحقيق العمالة الكاملة .

صفحة

الفصل التاسع عشر : تقويم الخطة الخمسية الأولى ٤٣٩
٦٠/١٩٦٥ (أهداف عناصر الخطة)

١ ـ أهداف الاستثمار ٢ ـ أهداف الإنتاج ٣ ـ أهداف الدخل
٤ ـ أهداف العمالة والأجور ٥ ـ أهداف الاستهلاك ٦ ـ أهداف
الادخار ٧ ـ أهداف التجارة الخارجية .

مذكرة رقم ١ : التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكى ٤٦٥
فى الجمهورية العربية المتحدة (٥٢ / ١٩٦٤)

مذكرة رقم ٢ : التطورات الحديثه فى تنظيم الاقتصاد القومى ٤٨٩
فى ظل التخطيط الشامل

مذكرة رقم ٣ : التخطيط على ضوء الميثاق ٥٠٣

مذكرة رقم ٤ : القوانين والقرارات الجمهورية ٥٠٩

المجموعة الأولى للملاحق الإحصائية ٥٦٣

المجموعة الثانية للملاحق الإحصائية ٦٠٣

المجموعة الثالثة للملاحق الإحصائية ٦٥١

مراجع ٦٧١

محتويات الكتاب ٦٧٥

مطبعة دار نشر الثقافة
١١ شارع كامل صدقي بالفجالة

